**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمَه لخضر- الوادي –**

**كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية** **قسم التاريخ**

# نظام المشيخة ودوره في إدارة شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس 1881-1956م

**مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه L.M.D في التاريخ**

**تخصص: تاريخ بلاد المغرب المعاصر**

**إعداد الطالب:** **إشراف الأستاذ الدكتور:**

دريد حمو **موسى بن موسى**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | المؤسسة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| علي غنابزية | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | رئيس الجلسة |
| موسى بن موسى | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | مشرفا ومقررا |
| محمد السعيد عقيب | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | عضواً مناقشاً |
| محمد عبد الرؤوف ثامر | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | عضواً مناقشاً |
| أحمد مسعود سيد علي | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد بوضياف – المسيلة | عضواً مناقشاً |
| نور الدين مقدر | أستاذ محاضر-أ | جامعة محمد بوضياف – المسيلة | عضواً مناقشاً |

**السنة الجامعية: 1444-1446هـ/ 2023-2024م.**

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمَه لخضر- الوادي –**

**كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية** **قسم التاريخ**

# نظام المشيخة ودوره في إدارة شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس 1881-1956م

**مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه L.M.D في التاريخ**

**تخصص: تاريخ بلاد المغرب المعاصر**

**إعداد الطالب:** **إشراف الأستاذ الدكتور:**

دريد حمو **موسى بن موسى**

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | المؤسسة الأصلية | الصفة |
|---|---|---|---|
| علي غنابزية | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | رئيس الجلسة |
| موسى بن موسى | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | مشرفا ومقررا |
| محمد السعيد عقيب | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | عضواً مناقشاً |
| محمد عبد الرؤوف ثامر | أستاذ التعليم العالي | جامعة الشهيد حمَه لخضر – الوادي | عضواً مناقشاً |
| أحمد مسعود سيد علي | أستاذ التعليم العالي | جامعة محمد بوضياف – المسيلة | عضواً مناقشاً |
| نور الدين مقدر | أستاذ محاضر-أ | جامعة محمد بوضياف – المسيلة | عضواً مناقشاً |

**السنة الجامعية: 1444-1446هـ/ 2023-2024م.**

بسم الله الرحمن الرحيم

# إهـداء

إلى مجاهدي وشهداء غزة وفلسطين الذين قدموا ويقدمون التضحيات العظيمة دفاعًا عن أرضهم وكرامتهم وشرف الأمة الإسلامية.

إلى روح عمي الشهيد حمو علي، ولكل شهداء الجزائر الذين ضحوا بأرواحهم الزكية في سبيل تحقيق الحرية والكرامة.

إلى أغلى ما في الوجود والديّ الكريمين حفظهما الله لي، كانا دائمًا مصدر قوتي وإلهامي في كل مسارات حياتي.

إلى عائلتي الصغيرة، التي كانت دائمًا تفهم تضحياتي وتشجعني على بذل المزيد من الجهد والعمل الشاق.

إلى أخوتي وابنائهم كل باسمه.

إلى زملائي في ثانوية محمد العيد آل خليفة بالدبيلة، ورفاقي في جمعية سنابل الخير بالدبيلة.

إلى كل من يسعون لرفعة هذا الوطن وتقدمه.

**إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي هذا.**

**دريد حمو**

# شكر وعرفان

**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

أولاً، لا يسعني إلا أن أحمد الله تعالى، الذي منّ علي بنعمه وأوفاني بالتوفيق والسداد في كل أمر، إليه الحمد والشكر على كل ما أنعم عليَّ به من نعم، الذي وفَّقَنِي لإتمام هذه الرسالة العلمية.

ثم كل الشكر والعرفان إلى مشرفي العزيز البروفيسور موسى بن موسى على الدعم الكبير والتوجيه القيّم الذي قدمه لي طوال فترة إعداد رسالة الدكتوراه خاصتي، فكان مشجعا وموجها له الأثر العميق في نجاح هذه الرحلة العلمية.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لكل أساتذتي بقسم التاريخ جامعة الوادي، وأخص بالذكر أستاذي محمد السعيد عقيب على تشجيعه الدائم ودعمه الكبير لي في اختيار موضوع البحث.

كما لا يمكنني ان أنسى فضل الاستاذ الهادي دادان المهتم بتاريخ الهجرة الورقلية على ما قدمه لي من مساعدات.

ولا يفوتني أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير والامتنان لعمال الأرشيف الوطني التونسي، والمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية في منوبة، وموظفي المكتبة الوطنية التونسية، ومكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة تونس، على تعاونهم ودعمهم اللامحدودين خلال رحلتي العلمية في تونس.

ولا يمكنني نسيان دعم وتشجيع أسرتي وأحبتي، الذين كانوا بجانبي طوال فترة الدراسة والبحث، فشكراً لكم على دعمكم الدائم وتفهمكم لأوقات غيابي.

**دريد حمو**

# قائمة المختصرات

## أولا = باللَغة العربية:

| | |
|---|---|
| أ. و. ت | الارشيف الوطني التونسي |
| (د–ب) | دون بلد |
| (د–د–ن) | دون دار نشر |
| (د–س) | دون سنة نشر |
| (د–ط) | دون طبعة |
| تح | تحقيق |
| تر | ترجمة |
| تع | تعريب |
| تق | تقديم |
| ج | الجزء |
| مج | مجلد |
| ص | الصفحة |
| ط | الطبعة |
| = | تهميش مستمر للصفحة الموالية |

**ثانيا= باللَغة الفرنسية:**

| | | |
|---|---|---|
| A.N. T | Archives Nationales de Tunisie | الأرشيف الوطني التونسي |
| C. C | Contrôleur Civil | المراقب المدني |
| D | Dossier | الملف |
| D.G. I | Directeur Général de l'Intérieur | المدير العام للداخلية |
| D.G. F | Directeur Général des Finances | المدير العام للمالية |
| D.R. G | Délégué à la Résidence Générale de la France à Tunis | المفوض لدى الإقامة العامة الفرنسية في تونس |
| D.S. P | Directeur de la sécurité publique | مدير الامن العمومي |
| Doc | Document | الوثيقة |
| G.G. A | Gouverneur Général d'Algérie | الحاكم العام للجزائر |
| IBLA | Institut des belles lettres arabe | معهد الآداب العربية الجميلة |
| I.S.H.M. N | Institut Supérieur d'Histoire du Mouvement National | المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية |
| M.P.D.R. G | Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale de la France à Tunis | وزير مفوض، ممثل لدى الإقامة العامة الفرنسية في تونس |
| M.R. G | Ministre Résident Général de la France à Tunis | الوزير المقيم العام لفرنسا في تونس |
| N° | Le Numéro | الرقم |
| P. F | La protection française | الحماية الفرنسية |
| R. G | Résident Général de la France à Tunis | المقيم العام الفرنسي في تونس |
| R. T | Régence de Tunis | إيالة تونس |
| S.G.G. T | Secrétaire Général de Gouvernement Tunisie | الكاتب العام للحكومة التونسية |

# مقدمة

تمثل الهجرة ظاهرة اجتماعية وتاريخية تتسم بالتعدد والتنوع؛ حيث تؤدي دورًا حيويًا في تشكيل المجتمعات وتحديد ملامحها الاقتصادية والثقافية، كما تعكس الهجرة وتأثيراتها المتبادلة تفاعل الانسان مع الأحداث التاريخية والتحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المناطق والبلدان.

في هذا السياق، برزت الهجرة الجزائرية إلى تونس خلال الفترة من عام 1881 إلى 1956م كظاهرة ذات أهمية خاصة، تجسد تفاعلًا مع الأحداث التاريخية المصاحبة للاحتلال الفرنسي للجزائر وتأثيراته على حياة السكان. وإن كان وجود الجزائريين في تونس ممتد إلى فترات قديمة، حيث جمعتهم علاقات جغرافية واجتماعية واقتصادية قوية، لكن ومع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830م، ازدادت هجرتهم إلى تونس نتيجة للظروف الصعبة التي فرضها الاحتلال الفرنسي على الشعب الجزائري، حيث كان للمهاجرين الجزائريين حضورٌ ملحوظ فيها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن هنا، تدخلت سلطة الحماية الفرنسية في تونس من أجل تنظيم شؤون المهاجرين الجزائريين، بما يسمح لها بمراقبتهم واستغلالهم لخدمة مصالحها، إما بالانتفاع منهم ماليا وعسكريا أو من خلال الضغط بهم سياسيا على السلطات التونسية، وفي هذا الإطار قامت الإقامة الفرنسية بتونس بتفعيل نظام إداري من أجل إدارة هؤلاء المهاجرين، ذلك بتطبيق نظام المشيخة، ومنه جاء موضوع الدراسة الموسوم بـ:

**نظام المشيخة ودوره في إدارة شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس (1881-1956م).**

**أهمية الموضوع:**

يعتبر الموضوع ذا أهمية معتبرة، لأنّه يسلط الضوء على مؤسسة من المؤسسات المحلية القبَلية في الجزائر وتونس، التي استغلتها فرنسا بما يخدم أهدافها الاستعمارية، ويبين دورها السياسي والعسكري، والاقتصادي والاجتماعي خلال فترة الحماية الفرنسية على تونس 1881-1956م، كما أن نظام المشيخة يمثل أداة تحكم وربط للجزائريين والسلطات الفرنسية، مع توجيه

تلك الجهود نحو تحقيق أهداف الحماية الفرنسية في تونس خلال الفترة ما بين 1881 إلى 1956م، حيث مكنها من مراقبة أنشطتهم والحفاظ على استقرار نظام احتلالها في كلا البلدين الجزائر وتونس.

## أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة دوافع وأسباب ساهمت في قرار اختيار موضوع الدراسة، يمكن حصرها في:

- شعور برغبة كبيرة في دراسة التاريخ المغاربي المشترك، حيث سبق لي أن تناولت هذا الموضوع في مذكرة تخرجي لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر.
- الاهتمام وإلقاء الضوء على النظام الإداري المعروف بنظام المشيخة، الذي يسير به أولئك المهاجرين، ويربطهم بالسلطتين التونسية والفرنسية.
- اعتبار نظام المشيخة موضوعا لم تسلط عليه الأضواء بشكل كاف، إذ أكتفى أغلب الباحثين والدارسين بالإشارات السريعة إلى بعض خصائصه في إطار دراسات شاملة، رغم كونه الوسيلة أو الحلقة التي تربط المهاجرين الجزائريين في تونس بكلا السلطتين التونسية والفرنسية.

## أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص الأهداف في الآتي:

- إثراء المكتبتين الجزائرية والتونسية بدراسة أكاديمية تتناول الهجرة الجزائرية نحو تونس، مع التركيز على نظام المشيخة الجزائرية في تونس.
- توضيح كيفية تعامل الإدارة التونسية والفرنسية مع المهاجرين الجزائريين في تونس.
- التعريف بأهم شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس.
- استعراض الأدوار والوظائف التي قام بها هؤلاء الشيوخ.
- التعرف على أوضاع المهاجرين الجزائريين في تونس في ظل تطبيق نظام المشيخة.

## إشكالية الموضوع:

يندرج موضوع الدراسة ضمن المواضيع التي تهتم بتاريخ الهجرة الجزائرية نحو تونس خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر وتونس، وتركز الدراسة على التعريف بنظام المشيخة الجزائرية في تونس، ودوره في إدارة شؤون المهاجرين الجزائريين خلال فترة الحماية 1881-1956م. ومن هذا المنطلق، تأتي إشكالية الموضوع كالآتي:

**كيف تحول نظام المشيخة الجزائرية في تونس من كيان تقليدي لإدارة شؤون المهاجرين إلى أداة لخدمة السلطة الاستعمارية الفرنسية، وما هي تأثيرات هذه التحولات على دوره في تنظيم وإدارة شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس؟**

وللإجابة عن هذه الاشكالية، نجد أنفسنا أمام مجموعة من التساؤلات أبرزها:

- ما هي أسباب هجرة الجزائريين نحو تونس؟
- وما هي التركيبة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين؟ وكيف كانت وضعيتهم القانونية هناك؟
- ما هو مفهوم نظام المشيخة؟ وماهي جذوره التاريخية في الجزائر وتونس؟
- كيف ظهرت مشيخة الجزائريين في تونس؟ وما هي أهم التحولات التي عرفتها؟
- ما هي شروط الارتقاء الى منصب الشيخ؟
- من هم أهم الشيوخ الجزائريين في مدينة تونس وخارجها؟

-ما هو الدور الذي مارسه الشيوخ المهاجرون الجزائريون تجاه المهاجرين الجزائريين في تونس؟

- ما هي طبيعة علاقة الشيوخ المهاجرين الجزائريين بسلطة الحماية الفرنسية، وبالحكومة التونسية؟

## حدود الدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1881 إلى عام 1956م، حيث مثلت سنة 1881م فرض الحماية الفرنسية بتوقيع معاهدة باردو، التي أدت إلى وقوع البلاد التونسية تحت السيادة الفرنسية. وتحاول الدراسة فهم مدى تأثير هذه الحماية على وضع المهاجرين الجزائريين بها من خلال ربطهم بنظام المشيخة.

بينما يمثل العام 1956م نيل تونس الاستقلال بعد مرحلة من النضال، وفي نفس السياق تم حذف المشيخات الجزائرية من قبل الحكومة التونسية المستقلة. أما الإطار الجغرافي فينحصر في البلاد التونسية.

**مناهج الدراسة:**

اعتمدت في إعداد هذه الدراسة على المنهج التاريخي، انطلاقا من وصف الاحداث التي كان للشيوخ المهاجرين الجزائريين بتونس دورا فعالا فيها، بالإضافة الى التعريف بأسباب هجرة الجالية الجزائرية من خلال خصائصها ووضيعتها القانونية، كما اعتمدت أسلوب التحليل نظراً لطبيعة الدراسة، التي ترتكز على تحليل ما جاء في الوثائق الأرشيفية والدفاتر الجبائية، والمراسلات التي تمت بين مختلف أجهزة سلطة الاحتلال الفرنسية، بينها وبين المهاجرين الجزائريين أو أجهزة الحكومة التونسية.

إضافة إلى آليتي الإحصاء والمقارنة التي استخدمتهما أثناء قراءتي لمختلف الاحصائيات التي أوردها في الدراسة في شكل جداول أو أشكال بيانية، التي تم جمعها من بعض الوثائق، كما حاولت من خلالها شرح وتدعيم بعض المعلومات.

**الدارسات السابقة:**

تم التوصل إلى عدد من الدراسات السابقة التي تناولت في أجزاء منها موضوع المشيخات الجزائرية، ولو بشكل مختصر ومن هذه الدراسات:

- كتاب عبد الكريم الماجري، المعنون بـ "**هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس 1831-1937م**"، والذي يعدّ في الأساس رسالة دكتوراه من جامعة تونس الأولى (09 أفريل)، حيث تطرق الى تطور نظام المشيخة لدى احدى مجموعات المهاجرين الجزائريين في تونس، وهم الوراقلية. كما تناول الوضع القانوني للتواتية بتونس.

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال اعتمادها على مجموعة من الوثائق الأرشيفية الفرنسية الموجودة في فرنسا، وخاصة فيما يتعلق بتحول الميزابية من تنظيم العزابة إلى نظام المشيخة، وهي الجزئية التي افتقدنا فيها المادة العلمية التي تساعدنا في معالجتها.

- كتاب جمال حقي المعنون بـ:

**Les Algériens en Tunis de 1871 à 1962 du Communautarisme au Nationalisme.**

وهو في الأصل رسالة دكتوراه جاءت مكلمة لموضوع ماجستير الباحث والمعنون بـ:

**Les Algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque colonial (1881- 1956) (Mozabites, Souafas, Ouarglias).**

حيث تناول الباحث في كليهما بشكل عام الإشارة الى تنظيم المشيخة الجزائرية في تونس، مبرزا في جدول أسماء أهم الشيوخ الجزائريين.

وقد ذكر الباحث جمال حقي في تحليله أمثلة عن بعض المهام للشيوخ، غير أنه كان مختصرا لكون موضوعه يتناول النشاط السياسي والثقافي والاقتصادي للجالية الجزائرية في تونس بشكل عام.

- دراسة بشير مديني، هي عبارة عن رسالة ماجستير تناولت موضوع: **الجالية الجزائرية في تونس: السوافة نموذجا في الفترة ما بين 1876-1954م.** عرَّف فيها ولو بشكل مقتضب تنظيم المشيخة الجزائرية في تونس، كما تناول بالتعريف الشيوخ السوافة.

هذه الدراسات عالجت موضوع المشيخة الجزائرية في تونس بشكل محدود، ويمكن أن تكون مرجعًا مهمًا لدراسات أخرى في هذا المجال.

## نقد المصادر والمراجع:

حاولت قدر المستطاع جمع أكبر قدر ممكن من المصادر والمراجع التي تخدم الموضوع بدرجات متفاوتة، وجاءت هذه المصادر مختلفة، منها الوثائق الأرشيفية والدفاتر الجبائية، باللغة العربية وأخرى بلغات أجنبية، إضافة إلى العديد من المراجع العربية والأجنبية والمقالات والرسائل والأطروحات الجامعية، ومن أهمها:

## 1 - الوثائق الأرشيفية:

تزخر الأرشيفات الوطنية في مختلف البلدان بكم هائل من الوثائق التي تساعد الباحثين في إنجاز دراساتهم. من الأرشيفات التي استطعت الاستفادة من أرصدتها؛ الأرشيف الوطني التونسي والأرشيف الفرنسي الموجود في المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية التونسية في منوبة بتونس.

وقد حاولت في زياراتي المتعددة إلى مقر الأرشيف الوطني التونسي عن الاطلاع على الملفات الأرشيفية المتعلقة بالمهاجرين الجزائريين في تونس، فوظفت منها وثائق 76 ملفا أرشيفيا، كانت المصدر الأساسي لموضوع دراستي، خاصة في الفصلين الثالث والرابع.

ومع ذلك، فإن هناك نقص في بعض الوثائق الأرشيفية التي تتناول بعض أجزاء الدراسة، حيث أن وثائق الأرشيف الوطني التونسي لم توضح لنا بشكل وافٍ كيفية تأسيس المشيخات الجزائرية في تونس، أو في الوثائق التي تناولت مواقف الشيوخ المهاجرين الجزائريين من الثورة التحريرية الكبرى بالجزائر، حيث يغيب بشكل شبه تام هذا الموضوع عنها، كما لم توضح الملفات الأرشيفية التي تخص شيوخ المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس كيفية إنهاء ولايتهم وإلغاء هذه المشيخات، هذا الأمر جعلنا نعتمد على الاستنتاجات لتدارك هذا الفراغ في مثل هذه الجزئيات من موضوع دراستنا التي لم تُعالج بشكل كافٍ في المصادر والمراجع المنشورة.

أما فيما يخص الوثائق التي تناولت المشيخات الجزائرية في أرشيف المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، فإنها شبه منعدمة حسبما اطلعنا عليه. ومع ذلك، استفدنا من بعض الوثائق التي تتناول الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين بتونس.

وبالنسبة للدفاتر الجبائية، فقد تمت مراجعة أربعة دفاتر تتعلق بالجالية الجزائرية في تونس وهي:

- **الدفتر الأول** يتناول سجل للجزائريين المقيمين في تونس في سنة 1876م، ويقدم أرقاماً حول المهاجرين الجزائريين الذين انتقلوا إلى مقر القنصلية الفرنسية في تونس وسجلوا أنفسهم، هذا السجل ساعدنا في فهم تركيبة الجالية الجزائرية في تونس، على الرغم من عدم دقة الإحصائيات بخصوص المهاجرين الجزائريين في تونس.

- أما **الدفتر الثاني** و**الثالث** و**الرابع** دفاتر تتعلق بإحصاءات وإعانات لعرش الغرابة، وهو اللفظ الذي أطلق على المهاجرين الجزائريين في تونس في الفترة التي سبقت فرض الحماية الفرنسية، تلك الدفاتر لا تقدم بشكل واضح عدد الجزائريين أو التنظيم الذي كان قائماً خلال تلك الحقبة، ومع ذلك، فهي تشير لوجود منصب شيخ الغرابة.

إضافة إلى أعداد من جريدة الرائد الرسمي التونسية التي تناولت بعض القرارات التي تمس المهاجرين، فيما يخص موضوع الجنسية أو بعض القرارات المتعلقة بنظام المشيخة عموما.

**2 - المصادر المنشورة:**

وهذه المصادر المنشورة تتمثل إرشادات منشورة في مجموعة كتيبات، وإحصائيات منشورة ومن بينها:

بالنسبة للمصادر العربية، استخدمت كتيب: **إرشادات عامة في خلاص الاداءات في عموم خدمة العمال والشيوخ المالية**، الصادر عن الحكومة التونسية سنة 1889م، والموجه في الأساس للشيوخ التونسيين، حيث اخذت منه مفاهيم عامة حول الوظيفة المالية للشيخ، وعلاقته بإدارة المال التونسية، لوجود تشابه في المهام الجبائية بين الشيوخ التونسيين والشيوخ المهاجرين الجزائريين.

أما الأجنبية منها، فتمثلت في منشورات صادرة عن الإقامة الفرنسية في تونس، منها أربع إحصائيات للمهاجرين الجزائريين في تونس بعنوان :

**Dénombrement de la population civile Tunisiens (Musulman et Israelite) en Tunisie.**

صدرت هذه الإحصائيات في أربع سنوات مختلفة: 1921، 1926، 1931، و1936م. في شكل كتب أي لكل سنة كتاب خاص بها.

وقد وضحت بشكل شامل تعداد المهاجرين الجزائريين في البلاد التونسية، في حين خصوا مدينة تونس بدراسة منفصلة، حيث تم الاعتماد على ذكر تعداد المهاجرين الجزائريين في المراقبات المدنية التونسية خلال السنوات الاربعة السالفة الذكر، وفيما يخص العاصمة تونس فقد ارتكزت الاحصاءات على ذكر تعداد كل مجموعة من الجالية الجزائرية لوحدها في إحصائي

1921و1926م، بينما في الإحصائيات لسنة 1931 و1936م، تم تناول تعداد الجالية الجزائريين بمدينة تونس وفق كل حي منها.

أما الكتب المطبوعة استخدمت كتاب **تونس الثائرة** للمناضل التونسي على البهلوان، الذي وظفته في شرح التنظيم الاداري، الذي عرفته تونس خلال فترة الحماية الفرنسية. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الكتب التي تناولت التشريعات المالية الفرنسية في تونس والتنظيم الإداري الفرنسي في تونس من المصادر القيمة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، كتاب:

**Legislation et finances colonial**

من تأليف رونالد لويس (Rolland Louis)، الذي صدر سنة 1930م. وكتاب:

**L'État tunisien et le protectorat français Historie et Organisation**

الذي صدر سنة 1931م لمؤلفيه فيتوسي إيلي (Fitoussi Élie) وبينازت ارستيد ( Bénazet Aristide). بالإضافة الى مقال الباحثة الفرنسية جرمان مارتي (Germain Marty) بعنوان:

**"Les Algériens à Tunis"**

التي نشرتها بمجلة معهد الآداب العربية الجميلة في تونس سنة 1948م، التي ساهمت في التعريف بالجالية الجزائرية في مدينة تونس، ولكنها لم تتطرق إلى الشيوخ الجزائريين في المدينة.

**3 - المراجع:**

حاولت قدر المستطاع أن تكون المراجع متنوعة بين الكتب والرسائل والأطروحات الجامعية والمقالات، ومتنوعة كذلك من حيث اللغة، ذلك من أجل إعطاء الموضوع حقه من الدراسة وسعياً وراء الموضوعية العلمية، ومن الدراسات التي استفدت منها ما كتبه باحثون تونسيو حول موضوع نظام المشيخة في تونس، رغم أن المعلومات التي تناولتها لم تكن شاملة بما فيه الكفاية لتغطية كل جوانب الموضوع، إلا أنه دراساتهم كانت مفيدة في تقديم تعريفات أولية لهذا التنظيم دون التعمق الكامل فيه، وأهم هذه المراجع:

- كتاب "**المشائخ بالساحل التونسي 1881-1956م**" للباحثة التونسية ليلى بن عبد العزيز، فقد استفدت منه في التعريف بنظام المشيخة التونسية بشكل عام.

اما الباحثون الجزائريون، فقد اعتمدت عليهم في المبحث الأول من الفصل الأول لتقديم تعريف شامل لأسباب الهجرة الجزائرية نحو تونس، ومن بينهم شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله من خلال دراساته التي تتناول هذا الموضوع منها **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، وخير الدين شترة، الذي استعرض هذا الموضوع في كتابه "**المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، رغم أن هذا المؤلف كان متخصصًا في دراسة المهاجرين الجزائريين في تونس، إلا أنه لم يشير إلى نظام المشيخة الجزائرية في تونس.

## خطة الدراسة:

يتكون بحثنا من مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، ذلك وفق المادة العلمية المتوفرة لنا لفهم نظام المشيخات الجزائرية في تونس، ودورها في إدارة شؤون المهاجرين الجزائريين خلال الفترة ما بين 1881-1956م.

**الفصل الأول** من الدراسة جاء بعنوان: **الجالية الجزائرية في تونس 1881 - 1956م**، وهو يتكون أساسا من أربعة مباحث تسلط الضوء على أسباب الهجرة الجزائرية إلى تونس، ورصد التركيبة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين في تونس، ومناطق تمركزهم في البلاد التونسية، والوقوف عن وضعيتهم القانونية.

**أما الفصل الثاني**، فلقد تناولت فيه نظام المشيخة الجزائرية في تونس خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1881 إلى 1956م، ذلك من خلال ضبط مفهوم "نظام المشيخة"، وابراز جذور النظام في الجزائر وتونس، وأصول المشيخات الجزائرية بتونس، وعالجت فيه التطورات التي عرفها نظام المشيخة الجزائرية في تونس.

وجاء **الفصل الثالث**، بعنوان: شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس 1881-1956م، وقمت فيه بدراسة طرق تَعيِين الشيوخ وشروط توليهم للمنصب واهم امتيازاتهم، كما عرفت بشيوخ المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس وخارجها.

**أما الفصل الرابع**، فعنوانه: دور الشيوخ في إدارة المهاجرين الجزائريين بتونس 1881-1956م، تناولت فيه الأدوار التي مارسها الشيوخ المهاجرون الجزائريون في تونس.

وقد أنهيت الفصول السابقة من هذه الدراسة **بخاتمة**. بالإضافة إلى تدعيم بحثي ببعض الملاحق التوضيحية وخريطة لتنوير وإجلاء الغموض حول بعض الوقائع التاريخية الواردة في متن هذه الرسالة. وأخيرًا، زودت البحث بفهارس متنوعة تشمل فهرس الأعلام والمجموعات وفهرس الأماكن والبلدان. بالإضافة إلى فهرس الموضوعات، الذي سجلت فيه كل ما ورد في هذه الدراسة.

**الصعوبات:**

إن البحث العلمي في حد ذاته تكتنفه صعوبات إما ذاتية بالنسبة للباحث أو موضوعية، مما يؤثر على نتائجه ومساره. ومن بين هذه الصعوبات:

- الصعوبة الأولى في كون نظام المشيخة الجزائرية في تونس مستحدث لدى السلطة الفرنسية، هذا ما لبث أن جعلته نظاما، يمثل لها وسيلة تحكُّم أمني وضبط اجتماعي واستخلاص ضريبي، هذا ما جعله غير واضح المعالم إلا بعد فترة زمنية معتبرة، حيث انعكست سلبا على إبرازه منذ النشأة.
- أما الصعوبة الثانية فتكمن في انعدام مادة ارشيفية تقف على تأسيس هذا النظام منذ الوهلة الأولى، حتى نحكم عليه بمفهوم المؤسسة المشيخية، التي كانت قائمة بتونس قبل الحماية الفرنسية 1881م.
- المادة الأرشيفية التي تتناول موضوع دراستنا متوفرة نسبيا، ولكن من الصعب حصرها والاطلاع عليها جميعا، نظراً لتشتتها في ملفات أرشيفية مختلفة. إضافة إلى عوامل التأثير التي تلحق بالوثائق من تلف وفساد في المداد، دون أن ننسى ضياع بعضها وفق اسباب متعددة، مما زاد في صعوبة الوصول للمعلومة.
- جائحة كورونا التي اجتاحت العالم، أغلقت الحدود بين الجزائر وتونس لمدة سنتين، مما أدى إلى تعطل مشروع بحثي، وانجازه في الفترة المحددة.

وفي الأخير لا يسعني إلا أنْ أُجَدِّدَ شكري وعرفاني بالجميل للأستاذ المشرف البروفيسور موسى بن موسى على سعة صدره وصبره معي طوال الخمس سنوات، التي قضيناها في إعداد هذه الأطروحة، حيث كان لي نعم الرفيق في هذا الدرب الصعب، وكان هدفنا المشترك إخراج هذا العمل على أكمل وجه. مع أن هذا لا يمنع من السهو والنسيان اللذين جُبل عليهما الإنسان، فإن وفقت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأتمنى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

**دريد حمو**

**الدبيلة-الوادي- في: 20 جانفي 2024م.**

# الفصل الأول:

# الجالية الجزائرية في تونس 1881-1956م

**المبحث الأوَل: الهجرة الجزائرية نحو تونس**

**المبحث الثاني: تركيبة وتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس**

**المبحث الثالث: مناطق تمركز المهاجرين الجزائريين في تونس**

**المبحث الرابع: الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين في تونس**

إن تواجد الجزائريين بتونس له جذور تاريخية تعود إلى علاقات الجوار الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تربط البلدين، ومع الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، زاد عدد الجزائريين في تونس بشكل ملحوظ نتيجة لتوالي هجراتهم هربًا من الممارسات القمعية التي فرضتها السلطات الفرنسية على الشعب الجزائري.

تلك الهجرات لم تكن فقط بحثًا عن الأمان، بل كانت أيضًا سعيًا للحفاظ على الهوية الوطنية والثقافة الجزائرية، حيث وجدت هذه الجماعات في تونس ملاذًا آمنًا ومكانًا للمحافظة على تقاليدهم وممارساتهم الاجتماعية.

**المبحث الأول: الهجرة الجزائرية نحو تونس**

تُعتبر الهجرة من الظواهر الإنسانية القديمة التي رافقت الإنسان منذ بداية وجوده على الأرض، حيث كان يتنقل ويسعى للبحث عن مصادر العيش وتحسين ظروف معيشته. يُعد عالم الاجتماع الأمريكي ديفيد سيليس من بين أوائل من وضع تعريفًا دقيقًا للهجرة، حيث عرّفها على أنها انتقال دائم أو مؤقت للأفراد أو الجماعات من مكان إقامتهم إلى مكان آخر، سواء داخل البلد أو خارجه[1].

تحدث الهجرة عادةً لأسباب اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية أو بيئية. فقد يسعى الأفراد أو الأسر للهجرة رغبةً في تحسين مستويات المعيشة أو الهروب من ظروف قاسية، مثل الحروب أو الفقر. يُمكن أن تكون الهجرة داخلية، أي هجرة الأفراد إلى مناطق أخرى داخل نفس البلد، أو دولية، عندما ينتقل الأفراد إلى دول أخرى[2].

وإذا أردنا تعريف الهجرة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي فهي عبارة عن نزوح جماعي أو فردي لسكان منطقة ما إلى مناطق أخرى، بسبب الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها فرنسا على تلك المنطقة من الجزائر، وتتميز هذه الهجرة

[1]David Sills, "Sociology of Migration", **International fncyclopedia of the social sciences**, Vol 18, Macmillan University, New York,1990, pp 751-757.

[2]محمد عوض الله، **الهجرة الدولية**، ط 01، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 2012، ص 18.

بأنها غير مخطط لها وغير منظمة، نتيجة الضغوط والظروف القاهرة الناجمة عن سياسات الاحتلال[1]، حيث تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر الاجتماعية الهامة التي شهدتها الجزائر خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فقد تأثرت الجزائر بشكل كبير بسياسات الاستعمار الفرنسي التي استهدفت تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري.

**1.أسباب الهجرة الجزائرية نحو تونس:**

لم تكن الهجرة بالنسبة للجزائريين غاية في حد ذاتها، بل كانت الوسيلة الوحيدة التي لجأ إليها الجزائريون نتيجة للأوضاع الصعبة التي أصبحت عليها البلاد، والظروف القاسية التي فرضها الاحتلال الفرنسي في المدن والأرياف الجزائرية، حيث بات التعايش معه أمرًا مستحيلا، مما دفع العديد من الأسر والعائلات إلى اتخاذ قرار الهجرة.

**أولا: السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر:**

الهجرة حركة دؤوبة نتيجة البحث المطرد للعيش في بحبوحة من الحياة، هذا في الحياة المعاصرة، فما بال المجتمعات التي تعيش تحت وطأة الاحتلال، والجزائر من بين الأقطار الواقعة تحت السيطرة الفرنسية منذ 1830م. لهذا كان نشاط الهجرة واسعة جدا، رغم محاولات فرنسا لتعطيلها في نهاية القرن 19م[2]. وعليه صارت الهجرة ضرورة حتمية فرضتها السياسة الاستعمارية الفرنسية التي خلف عدة انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري، والتي كانت دافعا أساسيا للهجرة الجزائريين نحو تونس في الجوانب التالية:

[1]عبد الرحمان حماني، **الهجرة والاستعمار: المغرب العربي نموذجا**، د.ط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب) 1999، ص 45-47.

[2]عمار هلال،" أصداء الهجرة الجزائرية نحو الشرق في بعض التقارير الرسمية الفرنسية"، **مجلة الثقافة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العدد 88، الجزائر، جويلية–أوت1985م، ص 165.

### أ. السياسية والعسكرية:

كانت الدوافع السياسية والعسكرية عنصرًا رئيسيًا في تحفيز موجات الهجرة الجزائرية نحو الخارج، خاصـــة إلى تونس. وقد اتخذت هذه الدوافع أشـــكالًا متعددة من القوانين والمراســـيم والأعمال العسكرية لضمان تحقيق أهداف الاستعمار الفرنسي في احتلال الجزائر.

بدأت قوات الاحتلال الفرنســـي في الجزائر منذ انطلاق غزوها في 19 جوان 1830م، بتطبيق أسوأ أنواع التعسف. إذ سلك القادة العسكريون الفرنسيون سياسة الاضطهاد ضد الشعب والشخصيات الوطنية والمحلية في القرى والمدن، وخاصة ضد الشخصيات التي قادت المقاومة ضـــد قوات الاحتلال وحافظت على الهوية الجزائرية المســـتقلة والمميزة عن الهوية الفرنســـية. تعرضت تلك الشخصيات للاضطهاد والتضييق بهدف إضعاف الروح الوطنية وإقصاء القوى المقاومة.

فقد قام قائد الحملة الفرنســـية لاحتلال الجزائر دي بورمون "De Bourmont"[1] مثلاً، تم بنفي الأتراك الذين كانوا يمثلون الفئة الحاكمة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنســـي. رغم أن معاهدة الاستسلام التي وقعها مع الداي حسين في 05 جويلية 1830م كانت تحفظ حقوقهم، إلا أن دي بورمون، وبعد استلام المدينة بفترة وجيزة، قام بنفيهم باختطافهم وفصلهم عن نسائهم وأطفالهم دون أن يقترفوا أي ذنب. بحجة أنهم ينوون التآمر ضد الفرنسيين، وهي جريمة مزعومة لا أساس لها من الصحة، حيث كانوا يقادون إلى السفن قبل ساعة الإبحار بعدة أيام في ظروف

[1] **دي بورمون:** لويس أوغست فيكتور دو غيني، كونت دو بورمون، وُلد في قلعة بورمون (ماين ولوار) في 2 سبتمبر 1773م، التحق بالجيش الفرنسي في نهاية 1791م، فر إلى لندن بسبب تحالفه مع دعاة العودة الملكية في فرنسا ثم عاد إلى فرنسا عام 1799م، إثر عودة الحرب الأهلية وسجن سنة 1801م، من قبل المعارضين للملكية في فرنسا ليفر من معتقله سنة 1804م، ثم عاد إلى فرنسا ليلتحق بالجيش في عهد نابليون، ولكنه سرعان ما عاد إلى فرنسا لمناصرة الحكم الملكي بعد عودة الملكية في فرنسا عينه الملك شارل العاشر وزير الحربية والمسؤول على الغرفة التجارية في مرسيليا رقي إلى رتبة مارشال وقاد الحملة على الجزائر 1830م، وتوفي في 27 أكتوبر 1846.-للمزيد انظر:

Louis de La Roque, **Catalogue historique des généraux français**, Éd A. Desaide, Paris,1902, P 26,28.

غير إنسـانية. وافترى دي بورمون أيضـا على القاضـي الحنفي فنفاه بدوره متهماً إياه بأنه جمع أعيان المدينة في أحد المساجد لتدبير مؤامرة ضد الفرنسيين[1].

يقول حمدان خوجة في كتابه "**المرآة**": «**وأصـبحت إدارة دي بورمون عهد خوف ورعب تتهم فيها النوايا الحسنة بالإجرام، ويسير العدل وفقاً للأهواء والنميمة... إن هذه الأساليب قد أجبرت الأغنياء على مغادرة البلاد على الرغم من أنهم هم المورد الوحيد بالنسـبة للطبقات الفقيرة**[2]».

وبعد تعيين روفيقو (Rovigo)[3] كحاكم عسـكري عام للجزائر سـنة 1832م، قام بنفي حمدان خوجة أمين السـكة إلى باريس، وقبل ذلك نفى المفتي سـيدي محمد العنابي إلى الإسـكندرية، وكان عيبه الوحيد مراسـلة الجنرال كلوزيل (Bertrand Clauzel)[4]، ولومه على تصرفاته المخالفة لوثيقة الاستسلام وللقوانين الفرنسية ولحقوق الإنسان[5].

---

[1] حمدان خوجة، **المرآة**، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، د.ط، المؤسـسـة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص195.

[2] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 197.

[3] **روفيقو (Rovigo)**: من مواليد 26 افريل 1776م في فرنسا، في عائلة عسكرية، التحق بالجيش الفرنسي وشارك في الحروب النابليونية، عين وزير للشـرطة في عهد نابليون ، عين حاكما للجزائر سـنة 1832م، مارس فيها عدة مذابح وجرائم، الى انه لم يستمرا طويلا لحالته الصحية حيث توفي في باريس 02 جويلية 1833م. للمزيد أنظر: الموقع الالكتروني للأرشيف الوطني الفرنسي، https://francearchives.gouv.fr/fr/authorityrecord/FRAN_NP_052000، تم الاطلاع عليه يوم ال19 ديسمبر 2023م، على الساعة 18.45.

[4] **الجنرال كلوزيل (Bertrand Clauzel)**: من مواليد 12 سـبتمبر 1772م في جنوب فرنسـا، كان جنرال في جيش نابليون بونابرت، عين حاكما عاما للجزائر خلفا لدي بورمون سـنة 1830م، الى غاية سـنة 1832م، ثم اعيد تنصـيبه مجددا حاكما للجزائر سنة 1835، فشل فيها في احتلال مدينة قسنطينة سنة 1836م مما ادى الى انهاء مهامه، تميزت سياساته بقمع ونفي الشخصيات الجزائرية بمدينة الجزائر، وممارسة حملات الابادة الجماعية، توفي في سنة 1847. للمزيد أنظر:

Narcisse Faucon, **livre D'or de l'Algérien 1830-1889**, Éd : Challamel, Paris, 1889, p 345.

[5] أحمد بن جابو، **المهاجرون الجزائريون ونشـاطهم بتونس 1830-1954**، اطروحة لنيل شـهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصـر، كلية العلوم الاجتماعية والانسـانية، جامعة ابي بكر بلقايد جامعة تلمسـان، السـنة الجامعية 2010-2011، ص 34،35.

ويمكننا أن نعتبر سنة 1832م كبداية للهجرة الجزائرية نحو تونس والمشرق عموما، ذلك لأنه في بداية هذه السنة الأخيرة أضحى أمر اضطهاد الفرنسيين للجزائريين حقيقة ساطعة، تجلت فيها النوايا السيئة للمحتلين الفرنسيين، وما كانوا يكنونه من حقد وضغينة للجزائريين، إذ أثقل روفيقو كاهل الأهالي بالضرائب، وقمع بيد من حديد كل الثورات التي قامت ضده، حتى تلك البسيطة منها مثل امتناع قبيلة العوفية عن دفع الضرائب الثقيلة التي فرضت عليها، الشيء الذي كلفها إبادتها عن بكرة أبيها[1].

بينما كان روفيقو يزرع الموت والدمار في الوسط الجزائري، كان الضباط الفرنسيون يرتكبون في وهران أرذل الجرائم وأبشع الفظائع، ذلك في الوقت الذي كان فيه المملوك يوسف التونسي[2] يتحكم في مدينة عنابة بيد من حديد[3]. ولقد أدلى الكثير من المفكرين المستوطنين بتصريحات تعبر عن هذه السياسة الاحتلالية، ومن بينهم: دي دوفيل (De Deauville) الذي يعد أفضل مترجم لحياة الجنرال بيجو"Bugeaud"[4]، ذلك سنة 1882م: «**إن الفضل**

---

[1]عمار هلال، **الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام (1847-1919)**، د.ط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص 11.

[2]قام يوسف المملوك بدور هام في احتلال بايلك قسنطينة، وقد ادعى أنه ابن غير شرعي لنابليون الأول وأنه من جزيرة (إلبا)، وقد أصبح جنرالا كبيرا في الجيش الفرنسي، ولكن مذكرات الحاج أحمد تكشف أنه كان يهوديا مرتدا، وأنه كان أسيرا لدى باي تونس، وأنه كان عشيقا لابنة هذا الباي. وعندما اكتشف أمره فر إلى الجزائر والتحق بالجيش الفرنسي وأصبح من المغامرين فيه. **للمزيد أنظر**: أبو القاسم سعدالله **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط 03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990م، ص 138.

[3]عمار هلال، **الهجرة الجزائرية الى بلاد الشام (1847-1919)**، المرجع السابق، ص 12.

[4]**الجنرال بيجو"Bugeaud"**: ولد في باريس، لمع نجمه في حروب الإمبراطورية الأولى، أوفد عام 1836 على رأس حملة إلى الجزائر وحقق بعض الانتصارات بصعوبة، وحذر من التوغل في احتلال الجزائر، لأنه مكلف جدا للجيش الفرنسي، ووقع في 18 ماي 1837م، مع "الأمير عبد القادر "معاهدة "تافنة"، وفيها قدم "بيجو" للأمير عرد القادر تنازلا، واعترف بسيادته على ثلثي الجزائر، ولكن سرعان ما نقضت هذه المعاهدة واستؤنفت المعارك، وسمي بيجو عام 1840 حاكما عاما على الجزائر، واتبع سياسة الارض المحروقة والابادة الجماعية لقمع المقاومة الجزائرية. للمزيد أنظر: كوثر العايب، **حركة القبائل الجزائرية التونسية على المناطق الحدودية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، السنة الجامعية 2021/2020م، ص 61.

**الأكبر الذي ينبغي أن نعترف به لبيجو هو أنه أدرك بأننا لا نواجه جيش حقا. بل نواجه السكان أنفسهم، وأنه لابد، ولكي نستقر في مثل هذا البلد، ألا يقل الجيش في حالة السلم عما هو عليه في حالة الحرب من حيث العدد والعُدة.»** [1].

فالفرنسيون، منذ وصولهم إلى الجزائر مارسوا سلسلة من المظالم والاضطهاد والتعسف على الجزائريين، هذا السلوك القمعي دفع الكثير من الجزائريين للتفكير في ترك أراضيهم ووطنهم، والبحث عن مكان آمن يحميهم من هذا الاضطهاد، ولطالما كانت الدول المجاورة هي الوجهة الأولى للجزائريين الباحثين عن الأمان، فتوجه الكثيرون منهم شرقًا نحو تونس، وآخرون غربًا نحو المغرب، بحثًا عن حياة أفضل وأكثر أمانًا. كما تأثَّرت حركة الهجرة الجزائرية أيضا بدور العامل السياسي، فمنذ انطلاق عمليات الغزو في عام 1830م، قام الاحتلال الفرنسي بإصدار مجموعة القوانين الخاصة بالمجتمع الجزائري المسلم، وبدأت بحرمان الجزائريين من حق اختيار قادة كل جماعة، الذي كان معمولًا به قبل بداية الاحتلال[2].

لقد اتخذت سلطات الاحتلال أسلوبًا متعدد الوجوه في إصدار القوانين والمراسيم، بدءًا من بداية الغزو في عام 1830م، ومن بين هذه القوانين المرسوم السياسي الذي صدر في 28 أكتوبر 1870م المتعلق بالتنظيم السياسي للجزائر، والذي هدف إلى إحلال النظام المدني بدل النظام العسكري، من جهة أخرى، ويهدف من جهة أخرى إلى ادماج الجزائر في فرنسا، لكن هذا المرسوم الذي لقي معارضة من الجزائريين، وحتى من الأوربيين أنفسهم لكونه كرس ابقاء النظام الاستعماري في الجزائر، ومنح الموظفين الفرنسيين دورا أكبر على حساب الجزائريين والمستوطنين الأوربيين، وجعلهم تحت رحمة السلطة العسكرية[3]. لكن الأخطر ما جاء فيه هو ما تعلق بهيئة المحلفين التي ضمت في عضويتها فقط الأوربيين وسلمت الجزائريين المتابعين

---

[1] مصطفى الأشرف، **الجزائر الامة والمجتمع**، ط 01، دار الغرب الاسلامي، بيروت،1985 م، ص 299.

[2] أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 34.

[3] شارل روبار اجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار (1827-1871)**، تر: جمال فاطمي وآخرون، مج 01، ط01، دار الامة، الجزائر، 2008، ص 779،780.

أمام المحاكم الجنائية لتعسفهم، حيث كانت احكامهم تنطلق من ردود افعالهم العاطفية الحاقدة على الجزائريين، فلقد سمح إنشاء هيئة المحلفين الأوروبية بممارسة أخطر اشكال التعسف على الأهالي مع يقينهم في انعدام القصاص، بيد أن أي جزائري أمام محكمة جنائية، ولو على سبيل الشبهة فقط فإنه لن يفلت من الإدانة الأكثر قسوة[1].

لقد اعترفت السلطات الفرنسية بأن وجودها في الجزائر، وسياستها القمعية ضد الشعب الجزائري كان أحد العوامل الرئيسية في تصاعد هجرة الجزائريين إلى تونس، ففي مراسلة صادرة عن مدير الشؤون العربية في قسنطينة بتاريخ 12 جوان 1857م، تم تسليط الضوء على الأسباب الرئيسية لهجرة القبائل في مقاطعة قسنطينة خلال الفترة من 1850 إلى 1857م، وكانت الأسباب السياسية هي الدافع الرئيسي وراء هذه الهجرة؛ فعلى سبيل المثال: هاجرت عدد من العائلات من فرقة أولاد رشاش[2] بدائرة خنشلة إلى تونس وبلغ عددهم 128 خيمة[3]، وكان الدافع الرئيسي وراء هجرتهم هو رفضهم للهيمنة الفرنسية، وهذا وفقًا للمراسلة المذكورة[4].

كما أن تعثر وفشل ثورات الجزائريين مثل: ثورة الأمير عبد القادر (1833-1847م)، وأحمد باي (1830-1949م)، ثورة لالة فاطمة نسومر سنة 1857م، وثورة المقراني 1871م، سرعت في عملية تهجير الجزائريين نحو تونس بشكل جماعي[5]، مثل: هجرة أولاد جلاب[6] سنة

---

[1] شارل روبار اجرون، المرجع السابق، ص 781،782.

[2] **أولاد رشاش:** أحد الفرق التي تنتمي الى عرش النمامشة الممتد على الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، للمزيد أنظر، بيار كاستيل، **حوز تَبسة، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ على بداية القرن العشرين**، تح وتر: محمد العربي عقون، ط01، مطبعة بغيجة حسام، الجزائر، 2010 م، ص 202.

[3] أن الكثير من الإحصائيات خلال هذه الفترة قد اعتمدت على تعداد الخيام، لذلك كان هنالك غموض في معرفة العدد الدقيق للمهاجرين الذين تأويهم كل خيمة، التي قد تكون تأوي أكثر من عائلة أحيانا.

[4] I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre-mer, Aix en Provence, Bobine A16, Carton 25H13, Dossier1, Frontière Algéro-tunisienne1884-1894, Doc N°86, **Rapport du Département de Constantine**, Constantine, 09/07/1892.

[5] خيرالدين شترة، **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، د.ط، دار كرداده للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص04.

[6] **أولاد جلاب:** ينتسبون الى الشيخ سليمان بن رجب المريني الزناتي الجلابي الذي أصبح سلطانا على منطقة تقرت في حدوده سنة 1531م، واستمرت امارة بني جلاب الى غاية سقوطه على يد الاستعمار الفرنسي سنة 1854م. للمزيد ينظر: معاذ

1854م بعد فشلهم في صد الاحتلال الفرنسي لمنطقة تقرت، وعائلة أولاد عزالدين بعد فشل ثورتهم في فرجيوة سنة 1864م، وعائلة المقراني سنة 1871م بعد فشل انتفاضتهم التي شملت أجزاء واسعة من الشرق الجزائري[1].

فلقد سجلت الهزيمة التي لحقت ثورة المقراني عام 1871م بالفعل بداية مرحلة طويلة من الاستبداد والقهر الفرنسي ضد الشعب الجزائري، وبقيت الجزائر فعلا خلال سنوات الغزو كلها، في قبضة العسكريين الفرنسيين، ثم أصبحت الملكية شبه مطلقة للمعمرين إلى غاية الثلاثينات من القرن العشرين، فلم تكن هذه الثورة إلا الثغرة التي استغلتها سلطات الاحتلال في سن تلك التشريعات القاسية بحق الشعب الجزائري، في قانون شامل ألا وهو قانون الأهالي الذي صدر في 28 جوان 1881م، وعرف أيضا باسم "الانديجينا"[2].

قانون الاهالي مجموعة من العقوبات الردعية التي لا صلة لها بالقانون العام المطبق على الفرنسيين، حدد هذا القانون واحد وأربعون مخالفة خاصة بالجزائريين، ثم خفضت هذه المخالفات إلى واحد وعشرون مخالفة في 1891م، واستكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897م[3].

قانون آخر أصدرته الادارية الاستعارية خلف ردود أفعال رافضة من الشعب الجزائري وكان سبب في هجرة العديد منهم إلى تونس، هو قانون التجنيد الاجباري الذي ينص على تجنيد

---

عمراني، **أسرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ميلاديين**، اطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الامير عبد القادر، قسنطينة، 2003.

[1] العياشي روابحي، "هجرة بعض العائلات الجزائري الكبرى الى تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **مجلة التواصل**، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 24، العدد 53، جوان 2018، ص 364،365.

[2] شارل روبار اجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 الى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر: جمال فاطمي وآخرون، مج 02، ط01، دار الامة، الجزائر، 2008، ص 13.

[3] يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية (1830-1954)**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 38.

الجزائريين في الجيش الفرنسي، صدر يوم 03 فيفري 1912م، من قبل البرلمان الفرنسي الذي اتخذ قرارا بإجبار الجزائريين على الخدمة العسكرية بصفتهم رعايا فرنسيين[1].

رفض الجزائريون هذه القوانين الجائرة، حيث اختاروا مغادرة بلدهم على أن يخضعون لها، وفي هذا الصدد علق أبو القاسم سعد الله قائلا: «**... أن الحياة الاستعمارية كانت من بين الأسباب التي قادت إلى هجرة، الجزائريين فقد كان ذلك يعني أنه لم يكن في استطاعة الجزائريين أن يتمتعوا بحياتهم القديمة كما كانوا سابقا...** »[2].

وعلى سبيل المثال ظهرت هجرة شبه جماعية من المدن الجزائرية نحو المشرق، وكانت تلمسان أكثر المدن التي اشتدت فيها هذه الهجرة بحيث تذكر بعض الإحصائيات أن حوالي 800 عائلة تلمسانية غادرت إلى المشرق، وتليها معسكر سيدي بلعباس، سطيف، وبرج بوعريريج، رفضا منها لتطبيق قانون التجنيد الاجباري على أبنائها[3].

وبالتالي تعد هذه الهجرات نتيجة لسياسات القهر والتمييز التي اتبعتها السلطات الفرنسية في الجزائر، وقد أثرت بشكل كبير على الحياة السياسية والمجتمعية في الجزائر، وعمقت الانقسامات والتحديات التي واجهت الجزائر خلال فترة الاحلال الفرنسي.

**ب. الاقتصادية:**

تمثل المسألة الاقتصادية عنصرا جوهريا في الهجرة الجزائرية نحو خارج البلاد عموما، وإلى تونس خصوصا، نتيجة الإستراتيجية التي طبقها الاحتلال الفرنسي في القضاء على الركيزة الأساسية لتوازن المجتمع والمتمثلة أساسا في النظم العقارية والاقتصادية التقليدية بواسطة عدة تشريعات قانونية مهيئا بذلك ظروفا دافعة للهجرة وخاصة زمن الأزمات، ولو أن

---

[1] حميد ايت حبوش،" قانون التجنيد الاجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره ومواقف الجزائريين منه"، **مجلة عصور**، جامعة وهران، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 02، السنة 2018، ص 279.

[2] ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1990)**، ج 02، ط 04، دار الغرب الاسلامي، لبنان،1992، ص 122.

[3] حميد ايت حبوش، المرجع نفسه، ص 283.

الانعكاسات الاجتماعية للسياسة الاستعمارية لم تكن حينية بل تطلبت فترة زمنية معينة لتتبلور فيها ملامح النظم الجديدة وتأخذ في التأثير على العلاقات الاجتماعية[1].

فلقد إتبَع الجنرال بيجو سياسة جديدة تهدف إلى إخضاع الشعب الجزائري والقضاء على المقاومة الجزائرية من خلال اعتماد سياسة الأرض المحروقة. كان الجنرال بيجو يدرك أن المجتمع الجزائري يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة، وأن أساس استمرار المقاومة ونجاحها يكمن في تموين القبائل الجزائرية لها. لذا، كان القضاء على مصادر التموين هو السبيل للقضاء على هذه المقاومة[2].

ويصرح الجنرال بيجو حول سياسة الأرض المحروقة قائلا: « **إن عبور الجبال ومحاربة سكانها والقضاء عليهم أمرا ضروري لذا يجب تدمير مصالحهم ففي كل قبيلة ضروري تحطيم القرى، وقطع الأشجار المثمرة، وحرق وقلع المحاصيل الزراعية، وإفراغ المخازن، وتفتيش الأودية والصخور والكهوف من أجل اختطاف النساء والأطفال والشيوخ والمواشي والأثاث المنقول، أنها الطريقة الوحيدة لاستسلامهم.**» [3].

إن تهديم البنية الاقتصادية الذي تسبب فيه دخول الجيش الاستعماري وتوغله داخل البلاد طيلة عقود طويلة، والذي أنجرّ عنه ردود فعل عديدة، أعطى للأقلية الأوروبية وللسوق الفرنسية موارد مختلفة ويدا عاملة كثيرة رخيصة الثمن، إن مثل هذا المسار كان قبل كل شيء نتيجة لاغتصاب أراضي الجزائريين بصفة جماعية، ولهذا فإن قبل الجزائريون في بداية الأمر الوضع الجديد والعيش في كنف الاحتلال، ثم بعد ذلك هاجر عدد منهم بسبب ضنك الحياة وصعوبة العيش في ظل هذا الواقع[4].

---

[1] عبد الكريم الماجري، **هجرة الجزائريين والطرابلسية والمغاربة الجواونة الى تونس (1881-1937)**، ط01، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2010م، ص 76.

[2] عبد القادر سلاماني، "سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقيادة الامير عبد القادر 1830-1947م"، **مجلة دراسات**، جامعة بشار، مج07، العدد 03، ديسمبر 2018، ص 123.

[3] عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 123.

[4] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 76.

كما شرعت إدارة الاحتلال الفرنسي منذ البداية، في إصدار عدة قرارات وقوانين للاستحواذ على أكبر عدد ممكن من الأراضـــي، حيث اســـتولت على أراضـــي البايلك والأوقاف في 08 ســـبتمبر 1830م، وتبعه قرارات أخرى مثل قرار 01 مارس 1833م، الذي امر كل الملاك بما فيها المساجد والزوايا الدينية إلى تسليم سندات ملكيتهم إلى إدارة الأملاك العقارية[1].

كما فرضت مصادرة جماعية على الأراضي التي كانت ملكا للقبائل الجزائرية، بحُجَّة أنها تركت هذه الأراضـــي دون زراعة واســـتغلال، ثم وســـعت هذه العملية لتســـتولي على العديد من الأراضي وذلك بالإيجار أو البيع الشكلي، مما زاد من تحويل أملاك الجزائريين إلى المستوطنين الأجانب[2]. ولعل أهم ما يمكن استخلاصـه من سياسـة الاسـتحواذ على الأرض الزراعية هو أن نسبة 87.4% من الجزائريين الذين هم في سن العمل يعيشون من دخلهم الخاص من القطاع الزراعي، لا يمتلكون سوى ثلث الأراضي الأقل خصوبة والأكثر صعوبة في زراعتها، بينما نسبة 14.4% من الأوربيين يعتمدون في دخلهم على القطاع الزراعي ويســـيطرون على الثلثين من أجود الأراضي الفلاحية[3].

هذه السياسة الظالمة في الاستيلاء على الأراضي الزراعية جعلت المواطن الجزائري غير قادر على الحصول على ما يكفيه من العيش الأساسي، بل وصل الأمر إلى أكثر من ذلك في بعض المناطق من الجزائر حيث أن نســـبة 50% من الســـكان كانوا يعيشـــون على أكل الأعشاب[4]. وقد نجم عن هذه العملية فصل الفلاح الجزائري عن أرضه وأهله من طرف السلطة الاستعمارية والمرابين والإقطاعيين الأوربيين، وإلى تفكك وحدة الأرض، مما اضـطره إلى العمل

---

[1] الجيلالي صـاري، محفوظ قداش، **المقاومة السـياسـية 1900-1954 (الطريق الإصـلاحي والطريق الثوري)**، تر: عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 125.

[2] إبراهيم مياســي، "الاســتيطان الفرنســي في الجزائر"، **مجلة المصــادر**، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 05، ص115.

[3] أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص52.

[4] أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص52.

لدى غيره بعد أن فقد أخصـــب أراضـــيه الزراعية، وتراجع الإنتاج الزراعي، علما أن الزراعة الأهلية كانت خلال سنوات المطر تغطي حاجيات السكان[1].

وزادت هذه الوضـعية سـلبية على الفلاحين خاصـة بعد إدماج الجزائريين في الاقتصـاد النقدي الذي دعم تفكيك العلاقات الاجتماعية التقليدية، فقبل الاحتلال الفرنســـي كان الإنتاج الفلاحي معاشـيا وتتم المبادلات في غالب الأحيان عن طريق المقايضـة، ولم تكن هناك حاجة للنقد خاصـة وأن الضـرائب يمكن تسـديدها عينيا، وما أن احتلت فرنسـا الجزائر، حتى أصـبحت القبائل الخاضـعة ملزمة منذ سنة 1845م، بدفع الضـرائب نقدا، وهذا ما دفع المزارعين إلى بيع إنتاجهم واحتياطهم[2].

بينما اختارت قبائل أخرى الهجرة إلى تونس، ففي مراســـلة من الحاكم العام الفرنســـي بالجزائر إلى المقيم العام الفرنســـي بتونس مؤرخة يوم 29 ماي 1906م، يطلب فيها التفتيش والبحث عن إحدى عشـــر جزائريا من قبيلة أولاد ســـيدي عبيد، كانوا قد غادروا منطقة تبســـة بخيمهم ومواشيهم نحو الأراضي التونسية سنة 1905م دون دفع الضرائب التي في ذمتهم، وفي زمن قصـــير جدا أصـــدر المقيم العام الفرنســـي بتونس برقية تفتيش ضـــدهم يوم 06 جوان 1906م، من أجل القبض عليهم وإعادتهم للجزائر[3].

كانت هذه الضرائب والغرامات تُفرض على الجزائريين من قبل القياد والشيوخ الذين عيّنتهم السـلطة الفرنسـية كوسـيلة لجمع الإيرادات والسـيطرة على المناطق المحتلة. وقد أدت الضـغوط المالية والقمع الذي مارسه القياد برعاية السلطة الفرنسية إلى هجرة العديد من الناس إلى تونس. في عام 1854م، هاجرت عدد من العائلات من أولاد عريض بدائرة قالمة إلى تونس، حيث بلغ

---

[1] عدي الهواري، **الاســتعمار الفرنســي في الجزائر 1830-1962**، تر: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983، ص 125.

[2] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 81.

[3] بشير مديني، **الجالية الجزائرية بتونس "السوافة نموذجا" 1876-1954**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 - 2006، ص 03، 04.

عددها حوالي 88 خيمة. جاءت هذه الهجرة كرفض منهم للضـــرائب والغرامات التي فرضـــها القايد محمد بن علي براك، الذي عُيّن من قبل السلطة الفرنسية[1].

أدت هذه الســياســـة إلى حدوث عدة أزمات اقتصـــادية حادة خلال الســـنوات 1836-1868م، التي كانت السبب الذي دفع بالجزائريين إلى الهجرة، غير أن أزمة 1893م كانت أشد قسوة عليهم، إذ اضطرت الإدارة الاستعمارية أن ترفع مؤقتا حظر الانتقال من منطقة إلى أخرى على الأهالي وسـمحت لهم بالبحث عن مناطق تناسـبهم للاسـتقرار، وذلك ما تسـبب في نزوح عائلات جزائرية كثيرة إلى تونس وغيرها من الأقطار، ولم تتفطن السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى هذه الهجرة الجماعية الجزائرية إلا بعد فوات الأوان[2].

لهذا يمكننا أن نعتبر العامل الاقتصـــادي هو ما حفز الجزائريين على الهجرة من وطنهم، أما عن الجذب في البلد المســـتقبل لهم، فالكثير من الدراســـات التاريخية تتحدث عن تحســـن المستوى المعيشي والاقتصادي في تونس بسبب نظام الحماية القائم، إضافة إلى استقرار الوضع الاقتصادي فيه[3].

ج. **الاجتماعية:**

إن سـياسـة التفقير والتجويع والتهجير والتجهيل التي مارسـتها فرنسـا على سـكان الجزائر عجّلت بهجرة الكثير منهم نحو الخارج عمومًا، وتونس بشـكل خاص. إذ إن الظروف القاســية التي عاشها سكان الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر حتّمت هذه الهجرة[4]؛ حيث أدت سياسة الاسـتغلال الاقتصـادي وسـياسـة التعسـف الاسـتعماري ضـد الأهالي إلى تفقير أغلب الفئات

[1]I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre-mer, Aix en Provence, Bobine A16 carton 25H13**,** Doc N°149, **Lettre du Directeur des affaires Arabes au Département de Constantin**, Constantin, 12/06/1857.

[2]خيرالدين شـــترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، ط خ، دار البصـــائر للنشـــر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 240.

[3]خيرالدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، المرجع السابق، ص 241.

[4]بشير مديني، المرجع السابق، ص 04.

الاجتماعية في الجزائر، خاصة أولئك الذين رفضوا الاندماج في السياسة الاستعمارية والتفاعل الإيجابي معها، بفقدان الجزائريين لنفوذهم الاقتصـــادي تحولوا من طبقة مالكة إلى طبقة غير مالكة، في حين أصـــبح الدخلاء (المعمرون)، هم المالكون الحقيقيون لكل وســـائل الإنتاج في الجزائر[1].

فقد قامت السـلطة الاسـتعمارية في المجال الاجتماعي بتنفيذ اسـتراتيجية تهدف إلى زيادة نسبة السكان الأجانب المستوطنين بالمقارنة مع المواطنين الأصليين في الجزائر، وقد تم تحقيق ذلك من خلال تشـــجيع هجرة الأوربيين إلى البلاد وتســـهيل فرص العمل لهم بأجور مرتفعة من خلال المناصـب التي كانت توفرها السـلطات الاسـتعمارية، وهذا أدى إلى تشـكيل مجتمع متنوع يضم الفرنسيين والإيطاليين والإسبان واليهود، بالإضافة إلى جنسيات أخرى[2].

وعلى الرغم من هذا التنوع الثقافي، كانت هناك توترات بين هذه الجماعات بســـبب تضارب المصالح، لكنهم اتحدوا في كرههم للجزائريين وتعزيز العنصرية ضدهم، واستغلوا وسائل الإعلام لنشر رؤيتهم العنصرية والترويج لأفكارهم؛ ونتيجة لهذه السياسة تم تجريد الجزائريين من حقوقهم ومقومات حياتهم الكريمة، وأدت إلى زيادة التفاوت الاجتماعي وانتشـــار الفقر والبؤس والشـــقاء في المجتمع. وجعلت الهجرة هي الخيار الأخير للكثيرين كوســـيلة للبحث عن حياة أفضل[3].

بالرغم من شـعارات فرنسـا وسـياسـتها التي تُظهِر الجزائر كمقاطعة فرنسـية وتؤكد على مسـاواة سـكانها في الواجبات والحقوق، إلا أن السـياسـة الاجتماعية التي تم تطبيقها أدت إلى تراجع اجتماعي للجزائريين، ذلك بســبب اســتبعادهم بموجب مرســوم 26 مارس 1919م من الوظائف المدنية العامة العليا التي كانت تمثل فرصـــة لتحســـين وضـــعهم الاجتماعي، تلك

[1] يوسف الجفالي، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881الى 1929**، اطروحة لنيل الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، السنة الدراسية 1992-1993، ص 39.

[2] فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: بوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ص 118،119.

[3] فرحات عباس، المصدر السابق، ص 118،119.

الوظائف كانت تعرف بوظائف السلطة وتشكل 90% من إجمالي الوظائف، ولم يكن للجزائريين إمكانية الوصول إليها سوى في حالات نادرة، وبالتالي تم تخصيص الأعمال البسيطة والتي لا تتطلب مهارات خاصة للجزائريين وهو ما أدى إلى تقليل فرصهم للتقدم الاجتماعي[1].

كان للأسلوب الوحشي الهمجي الذي تبنته السلطات العسكرية الفرنسية منذ الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830 آثار اجتماعية سيئة على المواطنين؛ فقد استهدفت هذه السياسة تطبيق الهجرة القسرية، حيث سعت السلطات الاستعمارية إلى تهجير ما يمكن تهجيره من المواطنين الجزائريين خارج وطنهم، لتضمن بذلك هدم بيوت المواطنين ومصادرة أرزاقهم، واستباحة الحرمات، وتشتيت العائلات، وهي سياسات كانت تهدف لإجبار الأهالي وإرغامهم على الهجرة خارج الجزائر، مما يمكّن سلطات الاحتلال من الانفراد بحكم البلاد والهيمنة على كافة مقدراتها.

**د. الدينية والتعليمية:**

لم يكتف الاحتلال الفرنسي في الجزائر بالاستيلاء على الأرض والاستحواذ على إمكاناتها الاقتصادية ومصادرة ممتلكات أهلها، بل مارس عدوانًا قوميًّا وحضاريًّا استهدف الإنسان "وجودًا" و"هوية"، من خلال القضاء على لغته ودينه وقيمه وتقاليده. فمنذ أن وطئت أقدام الاستعمار الفرنسي الجزائر ركز اهتمامه لدراسة التحصينات الذاتية للأمة الجزائرية قصد إضعافها أو تحويلها عن هدفها الطبيعي أو إدماجها أو عزلها عن الجماهير، وأول أهدافه محاربة الدين الإسلامي بضرب مؤسسة المسجد وتشويهها وتحجيم دورها.

وللتهيئة لهذه العملية بدأ الاحتلال الفرنسي بتدمير المساجد التي كانت تمثل ركائز متينة لاستمرار الشعائر الإسلامية حيث استولى على كثير من دور العبادة، وحسب شهادة حمدان خوجة فإن الجنرال كلوزيل أجبر مفتي الجزائر أن يتنازل له عن المساجد المجاورة للحصون

[1] صالح عسول، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الدراسية 2008-2009، ص 13.

قصد تحويلها إلى مستشفيات[1]، ثم انتهكت حرمة المساجد رسميا وعلى نطاق واسع، حيث تحولت إما إلى كنائس أو ثكنات أو مخازن[2]، فتناقص عددها بشكل كبير، خاصة العاصمة التي كانت تحتوي على 176 مسجدا عند الاحتلال تبقى منها فقط خمس مساجد سنة 1899م[3].

تعدى الاستهتار بالمؤسسات الإسلامية إلى القضاء الإسلامي الذي تعرض إلى التضييق والمحاصرة فقد أصبح القاضي يعين حسب الولاء، وتحدد له مسبقا بموجب قوانين مجال عمله وكانت أكبر ضربة وجهت للقضاء الإسلامي في الجزائر، إصدار الإدارة الفرنسية لقرار 13 ديسمبر 1866م، الذي جرد القاضي المسلم حقه من النظر في قضايا الشؤون الإسلامية وانحصر دوره بموجب هذا القانون بتنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين فقط[4].

وفي 26 ديسمبر 1873م أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسوما نزعت بموجبه من القاضي المسلم حق النظر في شؤون الملكية والاستئناف، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى إبطال العمل بنظام القضاء الإسلامي في منطقة القبائل بناء على مرسوم 28 أوت1874م، الذي ألغى المحاكم الإسلامية هناك، وحللت على إثرها بلاد القبائل – منذ ذلك التاريخ – يعتمد القضاء فيها على العرف والتقاليد القبلية أكثر مما يعتمد على الفقه الإسلامي[5].

وبتراجع دور المؤسسات الدينية وجدت الإدارة الاستعمارية من ورائها مجالا خصبا للتبشير، لأن النشاط الاستعماري، والنشاط التبشيري شيئان متلازمان، فإذا كان ظاهر التنصير

---

[1]فتح الدين بن أزواو، "السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830-1954)"، **مجلة البحوث التاريخية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مج 05، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 279.

[2]نفسه.

[3]ابو القاسم عد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1990-1930)**، ج01، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992، ص ص 82-83.

[4]فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 281.

[5]فتح الدين بن أزواو، المرجع السابق، ص 281.

دينيا، فباطنه تمهيدا لجحافل الاســـتعمار، مســـتغلا في ذلك ظاهرة الفقر واليتم، مع المعاملة الحسنة بتقديم الخبز للجوعى، والدواء للمرضى، حتى يتقبلوا الاستعمار ولا يحاربوه[1].

وقد حاربت فرنسا التعليم عبر ضرب منابعه، المتمثلة في المدارس والزوايا والكتاتيب، لذا عملت السـلطات الاسـتعمارية على غلق العديد من المدارس، وطرد معلميها، وتحويل بعضـها إلى مكاتب إدارية مدنية أو عسكرية بهدف إدخال المجتمع الجزائري في دائرة الجهل، كما قامت بحرمان المدارس والزوايا من أموال الأوقاف التي كانت مصـــادر لتغذية تعليمهم، إضـــافةً إلى حرمانها من ميزانية البلدية، حرصـــت على أن يتعلم الطلاب تعليماً بســـيطًا يكفيهم فقط للعمل كمزارعين بسطاء لدى الأوروبيين[2].

رغم أن التعليم في الجزائر خاضـع للقانون الفرنسـي الصـادر بتاريخ 16 جوان 1881م، والذي يقضـــي بمجانية التعليم في المرحلة الابتدائية، وإجباريته بموجب قانون 28 مارس 1882م، وعلى أن يكون في كل بلدية كاملة الصـــلاحيات أو مختلطة مدرســـة التعليم فيها إجباري من ســـن 06 ســـنوات إلى 13 ســـنة بموجب قانون 14 فيفري 1884م، فإن حظ الجزائريين من هذه القوانين ظل ضـئيلا لأنه لم يطبق إلا في سـنة 1917م، مقرونا بشـروط، منها السكن على مسافة 03 كلم عن المدرسة[3].

ولقد بلغ عدد التلاميذ المتمدرسـين في المرحلة الابتدائية سـنة 1914م، 42263 تلميذ من مجموع 850000 ممن في سن الدراسة أي بنسبة 5%، ليبلغ عددهم 144117 تلميذ عام 1939م، أي بزيادة سـنوية تقدر ب 2000 تلميذ كل سـنة، وما يُبرز أهمية هذا الدافع هو أن

---

[1] سـعيدي مزيان، "منطلقات المشـروع الكنسـي الفرنسـي في الجزائر"، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 06، جويلية 2005، ص ص 154-153.

[2] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 1، ط 1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2005، ص 135.

[3] احمد بالعجال، "السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر السياسة التعليمية أنموذجا"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مج04، العدد 19، ديسمبر 2018، ص 194.

نسبة 15% من المهاجرين، كانت أعمارهم تتراوح ما بين (20 و20 سنة) فإن نسبتهم بلغت 50%، فلو كان التعليم متوفرا وفي متناول الجميع لما كانت هجرة الشبان بمثل هذه النسب[1].

بينما التعليم الأهلي الممارس في الزوايا والكتاتيب كان تقليديا يتسم بالضعف، نظرا لضعف المعلمين القائمين عليه، فطرقهم تقليدية ومشوشة في إلقاء دروس وجاهلين بالطرق التربوية وفنون التدريس هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوانين الفرنسية قد عملت على عدم توسع هذا التعليم، فقانون 18 اكتوبر 1892م، منع فتح المدارس العربية إلا برخصة[2].

كما حدد قرار 30 جوان 1898م، مراكز هذا التعليم واقتصرها على المساجد الكبيرة في المدن الكبرى، واشترط أن يكون المعلمين فيها من خريجي القسم العالي بالمدرسة الثعالبية، ثم جاء قانون 24 ديسمبر 1904م، الذي عرقل فتح المدارس العربية إلا بترخيص مسبق، مهددا المخالفين بالسجن والغرامة، ويشترط ألا يكون التعليم المقدم في هذه المدارس عصريا، أو محرضا على نيل الحرية ونبذ الاستعمار، أو موقظا للهوية والوطنية، أما ما عدا ذلك فهو مسموح به[3].

في نهاية المطاف، كانت السياسة الفرنسية في الجزائر دافعًا رئيسيًا للهجرة نحو تونس، حيث سعى الجزائريون إلى تحقيق حياة أفضل في بيئة أكثر حرية وأمانًا. هذه الظاهرة لم تكن مجرد حركة سكانية، بل كانت تعبيرًا عن إرادة مقاومة ومواجهة القهر، وسعيًا نحو بناء مستقبل أكثر إشراقًا. إذ تجلى أثر السياسة الفرنسية القمعية في الجزائر بشكل واضح، حيث لم تكن الاستراتيجية الاستعمارية مقتصرة على السيطرة العسكرية والاقتصادية فحسب، بل امتدت لتشمل طمس الهوية الثقافية والدينية للشعب الجزائري.

---

[1] خيرالدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، المرجع السابق، ص ص 247-248.

[2] أحمد بالعجال المرجع نفسه، ص 194.

[3] رابح تركي، **الشيخ عبد الحميد بن باديس باعث النهضة العربية الاسلامية في الجزائر**، ط1، دار موفم، الجزائر، 2003، ص 136.

**ثانياً: الروابط التاريخية والحضارية بين الجزائر وتونس:**

إن التواصـــل بين الشـــعبين الجزائري والتونســـي لم ينقطع على مر العصـــور. فالوحدة الجغرافية، واللغوية، والصلات الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى عمق الروابط الحضارية والفكرية، كلها عوامل ســاهمت في تقارب الشــعبين. وقد شــكل البلدين وحدة على مدار فترات تاريخية متعددة، تارةً في شكلها الكلي وتارةً في شكلها الجزئي[1].

كما شـكلت رحلات الجزائريين العلمية نحو تونس جسـورًا للتواصـل بين البلدين. وفي هذا الإطار، نذكر ابن رشيق، المتوفى سنة 1071م، الذي نزح صـغيرًا من المسيلة باتجاه القيروان، كذلك نـذكر هجرة بكر بن حمـاد، المتوفى عـام 909م، الـذي قـام برحلـة علميـة بين مـدينتي الجزائر والقيروان عام 832م، وعودته مرة أخرى إلى مدينة تهيرت ســـنة 905م، تلتها هجرات أخرى منها هجرة ابن سلمة الجبائي سنة 931م، وعبد الرحمن الأصولي المتوفى عام 1294م، وأبو القاسم بن عجلان القيسي المتوفى سنة 1276م، الذي كان يدرس علوم الفقه والحديث في تونس، كما نجد محمد بن عبد الرحمن الشاطبي المتوفى سنة 1292م، والذي هاجر من بجاية ليتولى منصب القضاء بتونس، ومحمد بن عيسى الجزائري المتوفى سنة 1892م، الذي أصبح من كتاب الوزارة التونسية المرموقين[2].

إن التقارب في القيم الحضـــارية له تأثير إيجابي في تهيئة التفاعل الموحد بين الجزائر وتونس؛ فوجود أســلوب معيشــة متميز ومشــترك بالإضــافة إلى تقارب القيم الثقافية، يعزز الإحسـاس بأهمية الترابط بين الطرفين، مما يجعلهم يشـعرون بأنهم أقرب إلى بعضـهم البعض، هذا الشعور يسهل الاستجابة النفسية والعاطفية للرسائل والاتصالات المتبادلة بينهما.

وعلى صـعيد التنوع الديني، شـهدت المنطقة ما شـهدته الأقطار الإسـلامية الأخرى، لكن الجزائر وتونس تمكنا لاحقًا من تحقيق وحدة مذهبية تتمثل في المذهب المالكي، ومن المهم أن نلاحظ أنه بعد القرن الرابع عشـر، لم يُعرف في البلاد دين غير الإسـلام، كما أشـار إلى ذلك

[1] محمد صالح الجابري، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين1900-1962**، مطبعة القلم، تونس، 1983، ص 19.

[2] محمد صالح الجابري، المرجع السابق، ص 20-29.

بيرم التونسي:« ... **فأما المسلمون – في تونس والجزائر– فأغلبهم على مذهب أهل السنة في العقيدة وعلى مذهب الإمام مالك... »**[1].

تعزز الرابط الديني بالرابط اللغوي؛ حيث ساهم انتشار اللغة العربية بين القطرين في تمتين الصلات الحضارية بين الشعبين، لقد لعبت اللغة العربية نفس الدور الذي قام به الدين الإسلامي في لحم الشعب التونسي والجزائري، مما دفعهم للمساهمة والتفاعل، وعلى هذا فإن التواصل الحادث هو تواصل معنوي وروابط دينية عقدية، عرقية ولغوية، أكثر منه تواصلًا طبيعيًا[2].

وازدادت هذه العلاقات بعد ابتلاء الجارين بداء الاستعمار، وإن كان في شكلين مختلفين، لقد وجد الجزائريون ملاذًا آمنًا في تونس طيلة فترة الاحتلال الفرنسي، فقامت تونس بالواجب نحو إخوانها المتضررين في أموالهم وأرزاقهم وأملاكهم، بل وفي كل ما هو عزيز عليهم، ليعيشوا هناك في كنفها، وقد ردّ الجزائريون الجميل بالمشاركة معها في مكافحة الاستعمار، فتداخل الكفاح بين البلدين؛ حيث كان كل منهما يسعى بسرعة للتخلص من نير الاحتلال، مما كان له الأثر العميق على كلا البلدين[3].

**ثالثاً: دعم السلطات التونسية للمهاجرين الجزائريين:**

كان الجزائريون المهاجرون في تونس محط ترحيب ودعم من السلطات التونسية، وذلك من منطلق الانتماء إلى الأمة الإسلامية، بالرغم من كل الضغوطات من الفرنسيين التي تعرض لها إلا أن بايات التونسيين استمروا في دعمهم لهم. يتجلى هذا في موقف محمد الصادق باي[4]

---

[1] خيرالدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، المرجع السابق، ص 128.

[2] نفسه، ص 129.

[3] بلوزاع براهمة، **كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1947-1962م**، رسالة التعمق في البحث في التاريخ المعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السَنة الجامعية 1998-1999م، ص 01.

[4] **محمد الصادق باي:** ولد سنة 1813م بتونس، اعتلى العرش سنة 1859م، في عهده ادخل عدة اصلاحات مثل إنشاء المطبعة الرسمية سنة 1860م وجريدة الرائد التونسي، ودستور سنة 1861، رغم هذا فلقد تميزت فترة حكمه بإفلاس خزينة الدولة، مما مهد الى فرض الحماية الفرنسية على تونس بتوقيعه معاهدة باردو يوم 12 ماي 1881م، توفي يوم 28 أكتوبر 1882م، **للمزيد**

الذي كان قد تعهد للفرنسيين بعدم استقبال القبائل التي تقترف جرما بإيالة الجزائر، وتلجأ إلى تونس معبرا لهم عن عدم استعداده لقبول أشخاص متعصبين ومشاغبين. لكن لم ينفذ تعهداته، فمثلا بعد هجرة الصبايحية بقِيَادَة الكبلوتي وهجرة أولاد خليفة إثر الأحداث التي شهدتها منطقة سوق أهراس في جانفي 1871م، أو ما يُعرف بحركة عصيان الصبايحية، وما تبعها من لجوء الصبايحية وقبيلة الحنانشة بعائلاتهم وقطعانهم إلى إيالة تونس بعد قتلها لأربعة عشر معمرا، وتمكن فريق من أولاد خليفة من الدخول إلى إيالة تونس في شهر فيفري 1871م[1].

وفي هذه الأثناء تدخل ممثل فرنسا بتونس لدى الباي والوزير الأكبر لإقناعهم بضرورة منع أولاد خليفة من اللجوء إلى التراب التونسي أو إبعادهم في أقصى الحالات عن الحدود التونسية الجزائرية لقطع صلاتهم مع المنتفضين، ورغم تعهدات كل الأطراف بالتصدي لهم، فإن أولاد خليفة دخلوا الإيالة وحافظوا على أسلحتهم، فالباي من منطلق امتثاله للقيم الاسلامية اعتدر عن عدم قدرته على منع الجزائريين مهما كانت صفتهم من الدخول للجزائر، ولكن أمام الضغوط التي مارستها فرنسا عليه أصدرا أمرا عليا في 06 أفريل 1874م، منع فيه دخول الجزائريين إلى ايالة تونس بصفة غير قانونية[2].

من مظاهر الدعم الذي قدمته الحكومة التونسية للمهاجرين الجزائريين هو سعي الوزير الأكبر خيرالدين باشا لتسوية وضعية هؤلاء المهاجرين من خلال منحهم الجنسية التونسية. ساهم هذا الإجراء في زيادة أعداد الجزائريين في تونس، مما أثار قلق السلطات الفرنسية في الجزائر التي اعتبرت ذلك تشجيعًا على هجرة الجزائريين الى تونس[3].

---

**أنظر**، نورالدين الدقي وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية 1881-1956**، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس 1998م، ص 183.

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 105.

[2] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص ص 106- 109.

[3] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, Indigènes Algériens, Certificats de Nationalité, commission de rejision, **Rapport du Tribunal de 1ere instance de Tunis,** Tunis, 29/01/ 1902.

وفي سنة 1920م رفضت الحكومة التونسية مقترحا بضم المهاجرين الجزائريين إلى إدارة عامل البرانية (الاجانب)، معتبرة أن معظم الجزائريين الذين يعيشون في تونس قد استقروا فيها مع عائلاتهم لفترة طويلة، سواء كانوا تجارا أو حرفيين أو غير ذلك، وهم مندمجون مع السكان الأصليين للمدينة. وأشارت الحكومة التونسية إلى أن إدراجهم ضمن "البرانية" تحت إدارة عامل الأحواز قد يؤثر سلبا على هذا الاندماج ويجرح كرامتهم[1].

وأثناء فترة الحرب العالمية الثانية 1939-1945م، انقطع اتصال عدد من الطلاب الجزائريين في جامع الزيتونة مع ذويهم في الجزائر، وأصبحوا غير قادرين على تلقي الأموال من عائلاتهم لتغطية تكاليف التعليم والإعالة، فتكلفت ادارة الاوقاف التونسية بمصاريفهم[2].

**رابعاً: توفّر تونس على المراكز التعليمية:**

كان للسياسة الاستعمارية الممارسة من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر ضد مقومات الأمّة خاصة الدين واللغة، دورا قويا في توجيه الهجرة العلمية الجزائرية نحو تونس، فنظرا للوضعية الخاصّة التي عاشها الجزائري في ظل الاحتلال الفرنسي الذي لم يكن من أهدافه إعاقة اللغة العربية عن الازدهار فقط، ولكن وأد هذه اللغة وإحلال لغته بديلا عنها ليهيمن ثقافيا وسياسيا واقتصاديا.

بينما كانت تونس تعرف نشاطًا ملحوظًا في المجال الثقافي والفكري بفضل انتشار المدارس والمراكز العلمية مثل جامع الزيتونة والمدارس الصادقية والخلدونية[3]. حيث أن الاحتلال الفرنسي لم يؤثر على الثقافة العربية في تونس بفعل دور جامع الزيتونة في تحصين البلد ضد فعالية الاحتلال الفرنسي، ووجود هذه المؤسسة يعود إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Cheikh Médina, Cheikhs Algériens, organisation**,** Doc N°48**, Lettre du Le Secrétaire général du Gouvernement tunisien au Monsieur le Directeur général des Finances**, Tunis, 1920, p 1,2.

[2]A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 28, Grand de Mosquée, Question Générales Etudiants de la Grand de Mosquée, Doc N°79, Lettre **du l'Administration des Habous**, 06/07/1943.

[3]محمد بوطيبي، **دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية (1900-1930)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2008-2009، ص14.

للجزائر، ولكن استمرار وجودهما بعد الاستعمار الفرنسي جعل دورهما أكثر إيجابية، أما الجزائر فلم تكن تتمتع بمؤسسة دينية – تعليمية عريقة كالتي ذكرناها لا قبل ولا بعد الاحتلال الفرنسي[1].

لهذا اضـــطر العديد من الجزائريين لمغادرة وطنهم كرها لكي يتمكنوا من طلب العلم في المعاهد المجاورة مثل جامع الزيتونة بتونس، الذي تحتوي ســجلاته على أســماء آلاف التلاميذ الجزائريين من مختلف أنحاء الجزائر، الذين قصـــدوا الجامع لدراســـة مختلف العلوم الدينية والعلمية[2]، رغم التضـييق الذي كانت تمارسـه عليهم السـلطة الاسـتعمارية في ذلك الوقت، حيث كانت حريصــة على الحصــول بشـكل دائم على قائمة الطلبة الجزائريين الذين يزاولون دراسـتهم بجامع الزيتونة[3]. يقول الشـــيخ علي مغربي وهو أحد خريجي جامع الزيتونة وعضـــو بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين: «**... كانت الزيتونة المباركة لأبناء الجزائر الأم الرؤوم يوم ابتلوا بعدو لا يرحم هدم المســـاجد وأغلق المدارس والمعاهد وحارب دين الأمة ولغتها بعدما جردها من عزتها ودولتها ففتحت تونس صـــدرها الرحب لأبناء الجزائر كي ينهلوا من معينها العذب جامع الزيتونة، فأخذ عدد الطلبة الجزائريون بالجامع الأعظم يزداد بصفة مستمرة.**» [4].

وكـان للعـامـل الجغرافي تـأثيره الكبير في جعل تونس بجـامعهـا الزيتونـة قبلـة للجزائريين عموما وللطلبة خصـــوصـــا، نظرًا لقرب مدينة تونس من المدن الجزائرية الشـــرقية[5]. في هذا الإطار، يوضح أبو القاسم سعد الله، وهو من هؤلاء الطلبة، قائلاً:« **... لذلك اضطر الجزائريون الذين أتيحت لهم الفرص إلى الاغتراب ... ولكن أغلبهم كانوا يتوجهون إلى جامع الزيتونة**

---

[1]أبو القاسم سعد الله، **أفكار جامحة**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص 56.

[2]أ.و.ت، السلسلة D، الحافظة 35، 03/07، مراسلات تتعلق بمد السلطات الاستعمارية الفرنسية بقائمات الطلبة الجزائريين والمغاربة الدارسين بجامع الزيتونة وفروعه، الوثيقة رقم 32، **Liste des étudiants Algériens qui étudient à la Grande Mosquée de Zeitouna**, Tunis, 1944-1945.

[3]A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 07/03, Doc N°46, **Lettre du Directeur des Servies de Securit au S.G.G.T,** Tunis, 14/11/1946.

[4]خيرالدين شترة، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، المرجع السابق، ص 252.

[5]محمد صالح الجابري، المرجع السابق، 23.

**بتونس لعدة أسباب منها قرب هذا الجامع الكبير منهم "، ويضيف سعد الله سبب آخر يتمثل في: " انتشار التعليم العربي الأولي بشكل واسع في مقاطعة قسنطينة المجاورة لتونس بخلاف الجزائر الوسطى والغربية فقد كانت متخلفة نسبيا إذا استثنينا تلمسان من مقاطعة وهران»**[1].

بدأ انطلاق البعثات التعليمية المنظمة الموجهة إلى تونس، من منطقة وادي ميزاب سنة 1912م، التي أشرف عليها الشيخ ابراهيم ابو اليقظان[2]، وتلتها بعثات الشيخ عبد الحميد بن باديس من الجامع الأخضر بقسنطينة، لتتولى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد تأسيسها في ماي 1931م، أمر تنظيم هذه البعثات بشكل أكثر تنسيقاً، فازداد عدد المهاجرين الجزائريين القادمين إلى تونس بحثا عن العلم[3].

ففي جوان 1952م نشرت الصحافة التونسية إحصاء يفيد بأن عدد الممتحنين الوافدين على الزيتونة من الجزائر في بداية السنة الدراسية 1952 بلغ 90 طالباً، إضافة إلى ذلك فإن عدد الطلاب الجزائريين الذين كانوا يتابعون دروسهم بالمعاهد الزيتونية بتونس العاصمة أو بعض الفروع الأخرى بالجهات المختلفة بلغ في تلك السنة نحو 1200 طالب، وقد ظل هذا العدد إلى غاية الاستقلال[4].

إن الوجود الاستعماري الفرنسي الذي سخر كل إمكانياته في محاولة منه لطمس هوية الشعب الجزائري، جعل الهجرة نحو البلاد التونسية هي السبيل الوحيد للجزائريين للحصول على العلوم والقضاء على الجهل، حيث كانت تونس الوجهة المفضلة لهم لأسباب عدة، فقصدوها إما على شكل أفراد أو جماعات في إطار ما يعرف بالبعثات العلمية التي تمكنت من الوصول إلى

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تجارب في الادب والرحلة**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 41.

[2] يمينة بن رحال، "البعثات العلمية الميزابية إلى تونس ودورها في تفعيل النهضة الفكرية الجزائرية"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 10، ديسمبر 2018، ص 162.

[3] خيرالدين شترة، "الهجرة الطلابية الجزائرية نحو جامع الزيتونة بتونس وأثرها على الحياة التعليمية بالجزائر (1900-1962)"، **المجلة الجزائرية للدراسات والبحوث التاريخية المتوسطية**، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، مج 05، العدد 10، ديسمبر 2019، ص 66.

[4] نفسه، ص ص 66-67.

تونس قبيل الحرب العالمية الأولى، واستمرت إلى غاية الستينات حيث كان لها النجاح الكبير في تكوين الطلبة تكوينا صالحا بما يخدم الوطن.

**2. أشكال الهجرة الجزائرية نحو تونس:**

عرفت هجرة الجزائريين نحو تونس أشكالاً متنوعة من حيث طبيعتها وعددها والمناطق التي هاجروا منها. فقد كانت الهجرة تتم بشكل فردي في بعض الأحيان، بينما كانت تارة أخرى جماعية، وذلك بناءً على اعتبارات متعددة. ويمكن تصنيف هذه الحركات الهجرية على النحو التالي:

**أ. الهجرة الفردية:**

وتكون هذه الهجرة ذات صلة بالفرد المهاجر، أي أنها ذات أبعاد خاصة بفرد واحد، بحيث قد يكون مطاردا من طرف الإدارة الاستعمارية، أو يكون مبعدا من الجزائر أو بغرض العمل أو بغرض طلب العلم وغيرها من الأسباب الأخرى التي تجعل من الأفراد يهاجرون من الجزائر[1]. وكان منهم من يهاجر بشكل نظامي بعد ان يستأذن من سلطات الاحتلال ويحصل عن رخصة سفر فرنسية، وهناك من كان يهاجر مختفيا عن أنظار سلطات الاحتلال، وقد سعت فرنسا إلى محاربة هذا النوع من الهجرة السرية، حيث أصدرت السلطات الفرنسية، عدة مذكرات بحث في صالح مواطنين من الجزائر انطلقوا للهجرة نحو تونس بشكل سري، وهذا من اجل اعادتهم إلى الجزائر[2].

تميَز بهذه الهجرة سكان الصحراء القادمين من وادي سوف وورقلة، وقصور توات وبلاد ميزاب، وهذا ما لا نراه عند سكان التل باستثناء القبايل وسكان الأوراس، فان هجرتهم الإجبارية جعلت منها هجرة رجالية فردية ومؤقتة، عكس باقي المهاجرين القادمين من الشمال الجزائري

[1]أحمد بن جابو، المرجع السابق، ص 61،62.

[2]A.N.T, Série A, Carton 279, Dos 03, Algériens Venus en Tunisie Sans Autorisation, Doc N°03, **Lettre du D.R.G au G.G.A**, Tunis, 30/06/1907.

التل، فإن تنقلاتهم تكون في الغالب ذات طابع عائلي وأحيانًا دائم[1]. وعادة ما تتحكم العادات والتقاليد وطبيعة المهن التي يعمل فيها هؤلاء القادمين من هذه المناطق في فرض الهجرة الفردية الذكورية للقادمين إلى هذه المناطق، فطبيعة مجتمعاتهم المحافظة فرضـــت على الذكور عدم اصطحاب النساء معهم إلى تونس خاصة، ففي هذه الحالة، يسافر عشرة رجال إلى تونس في مقابل امرأة واحدة فقط، بينما تكون النســـبة في حالة ســـكان التل ثلاثة رجال لكل امرأة تنتقل معهم[2].

أما الميزابية فلهم وضـــعهم الخاص فلقد ووضـــعوا نظاما اجتماعيا يضـــمن بقاءهم ويحفظ هويتهم، انطلاقا من تعاليم مذهبهم الاباضـــي، وتبعا لذلك النظام وبسـبب ظروف تلك الأوقات، مكثت المرأة في وادي ميزاب لا تبرحه لأي مكان، وبمرور الزمان أصبح هذا الوضع دأبا مألوفا وقد سجل التاريخ أول امرأة خرجت من ميزاب لأداء فريضة الحج، وهي السيدة نوح عائشة بنت عمر من بني يسجن زوج العالم محمد بن يوسف اطفيش وذلك سنة 1303هـ/ 1886م[3].

ولغرابة هذا الأمر على الميزابين، انتدب رجال لملاحقته إلى بريان والجلفة ليســـترجعوا المرأة، لكنهم لم يصلوا إلى تحقيق ذلك، وقد هب آخرون للدفاع عنه في هذا العمل الذي لا يقوم به إلا عن علم ودراية. وبعد هذه الحادثة أصدر مجلس عزابة بني يزقن سنة 1899م قرارا بمنع المرأة المزابية من الســـفر عدا الحج، هذا بعض ما جاء فيه: « ... **فلا يخرج أحد زوجته من أهل البلد إلى مدن التل مطلقا، كما هي عاداتنا واتفاق أهل بلدنا، الأولين منهم والآخرين، وإن كان أحد يريد أن يسافر بزوجته إلى بيت الله الحرام، ليس ذلك ممنوع»**[4] .

---

[1]Germain Marty, "Les Algériens à Tunis", **Revue I.B.L.A**, N°43 et 44, Tunis, 11ème année, 3ème et 4ème trimestres, Tunis,1948, p302.

[2]Germain Marty, op.cit, p302.

[3]إبراهيم فخار، **التعليم الجامعي والقيم الســوســيودينية للفتاة الميزابية، مذكرة لنيل شــهادة الماجســتير في تخصــص علم الاجتماع التربوي والديني**، قسم علم الاجتماع، معهد العلوم الانسـانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، السـنة الجامعية 2010-2011، ص ص 126- 127.

[4]نفسه، ص 127.

وفي 06 شوال 1346هالموافق لـ 28 مارس 1928م، عمم القرار ليشمل كل قرى وادي ميزاب، حيث أصدر مجلس عمي سعيد بوادي مزاب قرارا هذا نصه :«... **أننا لا نرضى على مزابي أن يخرج زوجته أو بنته أو حرمة مزابية مطلقا، أي يخرجها من مزاب إلى بلدة من سائر البلدان مطلقا، غير إحدى القرى السبع المذكورة... فمن تعداها فقد تعدى حدود الله، ولزمته دعوة السوء من المذهب، وعليه اللعنة والخزي في الحياة الدنيا وفي الآخرة.**» [1].

عامل آخر شجع الهجرة الفردية نحو تونس تمثل في حاجة الاحتلال الفرنسي هناك إلى اليد العاملة الجزائرية. مع بدء استغلال فرنسا لمناجم الفوسفات في تونس، اتجهت إلى استقدام عدد كبير من الجزائريين للعمل في هذه المناجم، خصوصًا من منطقة القبائل ووادي سوف. حيث كانت العمالة الجزائرية من القبائل تشكل حوالي 80% من عمال شركة صفاقس قفصة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى[2].

بالإضافة إلى ذلك، لعبت الهجرة العلمية دورًا مهمًا في تشجيع هذه الهجرة الفردية. ومن أبرز من تزعم هذه الهجرات العلماء الميزابيون، الذين انتقلوا إلى تونس للإقامة فيها أو للعبور نحو بلدان المشرق والحجاز طلبًا للعلم. على سبيل المثال، هجرة ابن عدون يوسف حيث كان من أوائل من اعتنق الإصلاح في وقته، إذ شد رحاله إلى المشرق واستقر بالقاهرة بعد أداء فريضة الحج مدة أربعة سنين حيث لقي أكابر العلماء هناك[3].

وفي طريق عودته عرج على تونس وبقي فيها مدة من الزمن، شارك في حياتها الفكرية ونهضتها العلمية، ونجد أيضاً هجرة الشيخ أبي اليقظان الذي كان يتوق للسفر إلى تونس وبالفعل تمكن في سنة 1913م من الذهاب هناك، وكان سببا في تكوين البعثات العلمية بعده[4].

---

[1] إبراهيم فخار، المرجع السابق، ص127.

[2] حفيظ طبابي، **عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري**، ط01، الدار التونسية للنشر، تونس، 2015، ص ص 35-38.

[3] عبد القادر عزام عوادي، **هجرة سكان بني ميزاب الى تونس ودورهم في الحياة الثقافية والسياسية التونسية خلال الفترة 1881-1956**، د.ط، دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع، غرداية 2018، ص 129.

[4] عبد القادر عزام عوادي، المرجع السابق، ص 129.

**ب. الهجرة الجماعية:**

توافدت العائلات الجزائرية في أشكال جماعية ومتباعدة أحيانا في شكل حشود وجماعات وعروش، خاصة من سكان التل الجزائري أي ساكني المناطق الشمالية خاصة منها قسنطينة وعنابة، فإن هجرتهم عائلية باتجاه تونس، وكثيرا ما تأخذ الطابع النهائي، أي الاستقرار الدائم بتونس[1].

حيث إن هذه الهجرة الجماعية للقبائل الجزائرية نحو تونس تعود لأسباب ترتبط بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أفسدت حياة السكان في الجزائر تحت سياسة الاستيطان التي فرضتها إدارة الاحتلال الفرنسي، فلقد أشارت مراسلة صادرة بتاريخ 17 جويلية 1892م عن ادارة مقاطعة بقسنطينة، إلى هجرات عدة قامت بها قبائل المنطقة خاصة القاطنة بمنطقة الأوراس، حيث هاجرت سنة 1848 اكثر من 645 خيمة بها اكثر من 4244 نفر من عرشي النمامشة[2] وأولاد عبيد[3] من دائرتي خنشلة وتبسة نحو تونس رفضا منهم العيش في ظل الاستعمار الفرنسي[4].

في حين ذكرت مراسلة أخرى صادرة بتاريخ 12 جوان 1857م عن مدير الشؤون العربية بقسنطينة بأن 613 خيمة تضم عائلات من مقاطعة قسنطينة هاجرت إلى البلاد التونسية في الفترة الممتدة بين سنة 1850-1857م، ولقد تعددت أسباب هجرتها، مثل ما ورد ذلك في ملاحظات مدير الشؤون العربية بقسنطينة، فهناك من هاجر بعد مشاركتهم في الثورات أو

---

[1]Germain Marty, op.cit, p 302.

[2]**النمامشة:** إحدى أكبر القبائل في الشرق الجزائري، تنتشر فروعها جنوب ولاية تبسة وشرق ولاية خنشلة، وتمتد أراضيها طولا من الحدود التونسية شرقا، الى حدود ولاية باتنة غربا، أي من جبل ششار إلى جبل المحمل إلى الصحراء الواقعة جنوب شرقي أوراس، للمزيد أنظر، بيار كاستيل، المصدر السابق، ص ص 296-298.

[3]**أولاد سيدي عبيد:** تنتمي هذه القبيلة إلى الولي الصالح صاحب النسب الشريف عبيد الله من منطقة تبسة، عرفت بمقاومتها للاستعمار الفرنسي والتصدي له. ينظر: إدريس رئيسي، **القبائل الحدودية التونسية الجزائرية بين الإجارة والإحارة (1830-1881م)**، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016، ص 47.

[4]I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre-mer, Aix en Provence, Bobine A16, Carton 25H13**,** Doc N°86, op.cit**.**

لأسباب عائلية أو هروبا من القضاء إثر ارتكاب جناية قتل أو سلب وسرقة، أو فرارا من تسلط القياد 1857م[1]

كما هاجرت العديد من العائلات الكبرى التي كانت تحظى بمكانة بين افراد قبيلتها إلى البلاد التونسية رفقة جماعات أخرى من السكان، وذلك هروبا من المضايقات الفرنسية التي طالتهم بعد انكسار ثوراتهم، عائلة ابن جلاب وعائلة أولاد عزالدين هم أمثلة على هذه الظاهرة، فبعد انكسار ثورة سليمان بن جلاب في عام 1854م، هاجرت عائلة ابن جلاب إلى تونس، وبدأ أفرادها بالاستقرار هناك، بالمثل، هاجر معظم أفراد عائلة أولاد عزالدين إلى تونس بعد انتهاء ثورة الزواغة وفرجيوة في عام 1864م[2].

وتعتبر عائلة المقراني أكبر عائلة جزائرية هاجرت إلى البلاد التونسية خلال القرن 19م، فبعد قضاء الفرنسيين على ثورتهم عام 1871م، هاجر عدد كبير منهم إلى البلاد التونسية، قدر عددهم بنحو خمسة مائة (500) مهاجر، والتي بدأت في خضم أحداث الثورة ولم ينتظروا نهايتها[3].

وفي الجنوب الجزائري، بالرغم أن الهجرة كانت ذكورية في الغالب إلا ان كانت هنالك حركات جماعية لأفراد القبائل الحدودية خاصة بمنطقة وادي سوف، مثل المصاعبة والأعشاش والربائع، اذ كان تحركهم بشكل استثنائي نحو تونس، متعلق في الغالب بأسباب اقتصادية مثل البحث عن الماء والكلاء، هذه التحركات بالرغم من أنها كانت تحدث بانتظام، لكنها كانت غالبًا مؤقتة ولا تعتبر هجرة دائمة[4].

---

[1]I.S.H.M.N, Centre des Archives d'outre-mer, Aix en Provence, Bobine A16, Carton 25H13**,** Doc N°149, op.cit**.**

[2]العياشي روابحي، المرجع السابق، ص 364-365.

[3]نفسه، ص 365.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 07, مراسلات تتعلق بدخول قبيلة أولاد سوف الى البلاد التونسية والاستقرار فيها Doc N°08, **Note pour R.G, Tunis**, 17/07/1899.

## المبحث الثاني: تركيبة وتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس

كان المهاجرون الجزائريون في تونس يمثلون مناطق جغرافية متنوعة، حيث جاءوا من مناطق مختلفة من الجزائر. واختلف تعدادهم من منطقة إلى أخرى. سنسلط في هذا المبحث الضوء على التركيبة الجغرافية التي مثلها المهاجرون الجزائريون في تونس وتعدادهم عبر فترات مختلفة، حيث إن هذا التمايز الجغرافي والعددي سيكون له أثر كبير في تشكيل المشيخات الجزائرية في تونس

### 1. التركيبة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين في تونس :

كان المهاجرون الجزائريون في تونس يمثلون مناطق جغرافية متنوعة مع ذلك فإن مصادرنا لا تحصي سوى سبع مجموعات رئيسية: الجزائريين، القسنطينيين، الوهرانيين، المزابين، السوافة، التواتية والوراقلية. لم تطبق هذه التصنيفات إلا على سكان مدينة تونس، أي ما يقرب من 25% من إجمالي السكان.

أما في المناطق الأخرى خارج العاصمة تونس فكان يطلق على جميع المهاجرين اسم الجزائريين وأحيانا الغرابة نسبة إلى الموقع الجغرافي للجزائر الواقع غرب تونس. ومن الضروري الإشارة إلى أن هذا التصنيف إداري جغرافي أكثر منه عرقي، يضم تنوعاً اجتماعياً، ووفق هذا المنحى ستكون دراستنا.

**أولاَ: المهاجرون القادمون من المنطقة التلية:**

نسبة إلى الإقليم التلي أي سكان شمال الجزائر من المقاطعات الإدارية الثلاث: الجزائر وقسنطينة، ووهران.

**أ. الجزائريون (سكان العاصمة والمنطقة الوسطى من الجزائر):**

يقصد بهم كل الوافدين من عمَالة الجزائر، حيث عرفهم المقيم العام الفرنسي في تونس بأنهم هم كل المقيمين في تونس والقادمين من عمَالة الجزائر العاصمة[1]، والتي تشمل المنطقة

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Algériens, Cheikh Algérois Bounnoua Ferhat ben Houssine ben Hadj Ahmed**,** Doc N° 17**, Lettre du D.G.I au C.C de Tunis,** Tunis, 24/07/1929**.**

الممتدة من الشلف غرباً إلى بجاية شرقاً والجلفة جنوباً، وفيها ست وحدات إدارية وهي: الجزائر العاصمة وسور الغزلان، البليدة وملیانة، الشلف وتيزي وزو[1].

وشكل القادمين من منطقة القبائل (الزواوة) ثلثي المهاجرين من عمالة الجزائر نحو تونس، ويفسر سبب هجرتهم بطبيعة أراضيهم الجبلية الوعرة، بالإضافة إلى عامل آخر مهم يتمثل في أن وجود القبائل بتونس يعود إلى ما قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، حيث استعان بهم البايات كفرقة عسكرية مساندة للجيش التونسي أطلق عليها فرقة الزواوة، واستخدموا بشكل أساسي في قمع التمردات الداخلية وفي الحروب الخارجية، وقد قدر عددهم بـ 20 ألف عسكري، ومع فرض الحماية تم الاستغناء عنهم وتم حل الفرقة[2].

حسب سجل إحصاء المهاجرين الجزائريين في تونس لسنة 1876م، فقد مثل عدد القادمين من عمالة الجزائر نسبة 18% من مجموع المهاجرين الجزائريين في تونس، وتميزت هجرتهم بكونها عائلية بالنسبة للقادمين من العاصمة والبليدة والمدية، باستثناء الوافدين من منطقة القبائل فهجرتهم كانت ذكورية بدرجة أساسية بسبب كونها مؤقتة ظرفية[3].

**ب. القسنطينيون:**

هم المهاجرون من عمَالة قسنطينة الواقعة في الجزء الشرقي من الجزائر، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس، ومن الجنوب بلاد الزاب، ومن الغرب عمالة الجزائر. وتنقسم إلى سبع مقاطعات: قسنطينة وقالمة، فيليب فيل(سكيكدة) وبونة(عنابة)، سطيف وبوجي (بجاية)، وباتنة، وعندما تم تنظيم الأقاليم الجنوبية في عام 1905م، فقدت دائرة قسنطينة جزءًا من أراضيها الواقعة في الجنوب، والمعروفة باسم إقليم تقرت[4].

[1]Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunis de 1871 à 1962 du communautarisme au nationalisme**, les Edition Sahar, Tunisie, 2020, p27.
[2]Germain Marty, op.cit, p309.
[3]A.N.T, Registre N°3968, **Immatriculation des Algériens musulmans et israélites en Tunisie**, Tunis, 1876.
[4]Jamel Haggui, op.cit, p30.

هاجر معظم سكان عمَالة قسنطينة في شكل أسر جماعية خاصة بعد احتلال جنوب قسنطينة، وبسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والثقافية، حيث قدر عددهم في جانفي 1947م حوالي 12000 نسمة حسب إحصائيات المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس، بعدما كان تعدادهم 42 مهاجرا فقط عام 1876م، وقد ساعدتهم جملة من العوامل على الهجرة منها سهولة التنقل، والقرب من الحدود التونسية حيث أن مدة السفر لا تتعدى بضعة اسابيع[1].

ويشكل المهاجرين القادمين من عنابة وبجاية وقسنطينة، النسبة الاكبر من المهاجرين القسنطينين، وخاصة العنابيين المعروفين بكثرة أعدادهم واستقرارهم المبكر في تونس منذ أكثر من قرن، وقد أصبح لديهم ملكيات كبرى في تونس وضواحيها مثل بنزرت[2]، أما النمامشة القادمين من خنشلة وتبسة فكانوا بنسبة أقل، حيث بلغ عددهم الكلي ما بين عامي 1936 و1945م حوالي 2500 مهاجر[3].

ويمكننا ان نميز بين فئتين من مهاجري قسنطينة؛ فئة الأثرياء وأغلب هؤلاء قدم من المناطق الشمالية لعمَالة قسنطينة، من عنابة وبجاية ومدينة قسنطينة ومارسوا التجارة خاصة تجارة الحرير، وقد اندمجت هذه العائلات وعاشت على الطريقة التونسية، وما ساهم في ذلك هو تصاهرهم مع بعض العائلات التونسية، وما يلفت الانتباه هو أن هذه العائلات لم يكن لها تواجد في الوكالات[4]، وهو أمر منطقي نتيجة لمكانتها الاجتماعية[5]. والفئة الثانية هم الفقراء: وأغلبهم قدم من المناطق الجنوبية للعمَالة، من دائرتي تبسة وخنشلة، إذ يتدفقون إلى تونس خاصة

---

[1]محمد بوطيبي،" الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بين القرنين التاسع والعشرين 1830-1930م -( الجنوب الشرقي الجزائري نموذجا)"، **مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: التوصل الحضاري بين الجنوب الشرقي للجزائر وتونس**، قسم العلوم الإنسانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 11-12نوفمبر 2013م، ص 03.

[2]رشيد الذوادي، المرجع السابق، ص ص 194-193.

[3]Germain Marty, op.cit, p p.304 -309.

[4]**الوكالات:** مساكن جماعية منتشرة في مناطق تواجد الجزائريين في باب الجديد وباب السويقة وباب المنارة، ويفسر سبب انتشار هذا النوع من المساكن على نطاق واسع بين الجزائريين، بمحدودية مدة الإقامة وارتفاع معدل ذكورة التيار المهاجر.

[5]بشير مديني، المرجع السابق، ص ص 24-25.

خلال فترات الجفاف للعمل في الزراعة والرعي، لذلك جاؤوا بأعداد كبيرة عامي 1945 و1946م[1].

كما توجد فئة ثالثة من المهاجرين: وهم الذين وفدوا إلى تونس بهدف الدراسة، وكانت وجهتهم جامع الزيتونة، نظرا لموقعه القريب من الاقليم، إذ شكلوا نسبة كبيرة من تعداد الطلبة الجزائريين الذين يدرسون في الجامع[2].

**ج. الوهرانيون:**

هم سكان عمَالة وهران الواقعة غرب الجزائر، وهي المنطقة الممتدة من وادي الشلف شرقا إلى المغرب غربا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا، إلى الأطلس الصحراوي جنوبا. تشكل إقليم وهران سنة 1848م، وقسم إلى خمس مقاطعات: وهران، معسكر، مستغانم، سيدي بلعباس وتلمسان[3].

تعتبر منطقة وهران من المناطق التي عرفت هجرات جماعية للجزائريين بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م، حيث كان محطة انطلاق رئيسية لهجرة الجزائريين نحو المشرق العربي، إلا أن هجرتهم إلى تونس كانت ضعيفة، يعتبر المهاجرون القادمون من هذه العمَالة النسبة الأقل مقارنة بباقي المهاجرين الجزائريين في تونس، فحسب سجل 1876م، فقد قدر نسبة الوهرانيون بتونس بـ 8 % من مجموع الجالية الجزائرية في تونس[4]، لتنخفض النسبة سنة 1921م إلى 7.8% وسنة 1926 إلى 6.90 % و4.20% سنة 1939م[5]. إذ تواجد بمدينة تونس 20 عائلة من هذه العمالة، انصهرت ضمن المجتمع التونسي واكتسبوا عاداته وانقطعوا عن موطنهم[6].

---

[1]محمد بوطيبي، الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونسية بين القرنين التاسع والعشرين 1830-1930م -( الجنوب الشرقي الجزائري نموذجا)"، المرجع السابق، ص 05.

[2]A.N.T, Série D, Carton 35, Dos 07/03, Doc N°32, op.cit.

[3]Jamel Haggui, op.cit, p32.

[4]A.N.T, Registre N°3968, op.cit.

[5]أنظر الجدول رقم 07.

[6]Germain Marty, op.cit, p p 314-315

ويعود السبب الرئيسي إلى انخفاض نسبة المهاجرين من عمالة وهران بتونس، إلى العامل الجغرافي حيث ان تونس بعيدة مقارنة بالجارة المغرب التي مثلت الوجهة الأمثل لمهاجري الغرب الجزائر، واستقطاب بلدان أخرى للهجرة الوهرانية مثل بلاد الشام وفرنسا بحد ذاتها.

**ثانياً: المهاجرون القادمون من المنطقة الصحراوية:**

هم مجموعة من المهاجرين إلى تونس قدموا من الصحراء الجزائرية الواقعة جنوب سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، تميزت هجرتهم بأنها كانت فردية ولفترات زمنية محدودة، كما أنها كانت هجرة رجالية بالدرجة الأولى، حيث لم تشكل هجرة النساء سوى نسبة 10% من إجمالي عدد الرجال[1]، ويتشكل المهاجرين الصحراويين في تونس من:

**أ. السوافة:**

نسبةً إلى منطقة وادي سوف (ولاية الوادي) الواقعة على الحدود الشمالية للعرق الشرقي في جنوب الجزائر، وهي واحة تتألف من بساتين النخيل وتجاور الحدود الغربية لتونس، حيث تلاصق واحة نفطة التونسية. ونظرًا لقساوة البيئة الصحراوية الرملية وضعف المداخيل المحلية، وعدم كفايتها لحاجيات السكان، كانت الهجرة خيارا أساسيا لدى السوافة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، مما أدى بالمئات من أبناء المنطقة لمغادرتها سنويا للحصول على قوت أهاليهم[2]، وهذا ما تناولته رسالة وجهتها أربع شخصيات سوفية إلى المقيم العام الفرنسي بتاريخ 29 ماي 1890م، أوضحوا فيها أسباب هجرتهم إلى تونس[3]:

« **Notre tribu de Souf est située, comme vous le savez, en plein Sahara de la province de Constantine et relève du commandement militaire de la division de cette ville ; nous sommes comme vous ne l'ignorer pas, en vertu du Senatus Consulte, 1865.Sujet Français ;**

[1]Germain Marty, op.cit, p302.

[2]Jamel Haggui, op.cit, p40.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/01, Indigènes Algériens, Certificats de Nationalité, Tunisiens et Algériens en Tunisie demandant des certificats de nationalité, Doc N°04, **Lettre de Quatre Migrants Soufies aux R.G,** Tunis, 29/05/1890.

**L'ingratitude de notre pays nous oblige à nous rapatrier une partie de l'année, même l'année entière sans pour cela abandonner le sol natal où nous avons des attachements de familles et d'intérêts. Un nombre de près de mille à deux milles compatriotes**... »[1].

فكانت تونس الوجهة الأولى لمهاجري وادي سوف، ذلك بالنظر لعدة عوامل أبرزها القرب الجغرافي والمحاذاة الحدودية لمنطقة الجريد بالجنوب التونسي، حيث لا تبتعد مدينة نفطة بالجريد التونسي إلا بثمانين 80 كلم فحسب عن وادي سوف، بالإضافة إلى انبساط المنطقة الشرقية من وادي سوف تجاه الأراضي التونسية، ووجود علاقات تاريخية تمثل امتداد حضاري سابقة للاحتلال[2].

**ب. الوراقلية:**

هم من سكان إحدى أقدم المدن في جنوب شرق الجزائر، والتي لها حضور بارز في تاريخها منذ ما قبل الفتوحات الإسلامية وحتى فترة الاحتلال الفرنسي. تُعد ورقلة عاصمة منطقة صحراوية شاسعة تزيد مساحتها عن 180.000 كم²، وتبعد أكثر من 1500 كم جنوب غرب تونس العاصمة[3].

ورغم بُعدها، إلا أن هجرة الورقليين إلى تونس قديمة جدًا، وتمتد إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي. في رسالة من أحد أعيان المهاجرين الورقليين في تونس، وهو الشيخ أحمد البدوي الورقلي من عرش بني إبراهيم، إلى الوزير الأكبر التونسي، والتي جاءت على إثر الصراع الذي

[1] **الترجمة** :<< إن قبيلتنا سوف تقع كما تعلمون في قلب الصحراء مقاطعة قسنطينة، والتابعة لقيادة المنطقة العسكرية لهذه المدينة؛ ونحن كما لا تغيب عنكم، رعايا فرنسيين، بموجب [قرار] مجلس الشيوخ، 1865. إنّ شحّ وقلّة موارد بلادنا يجبرنا على هجرة بلادنا لفترة من السنة، أو حتى السنة بأكملها، دون أن نتخلى عن ترابنا الأصلي الذي تربطنا به ارتباطات عائلية ومصلحية. نحن متواجدون بالإيالة في أماكن مختلفة، ويقرب عددنا ألفا أو ألفين...>>.

[2] بشير مديني، المرجع السابق، ص 75،76.

[3] Jamel Hagui, **les Algériens originaires du Sud dans la ville de Tunis pendant époque colonial (1881- 1965) (Mozabite, Souafas, Ouarglias),** Mémoire DEA en Histoire contemporaine, Université de Manouba, Année Universitaire 2003-2004, p 11.

نشـب بين المهاجرين الورقليين والمغاربة (المغرب الأقصـى) سـنة 1894م حول أحقيّة حراسـة سوق العطّارين بتونس، إنه منذ خمسمائة سنة وحراسة سوق العطّارين في عهدة الورقليين[1].

تواجد الوراقلية في تونس بكثافة لأسـباب متعددة، حيث تُعتبر المنطقة ممرًا رئيسـيًا للقوافل المتجهة نحو تونس والمشـرق للتجارة والحج. كثيرًا ما رافق أهل ورقلة هذه القوافل، مما أدى إلى اختيارهم الاسـتقرار في تونس. أما بالنسـبة للعروش المكونة لمهاجري ورقلة في تونس، فقد تم توضـيح ذلك في حُجَّة اتفاق عروش الوراقلية، المؤرخة في 23 جمادي الأولى 1303هـ، الموافق 28 فيفري 1886م، حيث ينتسـب المهاجرين الوراقلية في تونس إلى خمسـة عروش وهي: بني إبراهيم، بني سيسين، تماسين، بني وقين، والشطوطة[2].

**ج. الميزابيون:**

هم القادمون من وادي ميزاب الواقع جنوبا بصحراء الجزائر، ويبعد عن العاصمة الجزائرية بحوالي ستة مئة كيلومتر، ويتشكل من سبعة مدن رئيسية وهي العطف وبونورة، غرداية ومليكة، بني يزقن وبريان، والقرارة، حيث يتميز المجتمع الميزابي بطابعه المحافظ ومذهبه الاباضي[3].

المجتمع المزابي في تونس قديم جدا، تعود إلى النشأة الأولى للمذهب الإباضي في شمال إفريقيا، فلقد كانت منطقة الجريد التونسي وجزيرة جربة منطقة للتواجد الإباضي فكان التواصل العلمي والحضاري والثقافي بينهما مستمرا، ولقد وُجدت إشارات في الدفاتر الجبائية والإدارية بالأرشيف الوطني التونسي تشير إلى وجود "مُعلم حمامجي" اسمه بكير مكلف بالإشراف على حمامات علي باشا في سنوات 1742-1743م، وهو ما يعني أن الهجرة الميزابية قد تكون قبل هذا التاريخ لكنها تزايدت في الفترة الاستعمارية[4].

---

[1]E. Buthaud, "Le Gardiennage des souks de Tunis", **Revue IBLA**, L'Institut des belles lettres arabes, 5ème Année, Tunis, juillet 1942, p259.

[2]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، مراسلات تتعلق بقضايا وشكاوى تخص عروش ورقلة القاطنين بتونس، الوثيقة رقم 08، **حجة اتفاق لاختيار الحاج خميس ابن الحاج احمد السيسيني**، تونس، 1886/02/28م.

[3]Jamel Haggui, **les algériens originaires du sud dans la ville de Tunis**, op.cit,09.

[4]عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص ص 527-528.

**د. التواتـــية:**

ينســب التواتية إلى منطقة توات[1] التي تعد جزء من الصــحراء الافريقية الكبرى، وتقع في الجنوب الغربي الجزائري حيث تمتد من العرق الغربي الكبير ووادي الساورة شمالا، إلى صحراء تنزروفت عند الحدود المالية جنوبا، اما شرقا تمتد من العرق الشرقي الكبير إلى وادي مسعود وعرق شـــاش غربا[2]، المهاجرون التواتية في تونس كانوا ينتمون إلى عدة عروش متنوعة، من بين هذه العروش عرش عين صـــالح[3] وعرش الخنافســـة، وعرش المحارزة وعرش التواقرت، وعرش تيميمون[4].

نفتقد إلى الشهادات والروايات التاريخية التي توضح كيفية وصول التواتية إلى تونس، ومع ذلك، يبدو أن قدومهم كان مرتبطاً بالحج إلى مكة، حيث كانوا يتوجهون إلى إيالة تونس كباقي المهاجرين الجزائريين، ويقيمون فترة غير محددة قبل مواصلة رحلتهم شرقاً. ومنهم من بقي في تونس بعد عودته من الحج. كما أن بعض التواتية ربما وصـــلوا إلى تونس ضـــمن القوافل التجارية، خصــوصــاً أن إقليم التوات كان له دوراً مهماً في التجارة عبر الصــحراء. حيث كان يمثل محطة رئيسية بين شمال إفريقيا والصحراء الكبرى، وكان أحد الطرق التجارية الرئيسية القادمة من التوات تربطها بأســواق تونس[5]، وليس مســتبعدا أن يرافق التواتية هذه القوافل وأن يفضل البعض منهم البقاء في تونس[6].

---

[1]تشمل حاليا ولايتي ادرار ورقان وأجزاء من ولايات تيميمون وبشار، عين صالح، تمنراست.

[2]الزهراء بوكرابلية، "إقليم توات بين التعريف والتأليف"، **مجلة القرطاس للدراســات التاريخية والحضــارية والفكرية**، جامعة تلمسان، العدد 03، جانفي 2017، ص ص 194-195.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°17, **رسالة عرش بني صالح الى المقيم العام الفرنسي بتونس**، تونس، 15 /03/ 1919م

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Indigènes Algériens, Touatis, Doc N°46, **Lettre de Thrones Touatis,** Tunis, 11/12/1892.

[5]فرج محمود فرج، **إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 78.

[6]عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 270.

إضـــافة إلى العوامل الســـابقة، فهناك من التواتية من قدم إلى تونس طلبا للعمل، وإن كانت نســـبتهم ضـــئيلة، خاصـــة وأن الظروف الطبيعية القاســـية للإقليم، مثل بقية المناطق الصـحراوية الجزائرية، بالإضـافة إلى سـياسـة التفقير والتجويع التي انتهجتها فرنسـا من خلال الضـرائب المتنوعة التي فرضـتها على أهل توات والتي لم تراع خصـوصـية المنطقة وضـعف مداخيلها.

فانتشـرت البطالة والفقر وارتفعت نسـبة الهجرة، حيث سـجلت بلاد توات في هذه الفترة وقوع أزمات عاش الشـــعب ويلاتها، من بينها أزمات الجوع والمجاعة والأوبئة كأزمة ســـنة 1906م نتيجة هجوم أسراب الجراد على المنطقة والتي أحدثت خسائر كبيرة في منتوج التمر[1].

**2. تعداد المهاجرين الجزائريين في تونس:**

إنه من الصـعب الاعتماد على الأرقام التي قدمتها الإدارة الفرنسـية من اجل معرفة تعداد الجزائريين الذين هاجروا نحو تونس، لافتقارها للدقة لكونها لا تأخذ في اعتبارها عودة بعض الأفراد إلى بلدهم، ولا الذين هاجروا دون علم سـلطات الاحتلال الذين كانوا يسـتخدمون الطرق البرية دون حمل تصـــاريح ســـفر، وحتى عدد الذين تأويهم الخيام باعتبار أن الكثير من الإحصـــائيات قد اعتمدت على تعداد الجزائريين بالخيام التي انتقلت من الجزائر نحو تونس، خاصـــة في الفترة الممتدة ما بين 1830و1876م، وذلك لانعدام أي إحصـــاءات رســـمية بخصوص عدد المهاجرين الجزائريين في تونس[2].

وإذا كانت مسألة الإحصائيات غامضة بالنسبة إلى الوافدين من الجزائر في الفترة الممتدة بين 1830 و1870م، فإن سنة 1876م شهدت عمليات إحصائية أشرف عليها المسؤولون العسـكريون الفرنسـيون في الجزائر، فجاءت البيانات موضـحة لعدد الرجال والنسـاء والأطفال الذين هاجروا من مختلف الجهات والقبائل، على النحو التالي:

---

[1] كريمة مقدم، عبد الله بابا، "المجاعة بتوات إبان الاحتلال الفرنسـي 1944-1945م على ضـوء سـجلات الاحباس والتركات والفتاوى"، **مجلة عصور الجديدة**، مختبر تاريخ الجزائر جامعة وهران 01، مج 11، العدد 02، مارس 2021م، ص 580.

[2] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 113.

**جدول رقم 01:** احصائيات السلطة العسكرية الفرنسية للمهاجرين الجزائريين في تونس سنة 1876م[1].

| المقاطعة | | | اجمالي عدد المهاجرين |
|---|---|---|---|
| **عمالة قسنطينة** | قسم عنابة | 1503 | 4540 |
| | قسم قسنطينة | 2364 | |
| | قسم سطيف | 309 | |
| | قسم باتنة | 280 | |
| **عمالة الجزائر** | قسم الشلف | 139 | 1188 |
| | قسم سور الغزلان | 94 | |
| | قسم المدية | 192 | |
| | قسم دلس | 773 | |
| **عمالة وهران** | 667 | | 667 |
| **المجموع** | | | **6395** |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

يظهر الجدول المقدم توزيع عدد المهاجرين في بعض المقاطعات الجزائرية. في عمالة قسنطينة، يسجل العدد الإجمالي 6393 مهاجرًا، حيث يتركز العدد الأكبر في دائرة عنابة بـ 4540 مهاجرًا، بينما ينخفض العدد في دوائر قسنطينة (2364) وسطيف (309) وباتنة (280). وفي عمالة الجزائر، يبلغ إجمالي المهاجرين 2247، حيث يتصدر دائرة الشلف بـ 1188 مهاجرًا، تليه الدوائر الأخرى بأعداد أقل، بينما تضم عمالة وهران 667 مهاجرًا فقط. تظهر هذه الأرقام أن عمالة قسنطينة شهدت مستويات عالية من الهجرة، مما يشير إلى أن الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية هناك قد تكون صعبة، حيث يسعى العديد من السكان إلى مغادرة هذه المناطق بحثًا عن فرص أفضل في أماكن أخرى، بالإضافة الى كون عمالة قسنطينة أقرب العمالات الجزائرية الى تونس.

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص ص 130-134.

رغم الدقة الظاهرة في احصائيات السلطة العسكرية الفرنسية بالجزائر، إلا أنها تتناقض مع الاحصـــائيات التي قدمها القنصـــل الفرنســـي بتونس روســـطون، الذي قدر عدد المهاجرين الجزائريين في تونس بـ 16600 مهاجر، موزعون على الشكل التالي:

**جدول رقم 02:** جدول إحصـائيات القنصـل الفرنسـي في تونس للمهاجريين الجزائريين بتونس سنة 1876م[1].

| المهاجرين الجزائريين | عددهم |
|---|---|
| السوافة، النمامشة، التقرتية | 2000 |
| الوراقلية | 800 |
| الميزابية | 1200 |
| القبايل | 7000 |
| من مناطق مختلفة | 5600 |
| عائلات جزائرية مقيمة منذ فترة بعيدة | 4000 |
| **المجموع** | **16600** |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

الاختلافات بين الاحصـائيات في الجدولين تعود أسـبابها بكون احصـائيات السـلطات العســكرية الفرنســية بالجزائر، لم تشــمل المهاجرين الجزائريين القادمين من الأقاليم الجنوبية الصحراوية، والذين يشكلون نسبة كبيرة من المهاجرين الجزائريين المقيمين في الدولة التونسية.

ومن جهة ثانية، فهي اعتمدت الاحصائيات المتعلقة بالجزائريين الذين هاجروا نحو تونس بشـكل رسـمي بإذن من السـلطات الفرنسـية، ولكن عدد الذين وصـلوا إلى البلاد التونسـية فعليا تجاوز ذلك بنســبة كبيرة. هذا ما أكده القنصــل الفرنســي بتونس روســطون إلى الحاكم العام الفرنســي بالجزائر بتاريخ 14 أوت 1876م، إن هذه الأعداد والإحصــائيات المقدمة من طرف

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص ص 130-134.

السلطات الاستعمارية بالجزائر لا تمثل إلا حصيلة الهجرة الشرعية، ولكن هناك عدد كبير من الجزائريين قد اجتازوا الحدود دون ترخيص رسمي من السلطات الفرنسية[1].

كما يحتفظ الأرشيف الوطني التونسي بدفتر تسجيل للجالية الجزائرية بتونس 1876م، حيث دعت القنصلية الفرنسية في تونس المهاجرين الجزائريين إلى تسجيل أنفسهم في سجل الرعايا الفرنسيين بتونس، والذي يعتبر أول سجل إحصائي رسمي للمهاجرين الجزائريين بتونس حيث قيد في هذا السجل معلومات 330 جزائريًا مسلمًا فقط[2].

والسبب وراء هذا العدد المحدود هو تردد العديد من الجزائريين في التسجيل، بعضهم لم يسجل بسبب البعد الجغرافي بين مكان إقامتهم ومقر القنصلية. وآخرون امتنعوا عن التسجيل بسبب مخاوف متعلقة بالهوية، حيث كانوا غير مستعدين لقبول الجنسية الفرنسية، خاصة في ظل عدم اليقين حول فوائدها في تلك الفترة، وقد جاءت نتائج التسجيلات كما يلي:

**جدول رقم 03:** إحصاء الجزائريين المقيمين في تونس وفق سجل سنة 1876م[3]:

| الجهات | تعداد المهاجرين | النسبة من مجموع المهاجرين (%) |
|---|---|---|
| **عمالة قسنطينة** | 121 | 37 |
| **عمالة الجزائر** | 59 | 18 |
| **عمالة وهران** | 27 | 08 |
| **وادي سوف** | 73 | 22 |
| **وادي ميزاب** | 09 | 03 |
| **ورقلة** | 04 | 01 |
| **مناطق أخرى** | 37 | 01 |
| **المجموع** | **330** | **%100** |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع نفسه، ص 129.

[2] A.N.T, Registre N°3968, op.cit.

[3] عبد الكريم الماجري، المرجع نفسه، ص ص 130-134.

الجدول يوضح لنا توزيع المهاجرين الجزائريين في تونس حسب مناطقهم الأصلية في الجزائر، وفيه نلاحظ أن المهاجرون القادمين من المناطق الحدودية، وخاصة من عمالة قسنطينة ووادي سوف، كانوا الأكثر انتشارًا بين المهاجرين .يعود ذلك إلى القرب الجغرافي، مما يسهل انتقال الأفراد، بالإضافة إلى الرابط التاريخي والاجتماعي القوي الذي يجمعهم مع العائلات التونسية، خاصة في المناطق الحدودية.

كما أن الجدول لم يتضمن تعدادًا للمهاجرين الجزائريين القادمين من بلاد توات وفق سجل الجالية الجزائرية في تونس لعام 1876م، وذلك لأن التواتية لم يتم ضمهم إلى الجالية الجزائرية نظرًا لعدم وقوع بلادهم تحت قبضة الاستعمار الفرنسي بعد. ومع فرض الحماية الفرنسية على تونس في عام 1881م.

بدأت الجالية الجزائرية في تونس تخضع لإحصاءات دورية، وذلك بشكل خاص مع فرض التجنيد الإجباري على الجزائريين الذين كانوا مقيمين في تونس، حيث قامت السلطات الفرنسية بإجراء أربع تعدادات للجزائريين في تونس في الفترة من عام 1921 إلى عام 1936م. تعتبر هذه التعدادات الأكثر دقة في تقدير العدد الحقيقي للمهاجرين الجزائريين في تونس، وقد جاءت نتائجها كما يلي:

**جدول رقم 04:** تعداد المهاجرين الجزائريين في تونس في الفترة ما بين1921-1936م.

| [1]**1921** | [2]**1926** | [3]**1931** | [4]**1936** |
|---|---|---|---|
| 36884 | 39882 | 40734 | 40816 |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

[1]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1921**, Tunis, 06/03/1921, p156.

[2]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1926,** Tunis, 20/04/1926, p148.

[3]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1931**, Tunis, 22/03/1931, p156**.**

[4]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1936**, Tunis, 12/03/1936, p136**.**

من خلال نتائج هذه التعدادات، نرى وجود استقرار نسبي في عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس، خاصة بين سنوات 1926 و1936م، كما تظهر هذه الأرقام أن الجالية الجزائرية كانت تمتلك وجودًا بارزًا في تونس، وكانت أعدادها في تزايد مستمر.

ولفهم مدى ثقل الجالية الجزائرية في تونس، يُفضل مقارنتها بالجاليات المغاربية الأخرى الموجودة في تونس. الجدول التالي سيساعدنا في فهم ذلك+00، والتي اعتمدنا فيها على نفس المصادر الإحصائية.

**جدول رقم 05:** تعداد الجالية المغاربية في تونس في الفترة ما بين 1921-1936م[1]:

| السنة | الجزائريون | الطرابلسية | المغاربة |
|---|---|---|---|
| **1921** | 36884 | 20546 | 4223 |
| **1926** | 39882 | 20305 | 3570 |
| **1931** | 40734 | 28157 | 2854 |
| **1936** | 40816 | 23907 | 4416 |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

من خلال مراجعة الجدول، نلاحظ أن المهاجرين الجزائريين هم الأكثر حضوراً بين جميع الجاليات المغاربية في تونس خلال الفترة من 1921 إلى 1936م، حيث كانوا يمثلون ما نسبته 65.04% من مجموع الجالية المغاربية بتونس وفق إحصاء 1926م لتنخفض النسبة قليلا 58.98% سنة 1931م، ثم عادت لترتفع إلى 61.30% سنة 1936م، وقد شهد عددهم ارتفاعًا مستمرًا، بينما حافظت الجالية الطرابلسية على حضورها الثاني رغم بعض التغيرات في أعدادهم. أما المغاربة، فقد كانوا الأقل حضوراً على مر السنين.

من خلال ما سبق يتبين لنا الحضور القوي للجالية الجزائرية في تونس مقارنة بالجاليات الأخرى، ففي السنوات الأربع، زاد عدد الجزائريين بشكل ملحوظ، مما يشير إلى أهمية الجالية

[1]R.T, P.F, S.G.G.T, op.cit. p136.

الجزائرية في تونس وتزايدها السكاني هذا التزايد قد يكون مرتبطًا بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك الفترة.

لأن الجالية الجزائرية كانت أولى الهجرات التي وصلت التراب التونسي وبأعداد كبيرة وإن هذا العدد يزداد كلما تقدم الزمن، وقد بلغ رقما كبيرا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة عند اندلاع الثورة التحريرية الكبرى بالجزائر في 1 نوفمبر 1954م، بحيث قارب العدد مئتان ألف (200000) مهاجر جزائري في ماي 1957م[1].

[1] **جريدة العمل التونسي**، "الحكومة التونسية ستطلب من الامم المتحدة ايجاد حل لقضية اللاجئين الجزائريين"، العدد 482، تونس 11 ماي 1957، ص 01.

## المبحث الثالث: مناطق تمركز المهاجرين الجزائريين في تونس

انطلقت موجات المهاجرين من مختلف المناطق الجزائرية نحو تونس، وتوزعوا بالمناطق التونسية التي وفرت لهم ظروف مناسبة للاستقرار خاصة مدينة تونس، والمدن الساحلية الشمالية والحدودية. ويعود توافد الجزائريين إلى تونس واستقرارهم فيها إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث تنص بعض المصادر على أن الوافدين من المذهب الحنفي شكلوا ربع سكان تونس ممن كانوا من أصول تركية، وكانت مدن تونس وبنزرت والمهدية هي الأكثر احتواءً للجالية الجزائرية في تونس ثم ازداد عدد أتباع المذهب الحنفي نتيجةً لتوافد عدد كبير من المهاجرين الجزائريين ذوي الأصول التركية بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1882م[1].

ووفقًا لسجل الجالية الجزائرية بتونس 1876م، نلاحظ أن الغالبية العظمى من الهجرات تأتي من مناطق قسنطينة ومحيطها (37%)، ومنطقة وادي سوف (22%) وعمالة الجزائر (18%) مع نسبة ضئيلة من عمالة وهران (8%)، حتى إذا لم تعكس هذه الأرقام الواقع تمامًا، فإنها تعطينا فكرة عامة عنه، وتشير إلى المدن كأماكن للهجرة[2].

وحسب نفس السجل فإن اختلاف توزيع المهاجرين الجزائريين بتونس، قد يكون مرتبط أساسا بفرص العمل، فنجد ان المهاجرون الصحراوين تمركزوا أغلبهم في مدينة تونس، لإن جلهم كانوا عمال يوميين، بينما الوافدين من عنابة والقبايل وغيرها استقروا أساسا بمدينة تونس وبنزرت، وانتموا إلى فئة التجار والملاك والحرفيين، أما من استقر بالمناطق السهلية الحدودية بجهة الكاف فكان اغلبهم من الفلاحيين القادمين خصوصا من إقليم قسنطينة. وانطلاقا من هذا السجل والإحصاءات الاربعة التي أجريت في تونس في الفترة ما بين 1921و1936م، نجد إن التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين في تونس، كان على النحو التالي:

---

[1] رشيد الذوادي، **هذه بنزرت**، د.ط، منشورات جمعية صبانة مدينة بنزرت، تونس 1980، ص193،194.

[2] **انظر الجدول** رقم 03 و**الجدول** رقم 01.

## 1. تونس العاصمة وضواحيها:

استقطبت مدينة تونس واحوازها أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين، ويعود ذلك إلى فرص العمل التي تتوفر عليها عاصمة الدولة التونسية مقارنة بباقي المناطق، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم 06:** تمركز المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس وباقي المناطق خلال الفترة ما بين 1921-1936م[1]:

| مناطق التمركز | 1921 | | 1926 | | 1931 | | 1936 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التعداد | النسبة | التعداد | النسبة | التعداد | النسبة | التعداد | النسبة |
| مدينة تونس | 10134 | %27.47 | 9961 | %24.96 | 7326 | %17.99 | 11056 | %24.85 |
| بقية المناطق | 26750 | %72.53 | 29921 | %75.04 | 33408 | %82.01 | 33490 | %75.15 |
| المجموع | 36884 | %100 | 39882 | %100 | 40734 | %100 | 40816 | %100 |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان حوالي ربع (4/1) المهاجرين الجزائريين متمركزون في تونس العاصمة، إذ بلغت نسبهم 27.47% من مجموع المهاجرين الجزائريين بتونس حسب التعداد السكاني لتونس سنة 1921م، لتنخفض النسبة إلى 17.99% سنة وفق تعداد سنة 1936م، ونفسر هذا الانخفاض باستقطاب مناطق أخرى للمهاجريين الجزائريين خاصة منطقة الحوض المنجمي بقفصة التي استقطبت عددا كبيرا من الجزائريين، وبالأخص السوافة الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من الجالية الجزائرية المتواجدة بمدينة تونس.

لكن مع التعداد السكاني لسنة 1936م، شهد تزايد تمركز الجالية الجزائرية بمدينة تونس التي ارتفعت إلى ما نسبته 24.85% من مجموع المهاجرين الجزائريين بتونس، ويعود هذا الارتفاع إلى تزايد البعثات العلمية نحو جامع الزيتونة التي انطلقت من وادي ميزاب أو عن

[1]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1921-1936**.

طريق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي بدأت بالبروز خلال هذه الفترة. كما استقر عدد كبير من المهاجرين الجزائريين في ضواحي تونس، في مناطق مثل زغوان ومجاز الباب، حيث بلغ تعداهم 1266 جزائري وفق إحصاء سنة 1936م، حيث مارس اغلب القاطنين في هذه المناطق الفلاحة[1].

ومن اجل التعرف على التركيبة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين المقيمين بمدينة تونس، اعتمدنا على احصائيات سنتي 1921م و1926م، وعلى الأرقام التي ذكرتها الكاتبة الفرنسية مارتي (Marty) في دراستها حول المهاجرين الجزائريين المتواجدين بتونس العاصمة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي:

**جدول رقم 07:** التركيبة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين بمدينة تونس ما بين 1921-1936م:

| المهاجرون | إحصاء سنة 1921[2] | إحصاء سنة 1926 [3] | إحصاء سنة 1936[4] |
|---|---|---|---|
| **القسنطنيون** | 2205 | 2630 | 3800 |
| **الجزائريون** | 1022 | 1078 | 1350 |
| **الوهرانيون** | 680 | 646 | 500 |
| **السوافة** | 2668 | 2431 | 2300 |
| **الوراقلية** | 1127 | 1343 | 2000 |
| **الميزابية** | 395 | 205 | 765 |
| **التواتية** | 575 | 1044 | 2100 |
| **المجموع** | 8671 | 9375 | 13000 |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

[1]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1936**, op.cit, p136.
[2]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1921**, op.cit, p156.
[3]R.T, P.F, S.G.G.T, **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1926,** op.cit, p148.
[4]Germain Marty, op.cit, p301

من هـذا الجـدول يمكننـا ان نتعرف على التركيبـة الجغرافيـة للمهـاجرين الجزائريين المتواجدين بمدينة تونس، حيث نرى ان المهاجرين قدموا من كل مناطق الجزائر، ولو بنســـب تختلف من منطقة إلى أخرى، ومتغيرة حسب الفترات الزمنية، وتتضح المقارنة بشكل أفضل من خلال الرسم البياني التالي:

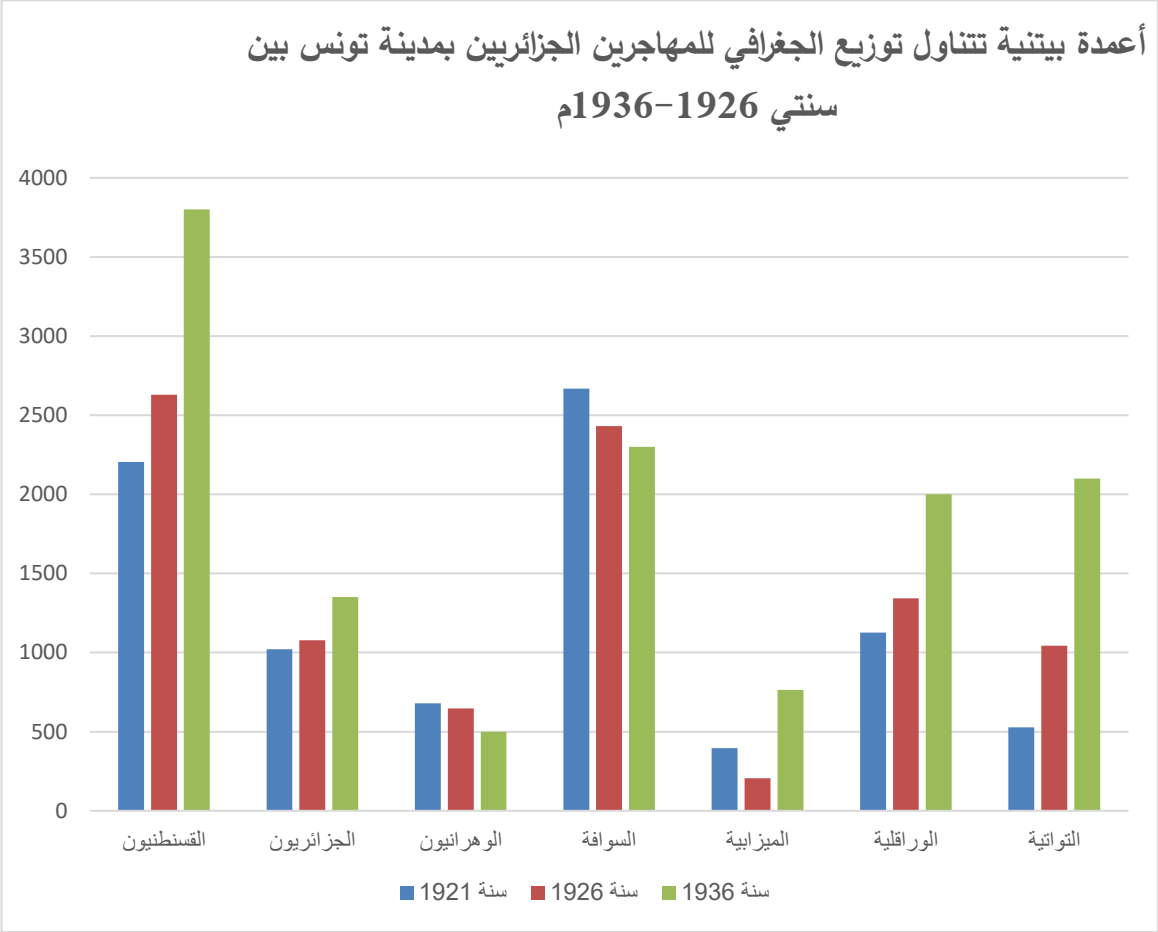


من خلال الأعمـدة البيـانيـة التي تتنـاول التوزيع الجغرافي للمهـاجرين الجزائريين مـا بين سنتي 1921 و1936م، نستنتج ما يلي:

- احتل السوافة المرتبة الأولى في إحصاء سنة 1921م بعدد 2668 نسمة، أي ما يعادل 30.80%، حيث جاء القسنطينيون في المرتبة الثانية بـ 2205 نسمة بنسبة 25.42%. وفي المرتبة الثالثة، جاءت الوَرَاقِلِيَة بـــ 1127 نسمة، وهو ما يعادل 13% من مجموع المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس، المقدر عددهم بـ 8671 نسمة.

• يُلاحظ أن القسنطينيين الذين يمثلون نطاقًا جغرافيًا أوسع من السوافة، حيث يشملون كافة سكان العمالة من البحر المتوسط شمالًا إلى تخوم الصحراء جنوبًا والاقرب جغرافيا لتونس إلا أنهم اقل عددا من السوافة. يعود تمركز السوافة بنسبة أكبر في مدينة تونس إلى أن هؤلاء المهاجرين يتعاطون المهن البسيطة التي لا تتطلب مهارات كبيرة، مثل الحراسة وجلب المياه والحمالة والنظافة، وهي الأعمال المتوفرة بشكل كبير في العاصمة تونس مقارنة بباقي المدن[1]، في حين مارس أغلب القسنطينية الفلاحة في السهول الداخلية لتونس. ونفس المهن البسيطة شغلها أيضا التواتية، الذين زاد عددهم بشكل ملحوظ من 575 نسمة سنة 1921م (6.59%) إلى 2100 نسمة سنة 1936م (16.15%).

• وفي إحصاء سنتي 1926 و1936م، تراجع السوافة إلى المرتبة الثانية بعد القسنطينيين، ويعود هذا التراجع أساسًا إلى استقطاب مناطق أخرى للعمال السوافة، مثل منطقة الحوض المنجمي بقفصة، حيث سيشكلون النسبة الأكبر من اليد العاملة المغاربية هناك، خاصة بعد تراجع الهجرة القبائلية نحو تونس إلى فرنسا[2].

• أما بالنسبة لباقي المهاجرين القادمين من عمَالة الجزائر أو عمَالة وهران ووادي ميزاب، فنسبتهم هي الأقل. على سبيل المثال، يشكل الوهرانيون ما نسبته 7.84%، وهي ما تعادل 680 نسمة من مجموع المهاجرين المتواجدين بمدينة تونس سنة 1921م، المقدر عددهم بـ 8671 نسمة، لينخفض عددهم إلى 500 نسمة من مجموع 13000 نسمة سنة 1936م.

أي ما نسبته 4.20%. ويعود سبب قلة هجرتهم إلى البعد الجغرافي لتونس عن منطقة وهران، حيث يختار غالبية المهاجرين من تلك المنطقة الهجرة نحو المغرب أو إلى المشرق مباشرة. في حين نجد الميزابين يفضلون الهجرة نحو جزيرة جربة لأسباب مذهبية، نظرًا لكون سكان الجزيرة من أتباع المذهب الإباضي.

[1] Germain Marty, op.cit, pp 304-320.

[2] حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص 35.

### أ. مناطق استقرار المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس:

توزع المهاجرون الجزائريون بين الأحياء العريقة للمدينة ومناطق أخرى. يُعتبر المهاجرون القسنطينيون من الأقدم في تونس، وخاصة أولئك القادمين من عنابة وقسنطينة وبجاية، حيث تمكنوا من الاندماج في كافة جوانب المجتمع التونسي، وكان لديهم ميل دائم للاندماج التدريجي، مما يفسر انتشارهم في جميع أحيائها. أما المهاجرون الأقل ثراءً، مثل أهل تبسة وخنشلة، فقد تجمّعوا في الأحياء الشعبية مثل باب الجديد وباب سويقة وباب المنارة. الخ[1].

والبعض منهم يأتون بماشيتهم إلى ضواحي تونس دون الدخول إلى المدينة حيث كان استقرارهم في أحياء مثل لالة السيدة المنوبية، والملاسين غرب العاصمة، وبحمام الأنف جنوب العاصمة، وقد استقر الكثير منهم بعائلاتهم في الفنادق، أما العزاب فإنهم يذهبون إلى الوكالات المتواجدة بباب السويقة وباب الجديد، وتعود هذه الفئة إلى الجزائر موطنها الأصلي لأن بقاءها بتونس مؤقت ومرتبط بالظروف الطبيعية[2].

في حين استقر القبائل في الأحياء التي كانت مقرا لثكناتهم بقلب مدينة تونس، منها شارع سيدي علي عزوز و21 شارع باب سعدون حيث كانت توجد "قشلة الزواوة"[3]، وهي عبارة عن مبنى من طابق واحد تم تحويله لاحقا إلى فندق يحتوي على 34 غرفة، يستوعب العجزة من كبار السن الذين بلا مأوى وطلبة العلم، بينما توزع باقي مهاجري عمَالة الجزائر على بقية أحياء العاصمة تونس[4].

مارس المهاجرون القبائل القاطنين بمدينة تونس العديد من الحرف الصغيرة مثل بيع الفواكه والخضروات في السوق المركزي، وهي المهنة التي يتبناها في العادة الوافد الجديد، ثم

---

[1]Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunis de 1871 à 1962 du communautarisme au nationalisme**, op.cit, p82.

[2]Germain Marty, op.cit, p306.

[3]**قشلة الزواوة:** هي ثكنه عسكرية تقع في حي باب سعدون كان تضم الجنود الزواوة الذين تم تجنيدهم من قبل بايات تونس، وبعد حل الفرقة تم منح هذه الثكنة لأفراد الفرقة للإقامة فيها.

[4]Germain Marty, op.cit, p p 309 -311.

يشـــرعون في وظائف أخرى كالعمل في المطاعم والمقاهي ومحلات الجزارة أو تصـــليح الحلي والأحذية أو العمل في المناجم بجبل الجلود وســـكك الحديدية أو التراموای...الخ، كما مارس بعض المتعلمين منهم وظائف حكومية مثل كسعاة بريد أو مدرسيين[1].

بينما اسـتقر القادمون من عمّالة وهران بشـكل اسـاسـي في الوكالات المتواجدة في حي باب جديد[2].

المهاجرون الســـوافة بمدينة تونس ســـكنوا في الوكالات، التي كانت تمثل كل واحدة منها قرية أو مدينة أو جهة معينة، ومن أهم الوكالات التي اســـتقر فيها الســـوافة بمدينة تونس هي: الوكالة الواقعة في 46 شـارع الزاوية البكرية وسـكن فيها أهل قمار، بينما سـكن أهل كوينين في الوكالة الواقعة في شارع حمام الرميمي، أما الوكالة الموجودة بـ 06 بشارع صاحب الطابع فهي لأهل ورماس[3].

مارس الســـوافة في مدينة تونس مهن شـــاقة مثل الحمالة في الأســـواق والموانئ، وعمال نظافة لدى البلدية، والبعض منهم امتهن التجارة عبر العربات المجرورة، لكن تبقى مهنة السقاية (قرباجي) أكثر المهن التي مارسوها السوافة بتونس[4].

وتمتع بعضـــــهم بمهن الفئات العليا – فئة الأعيان وعلياء القوم– كامتلاك العقارات والحمامات وممارسة التجارة الكبرى، وكان أولئك منحدرين من طبقات سوفية غنية قدمت تونس منذ من بعيد، فقد تحول بعضـهم إلى ملاكين كبار ومسـتثمرين بتونس العاصـمة. وعلى سـبيل الذكر امتلك أحمد بن محمد بن ساعد الذي تولى منصـب شـيخ السوافة، عشـر عربات مجرورة وثلاث منازل في تونس العاصمة[5].

---

[1]Germain Marty, p311.

[2]Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunis de 1871 à1962 du communautarisme au nationalisme**, op.cit, p82.

[3]Germain Marty, op.cit, p317.

[4]Ibid, p 316.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Diministration Générale Indigènes Algériens, Soufis Cheikhs, Ahmed ben Mohamed ben Saad, Doc N°09, **Feuille de renseignements concernant Ahmed ben Mohamed ben Saad (dit Ahmed el Far) Candidat aux fonctions de cheikh des soufis**, Tunis/25/10/1923.

بينما شيخ الطريقة القادرية بوادي سوف الشريف بن محمد بن صالح امتلك عقارات كثيرة بالمدينة، وكذلك عمارة بن صالح الذي ملك مغازه كبرى لبيع الزيت وفندقا بباب الخضراء[1].

وأما المهاجرون الوراقلية فإنهم كانوا يقيمون في الوكالات أو بدار الجماعة، حيث لِكُل عرش دار خاص به، إذ ذكرت رسالة أرسلها مجموعة من الوراقلية إلى الكاتب العام الحكومة التونسية بتاريخ 02 جوان 1908م، بأنّ وكالة عرش بني وقين تقع بسوق الكبابجية ودار جماعة بني إبراهيم قرب تربة الباي بباب الجديد. كما توجد بمدينة تونس زنقة تسمى بزنقة الوراقلية بالقرب من سوق اللّفة وسميت بهذا الاسم نظرا لتواجد دار يسكنها فقراء الوراقلية، وكان يوجد بهذه الدار مقهى يجتمعون فيها لتناول القهوة والشاي وقضاء أوقات الفراغ، اضافة إلى مقهى اخر لعرش لبني إبراهيم الواقع بنهج الكنيسة قرب إدارة الحبوس[2].

وذكرت مارتي في مقالها السابق أربعة عناوين أخرى لوكالات الوراقلية والواقعة في: 37 نهج السوردو، 29 سوق القماش، 14 شارع شلبي،7 زنقة بن أحمد، ويختلطون فيها بعدد من الجالية الجزائرية خاصة الجنوبية منها[3].

وعلى عكس بقية المهاجرين الجزائريين فإن أهل ميزاب لم يستقروا في حي خاص بهم بمدينة تونس، ولا يسكنون في بيوت المدينة ولا في الوكالات بل كانوا يعيشون في الحمامات التي يمتلكونها، وفي محلاتهم التجارية ومخابزهم، حيث يتم أيضا إيواء أولئك الذين لم توفر لهم وظائفهم أماكن إقامة، كما لم تكن لديهم مقاهي يرتادونها بل كانوا يتجمعون في الحمامات المتواجدة بشارع سيدي محرز، وسوق السلاح، شارع العلوي[4].

---

[1] محمد السعداوي، "الجزائريون السوافة بالحاضرة تونس"، **دورية كان التاريخية**، مؤسسة كان للدارسات والترجمة والنشر، السنة 15، العدد 87، القاهرة، ديسمبر 2022، ص 112.

[2] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 41، **Lettre du Ouarglias au S.G.G.T**, Tunis, 02/06/1902, p 03.

[3] Germain Marty, op.cit ,p327.

[4] Ibid, p 330.

مارس أغلبية الميزابيون وظائف مستقلة فقد كانوا يمتلكون عددا كبيرا من الحمامات، هذا ما تأكده حجج اتفاق الميزابية من مالكي الحمامات من أجل اختيار أمين لخطتهم، ففي حُجَّة اتفاق بتاريخ 23 افريل 1912م نجد فيها أسماء لخمسة عشر مالك حمام، وما يؤكد أيضا على سيطرتهم على هذه المهنة هي توليهم لخطة أمين الحمامات[1]، كما امتهنوا التجارة خاصة بيع الفحم والخضر وبيع الخبز واللحوم والأقمشة[2].

بينما أستقر مهاجري توات في أربع وكالات، التي تقع في: 7 نهج بن محمود، 31 نهج سوق السلاح، 53 نهج باب المنارة، 58 نهج باب جديد، حيث تأوي هذه الوكالات بشكل أساسي العاطلين عن العمل، بينما العاملون فهم ينامون ويأكلون عند صاحب العمل[3].

وعمل التواتية في حراسة المزارع والبساتين والمنازل بشكل أساسي، ومن أجل مساعدة بعضهم البعض عمل التواتية على إنشاء صندوق إدخار، فعندما يصل التواتي إلى مدينة تونس، يعتني الصندوق باحتياجاته، طالما أنه ليس لديه عمل، فهو ينام ويأكل دون أن يدفع في دار الجماعة، وعندما يجد عملاً يقدِم بدوره مساهمته بانتظام، وإذا كان مريضا بلا مال تتم رعايته، وإذا مات يتم دفنه على نفقة الصندوق[4].

**2. المناطق الشمالية من تونس:**

وفقًا للتعدادات السكانية المشار إليها سابقًا، يمكن تحديد ثلاث مناطق رئيسية في شمال تونس، خارج العاصمة، جذبت بشكل كبير المهاجرين الجزائريين. تتضمن هذه المناطق المراقبة المدنية بتبرسق، والمراقبة المدنية بسوق الأربعاء، بالإضافة إلى المراقبة المدنية بنزرت. وهذا ما يمكن استخلاصه من الجدول التالي:

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Algériens, Cheikh des Mozabite, Hadj Ali ben Amor Bakir, Doc N°08**, Lettre du Mozabite au P.M,** Tunis ,23/04/1912.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°13, تونس **رسالة الميزابية الى الوزير الأكبر التونسي**، 1912/01/10م.

[3]Germain Marty, op.cit, p 325.

[4]Ibid, p327.

**الجدول 08:** تمركز المهاجرين الجزائريين في شمال تونس في الفترة ما بين 1921-1936م:

| المراقبة المدنية | 1921 | | 1926 | | 1931 | | 1936 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التعداد (نسمة) | النسبة (%)[1] | التعداد (نسمة) | النسبة (%) | التعداد (نسمة) | النسبة (%) | التعداد (نسمة) | النسبة (%) |
| تبرسق | 4041 | 10.94 | 3935 | 9.86 | 4473 | 10.99 | 4711 | 11.56 |
| بنزرت | 3550 | 9.63 | 4375 | 10.98 | 4733 | 11.61 | 5492 | 13.44 |
| سوق الاربعاء | 2432 | 6.59 | 2136 | 5.35 | 2238 | 5.49 | 2298 | 5.63 |
| المجموع | 10023 | 27.16 | 10446 | 26.19 | 11444 | 28.09 | 12501 | 30.63 |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

بتحليل هذا الجدول، نستنتج أن أكثر من ربع (4/1) المهاجرين الجزائريين متركزون في المناطق الثلاث للمراقبات المدنية التي تشكل الساحل الشمالي لتونس، حيث تمثل هذه النسبة حوالي 26% إلى 30% من إجمالي المهاجرين بين عامي 1921 و1936م. ويرجع ذلك إلى العوامل التاريخية والاقتصادية.

كانت هذه المناطق من أكثر الأماكن جاذبية للمهاجرين بسبب خصوبة أراضيها الزراعية وسمعتها في إنتاج الحبوب، نتيجة توفر المياه وخصوبة الأرض. وجذبت العديد من المزارعين الأثرياء من المناطق الشرقية في الجزائر، مثل أعيان عنابة وبجاية الذين قدموا في عام 1832م، بالإضافة إلى القادمين من قسنطينة بعد احتلالها عام 1837م[2].

بعد إخماد ثورة المقراني في 1871م، استقر معظم الوافدين الجزائريين في الشمال التونسي[3]، حيث شكل القبايل مجتمعات صغيرة في بنزرت وضواحيها مثل العالية ورأس الجبل ومتلين. حيث منحهم البايات أراضي في تلك المنطقة كمكافأة لخدماتهم في الجيش التونسي، مما أدى إلى تدفق أعداد كبيرة منهم. بالإضافة إلى ذلك، تواجدوا في شمال غرب تونس، في السهول المجاورة للسلسلة الجبلية بين باجة والكاف، تمكن هؤلاء المهاجرون من شراء واستئجار

[1] النسبة من مجموع سكان المهاجرين الجزائريين بتونس.

[2] جمادي بن حماد، **بنزرت عبر العصور**، د.ط، مطبعة شركة فنون الرسم، تونس 1979، ص 95.

[3] خيرالدين شترة، **المهاجرون الجزائريون الى البلاد التونسية**، المرجع السابق، ص 275.

الأراضـــي بأســـعار أقل بكثير مما كانوا يدفعونه في الجزائر، مما ســـاعدهم على التكيف مع حياتهم الجديدة وتحقيق استقرار أفضل[1].

كما لعب العامل الجغرافي دورًا بارزًا في توجيه المهاجرين الجزائريين نحو هذه المناطق، إذ انتقل عدد كبير منهم، خاصـــة القادمين من ولاية قســـنطينة ومن مدينة عنابة والمناطق المجاورة، إلى مناطق مثل بنزرت وماطر وجندوبة بسبب قربها الجغرافي.

كانت أغلبية العائلات الجزائرية في هذه المناطق من خلفيات ريفية تمتهن الفلاحة، حيث حاولوا إعادة إنشاء الهياكل القروية في تونس التي كانت مشابهة لموطنهم الأصلي. على سبيل المثال، تم إنشـــاء قرية على بعد حوالي 20 كيلومترًا من ماطر في المراقبة المدنية بنزرت من قبل عدد من المهاجرين الجزائريين، وأطلق عليها اسم "بليدة" تيمناً بمسقط رأسهم في الجزائر[2].

**3. وسط وجنوب تونس:**

تعتبر المناطق الوســـطى والجنوبية من أهم المناطق التي انجذب إليها المهاجرون الجزائريون، خاصـــة المراقبة المدنية بالكاف، التي كانت محاذية لحدود عمالة قســـنطينة، حيث شكل المهاجرون منها النسبة الأكبر من المقيمين فيها، وبنسب أقل في مكثر وتالة، بينما استقر المهاجرون القادمون من المناطق الصـــحراوية، خاصـــة وادي ســـوف في المراقبة المدنية توزر، وهو ما يتناوله الجدول الآتي:

[1]Jamel Haggui, **les Algériens originaires du sud dans la ville de Tunis**, op.cit, p76.
[2]Ibid, p77.

**الجدول 09:** مناطق تمركز المهاجرين الجزائريين في وســـط وجنوب تونس في الفترة ما بين 1921-1936م[1] :

| المراقبة المدنية | 1921 | | 1926 | | 1931 | | 1936 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | التعداد | النسبة (%)[2] | التعداد | النسبة (%) | التعداد | النسبة (%) | التعداد | النسبة (%) |
| **الكاف** | 6354 | 17.22 | 7517 | 18.84 | 8333 | 20.46 | 7881 | 19.30 |
| **توزر** | 2418 | 6.56 | 1748 | 4.38 | 2475 | 6.07 | 2166 | 5.31 |
| **مكثر** | 1171 | 3.17 | 1631 | 4.09 | 1681 | 4.13 | 360 | 0.88 |
| **تالة** | 1426 | 3.87 | 1791 | 4.49 | 2291 | 5.62 | 1436 | 3.52 |
| **المجموع** | 13701 | 37.41 | 14823 | 37.15 | 17018 | 41.77 | 14041 | 34.64 |

**الوحدة:** مهاجر جزائري.

يبدو من الجدول أن ثلثي المهاجرين الجزائريين؛ أي 3/2 منهم، كانوا متمركزين في وسط وجنوب تونس، فقد بلغ عددهم 13.701 نسمة من إجمالي 36.884 جزائريا مهاجرا إلى تونس في عام 1921م، هذا يمثل نســـبة 37.41%. وفي عام 1931م ارتفع عددهم إلى 17.018 نسمة من إجمالي 40,734 مهاجرا جزائريا في تونس؛ أي بنسبة 41.77%. بالرغم من تراجع عدد المهاجرين الجزائريين في هذه المناطق إلى 14.041 نســـمة في عام 1936م، إلا أن نسبتهم من مجمل المهاجرين الجزائريين في تونس بقيت مرتفعة، التي بلغت 34.64%.

تمركز مهاجرو المناطق الحدودية في هذه المناطق، بالأخص القادمين ســـوق اهراس وتبسة في مدن الكاف وتالة وقراها، بينما استقرت قبائل النمامشة وأولاد سيدي عبيد في قفصة والقصـــرين[3]،حيث مارســوا الرعي ومهنة الزراعة حيث امتلك بعضــهم اراضـــي شـــاســعة، فيما

[1] **Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1921-1936.**

[2] النسبة من مجموع المهاجرين الجزائريين في تونس.

[3] Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunis de 1871 à1962 du communautarisme au nationalisme**, op.cit, p77.

اغلبيتهم كان يعملون أجراء أو خماسة في اراضي هؤلاء أو غيرهم[1]، في حين انجذب المهاجرون القادمون من الصحراء الجزائرية نحو المناطق الجنوبية في تونس مثل توزر، التي تمركز بها ما يقارب 06 % من مجموع المهاجرين الجزائريين بتونس خلال الفترة ما بين 1921-1936م[2].

ومع بداية استغلال فرنسا لمناجم الفوسفات بقفصة، عمدت فرنسا إلى استقدام عدد كبير من الجزائريين للعمل فيها، خاصة من منطقة القبائل ووادي سوف، فقدت كانت اليد العاملة الجزائرية من القبايل تشكل ما نسبته 80 % من عمال شركة صفاقس قفصة منذ بداية القرن العشرين وحتى 1914م. ويعود هذا الحضور الكثيف بمناجم الشركة إلى الخبرة التي اكتسبوها من مناجم الحديد الجزائرية، واستمر تدفق العمال القبائليون على منجم المتلوي والرديف إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى حين انتقل القسم الاكبر منهم نحو فرنسا للعمل في المصانع الحربية ومكثوا هناك بعد نهاية الحرب[3].

وبنضوب الخزان القبائلي تم الاتجاه نحو منطقة وادي سوف، حيث بدأت النواة السوفية في التشكل مع انطلاق استغلال منجم الرديف، حيث ظل هذا المركز من أهم مناطق استقرارهم وتجمعهم إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث مثل العمال السوافة على مستوى المراكز الثلاثة التابعة لشركة صفاقس قفصة أكثر من ربع مجموع العمال عددا[4].

أما الميزابيون كانوا يفضلون التوجه نحو جزيرة جربة، حيث كان هناك عدد كبير من نظرائهم من أتباع المذهب الإباضي، فحسب سجل إحصاء الجزائريين المقيمين في تونس1876م، فمن مجموع 09 مهاجرين من وادي ميزاب الذين سجلوا أنفسهم في السجل نجد 06 منهم مقيمين في جزية جربة أي ما نسبته 66.66%، والبقية تمركزا في تونس العاصمة[5].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Control civil de Maktar, Caïdat Oulad Aoun, Cheikh des Algériens, Benzazia Sadok ben Hadj Chaabane, Doc N°11**, Relevé de Benzazia Sadok ben Hadj Chaabane**, Maktar, 27/05/1932.

[2]**أنظر الجدول السابق.**

[3]حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص 35.

[4]نفسه، ص ص 37-38.

[5]A.N.T, Registre N°3968, op.cit.

وفي الختام، نســـتنتج أن تمركز المهاجرين في تونس تأثر بعوامل مهمة، أهمها العامل الجغرافي الذي ساهم بشكل كبير في توجيه عدد كبير منهم نحو الشريط الحدودي الغربي للإيالة التونسية، بدءًا من عين دراهم في الشمال وصولًا إلى توزر في الجنوب.

بالإضافة إلى ذلك، أسهم العامل الاقتصادي بشكل كبير، حيث كانت مدينة تونس منطقة رئيسية لاستقطاب المهاجرين الجزائريين، إلى جانب منطقة الحوض المنجمي، نظرًا لتوفر فرص أكبر للعمل مقارنة بباقي المناطق. بينما لم تكن المنطقة الســاحلية الشــرقية لتونس محط جذب للمهاجرين الجزائريين بسبب بعدها الجغرافي ونقص فرص العمل في تلك المناطق.

## المبحث الرابع: الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين بتونس

شهد النصف الأول من القرن التاسع عشر للميلاد تزايدًا في عدد الجزائريين الذين استقروا في تونس، على الرغم من أصـــولهم الوطنية في دولة أخرى مجاورة لتونس، إلا أنه تم اعتبارهم مواطنين تحت حماية حاكم تلك الدولة، نظرًا لأن حركة الهجرة في البلدان الإسـلامية تستند إلى مبادئ القانون الإســـلامي ومفهوم الأمة الإســـلامية. وبموجب هذا المفهوم، يُعتبر أي مســـلم يهاجر إلى دولة إســـلامية مواطنًا في تلك الدولة، حيث يتعين عليه التقيد بقوانينها والخضـــوع لمحاكمها الشرعية، بالإضافة إلى دفع الضرائب المفروضة على المواطنين.

وهذا ما تم ترسيخه سابقا في اتفاقية الحدود المبرمة بين تونس والجزائر في عام 1628م، التي تم التوصل إليها بعد وقوع اشتباكات حدودية بين الإيالتين بسبب عدم تنظيم الحدود بشكل واضح نتيجة لحركة القبائل حيث جاء فيها:« **... أنَ رعايا كل الجانبين إذا تجاوز الحد للعمَالة الأخرى فلا يطالبه أهل العمَالة المنتقل عنها بخراج بل يكون خراجه للعمَالة الجديدة المنتقل اليها، أيا ما كانت من العمالتين المذكورتين. وافترقوا راضيين**» [1].

وفي هذا السـياق، ندرك إن المهاجر من إيالة الجزائر فور تجاوزه لحدود الايالة إلى تونس يصبح قانونيًا تونسيا وفقًا للقوانين التونسية، ويتغير ولاؤه بشكل تلقائي لصـالح السلطة السياسية الحاكمة في البلد الذي ينتقل إليه. ولا يمكن فهم ذلك على أن الســـلطتين الجزائرية والتونســـية، اعترفتا بضـــعفهما تجاه القبائل التي تعيش على الحدود بين البلدين، ولكنها بالأحرى اعترفتا بمبدأ القانون الإسلامي ومفهوم السيادة[2].

لكن مع تطور الأوضـاع في الجزائر وتونس، تأثرت وضـعية الوضـعية القانونية للجزائريين المهاجرين في تونس بالتغيرات الســـياســـية والقانونية التي حدثت في البلدين، بعد خضـــوعهم

---

[1] محمد بن محمد الاندلسـي الوزير السـراج، **الحلل السـندسـية في الاخبار التونسـية**، تقد وتح: محمد الحبيب الهيلة، مج 02، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1985، ص 364.

[2] العربي الحناشـي، **الحنانشـة وعلاقتهم بالسلطة في تونس (1640-1740)**، شـهادة الكفاءة في البحث، إشراف محمد الهادي الشريف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، ص 09.

للسيطرة الفرنسية. فعبر فترات مختلفة، سعت فرنسا للاستفادة من هذه التطورات بشكل عام، حيث كانت تهدف إلى تحقيق مصالحها الاستعمارية والسياسية في المنطقة، وقد تم ذلك عبر مراحل:

## 1. الفترة ما بين 1830-1865م:

بعد سقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي في عام 1830م، فُرضت قوانين جديدة من قبل السلطات الفرنسية لضبط حركة التنقل بين البلدين، حيث أصبح من الضروري لأي جزائري يود مغادرة البلاد بطريقة قانونية أن يحصل على وثيقة رسمية تُعرف باسم "جواز السفر" أو "رخصة السفر"[1]، والتي تسمح لأصحابها بعبور الحدود من الجزائر إلى أي مكان آخر، وتمنحهم حق الحماية الفرنسية، التي تناولتها عدة مراسلات بين حاكم الجزائر والمقيم العام الفرنسي[2].

وبناءً على القرار الوزاري الفرنسي المؤرخ في 31 جانفي 1834م، تم منح المهاجرين الجزائريين حق الحماية القنصلية[3]، ولكن تم تحديد من هم المستفيدين الفعليين من هذا القرار، وهم فقط الجزائريين الذين كانوا غائبين خلال فترة احتلال الجزائر، ولهم نيَة العودة إلى الجزائر، أو الذين اضطروا إلى الهجرة نحو الشرق حديثًا بسبب قضايا شخصية. وباستثناء هؤلاء، يعتبر المهاجرون الذين غادروا الجزائر دون هذه الصفة، مطرودين بسبب أنشطتهم وأفعالهم المعادية للسلطة، ولا يكون لهم الحق في الاستفادة من الحماية القنصلية الفرنسية[4].

ولقد كان على الجزائريين المقيمين في تونس تقديم حُجَّة عادلة تثبت أصولهم للانضمام إلى فئة المحميين الفرنسيين إذا رغبوا في ذلك، وقد اتبع عدد من المهاجرين الجزائريين هذا المسلك، ونجحوا في الحصول على حماية السلطات الفرنسية في تونس[5]، حيث في سنة

---

[1] **أنظر الملحق رقم: 02.**

[2] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 07, Doc N°08, op.cit.

[3] **أنظر الملحق رقم:**01.

[4] يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص 90.

[5] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 352.

1834، كان عدد المهاجرين الجزائريين في تونس المسجلين كفرنسيين 120 شخصًا، وبحلول عام 1848، بلغوا 87.5٪ من الفرنسيين والمحميين البالغ عددهم 2000 شخص في ذلك الوقت، أي 1750 شخصًا. وفي عام 1865، كان هناك على الأقل 6000 جزائري (مهاجرون وأبناء مهاجرين) يخضعون لإدارة القنصلية. وبالمقارنة، لم يتجاوز عدد الفرنسيين الأصليين الدائمين الذين يعيشون في تونس 800 شخص خلال ثورة علي بن غداهم سنة 1864[1].

كانت نية إدارة الاحتلال من وراء هذا القرار، هي تحديد ومراقبة المهاجرين الجزائريين في تونس، عن طريق تقديم حماية قنصلية الفرنسية كحافز، حيث سعت فرنسا لجذبهم للعودة إلى الجزائر، خشية استغلالهم لتونس كقاعدة لمهاجمة القوات الفرنسية المتمركزة في الجزائر.

ومع مرور الوقت، بدأت هذه السياسة الفرنسية في التبلور، حيث صدر قرار ثانٍ بتاريخ 25 افريل 1856م، يوضح أن أي جزائري يغيب عن وطنه لمدة ثلاث سنوات متتالية يعتبر أنه فقد نية العودة، وبالتالي فهو يفقد أي نوع من أنواع الحماية الفرنسية[2]. بواسطة هذا القرار، تُؤكد فرنسا نواياها في تشديد قبضتها على الجزائريين والمساومة معهم بشأن قضية الاستفادة من الحماية الفرنسية، هذا ليس غريبًا عن فرنسا التي بدأت منذ الثلاثينات من القرن العشرين للميلاد في مواجهة مقاومة شعبية رافضة لوجودها في الجزائر، فقد رغبت في عزل الجزائريين في تونس عن أي تواصل مع المتمردين عن سلطتها.

### 2. الفترة ما بين 1865-1881م:

في إطار سياسته الاصلاحية، منح نابليون الثالث صفة قانونية جديدة للجزائريين، حيث أصبحوا رعايا للدولة الفرنسية بعد اصداره للقرار المشيخي في 14 جويلية 1865م، الذي منح الجزائريين حق التمتع بهذا الوضع القانوني الجديد دون التأثير على مسائل الأحوال الشخصية، ومنذ ذلك التاريخ أصبح الجزائريون رعايا فرنسيين بغض النظر عن مكان إقامتهم، سواء بقوا

[1]Anne-Marie Planel," Les ressortissants de la protection consulaire française en pays musulman, Le cas des Algériens de Tunisie sous le Second Empire", **La Revue Mélanges de la Casa de Velázquez**, N°51-1, Madrid, 2021, p 02.

[2]Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunis de 1871 à1962 du communautarisme au nationalisme**, op.cit, p127.

في بلدهم الأصـــلي أو انتقلوا إلى بلد آخر، على أن ينالوا الجنســـية الفرنســـية بناء على طلب منهم[1].

وبعد صدور هذا القرار، تمكن القنصل الفرنسي في تونس من إقناع محمد الصادق باي، بالاعتراف بالوضـع القانوني الجديد للجزائريين، وفي سـبتمبر 1865م، أصـدر محمد الصـادق باي أمرًا عليًا، تعهد فيه بمعاملة الجزائريين كرعايا فرنســـيين بدلاً من وضـــعهم القديم كرعايا للباي[2]. وتطبيقا لهذا القرار صـــدر تعميم وزاري من الحكومة الفرنســية في 20 جانفي 1869م طالب فيها الجزائريون في تونس بتسـجيل أسـمائهم بدفاتر القنصـلية الفرنسـية للحصـول على شهادة الجنسية الفرنسية، موضحا الفرق بين من تجنس واكتسب صفة المواطنة الفرنسية، التي تكفل له الحماية التامة والكاملة من قبل الدولة الفرنســـية، وبين من لا يمتلك صـــفة المواطنة، حيث يشترط فيه تجديد شهادة الجنسية بشكل سنوي لدى القنصلية مع دفع ضريبة ذلك[3].

ونتيجة لهذه الاجراءات الادارية المســـتجدة، أصـــبح المهاجرون الجزائريون في تونس مصنفين إلى ثلاث فئات مختلفة:

**أولاً: جزائريون رعايا الباي:**

هم المهاجرون الجزائريون الذين اختاروا البقاء تحت ســـلطة الباي ورفضـــوا الجنســـية الفرنســـية، بالتالي هم رعايا تونســـيون، وينطبق عليهم القانون التونســـي وليس لهم أي امتياز قانوني[4].

**ثانياً: جزائريون محميون فرنسيون:**

هم الجزائريون المقيمون بتونس الذين اختاروا الحصـول على الجنسـية الفرنسـية، بسـبب المزايا التي تتضـمنها منها عدم دفع المجابي (الضـرائب) للسـلطات التونسـية، وعدم المثول أمام

[1] شارل روبار اجرون، المرجع السابق، ص 727.

[2] الرائد التونسي، العدد الخامس، 12 جمادي الاولى 1282، 02 اكتوبر 1865، ص 01.

[3] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, Indigènes Algériens Certificats de nationalité, Doc N°04, **Lettre du R.G au Ministre des Affaires étrangères**, Tunis, 19/12/1901.

[4] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, Indigènes Algériens Certificats de nationalité, Doc N°04, op.cit.

المحاكم الشرعية التونسية[1]، لكن التعميم الوزاري الصادر من قبل الحكومة الفرنسية بتاريخ 20 جانفي 1896م، يفرق بين الجزائريين المحميين من قبل الحكومة الفرنسية:

- **المحميون الفرنسيون:**

يتمثل هؤلاء في الجزائريين الذي تم منحهم الحماية والجنسية الفرنسية بقرار اداري من القنصلية الفرنسية في تونس قبل صدور قانون مجلس الشيوخ سنة 1865م، حيث يتمتعون بحماية القنصلية، وبالإعفاء من دفع الضرائب إلى السلطات التونسية، وعدم التقاضي لدى المحاكم التونسية، بشروط منها: التسجيل والتجديد السنوي لشهادة الحماية المتحصل عليها ودفع ضريبة الانتفاع بالحقوق القنصلية[2].

وكانت إسناد الحماية الفرنسية للجزائريين ليس مقتصرًا على حاملي الوثائق الرسمية فقط، بل شملت أيضًا الأشخاص الذين هاجروا بصورة غير شرعية، حتى الذين شاركوا في حركات المقاومة المسلحة أو الثورات التي شهدتها الجزائر بعد احتلالها، وبعض التونسيين أيضًا تمكنوا من الحصول على الحماية الفرنسية[3].

- **الجزائريون رعايا الدول الفرنسية:**

هم المتمتعون بالجنسية الفرنسية باعتبارهم مواطنين فرنسيين[4]، وفق لتوفر الشروط التي اقرها قانون سيناتوس كونسيلت1865م، ويتمتعون بالحماية المطلقة من طرف الحكومة الفرنسية، ولا يمكن إلغاؤها كاملة أو جزئيا، إلا في حالة قيامهم بأعمال منافية للنظام، ولا يطلب التسجيل في دفتر القنصلية الفرنسية أو دفع أي مبلغ لها[5].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, Indigènes Algériens Certificats de nationalité, Doc N°04, op.cit.

[2]يوسف الجفالي، المرجع السابق، ص 82.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, op.cit.

[4]**ينظر الملحق رقم:04.**

[5]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, op.cit.

تصنف سياسة التساهل الفرنسي في منح شهادة الحماية، دون إجراء مراجعة دقيقة ضمن السياسة التي اعتمدتها الحكومات الأوروبية قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس في عام 1881م، في هذا السياق اتخذت الحكومات الأوروبية مجموعة من الإجراءات التي استهدفت زيادة عدد الأفراد المحميين من قبلها بهدف الضغط على الحكومة التونسية، هذا الاجراء تم التطرق إليه في رسالة أرسلها المقيم العام الفرنسي في تونس بتاريخ 19 ديسمبر 1901م إلى وزير الخارجية الفرنسي، حيث تم استعراض وضع الجزائريين في تونس[1].

**ثالثاً: الفئة الثالثة:**

وهم مجوعة من الجزائريين المتواجدين بتونس، يتلاعبون بوضعيتهم القانونية حسب مصالحهم، فأحيانا يدعون الجنسية التونسية حينما يكونون متابعون في قضايا تتعلق بفرنسا، وأحيانا أخرى يتبنون الجنسية الفرنسية من اجل التهرب من دفع الضرائب للحكومة التونسية أو من المتابعة القضائية من المحاكم التونسية، عندما يكتشفون أنهم قد حُكم عليهم في قضية ما بواسطة إحدى هذين النظامين القضائيين، يطلبون الاستئناف للآخر. وتجاوزا لهذه الاشكالية، وجه الوزير الأكبر التونسي خير الدين باشا سنة 1875م، بلاغا إلى مختلف السلطات المحلية موظفي الحكومة التونسية في كل البلاد التونسية يطلب منه اعلام الجزائريين بالإجراءات الجديدة المتعلقة بمسألة الجنسية[2].

وفقًا لهذه الإجراءات التي تمت بموجب الاتفاق بين خير الدين باشا وممثل فرنسا في تونس، يجب على الجزائريين الذين يقيمون حاليًا في إيالة تونس أو الراغبين في الهجرة إليها، أن يحددوا اختيارهم لإحدى الجنسيتين: التونسية أو الفرنسية، ذلك بتسجيل أسمائهم في سجلات خاصة أُعدت لهذا الغرض. لذلك، يتوجب على أي جزائري يرغب في الحصول على الجنسية التونسية والعيش تحت ولاية باي تونس، التوجه إلى مقر السلطة المحلية في منطقة إقامته

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, op.cit

[2] A.N.T, Série E, Carton 18, Dos 03, Finance Algériens nomades établis au Djérid et soumis payement de la Medjba, Doc N°04, **Lettre du P.M au Président de la municipalité.** Tunis, 1875.

لتسجيل بياناته في سجل خاص، والتوقيع لتأكيد صحة هذه المعلومات، ومن ناحية أخرى بالنسبة للذين يختارون الولاية والجنسية الفرنسية، عليهم تسجيل أسمائهم وتقديم جميع بياناتهم والتوقيع عليها في سجل مخصص للجزائريين الذين يختارون البقاء تحت الحماية الفرنسية[1].

### 3. بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م:

شكلت عملية فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية سنة 1881م، تغيرا جوهريا في النظرة تجاه الجزائريين بتونس، فتحول استعمالهم من أداة ضغط على سلطات الباي إلى أداة تدعيم له للتحكم في رعاياه. فبرزت بذلك إشكالية جديدة تمثلت أساسا في حصول فئة المحميين الجزائريين على الجنسية الفرنسية بدون موجب قانوني، حيث إن قانون سيناتوس كونسيلت الصادر في 14 جويلية 1865م، وضع مجموعة من الشروط لمنح صفة الرعية الفرنسية للجزائريين، وهذا لا ينطبق مع فئة المحميين الذين لا يمتلك بعضهم الأصل الجزائري[2].

وفي هذا الإطار اتخذت السلطات الفرنسية بتونس عدة إجراءات تمثلت أساسا في مراجعة مسألة الجنسية للفصل بين الرعايا الفرنسيين والمحميين، أي الفصل بين المتحصل على الحماية الفرنسية في إطار الامتيازات، وبين الجزائريين الفعليين الذين منحهم القرار سيناتوس كونسيلت حق التمتع بصفة رعية فرنسية، فأصدرت الإقامة العامة بتونس عدة مناشير تدعو الجزائريين المقيمين بالبلاد التونسية إلى تصحيح أوضاعهم القانونية وتسجيل أسمائهم بدفاتر القنصلية لمنحهم شهادة الجنسية أو تجديدها[3].

ففي 12 ديسمبر 1889م، وجهت الإقامة العامة بتونس نداء نشرته بالرائد التونسي تدعو الوافدين من وادي سوف المقيمين بالبلاد التونسية للقيام بالإجراءات المطلوبة لتصحيح وضعيتهم الإدارية " **ليعلم سكان وادي سوف القاطنين في الايالة التونسية انهم ان لم يعملوا الاعمال اللازمة في ظرف مدة شهرين للحصول على تذاكر الحماية أو تجديدها من دار**

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/01, Doc N°10, **Lettre du R.G,** Tunis, 05/12/1892.

[2] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 376.

[3] نفسه، ص ص 355-353.

**السـفارة الفرنسـوية أو دار النيابة القنصـلية التابعين لها فانه يسـقط حقهم من الحماية ويعتبرون رعايا تونسيين"**[1].

الملاحظ هنا تواصل الخلط في استعمال المصطلحات القانونية، لأن أهالي وادي سوف من المفروض يكون لهم الحق في الجنسـية التي تختلف عن تذكرة الحماية بناء على القرار المشيخي الصادر في 14 جويلية 1865م، الذي اعتبر أهالي سوف مثل بقية الجزائريين رعايا فرنسيين، لهم حق التمتع بالجنسية منذ إقرارها سنة 1865 ، وهذا ما ورد في النص الفرنسي الذي يذكر الجنسية وليس الحماية .

وعلى إثر ذلك عمم الإعلان لجميع أهالي الجزائر المقيمين بالبلاد التونسـية، الذين ليس لهم تذاكر الحماية بأن يتوجهوا إلى مقر المراقبة المدنية المقيمين بها لتسجيل أسمائهم في أجل مدته ثلاثة أشهر بدءا من تاريخ 02 فيفري1893م، ومن تجاوز المدة المحددة يسقط حقه في الحماية الفرنسية[2].

وفي الخامس من ديسمبر عام 1892م، حدد المقيم العام شروطًا لإعطاء شهادة الجنسية للجزائريين، إذ قرر أن يتم منحها فقط لأولئك الذين هاجروا إلى تونس بعد بدء الحماية الفرنسية في عام 1881م، وللحصول على هذه الشهادة على المتقدم أن يقدم دليلًا يظهر وصوله إلى تونس خلال فترة الحماية، وإذا لم يسـتطيع فعليه تقديم حُجَّة عادلة بها أربعة شـهود يملكون شهادة جنسية، يؤكدون فيها أن المتقدم هاجر إلى تونس بعد بدء الحماية في عام 1881م[3].

كما شكلت الإقامة العامة الفرنسية بتونس لجنة، تتولى مهمة مراجعة طلبات الجنسية سنة 1897م، التي خلصت مع التحريات التي قامت بها المصالح الإدارية الفرنسية إلى وجود عدة أصناف من المسجلين بدفاتر الجنسية، تم ذكرها في تعميم وجهها المقيم العام الفرنسي بتونس في12 ديسمبر 1899م، وأوضح طريقة التعامل معها حسب التصنيف التالي:

---

[1] **أنظر الملحق رقم:** 03.

[2] الرائد التونسي، السنة 34، العدد05، 16رجب 131هجري، الموافق ل 02 فيري 1893، ص01.

[3] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/01, Doc N°10, op.cit.

**أولا. القائمة "أ" تكون خاصة بالجزائريين "الرعايا الفرنسيين "**، وهي تتضمن الأصناف التالية:

**أ.** الجزائريون الذين ولدوا بالجزائر وتقدموا بطلب تسجيلهم بالقنصلية مدعمين ذلك بإحدى الوثائق التي تثبت أصلهم الجزائري مثل: بطاقة الهوية، تصريح السفر، إيصالات الضرائب، وثائق عسكرية ...إلخ.

**ب.** الجزائريون المُسجلون الذين تم التعرف على حقوقهم في الجنسية الجزائرية بصفتهم مواطنين فرنسيين بناءً على التحقيقات التي أجريت استنادًا إلى التعميم الصادر في 14 أكتوبر 1898م.

**ج.** الأهالي الذين وُلدوا في الجزائر، وكانوا بالفعل حاملين تذكرة حماية قبل عام 1869م، تاريخ إلزامية التسجيل في القنصلية.

**د.** الأهالي الذين تم تسجيلهم بناءً على كونهم أشقاء أو أحفاد أو أبناء أخ لمُسجل من أحد الحالات الثلاث السابقة سيظل هؤلاء المسلمون يعتبرون "جزائريين مواطنين فرنسيين"، وهي صفة قانونية يمكن نقلها إلى أحفادهم[1].

**ثانيا. القائمة "ب "**: الخاصة بفئة الجزائريين المحميين وهي تضم ما يلي:

أ. الأهالي الذين وُلدوا في تونس وحصلوا على شهادات منذ فتح سجل التسجيل العام في عام1869م، حتى 12 ماي1881م، تاريخ انتصاب الحماية.

**ب.** الأهالي المسجلين بعد 12 ماي1881م عندما يكونون أبناءً أو إخوة أو أبناء أخ للمسجلين قبل هذا التاريخ ومصنفين ضمن المذكورين أعلاه.

**ج.** بعض الأفراد الذين لديهم أصل تونسي، ومع ذلك تم منحهم شهادات جنسية بعد 12 ماي 1881 كمكافأة للخدمات التي قدموها لفرنسا.

المسجلين في هذه القائمة سيحصلون على شهادات حماية بصفة شخصية مدى الحياة وبدون إمكانية نقلها إلى ابنائهم[2].

[1] I.S.H.M.N, Centre des Archives Quai d'Orsay, Série, Nouvel série Tunisie, Bobine N°P41, Musulmans étrangers en Tunisie, Doc N°26, **Circulaire aux Contrôleurs Civils**, Tunis, 12/ 12/ 1899, p 01.

[2] I.S.H.M.N, Centre des Archives Quai d'Orsay, Série, Nouvel série Tunisie, Bobine N°P41, Doc N°26, pp 2-3.

**ثالثا. القائمة "ج":**

في هذه القائمة، يتم تسجيل الجزائريين الذين تم تسجيلهم بعد 12 ماي1881م، دون وجود أي دليل أو وثيقة أصـــلية تثبت أصـــولهم الجزائرية، ولا يمتلكون آباءً أو إخوة أو ابناء أخ من المسـجلين قبل هذا التاريخ، سـيتم شـطب هؤلاء الأهالي من السـجل وسـيتم التعامل معهم على أنهم مواطنين تونسيين.

**رابعا. القائمة "د":**

هذه القائمة تحتوي على الأشخاص الذي تم تسجيلهم ووُلدوا في مناطق مختلفة في إفريقيا تقع ضـمن نطاق التأثير الفرنسـي، مثل توات[1] وغيرها، أيضًـا، تشـمل القائمة الأشـخاص الذين وُلدوا في الجزائر أو تونس، وتم تسجيلهم باعتبارهم أبناءً أو إخوة أو ابناء اخ من قبل المسجلين في القائمة السابقة، سيتم تحديد موقف هؤلاء الأهالي في وقت لاحق[2].

**خامسا. القائمة "هـ" وهي خاصة بالحالات الآتية:**

**أ.** الأهالي الذين يتم تحديدهم في السجلات كمولودين في الجزائر، لكنهم تم تسجيلهم دون وجود أدلة أو انها غير كافية.

**ب.** أيضًـا تشـمل القائمة الأشـخاص الذين تم تسـجيلهم باعتبارهم أبناءً أو إخوة أو أبناء اخ من هؤلاء الأشخاص، حتى إذا كانوا وُلدوا في تونس. سيتم إجراء تحقيقات للأشخاص المدرجين في هذه القائمة من قبل الجهات المختصة لتسوية وضعيتهم في المستقبل[3].

---

[1]لم تلحق فرنسـا اقليم توات بإدارتها الاسـتعمارية في الجزائر الا سـنة 1902م.- للمزيد أنظر: محمد برشـان "التنظيم الإداري الاسـتعماري في الجنوب الجزائري (1902-160)"، **مجلة الخلدونية**، كلية العلوم الاقتصـادية والتسـيير، جامعة تيارت، جوان 2016.

[2]I.S.H.M.N, Centre des Archives Quai d'Orsay, Série, Nouvel série Tunisie, Bobine N°P41, Doc N°26, pp 2-4.

[3]I.S.H.M.N, Centre des Archives Quai d'Orsay, Série, Nouvel série Tunisie, Bobine N°P41, Doc N°26, pp 2-4.

بفضل هذه الإجراءات التي تم اتخاذها في تونس، نجحت السلطات الفرنسية تدريجيًا في التخلص من الأشخاص الذين قاموا بانتحال صفة جزائريين رعايا فرنسيين، ومن الجدير بالذكر أن قرار الحكومة التونسية بإلغاء ضريبة المجبى على التونسيين، بالإضافة إلى قرار فرنسا بفرض التجنيد الإجباري على الشباب الجزائريين المهاجرين إلى تونس خلال حروبها الخارجية، كانا منعرجين هامين في وقف انتشار ظاهرة التهافت على صفة جزائري رعية فرنسية، هذه الإجراءات دفعت ببعض الأفراد إلى تصحيح وضعيتهم بالتقديم بطلب للخروج من دائرة الجزائريين رعية فرنسية، بإثبات أصلهم التونسي، بهدف التخلص من التجنيد الإجباري.

في خاتمة هذا الفصل نصل إلى أن السياسة التعسفية التي مارسها الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري في عدة جوانب، أدت إلى زيادة حركة الهجرة نحو الخارج، وبالأخص نحو تونس التي أصبحت منطقة استقطاب للجزائريين، خاصة من المناطق الحدودية حيث شكلوا النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين. ونظرًا لارتفاع عددهم حرصت الإقامة العامة الفرنسية في تونس على ضبط وضعيتهم القانونية من أجل مراقبتهم وإدارتهم، ذلك من خلال نظام المشيخة كما سنرى ذلك في الفصول القادمة.

# الفصل الثاني:

# المشيخات الجزائرية في تونس 1881-1956م.

**المبحث الأوَل: التعريف بنظام المشيخة**

**المبحث الثاني: التنظيم الاداري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية 1881-1956م**

**المبحث الثالث: أصول المشيخات الجزائرية في تونس.**

**المبحث الرابع: تحولات نظام المشيخة الجزائرية في تونس.**

لقد قام الجهاز الإداري في تونس بدور محوري في إدارة شـؤون السـكان منذ فترة الحكم العثماني، حيث تميزت الإدارة العثمانية باعتمادها على هيكل إداري مركزي يجمع بين الطابعين العسكري والمدني، واستمر هذا الوضع خلال فترة حكم المراديين والحسينيين في تونس[1].

وبحلول عهد محمد باي الأول في منتصـف القرن التاسـع عشـر، شـهدت تونس تطورات إدارية هامة من أجل تعزيز قدرتها الضـــريبية، حيث تم إحداث ضـــريبة جديدة هي "ضـــريبة الإعانة"، ما دفع السلطات التونسية لإيلاء مزيد اهتمام لمراقبة السكان ومطالبتهم بدفع الضرائب بشكل أكثر فاعلية، ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت تونس نظام "المشيخة" كهيكل أساسي لإدارة شـؤون المهاجرين والقادمين الجدد، ولا سـيما الجزائريين الذين هاجر عدد كبير منهم إلى تونس بعد الاحتلال الفرنسي لبلادهم سنة 1830م.

في هذا الفصـل، سـوف نتعرف على مفهوم الشـيخة لغةً واصـطلاحًا، كما سـنحدد تعريفًا دقيقًا لنظام المشـــيخة، ونتناول جذوره التاريخية في الجزائر وتونس. وســـنتتبع كافة نشـــوء المشيخات الجزائرية في تونس وأهم التحولات التي عرفتها.

[1] ليلى بن عبد العزيز، **المشـــائخ بالســـاحل التونســـي 1881-1956 مقاربة في البروزوبوغرافيا والتاريخ الاجتماعي**، دار المسيرة، تونس، 2022، ص 101.

## المبحث الأوَل: التعريف بنظام المشيخة

### 1. تعريف المشيخة لغة:

أصلها الشيخ، والشيخ لغة كلمة مشتقة من شاخ؛ أي صار شيخًا، والجمع أشياخ وشيخَان وشيوخ وشيخة ومشيخة، والشيخ هو الذي استبانت به السن وظهر عليه الشيب، والجمع أشياخ وشيخَان وشيخة ومشايخ وشيوخ. وتطلق كلمة الشيخ على الطاعن في السن وقيل هو شيخ من خمسين إلى آخره[1].

ولقد وردت كلمة شـيخ في القرآن الكريم في أربعة مواضـع بهذا المعنى الدال على الكبر في السَـن، وهي: قوله تعالى على لسـان زوجة إبراهيم عليه السـلام: **(قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شيخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ) [سورة هود،** الآية 72**]**

وقوله عز وجل على لسان إخوة يوسف: **(قَالُوا يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبًا شيخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ ۖ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) [سورة يوسف،** الآية 78**]**، وقوله تعالى على لسـان الجاريتين اللتين سقى لهما موسى عليه السلام: **(قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ) [سورة القصص،** الآية 23**]**.

وأخيرا قول الله سبحانه: **(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا) [سورة غافر،** الآية 67**]**.

كما تُطلق كلمة "الشـيخ" في اللغة والعرف على الشـخص ذي المكانة والشـأن، كما في قول امرئ القيس في وصف أبيه: تالله لا يذهب **شيخي** باطلا... حتى أبير مالكًا وكاهلا[2].

ومن هذا الاستعمال: قول أبو بكر الصـديق –رضـي الله عنه– لعدد من الصـحابة حينما أغلظوا القول لأبي سـفيان بن حرب، وهو يومها كافر، إذ خاطبهم الصـديق قائلا "أتقولون هذا

[1] جمال الدين ابن منظور، **لسان العرب**، ج 3، ط1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت،1968م، ص 31.

[2] أحمد زكي صفوت، **جمهرة رسائل العرب في عصور العربية**، ط1، ج1، المكتبة العلمية، بيروت(لبنان)،1937م، ص303.

**لشـيخ** قريش؟"[1]، حيث اراد هنا إبراز مكانته ووجاهته. ومن هذا القبيل: ما في صـحيح البخاري عند ذكر قصـة وفاة عمر بن الخطاب –رضـي الله عنه–، وذكر جماعة الشورى حيث جاء في القصة: "فأسكت **الشيخان**"، يعني: عثمان، وعليًّا –رضي الله عنهما–[2].

وتُطلق كلمة الشيخ أيضًا على الشخص الذي يتمتع بالمعرفة والعلم ويحظى بالاحترام بين الناس، حيث يفترض أن تكون المشـيخة – التي هي كبر السـن وتقدمه – سـببًا في زيادة العلم ودقة المعرفة. لذلك، يُطلق على من حاز المعرفة صفة "الشيخ"، كما يقول الراغب الأصفهاني رحمه الله: " **يقال لمن طعن في السّـنّ :الشَّـيْخُ، وقد يعبّر به فيما بيننا عمّن يكثر علمه، لما كان من شأن الشَّيْخِ أن يكثر تجاربه** "[3] . أي أن الشيخ يتمتع بالمعرفة والخبرة، نظرًا لسنَه.

أي أن الشـيخ يتمتع بالمعرفة والخبرة، نظرًا لسـنَه، وهكذا أصـبحت كلمة الشـيخ، تسـتخدم عموما للدلالة على مكانة وسـلطة صـاحبها، فهي تشـمل كبير القوم والعالم والاسـتاذ والعارف بالأمور الشـــرعية، وعلى من كان كبيرا في أعين القوم عنوانا لأحد أهمهم علما ورأيا وفضـــيلة ومقاما[4].

وفي الفترة الحديثة والمعاصرة أصبح مجال استعمال لقب " شيخ " واسعا جدا، فكان يطلق على بعض كبار العلماء، ففي مصـر يطلق اسم شـيخ على من يتولى رئاسـة الازهر الشـريف، وفي بلدان الخليج عن الاســـرة الحاكمة ذكورا وإناثا وعلى الوزراء ورجال الكتابة والمحتســـبين وبعض الملوك والكتاب من غير المســلمين وعلى الأجانب، هذا وقد أضـــيف اللفظ إلى كلمات

---

[1] أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، ج05، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة(مصر)1955م، ص905.

[2] أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، ط1، ج5، دار التأصيل، القاهرة (مصر) ،2016م، ص41.

[3] الراغب الاصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، تح: صفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، دمشق (سوريا) 1995م، ص 469.

[4] دريد حمو، موسى بن موسى، "مشيخة الجالية الجزائرية بمدينة تونس 1882-1956م"، **مجلة قبس للدراسات التاريخية**، مج 07، العدد 02، ماي 2023، ص 1157.

أخرى لتكوين بعض الألقاب المركبة مثل: شيخ الإسلام وشيخ الشيوخ، وشيخ الشيوخ وغيرها[1]، وكلمة الشيخ مرادفة للعديد من التسميات التي تجدها في بلدان مختلفة فنجد مثلا كلمة " العمدة " و" المختار" في سوريا[2].

وهكذا يتفاوت الإطلاق ويتشكل العرف الخاص، وكلها اصطلاحات تحتملها اللغة، ولا مجال للجدل في الاصطلاح.

## 2. تعريف المشيخة اصطلاحا:

أما اصطلاحًا، فالشيخ هو زعيم محلي تقليدي يتمتع بنفوذ واسع داخل المجموعات الريفية. يُعتبر هذا الشخص رمزًا للسلطة الاجتماعية والقيادية، حيث يمارس أشكالًا متعددة من السلطة مثل القضاء والتحكيم، وإدارة شؤون المجتمع المحلي. ويحظى الشيخ بطاعة الأفراد بحكم احتلاله صدارة الرتب التي تحددها المكانة الاجتماعية، والتي تستند بشكل كبير إلى خصائص عدة، تشمل الشخصية القوية، الانتماء العائلي الممتد، والمستوى المادي والعلمي. كما أن هناك جوانب تتعلق بقدرة الشيخ على الحفاظ على التوازن الاجتماعي داخل المجتمع، مما يعزز من سلطته ويجعل منه شخصية محورية في الحياة اليومية[3].

أما المشيخة كنظام فهو مؤسسة محلية تمثيلية ذات طابع إداري، يتعهدها مجموعة من الأفراد تربط بينهم شبكة من العلاقات لتيسير أداء مهامهم، كانت لها فاعليتها في المجال السياسي والاجتماعي وذلك خلال القرن الثامن عشر، إذ عمل خلالها الفاعلون السياسيون على الانفتاح على المجال المحلي والتغلغل داخل المجتمع كمرحلة حاسمة لبناء الدولة الحديثة[4].

---

[1] خديجة يعقوب، **شيوخ القبائل ومؤسسة المشيخة في بايلك الشرق الجزائري والوسط الغربي التونسي من 1700 إلى 1860م**، اطروحة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في تاريخ المغارب الحديث والمعاصر تاريخ وحضارة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، السنة الجامعية2017-2018، ص 29.

[2] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 103.

[3] خليفة الميلي، **مؤسسة المشيخة بين الاستمرارية والتغير دراسة سوسيولوجية في الجنوب الشرقي التونسي**، اطروحة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، السنة الدراسية 1992-1993، ص 16.

[4] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 102.

ويؤكد الرحالة الفرنسي بيسونال (Peyssonnel) على أهمية هذه المؤسسة وانتشارها في تونس خلال العهد الحسيني فيقول: « **الشيخ هو القديم والمسن أو الطبيب أو الزعيم... وكل أمة كان لها شيخها الذي يقودها، وكل دوار له شيخ أقل من شيخ الأمة..**» [1].

ويتجاوز المؤرخ التونسي عبد الحميد هنية هذا التعريف الظاهري المؤسسة الشيخ خلال العصور الحديثة، حيث اعتبر أن مؤسسة المشيخة ليست مجرد تقليد محلي فرضته طبيعة الانتظام الجماعي، بل هي بالنسبة للعرش خاصية حياتية لكل مجموعة أو عمل إداري[2].

ونستنتج من خلال هذا التعريف الدقيق لهنية لمؤسسة الشيخ خلال الفترة الحديثة التحول الحاصل في المؤسسة حيث أن المؤسسة حسب هذا الرأي قد تجاوزت خلال الفترة المدروسة مرحلتها البدائية التي تحمل منها تقليدا عربيا للمجموعات القبلية، لتصبح ضرورة ادارية واقتصادية، استغلتها الحماية الفرنسية بتونس من أجل إدارة المهاجرين الجزائريين.

## 1. الجذور التاريخية لنظام المشيخة في الجزائر وتونس

تعود أصول نظام المشيخة في الجزائر إلى الماضي البعيد، إلى فترات تاريخية قديمة جدًا، إذ أنها عرفت منذ مرحلة انتظام السكان في شكل مجموعات، حيث عرفتها المجتمعات الامازيغية القديمة التي عاشت في شكل مجموعات قبلية، ولقد كانت كل قبيلة أو فرع منها تخضع لسلطة شيخ مرموق يتم اختياره من قبل القبيلة نفسها وتَعْيِينُه بناءً على مكانته والسلطة التي يتمتع بها في المجتمع، وحافظت المشيخة على تواصلها وانتشارها خلال الفتح العربي الإسلامي، وسعت الأنظمة الإسلامية إلى دعم تطورها وذلك لحفاظها على الذاتية الداخلية لهذه المجتمعات[3].

---

[1] محمد فوزي سعداوي، **مشايخ العروش في منطقة السباسب العليا الغربية (فراشيش، ماجر، اولاد تليل)**، أطروحة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، سبتمبر 1992م، ص 43.

[2] عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن 16 الى القرن 19م**، دار تبر الزمان، تونس 2012، ص 121.

[3] محمد فوزي سعداوي، المرجع السابق، ص 43.

## أولاَ: نظام المشيخة في الجزائر:

حافظ العثمانيون خلال حكمهم للجزائر في بعض الجهات من الايالة الجزائرية على التنظيمات التقليدية التي كانت سائدة من قبل ولا سيما في المناطق المعزولة، وكان التنظيم السياسي القائم يعتمد على وضع قياد على القبائل الخاضعة، وعلى شيوخ العائلات الوراثية المتحالفة مع البايلك والتي كانت دائما ما تتفاوض معها.

فلقد انتشر نظام المشيخة أثناء الحكم العثماني في عدة مناطق، حيث انتشر الشيوخ في المناطق البعيدة عن السلطة المركزية، اذ كان تعامل السلطة العثمانية مع القبائل الجزائرية المتحالفة معها يتم عن طريق شيوخها، الذين أصبحوا بحكم العادة والعرف يتوارثون حكمها، معتمدين في ذلك على نفوذهم الديني أو كفاءتهم الحربية أو أصالة نسبهم. وقد تزايد نفوذ المجموعات القبلية الكبرى في الجزائر خلال العهد العثماني، فمثلا أصبحت تسيطر هذه العائلات على ثلثي بايلك الشرق الجزائري، الذي يتميز بتضاريسه الجبلية الوعرة، مما اضطر البايات إلى التعامل معها والاعتراف بزعامة شيوخها[1].

فلقد كان هذا البايلك يتكون من 11 شيخًا، ويتمثل دورهم في فرض الطاعة للبايلك وجمع الضرائب مثل مشايخ النمامشة والحنانشة والحراكتة وقصر الطير جنوب سطيف، وأولاد بوعزيز ببلزمة، وأولاد بوضياف بالأوراس الأوسط والشمالي، وأولاد قاسم جنوب شرق قسنطينة، وأولاد عاشور بفرجيوة، وأولاد مقران بمجانة، وبني جلاب بتقرت، وأولاد بن قانة بالزيبان وغيرهم[2].

حيث أصبح للمشايخ تأثيرا على سلطة البايلك، وبلغت أوجها في أواخر القرن الثامن عشر جراء ضعف السلطة المركزية البايلكية حتى أضحوا منافساً سياسياً قوياً، ولم بعد في مقدور البايلك الاعتماد على الجيش الذي نقص عدده، وأصبحت نظرية الاستبداد بالسلطة بعدم إشراك الغير بها نظرية متجاوزة، بينما كانت في السابق أحد شروط الاستقرار، وأن نفوذ السلطة الفعلي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر،1984، ص 108.

[2] نفسه.

مرتبط بمستوى علاقاتها بهذه المشيخًات، وبالتالي لم يعد باستطاعة البايلك الحفاظ على الأمن وضمان استمراريته إلا باقتسام المداخيل الضرائبية مع شيوخها[1].

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، تطورت علاقة الشيوخ مع السلطات الفرنسية عبر عدة مراحل، حيث كل مرحلة كانت تتميز بسمات معينة، في البداية، سعت السلطات الفرنسية إلى الحفاظ على وضع الشيوخ واحترام صلاحياتهم ونفوذهم، ومع مرور الزمن، بدأ الحكام الفرنسيون في تقليل نفوذ الشيوخ وتقييدهم في دور أضيق، مما أدى بهؤلاء إلى التمرد وإعلان الثورة[2]. حيث عمل الفرنسيون على استقطاب هؤلاء الشيوخ إلى صفهم ليساعدوهم على بسط نفوذهم على الجزائر، وفي الوقت نفسه محاولة صرف أنظارهم عن الالتفات إلى المقاومة المسلحة التي واجهتهم في بداية الاحتلال، وخاصة مقاومة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري (1832م-1847م)، والحاج أحمد باي قسنطينة بشرقها (1830-1848م) [3].

وفي هذا المنظور باشر الحاكم العام الفرنسي المارشال فالي "Valee " عدة خطوات عملية تحقق هذا الغرض، منها إصداره لوثيقة وجهها إلى زعماء القبائل وعموم سكان مقاطعة قسنطينة في بداية عام 1838م عرفت بـ إعلان فالي، حاول من خلالها استدراج شيوخ العائلات الكبرى إلى المعسكر الفرنسي، ودعوتهم إلى بذل الجهود والتعاون مع الفرنسيين، وعدم الالتفات إلى الأمير عبد القادر محاولا تضليلهم ومدعيا أن هذا الأخير ليس في مقدوره مد نفوذه إلى مقاطعة قسنطينة[4].

بعد ذلك عمل المارشال فالي على ترسيم هذه العلاقة وتقنينها، بإصدار مرسوم 30سبتمبر1838م، الذي قام باستحداث من خلاله منصب الخليفة حيث اتبعت السلطات

---

[1]أحمد سيساوي، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1838-1871)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 02، السنة الدراسية 2013-2014، ص134.

[2]خديجة يعقوب، المرجع السابق، ص 259.

[3]العياشي روابحي، المرجع السابق، ص 360.

[4]نفسه.

الفرنسية نفس اللقب الذي وضعه الأمير عبد القادر، غير أنه يختلف عنه في المناصب التابعة له، فحافظ المارشال فالي على المشيخًات الوراثية، فقد عمل على عدم تَعيِين شيوخ غرباء عن هذه القبائل، من خلال ابقاء زعماء هذه القبائل في مناصـــبهم وأعطاهم لقب "خليفة" على الأراضي التي كانوا شيوخا عليها[1].

حيث أصبح الخليفة يمارس سلطة أوسع من منصب الشيخ الذي كان موجودا في العهد العثماني، فالخليفة يجمع ما بين ادارته لمشـــيخته ومشـــيخًات أخرى أقل نفوذا، ويســـير مجالا جغرافيا واسـعا، أنشـئ لضـمان الولاء لفرنسـا، فمثلا عينت السـلطات الفرنسـية سـنة 1838م بوعزيز ابن قانة في منصب مزدوج شيخ للعرب وخليفة للصحراء في نفس الوقت[2].

ويمارس الخليفة مهامه وسائر الصلاحيات التي تخولها له أحكام هذا المرسوم في المناطق التي تنعدم فيها الإدارة المباشرة للسلطات الفرنسية، مثل اختيار شيوخ القبائل في حدود قيادته، ويقوم بتَعْيِينِهم وتقليدهم دون الأخذ بعين الاعتبار رأي القائد الأعلى لمقاطعة قســنطينة، ويقترح تقديم المترشحين لمنصب "القايد"، ويتعين عليه تقديم قائمة اسمية تضم كل المترشحين لشغل هذا المنصب، كما يجمع الضرائب والمغارم المفروضة من قبل السلطات الفرنسية[3].

بعد ترسيخ أقدامها في الجزائر عملت فرنسا الاستعمارية على محاربة هؤلاء الشيوخ خوفا من نفوذهم الذي يهدد كيانها، لذا ســـعت إلى تقليص هذا النفوذ بالتضـــيق عليهم، فقد وجهت القِيَادَة العسكرية الفرنسية توبيخا شديد اللهجة للشيخ أحمد المقراني متهمة إياه بالتقصير في أداء مهامه، وبتواطؤه مع الثائر بوبغلة الذي أعلن الثورة ببلاد الزواوة ضد الفرنسيين، ووجهت له كذلك تهمة تأييده لثورة ســـكان الزواغة وفرجيوة في مارس 1864م، وبعدها عينوا نجله محمد المقراني في منصب الباشاغا. وجردوه من صلاحية اختيار شيوخ القبائل، واقتراح المترشحين

[1] خديجة يعقوب، المرجع السابق، ص 264.

[2] نفسه، ص265.

[3] العياشي روابحي، المرجع السابق، ص ص 361-360.

لمنصب القايد وأسندوها لضباط المكاتب العربية[1]. ولم تسلم عائلتا ابن قانة وبوعكاز الذواودة بالجنوب القسنطيني كذلك من هذه التهم رغم تأييدهما المطلق للسياسة الاستعمارية، فعندما اندلعت ثورة الزعاطشة عام 1849م، قال الفرنسيون إن عائلة ابن قانة كانت غائبة عن مسرح الأحداث، ولم تساند الفرنسيين في محاربتهم لثوار هذه الواحة. وتم إبعاد عائلة بوعكاز الذواودة من منطقة حكمها بحجة إزعاجها المستمر للفرنسيين[2].

وبعد صدور القانون المشيخي في22 أفريل 1863م، الذي جرد العائلات الكبرى من الامتيازات الممنوحة لهم، أدى بالشيوخ إلى الثورة والانتفاضة في وجه الاستعمار الفرنسي، والتي كانت نهايتها في الاخير لصالح فرنسا والقضاء على نفوذ الشيوخ[3].

أما في الجنوب الجزائري فقد عرف السوافة مثلا قبل الاحتلال نظام الجماعة، التي يتم اختيار أفرادها من الشيوخ الوجهاء لدى قبائلهم، كما كانت كل قرية تدار من طرف كبير الوجهاء، وعند حدوث أمر عظيم أو بروز قضايا هامة يسارع الوجهاء إلى الحضور للاجتماع الذي يعقد في مدينة الوادي مركز الإقليم، وبهذا يشكلون "مجلس الوجهاء" الذي ينظر في مختلف القضايا السياسية أو القضائية كالخصومات بين القبائل، ليظل هذا النظام قائما إلى زمن الاحتلال الفرنسي للمنطقة، ليستبدل بنظام "القياد " و"الخلفاء "، وهو شبيه بما كان معمول به في العهد العثماني في بعض الجوانب، ويختلف عليه في جوانب أخرى[4].

---

[1] العياشي روابحي، **الادارة الفرنسية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قسنطينة 1837-1871م، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر**، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة 02، السنة الدراسية 2014-2015م، ص291،292.

[2] العياشي روابحي، "هجرة بعض العائلات الجزائرية الكبرى إلى البلاد التونسية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، المرجع السابق، ص 362.

[3] خديجة يعقوب، المرجع السابق، ص 35.

[4] موسى بن موسى، **الحركة الاصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها (1900-1939م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006م، ص 43.

أُعتمد هذا النظام منذ الإطاحة بالإمارة الجلابية بتقرت سنة 1854، فجاء هذا بديلا عن السلطان، حيث يعد فيه القايد حاكما على توقرت ووادي سوف، ومقره في الغالب توقرت يعاونه نواب يدعون بالخلفاء، وعند إنشاء ملحقة الوادي في جانفي 1885م، أصبح هؤلاء الخلفاء يتعاملون مباشرة مع السلطات الفرنسية بالملحقة وتحولوا إلى قياد هم: قايد الأعشاش، قايد المصاعبة، قايد قمار وغمرة، قايد أولاد سعود في كوينين وتحت حكمه سكان ورماس وتاغزوت وسيدي عون والزقم، ودام هذا النظام حتى الاستقلال[1].

ويتولى إلى جانب القياد وعلى كل قبيلة عظمى شيخ يشرف على تسيير شؤون القبيلة، ويدعى في الأوساط الشعبية باسم " **شيخ برنوس**" لأنه يرتدي برنسا أحمر اللون مثل القايد، وهو اللباس الذي يمثل الانتماء للسلطة الرسمية في المنطقة، ونعت به تمييزا له عن شيخ الطريقة الصوفية ويدعى شيخ الطريقة[2].

ويتم اختيارهم جميعا بالتشاور بين الإدارة المحلية بوادي سوف والقيادة العسكرية بتقرت، حيث تم تقسيم قبائل وادي سوف إلى عدة مشايخ تحت مسؤولية أربع قيادات، قيادة الاعشاش تضم مشيخة أولاد حمد، الفرجان، الربايع، بينما تضم قيادة المصاعبة: العزازلة، الشعانبة، الشبابطة والقرافين، الدبيلة والبهيمة، وتشمل قيادة أولاد سعود مشايخ ورماس، تاغزوت، سيدي عون، والزقم. وأخيرًا، تشمل قيادة قمار مشيخة واحدة[3].

وتتمثل مهام الشيخ أساسا في السهر التام على جمع الضرائب بحزم، ومعاقبة المخالفين للقانون، وتنفيذ قرارات السلطة، وتدعيم الملحقة بالمال أو بالجمال المسخرة للخدمة، بتنظيم

---

[1] نفسه، ص 44.

[2] علي غنابزية، **مجتمع وادي سوف من الاحتلال الفرنسي الى بداية الثورة التحريرية الكبرى (1882-1954م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009م، ص ص 132-133.

[3] علي غنابزية، المرجع السابق، ص 133-134.

القوافل التي تساهم في الطوابير الصحراوية، وإخبار السلطة العليا عن كل ما يحدث في المجال الجغرافي للمشيخة[1].

كما كانت منطقة ورقلة تخضع إلى حكم الأسر المحلية، والتي تعرف بنظام الشيوخ، هما مشيخة آل علاهم التي كان مركزها مدينة ورقلة، والتي دام حكمها من 1603م، إلى غاية انهاء حكمها من قبل الاحتلال الفرنسي سنة 1849م، بينما كانت منطقة نقوسة تخضع إلى مشيخة آل بابية، والتي دام حكمها من 1021م إلى غاية وفاة أخر شيوخها سنة 1909م[2].

في حين عرف الميزابيون تنظيمات محلية عرفية ودينية تدير المجتمع الميزابي، أحد أهم هذه التنظيمات مجالس العزابة تحتل مكانة مهمة في المجتمع الميزابي، التي تعتبر هيئة دينية عليا تتواجد على مستوى كل قرية من قرى ميزاب السبع أو حتى المناطق التي تعرف تواجد للميزابين فيها.

تخضع هذه المجالس للرقابة والتنظيم من خلال مجلس الأعلى لعزابة وادي ميزاب المعروف باسم مجلس عمي سعيد، ويترأسه أحد كبار علمائه فيكون شيخ وادي ميزاب، ويُعتبر المجلس الأعلى لمجالس أعيان ميزاب "مجلس با عبد الرحمن الكرثي" أعلى هيئة للميزابين[3].

أما الجزائريون في بلاد التوات فقد خضعوا مثل غيرهم لتنظيم القيَاد، حيث عين الاحتلال الفرنسي عدة شخصيات كانت تميزت بالنفوذ على رأس هذا المنصب، وما ميَز القيادة في توات ان تولها عدة شخصيات صوفية من امثال القايد مولاي لحسن الرقاني[4].

---

[1] نفسه، ص 135.

[2] الأزهاري عباز، **نظام المشايخ بورقلة بين العهدين العثماني والفرنسي خلال 1603-1884م**، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2013-2014م، ص 39،45،49.

[3] عبد القادر عزام عوادي، المرجع السابق، ص ص 69-71.

[4] محمد بن داره، "القيادة والقياد في توات خلال العهد الاستعماري: القايد مولاي لحسن الرقاني نموذجا(1895-1958م)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2023، ص ص 761-765.

**ثانياً: نظام المشيخة في تونس:**

برز نظام المشـيخة في تونس خلال العهد الحفصـي (1228-1574م)، باعتبارها أعلى مؤسسـة قيادية على مستوى الهرم الاداري المحلي، لكن تحولاتها الحقيقية في العهد الحديث لا سيما خلال حكم الاسرة الحسينية (1705-1881م)، حيث عرفت عدة تغيرات شملت خاصة مهام الشيخ وعلاقة المؤسسة بالتسلسل الاداري المركزي[1].

فيذكر ابن أبي الضـياف متحدثا عنها في فترة حمودة باشـا الحسـيني (1782-1814م) **«... وقد كان له في غالب العروش أعيان من مشـــايخهم...»** [2]، ويؤكد الرحالة الفرنســـي بيسونال Peyssonnel عن مدى انتشار مؤسسة المشيخة في تونس خلال نفس الفترة، فيقول متحدثا عنها خلال زيارته لتونس سنة 1742م: **« وكان لكل امة لها شيخًا الذي يقودها، وكل دوار له شـيخ أقل من شـيخ الامة ...»** [3]. فهي قد شـهدت خلال الفترة الحسـينية تطورا بحكم تغير الاوضـاع السياسية والاقتصـادية والاجتماعية للبلاد التونسية، وسوف تتطور أكثر فأكثر بعد التدخل الفرنسي.

مع انتصـاب الحماية الفرنسية في تونس سنة 1881م، خضـع نظام المشيخة في تونس مثل بقية الهياكل الادارية الأخرى، إلى عملية إعادة الهيكلة بإحداث تغييرات تمثلت إحداث مشـيخًات جديدة وحذف مشـيخًات أو ضـمها إلى بعضـها، وذلك لأغراض جبائية بالأسـاس، واعتمدت في ذلك على العامل الجغرافي، فقد فضـلت سـلطة الحماية التقسـيم الترابي عوض التقسيم القبلي لأنه يبدو من الناحية الادارية أكثر واقعية من التقسيم القبلي[4].

---

[1] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص70.

[2] أحمد بن أبي الضـــياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج 1، ط 1، المطبعة الرســـمية للجمهورية التونسية، تونس 1963، ص 109.

[3] محمد فوزي سعداوي، مشايخ العروش في منطقة السباسب العليا الغربية (فراشيش، ماجر، اولاد تليل)، المرجع السابـق، ص 43.

[4] الهادي الغيلوفي، **المشـــايخ بالجنوب التونســـي في الفترة الاســـتعمارية 1881-1956**، اطروحة لنيل شـــهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، السنة الجامعية 2009-2010، ص24-27.

تُعتبر المشـيخة الترابية بمثابة النواة الأسـاسـية للإدارة المحلية في مشـروع إعادة الهيكلة الترابية لتونس الذي طبقته سـلطة الحماية الفرنسـية، حيث اعتمدت على حذف المشـيخَات الصغيرة العدد وضمها إلى المشيخَات الكبيرة، ويأتي ذلك من الناحية الظاهرية في إطار تيسير مهام الشيخ من الناحية المالية، حيث كانت المشيخَات الصغيرة تمثل عائقًا يعيق أداء الشيخ في أداء مهامه نتيجة شـعوره بعدم أهمية الأنفار العائدين له، وبشـكل عام، كلما كان الشـيخ أكثر تمثيلية، كان أقل عرضة للمحاسبة وأكثر فعالية في نظر الدولة [1].

كانت الأهداف الخفية لهذه التنظيمات الجديدة تتمثل في تنفيذ سـياسـة الحماية وتحقيق أهدافها المتمثلة في تحسـين مدخولها المالي من خلال زيادة عدد دافعي الضـرائب بالمشـيخة الواحدة[2]، والعمل على تهميش الأسـس القبلية والقضـاء عليها، وذلك في إطار سـياسـة التفكيك الاجتماعي التي تبنتها فرنسـا بتونس، لكون المشـيخة القبلية تمثل خطرا وجوديا بالنسـبة لها، لأنها تشكل كيانا متحدا يعبر بالأساس عن الهوية والاستقلالية [3].

وانقسم الشيوخ في تونس إلى صنفين:

**أ. مشايخ الأوساط الحضرية:**

ينقسـمون إلى مشـايخ المدن ومشـايخ الأرباض والحوم بالمدن. فالمدن وارباضـها عادة ما تنقسم إلى أحياء وحارات (حوم)، ونجد شيخًا على كل ربض أو حومة[4].

وانفردت تونس العاصمة دون غيرها من المدن والتجمعات الحضرية بالإيالة بمنصب شيخ المدينة (في باقي انحاء البلاد هناك شيوخ العروش أو البلدان أو الجماعات أو الطوائف)، الذي كان يشرف على شؤون بلدية الحاضرة العرفية والمخزنية ويعضده في مهامه بعض المساعدين

[1] محمد فوزي سعداوي، مشايخ العروش في منطقة السباسب العليا الغربية (فراشيش، ماجر، اولاد تليل)، المرجع السابق، ص 80.

[2] الهادي الغيلوفي، المرجع السابق، ص 32.

[3] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 99.

[4] كريمة الزائري، **مؤسسة الشيخ بمدينة تونس**، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، السنة الجامعية 2001-2002م، ص 07

اشتهروا باسم «المحرك»، وكانت المجموعات غير الحضرية منفصلة اداريا عن سكان الحاضرة (شيخ البرانية، شيخ المغاربة، شيخ الوراقلية ...)[1].

**ب. شيوخ الأرياف:**

هؤلاء الشيوخ يختلفون نسبيا من حيث الوظائف والوضعية الاجتماعية عن شيوخ المدن، يتميزون بعمق الانتماء العائلي والقبلي وبتمسكهم بمجموع العادات والتقاليد والأعراف التي تحدد علاقتهم بالجماعة المرجعية التي لها دور أساسي في اختيار الشيخ وتصعيده، حتى يتبوأ مركز القِيَادَة داخل الجماعة هذه العملية تحتكم إلى عدة شروط يجب أن تتوفر في المترشح حتى يحتل زعامتهم[2].

في الاخير يمكننا ان نصل إلى خلاصة مفادها أن الجزائريون كانوا قد عرفوا نظام المشيخة في الجزائر قبل هجرتهم نحو تونس، فلم يكن هذا التنظيم غريبا عنهم، ولو ان كانت هنالك بعض الاختلافات التي ستطرأ على نظام المشيخة الجزائرية في تونس.

كما يجب أن نشير بأن مؤسسة المشيخة التونسية كانت لها الولاية عن الجزائريين الذين ليس لهم شيخ مستقل، وهذا في المناطق التي يتمركز فيها الجزائريون خارج مدينة تونس، أما في مدينة تونس فإن الشيوخ الجزائريين يتبعون شيخ المدينة فيما يخص جباية الضرائب.

[1] عبد الواحد المكنى، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الاشراف والبلديَة مثالا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس، تونس 2004، ص 267.

[2] خليفة الميلي، المرجع السابق، ص 17.

## المبحث الثاني: التنظيم الاداري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية 1881-1956م.

إنه من الضـــــروري فهم التنظيم الإداري الذي كان قائمًا في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية (1881-1956م)، نظرًا لارتباطه الوثيق بسيرورة نظام المشيخة الجزائرية. لذا، سنقدم تعريفًا بأهم أجهزة السلطتين التونسية والحماية الفرنسية في تلك الفترة:

### 1.أجهزة السلطة التونسية:

أقرت معاهدة الحماية التي فرضـــتها فرنســـا على تونس في 12 ماي 1881م، إبقاء المؤسسات التونسية الموجودة من قبل، ولكن فرنسا أحدثت إلى جانبها مؤسسات أخرى، منها ما تتمثل مهمتها في مراقبة أعمال الوزراء والموظفين التونسـيين عن كثب، ومنها ما أقيمت لتمكين سلط الحماية من العمل المباشر في مختلف قطاعات النشاط السياسي والاقتصادي والقضائي والاداري والثقافي بالإيالة.

ومن ناحية أخرى فقد ورثت الحماية عن نظام البايات الحكم المطلق والمركزية الادارية المفرطة، وتحاشـت إقامة مؤسـسـات نيابية حقيقية وتجنبت الخضـوع لرقابة البرلمان الفرنسـي، حيث كانت البلاد التونســـية تابعة لوزارة الخارجية بباريس، وكانت تحكمها في الواقع الســـلط المحلية التابعة للحماية تحت رقابة الحكومة الفرنسية[1].

**أ. الباي:** هو أعلى سلطة في الدولة التونسية، الذي جمع في قبضـته قانونًا السلطات كلها بعد أن ألغى العمل بدســـتور عام 1861م في إطار الملكية المطلقة[2]، ويحتفظ الباي مبدئياً بجميع المظاهر الخارجية للسلطة، له شارته وبلاطه ومراسمه وحرسه، ولقد اعترفت فرنسا عند انتصاب الحماية بحقوق البايات الوراثية، وكانت الوراثة على العرش الحسيني تقع بحسـب السـن من بين أفراد العائلة المالكة، ويحمل ولي العهد لقب باي المحلة[3].

---

[1]أحمد القصاب، **تاريخ تـــونس المعاصـــر (1881- 1956م)**، (تر): حمـــادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 367.

[2]علي البهلوان، **تونس الثائرة**، د.ط، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018م، ص 114.

[3]أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 369.

وتعهدت فرنسا بمقتضى معاهدة 12 ماي1881م، أن تساند العاهل التونسي وعائلته وأن تمد له يد المساعدة ضد أي خطر يمكن أن يهدده، وبقيت هكذا السلطات التشريعية بيد الباي، ولكن الأوامر العلية (المراسيم الملكية) لا تعلن ولا تصطبغ بالصبغة التنفيذية إلا إذا صادق عليها المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس[1].

فنظريا الباي يمسك بالسلطات التي كان يمارسها قبل الحماية، لكن في الواقع ان دوره يقتصر على ختم الأوامر التي تعرضها عليه سلط الحماية الفرنسية.

**ب. الوزير الأكبر:** تم إنشاء خطة الوزير الأكبر بعد إصدار "عهد الأمان"، وذلك بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 جويلية 1860م، وقد تولى هذه الخطة لأول مرة الوزير مصطفى خزندار، وكان الوزير الأكبر في الواقع هو الذي يسير جميع شؤون البلاد، وكانت جميع الوزارات كالمالية والخارجية والحرب وغيرها تابعة مباشرة للوزارة الكبرى[2].

يشرف الوزير الأكبر على سير الإدارة العامة للمملكة التونسية، وقد أثبت الواقع أنه ليس له السلطة المباشرة عليها، ويعرض الأوامر والمشروعات على الطابع الملكي ويرأس مجلس الوزراء ويسهر على تنسيق الأعمال بالوزارات والإدارات الفنية، بصفته رئيسًا للسلطة التنفيذية، ولوظيفته مشمولات أخرى فيما يتعلق بالتشريفات ومراقبة العمال (المتصرفين أو الولاة) والمحافظة على أوراق الدولة[3].

ولقد وضع حد لهذا الجمع بين المسؤوليات بعد انتصاب الحماية، فلم يبق من مهام الوزراء التونسيين بعد إبرام معاهدة قصر السعيد(باردو) واتفاقية المرسى لا الشؤون الخارجية ولا المالية ولا شؤون الحرب والبحرية. كما كان المقيم العام يتولى رئاسة مجلس الوزراء، وأصبح الوزير الأكبر مثل الباي شخصاً صالحاً لتزيين المحافل وليست له أية سلطة حقيقية في ظل وجود الكاتب العام الفرنسي، ولقد احتفظ نظرياً ببعض الاختصاصات، حيث أنه هو الممثل

[1] علي البهلوان، المصدر السابق، ص 114.

[2] أحمد القصاب، المرجع نفسه، ص 371.

[3] علي البهلوان، المصدر السابق، ص 114.

للباي وأمين سـلطته والواسـطة بينه وبين الادارة العامة من جهة، وبينه وبين رعيته من جهة أخرى[1].

**ج. الكاتب العام للحكومة التونسية:** أُحدث منصب الكاتب العام للحكومة التونسية بأمرٍ عليٍّ مؤرخ في 26 ربيع الاول سنة 1300هـ الموافق ل 04 فيفري 1883م؛ بقصد الاشراف على الموظفين في الحكومة، وعرض القوانين على الوزير الاكبر ويتولى إشـهارها بعد امضـاءها، وبتتبع البريد الصادر والوارد، وفض الأمور الإدارية بوحدة أشمل وسرعة أكبر من ذي قبل[2].

ولكنه سـرعان ما أصـبح المراقب الفرنسـي الأول على الإدارة التونسـية، وصـارت جميع أعمال وقرارات الوزير الاكبر ورؤساء المصالح العامة الأخرى غير نافذة، ما لم تحمل تأشيرته. ونلاحظ أن النص التأسيسي لذلك المنصب لم يخصصه بموظف سامٍ فرنسي الجنسية؛ لأن الوظيف نفسـه تونس، ولكن جميع الذين احتلوه في الواقع موظفون فرنسـيون كان المقيم العام يعرضهم وكان الباي يسميهم[3].

**د. المديريات الفنية:** هي أربع مديريات عامة تم تأسيسها في تونس بعد فرض الحماية الفرنسية 1881م، يتولاها موظفون فرنسيون، وبقيت تحت سيطرتهم حتى تحقيق الاستقلال الداخلي عام 1955م، يتم تَعيِين أصـحاب المناصـب من قبل المقيم العام الفرنسـي، وكانوا يحضـرون اجتماعات مجلس الوزراء إلى جانب الوزراء التونسيين[4].

وتعبر المديرية العامة للمالية من أهمها والتي تتولى إدارة خزينة الدولة، وضـبط إيراداتها ونفقاتها، وتحصـيل الضـرائب، بما فيها الضـرائب المحصـلة من قبل الشـيوخ الجزائريين، وغيرها من المهام المالية[5].

---

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 371،372.

[2] نورالدين الدقي وآخرون، المرجع السابق، ص 45.

[3] علي البهلوان، المصدر السابق، ص 116.

[4] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 371.

[5] Auguste Sebaut, **Dictionnaire de la Législation Tunisienne**, Imprimerie de François Carré, Dijon،1888, p175.

**هـ. القيَاد:** تمثل مؤسسة القِيَادَة أعلى مستوى في الهرم الاداري المحلي عرفتها البلاد التونسية منذ العهد الحفصي ثم تطورت في العهد العثماني وأخذت مكانتها في العهد الحسيني. وقد أصبحت هذه المؤسسة حتى أواسط القرن التاسع عشر مؤسسة رسمية في المجال السياسي لها فاعليتها، ويديرها إطار يسمى القايد ويمثل سلطة الباي في الجهة الموجود فيها، كما يحافظ على خضوع الجماعات المحلية واحترام سيادة الباي وذلك داخل فضاءاتهم المحلية[1].

كان القياد أو العمال يديرون الشؤون المحلية للإيالة وكانوا يتمتعون بنفوذ واسع في الجهات التي يديرونها حيث يعملون على استتباب الأمن ويجمعون الضرائب، كما كانت لهم صلاحيات عدلية، ومع ذلك فهم لا يخضعون لأية رقابة مما جعلهم يتجاوزون صلاحياتهم، وقد كان يساعدهم في مهامهم خلفاء يختارونهم بأنفسهم لنيابتهم عند الضرورة[2].

وكان القايد همزة وصل بين الحكومة من ناحية والشعب من ناحية أخرى، فهو الذي يقوم بنشر القرارات الحكومية وتنفيذها مع تبليغها إلى الشعب، ويقوم أيضا بدور ضابط الحالة المدنية التونسية الذي يكون له الحق في إصدار عقوبات للوكلاء الذين يعملون تحت تصرفه ونعني بذلك الشيخ والخليفة[3].

احتفظت سلطات الحماية الفرنسية منذ انتصابها سنة 1881م، بمؤسسة القيادة، مع التزامها بإضافة إصلاحات بطريقة تدريجية، فقد اهتمت سلط الحماية في البداية بإعادة تقسيم المجال وترتيبه، وفقا لمصالحها وللأسس التي استند إليها نموذج الدولة الترابية في المجال الأوروبي[4].

---

[1] محمد فوزي السعداوي، **ظاهرة الأعيان المحليين في الاوساط القبلية من خلال قبائل السباسب العليا الغربية 1855-1939م**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، السنة الجامعية 2001-2002م، ص 146.

[2] علي المحجوبي، **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، د.ط، سراس للنشر، تونس 1986، ص 14.

[3] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 72.

[4] سلوى هويدي والمهدي جراد، **أعوان الدولة بتونس خلال الفترتين الحديثة والمعاصرة: هيكل القياد**، ط01، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2019م، ص 32.

كما سعت إلى تعديل مهام القايد وإحداث مهام جديدة يقوم بها إذ أصبح مسؤولا عن حماية أراضي ومصالح المعمرين الفرنسيين في الجهة، ويتولى الإشراف على عمليات إحصاء الشبان الذين بلغوا سن التجنيد، كما أصبح القياد مطالبين بمحاسبة شهرية عن مداخيلهم ومصاريفهم، وذلك عبر التقرير الشهري الذي يرسلونه إلى إدارة المالية[1].

كما أن له اختصاصات قضائية حيث يستقبل بلاغات الجرائم والمخالفات المرتكبة في منطقته، ويحيل هذه البلاغات إلى المدعي العام في النطاق الجغرافي الذي يتبع له، وهو أيضًا من يرسل استدعاءات للمواطنين التونسيين في المدن التي لا تحتوي على محكمة تونسية، وله اختصاص في القضايا المدنية (الشخصية أو المالية) التي تشمل فقط التونسيين ولا تتجاوز قيمتها 500 فرنك، وفي الجرائم التي لا تعاقب بالسجن لمدة تزيد عن 15 يومًا، أو بغرامة تزيد عن 20 فرنكًا[2].

وقد شهدت مؤسسة القِيَادَة تغييرات على مستوى طرق الانتخاب فقد كان التَعيِين في هذا المنصب يتم بالانتماء إلى العائلات العريقة ذات النسب الشريف والنفوذ الواسع. هذا المقياس وجد منذ الفترة الحسينية واعتبر أحد أسس الانتداب، وبعد سن قانون 1937م أصبح القياد في التنظيم الاداري للإيالة على رأس مقاطعات ترابية وأصبحوا موظفين وفقا لقانون أساسي خاص بهم وسلم إداري يتكون من الدرجات التالية: خليفة – كاهية – قايد[3].

وبخصوص عدد القياد في البلاد التونسية، فإن عددهم يختلف حسب الظروف والحاجة لهم، فلقد بلغ عددهم سنة 1863م 63 قايدا، بينما وصل عددهم عشية فرض الحماية الفرنسية سنة 1881م، إلى نحو 50 قايدا، وسبب هذا الاختلاف يعود إلى تمكن بعض القياد من دمج

---

[1] محمد فوزي السعداوي، ظاهرة الأعيان المحليين في الاوساط القبلية من خلال قبائل السباسب العليا الغربية 1855-1939م، المرجع السابق، ص 160،162.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 401-400.

[3] محمد التاكولي، **قياد البلاد التونسية بين جوان 1940و ماي 1943م، مسألة الولاء**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، تونس، السنة الجامعية 2004-2005م، ص ص 24-32.

عدة قيادات ضـمن قِيَادَة واحدة وذلك بعد التزامهم بدفع جانب مقسـط من المال إلى أصـحاب الدولة.

وكان ذلك المال يسـمى مال " الاتفاق "، وكان هؤلاء القياد يدفعون كذلك مالا آخرا في شكل "رشـوة" " إلى من سـاعدهم من بطانة الباي على تحصـيل خطتهم، وهو مال كان يسـمى مال " اللفظية ". وبانتهاء مدة ذلك "الاتفاق السنوي" أو ربما لسبب آخر، كانت تلك القِيَادَة تقسم من جديد إلى عدة قيادات ثم تجمع كل تلك القيادات مرة أخرى لتصـير قِيَادَة واحدة وهكذا دواليك[1].

وقع تفوضهم وفق اتفاقيات الحكم الذاتي الموقعة بين فرنسا وتونس في 03 جوان 1955م بمسؤوليات المراقبين المدنيين الذين كانوا مسؤولين سابقا عن مراقبتهم، ثم تم إلغاء وظائفهم في نهاية المطاف بموجب مرسـوم بتاريخ 21 جويلية 1956م، وتحولت القيادات إلى ولايات واستُبدل القايد بمسؤولين من حزب الدستوري الجديد، برتبة والي[2].

**2. أجهزة سلطة الحماية الفرنسية بتونس:**

إن معاهدة باردو الموقعة في 12 ماي 1881م، سمحت لفرنسا باحتلال تونس عسكريًّا، ولكنها لم تمنحها حق التدخل في شئون الحكومة ولا في تشريعها ولا في سلطتها التنفيذية، فلما وجدت فرنسـا نفسـها عاجزة عن السـيطرة شـعرت أن مقاليد الحكم في البلاد بقيت كلها في يد الباي وحكومته، أجبرت الباي على عقد اتفاقية ثانية معروفة باتفاقية المرسـى في 08 جوان 1883م[3]. والتي فتحت أبوابًا واسـعة للاعتداء المتوالي منذ ذلك الحين على السـيادة الداخلية التونسية، إلى أن بلغت في آخر الأمر إلى الحكم الفرنسي المباشر في تونس، وقد كانت فرنسا تعتمد دائمًا على البند الأول من اتفاقية المرسـى والذي ينص: **« لما كان غرض سـمو الباي**

[1] سـليم قضـومي، **قياد البلاد التونسـية(1860-1937م)**، دراسـة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصـر، كلية العلوم الانسـانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، السنة الجامعية 1999-2000م، ص 17.

[2] Khalifa Chater, op.cit, p54-55.

[3] علي البهلوان، المصدر السابق، ص 112.

**المعظَّم أن يسهِّل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها، تكفَّل بإدخال الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.»**[1].

كل التعديلات والإصلاحات التي فرضتها فرنسا على تونس تحت ذريعة تحسين الوضع، كانت في حقيقتها تهدف إلى القضاء على السيادة التونسية واستبدالها بالسيادة الفرنسية. فقد سعت فرنسا من خلال هذه التعديلات إلى السيطرة على جميع مجالات الحياة في تونس، سواء كان ذلك على مستوى الحكم والإدارة أو الاقتصاد أو الثقافة.

**أ. المقيم العام للجمهورية الفرنسية بتونس:**

أنشـــأت وظيفة الوزير المقيم العام في تونس من معاهدة باردو الموقعة في 12 ماي 1881م والتي نصت في المادة الخامسة على أن "**يمثل حكومة الجمهورية الفرنسية لدى سمو الباي من تونس مقيم عام يراقب تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية ويكون الوسـيط في العلاقات بين الحكومة الفرنسية والسلطات التونسية في كل الشؤون المشتركة للبلدين**".

كما نصت المادة السادسة من نفس المعاهدة على أن "**يلتزم سمو الباي بعدم إبرام أي عقد ذي طابع دولي دون إعلام الحكومة الفرنسية مسبقا والتنسيق معها**"، وقد أقر الباي بعد إقصائه عن أي صلاحيات خارجية بتَعيِين هذا المقيم الذي فرضته عليه فرنسا، وزيرا للشؤون الخارجية بموجب المرسوم الصادر في 09 جوان 1881م[2].

وفي 23 جوان 1885م، صدر مرسوم من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية بهدف تحديد صـــلاحيات ممثل الحكومة الفرنســية في تونس، والذي كان يحمل ســابقًا لقب "الوزير المقيم العام"، وجاء إصدار هذا المرسوم بسبب الخلافات التي وقعت بين قائد القوات الفرنسية بتونس

[1] علي البهلوان، المصدر السابق، ص 112.

[2] Élie Fitoussi et Aristide Bénazet, **L'État tunisien et le protectorat français Historie et organisation (1525 à 1931)**, vol 02, Librairie Arthur Rousseau, Paris,1931, p46.

من جهة، والوزير المقيم العام من جهة أخرى، بسبب تداخل الصلاحيات وعدم وضوح حدودها[1]، حيث نص المرسوم على:

**المادة الأولى:** يحمل ممثل الحكومة الفرنسية في تونس لقب "المقيم العام"، ويخضع لوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.

**المادة الثانية:** يحتفظ المقيم العام بسلطات الجمهورية الفرنسية في الإيالة، وله سلطة على قادة القوات البرية والبحرية وكل الخدمات الإدارية المتعلقة بالأوروبيين والمحليين.

**المادة الثالثة:** للمقيم العام وحده حق مراسلة أعضاء الحكومة الفرنسية من خلال وزير الشؤون الخارجية في الشؤون ذات الأبعاد السياسية[2].

كما له الحق وفق المرسوم الرئاسي الفرنسي 10 نوفمبر 1884م بالموافقة باسم الحكومة الفرنسية على الأوامر العلية (المراسيم) التي يصدرها الباي، لإعطاء هذه المراسيم القوة التنفيذية داخل القطر التونسي، فأصبحت بذلك جميع المراسيم التي يصدرها الباي لا مفعول لها إلا بعد توقيع المقيم العام الفرنسي عليه[3].ويقول المناضل التونسي علي البهلوان في هذا الشأن:" **ثم اختصرت الإجراءات بأن صارت الإقامة العامة، هي التي تعد جميع المراسيم الملكية، ثم تعرضها على سمو الباي لوضع ختمه عليها بدون أن يكون له سابق اطلاع عليها.**"[4].

**ب. الوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة:**

كانت هذه الخطة موجودة منذ أول عهد الحماية، ولكن مهام الموظف المكلف بتلك الخطة لم تحدد بشكل دقيق، إلى غاية صدور مرسوم من رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخ في 10 فيفري 1922م، والذي وضح مهامه فيما يلي:

- الوزير المفوض هو الذي يعوض المقيم العام كلما حصل له مانع أو في حالة غيابه.

---

[1]Henri Cambon, **Histoire de la Régence de Tunis**, Berger-Levrault, Paris,1948, p185 .

[2]Paul Zeys, **Code annoté de la Tunisie**, Imprimerie Berger-Levrault et Cie, Nancy,1901, p 740.

[3]أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 381.

[4]علي البهلوان، المصدر السابق، ص 119.

- وهو الذي يشرف على مراقبة مصالح الايالة ومصالح الاقامة العامة.
- يشغل منصب نائب رئيس مجلس وزراء الحكومة التونسية والمتفقد العام للمراقبات المدنية[1].

ولقد تم توسيع مهام الوزير المفوض من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية بإصدار الأمر المؤرخ في الفاتح أكتوبر 1933م، وهو أمر يمنح الوزير المفوض حق تسيير مصالح الكتابة العامة للحكومة التونسية، وقد تواصل الجمع بين مهام وزير مفوض وكاتب عام للحكومة التونسية، إلى غاية إلغاء منصب الوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة نهائيا في 23 جوان 1943م[2].

**ج. المراقب المدني:**

لتتمكن فرنسا من بسط نفوذها وإحكام سيطرتها على كامل الجهاز الاداري الحسيني، رأت ضرورة تنصيب أعوان فرنسيين إلى جانب المسؤولين المحليين حتى تضمن هيمنتها داخل الإيالة. وهؤلاء الأعوان الذين باشروا مهامهم بوصفهم مراقبين مدنيين، يؤدون لدى "القياد والخلايف" نفس الدور الذي يقوم به المقيم العام لدى الباي والكاتب العام للحكومة لدى الوزيرين التونسيين[3].

أثناء الثلاث السنوات الأولى من الاحتلال، كانت السلطة الفرنسية تباشر نفوذها بواسطة الجيش، وقد منح الأمر العلي المؤرخ في 10 جوان 1882م، للضباط الفرنسيين السلطات اللازمة الحراسة التراب التونسي وحفظ الأمن، وأحدثت في أماكن مختلفة من البلاد مكاتب استعلامات التي أطلق عليها في سنة 1900م، اسم مصلحة شؤون الأهالي المتكونة من ضباط انتدبوا في أول الأمر من مكاتب الشؤون العربية بالجزائر، الذين كانوا يتكلمون لغة البلاد ثم انتدبوا فيما بعد من سلك الجيش. لكن سرعان ما ظهرت خلافات بين السلط المدنية التي يمثلها المقيم العام والسلط العسكرية الموضوعة تحت سلطة القائد العام للقوات الفرنسية بتونس، على

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 392-393.

[2] نفسه.

[3] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، 68.

إثرها انتزعت من الجيش جميع السلطات الادارية بالإيالة، باستثناء مناطق الجنوب وأحدث سلك المراقبين المدنيين بمقتضى أمر من رئيس الجمهورية الفرنسية مؤرخ في 4 أكتوبر 1884م[1].

هكذا صارت الإيالة تضم في جويلية 1887م، أربع عشرة مراقبة مدنية في كل من تونس وزغوان وحلق الوادي ونابل وسوسة وصفاقس وجربة وتوزر والقيروان ومكثر والكاف وسوق الاربعاء وباجة وبنزرت. وهذه المراقبات المدنية عوّضت الدوائر والفروع العسكرية، وكذلك مكاتب الاستعلامات التي كانت تغطي حوالي ثمانين قِيَادَة فلم تعد هذه الرقعة الكبيرة من البلاد خاضعة للسلطة العسكرية في حين بقيت بعض الجهات تابعة لنفوذ العسكريين وهي جهة الجنوب والشمال الغربي[2].

يقدم المراقب المدني تقاريره إلى المقيم العام والحكومة التونسية، مستعرضًا كل المعلومات الضرورية المتعلقة بالوضع الراهن في البلاد. تشمل هذه المعلومات التنظيم الإداري والعدلي، وكذلك تفاصيل عن الموظفين المحليين والإحصاءات العامة. كما يتناول التقرير مداخيل الضرائب بمختلف أنواعها، وتأثير الشخصيات البارزة في المنطقة، ودورها التاريخي وسلوكياتها حالياً. يغطي أيضًا جوانب مهمة تتعلق برجال الدين والتعليم، والتجمعات الدينية والزوايا، موضحًا أهميتها والمداخيل المتاحة لها وطرق استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، يتم تسليط الضوء على الظروف المتعلقة بالزراعة والتجارة والصناعة[3].

وكما نرى فإن سلطات المراقب المدني غير محدودة عملياً، ويتمثل دوره بطبيعة الحال في اعلام المقيم العام بكل ما يجري في دائرته، ولكنه يتمتع بسلطة تقريرية واسعة، حيث كانت مهمة هؤلاء الموظفين الفرنسيين في أول الأمر تقتصر على رقابة العمال التونسيين (المتصرفين) والتأشير على مكاتباتهم، وبصفتهم رجال الرقابة الفرنسية يخضعون في أنظمتهم إلى نصوص قانونية فرنسية، ويتلقون تعليماتهم من المقيم العام، وأصبحوا طبق مشمولات

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 406،407.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 110،111.

[3] نفسه.

وظيفتهم أصحاب الإدارة الحقيقية في النطاق المحلي، خصوصًا وأن الشرطة والجيش تحت تصرفهم[1].

في الخلاصة، كان التنظيم الإداري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية خادمًا لسياسات الاستعمار الفرنسي، حيث شكل وسيلة لتنفيذ هذه السياسات. وسيكون نظام المشيخة من أهم أدوات الحماية الفرنسية، لكونه يمس بدرجة أساسية المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس. لذلك، يجب علينا في البداية معرفة أصول المشيخة الجزائرية في تونس من خلال دراسة بداياتها الأولى. وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي، استنادًا إلى ما يتوفر لدينا من وثائق أرشيفية.

[1] علي البهلوان، المصدر السابق، ص 120.

## المبحث الثالث: أصول المشيخات الجزائرية في تونس.

إن تواجد الجزائريين بتونس قديم جدا حتى قبل الاستعمار الفرنسي على الجزائر، لكن لا نعرف بشكل واضح النظام الاداري الذي كان متبعًا للإشراف على الجالية الجزائرية بتونس، إلا أن هناك إشارات في الدفاتر الجبائية التونسية إلى كون الحكومة التونسية خصصت لهم مشايخ بمُسمى مشايخ الغرابة، وهي مصطلحات وردت في هذه الدفاتر الجبائية، والتي تعرف باسم "دفاتر الغرابة"، تم تسمية هذه الدفاتر بهذا الاسم نسبة إلى الغرب، وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى القادمين من الإيالة الغربية أي الجزائر، يتم في هذه السجلات تقييد أسماء المهاجرين الجزائريين الذين كانوا ملزمين بدفع الضرائب للحكومة التونسية وفقًا للشروط المعمول بها في تلك الفترة[1].

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، شهد تنظيم الجالية الجزائرية في تونس تغييرات كبيرة ومتنوعة، تلك التغييرات نجمت عن اختلاف وضعياتهم القانونية والخصوصية الدينية لبعضهم، وأيضًا استنادا إلى طبيعة مهنهم، حيث اتسمت هذه التنظيمات عموما بعدم الوضوح، خاصة للجالية القادمة من المنطقة التلية نظرا لعدم توفر الوثائق التي تتناول هذا الشأن.

سنحاول التعريف بالتنظيمات المشيخية التي عرفتها بعض الفرق الجزائرية المقيمة بمدينة تونس، قبل الاصلاحات التي شهدها هذا النظام سنة 1919م، وفق ما توفر لنا من وثائق ارشيفية تعالج هذه الجزئية من البحث، كالآتي:

[1] حافظ الارشيف الوطني التونسي على ثلاثة دفاتر خاصة بهم:

- دفتر رقم 652، **إحصاء عرش الغرابة القاطنين خارج منطقتهم الرقبة لأداء الاعانة 1273 هـ.**
- دفتر رقم 678، **إعانة الغرابة لسنة 1276هـ.**
- دفتر رقم 901، **إعانة الغرابة لسنة 1279هـ.**

## 1. الوراقلية من تنظيم الجماعة إلى المشيخة :

عُرف المهاجرون الجزائريون القادمين من ورقلة، الذين اســـتقروا في مدينة تونس، بتنظيم إداري خاص يقوم على نظام ثنائي يتكون من الشـــاوش والمقدم. لذا، يمكن اعتبار الوراقلية من أوائل المهاجرين الجزائريين في تونس الذين اعتمدوا هذا التنظيم، الذي يُشـــبه في أدواره مبادئ نظام المشـيخة، مما يميزهم عن بقية مكونات الجالية الجزائرية. ورغم عدم توفر معلومات دقيقة عن بداية هذا التنظيم، تشـير بعض الوثائق الأرشـيفية إلى أنه كان سـائدًا لدى جماعة الوراقلية قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م.

في 13 ربيع الأول 1301 هـ، الموافق 12 جانفي 1884م، وجه صالح بن أحمد رعاش رسالة إلى الوزير الأكبر التونسي بصفته كبير جماعة الوراقلية والمقدم عليهم. تناولت الرسالة بداية انقسام عروش الوراقلية بسبب الحماية الفرنسية على تونس[1]. نستنتج من هذه الرسالة أن هذا التنظيم كان منتشـــرًا بين المهاجرين الوراقلية قبل فرض الحماية الفرنســـية، وإن لم يُســـمَّ بالمشـــيخة بشـــكل دقيق، فقد تأكد من خلال الوثائق التي بحوزتنا أنه كان قائمًا على ثنائية الشاوش والمقدم. ويمكن اعتباره الشكل الأول للمشيخة الورقلية، وهو ما سيتضح مما يلي:

### أ. الشاوش:

مصـــطلح "الشـــاوش" مشـــتق من اللفظ التركي "جاويش"، ويمثل رتبة عريف في الجيش العثماني الذين كانوا في عداد حرس السلاطين والباشوات وغيرهم[2].

واتسـع هذا المفهوم في شـمال إفريقيا ليشـمل الحاجب الذي ينظم حركة الدخول والخروج إلى المقرات الحكومية. كما أصـبح يمثل رتبة في الطرق الصـوفية، حيث يتولى الشـاوش إدارة الحلقة (الحضرة الصـوفية)، ويكون على رأسـها شـيخ عارف بالطريقة يُسمى المقدم، الذي يقود

---

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 01، **رسالة مقدم الوراقلية صالح بن أحمد الرعاش الى الوزير الأكبر التونسي**، تونس، 11 /01/ 1884م.

[2] رينهارت بيتر آن دُوزِي، **تكملة المعاجم العربية**، تر وتح: حمد ســـليم النعيمي، ط1، ج1، وزارة الثقافة والإعلام، العراق 1989م، ص 229.

الجمع نحو تحقيق لحظة الصفاء. ويساعده في تنفيذ الطقوس "شاوش الحضرة."[1]. وبما أن منطقة ورقلة تتميز بوجود عدد كبير من الطرق الصوفية، فقد أسقط المهاجرون الوراقلية نفس المُسمَّيات على تنظيمهم في تونس، فالمسؤول على العرش الواحد يسمى شاوش، وأما المسؤول العام على كافة العروش فيطلق عليه لقب المقدم.

ويتم اختيار الشاوش بناءً على مجموعة من الشروط التي تناولتها عدد من حجج الاتفاق لعروش الورقلية، على سبيل المثال نذكر حُجَّة إتفاق لعشرة من أعيان عرش بني إبراهيم وهم المهاجرين الوراقلية المقيمين في مدينة تونس حول اختيار محمد بن بوبكر بن عطا الله الورقلي الإبراهيمي شاوشا عليهم، في تاريخ 15 ذي القعدة 1305هـ، الموافق 25 جويلية 1888م.

وقد جاء فيها: «... **فقد شهد أعيان عرش بني إبراهيم أنهم يعرفون المكرم الأجل محمد بن بوبكر بن عطاالله الورقلي الإبراهيمي من قبيلهم المعرفة الصحيحة التامة عينا واسما ونسبا ويشهدون مع ذلك بأنه من أهل الخير والصلاح والعفة والديانة والنجاح ممن يصلح أن يكون شاوشا عليهم وعلى بقية عرشهم بني ابراهيم المقيمين في تونس المحروسة عوضا على عمن كان قبله وهو المرحوم الشاوش الحاج محمد بن الحاج وانهم راضون به الرضى التام لأهليته لذلك وصلوحيته وحسن سيرته ومعاملته ويتعاطى في امورهم الدنيوية ويصير كالوالد لعرش بني إبراهيم...**»[2].

من هذه الحُجَّة نفهم الشروط التي يجب أن تتوفر في الشخص المعني بمسؤولية شاوش العرش:

**1.** الانتماء إلى العرش: يجب أن يكون الشاوش من عرش بني إبراهيم، فلا يُعقل تعيين شخص غريب عن العرش في موقع القيادة، إذ إن ذلك يتعارض مع مبادئ الوحدة والولاء للعرش.

---

[1] مالك بن نبي، **مذكرات شاهد على القرن**، تح: ندوة مالك بن نبي، ط2، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1984م، ص 49.

[2] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم04، **حجة إتفاق أعيان عرش بني إبراهيم المقيمين في تونس حول اختيار محمد بن بوبكر بن عطا الله الورقلي الإبراهيمي شاوشا عليهم**، تونس، 25 /07/ 1888م.

**2.** المعرفة الشخصية: يجب أن يكون الشاوش معروفًا لدى أعيان العرش وأفراده بشكل تام، من حيث الاسم والنسب، حيث تعزز المعرفة الشخصية الثقة في قيادته.

**3.** السمعة الطيبة: يُشترط أن يكون لديه سمعة جيدة، حيث يتمتع بصفات الخير والصلاح والعفة والديانة، مما يجعله قدوة يُعتمد عليها.

**4.** القدرة على القيادة: ينبغي أن يكون الشاوش شخصًا يصلح لتولي المسؤولية القيادية، مما يعني أن لديه القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لخدمة العرش.

**5.** الإجماع بين أعيان العرش: يجب أن يكون الشاوش محل اتفاق من قبل أعيان العرش وأغلبية أفراده، مما يعكس تأييدهم له وثقتهم في قيادته.

**6.** القدرة على التعامل في الشؤون الدنيوية: يجب أن يكون الشاوش قادرًا على التفاعل مع قضاياهم اليومية، ويعمل بشكل يحقق المصلحة العامة للعرش وأفراده.

**7.** العلاقة الإنسانية: يُفترض أن يكون الشاوش كالوالد لأفراد العرش، مما يعني أنه يتسم بالرعاية والاهتمام ويعمل على حماية مصالحهم.

تُظهر هذه الشروط أهمية الدور القيادي للشاوش في الحفاظ على تماسك العرش، وتعكس الحاجة إلى شخصية ذات كفاءة عالية لمنصب قيادي داخله..

كما توضح الحُجَّة مهام الشاوش المتمثلة في تولي شؤون العرش، الذي من بين مسؤولياته الاشراف على دار الجماعة (العرش)، حيث كان لعرش بني إبراهيم دارا قرب تربة الباي، وأخرى لبني ووقين بسوق الكبابجية، حيث تكون سكنا لإفراد العرش خاصة الوافدين حديثا على مدينة تونس. على ان يساهم كل أفراد العرش في معلوم الكراء، ولهذا فإن شاوش العرش كان مكلفا بالبحث عن كل فرد من بني عرشه المقيمين بالمدينة لكي يساهم في دفع معلوم الكراء، وإذا احتاج أحد أفراد العرش إلى ضامن من أجل العمل، فإن الشاوش رفقة المقدم هما من يقومان بهذا الدور[1]. ويقوم الشاوش أيضا رفق نظرائه في العروش الوراقلية الخمسة؛

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 01، المصدر السابق

بني سـيسـين، بني وقين، بني ابراهيم، تماسـين، والشـطوطة بانتخاب مقدم يكون ممثلا عنهم جميعا، لدى السلطات المركزية[1].

**ب. المَقدم:**

المقدم هو لفظ يفيد المسـؤولية، ويمكن أن يمثل رتبة عسـكرية أو يطلق على من يتولى مناصـب إدارية في بعض البلدان العربية مثل المغرب ولبنان[2]، كما إنه أيضًـا يسـتخدم في السـياق الصـوفي كرتبة للمسـؤول عن الحلقات الصـوفية التي يتولى إدارتها شـواش (جمع شاوش)[3].

ويتم اختيار مقدم الجماعة الورقلية، بانتخابه من شواش العروش الخمس التي يتشكل منها المهاجرين الوراقلية في مدينة تونس، ويتجلى لنا ذلك في حُجَّة إتفاق بتاريخ 23 جمادي الأول 1303هـ، الموافق 28 فيفري1886م، من قبل عروش الوراقلية بمدينة تونس، من أجل اختيار محمد بن فتوح بن الحاج بوبكر الوقيني ليكون مقدما عليهم بعد وفاة المقدم السـابق صـالح بن أحمد رعاش[4] .

حيث جاء في نص الحُجَّة :«... **لدى شـهيديه المكرمون الأجلاء الشـاوش صـالح بن أحمد الوقيني شـاوش عرش ابن وقين والشـاوش عمر بالحاج محمد بن سـحبان التماسـيني شاوش عرش ابن تماسين والشاوش محمد بن قدور بن صالح السيسيني شاوش عرش ابن السـيسـين والشـاوش محمد بن الحاج التهامي الشـطوطي شـاوش عرش اشـطوطة ... بأن المكرم محمد بن فتوح بن الحاج بوبكر الوقيني من القبيل بأنـه من اهل الخير والسـداد**

---

[1] أ.و.ت، السـلسـلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 05، **حجة إتفاق عروش الوراقلية في مدينة تونس لاختيار المقدم محمد بن فتوح بن الحاج بوبكر الوقيني**، تونس 28 /02/ 1886م.

[2] رينهارت بيتر آن دُوزِي، المرجع السابق، ص 230.

[3] مالك بن نبي، المصدر السابق، ص 49.

[4] أ.و.ت، السـلسـلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 16، **حجة اتفاق عروش الوراقلية بمدينة تونس**، تونس، 1886/02/28م.

**والصـلاح والعفة والديانة والنجاح واتفقوا على كلمة واحدة ورضـوا به ان يكون مقدما عليهم يسعى في مصالحهم ...»** [1].

وبناءً على رغبة كبار عروش الوراقلية، صدر قرار من قبل باي تونس بتاريخ 18 جمادى الثاني 1303هـ الموافق 24 مارس 1886م بتَعيِين محمد بن فتوح ابن الحاج بوبكر الوقيني الورقلي كمقدم على المهاجرين الوراقلية بمدينة تونس[2].

ونلاحظ أن الشـروط التي تم اعتمادها في اختيار المقدم محمد بن فتوح الوقيني الورقلي، هي نفسها التي تنطبق على اختيار شاوش العرش، وتشمل أن يكون من أهل الخير والصلاح، وأن يتصف بالديانة والصفات الحميدة.

أما بخصوص دور المقدم داخل الجماعة الوراقلية، فقد تم التعبير عنه في هذه الحُجَّة بأن المقدم يجب أن يسـعى لمصـالحهم، وهي وظيفة غير واضـحة تماماً نظراً لطبيعتها العرفية، وتغيب عنها الوظائف الادارية والمالية التي ستكون ضمن مهام الشيخ فيما بعد.

فمهمة المقدم الاساسية، في هذا المرحلة الضَمان في العمال الوراقلية الذين يشتغل اغلبهم في حراسة الاسواق والمقرات الحكومية وفي بيوت الاجانب والعائلات التونسية، وهي الوظائف التي أوضحها صالح بن احمد الرعاش مقدم الورقلية في رسالته للوزير الاكبر التونسي محمد العزيز بوعتور[3].

بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، حرصت السلطات الفرنسية على فرض سـيطرتها على المهاجرين الجزائريين في تونس، من خلال منحهم امتيازات ضـريبية وقضـائية للمتحصـلين على شـهادات الحماية او الجنسـية الفرنسـية، إذ بدأت بعض عروش الوراقلية بفك ارتباطها بالسلطة التونسية وربط تعينها وولاءها بسلطة الحماية الفرنسية.

---

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 16، المصدر السابق.

[2] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 14، **نسخة من أمر مطاع في ولاية محمد بن فتوح بن الحاج بوبكر الوقيني مقدما على الجماعة الورقلية**، تونس 21 /04/ 1886م.

[3] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 01، المصدر السابق.

وأول العروش الوراقلية التي فكّت ارتباطها بالحكومة التونسية هم عرش بني ابراهيم، ثم عرش تماسين، ليلتحق بهم باقي العروش تباعا. هذا ما توضحه الرسالة التي سبق ذكرها، لمقدم الوراقلية صالح بن أحمد الرعاش، حيث جاء فيها:« **... والان اعتزلت جماعة بني ابراهيم واحتمت بالحماية الفرنساوية منذ ثلاث سنوات فارطة... وبعد دخولهم في الحماية المذكورة صاروا يجلبون في غيرهم ويدخلون فيهم في الحماية المذكورة إلى ان صار كثيرهم في الحماية المذكورة ومنهم جماعة عرش تماسين...»** [1].

حيث في هذا السياق، وجهت عشرة شخصيات من عرش بني إبراهيم واصفة نفسها بأنها من أتباع الحماية رسالة إلى المقيم العام الفرنسي في 22 ذو القعدة 1305هـ الموافق 03 جويلية 1888م، يطلبون فيها مساعدته في تَعيِين مقدم عليهم يكون من بينهم:« **جناب الهمام المحترم امير الامراء الدولة الفرانسوية (الفرنساوية) ... فاليكن (فليكن) في معلوم السيادة أن العشرة أنفار المذكورين أعلاه يطلب من الله ثم من فضل سيادتكم أن تكون من وعوانهم ( أي تعينهم) وتساعفهم (تساعدهم) على تقديم السيد الشاوش محمد بن أبي بكر بن سيدي عطاءالله عليهم لأنهم يردونه ان يكون شاوشهم ومتقدما عليهم في هاته الرتبة».**[2].

هذه الرسالة التي وجهها أعيان عرش بني إبراهيم إلى المقيم العام الفرنسي تثبت أن هذا العرش قد اختار فك ارتباطه بالسلطة التونسية والانضواء تحت الحماية الفرنسية في تونس، فمن العادة أن العروش الوراقلية في مدينة تونس يوجهون حجج اتفاقاتهم ورسائلهم إلى الحكومة التونسية، عكس ما جاء في هذه الرسالة.

وتأكيدًا لهذا الوضع الجديد، فعلى إثر تقديم جماعة الوراقلية حُجَّة اتفاق إلى الحكومة التونسية لتعيين الحاج خميس بن الحاج أحمد رعاش السيسيني مقدّمًا عليهم، رفضت الوزارة الأولى التونسية ذلك، بحُجَّة أنها لا ترى أهمية لهذا التعيين، باعتبار أن الوراقلية رعايا فرنسيين

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 01، المصدر السابق.

[2] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف05، الوثيقة رقم 03، **رسالة من ممثلي عرش بني إبراهيم في تونس الى المقيم العام الفرنسي**، تونس 31 /07/ 1888م.

ولا سلطة للحكومة التونسية عليهم. جاء ذلك في ردها عبر رسالة موجهة إلى شيخ مدينة تونس في 04 محرم 1307هـ، الموافق 31 أوت 1889م: «... **ان الوزرة لا ترى أهمية في تولية مقدم على من ذكر ...أن الوراقلية لم يكونوا من رعايا المملكة التونسية ونظرهم راجع للمحاكم الفرنسية ولا يمكن ولاية مقدم عليهم...**»[1].

مما سيفسح المجال لسلطة الحماية الفرنسية لتولي مبادرة تَعيِين ممثلي الجالية الجزائرية بدل مما كان متعارف عليه سابقا، حيث أصدرت الاقامة العامة الفرنسية في 06 جويلية 1891م قرارا بتولية الحاج خميس بن الحاج أحمد الورقلي شيخًا على أهالي ورقلة المقيمين بمدينة تونس[2]. والملاحظ في هذا التَعْيِين هو اعتماد الاقامة العامة الفرنسية لمصطلح جديد، هو شيخ الوراقلية بدلا من المقدم، وهذا يعني أن المشيخة الورقلية ظهرت بصفتها الرسمية بهذا التاريخ، رغم ان اصولها تعود إلى قبل ذلك لدى الوراقلية، وستستمر هذه المشيخة إلى غاية حذفها بقرار من الحكومة التونسية بعد استقلال تونس سنة 1956م.

**2.حلقة (جماعة) العزابة الميزابية:**

انفرد المهاجرون الميزابيون في تونس بتنظيم مُميز لهم مقارنةً بالفرق الجزائرية الأخرى، بسبب الاختلاف المذهبي للميزابية، الذي جعل منهم يظهرون حرصاً خاصاً على إنشاء حلقات العزابة في المناطق التي يشكلون فيها نسبة معتبرة، وذلك خارج مناطق وادي ميزاب، بهدف توحيد جهودهم والتضامن فيما بينهم والمحافظة على عقائدهم.

لقد دفعتهم اقامتهم في مدينة تونس وارتفاع عددهم فيها إلى تنظيم صفوفهم على أساس التنظيمات التي تعودوا عليها في بلدهم الأصلي، وأسسوا الجماعة أوما يعرف بحلقة العزابة بمدينة تونس خلال سنتي 1846-1847م بإشراف القنصل العام الفرنسي حسب الروايات الفرنسية والميزابية، وإذا افترضنا خضوع الميزابية في تونس إلى نظام العزابة، الا انه لا توجد

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 06, **نسخة من مكتوب شيخ مدينة تونس**، تونس، 08/31/ 1889م.

[2] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 514.

وثائق تقدم لنا معلومات وافية حول كيفية تسييره والقضايا التي تم التطرق إليها، فكل ما نعلمه من خلال هذه المصادر أن نظام العزابة للميزابية في مدينة تونس كان يتشكل من سبعة أعضاء يمثلون القرى التي ينحدر منها هؤلاء المهاجرين، وبدورهم ينتخب هؤلاء رئيسا لهم[1].

مع فرض الحماية الفرنسية على تونس1881م قامت هذه الاخيرة بإعادة هيكلة حلقة العزابة الميزابية، بتحويلها الى مشيخة من خلال تَعيِين علي بن عمر باكير في منصب شيخ للمهاجرين الجزائريين القادمين من وادي ميزاب في تونس، بموجب القرار الصادر في 11 ماي 1892م، وذلك في إطار سياستها الرقابية على المهاجرين الجزائريين، كذلك في سياق اعادة هيكلتها للمؤسسات التونسية وفرض سيطرتها عليها[2].

رفض الميزابية التدخل الفرنسي في نظامهم الداخلي والقيام بإعادة تكوين هذه الحلقة، حيث راسل أعيان بني ميزاب المقيمين في مدينة تونس الوزير المقيم العام الفرنسي في تونس بول كانمبون (Paul Cambon)[3]، بتاريخ 16 ماي 1892م، داعين إياه إلى التخلي عن فكرة إنشاء مشيخة للميزابية بمدينة تونس، معبرين على رفضهم لهذا الاجراء الاداري الذي يخالف عاداتهم وتقاليدهم، مذكرين المقيم العام بانه من عادة العروش الميزابية، انتخاب سبعة ممثلين عنهم، ولا يتم ذلك إلا بعد موافقة مشايخ العروش الموجودة بوادي ميزاب، ويبرر الميزابية رفضهم تَعيِين علي بن عمر باكير شيخا عليهم لعدم قدرته على القيام بجميع الوظائف التي يقوم بها الاعضاء السبعة، ما جعلهم يتمسكون بنظامهم التقليدي[4].

---

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص534.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N° 01**, Lettre du R.G au S.G.G.T, Tunis** ,11/05/ 1899.

[3] **بول كانمبون Paul Cambon**: ولد سنة 1843 بباريس، متحصل على شهادة في الحقوق على إثرها تقلد عدة مناصب ادارية، قبل أن يعين بتونس في خطة وزير مقيم ثم مقيم عام في الفترة ما بين 1882-1886م، قام بإنشاء مؤسسات الحماية الفرنسية بتونس، توفي سنة 1924م. للمزيد انظر، نورالدين الدقي وآخرون، المرجع السابق، ص 96.

[4] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 535.

لهذا كَلف المقيم العام الفرنسي المراقب المدني في العاصمة تونس، بإجراء بحث لمعرفة رغبات الميزابية فيما يتعلق بالنظام الإداري المناسب لهم، بعد الجدل الذي أثير عند تَعيِين علي بن عمر باكير كشيخ عليهم. وقد أعرب معظمهم عن رغبتهم في إعادة تشكيل مؤسسة الجماعة التي تكون منتخبة من قبل جميع أهالي بني ميزاب المقيمين في مدينة تونس، على أن تتولى بدورها انتخاب شخصية لتمثيل الميزابية أمام السلطات الفرنسية[1].

المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس رأى بأنه ليس هنالك ضرورة لإعادة تكوين الجماعة وانتخاب سبعة مشايخ يمثلون القرى الميزابية، أو تَعيِين شيخ يمثلهم من قبل الاقامة العامة، فالأصلح حسب رأيه تَعيِين شخصية تمثل الميزابية عند السلطات الفرنسية عند الحاجة لها بمسمى عون استعلامات. بالفعل تم تَعيِين عبد الجليل بن الحاج إبراهيم كممثل لجماعة الميزابية بصفة عون استعلامات أمام المراقب المدني في تونس بتاريخ 13 ديسمبر 1896م[2]، وظل في منصبه حتى وفاته في عام 1912م، فخلفه علي بن عمر باكير الذي سمي شيخا على الميزابية في مدينة تونس، دون أن يثير هذا غضب الميزابية كما حدث في عام 1892م[3].

### 3. انفصال مهاجري بلاد توات عن مشيخة المغاربة:

كانت الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين القادمين من بلاد توات غير واضحة، فقد تم تصنيفهم من قبل السلطات التونسية في بعض الأحيان على أنهم تونسيون، وفي أحيان أخرى مغاربة، ويرجع ذلك لعدم وضوح الوضعية الادارية للإقليم، الذي لم يخضع للإدارة الاستعمارية الفرنسية إلا في عام 1902م[4].

مع ذلك، لم ينتظر التواتية حل وضعيتهم القانونية بل اعتبروا أنفسهم جزائريين رافضين تصنيفهم على أنهم تونسيون أو مغاربة، ففي رسالة وجهها عدد من التواتية بتاريخ 30 ديسمبر

---

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 536، 537.

[2] نفسه.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°17**, Lettre du D.R.G au S.G.G.T**, Tunis, 31/02 /1912.

[4] محمد برشان، المرجع السابق، ص 181.

1886م إلى المقيم العام الفرنسي بتونس، مطالبين بتَعيِين شيخ خاص بهم، رافضين الانضواء تحت المشيخة المغربية بمدينة تونس[1].

ولقد جاء في الرسالة :« **... نحبو من الله ثم من جزيل فضلك فيما تكبر(أي جعله كبيرهم) علينا الشاوش محمد البركة بن الطيب التواتي هو الذي يحكم فينا تحت نظر سيادتكم ... لأننا خاطين دعوة المغاربة لا نعرفوا احد من غيره لأننا في بلاد الدولة الفرنسوية معروفين اهل توات يكون شيخنا منا والمغاربة شيخ منهم ... أولادنا ما يكون كبير عليهم سوى واحد منهم ... واليوم يا عجبا في أيام الله وأيامكم السعيدة تحبونا نكون ذات وحدة (وطن واحد) أحنا والمغاربة وشيخنا يكون واحد نحب من فضلكم شيخنا يكون منا..** » [2].

رفض أعيان التواتية في هذه الرسالة ضمهم لشيخ المغاربة، مؤكدين على تصنيفهم كجزائريين خاضعين لقانون الحماية الفرنسية، كما طالبوا بضرورة تَعيِين شيخ منهم من أبناء توات، ويعارضون ضمهم لخطة شيخ المغاربة، وهذا يعكس رغبتهم في الحفاظ على جنسيتهم الجزائرية وتميزهم عن المغاربة، من خلال شيخ ينتمي إليهم ويمثل مصالحهم وتطلعاتهم، وبالتالي يرفضون أي محاولة لإدراجهم في خطة شيخ المغاربة.

وفي سياق رغبة المهاجرين التواتية في الفصل بينهم وبين المغاربة، بعث الشيخ محمد البركة بن الطيب رسالة بتاريخ 16 جانفي 1890م إلى الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة العامة الفرنسية في تونس، يدعوه إلى التنبيه على شيخ المغاربة، المسمى مصطفى السَلاوي كي لا يتدخل في شؤون التواتية الذين هم محميون فرنسيون، وأكد الشيخ محمد البركة بن الطيب بان مصطفى السلاوي يسعى إلى جعل التواتية رعايا تونسيين، وفي الاصل أنهم يتمتعون بالحماية الفرنسية[3].

---

[1] **أنظر الملحق رقم :07.**

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°56, **رسالة التواتية الى المقيم العام الفرنسي**، تونس، 1886/12/30م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°23, **Lettre du Mohamad Barka au R.G,** Tunis, 16/01/1890.

ولقد اعترفت السلطات التونسية بعدم أهليتها للنظر في شؤون التواتية، وأصدرت تعليمة إلى شيخ المغاربة مصطفى السلاوي تدعوه فيها بعدم التدخل في شؤون التواتية باعتبارهم جزائريين، وذلك استجابة منها لمذكرة أرسلت لها من قبل سلطة الحماية الفرنسية[1].

وفي سنة 1891م أصدر المقيم العام الفرنسي في تونس، قرار بتَعيِين علي العزاوي شيخا على المهاجرين التواتية في مدينة تونس[2]. ومما يلفت الانتباه ان هذا القرار صدر قبل ان تتمكن فرنسا من فرض سيطرتها على واحات إقليم توات في الفترة ما بين 1899م و1902م، والذي أصبح خاضعا للوضع العسكري المطبق على المناطق الجنوبية للجزائر وفق قانون 14 أوت 1902م، الذي نص على ان الصحراء الجزائرية بما فيها إقليم توات جزء لا يتجزأ من الجزائر وبالتّالي جزء من فرنسا، وبهذا اكتسب التواتية الجنسية الفرنسية بصفة رسمية [3].

لقد خلف قرار المقيم العام الفرنسي بتَعيِين علي العزاوي شيخا على التواتية ردود افعال رافضة لولايته، ففي رسالة بتاريخ 20 مارس 1891م قدم مجموعة من التواتية عريضة للمقيم الفرنسي بتونس يرفضون فيها تولية علي العزاوي واصفين اياه بانه غير اهل بتولي المشيخة وانه يعيش من السؤال والصدقات[4] .

وفي وثيقة أخرى بتاريخ 11 سبتمبر1892م، قدم أعيان من قبائل الخنافسة والمحارزة، التواقرت وتيميمون، وجميعهم عرش أولاد سيدي الشيخ من بلاد توات، طلبًا إلى الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة العامة الفرنسية في تونس بتغيير شيخهم علي العزاوي لسببين وفقًا لرأيهم: الأول هو أنه ليس من قبائلهم، والثاني هو أنه من قبيلة أخرى تجمعهم معها عداوة[5].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°24, **Note au Cheikh Marocaine**, Tunis,1890.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°64, **Lettre du C.C de Tunis au R.G**, Tunis, 11/03/ 1898.

[3] محمد برشان، المرجع السابق، ص 181.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°37, **Lettre du migrants Touatis en Tunisie au R.G,** Tunis, 20/03/1891.

[5]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°45, op.cit.

ومن بين الاتهامات التي وجهت أيضا للشيخ من قبل أعيان توات، هي سياسته التفضيلية في ميدان التشغيل، فلقد كان حسب زعم التواتية يقوم بتشغيل أبناء عرشه مقابل مبلغ مالي على حساب أفراد بقية عروش إقليم توات، حيث كان يلزم كل منتدب جديد في اشغال الحراسة بدفع للشيخ 50 فرنكا[1].

رفض التواتية للشـــيخ علي العزاوي وصـــلت إلى تهديده بالقتل، مما أدى بالإقامة العامة الفرنســـية إلى إقالته ســـنة 1904م[2]، ويبدو أن محمد البركة بن الطيب كان المحرض للتواتية على رفض مشـيخة العزاوي. فقد طالب أعيان التواتية بتعيينه، بعد رفضـهم أن يتولى مصـطفى السـلاوي، شـيخ المغاربة، شـؤونهم. واعتبروا أن محمد البركة هو الأجدر بهذا المنصـب لأنه تم اختياره من قِبل عبد السـلام شـريف الوزان[3]. مناشـدين الإقامة العامة الفرنسـية بتنفيذ توصـية الوزان وتوليته مشيخة التواتية[4] .

بعد إقالة الشـيخ علي العزاوي، عينت الإقامة العامة الفرنسـية محمد ولد خادم بابا شـيخًا على التواتية، إلا أن التواتية رفضـوه أيضًـا، بحجة أن له ماضـيًا جنائيًا. وعليه، قامت الإقامة العامة بتعيين أحمد بن محمد الصالح شيخًا على التواتية، واستمر في هذا المنصب حتى وفاته عام 1923م[5].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°67, **Pétition des migrants Touatis en Tunisie au R.G**, Tunis, 06/03/1898.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°71, op.cit.

[3] شيخ الطريقة الوزانية التي كان مقرها بمنطقة وزان بالقرب من طنجة شمال المغرب، كان للزاوية اتباعا في الجزائر خاصة في منطقة وهران وبلاد توات، كانت علاقاته متوترة مع ســـلاطين المغرب. للمزيد أنظر، محمد العمراني وعبد الغني العمراني، "الجزائر والشرفاء الوزانيون في نهاية القرن التاسع عشر للمستشرق الفرنسي روجي لوتورنو"، **مجلة الحوار المتوسطي**، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الاسلامي، جامعة جيلالي اليابس، المجلد 10، العدد 02، سيدي بلعباس جوان2019م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°56, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Cheikh des Toutatis, Ahmed ben Mohammed ben Salah, Doc N° 04, **Nomination du Cheikh Ahmed ben Mohammed ben Salah,** Tunis, 1904.

## 4. ظهور مشيخة السوافة 1891م:

شكل المهاجرين السوافة النسبة الأكبر من المهاجرين الجزائريين المقيمين في مدينة تونس، لهذا حرصت الإقامة العامة الفرنسية على تسوية وضعيتهم القانونية لضمهم إلى الجزائريين الرعايا الفرنسيين، حيث خصصتهم بنداء بتاريخ 12 سبتمبر 1889م صدر بالرائد الرسمي جاء فيه:« **ليعلم سكان وادي سوف القاطنين بالإيالة التونسية انهم ان لم يعملوا الاعمال اللازمة في ظرف مدة شهرين للحصول على تذاكر الحماية أو تجديدها من دار السفارة الفرنسوية أو دار النيابة القنصلية التابعين لها فانه يسقط حقهم من الحماية ويعتبرون رعايا تونسيين**»[1].

ولا نعلم على وجه التحديد إن كان هنالك نظام تمثيلي للسوافة في تونس، مع ذلك وجدنا رسالة موقعة من قبل أربع شخصيات سوفية موجهة للمقيم العام الفرنسي في تونس بتاريخ 29 ماي 1890م، عرَف اصحابها أنفسهم بأنهم ممثلين لأربعة مناطق هاجر منها السوافة إلى تونس وهم: الشيخ عمر بن الحاج بلقاسم من الوادي والشيخ محمد بن إبراهيم من كوينين، الحاج علي بن محمد الصالح من الزقم ولخضر بن الحاج محمد من المصاعبة[2].

الرسالة المقدمة من هذه الشخصيات الأربعة تولت الدفاع عن مطالب السوافة باعتبارهم رعايا فرنسيين لا محميين لكونهم ينطبق عليهم القانون المشيخي لسنة 1865م، باعتبارهم تابعون إقليميا إلى عمَالة قسنطينة، بالتالي لا يفقدون جنسيتهم إذا لم يتم تجديدها حسب النداء الوارد من الإقامة العامة التونسية في جريدة الرائد التونسي[3].

وقد يكون هذا سببا في دفع المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس في 22 افريل 1891م إلى مراسلة المقيم العام الفرنسي من اجل تَعيِين شيخ للمهاجرين السوافة، واستجابة لمقترح المراقب المدني، أصدر المقيم العام الفرنسي قرارا بتَعيِين علي بن سلطان بن بلقاسم شيخًا

[1] **أنظر الملحق رقم: 03.**

[2] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/01, Doc N°04, op.cit.

[3] Ibid.

للسـوافة في 01 جويلية 1891م، إلا ان الشـيخ تمت اقالته من منصـبه نظرا لاتهامات وجهت ضـده[1]، ليتم اختيار محمد بن الحاج أحمد الفاسـي شـيخًا على السـوافة بتونس، والذي مارس سلطة المشيخة مدة ثماني سنوات تقريبا، من سنة 1892 إلى سنة 1900م[2].

**5. تَشَكّل مشيخًات مهاجري المنطقة التلية:**

لقد تم وضـع المهاجرين الجزائريين القادمين من المنطقة التلية ضـمن إدارة البرانية[3]، التي تتولى إدارة شؤون المهاجرين الوافدين على المدينة سواء من داخل البلاد التونسية أو من أي بلد إسـلامي آخر[4]، حيث صـدر قرار من باي تونس بتاريخ 13 محرم 1310هـ، الموافق 06 أوت 1892م، الذي ينص على أن كل عامل يقيَد جميع النازلين بعمله كيفما كانت جنسـيتهم، ثم اتبعت بتعليمه من إدارة المال التونسـية في 18 محرم 1310هـ، الموافق 11 أوت 1892م، التي تضمنت: «... **أن كل عامل يقيد من كان من أصل عمله أصالة أو من الأعمال المنحلة مثل دريد والجزائريين والعروش الرقاق والغرابة الجواونة (المغاربة) والطرابلسـية والسـودانيين غيرهم...**» .[5].

ويُفهم من ذلك أن المهاجرين الجزائريين من المنطقة التلية التابعين لإدارة البرانية لم تكن لهم مشيخة خاصة بهم، بل تم توزيعهم على الشيوخ الترابية بمدينة تونس التي كانت مقسمة إلى ستة أقسام، وعلى كل قسم شيخ تونسي الذي يقوم بدوره بتقييد الجزائريين التابعين لقسمه ضمن سـجلاته، أي الجزائريين القادمين من المنطقة التلية من الجزائر عكس المهاجرين القادمين من الجنوب الذين كانوا خاضعين لمشيخًات خاصة بهم كما رأينا سابقا.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Indigènes Algériens, soufis Cheikhs, Ali ben Sultan ben Belkacem, Doc N° 42**, Lettre du C.C de Tunis au R.G,** Tunis,05/08/1919, p3.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Indigènes Algériens, soufis Cheikhs, Mohammed ben Elhadj Ahmed el Fassi, Doc N° 08**, Note du R.G,** Tunis,04/05/1900, p1.

[3]**البراني:** هو الغريب عن البلد والذي يأتي من خارج المدينة للعمل فيها. للمزيد أنظر: رينهارت دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة وتحقيق محمد سليم النعيمي، ج01، د.ط، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد(العراق) 1978م، ص 265.

[4]عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 501.

[5]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Barrania, Cheikh des Algériens, Mohammed ben Malek Ezzouri, Doc N°04**, Lettre du Gaïd des Barranais au P.M**, Tunis ,11/08/1892.

**أولاً: مشيخة الجزائريين (مهاجري عمالة الجزائر):**

في ضوء عدم معرفة الشيوخ التونسيين بالمهاجرين الجزائريين، ولرغبة هؤلاء بتعيين شيخًا منهم عليهم، اقترح عامل البرانية علي بن عثمان الذي يتولى شـؤونهم الادارية، الاذن لهم على الاتفاق لاختيار شـيخًا عليهم، في رسـالة موجهة إلى الوزير الاكبر عبد العزيز بوعتورة في26 ربيع الأول 1310هـ، الموافق 17 أكتوبر 1892م. جـاء فيهـا : « ... **ان الاعيـان من الجزائريين طلبوا منا ان نجعل شـيخًا من اخوتهم يباشـر امورهم العرفية والسـياسـية كسـاير الشيوخ فنطلب من جنابكم الاذن لنا في اتفاقهم على شيخ منهم والنظر الاعلى لكم ...»** [1].

وبالفعل صـدرت موافقة الوزير الاكبر عبد العزيز بوعتورة إلى عامل البرانية من اجل جمع الجزائريين للاتفـاق على شـــيخ منهم، في 13 جمـادي الأول 1310هـ، الموافق 02 ديسمبر1892م[2]. فاجتمعت ثلاثة وستون (63) شـخصـية تمثل المهاجرين القادمين من عمَالة الجزائر وغالبيتهم من منطقة القبائل، يوم الثلاثاء 24 جمادي الأول 1310هـ، الموافق 13 ديســمبر 1892م والتي جاء فيها: « ... **الجميع من عمَالة الجزاير المســتوطنين بحاضــرة تونس واتفقوا ... انهم يعرفون الاجل المرعي الوجيه السيد محمد بن مالك الشريف الزواوي معرفة صــحيحة تامة اســما وعينا ونســبا ويشــهدون مع ذلك بانه من اهل العفة والنجاح والرئاســة وممن يصـلح ان يكون شـيخًا عليهم وهم جملة الجزائريين المقيمين المسـتوطنين بتونس ليتولى امورهم السياسية وقوانينهم العرفية** » [3].

لكن بالرغم من إتفاق المهاجرين الجزائريين على اختيار محمد بن مالك الشــريف الزواوي شيخًا عليهم، إلا أن الإذن لم يصدر بولايته من قبل باي تونس دون تحديد أسباب لذلك، حيث طالبت مراســـلة الوزير الاكبر بتاريخ 30 جمادى الثاني 1310هـ، الموافق 18 جانفي1893م

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Doc N° 04, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Doc N° 01, **Lettre du P.M au Gaïd des Barranais,** Tunis.02/12/1892.

[3]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Doc N° 05, **حجة إتفاق المهاجرين من عمالة الجزائر لاختيار محمد بن مالك الزواوي شيخا عليهم ، تونس ، 1892/12/13م.**

إلى عامل البرانية بأن يجمع المهاجرين الجزائريين مجددا للاتفاق على غيره، الا أنهم لم يرغبوا في الاتفاق على غيره تضامنا مع الشيخ المرفوض ولايته من قبل الحكومة التونسية[1].

قامت الحكومة التونسية بضم المهاجرين الجزائريين القادمين من عمالة الجزائر مجددا إلى ادارة البرانية، الا ان هؤلاء المهاجرين رفضـــوا هذا القرار مطالبين بتعيين شـــيخ خاص بهم من الاقامة العامة الفرنســية، بعد رفض الحكومة التونســية تَعيِين محمد بن مالك الشــريف الزواوي شيخا عليهم[2]. ولقد استجابت سلطة الحماية الفرنسية بتونس، لمطلب المهاجرين الجزائريين من عمالة الجزائر من خلال تَعيِين سليمان بن الحاج قويدر شيخا عليهم[3]، والذي استمر في مهامه إلى غاية إعفاءه منها في 04 ماي 1900م، بســـبب اتهامات وجهت له بتزوير شـــهادات جنسية[4].

**ثانياً: مشيخة القسنطينيين:**

تأسست مشيخة القسنطينيين بشكل رسمي في 9 أكتوبر 1907م[5]، عندما تم تعيين محمد الصــالح زروق شــيخًا للمهاجرين القادمين من عمالة قســنطينة. ومع ذلك، يُظهر تقرير مفوض الشرطة لمدينة تونس بتاريخ 13 فيفري 1916م أن مشيخة القسنطينيين كانت موجودة قبل هذا التاريخ. قبل تعيين محمد الصـالح زروق، تولت المشـيخة عدة شـخصـيات من عمالة قسـنطينة، مما يشير إلى أن لها تاريخًا أطول.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Barrania, Doc N° 09, **Lettre du Gaïd des Barranais au P.M,** Tunis.02/02/1893.

[2]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 04، الملف06، مراسلات تتعلق بترتيب مشيخات البرانية (1898-1902م)، وثيقة رقم 60، **رسالة عامل البرانية علي بن عثمان إلى مدير المالية**، تونس، 1893/12/13.

[3]لم نتمكن من الوصـــول الى معلومات تعرفنا بهذه الشـــخصـــية، ســوى انه كان شـــيخا على المهاجرين الجزائريين من عمالة الجزائر، وتمت إقالته لسوء التصرف في أداء مهامه، في مذكرة للمقيم العام الفرنسي بتاريخ 04 ماي 1900م،

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/01, Doc N°5**, Note du sujet de 2 Cheikhs des Algériens,** Tunis, 04/05/1900**.**

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Algériens, Cheikhs des Constantinois, Mohamed Salah ben Ahmed Zarrouk ben Abdelkader, Doc N°01, **Rapport du commissaire de police,** Tunis, 13/02/1916.

من بين هؤلاء، كان صهر الشيخ محمد الصالح زروق[1]، الذي تولى المشيخة الى غاية وفاته سنة 1903م. بعد ذلك، تولى محمد الصالح زروق المشيخة لفترة مؤقتة بين عامي 1903م و1905م. ثم تم اختيار شخص آخر يدعى محمد بن بلقاسم، وهو متطوع في الجيش الفرنسي، لتولي المشيخة لمدة سنتين[2]. ليتم تعيين محمد الصالح زروق رسميًا شيخًا على القسنطينيين في عام 1907م[3]. بناءً على ذلك يُرجح أن تاريخ تأسيس مشيخة القسنطينيين يعود إلى حوالي عام 1891م، وهو ما يتوافق مع تاريخ تأسيس بقية المشيخات الجزائرية.

**ثالثاً: مشيخة الوهرانيين:**

بالرغم من أن الوهرانيين كانوا يشكلون أقل الجاليات الجزائرية تعدادًا بمدينة تونس، فإن مشيختهم تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي. يُعتبر محمد بن قراش أول الشيوخ الوهرانيين، ولكنه لم يستمر في المشيخة، حيث اختار الاستقالة منها والعودة إلى الجزائر عام 1900م[4].

بعد ذلك، تولى المشيخة الحاج قدور بن جنات، وهو من المهاجرين القادمين من مدينة مستغانم. بعد وفاة الحاج قدور بن جنات عام 1912م، تولى المشيخة ابنه أحمد[5] إلى غاية استقالته من المشيخة سنة 1923م[6].

في النهاية، يمكن أن نستنتج أن الإقامة العامة الفرنسية في تونس بدأت بشكل فعلي منذ عام 1891م، حيث تم تعيين شيوخ لإدارة المهاجرين الجزائريين من خلال نظام المشيخة.

---

[1] تعذر علينا معرفة اسمه.

[2] لم توضح الوثائق كيفية نهاية مشيخة محمد بن بلقاسم.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°01, op.cit.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Algériens, Cheikh des Oranais, Ahmed ben Elhadj Kaddour ben Djenat (1900-192), Doc N° 01**, Note au Sujet de la Nomination d'un Cheikh des gens de la province d'Oran,** Tunis,26/04/1900**.**

[5] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N°05**, Rapport du commissaire de police,** Tunis, 12/02/1916.

[6] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 08**, Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G,** Tunis, 24/01/1923.

## المبحث الرابع: تحولات نظام المشيخة الجزائرية في تونس

كما أشرنا في نهاية المبحث السابق بأن سنة 1891م، كانت البداية الفعلية لظهور نظام المشيخة الجزائرية في ظل نظام الحماية الفرنسية على تونس، وقد اتسمت هذه البداية بمحدودية النطاق الجغرافي الذي شمل تطبيق هذا النظام، بالإضافة إلى قلة الصلاحيات الممنوحة للشيخ الجزائري، ومع تقدم الأحداث والتطورات التي شهدتها تونس، بدأت هذه الصلاحيات تتوسع تدريجياً.

لذا سيعرف نظام المشيخة الخاص بالمهاجرين الجزائريين في تونس تحولات بارزة خلال فترة الحماية الفرنسية على تونس 1881-1956م، تمثلت أساسا في تعزيز سلطة الشيوخ الجزائريين على المهاجرين الجزائريين في تونس، وكذلك في تعميم نظام المشيخة على كافة المناطق التونسية التي كان يوجد بها تواجد بارز للمهاجرين الجزائريين.

### 1.إصلاحات سنة 1919م:

إن المهاجرين الجزائريين بعد ارتباطهم بالدولة التونسية، أصبح تعيين شيوخهم يُعهد حصراً إلى المقيم العام الفرنسي في تونس، دون أي تدخل من السلطات التونسية، التي لم تكن تمتلك أي سلطة على تعيينهم. وقد ورد ذلك في عدة مراسلات تناولت هذا الموضوع. حيث رفضت الحكومة التونسية إصدار الأمر الباي بتعيين الحاج خميس بن الحاج أحمد الورقلي السيسيني كمقدم للورقلية في عام 1890م، اعتباراً من كون الوراقلية يُعتبرون رعايا فرنسيين، وبالتالي لا وصاية للحكومة التونسية عليهم[1]، وهو الأمر نفسه الذي أشار إليه الكاتب العام للحكومة التونسية في مذكرة بتاريخ 05 افريل1899م، للوزير الفرنسي المفوض لدى الاقامة العامة الفرنسية في تونس، بأن الحكومة التونسية ليس من صلاحياتها تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس، وليس لها أي سلطة عليهم[2].

[1]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 06، المصدر السابق.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°112, **Note pour S.G.G.T au R.G**, Tunis, 05/04/ 1898.

مع إقرار ضـريبة جديدة عام 1913م، تُعرف بأداء الاسـتيطان، والتي كانت تنطبق على غالبية المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس، بدأت تسـود مشـاكل متعددة بين هؤلاء المهاجرين الملزمين بدفع الضريبة، وبين الشيوخ التونسيين الذين كانوا مسؤولين عن جمعها من المهاجرين الجزائريين المقيمين بتراب مشيختهم[1].

في سـبيل معالجة المشـاكل التي نشـأت بين المهاجرين الجزائريين والشـيوخ التونسـيين، اقترح المراقب المدني الفرنسـي في رسـالة موجهة إلى المقيم العام الفرنسـي بتونس وإلى الحكومة التونسـية بتاريخ 5 أكتوبر 1918م، إعادة تنظيم المشـيخات الجزائرية بمدينة تونس، حيث أورد في رسالته ما يلي:

**« … La situation des cheikhs qui encadrent dans le control civil de Tunis l'élément algérien soit régularisée et les désignations le ces agents faites con jusqu'à e jour par le Contrôleur Civil، sanctionnée par des décrets beylicaux qui leur donneront une autorité elle et leur permettront d'être les auxiliaires de perception du Cheikh El-Medina et du Gaïd de la Banlieues.»**[2].

تشـير المراسـلة إلى أن التغيير المراد إحداثه يتجلى في تعيين شـيوخ للمهاجرين الجزائريين بواسطة مرسوم من الباي، بهدف تمكينهم من تحصـيل الضـرائب من مواطنيهم. وقد جاء هذا الإجراء اسـتجابة لطلبات المهاجرين الجزائريين الذين تواصـلوا مع السـلطات الفرنسـية والحكومة التونسـية، حيث طالبوا بتعيين مشـايخهم لتسـهيل عملية جمع الضـرائب، نتيجة للخلافات والتوترات التي نشأت بينهم وبين الشيوخ التونسيين[3].

إن هذا الإجراء يبدو أنه سيساهم في تعزيز سلطات الشيوخ الجزائريين، مما يجعلهم أدوات في يد السـلطات الفرنسـية لرصـد الإيرادات المالية للمهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس،

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°01**, Lettre du Cheikh Médina au P.M,** Tunis, 24/02/1914**,** p 2**.**

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°15**, Lettre du C.C de Tunis au R.G,** Tunis, 09/04/ 1919.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N° 01**,** op.cit.

وسـيمكن الإدارة الفرنسـية من التدخل بشـكل أكبر في شـؤون الإدارة التونسـية، وبالتالي تقليل سـلطتها، إذ كان تحصـيل الضـرائب من المهاجرين الجزائريين مسـؤولية الشـيوخ التونسـيين. المهاجرين الجزائريين من مسؤولية الشيوخ التونسيين، هذا الإجراء كان جزء من سياسة فرنسا في تونس آنذاك لزيادة التحكم في الشؤون المالية والضريبية والإدارية التونسية، وقد تم استخدام شيوخ المهاجرين الجزائريين كوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

لم يعارض كلاً من المقيم العام الفرنسـي والحكومة التونسـية هذا المقترح، بل رحبا به، إلا أن المدير العام للمالية، في رسـالة وجهها إلى الكاتب العام للحكومة التونسـية بتاريخ 4 أفريل 1919م، اشترط أن يكون تعيين شيوخ المهاجرين الجزائريين وفق المراسيم التي يتم من خلالها اختيار الشيوخ التونسيين. وكان من الأمور المهمة التي أُشير إليها في هذا السياق ضرورة تقديم شـيوخ المهاجرين الجزائريين لضَـمان مالي فعّال، يسـاهم في تعزيز التزامهم في عملية تحصـيل الضرائب[1]:

**« En réponse à votre lettre n° 140 du 26 mars dernier، relative à la proposition de M. le contrôleur civil de Tunis tendant à faire nommer par décrets beylicaux les cheikhs des divers groupements algériens، j'ai l'honneur de vous faire connaître que je ne vois aucun inconvénient à l'adoption de cette mesure.**

**La nomination de ces collecteurs devrait d'ail- leurs être subordonnée à la justification par chacun d'eux du dépôt d'un cautionnement en espèces ou en titres jugé suffisants ou à la présentation de garante dûment agrées… »** [2] **.**

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°16**, Lettre du D.G.F au S.G.G.T,** Tunis, 04/ 04/1919.

[2] **الترجمة:** « رداً على رسـالتكم رقم 140 بتاريخ 26 مارس الماضـي، المتعلقة بمقترح السـيد المراقب المدني في تونس الذي يهدف إلى تعيين شيوخ المجموعات الجزائرية المختلفة بموجب مراسيم بايوية، أود أن أبلغكم أنني لا أرى أي مانع في تبني هذا الإجراء لكن يجب أن تكون تعيينات هؤلاء المحصـلين مشـروطة بتقديم كل واحد منهم لضـمان مالي عبر وديعة نقدية أو قيمة مالية معترف بها، أو عرض ضمان معترف به من قبل الجهات المختصة... » .

يعتبر الضـــمان المالي خطوة مهمة للتأكد من أن الشـــيخ المعين قادر على التعامل مع المسؤوليات المالية المرتبطة بوظيفته. ففي حالة حدوث أي خسائر أو أخطاء، يمكن استخدام هذا الضمان كتغطية لتلك الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للمحصلين تقديم ضمان معترف به من جهة مختصة كضمان إضافي لجدارتهم بالوظيفة، مما يعزز الثقة في مدى قدرتهم على إدارة الشؤون المالية بكفاءة.

وتأكيدًا لهذه الإصـــلاحات، قدم المراقب المدني لمدينة تونس إلى الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة العامة الفرنسية بتونس في 06 ماي 1919م، قائمة تضم سبعة أسماء لشيوخ الفرق الجزائرية، وذلك من أجل المصادقة على تعيينهم. وهم:

1- جلول بن حاج محمد بن رمضان شيخ الوراقلية والتوقرتية.

2- علي بن سلطان بن بلقاسم، شيخًا للسوافة.

3- أحمد بن محمد صالح، شيخ التواتية.

4- الحاج علي بن عمر باكير، شيخ للميزابية.

5- فرحات بن الحسين بونوة، شيخ الجزائريين.

6- محمد الصالح زروق بن عبد القادر، شيخ القسنطينية.

7- أحمد بن قدور بن جنات، شيخ الوهرانيين[1].

فلقد تم تجديد الثقة في هؤلاء الشيوخ، الذين كانوا أصلا يتولون مسؤولية مجموعاتهم منذ سنوات، وبعد موافقة المقيم العام تم اعتماد الشيوخ السبعة من قبل باي تونس، وصدر بحقهم أمر عليَ من باي تونس بتاريخ 03 شـــوال 1337هـ، الموافق 02 جويلية 1919م، بتعينهم مشايخ على الفرق الجزائرية بمدينة تونس[2].

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02**,** Doc N°21**, Lettre du C.C de Tunis au R.G,** Tunis, 06/05/ 1919, p1,2.

[2]**أنظر الملحق** رقم 08.

## 2. تعميم نظام المشيخة الجزائرية على كامل البلاد التونسية:

طُبِق نظام المشـــيخة في البداية على المهاجرين الجزائريين الذين يقيمون في مدينة تونس وضـواحيها، نظراً لأن تونس كانت المركز الرئيسـي لتجمع المهاجرين الجزائريين في تلك الفترة، ومع مرور الوقت، ظهرت مجموعة من العوامل والأسـباب التي دفعت إلى توسـيع هذا النظام ليشـمل جميع المناطق التونسـية، التي تجذب عددًا كبيرًا من المهاجرين الجزائريين. تمثلت هذه الاسباب، فيما يلي:

### أ. تزايد عدد المهاجرين الجزائريين خارج العاصمة تونس:

إن ارتفاع عدد المهاجرين الجزائريين، وبشـــكل خاص في المناطق الحدودية مثل القيادات المدنية بالكاف أو مكثر، وكذلك في المدن القريبة من تونس العاصـــمة مثل بنزرت والقيروان، كان أحد الأسـباب الرئيسـية التي دفعت الإدارة الفرنسـية في تونس إلى إنشـاء مشـيخة خاصـة للمهاجرين الجزائريين في تلك المناطق[1].

فقد رفع القياد التونسيون مطلب تأسيس مشيخة خاصة للمهاجرين الجزائريين إلى حكومتهم منذ بداية القرن العشرين. على سبيل المثال، راسل قايد تبرسق الكاتب العام للحكومة التونسية في 23 جانفي 1909م بخصوص هذا المطلب:"... **يوجد في غالب مشيخًات العمل عدد وافر من الجزائريين وحرفتهم مثل الأهالي الفلاحة وتربية الحيوانات بالكيفية الجاري العمل بها في الوطن...**"[2].

اقترح عامل تبرســـق على الكاتب العام للحكومة التونســـية تعيين شـــيخ جزائري يمثل المهاجرين الجزائريين ويدير شؤونهم، وذلك لحل قضاياهم المتزايدة، خصوصًا أنهم لا يخضعون للقضـاء التونسـي. وبذلك، يكون هذا الشـيخ بمثابة حلقة وصـل بين المهاجرين والسـلطات، مما

---

[1] **أنظر الجدول** رقم 08 و**الجدول** رقم 09.

[2] A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Téboursouk, Cheikh des Algériens, Si Salah ben Hadj Mohammed Hadid Daradji, Doc N°03, **رسـالة عامل تبرسـق الى الكاتب العام للحكومة التونسـية** ، تونس ، 1909/01/23م

يسـهل إدارة أمورهم اليومية ويضـمن حقوقهم، حيث يقول: «... **تحدث لهم نوازل بكثرة غالبها طفيفة مع مسـتخدميهم التونسـيين تارة مدنية وتارة اجتماعية، ويرفضـون عرضـها الحكومة المحلية الاهلية، ويلحون في ذلك وكانوا طلبوا منا شـفاهيا وكتابة سـواء كان رغبة منهم في فصل تلك النوازل بسرعة ... وحيث ان نظر الجزائريين راجعا للمحاكم الفرنسية يتوقف نائب الحكومـة الاهليـة عن قبول نوازلهم... من الاحتيـاطيـات اللازمـة لضـــبط الحـالـة المـذكورة وتحسينها وهي أولا تسمية شيخ للجزائريين يكون رئيسا ونائبا..** ».[1]

إن التعداد الكبير للمهاجرين الجزائريين، خاصة في المناطق الحدودية بين تونس والجزائر، قد صـــعّب من مهمة الشـــيوخ التونســـيين المكلفين رســـميًا بالتعامل معهم. حيث كانوا مكلفين بتقييدهم في السجلات الضريبية وتسجيل الشباب منهم في دفاتر الخدمة العسكرية.

هذه التحديات دفعت المراقب المدني بمكثر إلى مراسلة المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 22 جانفي 1923م، حيث طلب منه الموافقة على مطلب إنشـاء مشـيخة خاصـة بالمهاجرين الجزائريين المقيمين في المنطقة. وجاء طلب المراقب المدني الفرنســـي نتيجة للعدد الكبير من الجزائريين المقيمين في المنطقة، والذي يُقدَّر بنحو 934 مهاجرًا، مما يسـتدعي تنظيم شـؤونهم الإدارية والاجتماعية بما يتناسب مع حجمهم المتزايد[2].

كما كـان للتواجد الكبير للمهـاجرين الجزائريين في منطقـة الجريـد دافعًـا للمراقـب المـدني الفرنســـي بتورز لمراســـلة المقيم العام الفرنســـي في 30 ديســـمبر 1945م، حيث طلب منه استحداث مشيخة خاصـة بالجزائريين في هذه المنطقة، على غرار ما هو معمول به في مناطق أخرى في تونس [3]:

[1]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N° 03, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Administration général indigène Oulad Aoun, Cheikh des Algériens, ElHadj Ahmed Lakhmi dit El Badaoui, Doc N°02**, Lettre du C.C de Maktar au M.P.R.G,** Maktar,22/01/1923.

[3]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Administration Général Indigène Touzeur, Caïdat Djérid, Cheikh des Algériens à Touzeur, Hamdi Bacha Sultan ben Bourogaa, Doc N°01**, Lettre du C.C de Touzeur au R.G**, Tunis,30/11/1945.

**« J'ai l'honneur de vous demander de vouloir bien envisager la création dans le Djérid d'un poste de Cheikh des Algériens comme cela se pratique dans les autre Région de Tunisie. Cette création se justifierait du fait du nombre important d'Algériens qui réside d'une façon permanente dans cette circonscription… »**[1].

حرص المراقب المدني لتوزر في رسالته على تقديم إحصائية دقيقة حول عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين في منطقة الجريد، محاولاً بذلك إقناع المقيم العام الفرنسي بضرورة إنشاء هذه المشـــيخة، بالنظر إلى الجالية الجزائرية الكبيرة في المنطقة، حيث بلغ تعداد المهاجرين الجزائريين وفقاً لما ذكره 3960 مهاجر جزائريا، ويزداد هذا العدد بشكل كبير خلال موسم جني التمور ليصل إلى حوالي 12000 مهاجر[2]، كما نصت عليه الرسالة:

**« … la liste par centre: Tozeur: 1383، Nafta: 2107, Degache: 100, El-Hama: 170, Tamerza: 200, Total: 3960. A ce chiffre doit s'ajouter un nombre considérable d'Algériens qui viennent à l'époque de la récolte de dattes et qui s'élève en ce moment à plus de 12000. »**[3].

ونظرا لهذا التعداد الكبير للمهاجرين الجزائريين بالجريد، وافق المقيم العام الفرنســـي على اقتراح المراقب المدني على استحداث مشيخة للجزائريين هناك[4].

فتعداد المهاجرين الجزائريين كان عاملًا حاسمًا في إنشاء مشيخًات خاصة بهم، وشرطًا أساسيًا لتَعيِين الشيوخ منهم يتولون شؤونهم، حيث تم تحديد الحد الأدنى لعدد التجمعات البشرية للمهاجرين الجزائريين الذين يستحقون إنشاء مشيخة خاصة بهم بـــ 500 مهاجر، على سبيل

---

[1] **الترجمة:**« لدي الشرف أن أطلب من حضرتكم بكل حر، أن تنظروا في إمكانية إنشاء منصب شيخ للجزائريين في منطقة الجريد، كما هو معمول به في مناطق أخرى في تونس. هذا الاقتراح يأتي اســـتنادًا إلى وجود عدد كبير من الجزائريين الذين يعيشون بصفة دائمة في هذه الدائرة، والذي يمكن تبرير إنشاء هذا المنصب بسبب وجودهم...» .

[2] A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 3, Doc N°01**,** op.cit.

[3] **الترجمة:** «... إليك القائمة حسب المراكز: توزر: 1383، نفطة: 2107، دقاش: 100، الحامة: 170، تامرزة: 200، العدد الإجمالي: 3960. بالإضافة إلى هذا العدد، يجب أن نضيف عددًا كبيرًا من الجزائريين الذين يأتون خلال موسم جمع التمور، والذين يبلغ حاليًا أكثر من 12000.»

[4] A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°01**, Lettre du C.C de Touzeur au R.G**, Touzeur, 30/11/194ا.1945.

المثال تم رفض إنشـــاء مشـــيخة في منطقة عين دراهم بناءً على التعداد القليل للمهاجرين الجزائريين في تلك المنطقة، حيث لم يتجاوز عددهم 347 شـــخصًـــا بما في ذلك النســـاء والأطفال[1].

لإن تأسـيس مشـيخة بهذا العدد القليل من المهاجرين الجزائريين، حسـب الاقامة العامة الفرنسـية سـيؤدي إلى طلبات متزايدة من قبل المهاجرين الجزائريين بمختلف المناطق التونسـية التي لها نفس وضـعية مهاجري عين دراهم، الأمر الذي يؤدي إلى إرهاق ميزانية الاقامة العامة بأعباء مالية جديدة[2]، حيث ولنفس الســبب رفض مطلب المهاجرين الجزائريين في صـــفاقس لاسـتحداث مشـيخة لهم[3]. بينما وافقت الاقامة العامة الفرنسـية بتونس، على مطلب المهاجرين الجزائريين المتمركزين في المراقبة المدنية بنزرت التي تقع شـمال العاصـمة تونس، لإنشـاء مشيخة خاصـة بهم سنة 1920م، لكون تعدادهم يتجاوز 592 جزائرياً مسجلين بالسجل المدني لرعايا الفرنسيين في تونس[4].

**ب. توتر العلاقة بين الشيوخ التونسيين والمهاجرين الجزائريين:**

تمتع المهاجرون الجزائريون في تونس بالحصـانة القضـائية التي تمنحها لهم صـفتهم كرعايا فرنسـيين، حيث لم يكونوا يخضـعون للمحاكمة لدى القضـاء التونسـي، ولم يكن بإمكان الشـيوخ والقياد التونسـيين فرض عقوبات عليهم مثلما يُطبق على المواطنين التونسـيين. هذا الوضـع أدى بالعديد من هؤلاء المهاجرين إلى التمرد على السـلطة التونسـية في مدينة تونس ومحيطها، مما نتج عنه العديد من النزاعات والمشادات بين الطرفين. هذا ما نصت عليه رسالة كـاهيـة عين دراهم للوزير الاكبر التونســي صـــلاح الـدين بكوش في 12 جوان 1947م:

[1]A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 81, Administration Général Indigène Sfax, Caïdat Sfax, Cheikh des Algériens, Doc N°01**, Lettre du immigrés algériens résidant à Sfax**, Sfax,27/08/1934.
[2]A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 81, Doc N°01**,** op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 137, Dos 20/02, Administration Général Indigène Tabarka, Caïdat Ain Draham, Cheikh des Algériens, Doc N°16**, Lettre du P.M au R.G.** Tunis,1949.
[4]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Administration Général Indigène Bizerte, Cheikhs des Algériens organisation, Ounas ElGhezali ben Mohammed ben Mahjoub, Doc N°22, **Lettre du S.G.G.T au D.R.G**, Tunis, 1922.

**«... وغير ما مرة تحدث صعوبات في أداء المأمورية المتعلقة بهم من طرف الشيوخ الدائرة الذين لا سلطة لهم قانونية تخول لهم أداء واجب مأموريتهم على الوجه الاكمل بل كثيرا ما يحدث خلل وصعوبات تحول بينهم وأداء واجبهم يحد من نفوذ المشائخ ...»** [1].

ويضيف كاهية عين دراهم في رسالته: **«... كثيرا ما تدعو الحاجة لاستدعائهم واحضارهم لدينا في مسائل جارية تتعلق بهم أو استدعائهم من طرف ادارة أخرى على طريقنا وعندما نكلف أحد المشائخ بإحضارهم تقع مشادة بين الشيخ والجزائري وفي الغالب لا يحضر الجزائري في الوقت اللازم الا بعد استدعائه مرارا حيث لا نفوذ للمشائخ الاهليين عليهم ... وقد وقعت شبه اهانات لبعض مشايخ الدائرة ...»** [2].

في حادثة تُبرز التوترات الاجتماعية والسياسية، تعرض شيخ تونسي يدعى عبد الله بن أحمد بن حسين للاعتداء من قِبل مهاجر جزائري مقيم في قيادة الفراشيش التابعة للمراقبة المدنية تالة، يُدعى علي بن ذياب بونورة الغربي[3].

وقعت الحادثة في 27 ديسمبر 1923 عندما طلب الشيخ من علي بن ذياب تسديد الضرائب المستحقة عليه. بالإضافة إلى الرفض، فقد تعرض الشيخ التونسي لهجوم عنيف من قبل المهاجر الجزائري وإخوته، حيث تم ضربه وسُلبت منه محفظته التي كانت تحتوي على مبالغ من الضرائب المحصلة. ولأن المعتدين كانوا من رعايا الدولة الفرنسية، واجهت السلطات التونسية صعوبة في متابعة هؤلاء المعتدين ومعاقبتهم دون تدخل المقيم العام الفرنسي[4].

كانت هذه التوترات والمشكلات سببًا في طلب الشيوخ التونسيين من حكومتهم التوصل إلى اتفاق مع الإقامة العامة الفرنسية لتعيين مشايخ جزائريين في المناطق التي تشهد تركزًا كبيرًا

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 20/02, Doc N°20, **رسالة من كاهية عين دراهم الى الوزير الأكبر التونسي** ، عين دراهم ، 1947/06/12م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 20/02, Doc N°20, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Control civil de Tala, Caïdat Fraichiches, Cheikh des Algériens, Mohammed ben Hadj Ahmed ben El Mokrani, Doc N°16, **رسالة شيخ الحوافظ الى قايد الفراشيش**، الفراشيش، 1923/12/29.

[4]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°16, op.cit,1,2.

لمهاجريهم. هذا ما أشـار إليه قايد عين دراهم في رسـالته السـابقة:"... **ان اطلب من سـيادة الجنـاب الاذن في انتخـاب شـــيخ جزائري من بينهم كما هي العادة في جهات أخرى ليكون مسـؤولا لدى السـلطة المحلية والادارة حتى يمر سـير الخدمة المتعلقة بهم على أحسـن حال وحتى لا تعرض علينا صعوبات من جهتهم في المستقبل...**" [1].

كما عبر المراقب المدني الفرنسـي في تالة، في رسـالة مؤرخة في 9 جانفي 1923م، عن القلق الناتج عن سـلوك المهاجرين الجزائريين تجاه السـلطات التونسـية، خصـوصًـا في المناطق التي يتجمعون فيها بأعداد كبيرة. حيث أوضح أن المشكلات الناجمة عن تصرفات هؤلاء الأفراد ليست جديدة، لكن مساعي السلطات لمعالجتها لم تكن كافية. لذا، رأى أنه من الضروري تعيين شيخ جزائري مُخصص لتحصيل الضرائب من الجزائريين المقيمين في هذه المناطق. واعتبر أن هذا الإجراء قد يســاعد في التخفيف من التوترات بينهم وبين الشــيوخ التونســيين [2]. لذا يمكن اعتبار أن هذه التوترات الواقعة بين الشــيوخ التونســيين والمهاجرين الجزائريين، من الأســباب الرئيسية التي أدت إلى استحداث منصب شيخ للمهاجرين الجزائريين خارج مدينة تونس.

**ج. تهرَب المهاجرين الجزائريين من التجنيد الاجباري وتحصيل الضرائب:**

تزامن اتخاذ الاقامة العامة الفرنســية قرار تعميم نظام المشــيخة على جميع المناطق التي يتمركز فيها المهاجرون الجزائريون، مع صـدور مرسـوم 03 أوت1917م من الحكومة الفرنسـية بباريس ينص على إلزام الشــبان الجزائريين المهاجرين بتونس بالتجنيد الاجباري في الجيش الفرنسي[3].

فمثلا كانت منطقة القيروان القريبة من تونس العاصــمة، ملجأ لعدد كبير من الشــبان الجزائريين الفارين من الخدمة العسكرية حسب رسالة المراقب المدني للمنطقة، لعدم وجود شيوخ

[1]A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 20/02, Doc N°21, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°16, **Note du C.C de Thala**, Thala, 09/01/1923.

[3]عبد القادر بلججة، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1954**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس معسكر، الموسم الجامعي 2014-2015، ص 109.

منهم يتولون مراقبتهم وتسجيلهم والابلاغ عنهم، وبما أن تجنيد الشبان الجزائريين ضمن الجيش الفرنسي يستلزم عملية بحث كبيرة من خلال معرفة كل افراد عائلات المهاجرين الجزائريين، وذلك بقصد تقييد من تتوفر فيهم شروط التجنيد في سجلات الخدمة العسكرية، ونظرا لهذا التعقيد فإن المراقب المدني الفرنسي في القيروان، رأى الأفضل تَعيِين شخصية من ضمن هؤلاء المهاجرين الجزائريين تتولى هذه المهمة بشكل أكثر دقة من الشيوخ التونسيين[1].

وعلى سبيل المثال أيضا، راسل المراقب المدني في بنزرت المقيم العام الفرنسي بتونس في 12 جانفي 1922م، يعلمه بوجود عدد كبير من المهاجرين الجزائريين في منطقة بنزرت قدر عددهم بألفي مهاجر **لا** يعترفون بالسلطات التونسية، ويعيشون في الخفاء بعيدا عنهم ويتفادون الالتزام بدفع الضريبي والخدمة العسكرية، ولهذا طلب المراقب المدني من المقيم العام الإذن لتوسيع هذا التنظيم إلى بنزرت من خلال تَعيِين شيخ جزائري على هؤلاء المهاجرين، من أجل التقييد في سجلات الخدمة العسكرية وتحصيل ضرائبهم[2].

وهو نفس السبب ذكره كاهية عين دراهم في مراسلته التي سبق ذكرها، حيث يقول:«... **انه يوجد بعملنا عدد كبير من الرعايا الجزائريين مستقرين بعملنا بجهات مختلفة بعضهم يتعاطى التجارة والبعض الآخر الفلاحة وبعضهم اجر عمله اليومي وكثيرا ما تدعو الحاجة لاستدعائهم فيما يتعلق بالإحصاء أو تجنيد الشبان منهم أو لخلاص مطالب الولية مثل الاداء على الحيوان أو المساهمة الجهوية أو الضريبة الشخصية وغير ذلك...»** [3].

فلقد كان لضعف التحصيلات الضريبية من المهاجرين الجزائريين، سببا من الأسباب التي كانت وراء استحداث مشيخة للمهاجرين الجزائريين خارج العاصمة التونسية، خاصة إذا علمنا

[1] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Administration Général Indigène Kairouan, Cheikh des Algériens, Doc N°03, **Lettre du CC de Kairouan au M.P.R.G**, Kairouan, 29/01/1917.

[2] A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 21/01, Doc N°19, **Lettre du D.G.F au S.G.G.T**, Tunis, 01/03/1922.

[3] A.N.T, Série A, Carton 48, Dos 20/02, Doc N°21**,** op.cit.

بالتمرد الذي يمارسه المهاجرون الجزائريون على السلطات التونسية في تلك المناطق، نظرا لكونهم رعايا فرنسيين، فليس من مقدور ممثلي الحكومة التونسية معاقبتهم.

وفي إطار التشاور الذي كان بين الاقامة العامة الفرنسية والحكومة التونسية، حول مقترح لتأسيس مشيخة جزائرية بمنطقة القيروان، حيث شجعت الحكومة التونسية هذا الاقتراح، في رسالة وجهها الكاتب العام للحكومة التونسية الى مدير الادارة المالية التونسية بتاريخ 26 جانفي1917م، ورد فيها بأن المهاجرون الجزائريون الذين يقيمون حاليًا في القيروان يطلبون تَعيِين شيخ من بينهم للتعامل مع السلطات المحلية، لذا يعتقد حسبه أنه من المفيد الاستجابة لهذا الطلب، فوظيفة هذا الممثل ستساعد بشكل كبير في تحصيل الضرائب المستحقة على المهاجرين الجزائريين [1].

**د. مراقبة المهاجرين الجزائريين:**

يظهر بوضوح أن الاقامة العامة الفرنسية كانت تسعى دائمًا إلى تحقيق السيطرة على المهاجرين الجزائريين الذين استقروا في تونس. أوضح المقيم العام الفرنسي في عدة مناسبات أن تنظيم المشيخة يوفر لها وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف، خاصةً في ظل اتساع نشاط الحركة الاستقلالية في الجزائر، وبما أن الجزائريين ليسوا تحت مراقبة السلطات التونسية، فإنهم لا يتم متابعتهم أو رصدهم من قبل أي جهة رسمية، وهذا يمكن أن يكون له تداعيات سلبية على سياسة الاقامة العامة الفرنسية تجاه المهاجرين الجزائريين في تونس[2].

بدأت تظهر بالفعل بعض التداعيات، ففي 29 جوان 1917م لاحظ المراقب المدني بالقيروان في رسالة إلى المقيم العام أن عددا كبيرا من المهاجرين الجزائريين استقروا في منطقة القيروان دون أي رقابة أو سلطة تضع يدها عليهم، ورأى أن ترك هؤلاء المهاجرين بدون إشراف قد يمس بمصالح فرنسا في تونس والجزائر، ولذلك، اقترح تَعيِين شيوخ جزائريين ليكونوا ممثلين للسلطة الفرنسية ومهمتهم متابعة المهاجرين الجزائريين، والإبلاغ عن حركتهم ووصولهم وبالتالي

[1] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°03, op.cit.
[2] Ibid.

التحكم الدقيق في وضعيتهم، وخلص إلى أن هناك فوائد حقيقية في هذا الاقتراح للسيطرة على المهاجرين الجزائريين بشكل أفضل[1].

في 21 مارس 1945م، أرسل الكاتب العام للحكومة التونسية رسالة إلى المقيم العام الفرنسي، أبلغه فيها أن الإجراء المتبع لتعيين الشيوخ الجزائريين في تونس كان دائمًا تحت إشراف مكتب المقيم العام الفرنسي. وكان من ضمن مهام هذا المكتب مراقبة المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس، الذين يُعتبرون رعايا فرنسيين[2].

من خلال هذه الرسالة، أكد كاتب العام للحكومة التونسية الدور الرقابي الذي يمارسه الشيوخ الجزائريون على المهاجرين تحت إشراف مكتب المقيم العام، مما يوضح العلاقة الإدارية بين السلطات الفرنسية والشيوخ الجزائريين في سياق إدارة الشؤون المحلية .

**هـ. رغبة المهاجرين الجزائريين في تَعيِين شيخ منهم:**

لقد رفع عدد من المهاجرين الجزائر مطلب تأسيس مشيخة خاصة بهم في الأقاليم الواقعة خارج العاصمة التونسية، حيث عثرنا على عدد من الرسائل تتناول هذا المطلب، ولقد استجابت الاقامة العامة الفرنسية لأغلبيتها ورفضت بعضها لأسباب مختلفة. وكان المهاجرين الجزائريين المقيمين في القيروان، من الاوائل الذين راسلوا الاقامة العامة الفرنسية في هذا الموضوع، حيث وجهوا في 29 ديسمبر 1916م عريضة به إلى الوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة الفرنسية غربيال ألابتيت "Gabriel Alapetite"[3]. طالب ممثلو المهاجرين الجزائريين في القيروان من الوزير المقيم الاذن لهم من اجل الاجتماع لاختيار شيخ منهم يمثلهم[4]:

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°03**,** op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°88**, Lettre du Le S.G.G.T au Le R.G**, Tunis, 21/03/1945**.**

[3] **غربيال ألابتيت Gabriel Alapetite**: ولد سنة 1854م بمنطقة نيافر وسط فرنسا، مجاز في الحقوق واشتغل محام ثم دخل للإدارة سنة 1876م، عين مقيما عاما بتونس سنة 1906ومكث بها لمدة 12 سنة، وقعت في عهده عدة أحداث اهمها احداث الزلاج سنة 1911م، ومقاطعة الترامواي سنة 1912م، تمت اقالته سنة 191م من منصبه. للمزيد انظر، نورالدين الدقي وآخرون، المرجع السابق، ص 198.

[4] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°01**, Pétition des Algériens de Kairouan,** Kairouan, 29/01/1917.

«**Nous, citoyens Musselman's autochtones d'Algérie، resident dans la region de Kairouan et exerçant diverses professions… avons l'honneur de solliciter votre Excellence pour la nomination d'un représentant administrative parmi nous, afin de traiter avec les autorités locales.**

**Ce représentant sera désigné en tant que Cheikh par le Monsieur le Contrôleur Civil، qui sera un intermédiaire administratif, comme c'est le cas en Tunisie pour les Algériens d'origine similaire... La présence d'un représentant légal même dans un cadre traditionnel، est considérée comme nécessaire et vitale.** »[1].

أحال الوزير غربيال ألابتيت طلب المهاجرين الجزائريين إلى المراقب المدني بالقيروان، طالبا من رأيه في الموضـــوع، وقد رد عليه في رســـالة مطولة بتاريخ 29 جانفي 1917م حيث طالب بتلبية مطالب المهاجرين الجزائريين الموقعين على العريضـــة، وذلك تســـهيلا من عملية التواصل بين ادارة المراقبة المدنية وهؤلاء المهاجرين الجزائريين[2] :

**« ... Pour faciliter les rapportes du Contrôle Civil avec les Algériens il serait désirable que satisfaction soit donnée aux signataires de cette pétition. ».**

فالمراقب المدني الفرنســـي في القيروان برر ذلك بمختلف الصـــعوبات التي تواجهه المهاجرين الجزائريين في تلك المنطقة فيما يتعلق بإصدار شهادات الجنسية ومن خلال تأشيرات جوازات وتصـاريح سـفرهم، حيث يسـتلزم ذلك التأكد من حقيقة هويتهم الجزائرية، موضـحا بأن سـواء تم تَعيِين شـيخ للمهاجرين الجزائريين أم لا فإنهم سـيبقون يتمتعون بحصـانات وامتيازات خاصـة، وسيظلون يتجنبون السلطة المحلية التونسية، لذا يبدو الأفضل وضع هؤلاء المهاجرين تحت سـلطة شـيخ جزائري الذي سـيكون تحت إمرة المراقب المدني الفرنسـي، ولن يكون له أي

[1] **الترجمة:**« ...نحن، المواطنون المسلمون الأصليون في الجزائر، المقيمون في منطقة القيروان ونمارس مهنًا مختلفة... نطلب بمنتهى الشرف من فخامتكم تعيين ممثل إداري من بيننا للتعامل مع السلطات المحلية. سيتم تعيين هذا الممثل بصفة الشيخ من = قبل السـيد المراقب المدني، الذي سـيكون وسـيطًا إداريًا، كما هو الحال في تونس للجزائريين ذوي الأصـل المماثل... يُعتبر وجود ممثل قانوني، حتى في إطار تقليدي، ضروريًا وحيويًا...» .

[2] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°03, op.cit.

عواقب سلبية من تجاه السلطة التونسية، بل سيكون له فوائد كما تم ذكرها سابقا. وختم المراقب المدني رسـالته، بإنه يرى يجب الموافقة على طلب المهاجرين الجزائريين بالقيروان، لما يحققه ذلك من فوائد للإقامة العامة الفرنسية بتونس[1].

لكن ستحتاج هذه الإجراءات إلى تأييد من الحكومة التونسية، لمنح لهؤلاء الشيوخ السلطة اللازمة لأداء مهمتهم، وبالفعل لم تعارض الحكومة التونسية قرار استحداث مشيخة للمهاجرين الجزائريين خارج تونس العاصمة، ففي رسالة وجهها الكاتب العام للحكومة التونسية إلى المقيم العام الفرنسي في تونس بتاريخ 23 مارس 1917م، أوضح فيها بأن الحكومة التونسية لا ترى أي مانع من الموافقة على مطلب المهاجرين الجزائريين المقيمين في القيروان، بشرط ان تكون الوظيفة المالية للشيخ المُعين مضمونة من خلال حُجَّة ضمان يتم تنظيمها بنفس النموذج المستخدم للشيوخ التونسيين[2].

شجعت موافقة الحكومة التونسية والاقامة العامة الفرنسية على تَعيِين شيخ للجزائريين بالقيروان، على إنشاء مشيخًات أخرى للمهاجرين الجزائريين في كل المناطق التي تعرف تمركزا كبيرا للجالية الجزائرية، ولذلك سعت فرنسا إلى تطوير نظام المشيخة وتعميمه وجعله أكثر فعالية بما يخدم مصالحها في تونس والجزائر

[1]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°03**,** op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°06**, Lettre du S.G.G.T au R.G**, Tunis, 23/03/ 1917.

## 3. المَشيَخَات الجزائرية خارج مدينة تونس:

بعد القرار المتخذ من قبل الاقامة العامة الفرنسية في تونس بتعميم نظام المشيخة ليشمل كل المهاجرين المتواجدين على التراب التونسي، ظهرت عدد من المشيخات الجزائرية في عدد من القيادات التونسية[1]، تمثلت في:

### أ. مشيخة القيروان:

تقع القيروان في الوسط الغربي لتونس، وتبعد عن العاصمة تونس ب 150 كلم، وتعتبر من المناطق التي شـــهدت مركزا كبيرا للجزائريين. قدر عدد المهاجرين الجزائريين في هذه المراقبة المدنية التي تضم أيضا منطقة جلاص، وفق احصاء سنة 1921م ب 323 مهاجر في القيروان و23 في جلاص[2].

ولقد كان المهاجرون الجزائريون المقيمون في القيروان من أوائل المهاجرين الجزائريين الذي راسلوا الاقامة العامة الفرنسية من أجل تعين شيخا لهم في هذه المنطقة، ذلك عبر رسالة وجهوها إلى المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 29 ديسمبر 1916م، وبعد مشورات عديدة بين الاقامة العامة الفرنســية والحكومة التونســية تم الاذن للمهاجرين الجزائريين المقيمين في هذه المراقبة المدنية من أجل الاجتماع لانتخاب شيخا يمثلهم، ذلك بتاريخ 03 افريل 1917م[3].

### ب. مشيخة بنزرت:

تقع المراقبة المدنية لبنزرت التي تضم مدينتي بنزرت وماطر في الساحل الشمالي الشرقي لتونس، حيث اســـتقطبت هذه المراقبة المدنية الجالية الجزائرية منذ بداية الاحتلال الفرنســـي للجزائر في عام 1830م، إذ قدر عددهم وفق إحصاء سنة 1921م بـ 3550 مهاجرا جزائريا[4].

---

[1] **أنظر الملحق (الخريطة) رقم: 05.**

[2] R.T, P.F, S.G.G.T, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1921, op.cit, p156.

[3] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°01**, Pétition des immigrants Algériens résidant à Kairouan au M.P.R.G,** Tunis**,19/12/1916.**

[4] أنظر الجدول رقم 08.

تم طرح فكرة تأســـيس هذه المشـــيخة فيها بعد تقديم عريضـــة من قبل عدد من المهاجرين الجزائريين المقيمين في ماطر (بنزرت) إلى المراقب المدني الفرنسي في بنزرت سنة 1920م[1].

وبعد عدة مراسـلات تمت بين الإقامة العامة الفرنسـية والحكومة التونسـية، تم اتخاذ قرار تأجل تَعيِين شـــيخ للمهاجرين الجزائريين المقيمين في بنزرت، نتيجة عدم تشـــجع إدارة المال التونسـية لإنشـاء هذا المنصـب بسـبب عدم تحقيق مشـيخة المهاجرين الجزائريين في القيروان للنتائج المرضية[2].

وفي 12 جانفي 1922م، أعاد المراقب المدني الفرنســـي في بنزرت إحياء المقترح من خلال رسـالة وجهها إلى الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة الفرنسـية، طلب فيها تَعْيِين شـيخ للمهاجرين الجزائريين في بنزرت نظراً لعددهم الكبير في هذه المراقبة المدنية، وأن تَعيِين شـــيخ جزائري سيتيح للإدارة الفرنسية مراقبتهم بشكل أكثر فعالية[3].

وبعد مراســـلات بين الإقامة العامة الفرنســـية والمراقبين المدنيين لمدينة تونس والقيروان للحصـــول على تقييم حول اسـتحداث مشـيخة للجزائريين في بنزرت كان رد المراقبين إيجابياً، حيث أشـار المراقب الفرنسـي بمدينة تونس إلى أن مشـيخات المهاجرين الجزائريين فيها حققت نتائج إيجابية، وهو ما أكده أيضـاً المراقب المدني للقيروان على الرغم من تقاعس الشـيخ المعيَن في القيروان في أداء وظيفته[4]. بعد هذه المشـــاورات صـــدر قرار من الإقامة العامة الفرنســـية بإنشاء منصب شيخ الجزائريين في بنزرت وماطر بتاريخ 22 ماي 1922م[5].

[1]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°11, **Lettre du M.P.R.G au C.C de Bizerte**, Tunis, 1920.

[2]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°15, **Lettre du C.C de Bizerte au M.P.R.G**, Tunis, 19/08/1920.

[3]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°16, **Lettre du C.C de Bizerte au M.P.R.G**, Tunis, 12/01/1922.

[4]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°20, **Lettre du S.G.G.T au M.P.R.G**, Tunis, 10/05/1922.

[5]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°16, **Lettre du C.C de Bizerte au M.P.D.R.G**, Tunis, 23/05/1922.

**ج. مشيخة أولاد عون:**

تتبع مشيخة أولاد عون المراقبة المدنية مكثر التي تقع في شمال غرب تونس، حيث قدر عدد المهاجرين الجزائريين فيها في عام 1921م ب 964 جزائريًا[1]، وقد تأسست مشيخة الجزائريين بقيادة أولاد عون بقرار من المقيم العام الفرنسي في تونس في 06 أفريل 1923م[2]، استجابةً لعريضة قدمها عدد من المهاجرين الجزائريين في المنطقة في 03 جانفي 1923م، وجهوها إلى عامل أولاد عون[3] .

وافق المقيم العام الفرنسي في تونس على مطلب المهاجرين الجزائريين نظرًا لعددهم الكبير في هذه القيادة الذي بلغ عددهم 964 مهاجرًا في أولاد عون وحدها، بالإضافة إلى عدد آخر مقيمين في المناطق القريبة منها[4].

**د. مشيخة الفراشيش:**

تتبع مشيخة المهاجرين الجزائريين بقيادة الفراشيش للرقابة المدنية تالة، الواقعة في الوسط الغربي لتونس، وهي التجمع الأكبر للمهاجرين الجزائريين في المراقبة المدنية تالة، وبناء على اقتراح من قايد الفراشيش والمراقب المدني في تالة في 19 فيفري 1923م، أسست مشيخة للمهاجرين الجزائريين فيها[5].ذلك نظرًا لكون عدد هؤلاء كبير جدا، وأيضًا نظرًا للاعتداءات التي يتعرض لها الشيوخ التونسيين من قبل المهاجرين الجزائريين في هذه القيادة، وصدر القرار بتأسيسها في 20 مارس 1923م[6].

---

[1]R.T, P.F, S.G.G.T, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 1921, op.cit, p136.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N°15**, Lettre du CC de Maktar au M.P.R.D.G**, Maktar, 15/03/1924.

[3]**أنظر الملحق رقم 07.**

[4]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N°08, **Lettre du D.G.I au D.G.F,** Tunis, 1923.

[5]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°19, **Lettre du D.G.F au D.G.I**, Tunis, 05/03/ 1923.

[6]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°05, **Lettre du D.G.F au D.G.I**, Thala, 23/07/ 1923.

تقدم على إثرها مهاجر جزائري مقيم في المنطقة يسمى بن بخته علي بن الشريف بن علي الغربي لشغل وظيفة شيخ الجالية الجزائرية في قِيَادَة الفراشيش، ولكن المراقب المدني قرر تأجيل انتخاب شيخ جزائري لهذه المشيخة حتى سنة 1930م لأسباب لم يوضحها[1].

**هـ. مشيختي الكاف وتاجروين:**

تقع الكاف في الشمال الغربي لتونس عند الحدود الجزائرية بمحاذاة منطقتي سوق اهراس وتبسة، وتميزت بتواجد بعدد كبير من الجزائريين حيث تعتبر أهم مركز للمهاجرين الجزائريين خارج مدينة تونس، إذ قدر عددهم ب 6354 جزائريا سنة 1921م[2].

وضمت المراقبة المدنية للكاف مشيختين للمهاجرين الجزائريين، الأولى بالكاف مركز المراقبة المدنية، والثانية بقيادة تاجروين التي تتبع لها إداريا، حيث جاء تأسيس مشيخة الجزائريين في تاجروين على إثر طلب قدمه آيت جودي وفلة مسعود إلى الاقامة العامة الفرنية بتاريخ 19 سبتمبر 1924م، موضحا فيها ان منطقة تاجروين تضم أكثر من ثلاثة ألاف عائلة جزائرية تعيش بعيدة أعين السلطة الفرنسية[3]،

تمت الموافقة على مطلب آيت جودي وفلة مسعود لتوافقه مع رؤية المراقب المدني للكاف، وتم تَعيِين آيت جودي وفلة مسعود شيخا للمهاجرين الجزائريين المقيمين في قيادة تاجروين في مارس 1925م[4].

ونظرا للنتائج الايجابية التي تحققت للإقامة العامة الفرنسية من قبل مشيخة الجزائريين في تاجروين، قرر المقيم العام الفرنسي في تونس في بتاريخ 07 أوت 1926م إنشاء مشيخة أخرى

[1]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°11, **Lettre du CC de Thala au M.P.R.G**, Maktar**,** 25/10/1923.

[2]**أنظر الجدول** رقم 09.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Controle civil de Kef, Caïdat de Tadjerouine Cheikh des Algériens, Aït El Djoudi Oufla Messaoud ben Ali, Doc N°01**, Lettre du Aït El Djoudi Oufla Messaoud au S.G.G.T**, Tunis, 29/09/1924.

[4]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°06, **Lettre du CC de Kef au M.P.R.G**, Kef, 04/03/1925.

بالكاف مركز المراقبة المدنية، التي قدر عدد المهاجرين الجزائريين فيها بـــ 4519 مهاجرا سنة 1926م[1]

**و. مشيخة تبرسق:**

تقع تبرسق في الشمال الغربي لتونس شرق الكاف، وتمثل مركز للمراقبة المدنية الفرنسية، تم طرح فكرة إنشـاء مشـيخة خاصـة بالمهاجرين الجزائريين في تبرسـق منذ عام 1909م، عن طريق قايد تبرسـق محمد الصـادق بن خليفة، وذلك من خلال رسـالة أُرسـلها إلى الكاتب العام للحكومة التونسـية في 23 جانفي 1909م، أشـار فيها القايد إلى أن عدد المهاجرين الجزائريين في المنطقة كبير، وكثيرًا ما تحدث مشـــاكل بينهم وبين المواطنين التونســـيين، كما يرفض المهاجرين الجزائريين دفع الضـــرائب المطلوبة منهم، لذا اقترح القايد تَعيِين شـــيخًا منهم يتولى رئاستهم وينوب عنهم[2].

في تلك الفترة، لم ترَ الإقامة العامة الفرنســـية أن تَعيِين شـــيخ للمهاجرين الجزائريين في تبرسـق أمرًا ممكنًا، مع ذلك تجددت الفكرة مرة أخرى في عام 1923م، عندما قدم إسـماعيل بن دحمان الدراجي نفسه كمرشح لمنصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تبرسق، لكن هذا الاقتراح أثار رفضًا من قبل عدد من المهاجرين الجزائريين في المنطقة.

ففي 15 ســـبتمبر 1923مقدمت 68 شـــخصـــية ادعوا انهم ملاك وفلاحيين جزائريين بمنطقة تبرسـق عريضـة إلى المقيم العام الفرنسـي، رفضـوا فيها تَعيِين إسـماعيل بن دحمان الدراجي لكونه ينتمي إلى عائلة غير صـالحة مارست السرقات والقتل في منطقة تبرسق حسبما أفادوا في عريضتهم، التي بعد تقديمها تم التخلي عن فكرة تَعيِين شيخ جزائري في المنطقة[3].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Controle civil de Kef, Cheikh des Algériens, Rabah ben Rabah ben Talha El Gharbi, Doc N°01, **Lettre du M.P.R.G au D.G.I**, Tunis, 18/12/1926.

[2]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N° 03**,** op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N° 07**, عريضـة موقعة من المهاجرين الجزائريين موجهة للمقيم العام** ، تونس ، 1923/09/15م.

وبعد التخلي عن فكرة تَعيِين شـيخ جزائري في تبرسـق عقب عريضـة الرفض التي قدمها الجزائريون، أعاد المراقب المدني النظر في القضـية في رسـالة مؤرخة في 07 مارس 1931م، اقترح إنشـاء مشـيخة خاصـة للمهاجرين لجزائريين في المنطقة، وقد اختار صـالح بن أحمد الدراجي لتولي هذه المشيخة، وجاءته الموافقة من المقيم العام[1].

**ز. مشيخة توزر:**

تقع المراقبة المدنية توزر في الجنوب التونسـي، وتضـم قيادتي توزر والجريد، وتعتبر من المناطق التي يتمركز فيها عدد كبير من المهاجرين الجزائريين حيث قدر عددهم سـنة 1945م ب 3600 مهاجر جزائري، ويرتفع عددهم إلى 12 ألف اثناء فترة جني التمور، لهذا راسـل المراقب المدني لتوزر المقيم العام الفرنسـي في 30 نوفمبر 1945م من أجل إنشـاء مشـيخة للمهاجرين الجزائريين المقيمين في هذه المراقبة المدنية، ومقترحا تَعيِين سلطان بن بورقعة شيخا عليهم، حيث لم يعارض المقيم العام الفكرة نتيجة التعداد الكبير للمهاجرين بالمنطقة[2].

ولقد شملت هذه المشيخة الجزائريين المتواجدين في المراقبة المدنية في قفصة، التي تعتبر من التجمعات الكبرى للمهاجرين الجزائريين بالجنوب التونسـي خاصـة في منطقة أم العرائس التي بها حي للمهاجريين السوافة يسمى بنزلة السوافة الذي تولى تمثيلهم شايع ميلود بن مسعود بن ميدة الذي رفض طلبه من اجل تولي منصـب شـيخ السـواف، لكون المنطقة تتبع لشـيخ توزر[3].

[1]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N° 10, **Lettre du M.P.R. au D.G.I**, Tunis, 14 / 03 /1931.

[2]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°01**,** op.cit.

[3] A.N.T, Série A, Carton 100, Dos 43/01, Gafsa, Cheikh des Algériens, Demande Nomination cheikh des Algériens, Doc N°02, **Lettre du Chaia Miloud ben Massoud ben Mida au R.G**, Moularès, 24/09/1955.

## 4. حذف المشيخات الجزائرية في تونس 1956-1957م:

بعد استقلال تونس في 20 مارس 1956م، بدأت الحكومة التونسية في إصدار مجموعة من التشـــريعات الإدارية بهدف إعادة هيكلة النظام الإداري في البلاد. في 21 جوان 1956م، الموافق 12 ذو القعدة 1375هـــ، أصدر الباي التونسي مرسومًا ينظم الإدارة الإقليمية لأراضي المملكة التونسية[1].

وفي 18 سبتمبر 1956م، صدر أمر من الوزير الأكبر ورئيس الحكومة الحبيب بورقيبة يمنح وزير الداخلية صلاحية تعيين وإلغاء الشيوخ بناءً على تقارير من الولاة[2].

كانت هذه الفترة حساسة، إذ سعت البلاد إلى تنظيم هياكل الحكم من خلال إعادة تشكيل النظام الإداري والإقليمي بما يتوافق مع متطلبات الدولة المستقلة. تضمنت هذه الإصلاحات إلغاء نظام المشيخة وبعض المناصب التقليدية، مثل "شيخ مدينة تونس"، في إطار الجهود الرامية إلى تقليص النفوذ المباشر أو غير المباشر للسلطات الاستعمارية السابقة وأعوانها، وتأسيس نظام إداري يتناسب مع معايير السيادة الوطنية.

وفي نفس هذا السياق، سعى رئيس الحكومة الحبيب بورقيبة إلى تقليص صلاحيات الباي وإزالة كل ما هو مرتبط بالنظام الملكي، بما في ذلك منصب الشيخ. كانت هذه الخطوة ضرورية لتأسيس دولة حديثة ومستقلة حسب رؤيته. من خلال إصدار تشريعات تطيح بالمناصب التقليدية، سعى بورقيبة إلى تعزيز سلطة الحكومة المركزية وتوحيد السلطة تحت قيادته، مما يقلل من نفوذ الباي الذي كان قد تجذر في بعض الإدارات المحلية، تمهيدا لإلغاء الملكية نهائيًا في تونس.

بناءً على هذه الإصـــلاحات، قرر وزير الداخلية التونســـي إلغاء المشـــيخات الجزائرية في البلاد، استنادًا إلى تقارير الولاة. فتم حذف مشيخة الجزائريين في منطقة أولاد عون، التي كانت

[1]Khalifa Chater, op.cit, p54.

[2]الرائد الرسمي التونسي، السنة 100، العدد 77، **قرار من الوزير الاكبر رئيس الحكومة**، 2 سبتمبر 1956، ص 07.

تحت إدارة بن زازية الصادق، في 31 ديسمبر 1956م[1]. كما شملت القرارات حذف مشيخات الكاف[2] وتاجروين[3] في 31 مارس 1957م، ومشـــيخة توزر في 01 جوان 1957م[4]، وكذلك حذف مشيخات بنزرت[5] والفراشيش،[6] وتبرسق في 01 جويلية من نفس العام[7].

أما فيما يتعلق بالمشـيخات السـبع الخاصـة بالمهاجرين الجزائريين في مدينة تونس، فلم تذكر الوثائق التي اطلعنا عليها بشـكل محدد تاريخ إلغائها. ومع ذلك، يُرجَّح أن هذا الحذف قد تم عقب صدور المرسوم في 21 جوان 1956م، الذي ألغى منصب شيخ مدينة تونس، وبالتالي أُلغيت المشيخات المرتبطة به، بما في ذلك المشيخات الجزائرية [8].

في خاتمة الفصل، نستنتج أن نظام المشيخة الجزائرية في تونس شهد تحولات جوهرية في طبيعته ودوره. فقد تطور هذا النظام من تقليد بدائي يعكس التنظيمات القبلية المحلية إلى كيان إداري واقتصادي ذو أهمية استراتيجية. استغلت الحماية الفرنسية في تونس هذه المؤسسة كأداة لإدارة شؤون المهاجرين الجزائريين، مما جعلها جزءًا لا يتجزأ من النظام الاستعماري.

اســـتفادت الإقامة العامة الفرنســـية في تونس من هذا التنظيم لفرض ســـيطرتها على المهاجرين الجزائريين، وجعلت إدارتهم ضمن اختصاصها عبر تعيين شيوخ يشرفون عليهم. وقد

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°60,.1956/12/31م **قرار من وزارة الداخلية التونسية** ، تونس،

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Controle civil de Kef, Cheikh des Algériens, Younssi Mohamed Mahi ben Hadj Ahmed ben Saad, Doc N°56, **قرار من وزير الـداخليـة التونســـي**، تونس، .1957/03/30

[3]A. N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/04, Controle civil de Kef, Caïdat de Tadjerouine, Cheikh des Algériens, Latif Brahim ben Hadj Mohamed El Frihi, N°37, **قرار صـــادر من وزير داخلية تونس**، تونس .1957/03/30م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°31,.1957/07/20م **قرار صادر من وزير داخلية تونس** ، تونس،

[5]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°31,.1957/07/20م **قرار من وزير الداخلية التونسي** ، تونس

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°70, .1957/07/20م **قرار من وزارة الداخلية التونسية** ، تونس،

[7]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Téboursouk, Cheikh des Algériens, ben Hadid Ismail ben Eddahmani ben Hadj Hadid Ahmed, Doc N°44, Doc N°44, **قرار من وزارة الداخلية التونســـية** ، تونس، .1957/07/20م

[8]Khalifa Chater, op.cit, p54.

حرصت السلطات الفرنسية على توسيع صلاحيات هؤلاء الشيوخ وتعميم النظام بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها.

في هذا السياق، يتضح أن دور الشيخ كان عنصرًا محوريًا، حيث تولى مسؤولية المشيخة وكان له تأثير كبير على تجسيد الأهداف الفرنسية من هذا النظام. سنتناول هذه العناصر بالتفصيل في الفصلين القادمين، لاستكشاف كيف ساهمت هذه البنية في تعزيز السيطرة الاستعمارية وتحقيق الأغراض السياسية والاجتماعية الاقتصادية للسلطات الفرنسية.

# الفصل الثالث:

# شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس 1881-1956م

**المبحث الأوَل: تَعيِين الشيوخ الجزائريين في تونس: الطريقة والشروط.**

**المبحث الثاني: التعريف بالشيوخ الجزائريون بمدينة تونس.**

**المبحث الثالث: شيوخ المهاجرين الجزائريين خارج مدينة تونس.**

**المبحث الرابع: امتيازات شيوخ المهاجرين الجزائريين ووضعهم المادي.**

لقد كان الشـــيوخ الجزائريون في تونس هم الحلقة الرابطة بين المهاجرين والحكومة التونسية وسلطة الحماية الفرنسية. وقد خضعت عملية اختيار هؤلاء الشيوخ لضوابط صارمة فرضتها سلطة الحماية الفرنسية، مما أثر على طبيعة العلاقات بين الأطراف الثلاثة. كما شهد نظام المشيخة الجزائرية في تونس خلال الفترة من 1881 إلى 1956م، تولي عدة شخصيات بارزة لهذا المنصـــب، حيث لعبت كل واحدة منها دوراً حيوياً في تنظيم مجتمع المهاجرين. في هذا الفصل، سنسلط الضوء على آلية تولي المشيخة ونتعرف على أبرز الشيوخ الجزائريين في مدينة تونس وخارجها.

**المبحث الأوَل: تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس: الطريقة والشروط.**

كان تولي منصب الشيخ في تونس أو الجزائر يعتمد بشكل كبير على تأييد القبيلة نفسها، حيث كانت القبيلة هي التي تختاره وتعينه ليكون شيخًا عليها على مدى حياته، هذا النظام كان شائعاً في الدول العربية والإسلامية، حيث كان يُنتخب الشيخ في إجراء شبه ديمقراطي من قبل أفراد القبيلة، ومع ظهور الدول المركزية في العصر الحديث، كان منصب الشيخ يتطلب ليس فقط موافقة أفراد القبيلة، ولكن أيضـــاً موافقة الســـلطة المركزية، ولم يكن بإمكان الشـــيخ تولي المنصب إلا بعد أن يحصل على تأكيد من السلطة المركزية وموافقة غالبية أعضاء مجموعته[1].

بعد احتلال الجزائر عام 1830م وفرض الحماية الفرنســـية على تونس عام 1881م، تغيّرت طرق تولي منصب الشيخ، حيث أصبحت العمليات الديمقراطية أقل وضوحًا. وبدأت السلطات الفرنسية تمارس دورًا أكبر في تعيين الشيوخ، من خلال وضع مجموعة من الشروط والضـــوابط التي تهدف إلى تحقيق مصـــالحها عبر هذا النظام الذي يدير شـــؤون المهاجرين الجزائريين. هذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

[1] خليفة الميلي، المرجع السابق، ص ص 19-21.

## 1. طريقة تعيين الشيوخ الجزائريين:

### أولاً: إتفاق العروش على الشيخ:

لقد أشارت بعض الوثائق التي تناولت شأن المهاجرين الجزائريين في تونس، إلى مصطلح الاتفاق الذي استخدم في عدد من الحجج التي صاغها أفراد الجالية الجزائرية بتونس من أجل اختيار ممثلين عنهم لدى السلطة التونسية قبل فك ارتباطهم بها، حيث كان إتفاق أفراد العرش على تَعيِين ممثل لهم هو السائد لدى الحكومة التونسية في تعيين الشيوخ[1].

تتم عملية الاتفاق بعد طلب ممثلي العرش أو العروش الإذن من السلطة المركزية التونسية. وبعد الموافقة على الطلب، يُعقد اجتماع يضم المهاجرين الجزائريين الراغبين في تعيين شيخ يمثلهم، ففي27 ربيع الأول 1310 هـ، الموافق 13 مارس 1892م، طلب عامل البرانية علي بن عثمان في رسالة موجهة إلى الوزير الأكبر التونسي عبد العزيز بوعتورة، الإذن للمهاجرين الجزائريين المنحدرين من عمالة الجزائر للاتفاق لاختيار شيخ عليهم «... **إن الأعيان من الجزائريين طلبوا منا ان نجعل شيخا من اخوتهم يباشر أمورهم العرفية والسياسية كساير الشيوخ فنطلب من جنابكم الاذن لنا في اتفاقهم على شيخ منهم والنظر الاعلى لكم...** »[2].

بعد الاتفاق على الشخصية المختارة من قبل مجموعة من المهاجرين تُمثِل أعيان لعرش واحد أو لعروش متعددة، يكلف اثنان أو ثلاثة منهم من أجل تحرير حُجَّة لدى شاهدي عدل، يَعرِفُون فيها بالأسماء الواردة في حُجَّة الاتفاق، ويشهدون جميعا أنهم اتفقوا على هذا الشخص ليكون شيخًا عليه، لترسل بعدها الحُجَّة إلى السلطة المركزية لإعلامها بذلك[3].

ومن هذه الحجج التي عثرنا عليها، حُجَّة بتاريخ الرابع من شهر صفر لسنة 1302هـ، الموافق 22 نوفمبر 1884م، اتفق فيها 54 نفرا يمثلون جماعة الوراقلية بمدينة تونس، وهم من

[1]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Doc N°04, op.cit.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Doc N°08, op.cit.

ثلاث عروش تماسين، سيسين، وبني وقين على اختيار محمد بن قدور بن صالح السيسيني ليكون مقدما عليهم بمدينة تونس، وقد جاء الحُجَّة ما يلي : « ... **الحمد لله اتفق الربعة وخمسون نفرا المذكورين اعلاه، كلهم جماعة الوراقلية بالحاضرة تماسين وسيسين وواقنونة (بني وقين) على المكرم الاجل القاري الخير محمد بن قدور بن صالح السيسيني بأن يكون مقدما على القبائل الورقلية بالحاضرة ...»** [1].

ويرتبط إتفاق هذه العروش بمجموعة من الشروط التي توضحها نفس الحُجَّة:« ... **لكونه يصلح للتقديم المذكور ولديانته وعفافته وصلوحيته لذلك اتفاقا تاما..»** [2].

تحتوي هذه الحُجَّة أيضًا على المعايير والشروط التي يجب توفرها في المرشح لمنصب الشيخ، حيث ينبغي أن يتحلى بسيرة حسنة وأن يتمتع بصفات أخلاقية تتوافق مع ما هو متعارف عليه داخل الفريق من سلوكيات وأخلاقيات تعكس مصداقيته لدى مجموعته، وتُحدد وفقًا لنصوص الاتفاق بالعفة والديانة والصلاح.

تعتبر هذه الصفات شروطًا ضرورية للامتثال لأوامر الشيخ من قبل المهاجرين، حيث يمكن أن يؤدي انعدام أو اختلال أي من هذه الصفات إلى عدم الاستجابة أو تدهور هذه العلاقة، قد يؤدي إلى استبداد الشيخ. لذا، يتكرر هذا الشرط في جميع حجج الاتفاق التي تم دراستها. ويعتبر الحفاظ على هذه الصفات أمرًا ضروريًا لاحترام العروش وتعزيز الفهم المتبادل بين أفرادها.

وقد حدث ذلك أيضًا عندما تم الاتفاق بين المهاجرين الجزائريين من عمالة الجزائر المقيمين في مدينة تونس في 24 جمادى الأولى 1310 هـ، الموافق 13 ديسمبر 1892 م، على اختيار شيخٍ لهم: « ... **انهم يعرفون الاجل المرعي الوجيه السيد محمد بن مالك الشريف الزواوي معرفة صحيحة تامة اسما وعينا ونسبا ويشهدون مع ذلك بانه من اهل**

---

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 11، **حجة الوراقلية لاختيار محمد بن قدور بن صالح السيسيني مقدما عليهم**، تونس 22 /11/ 1884م.

[2] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 11، المصدر السابق.

**العفة والنجاح والرئاسة وممن يصلح ان يكون شيخًا عليهم وهم جملة الجزائريين المقيمين المستوطنين بتونس ليتولى امورهم السياسية وقوانينهم العرفية. »**[1].

لكن ما لاحظناه في هذه الحُجَّة التي تضمنت ثلاثة وستين شخصية تمثل مهاجري عمالة الجزائر هو أنه من خلال التدقيق في الأسماء، تبين أن أغلبهم ينتمون إلى عرش الزواوة، وهو أكبر عرش في منطقة القبائل التابعة إداريًا لعمالة الجزائر. حيث إن من بين الشخصيات الثلاثة والستين المذكورة في حُجَّة الاتفاق لاختيار محمد بن مالك الزواوي، وجدنا أن خمسة وأربعين منهم تلقبوا بالزواوي أو القبايلي، مما يدل على انتمائهم إلى هذا العرش. وهذا يبرز التعداد الكبير لمهاجري هذه المنطقة في مدينة تونس، مما جعل اتفاقهم حاسمًا بأن يكون شيخ المهاجرين القادمين من عمالة الجزائر منهم.

يمكننا أن نستنتج أن الانتماء لنفس العرش وعدد أفراد هذا العرش لهما تأثير حاسم في كثير من الأحيان على اختيار الشيخ، حيث يضمن هذا الانتماء دعماً جماعياً يعكس مصالح المجموعة بشكل أفضل.

إضافةً إلى ذلك، قد يؤدي تركز السلطة في يد عرش معين إلى تفضيل مصالحه على حساب العروش الأخرى، مما يمكن أن يفاقم التوترات بين هذه العروش.

وعند مراجعتنا لحجج الاتفاق، نلاحظ أنها جميعاً تعود لفترة ارتباط شيوخ المهاجرين الجزائريين بالحكومة التونسية، التي منحتهم حق الاتفاق على انتخاب شيخ يمثلهم. ومع ذلك، بعد فك الارتباط الرسمي للمهاجرين الجزائريين مع الحكومة التونسية في عام 1891م، بدأت حجج الاتفاق في الغياب. فقد عملت الإقامة العامة الفرنسية في تونس على حصر اختيار الشخصية المناسبة لشغل منصب شيخ المهاجرين الجزائريين فيها.

[1]A.N.T, Série A, Carton 06, Dos 29/01, Doc N°05, op.cit.

**ثانياَ: انتخاب المهاجرين للشيخ:**

لم تتناول الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالمشيخات الجزائرية في تونس ظاهرة انتخاب شيوخ للمهاجرين الجزائريين، باستثناء حالة شيخ المهاجرين الجزائريين في القيروان، حماني بن عبد الرزاق، في عام 1917م. حيث جاء انتخابه في إطار استحداث أول مشيخة جزائرية خارج تونس العاصمة، بقيادة القيروان. وقد كُلف الشيخ حماني بجمع الضرائب من المهاجرين الجزائريين المقيمين فيها، قبل أن يتم تكليف الشيوخ الجزائريين بهذه المهمة رسميًا في عام 1919م[1].

ونعتقد أن انتخابه جاء لضرورة الوظيفة الضريبية للشيخ، حيث أن هؤلاء المنتخبين سيكون بمثابة الضامنين له، فيما يخص أي اختلال يمس مهامه الضريبية.

في هذا السياق اجتمعت 18 شخصية من أعيان المهاجرين الجزائريين المقيمين في القيروان، لانتخاب حمَاني بن عبد الرزاق ليكون شيخًا عليهم في 16 جمادي الثاني 1335هـ الموافق 09 افريل 1917م، وقد جاء في حُجَّة انتخابه ما يلي: « **الحمد لله عن اذن جناب الموقر المحترم العمدة السيد المراقب المدني بالقيروان ... بانتخاب جماعة الجزائريين... للمسمى سي حمو(حمَاني) بن عبد الرزاق الجزائري ليكون شيخًا عليهم...**» [2].

وما نلاحظه في هذه الحُجَّة هو تضمنه لمصلح الانتخاب بدل من الاتفاق الذي كان سائدا في الحجج السابقة، كما تضمنت شروط بخصوص عملية انتخاب الشيخ، تمثلت أولا في حصولهم على الاذن من المراقب المدني الفرنسي: « **الحمد لله عن اذن جناب الموقر المحترم العمدة السيد المراقب المدني بالقيروان دام حفظه بواسطة تذكرة من جنابه مؤرخة بتاريخ في 2 شهر افريل... تضمنت إذنه لشهيديه بتلقي بانتخاب جماعة الجزائريين...**»[3].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°01, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°08, **حجة انتخاب حماني (حمو) بن عبد الرزاق شيخا على المهاجرين الجزائريين في القيروان**، القيروان، 1917/04/08.

[3] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°08, op.cit.

ويشير هذا إلى الاشراف المباشر لسلطة الحماية الفرنسية على عملية انتخاب شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس خلال هذه المرحلة، واختيار الشخصية المناسبة وفق ما تقتضيه مصلحة الاقامة العامة الفرنسية في تونس.

كما وردت شروط اخرى هذه المرة تعلقت بالمنتخبين أنفسهم، أي الأعيان الذين اختاروا حمَاني بن عبد الرزاق شيخا عليهم بقيادة القيروان، حيث أشترط فيهم أن يكونوا كلهم جزائريون: **« وبموجبه حضر لدى شهيديه الثمانية عشر نفر المذكورين اعلاه وكلهم جزيريون"**، وأن تكون لديهم شهادة جنسية توضح صفتهم كرعايا فرنسيين وتكون حديثة: " **...انتخاب جماعة الجزائريين الذين بيديهم شهادة جنسية لم ينقضي أجلها للمسمى سي حمو(حمَاني) بن عبد الرزاق الجزائري ليكون شيخًا عليهم.»** [1].

وكان الانتخاب كما أوضحنا سابقا، وسيلة لإصدار حُجَّة ضمان من قبل هؤلاء الأعيان المنتخبين للشيخ المنتخب، فيما يخص أي اختلالات تمس وظيفته الضريبية التي كلف بها، جاء ذلك بقولهم:«.. **وانهم ضامنون فيه الضَمان المالي أي ضمان الاداء وسبيله...»** [2].

وحينما نتفحص أسماء الاعيان الواردة في حُجَّة انتخاب الشيخ حماني بن عبد الرزاق، إنه من ثمانية عشر فردًا تم تضمينهم في الحُجَّة ، نجد من هؤلاء الأفراد إحدى عشرة اسما منهم ينتمون جميعًا إلى نفس العرش، وهو عرش الطرود[3] الذي تمركز في منطقة القيروان.

وبذلك تستنتج أن انسجام العرش واتفاقه على الشيخ حماني بن عبد الرزاق أدى إلى جعل نظام المشيخة أكثر فئوية وانحصارا داخل عرش معين دون أخر، والذي يتميز بقدراته المالية والعددية وينفي طابع المساواة في الترشح لها، أيضا من خلال ما سبق يتبين لنا بأنه كان

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°08, op.cit.

[2] Ibid.

[3] **الطرود:** عرب ينتمون في أصلهم إلى طرود بن فهم بن عمرو بن قيس عيلان، وكان وصولهم إلى سوف في القرن الرابع عشر الميلادي، ويتركب عرشهم من قبيلتين هامتين في الوادي هما الاعشاش والمصاعبة، هاجر عدد منهم الى تونس. للمزيد أنظر: علي غنابزية، المرجع السابق، ص ص 267-268.

للمهاجرين الجزائريين في القيروان حرية انتخاب من يمثلهم ويتولى شـــؤونهم، لكن كان ذلك مرتبط في الاخير بموافقة الاقامة العامة الفرنسية.

**ثالثاً: تَعيِين الاقامة العامة الفرنسية للشيخ:**

كان تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس من صلاحيات المقيم العام الفرنسي منذ سنة 1891م، حيث رفضت الحكومة التونسية مرارا التدخل في شأن المشيخات الجزائرية[1]، لكن على إثر الإصـلاحات التي عرفها نظام المشـيخة الجزائرية في البلاد التونسـية سـنة 1919م، التي أدت إلى توسيع مهام الشيخ الذي أصبح مكلفًا بجباية الضرائب التونسية المستحقة على المهاجرين الجزائريين، تم الاتفاق بين المقيم العام الفرنســي والحكومة التونســية على أن تكليف الشيخ بهذه المهمة يكون من قبل الباي[2].

هكذا أصــبحت عملية تَعيِين الشــيوخ الجزائريين تســاهم فيها ســلطتين مختلفتين: ســلطة الحماية الفرنســية ممثلة في المراقب المدني والمقيم العام، الســلطة التونســية ممثلة في الكاتب العام للحكومة التونسية والباي، وتتمثل مساهمة هاتين السلطتين فيما يلي:

❖ **سلطة الحماية الفرنسية:** تتمثل في:

أ. **المراقب المدني الفرنسي:**

يقوم المراقب المدني الفرنسي بدراسة الشخصيات المرشحة للمشيخة، التي تكون في العادة تكون قد قدمت ترشـيحها أو رشــحها ممثلين عن المهاجرين الجزائريين التي لها وزنها بالمنطقة التي تمثلها، حيث يقوم المراقب المدني الفرنسي بدراسة توفر الشروط فيها، وإذا تحقق ذلك يقوم بتوجيه رسالة إلى المقيم العام الفرنسي، يُعْرَف فِيها بالشخصية المقترحة من قبله لتولي منصب الشيخ[3].

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 06، المصدر السابق.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°21**, Lettre du Le C.C au R.G**, Tunis, 05/05/1919.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Algériens, Cheikhs des Constantinois, Si Tahar ben Mohamed Salah ben Moustafa Bouznar, Doc N°03, **Lettre du C.C de Tunis au D.G.I**, Tunis**,** 20/02/1929.

كما يقوم بإرفاق رسالته بوثيقة تحتوي على معلومات شخصية للشيخ المُعيَّن[1]، تعرف به بشكل دقيق من كل الجوانب التالية:

**1.** الحالة المدنية:

- الاسم الثلاثي للشيخ واسم والدته: يجب أن يتضمن الاسم الكامل للشيخ، بالإضافة إلى اسم والدته، لتوثيق هويته بدقة.
- تاريخ ومكان الميلاد: يساعد ذكر تاريخ ومكان الميلاد في تحديد عمر الشيخ وانتمائه الجغرافي.
- الاسم الكامل للزوجة وعدد أطفاله: يُذكر الاسم الكامل لزوجته وعدد الأبناء لتوفير صورة واضحة عن حياته الأسرية.

**2.** تاريخ هجرته إلى تونس وعنوانه: تحديد تاريخ هجرة الشيخ إلى تونس يساعد في فهم خلفيته وتجربته كمهجر، بينما يشير العنوان إلى موقع إقامته الحالي وظروفه المعيشية.

**3.** الخطة التي يطلبها (اسم المشيخة): ذكر اسم المشيخة التي يسعى الشيخ لتوليها.

**4.** وضعيته المادية: تُفصل ممتلكات الشيخ وثروته وتُقدّر قيمتها، مثل العقارات، الأراضي، أو الأموال، أو الأعمال التجارية التي يمتلكها، مما يعكس مدى استقراره المادي.

**5.** سيرته وسلوكه بين المهاجرين: يتناول هذا الجانب سيرة الشيخ الشخصية وسلوكه في مجتمع المهاجرين، مما يساعد على تقييم مكانته الاجتماعية ومدى تأثيره على الآخرين.

**6.** درجة معارفه: يُشمل الشهادات التعليمية التي حصل عليها الشيخ ومدى قدراته على القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية. يعكس هذا الجانب مستوى تعليمه وقدرته على التواصل مع مختلف شرائح المجتمع.

**7.** سوابق خدمته (المدنية والعسكرية): تتضمن تفاصيل عن التجارب السابقة للشيخ في الخدمة العامة أو العسكرية، مما يساعد على تقييم كفاءته وقدرته خدمة المشروع الفرنسي.

[1] **أنظر الملحق رقم:** 06.

**8.** النشاطات السياسية السابقة: شمل هذا الجانب أي نشاط سياسي قام به الشيخ، مثل مشاركته في تنظيمات أو حركات سياسية، مما يعطي نظرة عن اهتماماته وآرائه. من المهم أن نلاحظ أن الإقامة العامة كانت حريصة على عدم اختيار الشيوخ الذين كانت لديهم خلفيات سياسية معادية لفرنسا.

**9.** الأوسمة والنياشين التي حصل عليها: تُذكر أي جوائز أو تقديرات مُنحت للشيخ تقديرًا لإنجازاته، مما يعكس اعتراف فرنسا بدوره في خدمتها.

**10.** الوظائف التي شغلها أفراد عائلته في الإدارة الفرنسية: تقديم معلومات عن تاريخ عائلة الشيخ في العمل في الإدارة الفرنسية يمكن أن يعكس مدى ارتباط الأسرة بالنظام الاستعماري، مما يؤثر ذلك على مكانة الشيخ.

**11.** رأي المراقب المدني في مدى أهليته لتولي منصب الشيخ: يُقدم تقييم رسمي من المراقب المدني حول كفاءة الشيخ واستعداده لتحمل مسؤوليات هذا المنصب[1].

**ب. المقيم العام الفرنسي:**

المقيم العام الفرنسي هو صاحب قرار تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس[2]، ذلك استناداً إلى مرسوم رئيس الجمهورية الفرنسية الصادر في 23 جوان 1885م، الذي نصت مادته الثانية على أن المقيم العام الفرنسي في تونس من صلاحياته التَعيِين في المناصب الادارية داخل الايالة التونسية، بما فيهم الشيوخ الجزائريين[3].

وَيُصدِر قراره بناءً على تقرير من صادر المراقب المدني الفرنسي للجهة التي تقع فيها المشيخة بمدينة تونس أو خارجها، ويكلّف كل من الكاتب العام للحكومة التونسية، والمراقب المدني بتنفيذ قرار القيم العام الفرنسي كل في حدود صلاحياته [4].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°09, **بطاقة إرشادات بخصوص الشيخ يونسي محمد الماحي**، الكاف، 1942/10/31م.

[2] **أنظر الملحق رقم:** 12.

[3]Paul Zeys, op.cit, p740.

[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°30, **Arrêté du R.G**, Tunis, 07/04/1944.

❖ **السلطة التونسية:** ممثلة في:

**أ. الكاتب العام للحكومة التونسية:**

يقوم الكاتب العام للحكومة التونسية الذي هو في الاصل موظف من جنسية فرنسية بمهمة عرض مراسيم تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين على المقيم العام الفرنسي، استناداً إلى المقترحات التي يقدمها المراقبون المدنيون الفرنسيون ذوو الاختصاص[1]، وبعد صدور قرار المقيم العام بتَعيِين الشيخ يقوم بإعداد الأمر العلي (مرسوم الباي) للشيخ الجزائري[2]، من أجل توقيعه من قبل باي تونس[3]، ثم يتم إشهار التَعيِين في الجريدة الرسمية بالنسخة الفرنسية[4]، كما يقوم بنقل كل الشكاوى الواردة في حق الشيخ الجزائري من قبل إدارة المال التونسية، ومن مختلف أجهزة السلطة التونسية[5].

وتتولى الأمانة العامة للحكومة التونسية أيضا حفظ وصيانة الملفات والوثائق الأصلية المتعلقة بشيوخ المهاجرين الجزائريين، إلى غاية صدر قرار من المقيم العام الفرنسي في 16 أفريل 1945م الذي نص على أن الاقامة العامة الفرنسية يجب عليها أن تتولى حفظ ملفات الشيوخ الجزائريين باعتبارهم رعايا فرنسيون من جهة، ولأنهم يتقاضون رواتبهم من ميزانية الاقامة العامة الفرنسية، فأصبحت مهمة حفظ ملفاتهم من اختصاصها مع عرضها نسخ منها على الامانة العامة للحكومة التونسية[6].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°87**, Lettre du Le S.G.G.T au R.G**, Tunis, 05/03/ 191.

[2] **أنظر الملحق رقم** :09.

[3]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Administration Général Indigene Bizerte, Cheikhs des Algériens, Ouda Hassan ben Ahmed ben Hadj Ali, Doc N°11, **أمر عليَ في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين ببنزرت**، تونس، 1944/05/04م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°20, **Journal officiel,** Tunis, 29/05/1944.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°87, op.cit.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°89**, Note au sujet des cheikhs des Algériens**, Tunis, 16/04/1945, p01.

**ب. البـــاي:**

مســاهمة الباي التونســي في تَعيِين شـيوخ المهاجرين الجزائريين في تراب مملكته شـرفية محضـة، حيث يقوم بالتوقيع على الأمر العليِ الخاص بتسمية الشيخ الجزائري، كما يوقع على وثيقة أخرى يذكر فيها اسم الشيخ ومنصبه ومشيخته، وهي بمثابة تكليف تسمح للشيخ بمباشرة عملية جمع الضريبة من مواطنيه بشكل قانوني[1]. ولا يتحصل على هذا التكليف إلا بعد أن يقوم الشيخ بإيداع ضمانه المالي لدى إدارة المال التونسية ليتسلم حينها تكليفه وسجلاً يحمل أسماء المهاجرين الجزائريين الملزمين بدفع الضرائب، والطوابع الجبائية الخاصة بهم[2].

على الرغم من وضوح صلاحيات إلا أنه هذا وقعت خلافات بين الجانبين، حول عدم احترام ســلطة التَعْيِينٌ، حيث حرصــت الإقامة العامة الفرنســية على عدم تجاوزها من قبل الحكومة التونسـية في تَعيِين الشـيوخ الجزائريين، لفقد أرسـل الجنرال شـارل ماسـت "Charles Mast"[3] الذي يتولى منصـب المقيم العام الفرنسـي في تونس، رسـالة الى الحكومة التونسـية بتاريخ 16 جوان 1944م على تَعيِين يونســي محمد الماحي شــيخًا للجزائريين بالكاف، وعودة حســن بن أحمد في منصــب شــيخ الجزائريين في بنزرت، بموجب مرســوم من الباي دون المرور على الإقامة العامة الفرنسية[4].

إذ أشار المقيم العام الفرنسي في رسالته إلى الحكومة التونسية إلى أن هذه التَعْيِينٌات غير صــحيحة لأن شــيوخ المهاجرين الجزائريين يتم تَعْيِينٌهم بناءً على أمر من المقيم العام بســبب

---

[1] **أنظر الملحق رقم** 11.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°44**, Lettre du C.C de Tunis au R.G,** Tunis, 03/02/ 1920, p1.

[3] **الجنرال شـارل ماسـت (Charles Mast):** شـارك في الحرب العالمية الثانية على رأس الفرقة الثالثة الشـمال افريقية (ماي 1940)، وقع اسـره من قبل الالمان وأخلي سـبيله سـنة 1941م، قام بعدة مهام بليبيا ومصـر والشـرق الى غاية تعينه القائد الاعلى المدني والعسـكري في تونس ثم مقيما عاما بالنيابة، بقي في المنصـب الى غاية سـنة 1947م. للمزيد انظر، نورالدين الدقي وآخرون، المرجع السابق، ص 206.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°86**, Lettre du R.G au S.G.G.T des cheikhs des Algériens**, Tunis,16/06/1944, p02.

صـفتهم "مواطنين فرنسـيين"، ويتدخل "الباي" لتأهيلهم لجمع الضـرائب التونسـية من مواطنيهم المطالبين بالضـرائب، مطالبًا بعدم اتخاذ أي قرار بشـأن شـيوخ الجزائريين في المسـتقبل دون موافقة مسبقة من المقيم العام[1].

وجاءه الرد من الكاتب العام للحكومة التونسـية في 20 جوان 1944م، موضـحا فيه بأن تَعْيِينٌات شـيوخ المهاجرين الجزائريين في الكاف وبنزرت تمت بشـكل منتظم للغاية، وبعد موافقة الاقامة العامة الفرنسية، فقد تم تَعيِين الأول يونسـي محمد الماحي بن حاج أحمد بن سعد، بناءً على المرسـوم الإقامي رقم 7 الصـادر في أفريل 1944م، أما الثاني عودة حسـن بن أحمد بن حاج علي فقد تم تَعْيِينٌه في نفس الظروف بموجب المرسوم الإقامي رقم 17 الصـادر في أفريل 1944م[2].

ونتيجة لهذا الخلاف تم التقليص من صـــلاحيات الامانة العامة التونســـية اتجاه شـــيوخ المهاجرين الجزائريين، بناء على مذكرة صـــدرت من المقيم العام الفرنســـي بتاريخ 16 أفريل 1945م، التي تناولنا تفاصيلها سابقا[3].

إن حرص الاقامة العامة الفرنسـية على بسـط سـيطرتها التامة على شـيوخ المهاجرين الجزائريين من خلال تعينهم او حتى الاحتفاظ بملفاتهم يعكس أهمية هذا النظام لديها، والذي سـتزداد أهميته بعد تزايد النشـاط السـياسـي للمهاجرين الجزائريين في تونس بعد الحرب العالمية الثانية.

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°86, p02.op.cit, p02.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°89, op.cit.

## 2. شروط تولي منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تونس:

وضـعت الاقامة العامة الفرنسـية بتونس، مجموعة من الشـروط التي يجب أن تتوفر في المرشح لمنصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تونس، وإن لم تصرح بها إلا أننا استنتجناها من خلال دراستنا لملفات الشيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس. ومن أهم هذه الشروط:

### أ. تَوَفر حُجَّة الضّمَان:

في 06 ذي القعدة 1326هـ، الموافق 31 جانفي 1905م، أصـدر الوزير الاول التونسـي محمد العزيز بوعتورة قواعد جديدة تنظم عملية انتخاب الشيوخ في البلاد التونسية، حيث أصبح الشيخ ملزما على تقديم ضـمانا كافيا ترضـاه الدولة في الخدمة المالية، دون الأخذ في الاعتبار عدد الضَّـمَانِ فأهميته لا تكون إلا ثانوية حسب منشوره، ويكفي أن تكون مكاسبهم كافية لحفظ صندوق الضرائب من أي خسارة في حالة ما عجز الشيخ عن دفع ما استخلصه من ضرائب[1].

في ذلك بيان للتحول التدريجي الذي شـهدته مسألة الارتقاء إلى المشيخة، فقد جاءت هذه التغييرات مدعمة لدور سـلطة الحماية في اختيار الشـيوخ فلم يعد لعدد الافراد الضَّـامِنِين للشـيخ أهمية أسـاسـية في اختياره، بل العبرة بثروة الشـيخ وثروة ضـمانيه، التي كانت السـند الوحيد لضمان المترشح لمنصبه وفق ما نص عليه منشور 31 جانفي 1905م[2].

ولقد طبق هذا الشـرط على شـيوخ المهاجرين الجزائريين منذ تأسـيس مشـيخة للمهاجرين الجزائريين المقيمين بالقيروان[3]، واتضـحت بشكل أكبر خلال المراسـلات التي كانت بين الاقامة العامة الفرنسية والحكومة التونسية بخصـوص توسـيع صـلاحيات شـيوخ المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس سـنة 1919م، حيث لم نرى أي معارضـة من الحكومة التونسـية بتكليف الشـيوخ الجزائريين بتحصـيل الضـرائب من مواطنيهم إذا كان ذلك يمر بنفس الترتيب الذي يعيّن به

[1] نورالدين الدقي وآخرون، المرجع السابق، ص 43.

[2] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 114.

[3] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°06, op.cit.

الشيخ التونسي، حيث ذكرت الحكومة التونسية في ردودها على مقترح الاقامة العامة الفرنسية بضرورة تقديم شيوخ المهاجرين الجزائريين حُجَج ضمان لاستكمال تعينهم من قبل باي تونس[1].

حيث كان على الشخص الذي يرغب في تقديم ترشيحه لهذا المنصب، أن يقدم قائمة بالضَّامِنِين فيه الذين في العادة يكونون من بين الشخصيات ذات المقدرة المالية والنفوذ في منطقة إقامته، وهذا ما يمثل للإدارة ضمان في حالة الانحراف المالي من قبل الشيخ، الذي أصبح يستمد شرعيّة ترشحه للمنصب من ضامنيه، بالتالي أصبحت هذه الفئة لا تقل أهمية عن الشيوخ أنفسهم فهؤلاء الضامنون هم في واقع الأمر أعيان الفريق أو العرش.

من أجل هذا كانت المراقبات المدنية الفرنسية تسعى إلى طرح أكثر من مترشح لمنصب المشيخة، مشترطة في هذه الشخصيات تقديم جرائد بمكتسبات ضَامِنِيهم الذين يطلق عليهم اسم الحملاء[2]، على ان تقدم ملاحظاتها الشخصية عنهم جميعا وتقترح الأنسب منهم لمنصب المشيخة، ليكون قرار التَعيِين في الأخير لصالح المقيم العام الفرنسي[3].

على سبيل المثال، قامت الاقامة العامة الفرنسية بمراسلة المراقبة المدنية الفرنسية في الكاف في 13 جويلية 1927م، بشأن انتخاب شيخ للمهاجرين لجزائريين المقيمين في أولاد عون بعد وفاة شيخهم السابق، ليقع اختيار المراقب المدني الفرنسي على مترشحين هما: خالفة يوسف بن صالح بن محمد والصادق بن شعبان بن زازية، وتم ارفاق جريدتين بمكاسب الانفار الذين ضمنوا في المترشحين لمشيخة الجزائريين بأولاد عون[4].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°16**, Lettre du D.F.G au S.G.G.T** Tunis, 06/05/ 1919.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Control civil de Maktar, Caïdat Oulad Aoun, Cheikh des Algériens, Khelalfa Youcef ben Salah ben Mohammed, Doc N°08, **جريدة في مكاسب الانفار الذي ضمنوا في المسمى خالفة يوسف المترشح لمشيخة الجزائريين في عمل أولاد عون**، أولاد عون، 1927/08/18.

[3]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°16, **Lettre du M.P.R.G au C.C de Maktar**, Tunis,12/10/1927.

[4]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°07, **Lettre du C.C de Maktar au M.P.R.D.G**, Maktar,18/08/1927.

كان عدد الضـامنين في المرشـح الأول للمشـيخة خالفة يوسـف بن صـالح بن محمد، خمسة أشخاص، وقدر إجمالي مكاسبهم المنقولة وغير المنقولة بـ 85125.000 فرنك[1].

بينما وصل عدد الضامنين في المرشح الثاني للمشيخة الصادق بن شعبان بن زازية إلى أربعة عشر شخصا، وقدرت قيمة مكاسبهم المنقولة وغير المنقولة بـ 132825.000 فرنك[2].

المراقب المدني الفرنسـي في الكاف، نظرًا لأهميته في الإقامة العامة الفرنسـية في تونس، أبدى ملاحظاته بشأن مرشحي منصب شيخ المهاجرين الجزائريين. وأكد في تقريره أن كلًا من المترشـحين مؤهل لشـغل هذا المنصـب، لكن تفضـيلاته كانت تتجه نحو المرشـح الأول، الشـيخ خالفة يوسف بن صالح بن محمد.

وأشـــار المراقب المدني إلى أن خالفة يمتلك مهارات أكثر في التعامل مع جماعة من المهاجرين تضـــم أفرادًا ذوي مســـتويات اجتماعية وثقافات متنوعة، مما يجعله الخيار الأنســـب لتمثيلهم. وبناءً على هذا الاقتراح، تم اختيار خالفة يوسـف بن صـــالح شـــيخًا للجزائريين بأولاد عون [3].

يؤكد لنا هذا بأن عملية الضَمَان في الشيخ ليست في متناول جميع أفرد العرش، ولا أيضا رؤساء العائلات العاديين، إنما تنحصر العملية بين الاشخاص ذوي القاعدة الاقتصادية الكافية لضمان الشيخ المترشح تجاه الدولة لما قد يتخلد بذمته، الذين تربطهم عادة علاقات مصالح مع الشيخ المترشح.

نتناول أيضـا مثال آخر، حيث أنه بعد وفاة شـيخ المهاجرين الجزائريين في الكاف قطوش لخضر بن عبد الله سنة 1942م، تقدمت أربع شخصيات جزائرية بِتَرَشُّحِها لتولي هذه المشيخة، وهم: شابي ربيعي بن صالح بن الأخضر وقاسمي بن الاخضر، وبوريو اسماعيل بن صالح

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°08, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°09, **جريدة في مكاسب الانفار الذي ضمنوا في المسمى خالفة بين زازية الصادق المترشح لمشيخة الجزائريين في عمل أولاد عون**، أولاد عون، 1927/08/18.

[3]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°07, op.cit.

ويونسي محمد الماحي[1]، حيث قدم المترشحون الاربعة جرائد[2] بمكاسب حملائهم (ضامنيهم)، من أجل النظر فيها رفقة وثيقة الإرشادات الخاصة بهم لاختيار الاصلح منهم بنظر الادارة الفرنسية لتولي هذه المشيخة، وفي الجدول الآتي نقارن بين مكاسب ضامني الشيوخ الاربعة المترشحين للمشيخة:

**جدول رقم10:** مكاسب حملاء (الضامنين) المترشحين لمشيخة الكاف سنة 1942م:

| المترشح للمشيخة | مكاسب الضَّامِنِين في المترشحين للمشيخة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الضَّامِنِين | الاراضي (هكتار) | بقر (رأس) | غنم (رأس) | معز (رأس) | خيل (رأس) | بغال (رأس) |
| **شابي ربيعي بن صالح[3]** | 08 | 490هـ | 45 | 180 | 40 | 16 | 13 |
| **قاسمي بن الاخضر[4]** | 15 | 297 هـ | 112 | 596 | 367 | 21 | 33 |
| **بوريو اسماعيل[5]** | 07 | 80هـ | 153 | 498 | 105 | 17 | 24 |
| **يونسي محمد الماحي[6]** | 16 | 3555هـ | 143 | 560 | 98 | 32 | 35 |

من خلال تحليل الجدول أعلاه، نستنتج أن المترشحين الأربعة ينتمون إلى الطبقة الثرية من المهاجرين الجزائريين في منطقة الكاف، حيث يمتلكون الأراضي والمواشي. وبفضل ثروتهم، فإن لديهم التأثير الكافي لاختيار شيخ من بينهم. كما أشرنا سابقًا، يُعتبر هؤلاء الأعيان من

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°10, **Rapport de C.C de Kef au R.G**, Tunis, 28/10/1942.

[2] **أنظر الملحق رقم:13، والملحق** رقم 12.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°02,.1949 الكاف، **، جريدة في مكاسب حملاء شابي ربيعي**

[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°03, الكاف، **، جريدة في مكاسب حملاء قاسمي بن الاخضر** .1949

[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°04, الكاف، **، جريدة في مكاسب حملاء بوريو اسماعيل** .1949

[6]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°05, الكاف، **، جريدة في مكاسب حملاء يونسي محمد الماحي** .1949

أبرز المهاجرين الجزائريين في المنطقة، ولديهم القدرة على سداد ما قد يتراكم بذمة الشيخ من أموال الدولة، بما في ذلك الضرائب على أهاليهم.

لذا، فإن الإقدام على الضمان يُعتبر تعهدًا من هؤلاء الأعيان، ويجب تنفيذه، حتى لو تطلب الأمر استخدام القوة. وهذا يؤدي إلى تقييد مهمة الضمان بمجموعة صغيرة لا تتجاوز 20 شخصًا في معظم الحالات. علاوة على ذلك، يفرض هذا الشرط على الضامنين القيام بدور المراقب على الشيخ في أداء مهامه، وذلك لتفادي أي غرامات قد تُفرض عليهم.

وهكذا تبرز أهمية مسألة الضمان، حيث أصبحت العامل الرئيسي في اختيار شيوخ المهاجرين الجزائريين. ورغم أن هذا الأمر قد يُعرض ثروتهم للخطر في حالة الإساءة إلى أموال الدولة، إلا أن الغاية الأساسية من الضمان تتلخص في تأمين الأموال المخصصة للدولة.

بالنسبة لهذا المثال فالإدارة الفرنسية بتونس، وقع اختيارها على يونسي محمد الماحي ليكون شيخ الجزائريين بمنطقة الكاف لأنه يستوفي بشكل أفضل الشروط الموضوعة من قبلها لتولي منصب الشيخ[1].

وبعد صدور قرار تسمية الشيخ، يجب عليه ان يحرر حجة الضمان على يد كاتبي عدل باسم الشيخ الذي اختارته سلطة الحماية، وتتضمن أسماء وأعمار وعناوين ومهنة الأشخاص الضَّامِنِين، كما يتم تدوين تاريخ تحرير الحُجَّة التي تكون موقعة من قبل الضَّامِنِين، وكذلك من طرف شيخ المدينة أو عامل القِيَادَة كشهود على عملية الضَمان[2].

وإذا نريد أن نقارن بين حجج الضَمان التي قدمها شيوخ المهاجرين الجزائريون بمدينة تونس، بتلك التي قدمها نظراؤهم في المشيخات التي تقع خارجها، نتبين بأن الفرق يكمن في عدد الضَّامِنِين ومستوى ثرائهم، حيث أن عدد الضَّامِنِين في مدينة تونس كان أقل بكثير، إذ لم

[1] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°10, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°42, الكاف **حجة ضمان الشيخ يونسي محمد الماحي**، 1944/06/22م.

يتعد غالبا شخصين أو ثلاثة وأحيانا شخص واحد[1]، بينما في المناطق الأخرى خارج العاصمة، كان عدد الضَّامِنِين أكبر بكثير، حتى يصل إلى أكثر من عشرة أحيانا[2].

ويمكن تفسير ذلك بأن المهاجرين الجزائريين الساكنين خارج مدينة تونس كانوا أكثر ثراء من المهاجرين المقيمين في مدينة تونس، كما أن المهاجرين في تلك المناطق كانوا من مناطق مختلفة من الجزائر، فالإدارة الفرنسية كانت تحرص دائمًا على أن يكون هنالك عدد الضَّامِنِين أكبر ليعبر عن التركيبة الجغرافية للمناطق التي هاجر منها أولئك المهاجرين الجزائريون، لتحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة وأيضا لمراقبة أعمال الشيخ.

كما يُشترط في حُجَّة الضمان أن يكون أصحابها متواجدين ضمن نطاق مشيخة الشيخ المعين. في حالة وفاة أي من الضامنين أو عودته إلى الجزائر، يُلزم الشيخ بتعويضهم لضمان استمرار سريان الضمان وفعالية التزاماته. ففي 04 جوان 1940م وجه قايد قِيَادَة تاجروين رسالة إلى الوزير الأكبر التونسي يعلمه فيها بأنه أثناء عملية تفقد حسابات شيخ المهاجرين الجزائريين بتاجروين غوث الصغير بن محمد، تبين أن أحد الضَّامِنِين قد توفي وثلاثة آخرين كانوا قد غادروا الإيالة، ومن بقي من ضمانه أصبحوا في حالة مادية سيئة. لذلك طلب العامل من الحكومة التونسية مراسلة الإدارة الاستعمارية الفرنسية لإجبار الشيخ على تجديد حُجَّة ضمانه حفاظاً على أموال الدولة[3].

كما حرصت الحكومة التونسية أيضا في عديد مراسلاتها مع الاقامة العامة الفرنسية، بضرورة استكمال شيوخ المهاجرين الجزائريين الذين تم اختيارهم حديثا في مناصبهم لشرط الموافقة عليهم من قبل باي تونس من خلال تقديم حجج الضَمان في نسختين، لأنها تمثل الملجأ الوحيد للسلطة التونسية لاسترداد اموالها في حال ما تم اختلاسها من قبل الشيخ المكلف

---

[1] **أنظر الملحق رقم:** 13.

[2] **أنظر الملحق رقم** :12.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Controle civil de Kef, Caïdat de Tadjerouine Cheikh des Algériens, Ghout Seghir Mohamed ben Ali, Doc N°33, **رسالة عامل قيادة تاجروين الى الوزير الأكبر التونسي**، تاجروين، 1940/06/04م.

بجمع الضـرائب. فعلى سـبيل تأخر الشـيخ أحمد بن أحمد بن سـيد روحه المنتخب لخطة شـيخ الوراقلية بمدينة تونس عن تقديم حُجَّة ضـمانه، مما أدى بإدارة المال التونسـية إلى وضـعه بين خيارين، إما ان يقدم حُجَّة ضمانه، أو الاستقالة من المنصب[1].

ولقد شكل توفير الضَمان المالي عائقًا لبعض الشيوخ الجزائريين، خاصة في مدينة تونس، حيث عجز البعض منهم عن تقديم الحُجَّة، وبالتالي تسببوا في خسائر مالية لصندوق الضرائب نظرًا لعدم مباشـرتهم لتحصـيل الضـرائب، ولم يكن معروفًا بالتحديد الحد الادنى الذي وضـعته إدارة المال التونسـية لقيمة الضَـمان للشـيوخ، لكن وجدنا أن شـيخ القسـنطينيين محمد الصـالح زروق دفع قيمة ضـمانه نقدًا عند تَعْيِينُه سـنة 1919م لصـندوق إدارة المال بمبلغ قدره ألفي (2000) فرنك[2].

هذا الأمر دفع الإقامة العامة الفرنسـية لتوجيه مذكرة إلى مدير المالية في 18 جوان 1945م تقترح فيها تخفيض قيمة الضَمان لشيوخ المهاجرين الجزائريين، لكن إدارة المال رفضت ذلك مشيرة إلى أن مقدار الضمان لا يدفع على الإطلاق نقدًا، بل هي ممثلة ببساطة بالتزامات الأشخاص الضَّامِنِين، وعمليا وباستثناء حالات نادرة جدا لم يتم استدعاء الإدارة لتنفيذ الضَمان المقدم من هؤلاء الضَمانين، وإن الابقاء على هذا الوضع يتناسب مع أهمية مسؤوليات الشيوخ[3].

**ب. القدرة المالية:**

كان معظم الأشخاص الذين شغلوا منصب مشيخة المهاجرين الجزائريين في تونس، سواء في العاصمة أو في المناطق المدنية التي تشهد تواجدًا كثيفًا للجالية الجزائرية، من كبار الملاّك أو التجار. وقد شـغل هؤلاء الأفراد مراكز مرموقة في مجتمعاتهم، مما منحهم القدرة على التأثير بشكل كبير على أبناء وطنهم. هذا يُشير بوضـوح إلى أن أهمية الثروة الشـخصـية كانت واحدة

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°84**, Lettre du Le D.G.F au S.G.G.T**, Tunis, 04/01/1939, p07.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°44, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°95, **Lettre du Le D.G.F au S.G.G.T**, Tunis, 03/12/1945.

من المعايير التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لتعيين الأفراد في منصب الشيخ، حيث كانت القوة الاقتصادية تسهم في تعزيز سلطة هؤلاء الأشخاص داخل المجتمع، وتتيح لهم إمكانية ممارسة نفوذهم في اتخاذ القرارات المهمة.

وهو الأمر الذي أخذ بالاعتبار في تَعيِين أعمارة الناصر بن محمد بن أعمارة في منصب شيخ الميزابية بسبب انتماءه إلى فئة اثرياء بني ميزاب فهو تاجر وله أملاك بوطنه الأصلي القرارة وبمدينة سانت ارنو (العلمة – سطيف) بالجزائر وله عمارة بنهج النخيل بتونس[1].

وكدليل على انتماء أغلبية الشيوخ إلى فئة الاثرياء، فقد قام شيخ القسنطينيين بمدينة تونس محمد الصالح بن زروق بدفع مبلق قدره ألفي (2000) فرنك لخزينة ادارة المال التونسية كضمان لتقلده مسؤولية المشيخة[2]. يوضح هذا الحالة المادية الجيدة التي كان يتمتع بها الشيخ محمد الصالح، والتي تعتبر ميزة تعزز من فرص اختياره شيخًا للقسنطنيين في مدينة تونس، ففي السياق الذي يكون فيه الضامِنون متقاربين في المكتسبات المالية، فإن العامل الاقتصادي والمقدرة المالية تصبح حاسمة في اتخاذ القرار، لذا يُرجح اختيار الشخص الأكثر ثراءً.

خير مثال على ذلك هو قبول الإقامة العامة الفرنسية لترشح آيت جودي وفلة مسعود لمنصب شيخ المهاجرين الجزائريين في قيادة تاجروين الواقعة عند الحدود الجزائرية عام 1925م. رغم تعدد الشكاوى التي وردت ضد ولايته، إلا أن السلطات الفرنسية قررت تعيينه بناءً على وضعه المالي الجيد، حيث كان يمتلك 180 هكتارًا من الأراضي و100 رأس غنم و15 رأسًا من الأبقار و7 أحصنة و4 بغال، بالإضافة إلى محلات لتجارة المعدات والأدوات الزراعية[3].وهذا ما حدث أيضا عند اختيار شيخ المهاجرين الجزائريين بقِيَادَة الكاف. حيث اختار المراقب المدني الفرنسي يونسي محمد الماحي بعد مراجعة ملفات المترشحين للمشيخة، إذ رأى

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/04, Algériens, Cheikh des Mozabites, Amara Enanacer ben Youcef ben Amara, Doc N°05**, Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G**, Tunis,19/05/1927.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°21, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°03, **Fiche de Resaignements**, Tunis, 04/ 03/1925.

فيه الاقدر من بين جميع المرشـحين على الوفاء بالتزاماته المالية[1]. التي نوضـحها من الجدول التالي:

**جدول 11:** الوضعية المادية للمترشحين لنبيل مشيخة الجزائريين بالكاف سنة 1942م:

| المترشح | الاراضي | الاغنام | الخيل والبغال | العقارات والآلات |
|---|---|---|---|---|
| **شابي ربيعي**[2] | 50 هكتار | 30 رأس | 04 رؤوس | / |
| **قـاســـمي بن الاخضر**[3] | / | / | / | منزلين وحانوت بقيمة 100 ألف فرنك |
| **بـــــوريـــــو اسماعيل**[4] | 354 هكتار | 63 رأس | 03 رؤوس | / |
| **يونســـي محمد الماحي**[5] | 800 هكتار | 110رأس | 20 رأس | ماكينة حصادة ودرس جديدة وآلات فلاحية عصرية منها جرارات |

ما يمكن ملاحظته بالنسـبة لهذا الجدول هو أن جميع المترشـحين كانوا من فئة الاثرياء، ثلاثة منهم كـانوا فلاحين بمنطقة الكـاف التي تعرف تواجدا كبيرا للمهـاجرين الجزائريين الذين يمارسون فيها الزراعة وتربية المواشـي. كما أنه هنالك تفاوت في الوضـعية المادية للمترشـحين، حيث يبرز يونسي محمد الماحي كأكثر المرشحين ثراء، لهذا تم اختياره من قبل المراقب المدني في منصب شيخ الجزائريين بالكاف، وهو الامر الذي يؤكد مجددا أهمية العامل الاقتصـادي في تولي منصــب الشــيخ. ويأتي أهمية هذا العامل من رغبة الســلطات الاســتعمارية في تعويض

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°10, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°06, **بطاقة إرشادات بخصوص شابي ربيعي المترشح لمنصب الشيخ** ، الكاف، 1942/10/31م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°07, **بطاقة إرشادات بخصوص قاسمي بن الاخضر المترشح لمنصب الشيخ** ، الكاف، 1942/10/31م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°08, **بطاقة إرشـادات بخصـوص بوريو اسـماعيل المترشـح لمنصب الشيخ** ، الكاف، 1942/10/31م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°09, op.cit.

النقص في تحصـيلات الشـيخ الضـريبية، أو لتغطية أي اختلاسـات قد يقوم بها من الأموال الخاصة بالشيخ.

كما كان شـرط القدرة المالية للشـيخ حُجَّة لمناوئيه لرفض توليته. في شـكوى موجهة من المهاجرين الجزائريين في الكاف بتاريخ 15 ديسمبر 1926م إلى المقيم العام الفرنسي في تونس **لوسـيان سـان (Lucien Saint)**[1]، رفضـوا فيها تولية رابح بن طلحة شـيخًا عليه، وكانت الأسـباب في رأيهم تتمثل في: «**...الأولى انه فقير الحال والثانية عليه ديون لبعض الراهنين بتونس وليس لـه ملك البتة الا دار بالكاف تبلغ ثلاثين ألف فرنك على ملك زوجتـه مرهون على يد اليهودي شمعون بقدر 15000الف فرنك...**» [2].

بغض النظر عن صـحة ما ورد في هذه الشـكوى من عدمها، إلا أنها تؤكد لنا مجددا بإن الوضـعية المالية كان في تلك الفترة شـرطا أسـاسـيا لاختيار أي شـخصـية لتولي منصـب شـيخ المهاجرين الجزائريين، وان عدم توفر هذا الشـرط لا يؤهله إلى هذا المنصـب، وهذا ما اسـتندت إليه هذه الشكوى التي انطلقت من كون الشيخ فقير الحال.

بالتالي لن يسـتطيع أن يَفي بالتزاماته المالية بتعويض أي نقصـان في حال إن كانت تحصـيلاته الضـريبية ضـعيفة، كما أن الديون التي عليه قد تدفعه إلى الاختلاس من أموال الضرائب المفروضة على المهاجرين الجزائريين والموجهة إلى ادارة المالية التونسية.

المراقب المدني الفرنسـي بالكاف كان موقفه منحازا للشـيخ رابح بن طلحة، حيث أكد في رسـالته بتاريخ 20 جانفي 1927م للوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة الفرنسـية بتونس بخصوص شكوى المهاجرين الجزائريين من ترشح رابح بن طلحة، بان جميع الاتهامات الموجهة

---

[1] **لوسيان سان (Lucien Saint)**، من مواليد النورماندي شمال فرنسا سنة 1867م، شغل في المحماة قبل ان يدخل سلك الادارة، عيّن مقيم عام في تونس سـنة 1921، قام فيها بعدة اصـلاحات إدارية وشـجع حركات الاسـتيطان بتونس، نقل الى المغرب سنة 1929م، **للمزيد أنظر**، نورالدين الدقي وآخرون، المرجع السابق، ص 200.

[2] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°04, **عريضـة موقعة من قبل عدد من المهاجرين الجزائريين المقيمين في الكاف، موجهة الى المقيم العام الفرنسي**، الكاف، 1926/12/15م.

ضده هي اتهامات كاذبة تمامًا، موضحا أن هذا المرشح ذو سمعة جيدة وليس لديه أي ديون اتجاه أي أحد، علاوة على ذلك ضماناته مُحترمة وتعود لأشخاص أثرياء ومالكين كبار في منطقة الكاف[1].

مع مرور الأيام أثبتت الوقائع صحة شكوى المهاجرين الجزائريين حيث أصدرت المحكمة الفرنسية في الكاف في 06 جوان 1929م ، حكما بإعلان إفلاس الشيخ رابح بن طلحة بسبب ديونه الكثيرة، وقد تكون من أسبابها ديونه اتجاه اليهودي شمعون التي ورد ذكرها في الشكوى التي قدمها الجزائريين، وكان هذا السبب دافعا للإقامة العامة للإقدام على إقالة الشيخ رابح بن طلحة من منصبه كشيخ للمهاجرين الجزائريين بالكاف[2].

لكن كانت هنالك بعض الاستثناءات التي أجبرت الإقامة العامة الفرنسية للتخلي عن شرط القدرة المالية للمرشح لمنصب الشيخ، يحدث ذلك في حال عدم وجود مرشحين لمنصب الشيخ، كما حدث في تاجروين سنة 1929م عند تَعيِين شيخ للمهاجرين الجزائريين المقيمين فيها، بعد استقالة الشيخ الذي سبق ذكره آيت جودي مسعود وفلة[3].

فلقد أعرب المراقب المدني الفرنسي للكاف في رسالة وجهها إلى المقيم العام، عن صعوبة العثور على مرشح يتوفر على الشروط المطلوبة ليتم تقديمه للموافقة عليه لتولي منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تاجروين، وأرجع ذلك إلى عدم رغبة هؤلاء المهاجرين في تولي المسؤوليات التي تتطلب التنقلات المتكررة والمكلفة دون تعويض مالي ملموس، وبعد بحث طويل وجد المراقب المدني الفرنسي في الكاف مرشح مناسب لها، وهو غوت الصغير بن محمد

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01 Doc N°06**, Lettre du C.C de Kef au M.P.R.G**, Tunis, 19/05/1927.

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°42, **Lettre du C.C de Kef au M.P.R.G**, Kef, 01/10/1929.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°07, **Lettre du C.C de Kef au M.P.R.G**, Tunis, 24/04/ 1929.

بن علي الصغير، الذي وصفه المراقب المدني بأنه يتميز بالصفات المطلوبة ليكون شيخًا، لكن وضعيته المالية صعبة فهو فقير الحال إلا أنه يحظى بالاحترام العام في قِيَادَة تاجروين[1].

إذاً يمكن الاستنتاج مما سبق، بأن تضمين العامل المادي في شروط التقدم للمشيخة، أدى إلى جعل المشيخة أكثر تفردًا وتحصرًا داخل مجموعة معينة من الأفراد على حساب الآخرين، هذا التفرد يأتي نتيجة للقدرات المادية للشيوخ وتأثيرهم في هذه العملية مما ينتج عنه عدم تحقيق مبدأ المساواة في فرص الترشح للمشيخة.

**ج. الولاء للاستعمار وخدمته:**

من بين الشروط التي ركزت عليها سلطة الحماية الفرنسية في تونس لتولي المهاجرين الجزائريين لمنصب الشيخ، مسألة الولاء لنظام الحماية وخدمة مشاريع الاستعمار فعدم الولاء لفرنسا أو الشك في أحد المترشحين للمنصب، أو إذا ثبت أن أحد أفراد عائلته على علاقة معادية لفرنسا يحرم المرشح من المشيخة، فقد أصبح الشيخ، بالإضافة إلى مكانته الاجتماعية التي يحظى بها ضمن فريقه، يعتمد أيضًا على الخدمات التي يمكنه تقديمها للسلطة الفرنسية.

يظهر ذلك من خلال تقرير المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس حول المرشح لمنصب شيخ المهاجرين الميزابية في المدينة، حمو بن محمد بن موسى الذي تم تقديمه للمقيم العام في عام 1920م، حيث جاء في التقرير:

**« Ce candidat est sérieux et intelligent. Il est d'une bonne famille du M'zab.**

**Un de ses cousins est Cadi des Beni Zeguen, un autre cadi de Ghardaia. Son père était cheikh de la Djamâ des Beni Zeguen… ».**

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°07, op.cit.

وصـف المراقب المدني الفرنسـي حمو بن محمد بن موسـى بكونه شـخص جاد وذكي، ينحدر من عائلة مرموقة تولت مناصـب رفيعة في وادي ميزاب فأحد أفراد عائلها قَاضٍ في بني يزقن، وآخر قَاضٍ في غرداية، أما والده كان شيخًا لجماعة بني يزقن[1].

من خلال تقييم السلطات الفرنسية لحمو بن محمد بن موسى واستشهادهم بمكانته العائلية وعلاقاته يظهر مدى أهمية الولاء السياسي للمترشح وعائلته للحماية الفرنسية في عملية اختيار الشيوخ لتمثيل وتعزيز مصالح الاستعمار الفرنسي.

وفي تقرير من المراقب المدني الفرنسـي لمدينة تونس حول شـيخ الميزابية علي بن عمر باكير، ورد فيه بأنَ هذه الشـخصـية معروفة بنزاهتها، وولاءها لفرنسـا غير مشـكوك فيها، وبأنه مناصـرًا متحمسًـا للنفوذ الفرنسـي بين المهاجرين الجزائريين، ويتمتع بتأثير كبير على جاليته الميزابية، ويحظى بالاحترام من المجتمع "الراقي" في تونس، سـواء كان ذلك بين الأهالي أو الأوربيين. كما انه يُقدم مساهماته المادية في تنظيم معظم النشاطات الخيرية سواء كانت فرنسية أو تونسية[2].

ويبرز التقرير بأن الشيخ علي بن عمر باكير كان عضوا في عدد من المؤسسات الثقافية والتعليمية الفرنسية، وعضوا في جمعية الإحسان الفرنسية، مما أدى بالحكومة الفرنسية، بتقدير خدماته من خلال منحه جوائز أكاديمية مرموقة، منها وسام الافتخار[3].

لقد كان هذا أيضـا عاملا دفع بالإقامة الفرنسية بتونس إلى في تَعيِين أعمارة الناصـر بن محمد بن أعمارة في منصـب شـيخ المهاجرين الميزابين بمدينة تونس سـنة 1927م، بسـبب انتماءه إلى عائلة ذات مكانة رفيعة إذ شغل أخوه خطة القايد بالقرارة [4].

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Algériens, Cheikh des Mozabites, Hammou ben Mohammed ben Moussa, Doc N° 05**, Lettre du C.C de Tunis au R.G,** Tunis,19/04/1920.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°24**, Notice par Hadj Ali ben Amor Bakir,** Tunis,1916, p2,3**.**

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°24, op.cit.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/04, Doc N°05, op.cit.

من هذا المنطلق، ركزت الرسائل التي وجهها المرشحون الجزائريون لمنصب الشيخ إلى الإقامة العامة الفرنسية على التأكيد على خدمة أسرهم للحماية الفرنسية في تونس أو للاستعمار الفرنسي في الجزائر، في محاولة منهم لإقناع المقيم العام لاختيارهم في منصب الشيخ.

وفي سياق ذلك، قام أحد المهاجرين الجزائريين يدعى مشاي محمد بن الطيب بن نافع الكبلوتي بتوجيه رسالة إلى المقيم العام الفرنسي بتونس في تاريخ 15 ديسمبر 1920م، يطلب فيها تَعْيِينُه شيخًا على المهاجرين الجزائريين المقيمين في منطقة ساقية سيدي يوسف، محاولا إقناع المقيم العام الفرنسي بمؤهلاته. حيث أشار إلى مكانة عائلته البارزة في المنطقة والخدمات الهامة التي قدمتها لفرنسا:« ... **انني ممن يستحق ذلك حيث أن اسلافي وفرعهم لهذا العهد غالبهم موظفون في الوزارة ونالوا زيادة في الترقي في الرتب لعزمهم وحزمهم في الاعمال المهمة التي تلائم الحكومة المعونة حتى ان البعض منهم نال رتبة كرونيل (يقصد كولونيل) ودون ذك وكلهم من اقاربي الذين هم من عائلتي..»** [1].

وفي سنة 1950م، فضلت الإقامة العامة الفرنسية اختيار خنتاش محمد بن محمد الحاج بن صالح في منصب شيخ القسنطينيين بمدينة تونس، لكونه ينحدر من عائلة "مَاجدة" على حسب وصف شيخ مدينة تونس له[2]، إذ يتولى ابن عمته محمد صالح فريان منصب باشا اغا قسنطينة بموطنه الأصلي الجزائر[3].

كان تعين خنتاش محمد شيخ القسنطينيين على حساب شخص آخر يدعى سوايح الطاهر الذي يمتلك عدة مؤهلات تجعل منه مرشحا مناسبا لمنصب شيخ الجزائريين بمدينة

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 35 Doc N°10, **Lettre du D.R.G au C.C de Kef**, Kef, 15/12/ 1920.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°07, **رسالة شيخ مدينة تونس الى الوزير الأكبر** التونسي، تونس، 1950/04/03م.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°21, **بطاقة إرشادات للشيخ خنتاش محمد**، تونس، 1950/10/23م.

تونس، منها حصـوله على شـهادة ثانوية وتطوعه في الجيش الفرنسـي، واصـابته بإعاقة نتيجة مشاركته في الحروب التي خاضها تحت راية الجيش الفرنسي[1].

فالاسـتراتيجية التي اسـتخدمتها السـلطات الفرنسـية في تونس كانت واضـحة في معاييرها لاختيار الشـخصـيات المحلية للمناصـب المرموقة، حيث تركز على أهمية الولاء والتعاون مع النظام الاسـتعماري. بالإضـافة إلى الأهلية الشـخصـية والمكانة الاجتماعية، إذ أن علاقات المرشح وعائلته الودية مع السلطات الاستعمارية من العوامل المحورية في عملية الاختيار.

وفي01 فيفري 1913م، عينت الاقامة العامة الفرنسـية جلول بن محمد بن رمضـان الابراهيمي، شـيخًا لكافة العروش الوراقلية بتونس، ذلك مكافأة منها لعرش بني ابراهيم الذي يعد أول العروش الوراقلية الذين فكوا ارتباطهم بالبايات الحسـينيين، واختاروا الانضـواء تحت حماية السـلطة الفرنسـية، وطلبوا جنسـيتها وكان جزاء ذلك اختيار شـاوش عرشـهم شـيخًا لكل الوراقلية بتونس[2]. على الرغم من معارضـة باقي العروش الوراقلية لهذا التَعيِين نتيجة التنافس الذي كان قائما بينهم، وكثرة الشـكاوى الواردة في حقه التي تطالب بتعين غيره بحُجَّة حداثة سـن الشـيخ المعين، ومهنته المتواضـعة بكونه كان مرشدا للقوافل[3]، إلا أنَ الادارة الفرنسية دعمته، ورفضت تغيره إلى غاية وفاته سـنة 1938م، بعد قضـائه 25 سـنة في مشـيخة الوراقلية، نظرا لولائه المطلق لفرنسا[4].

كما كانت الخدمة الطوعية في الجيش الفرنسـي تُعتبر أحد مظاهر الولاء لفرنسـا، ودليلًا على الالتزام تجاه الاسـتعمار. وقد كانت هناك مكافآت للجنود الذين خدموا فرنسـا، حيث تم منحهم مناصب إدارية وسياسية بعد انتهاء خدماتهم العسكرية.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°01**, Lettre du Souayah Taher au C.C de Tunis,** Tunis, 14/10/1949.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Algériens, Cheikhs des Ouarglis, Djalloul ben Hadj Mohamed ben Ramadan, Doc N°1, **Arrestation du cheikh**, Tunis, 01/02/1913.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°04, **Lettre du S.G.G.T au M.P.R.G**, Tunis, 22/03/1913.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Algériens, Cheikhs des Ouarglis, Ahmed ben Hadj Ahmed ben Sidrouhou Doc N°02, **Lettre du R.G au S.G.G.T** ,01/06/1938.

فرحات بن الحسين بونوة، شيخ المهاجرين الجزائريين من عمالة الجزائر، يُعد مثالًا جيدًا على هذا النهج، حيث انضم إلى الجيش الفرنسي بصفة طوعية في الفوج الأول من الرماة الجزائريين بين عامي 1877 1885م، خلال هذه الفترة، أظهر تفانيه وولاءه للجيش الفرنسي والسلطات الاستعمارية، هذه الخدمة العسكرية اللافتة كانت من العوامل التي جعلته مرشحًا مثاليًا من قبل الإقامة العامة الفرنسية لتولي منصب شيخ الجزائريين في مدينة تونس عام 1907م[1].

في السياق نفسه، يعد بن عودة بن الحاج الأغواتي بن عودة، المرشح لمنصب شيخ المهاجرين الوهرانيين المقيمين في مدينة تونس، مثالاً على الولاء الذي يقدره المراقبون الفرنسيون، فقد أورد المراقب المدني الفرنسي في 27 أكتوبر 1923م ملاحظات إيجابية عنه، مشيرًا إلى أن ثلاثة من أبنائه قد خدموا في الجيش الاستعماري الفرنسي، ما جعل منه مرشحًا جيدًا للمنصب[2].

أما بالنسبة لأحمد بن محمد بن ساعد الفار، المرشح لشغل منصب شيخ المهاجرين السوافة بعد استقالة الشيخ علي بن سلطان، فقد جمع المراقب المدني الفرنسي معلومات إيجابية حوله، حيث ينتمي إلى عائلة محترمة. وقد خدم في الجيش الفرنسي عند فرض الحماية على تونس لمدة عامين، مما عزز موقعه كمرشح مناسب[3].

تظهر هذه الأمثلة كيف كانت الخدمة العسكرية تُعتبر معيارًا رئيسيًا لتقدير الولاء في الإطار الاستعماري، وكيف ساعدت في تحديد القادة المحليين الذين تم الاعتماد عليهم في منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تونس.

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N° 04**, Rapport du commissaire de police,** Tunis, 13/02/1916.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/02, Algériens, Cheikh des Oranais, Elhadj ben Aouda ben Elhadj Aghouati, Doc N° 03**, Feuille de renseignements concernant Hadj ben Aouda ben El Hadj el Ghouati ben Aouda Candidat aux fonctions de cheikh des Oranais,** Tunis**,** 27/10/1923.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°9, op.cit.

إلا أنه يمكن لشرط الخدمة العسكرية، أن يتراجع في بعض الحالات عندما يتوفر مترشح قدَّم خدمات جليلة للإدارة الاستعمارية. فبعد وفاة شيخ السوافة أحمد بن محمد ساعد، تقدم محمد لخضـــر بن الحاج العيد بن عثمان لخلافته. على الرغم من أنه خدم في الجيش الفرنســـي مع اثنين من إخوته، إلا أنه لم يُختَر ليكون شيخًا للسوافة في مدينة تونس.

بدلاً من ذلك فضَّـل المراقب المدني الفرنسـي شـخصـية أخرى، وهي محمد بن القدري بن الحاج سالم، الذي كان يُعتبر أكثر وفاءً لفرنسا بسبب الخدمات التي قدمها[1].

في رســـاله موجهة إلى الكاتب العام للحكومة التونســـية بتاريخ 28 أفريل 1939م، طلب المراقب المدني الفرنســـي لمدينة تونس، إصـــدار بأمر الباي لتَعيِين محمد بن القدري بن الحاج سالم كشيخ للسوافة بتونس، وذلك نظرًا للخدمات الجليلة التي قدمها للإدارة الفرنسية خلال فترة عمله الممتدة ل 15 عامًا كمسـاعد للشـيخ السـابق، تمكن فيها من اسـتعادة مبالغ ضـخمة من الضرائب المتأخرة، وسجل عددًا كبيرًا من الشبان في قوائم التجنيد، وقدم المساعدة للدرك للقبض على عدد من الهاربين منهم[2].

يُظهر هذا المثال كيف كان الولاء الفعلي للإدارة الاسـتعمارية والخدمات المقدمة لها يُمكن أن يتفوقا على أية اعتبارات أخرى، مثل الخدمة العسكرية.

**د. القدرة على القِيَادَة والتواصل:**

إن من الدوافع الاساسية من انشاء مشيخات للمهاجرين الجزائريين في تونس، هو العمل على التحكم في المهاجرين الجزائريين المقيمين في مختلف انحاء تونس، حيث حرصـت سـلطة الحماية الفرنســـية على تعميم وتطوير هذا النظام، لفرض رقبتها على المهاجرين وتحصـــيل الضـرائب منهم. في ظل تمرد هؤلاء المهاجرين على الادارة التونسية ممثلة في الشيوخ والقياد، وتحقيق هذه الغاية يستوجب تنصيب شخصية تتميز بالقيادية لمنصب الشيخ، يكون متحكما في

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°17, **Lettre du D.G.F au D.G.I** ,25/24/1937.
[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°13, **Lettre du C.C de Tunis au S.G.G.T, Tunis,** 28/04/1939.

هؤلاء المهاجرين وقادرا على إدارتهم، خاصة مع عدم وجود تشريعات واضحة تعاقب المتمردين منهم على سلطة الشيخ.

يؤكد ذلك المقيم العام الفرنسي بتونس في ردِه على المراقب المدني الفرنسي بتالة، الذي اقترح عليه في رسالة بتاريخ 23 جويلية 1923م منح الشيخ الجزائري صلاحيات العقابية كتلك الممنوحة لنظرائهم التونسيين، من أجل القدرة على إدارة المهاجرين الذين يرفضون دفع الضريبة، إذ لابد أن يكون لشيخ المهاجرين الجزائريين القدرة على ممارسة ضغط ضد مواطنيه الذين قد يظهرون مقاومة ضده سلطته[1].

المقيم العام الفرنسي في إجابته على هذه المقتر، قال إنه ليس من الممكن منح شيوخ المهاجرين الجزائريين صلاحيات تأديبية أو قضائية ضد أفراد مجتمعهم، لذا يتوجب عليهم دائمًا حل الصراعات المتعلقة بهذا الموضوع بشكل ودي، وأن تكون لديهم سلطة شخصية عليهم منبعثة من قوة شخصيتهم وقدرتهم على القِيَادَة.[2]

أيضا وعلى سبيل المثال، نجد المراقب المدني الفرنسي بالمراقبة المدنية الكاف، يبرر سبب اختياره ليونسي محمد الماحي شيخًا للمهاجرين الجزائريين بالمنطقة، من ضمن أربع شخصيات مترشحة لذات المنصب، بكونه يمتلك مؤهلات أفضل من منافسيه حيث يتمتع بتأثير كبير على أبناء بلاده المهاجرين المقيمين في المنطقة بقوله:

**« … J'estime que le premier remplit mieux que ses concurrents les conditions d'aptitude. Il jouit d'une grande influence sur ses compatriotes et d'une bonne considération »** [3] **.**

هذا التأثير وفقًا له، سيمكن الشيخ من تحقيق الاستقرار بين المهاجرين الجزائريين، بالإضافة إلى نجاحه في تحصيل الضرائب منهم وتسجيلهم في سجلات الخدمة العسكرية.

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/05, Doc N°05, **Lettre du C.C de Thala au M.P.D.R.G**, Thala, 25/07/1923.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/05, Doc N°08, **Lettre du M.P.D.R.G**, **au C.C de Thala** Tunis, 09/10/1923.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°10, op.cit.

ويعود نفس السبب إلى تعيين خالفة يوسف بن محمد شيخًا للمهاجرين الجزائريين في قيادة أولاد عون، بدلاً من منافسه الصادق بن شعبان بن زازية، الذي كان يتساوى معه في المؤهلات المالية. وقد تم ترجيح كفة خالفة يوسف بن محمد من قبل المراقب المدني الفرنسي في مكثر، نظرًا لأنه يمتلك مهارات دبلوماسية تفوق تلك التي يمتلكها منافسه، وهي سمة ضرورية للتعامل مع مجموعة من المهاجرين تضم أفرادًا ذوي خلفيات ثقافية واجتماعية واقتصادية متنوعة[1].

إن الكفاءة للمهام المطلوبة هي أساس انتقاء الشيوخ عند سلطة الحماية الفرنسية، فمثلا برغم من حداثة سن الشيخ صالح بن الحاج احمد الدراجي مقارنة بمن ينافسه على مشيخة الجزائريين في تبرسق، لكن تم اختياره شيخًا للمهاجرين الجزائريين في تبرسق، نظرا لكونه يتمتع بالنضج الكافي والقدرة العقلية لأداء مهام الشيخ بشكل مناسب حسب رأي المراقب المدني الفرنسي فيه، والسبب الثاني هو انتماؤه الى عائلته لديها تأثير كبير على المهاجرين الجزائريين المقيمين في تلك المنطقة[2].

فالشيخ ضعيف الشخصية تختل تحصيلاته الضريبية ويتمرد عليه المهاجرين الذين يتولى إدارتهم، وهذا ما حدث للشيخ فرحات بن الحسين بنوة الذي طلب الاستعفاء من منصبه، حيث اشتكى من عدم طاعة المهاجرين له وتمردهم عن دفع الضرائب المقررة عليهم، وعدم الامتثال لأوامره، ولأنه لا يمكن فرض ذلك عليهم بوسائل قانونية فأختار أن يقدم استقالته من هذه المهمة[3].

ووفقًا للمراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس، فإن الشيخ فرحات بن الحسين بونوة كان لديه إلا تأثير ضعيف على المهاجرين الجزائريين الذين هم من نفس المنطقة التي يأتي منها (عمَالة الجزائر)، بل ليست له كامل المعرفة بخصوص المهاجرين الجزائريين من عمالة الجزائر المقيمين في مدينة تونس، وذلك استناد التحقيقات المتعددة التي قام بها المراقب المدني. ولهذا

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°07, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°20**, Feuille Individuelle de renseignements**, Tunis, 15/07/1931.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°11**, Lettre du C.C de Tunis au M.P. R.G,** Tunis, 29/12/ 1917, p1,2.

لا يحوز على أي تأثير على المهاجرين القادمين من مختلف مناطق الجزائر من عمالتي وهران وقسـنطينة، كذلك القادمين من الجنوب من بلاد توات وسـوف وميزاب، وهذا الانعدام الواضـح لقدرته على التواصل والقِيَادَة في وسط المهاجرين الجزائريين دفعه إلى تقديم استقالته.[1]

وقد تكررت هذه الحالة مع شـــيخ المهاجرين الجزائريين بقِيَادَة تاجروين بالمراقبة المدنية الكاف، حيث لم يعمَر الشـيخ آيت جودي مسـعود وفلة مسـعود بن علي في منصـبه إلا أربعة سـنوات، ثم تقدم باسـتقالته من منصـبه في 11 أوت 1928م، بسـبب افتقاده للنفوذ والتأثير بين المهاجرين الجزائريين المقيمين في تاجروين، وهو دفع بالمقيم العام الفرنسـي إلى قبولها خاصـة مع صـدور عدة شـكاوى ضـده من قبل مواطنيه لسـوء سـلوكه معهم، ومن إدارة المال التونسـية بخصوص قلة تحصيلاته الضريبية[2].

من جهة ثانية كانت الصفة القيادية للشيوخ الجزائريين، سببا في الإبقاء على البعض منهم في مناصبهم رغم رفض السلطات التونسية التعاون معهم، فقد حصل إن رفضت سلطة الحماية الفرنســية إقالة شــيخ المهاجرين الجزائريين بقِيَادَة الفراشــيش بالمراقبة المدنية تالة، محمد بن الحاج أحمد المقراني بســـبب مكانته المميزة بين مهاجري تلك المنطقة، فبالرغم من طلب قايد الفراشـيش بإعفائه من منصـبه لكونه متمرد على سـلطته، إلا المراقب المدني الفرنســي بتالة، اختار الإبقاء عليه لكونه من الوجهاء والأعيان الجزائريين في المنطقة ويســـاهم في تحقيق الاستقرار الهدوء بين أفراد الجالية الجزائرية في المنطقة[3].

كما سـاهم المهاجرين الجزائريين في إبراز أهمية هذه الصـفة في رسـائلهم لسـلطة الاقامة العامة الفرنســي، حيث وصــف أعيان من بنزرت في21 أكتوبر1922م، مرشــحهم للمشــيخة الونَاس الغزالي بن محمد بن محجوب بأنه أهل لقيادتهم:« ... **واشـــهدوا جميعا انهم يعرفون**

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°11**,** op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°24, **Lettre du Démission de cheikh**, Tunis. 11/08/1928.

[3]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°47, **Lettre du S.G.G.T au R.G**, Tunis, 19/12/ 1946.

**المكرم الاجل ... الونّاس بن غزالي بن محجوب... بأنه من فيه انه من اهل الرياســة ...»** [1].

والمقصـود بالرياسـة هي القِيَادَة أي أنهم اختاروا هذا الشـيخ بناء على قدرته على ترأسـهم وقيادتهم، في المقابل رفض أعيان التواتية في تونس شـــيخهم مبارك بن عبد القادر لأنه يفتقد لهذه الصفة، حيث أنه خاضع لنفوذ شخص غريب عن عرشهم، مطالبين بإعفاء من منصبه[2].

**هـ. معرفة القراءة والكتابة:**

كان للمستوى التعليمي للشيخ أهمية في الترشح لمنصـــب المشيخة، إذ كان من الضروري أن يكون عارفا بالقراءة والكتابة، في ذلك تسهيل لعملية التعامل المباشر مع السلطتين التونسية والفرنسية، وكذلك من أجل ضبط سجلاته الخاصة بالخدمة العسكرية أو الضريبية، وغيرها من الوثائق.

لذا حرصـــت ســـلطة الحماية الفرنســـية بتونس على أن يكون أغلب شـــيوخ المهاجرين الجزائريين الذين عُينوا في هـــذا المنصب يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية أولا والفرنسية ثانيا، هذا ما توصلنا إليه بعد دراسة وثائق الإرشادات الشخصية الخاصة بهلاء الشيوخ، حيث كان معظم شـيوخ المهاجرين الجزائريين خاصـة بمدينة تونس يعرفون قراءة وكتابة اللغة العربية والفرنسية بشكل مثالي، وكان بعضهم حاصلا على شهادات ابتدائية و شهادات عليا، حيث كان شـــيخ مهاجري عمالة الجزائر الشـــيخ فرحات بن الحســـين بونوة، يجيد القراءة والكتابة باللغة العربية، واللغة الفرنسية، إذ أنه كان قد زاول الدراسة في المدرسة العربية ثم بالمدرسة الفرنسية في مسقط رأسه في منطقة القبائل بالجزائر، وذلك قبل هجرته نحو تونس[3].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°42, **حجة ضـــمان الشـــيخ الونـاس الغزالي**، بنزرت، 1922/10/21م.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°33, **شكوى قدمها المهاجرين التواتية بتونس الى المقيم العام الفرنسي** ، تونس1925/03/17م، ص 1،2.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N° 04, op.cit.

وكما كان شـيخ القسـنطينيين بمدينة تونس، خنتاش محمد بن محمد الحاج بن صـالح قد تحصـل على الشـهادة الابتدائية[1] ثم واصـل تعليمه إلى المرحلة الثانوية، مما جعله متمكنا في القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية[2].

نفس الشـيء يتعلق بالشيخ الذي سبقه محمد الصـالح زروق، الذي كان متمكنا في الكتابة والقراءة باللغتين العربية والفرنسية، حيث كان قد نجح في امتحان الكاتب العدل في قسنطينة في 15 جانفي 1883م، والذي يعتبر آنذاك إنجازًا علميا ومهنيًا مهمًا [3]، أما شـيخ السـوافة علي بن سلطان فلقد مارس وظيفة وكيل لدى المحكمة الشرعية بتونس[4].

بينما كان شـــيخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في بنزرت، عودية حســـن بن أحمد بن الحاج علي طالبا في مدرسة العلوم الفلاحية بسمنجة[5]، لمدة ثلاث سنوات ليتحصل بعدها على دبلوم في العلوم الفلاحية، هذا ما أهله لتولي منصـب شـيخ المهاجرين الجزائريين ببنزرت، وفق رأي المراقب المدني لبنزرت الذي دعم ترشحه للمشيخة لهذا السبب [6].

أما شـــيخ المهاجرين الميزابية بمدينة تونس الحاج علي بن عمر باكير فلقد كان مفتشـــا عاما للنظام التعليم الفرنســـي بتونس، وعضـــوا في جمعية التحالف الفرنســـي ( Alliance Française) المهتمة بنشـر اللغة والثقافة الفرنسـية، وفي عضـوا في إدارة معهد قرطاج، وأحد مؤسسي جمعية الأيتام للتعليم الابتدائي[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°21**,** op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°02, **Lettre du Khantache Mohamed au R.G**, Tunis, 29/08/1949.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°04 **Lettre du C.C de Tunis au R.G,** Tunis, 13/10/1918.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°01**, Lettre du Cheik Ali ben Sultan au P.M**, Tunis, 26/09/1897.

[5] سمنجة هي قرية تابعة لمعتمدية بئر المشارقة من ولاية زغوان بالشمال التونسي.

[6]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°07, **Feuille de renseignement**, Bizerte, 1939.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Algériens, Cheikh des Mozabite, Hadj Ali ben Amor Bakir, Doc N° 05**, Not du R.G**,11/05/1899.

كما كان هنالك بعض الشـــيوخ من كان أميا، لا يعرف القراءة ولا الكتابة بالعربية أو بالفرنسية، هذا الوضع وجد معارضة من قبل الأهالي بصفة عامة وكانوا يرغبون في تولية شيخ متعلم يعرف كيف يسير شؤونهم عوضا عن شيخ أمِي. هذا ما قام به عدد من اعيان عروش بلاد توات في تونس، برفع شكوى إلى الاقامة العامة الفرنسية بتونس سنة 1927م، ضد شيخهم مطالبين بتنحيته عن منصبه بحُجَّة ان جاهل بالكتابة:« **حضرة الاعز المحترم الشيد ديكستور المعتمد بالسفارة الفرنسية السلام عليكم التام نحن اهل توات المشتملين على عدة عروش كثيرة ... نشكو لحضرتكم ما لحقنا من الظلم والقهر والتعدي من هذا الشيخ ... حيث انه جاهل بالكتابة...»** [1].

إنّ جهل شـــيخ التواتية مبارك بن عبد القادر، وكذلك شـــيخ الوراقلية جلول بن محمد بن رمضان بالقراءة والكتابة، دفعهم إلى تعيين شخص آخر لمساعدتهما في مهامهما، يتولى الكتابة عنهما، وقد أدى ذلك إلى أن يصـبح هذا الشـخص، المسـمى مصـطفى، متحكمًا في الشـيوخ والمشـــيختين؛ وتجلى هذا الوضـــع في الشـــكوى التي قدمتها عروش التواتية، حيث عبروا عن اســـتيائهم من هيمنة مصـــطفى على الأمور، مما أثر ســـلبًا على قيادتهما وأدائهما في خدمة المجتمع.

هذا ما ورد في نفس الشـكوى لعروش التواتية:« **... حيث انه جاهل بالكتابة عامل كاتب ليس من عرشنا دزيري والدزيرية يكرهوا لغرابه وما صنعته الا التشويش والشيطنة والتفتين بين اناسنا هو سبب كل الفتن ... نطلبوا انصافنا من الشيخ وابعاد الكاتب مصطفى من الاشـــتغال بمشـــيخة توات والا يقع ما لا تحمد عقباه غير ان البحث يبين لكم حقيقة كلامنا ونظركم أصلح والسلام من اهل توات...»** [2].

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°33, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°33, op.cit.

لتجاوز هذه الاشكالية صدر بلاغ من الوزارة الأولى التونسية بأن الشيوخ الذين لا يحسنون الكتابة ملزمون بعمل طوابع، لهم مقابل دفع معلوم تذكرة الطابع، والتي تُقدر بخمسين ريالا[1].

**و. حسن السيرة والسلوك:**

من الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر لمن يطلب منصب الشيخ، هو أن يكون المرشح للمنصب ذا سيرة حسنة ويتمتع بصفات أخلاقية، تستجيب لما هو متعارف عليه داخل فريق المهاجرين من سلوكيات واخلاقيات، لذا تجد هذا الشرط يتكرر في كل الترشيحات لمنصب الشيخ التي تعرضنا لها بالدراسة، حيث أن محافظة المترشح على هذه الصفات تضمن له جانب هام من مواطنيه، وبالتالي إحداث الاستقرار المطلوب في مشيخته.

تمت إبراز هذه الشروط في حجج ضمان شيوخ المهاجرين الجزائريون مثلما أوضحنا ذلك سابقا، وأحد الأمثلة على ذلك هو حُجَّة الضَمان التي قدمها 09 من المهاجرين الجزائريين المقيمين في بنزرت لاختيار الونَاس الغزالي بن محمد بن محجوب شيخًا للجزائريين المقيمين في بنزرت بتاريخ 29 صفر 1341هـ، الموافق 21 اكتوبر 1922م. وجاء فيها: « ...**واشهدوا جميعا انهم يعرفون المكرم الاجل ... الونَاس بن غزالي بن محجوب من اهل المكان ومن سكان المشيخة الغربية المذكورة معرفة صحيحة تامة ... بانه من فيه انه من اهل الخير والصلاح والعفة والرياسة والنجاح واتفقوا عليه ان يكون شيخًا على الأهالي الجزائريين بالمكان لصلوحيته لذلك ليستخلص منهم المال الراجع لجانب الدولة العلية كالشيوخ امثاله وفي اشهادهم ضامنون في الاجل الونَاس بن غزالي بن محجوب المذكور لجناب الدولة العلية بحكم ضمان الاداء وسبيله ..**» [2].

وإذا حاولنا تحليل محتوى هذه الوثيقة نتبين أن على المترشح الخطة المشيخة أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط تمثل إلى حد ما عقد الشرف لهذا الشيخ بمجموعته والضامن الكافي

[1] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 123.

[2] A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°42, op.cit.

للسلطة المركزية للقبول به في منصب الشيخ، من بين أهم هذه الشروط أن يكون المترشح للخطة ذا سيرة حسنة ويتمتع بصفات أخلاقية تستجيب لما هو متعارف عليه داخل الفريق من سلوكيات واخلاقيات والتي تعبر على مصداقية المرشح لدى مجموعته.

وتحدد هذه الصفات في نصوص الاتفاق بالعفة والديانة والصلاح وهي شروط ضرورية لتواصل بين الشيخ والمهاجرين الجزائيين المقيمين في تراب مشيخته بتونس، وأي اختلال أو انعدام لإحدى هذه الصفات قد يؤدي إلى اختلال هذا التواصل.

في رسالة وجهها شيخ مدينة تونس محمد الشاذلي العقبي، إلى مصطفى الكعاك الوزير الاكبر للدولة التونسية بتاريخ 03 افريل 1950م، بخصوص رأيه في المرشح لخطة شيخ القسنطينيين بمدينة تونس كنتاش محمد حيث قال: « **إنه لائق للخطة المذكورة، أهل لها وان سيرته حسنة وأخلاقه مرضية وهو من عائلة ماجدة** » [1].

كما حرصت سلطة الحماية الفرنسية بتونس، على توفر السيرة الحسنة في المترشح لمنصب الشيخ، ذلك إما من خلال عمليات التقصي والتحري التي تقوم بها الاجهزة الادارية التابعة للسلطة الفرنسية بتونس وحتى بالجزائر، أو عن طريق البحث في الملف الجنائي للمشايخ.

فقد وقع أن رفضت الاقامة الفرنسية تولية علي بن سلطان شيخًا للسوافة، والذي كان يشغل المنصب بصفة مؤقتة خلفا للشيخ المٌقال محمد بن أحمد الفاسي، بسبب وجود دعوى قضائية ضده كانت سببًا كافيًا لإعادة النظر في قرارها، حيث تم استدعاؤه لاحقا من قبل المراقب المدني لمدينة تونس، ليخبره أنه نظرًا لأن لديه دعوى قضائية مع قائد توزر فإنه لا يمكن أن يتم تنصيبه شيخا على المهاجرين السوافة[2].

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°07, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°02, **Lettre du Cheik Ali ben Sultan au M.P.R.G**, Tunis, 26/12/1900.

دافع علي بن سلطان عنه نفسه، من خلال رسالة وجهها إلى الوزير المقيم لدى الاقامة العامة الفرنسية بتاريخ 26 ديسمبر 1900م، قدم فيها الحجج التي تثبت إنه ليس المعني بهذه القضية، إنما هناك تشابه للأسماء فالشخص المقصود هو لخضر بن صالح بن سلطان وهو أصيل توزر وليس هو، والذي لا تربطه به أي صلة قرابة باعتباره من توزر وهو من وادي سوف[1].

تكررت نفس الحادثة عند ترشيح يونسي محمد الماحي لشغل منصب شيخ الجزائريين المقيمين في الكاف في عام 1947م، حيث وقع حدث خطأ في استخراج صحيفة سوابقه العدلية، فبدلاً من استخراج صحيفة السوابق العدلية الخاص به، تم استخراج صحيفة لشخص تونسي له سوابق جنائية، ما أدى إلى تأخير تَعيِين الشيخ يونسي محمد الماحي إلى غاية حصوله على صحيفة الخاصة به من محكمة الاستئناف التونسية، والذي أظهر أنه ليس لديه أية قضايا جنائية[2].

كمثال آخر عن أهمية هذا الشرط، في الرسالة التي ذكرناها سابقا للمدعو مشاي محمد بن الطيب الكبلوتي التي قدمها إلى المقيم العام الفرنسي في 15 ديسمبر 1920م، مرشحا نفسه لمنصب شيخ ساقية سيدي يوسف، أورد فيها انه يمتلك سيرة حسن وله شهادة تؤكد ذلك: « **...مع ان سيرتي مرضية ولي شهادة في عدم ما يخل بمروءتي...**» [3].

لقد اهتمت سلطة الحماية الفرنسية بتونس، من تحقق هذا الشرط فالمرشح لمنصب الشيخ، يجب أن يتسم بالصفات الأخلاقية الرفيعة وسيرة حسنة، يأتي هذا ضمن استراتيجية فرنسا لضمان الاستقرار بين مختلف مشيخَات المهاجرين الجزائريين في تونس. هذا ما دفع الاقامة العامة الفرنسية سنة 1925م، إلى فتح تحقيق مع شيخ التواتية المقيمين في مدينة تونس،

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°02, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°31, **Lettre du R.G au C.C de Kef**, Tunis, 23/02/1944.

[3] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 35 Doc N°10, op.cit.

مبارك بن عبد القادر، بعد شكوى التي وصلته من أعيان التواتية، اتهموا فيها شيخهم بالفجور، والفساد الأخلاقي والمالي[1].

نفس الفريق(التواتية) لم يرضى سنة 1904م، بتَعيِين محمد ولد خادم بابا شيخًا عليهم، ولو كان ذلك بصفة وقتية، نظرا لأنه من أصحاب السوابق حسب ما ورد في رسائلهم، سجن هذا الرجل عدة مرات بعد اقترافه جرائم مختلفة وصلت إلى حد القتل المتعمد، أمام هذه الادعاءات الصادرة من فريق التواتية طلب المقيم العام من توضيحات وكيل الجمهورية الفرنسية بتونس حول شخصية هذا الشيخ والتثبت فيما أتهم به، إذ أثبتت التحريات بأن الاسم الحقيقي لمحمد ولد خادم بابا هو محمد بن الحاج عبد الله، الذي حوكم مرتين سنوات 1891 و1894م، بتهمة القتل والاعتداء بالعنف[2]، وقد حوكم من قبل أي سنة 1884م بخمس سنوات سجن بتهمة السرقة، لقد أدت كل هذه التحريات إلى التخلي عن محمد ولد خادم بابا، والبحث عن شخص جديد لتَعْيِينُه شيخًا على فريق التواتية[3].

كما رفضت المراقبة المدنية الفرنسية بالكاف ترشيح شخص يدعى علي باي في منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في قِيَادَة الكاف نظرا لماضيه غير المشرف، حيث اتهم بالسرق وقضى اربعة أشهر في السجن الاحتياطي، كان ذلك في رسالة وجها المراقب المدني للمقيم العام الفرنسي بتاريخ 08 فيفري 1926م، جاء فيها:

**« … ne possède pas les qualités nécessaires pour occuper cet emploi. Il est noté comme receleur et bécháriste.**

**Il a été arrêté par la gendarmerie du Kef le 17 février 1925 pour achat et recel d'une jument volée à Kairouan il a fait cinq mois de prévention C'est un très mauvais sujet peu digne d'intérêt. A mon**

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 01/18 Doc N°30, **Lettre du M.P.D.R.G au D.G.I**, Tunis, 21/03/1925.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°97, **Lettre du S.G.G.T au R.G**, Tunis, 23/03/ 1905.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°85, op.cit.

**avis sa candidature au poste de cheikh des algériens ne mérite pas d'être retenue. »**[1].

كانت هذه من بين أهم الشــروط التي وضــعتها الإقامة العامة الفرنســية لتعيين شــيخ الجزائريين في تونس. تتعلق هذه الشـروط عمومًا بهدف واحد، وهو تنفيذ أهداف سـلطة الحماية الفرنسية من خلال نظام المشيخة الجزائرية في تونس. في المبحث التالي، سنتعرف على أبرز الشيوخ الجزائريين في مدينة تونس، وبعد ذلك سنتناول أبرزهم في بقية المناطق التونسية.

[1] **الترجمة:** «... إنه لا يمتلك الصفات اللازمة لشغل هذا الوظيفة. فهو مسجل كمتاجر في السرقة وبيع السلع المسروقة، حيث تم اعتقاله بواسطة شرطة الكاف في 17 فيفري 1925 بتهمة شراء وتسويق حصـان مسروق من القيروان، وقد أمضـى خمسة أشهر في السجن الاحتياطي، لذا إنه شخص ذو سمعة سيئة ولا يستحق أي اهتمام في رأيي، وترشحه لمنصب شيخ الجزائريين لا يستحق النظر فيه.» .

## المبحث الثاني: التعريف بالشيوخ الجزائريين بمدينة تونس

في الفصل السابق، تناولنا البدايات الأولى لظهور المشيخات الجزائرية في مدينة تونس، والتي بدأت تبرز نهاية القرن التاسع عشر، وتم تفعيل دورها بشكل كبير مع إصلاحات سنة 1919م. والآن، سنتتبع سيرة شيوخ المهاجرين الجزائريين في العاصمة تونس، وذلك وفقًا للتقسيم الجغرافي الذي اعتمدته سلطة الحماية الفرنسية في تَعْيِينُهم، وبايات تونس من قبلها.

### 1. شيوخ المهاجرين السوافة:

### أ. الشيخ محمد بن الحاج أحمد الفاسي:

تولى محمد بن الحاج أحمد الفاسي منصب شيخ السوافة في تونس سنة 1892م[1]، حيث تم اختياره بناءً على خدماته الجليلة لفرنسا، التي كرمته بوسام الافتخار في 14 جويلية 1898م[2].

لكن سرعان ما أُتهم الشيخ محمد بن الحاج أحمد الفاسي بالتلاعب في إصدار شهادات الجنسية بشكل غير قانوني، ولهذا السبب ولتجنب عودة مثل هذه الأفعال، طلب المراقب المدني الفرنسي في تونس في رسالة وجهها إلى المقيم العام الفرنسي في 28 أفريل 1900م، إعفاءه من منصبه[3].وفعلًا أصدر المقيم العام الفرنسي في تونس في 06 ماي 1900م، قرارًا بإعفاء الشيخ محمد بن الحاج أحمد الفاسي من منصبه كشيخ للسوافة المقيمين في مدينة تونس[4].

### ب. الشيخ علي بن سلطان بن بلقاسم:

وُلِد علي بن سلطان بن بلقاسم سنة 1858م بالوادي، هاجر مع عائلته إلى تونس سنة 1871م، حيث عمل في بداياته مثل بقية المهاجرين السوافة حمّالا في سوق الفحم لمدة

---

[1] عثرنا على وثيقة مدرجة ضمن ملف الشيخ احمد الفاسي، يطلب فيها المراقب المدني الفرنسي بمدينة تونس تعيين شخص يدعى لخضر بن الحاج دغمان الذي أدرجه الباحث التونسي جمال حقي في دراساته بأنه هو أول شيخ للسوافة بمدينة تونس، لكن لم نجد أي إشارة تثبت صحة ما قاله الباحث التونسي جمال حقي.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/01, Doc N°05**, Ordre du Nichan Iftikhar**, Tunis, 14/07/1898.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/01, Doc N°09, **Lettre du C.C de Tunis au R.G, Tunis,** 14/07/1898, p1,3.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/01, Doc N°05**,** op.cit.

تجاوزت خمس سنوات، ثم حمالا بالعربة مدة ثلاث سنوات، ثم تاجرا في الأقمشة الحريرية[1]، حيث تحسنت وضعيته المادية، وامتلك مسكن خاص به بحي الحجامين قدرت الاقامة العامة الفرنسية قيمته بـ 4000 فرنك[2].

كان علي بن سلطان مقدماً في الزاوية القادرية بباب الجزيرة في تونس العاصمة، كما أجاد القراءة والكتابة باللغة العربية، وأهله ذلك ليترقى في عمله ويمارس مهنة وكيل لدى دار الشرع لمدة ثلاث أو أربع سنوات، لكن تم إعفاؤه من قبل شيخ الإسلام لعدم أهليته الشرعية[3].

وقع اختيار الاقامة العامة الفرنسي في تونس على علي بن سلطان، ليكون أول شيخ للمهاجرين السوافة في 01 جويلية 1891م، إلا انه تمت اقالته من منصبه نظرا لاتهامات وجهت ضده[4]، ثم عاد مرة أخرى ليتولى المنصب بعد إقالة الشيخ محمد بن أحمد الفاسي في عام 1900م، وفي 26 أوت 1919م صدر أمر بولايته بأمر من باي تونس[5].

واجه الشيخ علي بن سلطان عدة اتهامات خلال فترة مشيخته، منها اتهامه من قبل الإقامة العامة الفرنسية بالعمل ضد مصالح فرنسا نظرًا لزياراته المتعددة إلى مسقط رأسه الوادي، كما اتهمت إبنه محمد الذي يعمل كاتب العدل في جمعية الأوقاف بأنه مقرب من عائلة بن عياد المناهضة للاستعمار الفرنسي في تونس[6]، بالإضافة إلى ذلك أتهم الشيخ باختلاس أموال الضرائب، وسوء معاملته لرعاياه السوافة من خلال طلب الرشوة منهم لإعفائهم من دفع الضرائب والخدمة العسكرية، ولقد أثبتت التحقيقات صحة أغلب هذه الاتهامات[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°41**, Rapport du commissaire de police**, Tunis, 13/02/1916.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°36**, Note individuelle**, Tunis,06/05/1919.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°41, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N° 42**,** op.cit.

[5]Ibid.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°39, **أمر علي في ولاية علي بن سلطان شيخا على السوافة المقيمين في تونس** ، تونس ، 1919/08/26م.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°78, **Rapport du C.C de Tunis au M.P.R.G**, Tunis, 08/05/1923, P 17

بسـبب هذه الاتهامات قرر المقيم العام الفرنسـي بتونس في 05 جوان 1923م عزله من منصـبه، بناءً على تقرير ورد في حقه من المراقب المدني الفرنسـي لمدينة تونس، بخصـوص تزايد الشكاوى ضده ولإهماله وظيفته[1].

إلا أن الشـيخ علي بن سـلطان قدَم طلبا في 01 جويلية 1923م للمقيم العام الفرنسـي بتونس، لإعفائه من منصـب كشـيخ للسـوافة بمدينة تونس بدلاً من إقالته، بحُجَّة أنه كبير في السـن وغير قادر على تحمل مسـؤوليات منصـبه، وتم قبول هذا الطلب في 20 أوت من نفس السنة، وهذا بعد أن قضى أكثر من 23 سنة في منصب شيخ السوافة[2].

**ج. الشيخ أحمد بن محمد بن ساعد:**

وُلِد أحمد بن محمد بن سـاعد المدعو سـعد الفار في الوادي، في عائلة تنتمي إلى عرش العزازلة، هاجر إلى تونس مع فرض الحماية الفرنسـية سـنة 1881م، حيث عمل في الجيش الفرنسـي لمدة عامين، وتمت مكافأته عن ذلك بمنحه وسام الفرسان من الصنف الثالث لنيشان الافتخار، وبعد نهاية خدمته في الجيش الفرنسـي اشـتغل في التجارة حيث كان يمتلك عشـر عربات مجرورة وثلاث منازل في تونس العاصمة[3].

نتيجة للخدمات التي قدمها أحمد بن محمد بن سـاعد للحماية الفرنسـية في تونس، اقترحه المراقب المدني في 25 أكتوبر 1923م لتولي منصـب شـيخ المهاجرين السـوافة، عوضـاً عن الشيخ علي بن سلطان الذي استقال من منصبه. تمت الموافقة على هذا الاقتراح من قبل المقيم العام الفرنسي في 20 نوفمبر 1923م[4]، وصدر أمر علي من باي تونس بتَعْيِينِه في 07 جمادى

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°79, **Lettre du R.G au D.G.I**, Tunis, 05/06/1923.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°80, **رسالة استقالة الشيخ علي بن سلطان الموجهة للمقيم العام** ، تونس ، 1923/07/01.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°09, op.cit.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°07, **Lettre du M.P.R.G au D.G.I**, Tunis, 20/11/1923.

الأول 1342 هـ الموافق 15 ديسمبر 1923م[1]، ونشر القرار بالجريدة الرسمية في 19 جانفي 1924م[2].

تم اتهام الشيخ أحمد بن محمد بن ساعد في رسالة وجهها مدير المالية إلى مدير الداخلية في 25 أفريل 1931م بضعف مستخلصاته الضريبية، وتم تغريمه بمبلغ 300 فرنك وتوجيه انذار له حتى لا يعود إلى نفس السلوك[3].

بقي الشيخ أحمد بن محمد بن ساعد في مشيخة السوافة لمدة 14 سنة، حتى وفاته في أواخر عام 1937م، ليتقدم حينها شخص يدعى محمد لخضر بن الحاج عثمان بن الحاج العيد دبيلي لشغل المنصب، إلا أن طلبه رفض وتم اختيار محمد بن القدري بن سالم ليكون شيخًا جديدًا للسوافة بمدينة تونس[4].

**د. الشيخ محمد بن القدري بن الحاج سالم:**

محمد بن القدري بن الحاج سالم من مواليد قرية الزقم بالوادي، وقدم إلى تونس في سن مبكرة، اشتغل في عدة وضائف قبل تعينه شيخًا للسوافة في عام 1938م[5]، منها فترة 15 سنة معاونا للشيخ السابق أحمد بن محمد بن ساعد[6].

خلال فترة عمله مع شيخ السوافة المتوفي، قدم محمد بن القدري عدة خدمات جديرة بالتقدير حسب المراقبة المدنية الفرنسية لمدينة تونس خاصة في تحصيل الضرائب، وتجنيد الشباب للخدمة العسكرية والتبليغ عن الفارين منهم، لهذا رشحته المراقبة المدنية الفرنسية لتولي منصب شيخ المهاجرين السوافة المقيمين في تونس، خلفا للشيخ المتوفي أحمد بن محمد بن ساعد[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°02, **أمر علي في ولاية شيخ على مشيخة السوافة بالحاضرة** ، تونس ، 1924/12/15م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°01, **Journal officiel**, 19/01/1904.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°13, **Lettre du D.G.F au D.G.I** ,25/24/1931.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°17, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°34, op.cit.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°13, op.cit.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°13, op.cit.

في 10 جانفي 1938م، أصـــدر المقيم العام الفرنســـي بتونس قراراً بالموافقة على تَعيِين محمد بن القدري بن الحاج سـالم شـيخًا للسـوافة، ووجه تعليماته للكاتب العام للحكومة التونسـية بإصدار أمر علي لمباشرة مهامه[1]. وفي 28 صفر عام 1357 هـ، الموافق 28 أفريل 1938م، صـدر الأمر العلي بتَعيِين محمد بن القدري بن الحاج سالم شيخًا للسوافة من قبل باي تونس[2]، وتم نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ 6 ماي 1938م[3].

في 10 نوفمبر 1947م، اتهمت الرقابة المالية الشـيخ محمد بن القدري بن الحاج سـالم بوجود متخلدات[4] بحسـاباته بقيمة 29583.68 فرنك، وكان الشـيخ عاجزًا عن تسـديدها حتى بالأقســاط نظرًا لحالة العوز التي كان يعيشــها حســب ما جاء في تقرير الرقابة المالية التي اقترحت عزله عن منصبه بسبب الخسائر التي يسببها لصندوق الضرائب[5].

وفعلا، عانى شيخ السوافة محمد بن القدري بن الحاج سالم، من وضـعية مادية صـعبة، ففي 5 نوفمبر1952م، كتب خطابًا إلى الوزارة الأولى التونسـية يشـرح فيه وضـعيته المتدهورة حيث كان يتقاضـى أجرة لا تتعدى 7000 فرنك لا تكفي قوت وكسـوة أبنائه حسـبه، وكان يقيم في منزل متواضـع في سـبخة الملاسـين حيث عجز عن تسـديد إيجاره، حيث طالب في خطابه منحه منزلا يقيم فيه، ولو من جمعية الأوقاف ورفع من أجرته، وذلك من أجل أداء واجبه بشكل تام[6].

كان الشـيخ محمد بن القدري بن الحاج سـالم آخر الشـيوخ السـوافة بمدينة تونس، حيث انتهت بعد قرار الحكومة التونسية بحذف نظام المشيخة مدينة تونس سنة 1957م.

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°02, **Arrêté du R.G**, Tunis, 10/11/1938.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°05, **أمر علي في ولاية شيخ على مشيخة السوافة بالحاضرة** ، تونس ، 1938/04/28م.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°11 **Journal officiel**, 06/05/1938.

[4] **المتخلدات**، هي المبالغ التي لم يتم دفعها بعد كضرائب مستحقة على المهاجرين الجزائريين، والتي يتولى الشيخ جمعها.

[5] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°31, **Lettre du P.M au Cheikh El Medina** ,29/10/1937.

[6] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°34, Op.cit.

## 2. شيوخ المهاجرين الميزابية :

لقد رفض الميزابيون في بادئ الامر التحول إلى نظام المشـــيخة الذي طبق على المجموعات الجزائرية في مدينة تونس مطالبين الحفاظ على تنظيم العزابة خاصـــتهم، وقد تم قبول طلبهم من قبل الإقامة العامة، ومع ذلك تم تَعيِين ممثل للجالية الميزابية لدى المراقب المدني الفرنســي كعون اســتعلامات. وكان عبد الجليل بن الحاج إبراهيم هو أول من تم تَعْيِينُه في هذا المنصب، واستمر فيه حتى وفاته في عام 1911م، وبعد ذلك، تم اختيار علي بن عمر باكير ليكون ممثلًا لهم، واســتمر في هذا المنصــب حتى تم تَعْيِينُه بصــفة رسـمية شـيخًا على الميزابية سنة 1919م، بعد خضوعهم لنظام المشيخة كباقي المجموعات الجزائرية في تونس[1].

### أ. الشيخ علي بن عمر باكير:

وُلِد علي بن عمر باكير في غرداية عام 1852م، وهاجر إلى تونس مع والديه في سن مبكرة. امتلك الشـــيخ عدة عقارات، شـــملت منازل وحمامات وأراضـــي فلاحية في مناطق متفرقة من تونس[2].

حصل علي بن عمر باكير على وسام الافتخار من قبل الحكومة الفرنسية سنة 1912م، نظراً لما قدمه من خدمات لإدارة الحماية الفرنســية بتونس، ومن هذه الخدمات قيامه رفقة والده وعدد من الميزابية بحماية مقرات المؤسسات الفرنسية بتونس القنصلية الفرنسية والبنك الفرنسي بتونس أثناء فرض الحماية الفرنسية على تونس[3]، كما حظي الشيخ بمكانة بين الجالية الميزابية، ففي حُجَّة اتفاق بتاريخ 23 أفريل 1912م طالب ملاك الحمامات بتوليته منصــب أمين المهنة، وذلك لخبرته وأيضاً لدرايته بالحسابات وقدرته على حل الخلافات، كما تولى رعاية أوقاف أموال الأيتام الميزابية بتونس[4].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N° 17**, Lettre du D.R.G au S.G.G.T, Tunis** ,13/01/1912.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N° 24, op.cit, p 01.

[3] Ibid.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°10, **رســالة أعيان بني ميزاب الى الوزير الأكبر التونســي** ، تونس ، 1911/02/15م.

شـغل الشـيخ منصـب عون اسـتعلامات[1] بدلًا من العون الراحل عبد الجليل بن الحاج إبراهيم بن أحمد، وذلك بتاريخ 03 جانفي 1912م[2]، ثم عين شـيخًا على المهاجرين الميزابين في مدينة تونس بصفة رسمية في 03 شوال 1337هـ، الموافق 02 جويلية 1919م[3]، وصدر القرار بالجريدة الرسمية في 26 جويلية[4].

لم تشـير الوثائق الأرشـيفية إلى أي شـكاوى من قبل الميزابية تجاه الشـيخ علي بن عمر باكير، حيث لم يثير هذا المنصـب أي صـراع داخل الجالية الميزابية، كما أن الرقابة المالية لم تسجل أي اختلالات بخصوص الضرائب المفروضة، وقد يكون ذلك مرتبط بالثروة التي يمتلكها الشـيخ والتي تتجاوز قيمتها 150 ألف فرنك[5]. توفي الشـيخ في عام 1920م، ليخلفه حمو بن محمد بن موسى كثاني شيخ على الميزابية في مدينة تونس[6].

**ب. الشيخ حمو بن محمد بن موسى:**

ولد حمو بن محمد بن موسـى في حدود سـنة 1870م في بني يزقن (غرداية) بالجزائر، انتمى إلى عائلة لها نفوذها في مسـقط رأسـه، حيث كان والده شـيخ حلقة العزابة ببني يزقن، وأبناء عمه قضاة لقريتي غرداية وبني يزقن[7].

عاش الشـيخ حمو بن محمد بن موسـى لمدة 21 سـنة في مدينة سـوق أهراس شـمال الجزائر حيث اشتغل بالتجارة، وتولى فيها عدة مهام إدارية منها مستشار بالمجلس البلدي ونائب لقاضي بني ميزاب بقسنطينة[8].

---

[1]في قرار تعينه وصـفت الاقامة العامة الفرنسـية منصـب علي بن عمر باكير بانه عون اسـتعلامات، لكن لاحظنا ان هذا المصطلح غاب عن المراسلات الي تلته حيث اصبحت تصفه بشيخ الميزابية.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°17, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°36, **أمر عليّ في ولاية الحاج علي بن عمر باكير شيخا على الميزابين المقيمين في الحاضرة تونس**، تونس، 02 جويلية 1919م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N° 35, **Journal officiel**, Tunis, 26/07/1919.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N° 37, **Notice Individuelle**, Tunis,06/05/1919.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 05**,** op.cit.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 02, **Lettre du M.R.G au S.G.G.T**, Tunis, 1920**,** P1,2.

[8]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 02, op.cit.

في سنة 1908م هاجر الشيخ حمو بن محمد إلى تونس، حيث اشتغل في تجارة الأقمشة في محله الكائن في 44 شارع الكنيسة بتونس العاصمة، وحسب المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس، فأنه يمتلك ثروة كبيرة تقدر بحوالي 80000 فرنك، بغض النظر عن رأس ماله التجاري .[1]

تم تكليفه بمنصـــب وكيل الحبوس لبني مزاب في تونس، وهذه الثقة تعكس التقدير الذي يحظى به بين الميزابية فهو منصب يحتاج شخص يتمتع بالخبرة الإدارية والنزاهة، وهذا ما أهله لترشيحه من قبل أهل ميزاب بتونس بتوليته شيخًا عليهم ووافق المراقب المدني على طلبهم في 19 أفريل1920م[2]، تم تَعْيِينُه شيخًا للميزابية بأمر من العلي صدر في 04 رمضان 1338هـ الموافق 22 ماي 1920م[3]، وصدر ذلك بالجريدة الرسمية بتاريخ 02 جوان 1920م[4].

لم يستمر الشيخ حمو بن محمد بن موسى طويلا في المشيخة، حيث تقدم باستقالته في 02 ديسمبر1926م، بسبب مرضه حسب ما ذكره في رسالة استقالته للمراقب المدني الفرنسي[5].

**ج. الشيخ علي بن الحاج محمد بن الحاج إبراهيم بوعروة:**

ولد علي بن الحاج محمد بن الحاج ابراهيم بوعروة في القرارة، إحدى القرى السـبع لوادي ميزاب، حسـب تقرير المراقب المدني فإن عائلته كانت تمتلك نفوذا في القرارة. هاجر إلى تونس واستقر في 84 شارع الزاوية البكرية حيث كان يمتلك حماما هناك[6].

بعد استقالة الشيخ حمو بن محمد بن موسى في 02 ديسمبر 1926م، عرض المراقب المدني الفرنســي لمدينة في رســالة موجهة إلى المقيم العام الفرنســي مؤرخة بتاريخ 18 فيفري

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 04**, Notice Individuelle,** Tunis,19/04/1920.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 05**,** Op.cit.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 01**, أمر عليَ في ولاية شـــيخ على الميزابين المقيمين في الحاضرة تونس**، تونس، 1920/05/22.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 15**, Journal officiel,** Tunis,02/06/1920.

[5] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/02, Doc N° 20**, رسالة استقالة الشيخ حمو بن محمد بن موسى**، تونس ، 1926/12/02م.

[6] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/03, Algériens, Cheikh des Mozabites, Ali ben Elhadj Mohammed ben Elhadj Brahim Bou Aroua, Doc N°04**, Feuille de renseignements, Candidat aux fonctions de cheikh des Mozabites,** Tunis,02/06/1920.

1927م، تعويضه بعلي بن الحاج محمد بن الحاج ابراهيم بن عروة، فوافق على ذلك[1]، فصدر قرار من باي تونس بتَعْيِينِه شيخًا على الميزابية بتاريخ 09 رمضان 1345 هـ الموافق لـ 12 مارس 1927م[2]، وتم نشر القرار بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 افريل 1927م[3].

لم يتسلم الشيخ علي قرار توليته ولم يباشر مهام مشيخته بسبب مرض عقلي أصابه، حيث أوضح المراقب المدني في رسالته بتاريخ 19 ماي 1927م، إلى المقيم العام الفرنسي في تونس، أن المعني ظهرت عليه علامات الجنون، وأنه ألحق الضرر بأفراد عائلته، ومن المحتمل احتجازه وبناءً على ذلك، طلب إلغاء قرار توليته مشيخة الميزابية[4].

**د. الشيخ عمارة بن الناصر بن يوسف بن عمارة:**

ولد الشيخ عمارة بن الناصر في القرارة بوادي ميزاب في جانفي 1883م، في عائلة ذات مكانة رفيعة، تولت مسؤوليات في الادارة الفرنسية في الجزائر، حيث شغل أخوه منصب القايد في مسقط رأسه القرارة.كان الشيخ عمارة بن الناصر من أثرياء بني ميزاب، فلقد كان تاجرًا وله ملاك في وطنه الأصلي القرارة، وفي مدينة سانت ارنو (العلمة) بالجزائر، كما كان يمتلك عمارة في نهج النخيل بتونس العاصمة[5].

ونظرًا لعلاقة عائلته بالاستعمار الفرنسي في الجزائر ولمركزه المالي، رشحه المراقب المدني الفرنسي لتولي المشيخة في 13 جويلية 1927م[6]، وفي 10 صفر 1346هـ، الموافق

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/03, Doc N°03**, Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G,** Tunis,18/02/1927.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/03, Doc N°02**, أمر عليَ في ولاية شيخ على بني ميزاب المقيمين في تونس الحاضرة**، تونس، 1947/03/12م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/03, Doc N°11**, Journal officiel,** Tunis,27/04/1927.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/04, Doc N°05, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01 17/04, Doc N°07**, Feuille de renseignements,** Tunis,13/07/1927.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/04, Doc N°06**, Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G**, Tunis,13/07/1927**.**

09 أوت 1927م صدر الأمر العلي بتوليته مشيخة الميزابية في مدينة تونس[1]، وتم نشر القرار في الجريدة الرسمية في 12 أكتوبر 1927م[2].

ظهرت للشيخ مشاكل مالية، في رسالة وجهها المدير العام للمالية في 13 جويلية 1933م إلى المدير العام للداخلية، أفاد بأنه بعد مراجعة حسابات المعني ظهر أن لديه عجزًا قدره 4178 فرنك دفعه بعد أيام، لذا ونظرًا لسجله السابق الخالي من أي اختلالات مالية منذ توليه المشيخة في سنة 1927م، تم اقتراح لومه وإنذاره فقط بعد تسوية ما بذمته[3]. كما أن العلاقة الجيدة التي ربطت الشيخ مع جاليته الميزابية لم تستمر، حيث سرعان ما دب الخلاف بينه وبين مواطنيه.

في رسالة بتاريخ 26 افريل 1934م طعن عدد من المهاجرين الميزابية في سلوكه وكشفوا عن سجله القضائي السابق، حيث تبين لهم من خلال البحث أنه من أصحاب السوابق حيث حكم عليه في مناسبات عديدة في الجزائر، وسُجِنَ من أجل خيانته لمؤتمن، وامتلاكه بصفة غير شرعية لمعدات حربية لهذا طالب الميزابية باستقالته[4]، وبالفعل قدم الشيخ عمارة بن الناصر بن يوسف بن عمارة، استقالته بتاريخ 15 ديسمبر 1934م، والتي تم قبولها بدءا من 01 جانفي 1935م[5].

**هـ. الشيخ محمد بن الحاج بابا موسى:**

لم تحفظ الوثائق الارشيفية معلومات وافية عن الشيخ الحاج محمد ين الحاج بابا موسى، الذي تم الإذن بتَعْيِينِه على رأس مشيخة الميزابية في مدينة تونس من قبل المقيم العام الفرنسي

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/04, Doc N°01**, أمر عليَ في ولاية شيخ على بني ميزاب المقيمين الحاضرة**، تونس، 1927/08/09م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01 17/04, Doc N°09**, Journal officiel,** Tunis,12/10/1927.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01 17/04, Doc N°12, **Lettre du D.G.F au D.G.I**, Tunis,13/07/1933.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01 17/04, Doc N°17, **Lettre du S.G.G.T au R.G, Tunis**, 10/01/1935, p1,3.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01 17/04, Doc N°19, **Arrestation du cheikh Amara Enanacer ben**.

في 01 جويلية 1935م، بدلاً من سلفه الذي استقال، بعدما رشحه له المراقب المدني في 25 ماي1935م[1]، ليُصـــدر الأمر العلي من باي تونس بتَعْيِينُه رســـميًا في 09 جمادى الأولى 1335هـ، الموافق 8 أوت 1935م[2]، ونُشـــر القرار في الجريدة الرســـمية بتاريخ 20 أوت 1935م[3].

لكن اشـترط في مباشـرة عمله هذه المرة حُجَّة ضـمان من قبل الميزابية لضـمان مباشـرة مهامه، خاصـة ما يتعلق باسـتخلاص الضـرائب، وهو العمل الأسـاسـي بالنسـبة للشـيخ، نظرًا للعجز المالي الذي وُجِدَ في حسابات الشيخ السابق، وهو تقليد دأبت الإدارة الاستعمارية بطلبه مع باقي الشيوخ[4].

استطاع الشيخ تقديم حُجَّة ضَمانه التي ذكر فيه اسم شخص واحد، وهو قاسم بن المرحوم بوهون زيتون الميزابي بتاريخ 10 أكتوبر 1935م، حيث تعهد بضـــمان ما قد يترتب من اختلالات تُؤثِّر في حسـابات الشـيخ محمد بن الحاج بابا موسـى، نتيجة لمباشـرته لمهمة جمع الضرائب من المهاجرين الميزابية في مدينة تونس[5].

اكتشفت الرقابة المالية في سنة 1941م، عجزًا ماليًا في حسابات الشيخ بقيمة 21900 فرنك[6]، تم تسويته، ولكنها أوصت بتوجيه توبيخ له نظرًا لضعف إيراداته الضريبية مقارنة بباقي الشيوخ[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/05, Algériens, Cheikh des Mozabite, Hadj Ali ben Amor Bakir, Doc N°02**, Arrêté du R.G,** Tunis, 01/07/1935.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/05, Doc N°03, **أمر علي في ولاية شيخ على الميزابية بالحاضرة**، تونس، 1935/08/08م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/05, Doc N°08**, Journal officiel,** Tunis ,20/08/1935.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/05, Doc N°11, **Lettre du D.G.F au S.G.G.T**, Tunis, 20/ 07/1935.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/05, Doc N°15,**, حجة ضمان الشيخ** تونس، 1935/10/10م.

[6]A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 04/02, Les collecteurs d'impôts Israelites, Doc N°126, **جريدة في مشايخ مشيخة المدينة الذين عثر المتفقد المالي على متخلدات في ذمتهم**، تونس، 1941.

[7]A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 04/02, Doc N°125, **Lettre du D.G.F au P.M**, Tunis, 13/06/1941.

**و. الشيخ باحمد بكير بن محمد بن محمد:**

الشـــيخ باحمد بكير بن محمد بن محمد من مواليد الجزائر، هاجر إلى تونس وعمل في التجارة مثل أقرانه من المهاجرين الميزابين، وبعد وفاة الشـــيخ محمد بن الحاج بابا موســـى تم اقتراح تَعْيِينُه شـــيخًا للميزابية، حيث كتب المراقب المدني الفرنســـي لمدينة تونس تقريرًا إيجابيًا لصـــالحه، الذي أُرسِـــل إلى المقيم العام الفرنســـي في تونس بتاريخ 07 جانفي 1947م، الذي أصدر قرارًا بتسميته شيخًا على الميزابية في 22 مارس 1947م[1].

تم تَعْيِين الشـيخ باحمد بكير بن محمد بن محمد رسـميًا بأمر علي من قبل باي تونس في 26 جمادى الأولى 1366هـ، الموافق 17 أفريل 1947م[2]، وصـدر القرار في الجريدة الرسـمية بتاريخ 29 أفريل من نفس السنة[3].

لكن ســـرعان ما وجهت الرقابة المالية اتهامات لشـــيخ الميزابين باحمد بكير بن محمد بالتقاعس في جمع الضـرائب المسـتحقة على المهاجرين الجزائريين في شـهر نوفمبر 1947م، مما تسـبب في عجز في صـندوق الضـرائب بأكثر من 16479877،30 فرنك، وبلغت نسـبة العجز في إيرادات الشـيخ باحمد بكير بن محمد بن محمد 12.8%[4]، لهذا قررت الرقابة المدنية الفرنسية في مدينة تونس توجيه إنذار له بسبب هذا السلوك[5].

الشـيخ باحمد بكير بن محمد كان آخر من تولى مشـيخة الميزابين في تونس العاصـمة، حتى تم إلغاء المشيخة من قبل الحكومة التونسية.

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/06, Doc N°05, **Arrêté du R.G**, Tunis, 22/03/1947.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/06, Doc N°10, **أمر علي في ولايـة شـــيخ على الميزابيـة المقيمين بالحاضرة**، تونس، 1948/04/17م.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/06, Doc N°14, **Journal officiel**, Tunis, 29/04/1947.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°106**, Lettre du Le S.G.G.T au P.M**, Tunis, 02/ 10/ 1947, p 01.

[5] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°107, **نسخة مكتوب لشيخ مدينة تونس**، تونس ، 1947/11/05م.

### 3. شيوخ المهاجرين الوراقلية:

يعتبر الحاج خميس بن الحاج أحمد الورقلي، أول شـيوخ الوراقلية الذي تم تعينه بقرار من المقيم العام الفرنسـي سـنة 1891م على رأس مشـيخة الوراقلية في تونس العاصـمة، لكن هذا التعيين كان ضـــد رغبة الأغلبية التي لم ترحب بقراره، حيث رفض المهاجرين الوراقلية هذا التَعيِين لأن الحاج خميس بالحاج أحمد حسبهم من مواليد تونس، ووضـعيته المادية مزرية فهو بلا مورد رزق، كما تم اتهامه بأنه استولى على الأموال المعوضة لضرر التجار التونسيين[1].

انقسمت جماعة الوراقلية إلى صفين متعارضين: أحدهما يؤيد الشيخ خميس بن الحاج أحمد الورقلي، والآخر يعارضـه. في حين صـدرت عريضـة تدعو إلى التخلي عنه، صـدرت عريضة أخرى موقّعة من قِبَل 150 شخصًا يمثلون ثلاثة عروش من الوراقلية تدعو إلى التمسك به. وبسبب هذا الانقسام في الآراء والمواقف، جاء تدخل المراقب المدني الذي دعا إلى التخلي عن الشيخ خميس بن الحاج أحمد، نظرًا للانقسامات التي تسببت فيها قيادته، بناءً على ذلك، تم اختيار جلول بن الحاج رمضان الورقلي ليكون شيخًا على جماعة الوراقلية في مدينة تونس، وذلك في الفاتح فيفري 1913م[2].

#### أ. الشيخ جلول بن محمد بن رمضان:

من مواليد 1876م في بني إبراهيم بورقلة، هاجر إلى تونس في عام 1894م حيث عمل خادما في البيوت لمدة 13 ســـنة، ثم عمل نادلا في حمام لمدة ســـنتين، بعد ذلك عمل دليلاً لقوافل لمدة 6 إلى 7 سنوات[3].

أثار تَعيِين المقيم العام الفرنسي جلول بن محمد بن رمضان شيخًا على العروش الوراقلية بمدينة تونس ســـخطًا وخلافًا كبيرًا بين أعيان عروش الوراقلية بســـبب حداثة ســـنه ومهنته المتواضعة كمرشد قوافل، حيث طالبوا بتَعيِين شخص آخر، إذ تواترت الشكاوى ضده من قبل

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 521..

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°08, op.cit.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°07, **Rapport du commissaire de police,** Tunis, 13/02/1916.

منافسيه خاصة من قبل شخص يسمى عبد القادر بن صالح بسة، الذي كان يطمح إلى تولي منصب المشيخة لاعتقاده بأنه أحق بها من الشيخ جلول نظرًا لخبرته ومكانته[1].

في رده على هذه الشكاوى التي اتهمت الشيخ جلول بالفساد المالي، أكد المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس بتاريخ 25 أوت 1917م، بأن التحقيقات التي أجراها لم تثبت أي فساد مالي للشيخ جلول، وأن سبب الشكاوى المتزايدة ضده تعود إلى الصراع الذي بينه وبين منافسيه على المشيخة، وإلى غياب الانسجام بين عروش الوراقلية [2].

وبالرغم من هذه الشكاوى والرفض من قبل بعض أعيان الوراقلية، إلا أنه تم تثبيت الشيخ جلول شيخًا عليهم بمدينة تونس بصفة رسمية بأمر علي من باي تونس في 03 شوال 1337هـ، الموافق 02 جويلية 1919م[3]، وصدر القرار بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 جويلية من نفس السنة[4].

يبدو أن الشيخ جلول كان فعلا متورطًا في معاملات مشبوهة، في 20 أفريل 1920م اتهمه شخص يقيم بالعاصمة يدعى صالح بن محمد بن عيسى بالاستيلاء على جواز سفره وصندوق خاص به[5].

وفي شكوى أخرى قدمها أحد شيوخ منطقة وغلانة (جامعة – المغير) بالجزائر، ويدعى محمد السايح بن ناجي إلى باي تونس في 15 سبتمبر 1921م، اتهم فيها الشيخ بن جلول

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°13, **Note pour Monsieur le Directeur de la Sûreté Publique**, Tunis, 1920.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°10**, Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G**, Tunis, 01/05/1918, p 1,4 .

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°15, **نسخة من أمر علي في ولاية المكرم جلول بن محمد بن رمضان شيخا على الوراقلية والتوقرتية بالحاضرة** ، تونس ، 1919/07/02م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°14, **Journal Officiel** Tunis, 26/07/1919.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°19, **Lettre du R.G au Le Gouverneur général de L'Algérie**, Tunis, 1920.

بالنصب عليه، حيث أرسل له 300 فرنك من أجل أن يشتري له فونوغراف[1]، إلا أن الشيخ بن جلول تماطل في إرسال ما طلبه منه رغم الرسائل العديدة التي بينهم[2].

استمر الشيخ جلول بن محمد بن رمضان في منصب شيخ الوراقلية في مدينة تونس لمدة 25 سنة، حتى وفاته في عام 1938م، حيث أن استمراره في المنصب على الرغم من الشكاوى الواردة ضده يعود إلى دعم السلطة الاستعمارية التي قامت برفض كل الشكاوى التي قدمها خصومه، سواء كانوا من داخل تونس أو خارجها[3].

**ب. الشيخ أحمد بن أحمد بن سيد روحه:**

تم تَعيِين الشيخ الجديد للمهاجرين الوراقلية بمدينة تونس، أحمد بن أحمد بن سيد روحه من قبل المقيم العام الفرنسي في تونس بتاريخ 30 ماي 1938م، وذلك بناء على تقرير من المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس الصادر بتاريخ 16 ماي 1938م، ليخلف الشيخ السابق جلول بن محمد بن رمضان المتوفي[4].

تم إصدار الأمر العلي في ولاية أحمد بن أحمد بن سيد روحه مشيخة الوراقلية بتونس من قبل باي تونس في 29 ذي القعدة 1370 هـ، الموافق 19 جانفي 1939م[5]، وتم نشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 جانفي من نفس السنة[6].

وصلت شكاوى عدة من قبل عروش الوراقلية بتونس، يشتكون شيخهم أحمد بن أحمد بن سيد روحه، ومنها العريضة الموقعة من قبل 15 ورقليا بتاريخ 30 أوت 1942م، والتي وجهوها إلى باي تونس اتهموا فيها الشيخ أحمد بن أحمد بن سيد روحه باستغلالهم في خدمة مصالحه

---

[1] **فونوغراف:** قارئ أسطوانات.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°26, جامعة **رسالة محمد السايح بن ناجي إلى باي تونس**، (الجزائر)، 1921/09/15م.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Doc N°02, op.cit.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Doc N°03, **Arrêté du R.G**, Tunis, 30/05/1938.

[5] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Doc N°08, **أمر علي في ولاية شيخ على مشيخة الوراقلية بالحاضرة**، تونس، 1939/01/19م.

[6] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Doc N°12, **Journal Officiel** Tunis, 27/01/1939.

وعلاقاته الشخصية[1]. والتي أجابهم عنها شيخ مدينة تونس في 11 سبتمبر 1942م، موضحا بأنه ليس من صلاحيات الحكومة التونسية التدخل في شأن المهاجرين الجزائريين، باعتبارهم رعايا فرنسيين ومن يفصل في شكاويهم هي المراقبة المدنية الفرنسية[2].

وفي 13 فيفري 1941م، تم تقديم قائمة بأسماء الشيوخ الذين لديهم متخلدات بذمتهم إلى الوزير الأكبر التونسي من قبل الإدارة المالية، وكان من بين هؤلاء شيخ الوراقلية أحمد بن أحمد بن سيد روحه، وتم تقدير متخلده بقيمة 92715 فرنك[3]، كنتيجة لذلك أوصت إدارة المال بتوبيخ شيخ الوراقلية أحمد بن أحمد بن سيد روحه نظرا لعدم كفاية مستخلصاته الجبائية[4].

كما اقترح شيخ مدينة تونس في 12 نوفمبر 1947م، توجيه إنذار للشيخ لنفس السبب السابق[5]، فقد بيَنت رسالة الكاتب العام للحكومة التونسية إلى الوزير الأكبر التونسي في 03 أكتوبر 1947م، بأن شيخ الوراقلية قد تقاعس في أداء وظيفته الجبائية حيث قدرت نسبة تحصيله للضرائب المستحقة على مواطنيه بنسبة 11%[6]، مع عجز قدر ب 238540 فرنك، مما سبب خسائراً فادحة لصندوق الضرائب[7].

أحمد بن أحمد بن سيد روحه، آخر شيوخ الوراقلية بمدينة تونس، حيث لم نتوصل إلى تاريخ نهاية مشيخته. لكن من المرجح أنها انتهت بعد القرار المتخذ من قبل الحكومة التونسية بحذف المشيخات الجزائرية بمدينة تونس بعد استقلال تونس عن فرنسا.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Doc N°17, **شكوى من مهاجري الوراقلية ضد شيخهم**، تونس ، 08/30/ 1942م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Doc N°16, **رسالة شيخ المدينة الى الوزير الاكبر**، تونس ، 1940/09/11م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 04/02, Doc N°126, op.cit.

[4] A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 04/02, Doc N°125, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°107, op.cit.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°106, op.cit, p 01.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°104, **جريدة في بيان نتيجة حساب خلاصة المدينة على يد السيد المتفقد المالي**، تونس، 1947م.

## 4. شيوخ المهاجرين التواتية:

بعد الاحتلال الفرنسي لإقليم توات سنة 1900م، تغيرت الوضعية القانونية للتواتية حيث أصبحوا رعايا فرنسيين مثل بقية الجماعات الجزائرية بصفة رسمية، بعدما كانت الحكومة التونسية تضمهم لمشيخة المغاربة، بالرغم من مطالبهم بتصنيفهم جزائريين، حيث راسل التواتية مرارا الحكومة التونسية والإقامة العامة الفرنسية من أجل تحقيق هذا المبتغى، وبالفعل استقلوا بمشيخة خاصة منذ 1891م.

### أ. الشيخ علي العزاوي:

بعد اتخاذ قرار من قبل سلطة الحماية الفرنسية في عام 1891م بفصل المهاجرين الجزائريين القادمين من بلاد توات في الجنوب الجزائري عن إدارة شيخ المغاربة، بحجة أنهم رعايا جزائريون ويخضعون لإدارتها، تم تعيين علي العزاوي شيخًا على التواتية. وقد أدى هذا التعيين إلى رفض وسخط كبير من المهاجرين التواتيين، الذين قاموا بتقديم عدة عرائض لسلطة الحماية الفرنسية مطالبين بإقالته وتعيين شخص آخر بدلاً منه. واستند المهاجرون في رفضهم للشيخ علي العزاوي إلى وصية شيخ الزاوية الوزانية، الذي أوصى، بحسب قولهم، بتعيين محمد بركة بن الطيب شيخًا عليهم في مدينة تونس[1].

لكن الاسباب الحقيقية التي دفعت التواتية الى رفض مشيخة علي العزاوي تتعلق بتنافس العروش الي يتكون منها فريق التواتية حول هذا المنصب[2]وصلت حدة رفض التواتية للشيخ علي العزاوي إلى تهديده بالقتل، مما أدى إلى إقالته من منصبه في عام 1904م، وتعويضه بمحمد ولد خادم بابا[3]، ومع ذلك، رفض المهاجرين التواتية ولاية محمد ولد خادم بابا بسبب ماضيه الجنائي، وتم تعويضه بأحمد بن محمد الصالح[4].

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°25, op.cit.
[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°45, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°74, op.cit.
[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°85, op.cit.

**ب. الشيخ أحمد بن محمد الصالح:**

وُلد أحمد بن محمد الصـــالح في أوقروت قرب تيميمون ببلاد توات في عام 1869م. هاجر إلى تونس في عام 1897م قادمًا إليها من ورقلة، حيث كان مدرسًـــا للغة العربية. في تونس، مارس عدة مهن متنوعة؛ حيث عمل أولًا كحارس في محطة النقل، ثم قام بفتح دكان صغير لبيع التبغ في شارع قرطاج عام 1906م. بعد ذلك، أفتتح مقهى خاص به في شارع باب الجديد[1]. ولقد قدرت الرقابة المدنية الفرنسـية في تونس العاصـمة ثروة الشـيخ أحمد بن محمد الصالح بـــ 17000 فرنك، هي عبارة عن منازل وبساتين نخيل في موطنه الأصلي، ومقهى بتونس العاصمة[2].

وكان هذا سببا لاختياره من قبل المراقب المدني الفرنسـي شـيخًا على المهاجرين التواتية سـنة 1904م[3]، ثم عيَن بشـكل رسـمي بعد التعديلات التي أجريت على نظام المشـيخة سـنة 1919م من قبل باي تونس في 03 شـوال 1337هـ، الموافق 02 جويلية 1919م[4]، وصـدر القرار بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 جويلية من نفس العام[5].

تعددت الشكاوى الواردة ضد الشيخ أحمد بن محمد الصالح، حيث اتُهم في رسالة مجهولة المصـدر بتاريخ 23 مارس 1916م بالاسـتيلاء على أموال الضـرائب عن طريق تسـجيل أصحابها كمتوفيين[6]، في حين اتهمه البعض الاخر بطلب بالرشوة من المهاجرين التواتية مقابل عدم تسجيلهم في قائمتي ضريبة الاستيطان أو قائمة التجنيد العسكري[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°04**, Rapport du commissaire de police**, Tunis, 12/02/1916.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°12, **Notice Individuelle**, Tunis, 06/05/1919.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°04**,** op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°13**, نسخة من أمر علي تضمن ولاية المكرم أحمد بن محمد صالح شيخا على أهالي توات المقيمين بالحاضرة**، تونس، 1919/07/02م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°14, **Journal officiel**, Tunis, 26/07/1919.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°02, **Lettre du Touatis au S.G.G.T**, Tunis, 23/ 03/1916.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°11**, Lettre du C.C de Tunis au M. P.R.G,** Tunis, 05/10/1918, p1,3.

كما وجهت الرقابة المالية في 17 جانفي 1921م تهماً للشيخ أحمد بن محمد الصالح عن طريق شـيخ المدينة بإخفاء أنفار من جاليته عن التقييد بسـجل ضـريبة الاسـتيطان، وطالبت بمعاقبته على ذلك، وعندما سئل الشيخ عن ذلك برر الأمر بأنهم غير مقيمين دائمين في تونس أو حديثو العهد بها، ثم تراجع عن ذلك وطالب بتسـجيلهم، ولم يتردد شـيخ المدينة في طلب معاقبته ليكون عبرة لغيره[1].

من الواضـح أن المراقب المدني الفرنسـي لمدينة تونس، كان داعمًا للشـيخ أحمد بن محمد الصـالح حيث اتهم الشيخ السابق المقال (محمد ولد خادم بابا) بالتحريض ضـده، وذلك لأنه ما زال راغبًا في تولي المشيخة على الرغم من كبر سنه وتدهور صحته، حيث قام محمد ولد خادم بابا بفتح مكتبًا صـغيرًا سماه "شاوش التواتية"، وكان يستقبل فيه الوافدين الجدد ويقوم بتشغيلهم، في محاولة لتقليص من نفوذ الشيخ الحالي[2].

وقد سـاهم هذا حسـب المراقب المدني في عدم تسـجيل عدد كبير من التواتية في سـجل ضـريبة الاسـتيطان أو قوائم التجنيد، وقد اقترح المراقب بذلك إمهال التواتية غير المسـجلين مدة 8 أيام لتسـوية وضـعيتهم، وإلا فإنهم سـيتم إعادتهم إلى الجزائر[3]. كما قامت الإقامة العامة الفرنسية بدعم الشيخ أحمد بن محمد الصالح من خلال إجراءاتها ضد الشيخ السابق محمد ولد خادم بابا، فقد تم إغلاق مكتبه وإزالة اللافتة التي سـماها "مكتب شـاوش توات"، مع تعهده بعدم العودة إلى مثل هذا الفعل[4].

لكن استمرار الشكاوى من قبل الجالية التواتية في مدينة تونس بشأن اتهام الشيخ أحمد بن محمد الصـالح بأخذ رشـاوي مقابل إسـقاط بعض الأسـماء من قائمة التجنيد، بالإضـافة إلى

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°15, **نسـخة من مكتوب شـيخ مدينة تونس الى المدير العام للمالية** ، تونس، 1921/01/17م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°11**,** op.cit, p2.

[3]Ibid.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°25, **Lettre du R.G au C.C de Tunis**, Tunis, 25/01/1920.

شكاوى من إدارة المال بسبب تقصيره في تحصيل الضرائب[1]، دفعت المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس بتوجيه رسالة إلى الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة العامة الفرنسية في تونس بتاريخ 15 جوان 1923م، طلب فيها استبداله بشخص آخر يحقق الاستقرار بمشيخة التواتية[2]، وبالفعل صدر قرار بإعفاء الشيخ أحمد بن محمد الصالح بمعروض من باي تونس 14 أوت 1923م[3].

**ج. الشيخ مبارك بن عبد القادر:**

وُلد مبارك بن عبد القادر بن محمد التواتي في أدرار عام 1880م، هاجر إلى تونس في سن صغيرة، تولى منصب نائب شيخ التواتية اعتبارًا من عام 1902م، ساهم خلالها في تقديم خدمات لسلطة الاحتلال الفرنسي في تونس مثل تحصيل ضريبة الاستيطان وتسجيل الشبان في قوائم التجنيد الاجباري، إضافة إلى مساهمته في اعتقال الفارين من الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي[4].

في 24 أكتوبر 1923م وجه المراقب المدني الفرنسي بمدينة تونس رسالة إلى لوسيان سان الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة العامة الفرنسية بتونس، اقترح فيها تَعيِين مبارك بن عبد القادر في منصب شيخ المهاجرين التواتية بمدينة تونس، خلفا للشيخ أحمد بن محمد الصالح الذي تمت إقالته، حيث رأى فيه أحسن من ينتخب لهذا المنصب نظرا لما قدمه من خدمات للحماية الفرنسية بتونس[5]. وفعلًا وافق الوزير على تَعْيِينُه في 03 نوفمبر 1923م[6]، وتم إصدار

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°29, **Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G,** Tunis, 04/06/1923.
[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°28, **Lettre du R.G au D.G.I**, Tunis, 27/ 06/ 1923.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°31, **Lettre du P.M au D.G.F**, Tunis, 14/ 08/ 1923**.**
[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Algériens, Cheikh des Touatis, M'barek ben Abdelkader Ettouati, Doc N°08, **Feuille de renseignements concernant M'barek ben Abdelkader Candidat aux fonctions de cheikh des Touatis,** Tunis**,** 24/10/1923.
[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°07, **Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G,** Tunis, 24/10/1923.
[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°06, **Lettre du R.G au D.G.I,** Tunis, 03/11/ 1923.

الأمر العلي بولايته شيخًا على أهالي توات في 09 ربيع الثاني 1342 هـ، الموافق 19 نوفمبر 1923م[1]، ونُشر القرار في الجريدة الرسمية في 04 ديسمبر[2].

رفض التواتية للشيخ الجديد بدأ منذ توليه لمنصب الشيخ بصفة مؤقتة، في رسالة مؤرخة في 02 أكتوبر 1923م وقعتها ست شخصيات تواتية، ووجهوها إلى الاقامة العامة الفرنسية في تونس، اشتكوا فيها من الأضرار التي لحقت بهم من الشيخ مبارك بن عبد القادر مطالبين بالعدل والانصاف لهم، حيث أشاروا إلى أنهم قد أرسلوا عريضة موقعة من قبل 460 شخصًا تواتيًا إلى المراقب المدني رافضين تَعْيِينُه في منصب الشيخ[3].

استمرت الرسائل والشكاوى المعارضة لشيخ المهاجرين التواتية في مدينة تونس حتى بعد تَعْيِينُه رسميًا، في عريضة أخرى مؤرخة في 03 جويلية 1924م أبدى عدد كبير من التواتية استياءهم من الشيخ أحمد بن محمد الصالح مشيرين إلى فساده وسوء سيرته، وفرضه للضرائب على غير المستحقين وتوظيف أشخاص غير تواتيين في الحراسة، مطالبين الوزير المقيم باتخاذ إجراءات لوقف تصرفاته[4].

شكاوى المهاجرين التواتية لم تكن موجهة فقط ضد الشيخ مبارك بن عبد القادر، بل امتدت لتتضمن اتهامات لكاتبه بالفساد المالي والأخلاقي، مع اتهامات بأنه غريب عن عرش التواتية ويثير الفتنة ويحرض ضدهم. كما شملت محافظ شرطة الفرنسي لمركز باب الجديد الذي اتهموه بالتواطؤ مع الشيخ ومعاقبة معارضيه[5].

بينما تظهر رسالة وجهها الشيخ مبارك بن عبد القادر إلى المراقب المدني الفرنسي في 06 نوفمبر 1924م، أنه اشتكى من رفض منحه تصريحًا لفتح مكتب لتوظيف التواتية، واعتبر

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°01, **أمر علي في ولاية شيخ على أهالي توات المقيمين في الحاضرة**، تونس، 1923/11/19م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°03, **Journal officiel**, Tunis, 10/11/1938.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°27, **Plainte de six migrants de la région de Touat contre leur cheikh**, Tunis, 03/11/ 1923, p 1,3.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°33, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°33, op.cit.

الشيخ هذا المطلب ضروريا لان بواسطة هذا المكتب يقوم بتقييد التواتية في سجل أداء الضرائب وقوائم التجنيد[1].

وفي إطار آخر أشـار الشـيخ مبارك بن عبد القادر إلى أن حصـول خصـمه مبارك بن محمد الحاج على رخصـة التوظيف كان يعرقل خططه، حيث ذكر أنه سـيسـتخدم ذلك لإخفاء المطلوبين للتجنيد أو الضـرائب عبر توظيفهم في مناطق بعيدة عن انتباه الشـيخ، ويقوض بذلك من صـلاحياته كشيخ[2]. وفي رده على شكوى الشيخ، أكد المراقب المدني في رسالته إلى الوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة الفرنسـية في تونس بتاريخ 08 نوفمبر 1924م، بأن معظم التواتية يعملون في مهنة الحراسـة، وغالبًا ما يتم توظيفهم لدى المسـتوطنين في مدينة تونس أو ضـواحيها، وذلك عن طريق شـخص يُدعى مبارك بن محمد الذي يعد العدو الشـخصـي للشـيخ مبارك بن عبد القادر[3].

وفي سـياق هذه العداوة، يقوم مبارك بن محمد بتزويد الشـيخ مبارك بن عبد القادر بمعلومات كاذبة، عندما يُطلب منه الشـيخ توفير معلومات حول محل إقامة التواتية الذين يعملون تحت إشرافه، وذلك بهدف دفعهم للضرائب الشخصية المستحقة عليهم أو لاستخدام تلك المعلومات في تجنيدهم العسكري[4]. وبناءً على هذه المعلومات، أشار المراقب المدني إلى أهمية دعم الشيخ مبارك بن عبد القادر، حيث يعتبر ذلك في مصلحة الإدارة الفرنسية، ويُوصى بمنحه الإذن بفتح مكتب توظيف يطلبه لتسـهيل العثور على رعاياه بسـهولة في حال الضـرورة[5]، في المقابل لم تتوقف شكاوى التواتية ضد شيخهم إلا حين وفاته في 24 ديسمبر 1935م[6].

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°26, **Lettre du Cheikh Touat au C.C de Tunis,** Tunis, 06/11/1924, p 1,2.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°25, **Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G,** Tunis, 08/11/1924.

[3]Ibid.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°25, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°25, op.cit**.**

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Algériens, Cheikh des Touatis, M'barek ben Abderrahmane ben Zoubair, Dos 18/03, Doc N°14, **Lettre du Abderrahmane ben Abdesselaem au R.G,** Tunis, 31/07/1936.

**د. الشيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير:**

وُلِد الشـيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير في عام 1882م، في بلدة تاوريريت بمنطقة رقان ببلاد توات، وصـــدر قرار من الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة الفرنســـية في تونس بتسـميته شـيخًا على التواتية في 28 مارس 1936م، وطالب الكاتب العام للحكومة التونسـية بإصـدار قرار توليته من باي تونس[1]، الذي صـدر في 24 من شـهر محرم 1355هـ، الموافق 16 أفريل 1936م[2]، ونشر القرار بالجريدة الرسمية في 26 أفريل 1936م[3].

بالرغم من صـدور قرار ولايته للمشـيخة، إلا أن الشـيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير تأخر في دفع حُجَّة ضمانه إلى إدارة المال التونسية، التي بدورها راسلت الإقامة العامة الفرنسية في 14 أوت 1936م، رفضـت فيها منح الإذن للشـيخ مبارك بن عبد الرحمان بجمع الضـرائب المفروضة على مواطنيه قبل أن يقدم حُجَّة ضمان[4].

تقدم الشـيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير، بحُجَّة ضـمان في 27 صـفر 1355هـ، . الموافق 19 ماي 1936م، وفي هذه الحُجَّة ضمن فيه تاجران من سكان توات في تونس[5]، ومع ذلك، يبدو أن شيخ المدينة التونسي لم يرسل هذه الحُجَّة إلى الرقابة المالية إلا في 19 أكتوبر، بعد رفض الرقابة المالية منح الإذن للشيخ مبارك لمباشرة وظيفته الجبائية[6].

رفض المهاجرين التواتية لمشـايخهم اسـتمر أيضًـا مع الشـيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير، في رســالة وجهها عبد الرحمان بن عبد الســلاتي بن الحاج الصــديق، الذي كان نائب

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°02, **Arrêté du R.G,** Tunis, 28/03/1936.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°03, **أمر علي في ولاية شـــيخ على أهالي توات المقيمين بالحاضرة**، تونس، 1936/04/16م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°10, **Journal Officiel**, Tunis, 26/04/1936.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°11, **Lettre du D.G.F au S.G.G. T,** Tunis, 14/08/1936.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°12, ، **حجة ضـمان الشـيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير** تونس، 1936/05/19م.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°15, **Lettre du P.M au D.G.F,** Tunis, 19/10/ 1936.

الشـــيخ الســـابق إلى المقيم العام الفرنســـي في 31 جويلية 1936م، اعترض فيها على تَعيِين مبارك بن عبد الرحمان في منصـب المشـيخة. وأكد في رسـالته أنه الأولى بالمشـيخة لأنه خدم فرنسا بتفانٍ من خلال منصبه كنائب للشيخ التواتية، وأشار إلى أنه قدم الوثائق الضرورية التي تثبت صحة مطالبه، بما في ذلك التقارير الأمنية وعريضة موقعة من 116 شخصًا من أعيان توات في تونس[1].

وأضاف عبد الرحمان بن عبد السلاتي انه تم تجاهله من قِبَل المراقبة المدنية الفرنسية في مدينة تونس، وتم تَعيِين الشـيخ الحالي الذي لم يحظَ بقبول من معظم أفراد توات حسـب قوله، وليس لديهم ثقة فيه بسبب ماضيه المثير للشكوك، كذلك بسبب احتجازه لعدة أشهر في مصحة بسبب مشاكل صحية عقلية في عام 1928م، لذا يُطالَب بتصحيح هذا الخطأ ومنحه المشيخة لخدمة أهاليه وتحسين العلاقة مع الإدارة الفرنسية[2].

أثارت الصـحافة الفرنسـية أيضًـا قضـية الشـيخ، حيث اعتبرته من أصـل مغربي بدلاً من جزائري مسـتغربة من خطأ في التَعيِين كشـيخ للتواتية في إطار الإقامة العامة، كما اتهمته بعدم امتلاك صـفة القِيَادَة، بل اعتبرته مجرد وكيل أعمال يسـعى لتحقيق مكاسـب مالية لنفسـه.[3]ومع ذلك، يبدو أن ما تم نشـره في الصـحافة حول الشـيخ كان وراءه أشـخاص معارضـين لمشـيخة الشيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير، فعدم إعفائه من المشيخة رغم كل هذه الضغوط دليلاً على ذلك.

كما اتُهم الشـيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير بالعجز في حسـاباته المالية وفقًا لتقرير صـــادر عن الرقابة المالية في عام 1941م، حيث تم قرار حجز 500 فرنك من النســـبة المُخصصـة له من تحصـيل الضـرائب[4]، وفي شـهر ماي عام 1946م، تم اكتشـاف عجز آخر في حســـاباته بنســـبة 22.6% من إجمالي الضـــرائب المقرر جمعها من الجالية التواتية في

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°14, op.cit.
[2]Ibid.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/03, Doc N°18, **Le Cheikh des Touatis**, Tunis, 21/09/ 1937.
[4]A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 04/02, Doc N°127, op.cit

تونس[1]، تسبب هذا العجز في خسائر بلغت قيمتها 18600 فرنك لصندوق الضرائب[2]، نتيجة لذلك تم توبيخه وإنذاره بعدم العودة إلى هذا السلوك[3]، استمر الشيخ مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير على غاية اعفاءه من منصبه بقرار من الحكومة التونسية سنة 1956م.

**5. شيوخ المهاجرين القسنطينيين:**

شكل المهاجرون الجزائريون المنحدرين من عمالة قسنطينة نسبة كبيرة من مجموع المهاجرون الجزائريون المتواجدين بمدينة تونس، حيث هاجرت عدد كبير من العائلات منذ الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م، خاصة من المدن الساحلية إذ استقر أغلبهم في العاصمة تونس، لهذا كان من الضروري ان يخضع هؤلاء لنظام المشيخة، خاصة إذا علمنا بأن هذه العمالة شهدت أبرز المقاومات الرافضة للوجود الفرنسي.

**أ. الشيخ محمد الصالح زروق:**

وُلِد محمد الصالح بن أحمد زروق بن عبد القادر سنة 1866م، بسوق أهراس إحدى دوائر عمَالة قسنطينة، حيث كان ينتمي إلى أسرة ميسورة الحال، قدر المراقب المدني الفرنسي بتونس العاصمة ثروتها بـــ 20000 فرنك، كما تولى أحد أفرادها منصب قاضي بسوق اهراس[4]. درس محمد الصالح زروق باللغتين العربية والفرنسية، مما أهله للنجاح في امتحان كاتب العدل في قسنطينة في 15 جانفي 1883م، وهو إنجاز علمي ومهني بارز في ذلك الوقت.

هاجر الشيخ محمد الصالح مع عائلته إلى تونس سنة 1888م، بصحبة والده الذي سافر إلى مكة المكرمة لأداء مناسك الحج وتوفي هناك، وبعد وفاة والده استقر في تونس ممتهنا للتجارة[5]، وتزوج في وقت لاحق من ابنة شيخ الجزائريين (من قسنطينة) والذي خلفه بعد وفاته

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°106, op.cit, p 01.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°104, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°107, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°06, **Notice Individuelle**, Tunis, 06/05/1919.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°01, op.cit.

بشكل مؤقت لمدة سنتين، ثم تم تَعْيِينُه بشكل رسمي من قبل المقيم العام الفرنسي بتونس شيخًا للقسنطينيين المقيمين بالعاصمة التونسية تونس في 09 أكتوبر 1907م[1].

وصفه المراقب المدني الفرنسي في تونس بتاريخ 06 ماي 1919م، بأنه شيخ مجتهد وفعّال يحتفظ بمستوى كبير من النفوذ تجاه رعاياه، وقد أظهر خدمته المخلصة للسلطة المحلية والمجتمع وفرنسا[2]، بالرغم من وجود تقرير لمفوض الشرطة لمدينة تونس في 15 فيفري 1916م اتهمه بالاحتيال والنصب ومثير للاحتجاجات ضد السلطات المحلية[3].

وعلى إثر اصدار قرار توسيع صلاحيات شيوخ المهاجرين الجزائريين سنة 1919م، تمت تثبيته من قبل باي تونس في 30 شوال 1337هـ، الموافق 02 جويلية 1919م[4]، وصدر مرسوم تعينه بالجريدة الرسمية في 26 جويلية 1919م[5].

تَقَلَّد محمد الصالح زروق منصب شيخ القسنطينيين بصفة فعلية لمدة 21 سنة، تميزت فيها بالتوترات خاصة مع شيخ مدينة تونس، بسبب تداخل الصلاحيات بينهما[6]. كما اتهم من قبل عدد من مواطنيه بطلب الرشوة من أجل عدم تجنيدهم في الجيش الفرنسي، وبالتعسف في تحصيل الضرائب[7]، انتهت ولاية الشيخ محمد الصالح زروق بوفاته في 29 نوفمبر 1928م[8].

---

[1]Ibid.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°06, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°01, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°07, **أمر في ولاية المكرم محمد الصالح بن احمد زروق شيخا على القسنطينين المقيمين في الحاضرة**، تونس ، 1919/07/02م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°08, **Journal officiel**, Tunis, 26/07/1919.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°37**, Lettre du Cheikh el Médina au S.G.G.T**, Tunis, 09/12/1919, p01.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°13, **Lettre du C.C de Tunis au M. P.R.G**, Tunis, 22/10/1925.

[8]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°02, **Lettre du M. P.R.G au D.G.I**, Tunis, 22 /01/1929.

**ب. الشيخ الطاهر بن محمد بزنار:**

الشيخ الطاهر بن محمد بن مصطفى بزنار من مواليد مدينة تونس في عام 1879م، من عائلة أصـــلها من مدينة عنابة في الجزائر، اســـتقرت في تونس منذ فترة طويلة، عمل الشـــيخ الطـاهر في الفلاحـة بمنطقـة حمـام الأنف، التي يمتلـك فيهـا عقـارات تقـدر قيمتهـا بحوالي 150.000 فرنك، هذه الثروة كانت تعتبر كافية لاختياره لشغل منصب الشيخ[1].

كان الطاهر بن محمد بن مصـــطفى بزنار متعلمًا، ويجيد القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسـية، ولديه احترام كبير من قبل المهاجرين القسـنطينيين، كما كانت لعائلته علاقات وثيقة مع الجالية الأوروبية في تونس، حسـبما أورده تقرير المراقب المدني الفرنســي لمدينة تونس في 07 جانفي 1929م[2].

نظرًا لهذه المؤهلات البارزة تم اختيار الشـيخ الطاهر بن محمد بزنار من قبل المقيم العام الفرنســي في تونس في01 فيفري 1929م، ليشـغل منصـب الشـيخ على المهاجرين الجزائريين القادمين من عمَالة قسنطينة في الجزائر، بعد وفاة الشيخ محمد الصـالح زروق الذي شـغل هذا المنصب سابقًا[3]. صدر أمر توليته من باي تونس في 11 شوال1347هـــ، الموافق 23 مارس 1929م[4]، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 13 افريل 1929م[5].

كانت علاقة الشيخ الطاهر بن محمد جيدة مع مواطنيه القسنطينيين، حيث لم تصـدر أي شكوى ضده من قبلهم باستثناء شكوى واحدة من شخص يُدعى بوشمال محمد ادعى فيها الشيخ

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°11, **Notice Individuelle**, Tunis, 17/01/1929.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°11, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°08, **Arrêté du R.G**, Tunis, 23/03/1929.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°05**, أمر علي في تسمية شيخ على القسنطينين المقيمين في الحاضرة**، تونس ، 1929/03/23.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°15, **Journal officiel**, Tunis, 13/04/1929.

رفض تسليمه نسخة من شهادة التسجيل كجزائري من مواطني الدولة الفرنسية[1]، كما لم تهمه إدارة المال التونسية باي اهمال أو اختلاس بخصوص الضرائب المقررة على مواطنيه.

توفي الشيخ الطاهر بن محمد بزنار يوم الثلاثاء 02 مارس 1943م، جراء القصف الجوي الذي استهدف محطة الأرتال في حمام الأنف بعد عودته من مهمة في المراقبة المدنية في تونس إلى منزله في حمام الأنف، إذ شهدت هذه الأخيرة قصفًا جويًا عنيفًا بين قوات الحلفاء والمحور في إطار مواجهات الحرب العالمية الثانية التي كانت تونس مسرحًا لها[2].

**ج. الشيخ حمَاني بن عبد الرزاق:**

حمَاني بن عبد الرزاق، الملقب ب حمو، وُلد في مدينة قسنطينة حوالي عام 1882م، كان يتقن اللغتين العربية والفرنسية، والده كان ضابط في الجيش الفرنسية خلال الحرب الفرنسية الالمانية 1870م، ثم عيَن في منصب قايد فج مزالة (فرجيوة) بمنطقة ميلة[3].

عمل حمَاني بن عبد الرزاق حاجبا لمدة خمس سنوات في محكمة الصلح بالقيروان وأدى أداءً مرضيًا خلال تلك الفترة[4]، لذا تم اختياره ليصبح شيخ للمهاجرين الجزائريين بالقيروان في 04 ماي 1917م، وكان أول شيخ جزائري يُعيَّن خارج مدينة تونس العاصمة إلى غاية استقالته من منصبه سنة 1920م[5].

بعد وفاة الشيخ الطاهر بن محمد بزنار سنة 1943م، اقترح المراقب المدني لمدينة تونس تَعيِين حماني بن عبد الرزاق كبديل له حيث رأى المراقب المدني فيه الشخص المناسب لهذا

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°16, **Lettre du R.G au C.C de Tunis,** Tunis, 11 /05/1934.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°19, **Lettre du S.G.G.T au C.C de Tunis,** Tunis, 10/03/1943.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/03, Algériens, Cheikhs des Constantinois, Si Hamani ben Abderrazak dit Hammou, Doc N°01, **Notice de renseignement concernant M.ben Abderrazak dit Hammou,** Tunis, 02/02/ 1944.

[4]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°07, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°11, op.cit.

المنصـــب، نظرًا لمعرفته الجيدة بالمهاجرين القســنطينين، كما أشــار تقرير الدرك الفرنســي إلى مساعدته الكبيرة لقوات الدرك في البحث عن المطلوبين من المهاجرين[1]

بعد هذه التقارير الايجابية بحق حماني بن عبد الرزاق، أصـــدر المقيم العام الفرنســـي بتونس قرارا بتعينـه شـــيخًـا على المهـاجرين الجزائريين من عمَـالـة قســـنطينـة بتـاريخ 04 اكتوبر 1944م[2]، ليصـــادق بـاي تونس على تعينـه في 17 شـــوال1327هـ الموافق 05 اكتوبر 1944م[3]، وبالجريدة الرسمية في 20 اكتوبر 1944م[4].

لكن مع تقدم الشيخ في السن أثارت سُلُوكيَّاته المراقبة المدنية بتونس، والتي اصدرت بحقه ثلاث تقارير ســلبية قدمتها إلى المقيم العام الفرنســي في تونس تتعلق بقلة ايراداته الضــريبية، وعدم تسجيله الشبان القسنطينين ضمن قوائم التجنيد الاجباري[5].

بعد ثبوت صحة التقارير المتعلقة بتقصيره في أداء وظيفته، قرر المقيم العام الفرنسي في تونس إقالة الشــيخ حماني بن عبد الرزاق من منصــب شــيخ القســنطينين لكن تم تأجيل تنفيذ القرار، بسبب عدم وجود شخص مناسب لتعويضـه في ذلك الوقت، كما أوضـح المقيم ذلك في رسـالة وجهها للكاتب العام للحكومة التونسية في 04 جوان 1949م[6]، إلا إن الشيخ حماني بن عبد الرزاق توفي بعدها بأشهر[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/03, Doc N°01, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/03, Doc N°24, **Arrêté du R.G**, Tunis, 04/10/1944.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/03, Doc N°25, **أمر علي في ولاية شيخ لجماعة القسنطينين بالحاضرة**، تونس، 1944/10/05م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/03, Doc N°27, **Journal officiel**, Tunis, 20/10/1944.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/03, Doc N°33, **Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 17/03/ 1947.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/03, Doc N°38, **Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 04/06/ 1949.

[7]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Algériens, Cheikhs des Constantinois, Si Khantache Mohamed ben Mohamed Hadj, Doc N°09**, Lettre au le Chef de Service D'état**, Tunis, 29/08/ 1949.

### د. الشيخ خنتاش محمد بن محمد بن الحاج صالح:

وُلد محمد بن محمد بن الحاج صالح خنتاش في مدينة تونس العاصمة سنة 1899م[1]، لأسرة عريقة تنحدر من ولاية قسنطينة، متحصل على الشهادة الابتدائية، مما جعله ملمًا باللغتين العربية والفرنسية. في أسرة عملت في الادارة الفرنسية حيث كان ابن عمه باشا آغا في قسنطينة، هذه عوامل كانت محفزة تجعله مرشحًا مناسبًا لتولي منصب شيخ المهاجرين القسنطينيين[2].

فلقد رأى المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس في رسالة منه إلى الحكومة التونسية في 20 جانفي 1950م، إنه يمكن الاستفادة من كفاءات الشيخ خنتاش محمد بن محمد بن الحاج صالح في هذا المنصب، وواثق في قدرته على أداء واجباته بشكل جيد[3].

فصدر قرار تَعيِينه في منصب شيخ المهاجرين القسنطينيين بمدينة تونس من قبل المقيم العام في 28 افريل 1950م[4]، وأصدر باي تونس أمرا بتعينه رسميا في 22 شعبان1369هـ، الموافق 08 جوان 1950م عوضا لمن كان قبله[5].

إستمر الشيخ خنتاش محمد بن محمد بن الحاج صالح في منصبه شيخا للقسنطنيين في مدينة تونس الى غاية سنة 1956م، حث تم الغاء المشيخة الجزائرية بتونس العاصمة بعد حصول تونس على الاستقلال.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°03, **Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 30/01/ 1950.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°21, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°08, **Lettre du P.M au S.G.G.T,** Tunis, 05/04/ 1950.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°09, **Arrêté du R.G**, Tunis, 28/04/ 1950.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°12, **أمر علي في ولاية شيخ على القسنطينين المقيمين في الحاضرة**، تونس، 1950/06/08.

## 6. شيوخ المهاجرين الجزائريين (عمّالة الجزائر):

كان المهاجرون الجزائريون من عمالة الجزائر أول من سعى إلى إنشاء مشيخة خاصة بهم بمدينة تونس. تولى هذه المشيخة أربعة شيوخ، ولا نمتلك معلومات كافية عن الشيخين الأولين لعدم عثورنا على ملفات خاصة بهما، وما وجدناه هو عبارة عن معلومات مقتضبة في وثائق أرشيفية مجتزأة.

### أ. الشيخ سليمان بن الحاج قويدر:

يعتبر سليمان بن الحاج قدور أول شيخ تم تعينه على مشيخة المهاجرين الجزائريين من عمالة الجزائر، والذي لا نمتل حوله معلومات كافية سوى انه تم اقالته من قبل المقيم العام الفرنسي في تونس 04 ماي 1900م، بسبب اتهامات وجهت له بتزوير شهادات جنسية[1].

### ب. الشيخ محمد بن حيمان بونتيرة:

وُلد الشيخ محمد بن حيمان عام 1877م بمدينة تونس، في عائلة ذات وضع مادي متواضع. تنحدر عائلته من أصول جزائرية، حيث هاجرت إلى تونس منذ زمن بعيد، ويُعتبر محمد بن حيمان من الجيل الرابع للمهاجرين الجزائريين في تونس. كان والده يتمتع بسمعة جيدة ويعمل حلاقًا في محل يقع في المدينة. التحق محمد بن حيمان بالمدرسة العربية وظل فيها حتى سن الرابعة عشرة. بعد ذلك، عمل في مهنة الحلاقة على غرار والده، حيث بدأ عمله في أحد حمامات الميزابية، ثم أسس عمله الخاص وافتتح محلًا للحلاقة في منطقة باب المنارة[2].

في عام 1900م، تم تعيينه شيخًا على المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس عن عمر يناهز 23 عامًا، وذلك بعد إقالة الشيخ سليمان بن قدور[3]. إلا أن تعيينه واجه معارضة كبيرة من بعض وجهاء المهاجرين الجزائريين، حيث قدموا عريضة موقعة من 57 شخصية ترفض

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/01, Doc N°5**, Note du sujet de 2 Cheikhs des Algériens,** Tunis, 04/05/1900**.**

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 10, D'emploi, Mohamed Gherbia, Doc N°04, **Note pour section d'Etat**, Tunis, 20/08/1900**.**

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 10, Doc N°03, **Note pour section d'Etat**, Tunis, 28/07/1900**.**

توليه هذا المنصب[1]، متهمين إياه بسلوك مشبوه وغير أخلاقي. ووجهت الإدارة الفرنسية التهم إلى الشيخ السابق سليمان بن قدور بأنه هو المحرض وراء رفض ولاية الشيخ محمد بن حيمان[2].

لم نتوصل الى كيفية نهاية ولاية الشيخ محمد بن حيمان، وقد يرتبط ذلك بالمعارضة التي واجهها عند توليه المشيخة، مما جعل الإقامة العامة تختار شخصًا بديلاً عنه.

**ج. الشيخ فرحات بن الحسين بونوة:**

يُدعى فرحات بن الحسين بن أحمد بونوة، ولد في سنة 1857م بقرية تاغمونت عزوز إحدى قرى بلدية فورت ناشيونال (تيزي وزو حاليا) التابعة آنذاك لعمَالة الجزائر، درس فرحات بونوة المرحلة الابتدائية في المدرسة العربية أولاً ومن ثم انتقل إلى المدرسة الفرنسية حتى بلغ من العمر 15 عامًا، لهذا كان يجيد القراءة والكتابة بالعربية والفرنسية بشكل متقن[3].

إلتحق فرحات بن الحسين بونوة بالجيش الفرنسي كمتطوع لمدة 4 سنوات في فوج القناصين الجزائريين سنة 1877م، وأعاد التجنيد لفترة أربع سنوات أخرى في سنة 1881م في نفس الفوج، حيث تمت ترقيته إلى رتبة رقيب، في سنة 1885م عندما أنهى خدمته، تم تَعْيِينُه كحارس في محطة وقود في فورت ناشونال (تيزي وزو) حيث عمل لمدة خمس سنوات[4].

في سنة 1892م اختار فرحات بن الحسين بونوة الهجرة نحو تونس كحال أقرانه من منطقة القبائل، حيث عمل شاوشا في محكمة عين دراهم حتى عام 1896م، ثم في محكمة باجة لمدة ثلاث سنوات ونصف، وبعد ذلك عمل كمترجم خاص في خدمة القائد إمبير (Imbert) وظل هناك لمدة عامين، وبعد ذلك انتقل إلى النيابة العامة في تونس كشاوش أيضا حيث عمل لمدة أربع سنوات[5].

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 10, Doc N°03, op.cit.
[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 10, Doc N°04, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°04, op.cit.
[4]Ibid.
[5]Ibid.

في 10 نوفمبر 1908م تم تعينه من قبل المقيم العام الفرنسي بتونس، شيخًا للجزائريين في عمَالة الجزائر[1]، لما يمتلكه من صفات تؤهله لشغل هذا المنصب، والذي سيتعزز في 22 جانفي 1914م بتكليفه بجمع الضرائب من جميع المهاجرين الجزائريين من العمالات الثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران)، بناءً على اتفاق بين شيخ مدينة والمراقب المدني الفرنسي، وهو الوحيد من بين جميع الشيوخ الجزائريين الذين بدأوا في جمع الضريبة الشخصية من أقرانهم، بسبب وضعه المادي الجيد ولكون لديه ضمانات كافية لحماية حقوق الدولة[2].

فحسب تقرير للمراقب المدني الفرنسي في تونس بتاريخ 06 ماي 1919م، يمتلك الشيخ فرحات يمتلك أربعة منازل ومحل تجاري في مدينة تونس تقدر بـــــ 20000 فرنك، ومنزل وأراضي بقريته بالجزائر تقدر بـ 25000 فرنك[3].

تم تثبيت الشيخ فرحات بن الحسين بونوة شيخًا للجزائريين من طرف باي تونس في 03 شوال 1337هـ، الموافق 03 جويلية 1919م[4]، ليستمر في مشيخة المهاجرين الجزائريين إلى غاية وفاته سنة 1929م، ليخلفه إبنه في منصبه[5].

**د. الشيخ محمد عمر بن فرحات بونوة:**

محمد عمر هو ابن الشيخ فرحات شيخ الجزائريين، تم تعينه من قبل المقيم العام الفرنسي خلفا لوالده الشيخ المتوفي بتاريخ 30 أفريل 1929م، بناء على تقرير من المراقب المدني بمدينة تونس الصادر في 24 افريل 1929م[6].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N° 04, **Rapport du commissaire de police,** Tunis, 13/02/1916.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°10, **Lettre du C.C de Tunis au Le cheikh el-Medina,** Tunis, 13/09/1917.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°10, **Notice Individuelle,** Tunis, 06/05/1919.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°12, **نسخة من أمر عليّ تضمن ولاية المكرم فرحات بن الحسين بونوة شيخا على الجزائريين المقيمين في الحاضرة تونس** ، تونس،02 /1919/07م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N° 12**, Lettre M.P.R.G au D.G.I**, Tunis, 03/05/ 1929.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°12, **Arrêté du R.G**, Tunis, 30/04/ 1929.

وقد يكون اختياره لهذا المنصب تكريما لوالده أيضا لصعوبة وجود شخصيات بنفس مؤهلاته تنافسه على المنصب، فهو ينتمي إلى أسرة ثرية من جهة وقدمت خدمات لفرنسا من جهة ثانية. تم اتهامه من قبل إدارة المال التونسية في رسالة وجهتها إلى شيخ المهاجرين مدينة تونس بتاريخ 28 أكتوبر 1947م، بالتقاعس في استخلاص الضرائب من الجزائريين حيث قدر نسبة عجزه بـ 4.4% من مجموع الضريبة المستحقة على مواطنيه، وتم انذاره على تقاعسه في أداء مهامه[1].

كان محمد عمر بن فرحات بونوة آخر الشيوخ الجزائريين بمدينة تونس، حيث بقي في منصبه إلى غاية حذف المشيخة.

**7. شيوخ المهاجرين الوهرانيين(الوهارنة).**

كان حضور المهاجرين الجزائريين من ولاية وهران في تونس ضعيفًا عند مقارنتهم بالقادمين من المناطق الأخرى في الجزائر. على الرغم من المساحة الكبيرة التي تمثلها مشيختهم وتعدد عروشها، فإنها تميزت بالهدوء وغياب التوترات.

يُعد محمد بن قراش أول شيخ يُعين على المهاجرين الوهرانيين في مدينة تونس، لكنه قرر الاستقالة من منصبه في عام 1900م والعودة إلى الجزائر، مغادرًا تونس. بعد استقالته، تولى قدور بن أحمد جنات مشيخة المهاجرين الوهرانيين[2].

**أ. الشيخ قدور بن أحمد بن جنات:**

وُلد الشيخ قدور بن أحمد جنات عام 1845م في مستغانم، التابعة لعمالة وهران. هاجر مع عائلته إلى تونس في عام 1875م، وعمل حاجبا في مديرية الأشغال العمومية بدءًا من عام 1882م. وفقًا لتقارير المراقب المدني الفرنسي في مدينة تونس، تمكن قدور بن أحمد جنات من جمع ثروة معتبرة، مما مكنه من العيش برفاهية في المدينة[3].

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 107, op.cit.
[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 01, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 02**, Note pour la section d'Etat**, 02/05/1900.

وفي 26 أفريل 1900م، اقترحه المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس، ليكون شيخاً للمهاجرين الجزائريين من عمالة وهران، بعد استقالة الشيخ محمد بن قراش[1]استمر الشيخ قدور بن أحمد جنات في منصبه شيخا على المهاجرين الوهارنة بمدينة تونس حتى وفاته في سنة 1912م[2].

**ب. الشيخ أحمد بن قدور بن جنات:**

هاجر أحمد بن قدور بن جنات إلى تونس عام 1875م، وهو في سن صغيرة برفقة والده، حيث درس المرحلة الابتدائية هناك. بعد ذلك، عمل كحرفي في صناعة السروج، وفي عام 1890م، تم تعيينه في الإدارة العامة للأشغال العمومية كحاجب بعد وفاة والده[3].

بعد وفاة والده الشيخ قدور بن أحمد جنات عام 1912م، تولى أحمد بن قدور مشيخة المهاجرين الوهرانيين في مدينة تونس. تم تعيينه رسميًا شيخًا للوهرانيين المقيمين في تونس العاصمة بموجب أمر من علي باي تونس في 3 شوال 1337 هـ، الموافق 03 جويلية 1919م، حيث نُشر القرار في الجريدة الرسمية في 26 جويلية 1919[4].

استمر الشيخ أحمد بن قدور بن جنات في مشيخة المهاجرين الوهارنة لمدة 23 سنة، اتسمت بالهدوء التام على الرغم من بعض الشكاوى من مهاجري عمالة وهران، حيث اتهموه بأنه في بعض الأحيان لا يقوم بتسجيلهم في سجلات الرعايا الفرنسيين، ويفرض عليهم دفع مبالغ أكبر من المطلوب وفقًا لتعريفات الضرائب[5].

قدم الشيخ أحمد بن قدور بن جنات استقالته من منصب شيخ الوهرانيين بتونس في 23 جانفي 1923م إلى المراقب المدني لمدينة تونس، بحجة أن هذا المنصب يعيق وظيفته الأساسية كموظف في الإدارة العامة للأشغال العمومية، وأن منصب الشيخ لا يوفر له إيرادات

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 01, op.cit.
[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 05, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 05, op.cit.
[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 07, **Journal officiel**, Tunis,26/07/1919.
[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 05, op.cit.

مالية كبيرة[1]، وتم قبول اســـتقالة شـــيخ الوهرانيين بمدينة تونس في 16 فيفري 1923م، وبادر المراقب المدني الفرنسي للبحث عن خليفة له[2].

**ج. بن عودة بن الحاج لأغواطي بن عودة:**

الحاج بن عودة بن الحاج لأغواطي بن عودة من مواليد مدينة تونس، وينتمي إلى عائلة من مدينة تلمســـان، وهي إحدى أكبر دوائر عمَالة وهران، هاجر إلى تونس وعمل فيها بالتجارة ومالك لعدة عقارات، منها أربع منازل في العاصـــمة، كما يتقن القراءة والكتابة باللغة العربية ويجيد التحدث بالفرنسية بشكل محدود[3].

ولقد وصــفه المراقب المدني في تونس بأنه تاجر معروف، يحظى باحترام مهاجري عمالة وهران في تونس، كما قام بتجنيد ثلاثة من أبنائه في الجيش الفرنســـي، فتمت مكافأته بمنحه وسام الشرف بدرجة ضابط من فرنسا نظرًا للخدمات الجليلة التي قدمها للبلاد[4].

هذا ما يجعله يستوفي الشروط اللازمة ليكون شيخًا للوهرانيين، فتم تَعْيِينُه فعليًا بأمر من الباي في 09 ربيع الثاني 1342هـ، الموافق لـ 19 نوفمبر 1923م[5]، ونشر قرار ولايته بالجريدة الرسمية بتاريخ 22 ديسمبر 1923م، واستمر في هذا المنصب حتى إلغاء المشيخات الجزائرية بتونس في عام 1956م[6].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 08**,** op.cit**.**

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N° 12**, Lettre du R.G au C.C de Tunis,** Tunis**,** 03/07/1923.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/02, Doc N° 03, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/02, Doc N° 03, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/02, Doc N° 08**, أمر عليَ في ولاية الحاج بن عودة في ولاية شـــيخ الوهرانيين المقيمين في تونس الحاضرة** ، تونس ، 19 /1923/11م.

[6]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/02, Doc N° 11, **Journal officiel**, Tunis, 22/12/1923.

## المبحث الثالث: شيوخ المهاجرين الجزائريين خارج مدينة تونس:

منذ سنة 1917م، قامت الإقامة العامة الفرنسية في تونس بتوسيع نطاق تطبيق نظام المشيخة ليشمل جميع المناطق التي يعيش فيها المهاجرون الجزائريون في البلاد التونسية. كانت هذه الخطوة تهدف إلى إدارة شؤون هؤلاء المهاجرين بشكل فعال، حيث تم تعيين مشايخ محليين ليكونوا بمثابة حلقة وصل بين السلطات الفرنسية والمجتمع المحلي. ومن أهم هؤلاء الشيوخ:

### 1. شيوخ مشيخة القيروان:

#### أ. الشيخ حمَاني بن عبد الرزاق (حمو بن عبد الرزاق)[1]:

الشيخ حمَاني بن علي بن عبد الرزاق، الملقب ب "حمو"، كان أول شيخ للمهاجرين الجزائريين خارج مدينة تونس، وهو الشيخ الوحيد الذي تم انتخابه من قبل من المهاجرين الجزائريين المقيمين في القيروان ليكون شيخًا عليهم في 09 أفريل 1917م[2].

قدَم المراقب المدني بالقيروان تقريرًا إيجابيًا لصالحه إلى المقيم العام الفرنسي بتونس في 19 أفريل 1917م، طالبًا تَعْيِينُه شيخًا على الجزائريين بالقيروان وجلاص نظرًا لسيرته المهنية الطيبة، وتقدير المهاجرين الجزائريين له[3].وبعد موافقة المقيم العام، صدر أمر تَعْيِينُه من باي تونس في 12 رجب 1335هـ، الموافق 07 ماي 1917م[4]، ونُشر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 ماي 1917م[5].

لم يستمر الشيخ حمَاني بن عبد الرزاق في منصب شيخ الجزائريين بالقيروان إلا ثلاث سنوات، حيث قرر في أفريل 1920م تقديم استقالته. وعزا ذلك إلى المردود الزهيد للمنصب،

---

[1] تناولنا التعريف بالشيخ حمَاني بن عبد الرزاق في المبحث السابق، عند تعرضنا بالدراسة للشيوخ القسنطينيين.

[2] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°08, op.cit.

[3] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°07, **Lettre du C.C de Kairouan au R.G**, Kairouan, 19/04/1917.

[4] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°11, **أمر علي في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين في القيروان وجلاص**، تونس، 1917/05/04.

[5] A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°15, **Journal officiel**, Tunis, 12/05/1917.

الذي لم يتجاوز 60 فرنكًا سنويًا، وكذلك لحرمانه من القيام بأعمال أخرى بسبب التزامات منصبه[1].

لكن في الواقع، كانت استقالته نتيجة لموقف المراقب المدني في القيروان تجاهه، حيث وصفه بأنه "شيخ بلا ضمير مهني" لتقاعسه في أداء وظيفته الضريبية وعدم تسجيل المهاجرين الجزائريين في الخدمة العسكرية. أمام هذا الواقع، تم قبول استقالته في 27 أفريل 1920م، ولم تعين الإقامة العامة شيخًا بديلًا عنه في قيادة القيروان[2].

**2. شيوخ مشيخة بنزرت:**

**أ. الشيخ الونَاس الغزالي بن محمد بن محجوب:**

الونَاس الغزالي بن محمد بن محجوب وُلِد عام 1877م في دلس (بومرداس)، عمَالة الجزائر، وهاجر إلى تونس حوالي عام 1892م. استقر في منطقة بنزرت حيث مارس عدة حرف بسيطة، وأتقن القراءة بالعربية والفرنسية، كما كان يتحدث القبائلية. في عام 1922م، اقترحه المراقب المدني الفرنسي لبنزرت ليكون شيخًا للمهاجرين الجزائريين المقيمين في قِيَادَة بنزرت، حيث كان المهاجرون القادمون من منطقة القبائل بالجزائر يشكلون نسبة كبيرة من المهاجرين في هذه المنطقة[3].

حسب المراقب المدني كان الونَاس الغزالي يتمتع بسيرة حسنة، وضمن فيه اثنين من الشخصيات الجزائرية النافذة والثرية بالمنطقة؛ السعيد الصيفي، ومحمود المنور[4]. صدر الأمر العلي بولاية الونَاس الغزالي بن محمد بن محجوب شيخًا للمهاجرين الجزائريين بقِيَادَة بنزرت في

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°16, **استقالة الشيخ حماني (حمو) بن عبد الرزاق**، القيروان, 1920/04/01.

[2]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°17, **Lettre du C.C de Kairouan au M.P.R.G**, Kairouan, 19/04/1920.

[3]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°33**, Lettre du C.C de Bizerte au M.P.R.G**, Bizerte,23/06/1922.

[4]Ibid.

23 ذي القعدة 1340هـ، الموافق 20 جويلية 1922م[1]، وصـــدر القرار بالجريدة الرســمية في 19 أوت 1922م[2].

تعامل الشيخ الونَاس الغزالي مع عدة صعوبات في تحصيل الضرائب من الجزائريين في بنزرت، من بين الصــعوبات التي واجهها كان تمرد المهاجرين على دفع الضــرائب المســتحقة عليهم، وكذلك تفرقهم في مناطق مختلفة مما جعل من الصــعب الوصــول إليهم جميعًا. وكانت تكلفة تنقل الشـيخ لجمع الضـرائب مرتفعة تجاوزت قيمة النسـبة المخصـصـة له[3]، ونظرًا لهذه الصـعوبات، قام المراقب المدني الفرنسـي بمراسـلة المقيم العام في 27 جانفي 1928م، مقترحًا تخصيص راتب ثابت للشيخ الوناس بقيمة 150 فرنك، وتم اعتماد هذا المقترح[4]، كما تم تكليف الشيوخ التونسيين بجمع الضرائب من الجزائريين المقيمين بعيدًا عن مدينة بنزرت وضواحيها[5].

الشـيخ الونَاس الغزالي كان يعاني أيضـا من مرض مزمن لم يجد له الأطباء علاجًا، مما أدى إلى توقفه عن مزاولة مهامه منذ جانفي 1944م، ونظرًا للوضـع الصـحي الحرج الذي أثر على قدرته على أداء وظيفته، تم اعفاءه من منصبه وتَعيِين شيخ جديد بديلًا عنه[6].

**ب. عودية حسن بن أحمد بن علي:**

عودية حسن بن أحمد بن الحاج علي ولد سنة 1905م ببنزرت، متحصل على شهادة من مدرسة سمنجة للعلوم الزراعية، كان يجيد القراءة والكتابة باللغتين العربية والفرنسية[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°45, **أمر عليّ في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين ببنزرت** ، تونس ، 1922/07/20م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°46, **Journal officiel,** Tunis,19/08/1922.

[3]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°47, **Lettre du Gaïd de Bizerte au D.G.F**, Bizerte,20/12/1926.

[4]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°53, **Lettre du C.C de Bizerte au M.P.R.G**, Bizerte **,**27/01/1927.

[5]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°48, **Lettre du D.G.F au D.G.I**, Bizerte**,** 27 /01/1927.

[6]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°05, **Lettre du C.C de Bizerte au** le conseiller de la régence, Bizerte, 27/03/1944.

[7]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°07, op.cit.

تم اقتراحه من قبل المراقب المدني الفرنســـي لبنزرت شـــيخًا للجزائريين في 27 مارس 1944م، خلفا للشـيخ الونَاس الغزالي بن محمد بن محجوب العاجز عن أداء مهامه، فأصـدر المقيم العام الفرنسي قرارا بتعينه في 17 افريل 1944م[1]، وصدر أمر ولايته من باي تونس في 11 جمادي الأول 1363هـ الموافق 04 ماي 1944م[2]، وفي الجريدة الرســـمية بتاريخ 29 ماي[3].

استمر الشيخ عودية حسن بن أحمد بن علي في منصبه دون أي مشاكل تذكر إلى غاية اعفاءه منها من قبل وزير الداخلية التونســـية بتاريخ 20 جويلية 1957م، بعد قرار الحكومة التونسية بحذف المشيخات الجزائرية[4].

**3. شيوخ مشيخة أولاد عون:**

**أ. الشيخ أحمد بن علي اللخمي البدوي:**

وُلِدَ الحاج أحمد بن علي اللخمي البدوي في سنة 1878م في قرية الديس ببوسعادة، التي كانت تابعة آنذاك لعمَالة الجزائر، انتمى البدوي إلى الزاوية الرحمانية وتمتع بسـيرة حسـنة بين المهاجرين الجزائريين[5].

ووفقًا لوثيقة الارشادات التي صدرت عند ترشحه للمشيخة، فإن أحمد البدوي تميز بوضعه المالي الجيد، حيث يقوم بزراعة 20 هكتارًا كل عام، ويمتلك متجرًا للبقالة في سليانة، كما يمتلك قطيع من الأغنام والابقار[6]. وقد تم اختياره من بين إحدى عشـر مرشـحًا للمشـيخة بأولاد عون، لحسن سيرته واستقرار وضعيته المالية ورزانته ومناسبة سنه للمشيخة[7].

[1]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°08, **Arrêté du R.G**, Bizerte ,17/04/1944.
[2]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°11, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°20, op.cit**.**
[4]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/02, Doc N°31, op.cit.
[5]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N° 14**, Notice Individuelle**, Maktar, 15/03/1924.
[6]Ibid.
[7]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N°15**, Lettre du C.C de Maktar au M.P.R.G,** Maktar,15/03/1924.

وصـــدر أمر ولايته شـــيخا للمهاجرين الجزائريين المقيمين في أولاد عون من قبل باي تونس في 16 ذي القعدة 1342هـ الموافق 19 جوان 1924م[1]، وتم نشـــر القرار في الجريدة الرسمية بتاريخ 02 أوت 1924م[2].

ظل الشـيخ أحمد بن علي اللخمي البدوي في مشـيخة أولاد عون لمدة ثلاث سـنوات، ولم نجد في ملف أي شـكاوى بخصـوصـه، رغم ذلك فقد تم اغتياله في شـهر جوان 1927م، ولم تعرف أسباب اغتياله ومن قام بذلك[3].

**ب. الشيخ خالفة يوسف بن صالح بن محمد:**

وُلِد خالفة يوسـف بن صـالح بن محمد سـنة 1888م في مكثر (تونس) في عائلة تنحدر من منطقة سمندو بعمَالة قسنطينة، درس إخوته في جامع الزيتونة، بينما كان هو مجيدًا للقراءة والكتابة[4]. تقدم بترشـيحه للمشـيخة عند تأسـيس مشـيخة للجزائريين بقِيَادَة أولاد عون، ولكن تم تفضـيل الشـيخ أحمد بن علي اللخمي البدوي، وقدم ترشـيحه مرة أخرى بعد وفاة هذا الاخير في سـنة 1937م، وتم اختياره من قِبل المراقب المدني بسـبب حسـن سـيرته وثروته المتكونة من أراضي وحيوانات قُدرت قيمتها بمبلغ 174400 فرنك[5].

أُصدِرَ الأمر العلي بولايته في 15 ربيع الأول 1346هـ، الموافق 12 سبتمبر 1927م[6]، وتم نشر ذلك في الجريدة الرسمية في 05 أكتوبر 1927م[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N°26**, أمر علي في ولاية شـــيخ على الجزائريين المقيمين في عمل أولاد عون** ، تونس ، 1924/06/19م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N°24**, Journal officiel,** Tunis,02/08/1924.

[3]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N°25**, Télégramme du Gaïd Oulad Aoun au D.G.I**, Tunis, 30/06/1927.

[4]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Control civil de Maktar, Caïdat Oulad Aoun, Cheikh des Algériens, Khelalfa Youcef ben Salah ben Mohammed, Doc N° 04, **Notice Individuelle**, Maktar,18/08/1927.

[5]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°16, op.cit.

[6]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°12, **أمر علي في ولاية شـــيخ على الجزائريين المقيمين في عمل أولاد عون** ، تونس ، 1927/09/12م.

[7]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°09, **Journal officiel,** Tunis, 05/10/1927.

تم إقالة الشـيخ خالفة يوسـف بن صـالح بن محمد من منصـبه، بعد أن اتهمه المراقب المدني لمكثر بالاعتداء على ممتلكات مزارع فرنسي مستوطن في أولاد عون، وقيامه هو وإخوته وأقاربه بضرب حارسه ضربًا شديدًا. لهذا السبب، طلب من المقيم العام الفرنسي إعفاء الشيخ الجزائري بسـبب مشـاركته في هذا الاعتداء[1]. واسـتجابةً لطلب المراقب المدني، تم إصـدار معروض (قرار من الباي يلغي ولاية الشيخ)، بإعفاء الشيخ خالفة يوسف بن صالح بن محمد من منصبه في 17 شوال 1349هـ، الموافق 07 مارس 1931م[2].

**ج. الشيخ الصادق بن شعبان بن زازية:**

ولد الصـادق بن الحاج شـعبان بن أحمد بن زازية في عام 1878م في تبرسـق ضـواحي سليانة الواقعة في شمال غرب تونس، ترشح لشغل منصب مشيخة الجزائريين في أولاد عون بعد إقالة الشيخ خالفة يوسف، اقترحه المراقب المدني لـــمكثر شيخا للمهاجرين الجزائريين في أولاد عون، حيث وصفه بأنه شخص ممتاز، يتصف بالعقل والتروي اللازمين، وتوقع أن يكون شيخًا جيدًا، والانتقاد الوحيد الذي يمكن وجهه له هو عدم إجادته للغة الفرنسية[3].

تم تعينه من قبل المقيم العام شـــيخًا للمهاجرين الجزائريين المقيمين في قِيَادَة أولاد عون في 29 أوت 1932م[4]، وصـــدر الامر العلي بولايته في 12 جمادي الثاني 1351هـ، الموافق 12 أكتوبر 1932م[5]، وتم نشر القرار في الجريدة الرسمية في 19 أكتوبر 1932م[6].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°25, **Lettre du M.P.R.G au C.C de D.G.I**, Tunis, 27/02//1931.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/02, Doc N°30, **نسخة في معروض عزل شيخ الجزائريين المقيمين في أولاد عون ، تونس**، 1931/03/07م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Control civil de Maktar, Caïdat Oulad Aoun, Cheikh des Algériens, Benzazia Sadok ben Hadj Chaabane, Doc N°12, **Feuille Individuelle de Renseignements**, Maktar, 27/05/1932.

[4]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°07, **Arrêté du R.G**, Tunis, 29/08/1932.

[5]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°28, **أمر عليّ في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين بعمل أولاد عون**، تونس 1936/10/13م.

[6]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°29, **Journal officiel,** Tunis, 19/10/1932.

في 05 نوفمبر 1935م، أثنى قايد تبرسق في رسالة وجهها إلى الحكومة التونسية على الصادق بن شعبان بن زازية، وذلك بناءً على أدائه المتميز في عمله حيث يقوم بواجباته بكفاءة، ويستخلص الضرائب بحرص تام من المهاجرين الجزائريين، خاصة من الذين كانوا محل شغب وفقًا لما ذكره[1]، ومع هذا، فلقد تم توبيخ الشيخ الصادق بن شعبان بن زازية بسبب المتخلفات التي اكتشفتها إدارة المال التونسية في حساباته الضريبية، والتي قدرت بمبلغ 869623 فرنك، ونتيجة لذلك، تم حجز 300 فرنك من الجزء الذي يعود له[2].

استمر الشيخ الصادق بن شعبان بن زازية في منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في قِيَادَة أولاد عون لمدة 24 سنة، حتى تم حذف مشيخة الجزائريين بقرار من الحكومة التونسية المستقلة، وصدر قرار بإنهاء مهامه اعتبارًا من 31 ديسمبر 1956م[3].

**4. مشيخة الفراشيش:**

**أ. الشيخ محمد بن أحمد المقراني:**

ينتمي الشيخ محمد بن أحمد المقراني إلى عائلة المقراني التي هاجرت بأعداد كبيرة إلى تونس بعد فشل ثورتهم في الجزائر عام 1871م، حيث امتلكت عائلة المقراني أراضي شاسعة ومكانة بارزة بين المهاجرين الجزائريين في قيادة الفراشيش التي كانت تتبع المراقبة المدنية تالة[4].

ونتيجةً لهذا الانتماء تم اختياره من قبل المقيم العام الفرنسي في تونس ليكون شيخا على المهاجرين الجزائريين في هذه المنطقة بتاريخ 16 جويلية 1930م، استنادًا إلى تقرير المراقب المدني في تالة في 19 جوان 1930م الذي اقترحه لهذا المنصب[5]، وجاء أمر ولايته من قبل

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°33, **بطاقة ارشادية**، أولاد عون، 1935/11/05م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°39, **Lettre du P.M au Gaïd des Ouled Aoun**, Tunis, 09/10/ 1941.

[3]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°60, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°47, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N° 25, **Arrêté du R.G**, Tunis, 16/07/1930**.**

باي تونس في 03 ربيع الثاني 1349هـ، الموافق 28 أوت 1930م، ونُشِرَ في الجريدة الرسمية في 30 سبتمبر 1930م[1].

تميزت علاقاته مع الادارة التونسية بالتوتر بسبب عدم انصياعه للقياد التونسيين من جهة، وضعف تحصيلاته الضريبية من جهة ثانية، لذا تم اقتراح إعفائه من منصبه، لكن المراقب المدني اختار الابقاء عليه نظرًا لحسن سيرته بين مواطنيه[2].

بعد استقلال تونس، قررت الحكومة إلغاء المشيخًات غير الترابية، وفي هذا السياق صدر قرار من وزير الداخلية التونسي في 20 جويلية 1957م بإعفاء الشيخ محمد بن أحمد المقراني من منصبه من غرة الشهر، وتم إلغاء مشيخة الجزائريين بالفراشيش بشكل نهائي[3].

**5. شيوخ مشيخة الكاف:**

**أ. الشيخ رابح بن طلحة الغربي:**

وُلد رابح بن طلحة الغربي حوالي سنة 1880م في الكاف، في عائلة تعود أصولها إلى منطقة وادي الزناتي في عمَالة قسنطينة، عمل في تجارة وزراعة الحبوب في أرض استأجرها في ضواحي الكاف[4]. ومع ذلك، تم اتهامه من قبل مجموعة من المهاجرين الجزائريين الذين يعيشون في المنطقة بالكذب بشأن ثروته، وأدعوا أنه مفلس وأن المنزل ملك لزوجته، وتم رهنه لصالح يهودي يدين له بمبلغ مالي كبير، رافضين توليته المشيخة[5].

ووفقًا لتقرير المراقب المدير للكاف، فإن الاحتجاجات التي نشأت ضد تَعيِين رابح بن طلحة في منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في الكاف، كانت ناتجة عن مرشحين تم رفض ترشيحاتهم للمشيخة، ومن بين هؤلاء المرشحين كان هناك مهاجرون جزائريون يخشون أن يؤدي تَعيِين شيخ من جنسيتهم إلى فقدانهم ميزة الهروب من دفع الضرائب والتجنيد الإجباري[6].

[1]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°33, **Journal officiel,** Tunis, 30/09/1930.
[2]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°47, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°70, op.cit.
[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°15, **Notice Individuelle**, Kef, 20 /12/1926.
[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°04, op.cit.
[6]Ibid.

واستنادًا إلى هذا التقرير، قام المقيم العام الفرنسي بإرسال رسالة إلى الحكومة التونسية في 25 جانفي 1927م، يطلب فيها إصدار أمر من باي تونس بتَعيِين رابح بن طلحة الغربي شيخًا للمهاجرين الجزائريين المقيمين في قِيَادَة الكاف[1]، وبالفعل، صدر الأمر العالي في 14 شعبان 1345هـ، الموافق 16 فيفري 1927م[2]، وتم نشره في الجريدة الرسمية في 27 مارس 1927م[3].

الشكاوى ضد الشيخ رابح بن طلحة لم تتوقف حتى بعد تَعْيِينُه في المنصب، حيث أتهمه شخص يُدعى صغير بن الحاج حفيظ بالاستيلاء على قطيع أغنامه ومنعه من الرعي في أرضه، مُدعيًا أن ملكية الأرض لا تعود له[4].

أما القضية التي أسهمت في إعفاء الشيخ رابح بن طلحة من منصبه، فكانت ادعاؤه في 22 جويلية 1929م، بأن أرملة تقيم مع أسرته في منزله قد قامت بسرقة مبلغ يُقدر بـــ 6700 فرنك، منها 4000 فرنك من مستخلصات الضرائب، وهربت بها إلى الزاوية الرحمانية بالكاف، التي اتهمها بأنها أصبحت مكمنًا للصوص[5]، وأظهرت التحقيقات التي أجرتها شرطة الكاف بأن ادعاء الشيخ كان زائفًا، وكشفت أن السبب الحقيقي وراء تقديمه لهذه الاتهامات كانت رغبته في الانتقام من الأرملة التي رفضت الزواج منه[6]، إضافة إلى ذلك، كان الشيخ رابح بن طلحة الغربي يعاني من أزمة مالية خانقة نتيجة تراكم الديون عليه، وهو ما دفع المحكمة الفرنسية بالكاف إلى إعلان حالة إفلاسه في 06 جوان 1929م[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°07, **Lettre du M.P.R.G au D.G.I,** Tunis, 20 /01/1927.

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°16, **أمر علي في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين بعمل الكاف** ، تونس ، 1927/02/16م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°22, **Journal officiel,** Tunis, 23/03/1927.

[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°32, **Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G**, Tala, 27/04/1829.

[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°37, الكاف، **رسالة من قايد الكاف الى الوزير الأكبر التونسي** 1929/08/10م.

[6]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°37, op.cit.

[7]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°42, op.cit.

نظرًا لهذه الظروف، طلب المراقب المدني بالكاف إعفاء الشيخ بناءً على الأسباب المُذكورة أعلاه، وكذا لفقدانه هيبته أمام المواطنين نتيجة لحالته المالية المتردية، خاصة مع عدم استجابته للنصائح التي وُجِهت له في عدة مناسبات[1]، فصدر قرار بفصل الشيخ رابح بن طلحة الغربي من مشيخة الجزائريين بالكاف في 13 نوفمبر 1929

**ب. الشيخ العلمي بن العربي الصحراوي[2]:**

تم اختيار الشيخ العلمي بن العربي الصحراوي من قبل المراقب المدني الفرنسي بالكاف في 6 جانفي 1930م لتولي منصب شيخ الجزائريين بالكاف، خلفًا للشيخ رابح بن طلحة الغربي الذي تم إقالته في 13 نوفمبر 1929م، وتم تَعْيِينُه من قبل المقيم العام الفرنسي في 5 مارس 1930م[3]، وأُصدر أمر ولايته من باي تونس في 28 شوال 1348هـ، الموافق 29 مارس 1930م[4]، ونشر القرار في الجريدة الرسمية في 12 أفريل من نفس السنة[5].

تميزت فترة مشيخة الشيخ العلمي بن العربي الصحراوي، بكثرة الاتهامات الموجهة له فيما يخص استخلاصه للضرائب، فقد اتهمه شخص يُدعى عمارة بن لحسن بن الميداني، بأنه استلم منه مبلغ 500 فرنك قيمة الضرائب المستحقة عليه، لكن له لم يسلمه وصل للمبلغ المدفوع[6].

أتُهم الشيخ أيضًا من قبل قايد الكاف في 22 جوان 1938م، بوجود اختلالات في حساباته الضريبية قدرت بـ 2074859 فرنك، وفي مراجعة أخرى لحساباته خلال شهر أكتوبر،

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°42, op.cit.

[2]لم نتوصل الى أي معلومات حول مولد وأصل الشيخ وقيمة ثروته.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Controle civil de Kef, Cheikh des Algériens, Elalmi ben Larbi Sahraoui, Doc N° 11, **Arrêté du R.G**, Tunis, 05/03/ 1930.

[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°07, **أمر علي في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين بعمل الكاف** ، تونس ، 1930/03/29م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°04, **Journal officiel,** Tunis, 12/04/1930.

[6]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°23**, Lettre du le Procureur de la République à Tunis au D.G.I, Tunis**, 24/05/1933.

عُثر على مخالفات قيمتها 21026.84 فرنك، وقد قام بتسـديدها على أربع دفعات بعد أن اقترضها[1].

وفي تقييم لإدارة المال التونسـية للشـيخ العلمي بن العربي الصـحراوي، وُصِـف بأنه مسـتخلص ضـعيف، وكان قد تم توبيخه سـابقا بتاريخ 05 ماي 1936م، لأنه لم يقوم بوظيفته الضريبية على أكمل وجه، حيث بلغت نسبة استخلاصه للضرائب 32%، في حين كان متوسط الاستخلاص في عموم قِيَادَة الكاف يبلغ 38%[2].

كما أشار المراقب المدني الفرنسي في الكاف أيضًا إلى أن الحالة المالية للشيخ وحملائه سيئة للغاية، وأن هذه الوضعية تلحق الضرر بإيرادات صندوق الضرائب. فقد تكررت الشكاوى حول عدم كفاءة الشيخ العلمي بن العربي الصحراوي، مما زاد من الضغط على المراقب المدني الفرنسي بالكاف للتدخل. مقترحا فصله من منصبه كشيخ للجزائريين بقِيَادَة الكاف[3]. وتم إصدار معروض من الحكومة التونسية بإعفائه من منصبه بدءًا من 01 ديسمبر 1938م[4].

**ج. الشيخ قطوش لخضر بن عبد الله:**

بعد إقالة الشـيخ العلمي بن العربي الصـحراوي من منصـب شـيخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في قِيَادَة الكاف، أوصـى المراقب المدني الفرنسـي في تقرير مُقدم إلى المقيم العام الفرنسـي بتونس في 03 فيفري 1939م، بتَعيِين قطوش لخضـر بن عبد الله بن عمر كبديل عنه. واسـتجاب المقيم العام الفرنسـي لهذا المقترح، حيث أصـدر قرارًا في 15 افريل 1939م، بتَعيِين قطوش لخضر بن عبد الله شيخًا للجزائريين في الكاف[5].

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°39, **Lettre du D.G.F au P.M**, Tunis, 15/10/ 1938.
[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°39, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°33, **Lettre du Gaïd du Kef au P.M**, Kef, 25/06/ 1938.
[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Controle civil de Kef, Cheikh des Algériens, Gattouche Lakhdar ben Abdallah ben Amor, Doc N°04, **Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 24/03/ 1939.
[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Doc N°04, op.cit.

وفي 05 ربيع الثاني 1358هـ، الموافق 25 ماي 1939م، صـــدر أمر علي لولاية قطوش لخضـر بن عبد الله كشـيخ للجزائريين المقيمين بقِيَادَة الكاف[1]، وتم نشـر القرار في 24 جويلية في الجريدة الرسمية[2].

لم يدم الشيخ قطوش لخضر طويلاً في المشيخة بسبب مشكلات صحية. بدأ العلاج في مستشفى الكاف في 12 فيفري 1942م[3]، إلا أن حالته تدهورت وتوفي في 13 ماي 1942م[4].

**د. الشيخ يونسي محمد الماحي:**

وُلد يونسي محمد الماحي بن الحاج أحمد بن سعد في تونس عام 1895م، وكان من أثرياء المهاجرين الجزائريين في منطقة الكاف، حيث كان يمتلك أراضـــي واســـعة تصـــل إلى 100 هكتار، وكانت ممتلكاته تشـمل 40 رأسًـا من الأبقار ومثلها من الأغنام، بالإضـافة إلى آلات للحراثة والحصاد[5].

بعد وفاة الشـيخ قطوش لخضـر بن عبد الله، قدم محمد الماحي ترشـحه لمنصـب شـيخ الجزائريين المقيمين في الكاف، حيث تنافس مع أربعة مرشـــحين آخرين، لكن المراقب المدني وقع اختياره عليه بالنظر إلى أنه يسـتوفي بشـكل أفضـل شـروط الكفاءة، ويتمتع بنفوذ واحترام كبير من مواطنيه، مؤكدا على تَعْيِينُه في منصب شيخ الجزائريين بالكاف[6].

وفي 07 افريل 1944م، أصـدر المقيم العام الفرنسـي قرارًا بتَعيِين يونسـي محمد الماحي شـــيخًا للجزائريين المقيمين في اكاف في قِيَادَة الكاف[7]، وبتاريخ 04 جمادي الأولى 1363هـ،

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Doc N°11, **أمر علي في ولاية شـيخ على الجزائريين المقيمين بعمل الكاف** ، تونس ، 1939/05/25م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Doc N°19, **Journal officiel,** Tunis, 24/07/1939.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Doc N°31, **lettre du le Médecin de la santé Publique-Directeur du Dispensaire d'Hygiène Sociale du Kef au Gaïd de Kef**, Kef, 27/04/1942.

[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Doc N°32, **رسـالة قايد الكاف الى الوزير الأكبر التونسـي**، الكاف، 1942/05/15م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°09, op.cit.

[6]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°10, op.cit.

[7]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°30, op.cit.

الموافق 27 افريل 1944م، وصـــدر أمر علي من باي تونس في ولاية يونســـي محمد الماحي شيخًا على مشيخة الجزائريين بالكاف[1]، ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 ماي[2].

كانت علاقة الشـيخ مع مواطنيه، جيدة بدليل لم ترد أي شـكاوى منهم تجاهه، في حين تم القبض عليه في الفاتح اكتوبر 1954م، من قبل الســلطات العســكرية، بســبب حيازته لذخائر وأســلحة حربية، ليســجن على ذمة التحقيق لمدة 22 يوما[3]. وفي 15 جوان 1955م وعلى إثر قيام ادارة المال التونسية بمراجعة حسابات الشيخ يونسي محمد الماحي، عثر على متخلد قيمته 33149 فرنك، قام الشيخ بتسديده بعد ثلاث ايام، ونظرا لكون هذه المخالفة هي الأولى للشيخ فقد تم الاكتفاء بتوبيخه وانذاره بأن لا يعود لذلك في المستقبل[4].

تم إعفاء الشيخ يونسـي محمد الماحي من منصـبه بقرارٌ من وزير الداخلية التونسـي في 31 مارس 1957م، بعد قرار الحكومة التونسية حذف المشيخات الجزائرية بالتراب التونسي[5].

**6. شيوخ مشيخة تاجروين:**

**أ. الشيخ آيت جودي وفلة مسعود:**

ولد الشيخ آيت جودي وفلة مسعود بن محمد بن علي سنة 1882م بقرية آيت خليفة أحد قرى بلاد القبايل من عمَالة الجزائر، وكان يتمتع بوضـــع مالي جيد، حيث كان يمتلك 180 هكتارًا من الأراضـي، و100 رأس غنم، و15 رأس من الأبقار و07 أحصـنة، كما يمتلك أيضًـا محل للمعدات والادوات الزراعية[6].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°33, **أمر علي في ولاية شـيخ على الجزائريين المقيمين بعمل الكاف** ، تونس ، 1944/04/27م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°37, **Journal officiel,** Tunis, 12/05/1944.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°53, **رسالة من قايد الكاف الى الوزير الأكبر التونسي**، الكاف، 1954/10/26م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°54, **Lettre du M.F au M.I**, Tunis, 10/04/1956.

[5]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°56, op.cit.

[6]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°03**,** op.cit.

تقدم آيت جودي وفلة مسعود بترشحه لمنصب شيخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في قِيَادَة تاجروين، وذلك من خلال رسالة قدمها إلى الكتاب العام للحكومة التونسية في 19 سبتمبر 1924م[1]، وفي المقابل، قامت 16 شخصية جزائرية مقيمة في تاجروين بإرسال رسالة إلى المقيم العام الفرنسي في 08 مارس 1925م، أعلموه بأنهم سمعوا بنية آيت جودي وفلة مسعود تقديم ترشحه لمشيخة الجزائريين بتاجروين، وابلغوه بأنهم رافضون لترشحه بسبب سوء سيرته بينهم، حيث اتهموه بالاستيلاء على أموالهم وأراضيهم[2].

على الرغم من هذا الرفض، اختارت الإقامة العامة آيت جودي شيخًا للجزائريين المقيمين في تاجروين، متجاهلة رسالة الجزائريين الرافضين لترشحه، وصدر امر ولايته في 25 ذي الحُجَّة 1343هـ، الموافق 17 جويلية 1925م[3]، ونشر التَعيِين بالجريدة الرسمية في 05 سبتمبر 1925م[4].

في 03 أوت 1928م، وجهت للشيخ آيت جودي عدة اتهامات من قبل مجموعة من الجزائريين بلغ عددهم 14 شخصا، في شكوى أرسلوها إلى سان لويان المقيم العام الفرنسي بتونس، اشتكوا فيها من التعدي الذي يمارسه عليهم شيخهم، مطالبين رفع ظلمه عليهم، وإلا عادوا ادراجهم إلى الجزائر تاركين اراضيهم ومحلاتهم[5].

نتيجةً لهذه المستجدات، أجرى المراقب المدني الفرنسي في الكاف تحقيقات حول الشكاوى التي قدمها هؤلاء المهاجرون. أظهرت التحقيقات صحة شكاواهم ضد شيخهم آيت جودي وفلة

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°01, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°02, **رسالة من عدد من المهاجرين الجزائريين المقيمين في تاجروين موجهة الى المقيم العام الفرنسي**، تاجروين ، 1925/03/08م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°04, **أمر علي في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين بعمل تاجروين** ، تونس ، 1925/07/17م.

[4]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°17, **Journal officiel**, Tunis, 05/09/1925.

[5]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°21, **عريضة من قبل عدد من المهاجرين الجزائريين موجهة الى المقيم العام الفرنسي**، تاجروين ، 1928/08/03م.

مسعود، حيث طلب الشيخ منهم دفع الضريبة الشخصية لعدة سنوات سابقة، رغم أن وصولهم إلى تونس لم يكن قد مضى عليه سوى بضعة أشهر فقط[1].

في المقابل، كان متساهلاً مع بعض المهاجرين الجزائريين، حيث لم يضايقهم بشأن دفع ضرائبهم مقابل حصوله على رشاوي منهم. كما أوضحت التحقيقات التي أجراها المراقب المدني بأن الشيخ كان مهملاً في واجباته، حيث كلف بعض أقاربه بها، بينما كان مهتمًا فقط بمصالحه الشخصية[2].

لقد كانت هذه الأسباب دافعا للشيخ آيت جودي وفلة مسعود لتقديم استقالته إلى المقيم العام الفرنسي، من منصب شيخ الجزائريين بقِيَادَة تاجروين بتاريخ 11 أوت 1928م[3]، والتي تمت الموافقة عليها في 19 مارس 1929م[4].

**ب. الشيخ غوث الصغير بن محمد:**

وُلِدَ غوث الصغير محمد بن علي الصغير في سنة 1880م في البلدية المختلطة عين ولمان، التابعة لدائرة سطيف، في عمَالة قسنطينة، عائلته شغلت مناصب هامة في عين ولمان، حيث تولى جده منصب قاضي في عين ولمان، بينما كان عمه يشغل منصب شيخ بذات البلدية لمدة تجاوزت 12 سنة[5].

أما الوضعية المادية لغوث الصغير بن محمد فلقد كانت صعبة، فهو فقير الحال حسب وصف المراقب المدني الفرنسي بالكاف، إلا انه قام باختياره شيخًا للجزائريين في قِيَادَة تاجروين،

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°23, **Lettre du CC de Tunis au M.P.R.G**, Tunis, 26/12/1928.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°24, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°29, **رسالة من عامل تاجروين الى الوزير الأكبر التونسي**، تاجروين، 1929/04/29م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°05**, Fiche Individuelle Resaignements,** Kef, 24/04/1929.

باعتباره يتمتع بالاحترام الكبير بين المهاجرين الجزائريين المقيمين في قِيَادَة تاجروين، وبسبب عدم وجود مرشحين يجمعون بين الكفاءة، والقدرة المالية المطلوبة في المنطقة[1] .

في الفاتح من ربيع الأول عام 1347 هـ، الموافق لتاريخ 07 أوت 1929م، صدر أمر علي من باي تونس بتَعْيِينُه شيخ للجزائريين في قِيَادَة تاجروين[2]، تم نشر هذا الأمر العلي في الجريدة الرسمية في التاسع والعشرين من أوت من نفس العام[3].

ونظرًا لأن دخل شيخ الجزائريين ضئيل ولا يتكون سوى من المبلغ الذي يتم تسلمه من نسبة تحصيله لضريبة الاستيطان، أقترح المدني الفرنسي بالكاف بأن يكون شيخ الجزائريين مسؤولًا في المستقبل عن تحصيل الضرائب الأخرى للدولة: العشور، ضريبة الماشية وما إلى ذلك[4].

تم توجيه اتهامات إلى الشيخ غوث الصغير بن محمد من قبل لجنة الحسابات التابعة لإدارة المال التونسية في نهاية سنة 1932م، تتعلق بوجود عجز في حساباته الضريبية. لمعاقبته، قامت اللجنة بحجز مبلغ قدره 150 فرنك، كان مخصصًا له من نسبة الضرائب التي يستخلصها[5]. لنفس السبب، تم تغريمه بمبلغ قدره 300 فرنك في 04 فيفري 1937م[6]

. في 03 أفريل 1941م، وجه مدير إدارة المال التونسية رسالة إلى الوزير الأكبر التونسي، يطالب فيها بمعاقبة الشيخ غوث الصغير نظرًا للعجز الكبير الذي تم العثور عليه في حساباته، والذي قدر بـ 10010.25 فرنك.[7]وهكذا، استمرت المشاكل المالية للشيخ حتى وفاته

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°07, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°19, **أمر علي في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين بعمل تاجروين** ، تونس ، 1929/08/07.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°18, **Journal officiel**, Tunis, 21/08/1929.

[4]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°07, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°21, **Lettre du D.G.I au S.G.G.T**, Tunis, 01/ 04/1929.

[6]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°38, **Note pour D.G.F**, Tunis,1933.

[7]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°40, **رسالة من مدير المالية الى الوزير الأكبر التونسي**، تونس، 1941/04/03م.

في 24 أفريل 1942م، بعد أن تولى مشـيخة المهاجرين الجزائريين المقيمين في قِيَادَة تاجروين لمدة 13 سنة[1].

**ج. الشيخ بوقرة صالح بن علي:**

وُلِد بوقرة صـــالح بن علي بن أحمد اليحياوي في ســـنة 1902م، في دوار المريج ببلدية مرسـط المختلطة في دائرة تبسـة بعمَالة قسـنطينة[2]، وتم تَعْيِينُه شـيخًا للمهاجرين الجزائريين في قِيَادَة تاجروين في 26 جويلية 1944م، بناءً على اقتراح المراقب المدني بالكاف[3].

أصدر الباي تونس أمرًا بولاية بوقرة صالح بن علي في 11 صفر 1364هـ، الموافق 25 جانفي1945م[4]، وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 06 فيفري1945م[5].

في 27 أفريل 1945م، وجه القائد العسـكري الفرنســي لناحية الكاف رسـالة إلى الجنرال ماسـت المقيم العام الفرنسـي بتونس[6]، مرفقة بتقرير من الشـرطة حول تجاوزات قام بها الشـيخ بوقرة صـــالح بن علي ضـــد المهاجرين الجزائريين المقيمين في تاجروين، الذين طالبهم بمبالغ مالية من أجل منحهم بطاقات التموين، وهي عبارة عن مسـاعدات مجانية خصـصـتها الاقامة العامة الفرنسية للمهاجرين الجزائريين، حيث اقترح القائد العسكري الفرنسي إعفاءه من المنصب لأن مخالفته هذه لا تُغتفر[7].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°43, **Bulletin de Décès du Cheikh**, Tadjerouine, 24/ 07/1942.

[2] A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Controle civil de Kef, Caïdat de Tadjerouine Cheikh des Algériens, Bouguerra Salah ben Ali ben Ahmed El Yahiaoui, Doc N°11, **Lettre du S.G.G.T au Chef de la Région**, Tunis, 29/ 09/1944.

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°05**, Arrêté du R.G**, Tunis, 06/07/1944.

[4]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°12, **أمر علي في ولاية شـيخ على الجزائريين المقيمين بعمل تاجروين** ، تونس ، 1945/01/25م.

[5]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°23, **Journal officiel**, Tunis, 06/02/1945**.**

[6]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°29, **Lettre du Chef de la Région du Kef au R.G**, Kef, 27/ 0/1945.

[7]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°28, **Lettre du Commissaire, Chef du District du Kef au la Région du le Commissaire Principal Chef de la Sécurité Régionale du Kef**, Kef, 27/ 0/1945.

وبعد التشاور مع الحكومة التونسية التي أيدت مقترح إعفاء الشيخ بوقرة صالح بن علي[1]، أصدر الجنرال ماست في 08 جوان 1945م، قرارًا بإعفائه من منصب شيخ الجزائريين في قِيَادَة تاجروين، وطلب من الكاتب العام للحكومة التونسية تنفيذ القرار باستصدار مرسوم من الباي يُلغي ولاية الشيخ المذكور[2]، والذي صدر في 09 أوت 1945م[3].

**د. الشيخ لطيَف بن ابراهيم بن محمد الفريحي:**

من أجل سد الشغور في منصب شيخ الجزائريين في قِيَادَة تاجروين، بعد إقالة الشيخ بوقرة صالح بن علي، اقترح المراقب المدني للكاف وفي 4 مارس 1947م، للمقيم العام الفرنسي بتونس تعيين لطيَف بن إبراهيم بن محمد الفريحي في هذا المنصب، ووصفه بأنه ينتمي إلى عائلة محترمة، ويحظى بتقدير المهاجرين الجزائريين، ويتمتع بالسلطة اللازمة لأداء وظيفته[4].

وقد قرر المقيم العام الفرنسي تَعْيِينُه شيخًا للجزائريين في تاجروين اعتبارًا من 07 جوان 1947م[5]، وباشر مهامه بعد صدور أمر ولايته من باي تونس في 18 شوال 1366 هـ، الموافق 04 سبتمبر 1947م[6]، وتم نشر القرار في الجريدة الرسمية في 26 سبتمبر من نفس السنة[7].

ولم ترد أي شكاوى أو اتهامات في الحسابات الضريبية للشيخ لطيف بن إبراهيم بن الحاج محمد الفريحي ، عكس ما سبقه من شيوخ، طيلة العشر سنوات التي قضاها في مشيخة

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°31, **Lettre du S.G.G.T au R.G**, Tunis, 04/ 06/1945.

[2]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°32, **Arrêté du R.G**, Tunis, 08/06/1945**.**

[3]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°38, **Lettre du S.G.G.T au Chef de la Région du Kef**, Tunis, 29/ 09/1945.

[4]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/04, Controle civil de Kef, Caïdat de Tadjerouine Cheikh des Algériens, Latif Brahim ben Hadj Mohamed El Frihi, Doc N°03**, Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 07 03/1947.

[5]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/04, Doc N°13, **Arrêté du R.G**, Tunis, 12/06/1947.

[6]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/04, Doc N°10, **نسخة من أمر علي تضمن ولاية المكرم لطيف إبراهيم بن الحاج محمد شيخا على مشيخة الجزائريين المقيمين بعمل تاجروين**، تاجروين، 1947/09/04م.

[7]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/04, Doc N°08, **Journal officiel**, Tunis, 26/09/1947.

الجزائريين بقِيَادَة تاجروين، إلى أن تم إعفاءه من منصب شيخ الجزائريين بقِيَادَة تاجروين، اعتبارًا من 31 مارس 1957م، بقرار من وزير الداخلية التونسي، بناء على القرار الرئاسي المؤرخ في 12 صفر 1376 هـ، الموافق 18 سبتمبر 1956م، والمنقح له والوارد بالرائد الرسمي عدد 77 المرخص له في 25 سبتمبر 1956م[1].

**7. شيوخ مشيخة تبرسق :**

**أ. الشيخ صالح بن الحاج أحمد بن محمد بن حديد الدراجي:**

صالح بن أحمد بن محمد بن حديد الدراجي وُلد في الحروش(سكيكدة) سنة 1886م في عائلة ميسورة، حيث كان يمتلك أكثر من 130 هكتارًا من الأراضي في منطقة النمشة والحريش، وكانت ثروته تُقدر بحوالي 500 ألف فرنك[2].

رشحه المراقب المدني في تبرسق في منصب شيخ للمهاجرين الجزائريين بتبرسق في 14 مارس 1931م، فهو حسب رأيه، يتمتع بما يكفي من النضج والحكمة لتحمل المسؤوليات كشيخ، بالرغم من أنه لا يزال شابًا، كما ان عائلته تتمتع بتأثير كبير على المهاجرين الجزائريين في تبرسق[3]، وفي 10 مارس 1931م، أصدر المقيم العام قرارًا بتَعْيِينِه شيخًا للمهاجرين الجزائريين في تبرسق[4]، وتبع ذلك صدور أمر ولايته من باي تونس في غرة ربيع الأول 1350هـ الموافق 31 أوت 1931م[5]، وتم نشر الأمر العلي في الجريدة الرسمية في 09 سبتمبر[6].

الشيخ صالح بن أحمد الدراجي وجهت له انتقادات حادة بسبب تهاونه في تحصيل الضرائب، وقد ازدادت قيمة الضرائب غير المحصلة بشكل ملحوظ خلال فترة توليه المنصب،

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/04, Doc N°37, **قرار صادر من وزير داخلية تونس**، تونس 1956/03/30م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°20**,** op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°10, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°18, **Arrêté du R.G**, Tunis, 12/03/1931.

[5]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°28**, أمر عليّ في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين في تبرسق** ، تونس ،1931/08/31.

[6]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°29, **Journal Officiel**, Tunis,09/09/1931.

في الفترة السـابقة لتَعْيِينِّه، كانت قيمة الضـرائب المترتبة على الجزائريين 53630.18 فرنك، ولكن في 28 فيفري 1935م، ارتفعت هذه القيمة إلى 76656.79 فرنكًا، بدلاً من تحسـن الوضـع، أدى تَعيِين الشـيخ صـالح بن أحمد الدراجي في مهمة تحصـيل الضـرائب إلى تفاقم الوضع، حيث عجز عن أداء مهمته بالكفاءة المطلوبة[1].

نتيجة لذلك، وجه المقيم العام الفرنسـي إنذارًا للشـيخ في 13 جويلية 1935م، وحثه على تحسين أدائه في تحصيل الضرائب، وأعطاه مهلة حتى شهر سبتمبر لتصحيح الوضع، مهددًا بإعفائه من منصبه إذا لم يلتزم بالتحسين[2]، وبسبب عدم قدرة الشيخ صالح بن أحمد الدراجي على الوفاء بالتزاماته، وتحت ضغوط من إدارة الحماية الفرنسية بتونس والحكومة التونسية، قرر تقديم استقالته من المشيخة الجزائية بتبرسق في 03 ديسمبر 1935م[3]، وتم قبول استقالته بداية من 01 جانفي 1936م[4].

**ب. الشيخ إسماعيل بن دحمان الدراجي:**

ولد الحاج إسـماعيل بن دحمان بن أحمد بن حديد الدراجي في عام 1890م بمنطقة القطانية، ضواحي تبرسق، في عائلة ثرية تمتلك أراضي شاسعة في المنطقة، تعود أصولها إلى منطقة الحروش في دائرة سكيكدة، عمَالة قسنطينة[5].

تولى مشـيخة الجزائريين في تبرسـق بعد اسـتقالة ابن عمومته الشـيخ صـالح بن أحمد الدراجي، وذلك بعدما اقترحه المراقب المدني لتبرسق في تقريره الصادر في 07 مارس 1936م، وفي 16 من نفس الشهر، أصدر المقيم العام الفرنسي قرارًا بتَعْيِينِّه[6]، وفي 24 محرم 1355هـ،

[1]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°36, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°37, **Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis ,13/07/1935.

[3]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°39, **Lettre du D.G.F au D.A.T**, Tunis, 08/01/ 1936.

[4]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°42, **Décision accepter la démission du cheik,** Tunis, 11/01/ 1936.

[5]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°08, **Arrêté du R.G**, Tunis, 16/03/1936.

[6]Ibid.

الموافق 16 أفريل 1936م، صـــدر أمر علي عن باي تونس في ولايته[1]، وتم نشـــر ذلك في الجريدة الرسمية في 28 أفريل 1936م[2].

اتُهم الشـيخ إسـماعيل من قبل المراقب المدني في تبرسـق في 27 جويلية 1942م، بإثارة الفوضـى والشغب بين المهاجرين وتحريضـهم على التجمهر أمام مقر المراقبة المدنية أثناء توزيع المســاعدات عليهم[3]. ونتيجة لهذا الســلوك الذي اعتبرته الإقامة العامة الفرنســية خطيرًا وتمردًا عليها، تم اتخاذ قرار بإيقاف الشيخ المذكور لمدة شهرين عن عمله عقابًا له على ما ارتكبه[4].

بعد حصـول تونس على استقلالها، قرر وزير الداخلية، إعفاء الشـيخ إسـماعيل بن دحمان الدراجي من منصبه، وحذف مشيخة الجزائريين بتبرسق بشكل نهائي[5].

**8. شيوخ مشيخة توزر:**

**أ. الشيخ سلطان بن بورقعة:**

ولد سـلطان بن بورقعة المدعو حمدي باشـا سـنة 1906م في توزر، من عائلة تنحدر من دائرة تبسـة في عمَالة قسـنطينة، ووفقًا لتقرير المراقب المدني لتوزر بتاريخ 15 نوفمبر 1945م، فإن سـلطان بن بورقعة حسـبه يمتلك كل الصـفات الكافية من السـلطة والكفاءة التي يمكن أن تجعل منه زعيمًا محليًا ممتازًا للجزائريين[6].

صـدر قرار من المقيم العام الفرنسـي في 20 ديسـمبر 1945م، إلى الحكومة التونسـية لاسـتخراج أمر علي من باي تونس لتَعيِين سـلطان بورقعة شـيخًا على الجزائريين المقيمين في

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°07, **أمر علي في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين بتبرسق** ، تونس ، 1936/04/16م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°16, **Journal officiel**, Tunis, 08/04/1936.

[3]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°35, **Lettre du C.C de Tunis au R.G**, Tunis, 21/07/1942.

[4]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°34, **Arrêté du R.G**, Tunis, 17/08/1942.

[5]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°44, **قرار صـــادر من وزير داخليـة تونس** ، تونس، 1957/07/20م.

[6]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°01**,** op.cit.

توزر[1]. الذي صدر بتاريخ 18 ربيع الثاني 1365هـ، الموافق 21 مارس 1946م[2]، ونُشر في الجريدة الرسمية في 26 مارس من نفس العام[3].

دخل الشيخ سلطان بورقعة سنة 1947م في خلاف مع قايد توز بشأن قيام الشيخ سلطان بجباية الضريبة على ممتلكات الجزائريين في توزر التي هي من اختصاص الشيوخ التونسيين[4]. كما اتُهم الشيخ من قبل الشعبة السياسية الدستوري الجديد بتوزر سنة 1955م، بتحريض التونسيين للتخلي عن جنسيتهم، والادعاء بأنهم جزائريون لكي يحظوا بالجنسية الفرنسية[5].

انتهت ولاية الشيخ سلطان بورقعة، بصفته شيخًا للجزائريين المقيمين في توزر، بقرار صادر من وزير الداخلية التونسي في 30 ماي 1957م[6].

بعد أن تعرفنا على أهم الشيوخ الجزائريين في تونس وفق ما أتاحته لنا الوثائق الأرشيفية التي بحوزتنا، سنتناول في المبحث الأخير من هذا الفصل أهم الامتيازات التي يوفرها منصب الشيخ، وكذلك سنتعرف على الوضع المادي لهؤلاء الشيوخ، لما لذلك من تأثير على سيرورة نظم المشيخة الجزائرية في تونس.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°05**, Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 20/ 12/1945.

[2]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°07**, أمر علي في ولاية شيخ على الجزائريين المقيمين بدائرة مراقبة توزر المدنية** ، تونس ، 1946/03/21.

[3]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°10**, Journal officiel**, Tunis, 21/03/1946.

[4]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°26**, Lettre du D.G.F au C.C de Tunis**, Tunis, 09/01/1947.

[5]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°27, **عريضة ممضاة من شعبة السياسية الدستورية بتوزر ضد شيخ الجزائريين**، توزر ، 1955/11/04م

[6]A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°31,.1957/07/20م، تونس، **قرار صادر من وزير داخلية تونس** ،

**المبحث الرابع: امتيازات شيوخ المهاجرين الجزائريين ووضعهم المادي.**

تبرز أهمية هذا المبحث في فهم التنافس الكبير بين أعيان المهاجرين لتولي منصب الشيخ. إذ يُعد هذا المنصب محورياً في تنظيم شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس، مما يؤثر بشكل كبير على حياتهم الاجتماعية والسياسية.

كما يساعد فهم الوضع المادي للشيوخ في استكشاف مدى الامتيازات المالية المرتبطة بهذا المنصب، وتأثيرها على الأدوار المنوطة بالشيخ في مجتمع المهاجرين. كما يكشف تحليل هذه الامتيازات عن ديناميكيات التنافس على السلطة والنفوذ بين الأعيان وتأثير ذلك على تمثيل المهاجرين.

**1. الامتيازات الممنوحة للشيوخ:**

يعتبر الارتقاء إلى مؤسسة المشيخة، التي تعد مؤسسة محلية ذات فاعلية وقيمة كبيرة، أحد أهم الامتيازات التي يتمتع بها الشيخ. فبفضل هذا المنصب يصبح الشيخ من أصحاب النفوذ والمكانة في تونس، ومن أصحاب السلطة والقرار بين المهاجرين الجزائريين هناك. تعزز هذه المكانة نفوذه الكبير، إذ يصبح قادرًا على التأثير في القرارات التي تخص مجتمعه، سواء كانت اجتماعية أو سياسية.

ومن المظاهر التي تؤكد هذه المكانة، دعوة الشيوخ للمشاركة في الاحتفالات التي تنظمها سلطات الحماية الفرنسية في تونس. كما كانوا يشاركون ضمن الوفود الفرنسية في حضور الاحتفالات الدينية التي تقيمها الحكومة التونسية في قصر الباي وغيرها من المناسبات الرسمية[1]. هذه المشاركة في المناسبات الرسمية، سواء الفرنسية أو التونسية، كانت تعزز وجاهة

[1]A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 22, Contrôle Civil de Tunis, Cheikh El Medina, Affaires diverses concernent les Cheikh Algériens, Doc N°03, **Lettre du D.G.I au Cheikh El Medina de Tunis,** Tunis, 18/09/1930**.**

الشيوخ وتؤكد مكانتهم المرموقة بين المهاجرين الجزائريين، وكذلك ضمن الأوساط السياسية والاجتماعية في تونس.

من ناحية أخرى، كانت هناك مزايا مادية أيضًا مرتبطة بمنصب الشيخ. فشيخ المهاجرين الجزائريين في تونس كان معفيًا من دفع الضرائب بصفته من أعوان الدولة، وهو امتياز جذب كبار ملاك الأراضي من المهاجرين الجزائريين للسعي نحو تولي هذا المنصب[1].

أما بالنسبة لأجرته، فقد كانت تُستخلص في البداية من عائدات الضرائب، حيث خُصصت له نسبة 5% مقابل أتعابه، أي حوالي 0.60 فرنك عن كل طابع يتم تحصيله. ومع زيادة عدد المهاجرين المسجلين لدى الشيخ، كانت مداخيله تتزايد وفقًا لهذه النسبة. لاحقًا خصصت له الإقامة العامة الفرنسية راتبًا ثابتًا بلغ 7000 فرنك شهريًا بحلول عام 1952م، وذلك لتعزيز مكانته المادية والاقتصادية بين المهاجرين [2].

وعلى الرغم من هذه الامتيازات المرتبطة بمنصب الشيخ، إلا أن العائدات المالية لم تكن دائمًا كبيرة بالنسبة للشيوخ الجزائريين. فقد كانت المشاق والتكاليف الباهظة المرتبطة بأداء مهامهم تؤثر بشكل ملحوظ على دخلهم، مما يجعل من الصعب عليهم تحقيق مستوى معيشة مريح رغم المزايا التي يتمتعون بها.

على سبيل المثال، كان شيخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في بنزرت الوناس الغزالي، يتحمل تكاليف باهظة ناتجة عن تنقلاته المتعددة من أجل تحصيل الضرائب من المهاجرين المقيمين في المراقبة المدنية لبنزرت، حيث كان يتنقل عبر العربات أو السكك الحديدية من أجل الوصول إلى هؤلاء المهاجرين المنتشرين في أطراف هذه المراقبة المدنية، وكانت هذه التنقلات

---

[1] الحكومة التونسية، **إرشادات عامة في خلاص الاداءات في عموم خدمة العمال والمشايخ المالية**، المطبعة الرسمية التونسية، تونس، 1899م، ص04

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°34, **رسالة الشيخ محمد بن القدري بن الحاج سالم الى وزير الدولة التونسية**، تونس، 1952/11/05م.

تكلفه أعباء مالية باهظة جدًا، حسب ما ورد في تقرير لقائد بنزرت وجهه إلى المدير العام للمالية بتاريخ 20 ديسمبر 1926م[1].

وغالبًا ما تتجاوز هذه المصاريف النسبة التي يتحصل عليها الشيخ من جمع الضرائب من المهاجرين الجزائريين في هذه المنطقة، ففي بداية شهر ديسمبر 1926م ذهب الوناس الغزالي إلى فيري فيل (Ferryville)[2]، لتحصيل الضرائب من المهاجرين الجزائريين المقيمين فيها، واستطاع ان يجمع مبلغ عشرة طوابع جبائية فقط من ضريبة الاستيطان، حقق عليها خصمًا كاملاً بقيمة ست فرنكات، لكن رحلة الشيخ الوناس الغزالي كلفته عشرة فرنكات كتكاليف للتنقل إلى هذه المنطقة، مما يعني خسارته لأربعة فرنكات[3].

لهذا صـــدر قرار من المقيم العام الفرنســـي بتونس في 14 جويلية 1927م، قرر فيه تخصيص منحة سنوي للشيوخ الجزائريين في مدينة تونس، وشيخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في المراقبة المدنية ببنزرت قدرها 1500 فرنك[4].

كما تناولت رسـالة من المراقب المدني الفرنسـي للمراقبة المدنية في بنزرت في 27 جانفي 1928م، إلى المقيم العام الفرنســي في تونس، الوضــعية المادية للشـيخ الوناس الغزالي، حيث أشــار المراقب إلى أن ما يتحصــل عليه الشـيخ الجزائري من تحصــيل الضــرائب لا يعد كافياً لاستمراره في منصبه، إذ تحصل في سنة 1927م على مبلغ 286.35 فرنك فقط، وهو المبلغ الوحيد الذي يمكنه الحصول عليه بشكل منتظم، وذلك عوضاً عن الكثير من الأعمال والتنقلات التي يتعين عليه القيام بها لمراقبة وتجنيد العســكريين الجزائريين في بنزرت والقيام بمهام أخرى من قبل الشرطة أو القضاء الفرنسي[5].

[1]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°47, **Lettre du Le Gaïd Gouverneur de Bizerte au D.G.F**, Bizerte, 20/12/1926

[2]الاسم الفرنسي القديم لمدينة منزل بورقيبة الواقعة في ولاية بنزرت شمال تونس.

[3]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°47, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°67**, Note pour R.G Tunis**, Tunis, 20/01/ 1934.

[5]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°53, op.cit.

أعرب المراقب المدني عن اعتقاده بأنه إذا كان الشـيخ الغزالي متأكداً من أن راتبه لن يزاد بتدخل حكومي، فســـوف يطلب الأرباح اللازمة للعيش من مهام أخرى، أي من خلال طلب الرشوة أو التلاعب بأموال الضرائب، إذ يعتبر استمراره في الحالة الراهنة ضاراً له، مقترحا حلاً لهذه المشـكلة، وذلك من خلال زيادة أجره وتعويضــه بمبلغ 150 فرنكًا شــهريًا. هذا التعويض بالإضـافة إلى نسـب التي يتحصـل عليها من تحصـيل الضـرائب، سـتضـمن لشـيخ المهاجرين الجزائريين رواتب بقيمة تقريبية تصــل إلى 2000 فرنك ســنوياً، مما ســيمكنه من أداء وظائفه بالشكل الصحيح[1].

وفي ثلاثينيات القرن الماضـي، تأثر المهاجرون الجزائريون في تونس بشـكل كبير بالأزمة الاقتصـــادية التي اجتاحت العالم ســـنة 1929م، مما أدى إلى تراجع مداخيل الضـــرائب. هذا التراجع انعكس ســـلبًا على الوضـــعية المادية لشـــيوخ المهاجرين، الذين كانوا يتلقون جزءًا من دخلهم من هذه الضرائب. ونتيجة لذلك، اضطرت الإقامة العامة الفرنسية إلى رفع رواتب الشيوخ ابتداءً من الفاتح جانفي 1930م إلى 1800 فرنك ســـنويًا، في محاولة لتعويض النقص في مداخيلهم وتحسين أوضاعهم المالية في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية[2].

وقد اقترح المراقبون الفرنســـيون في تونس في عام 1933م منح الشـــيوخ الجزائريين في الكاف وتالة، وتبرســـق ومكثر نفس الأجر الذي يتقاضـــاه نظرائهم في مدينة تونس والمراقبة المدنية ببنزرت. وبعد التشـــاور مع مدير الداخلية، تم الاســـتجابة لمطلبهم في 20 جانفي 1934م، حيث قررت الاقامة العامة الفرنسية تخصيص أجر ثابت للشيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس بمقدار 300 فرنك شهريًا، تضاف إلى النسبة المخصصة لهم من تحصيل الضرائب التي تتراوح ما بين 200 و400 فرنك سنويًا[3].

**2. تدهور الوضع المادي لشيوخ المهاجرين الجزائريين:**

[1]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°53, op.cit.
[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°67**, Note pour R.G Tunis**, Tunis, 20/01/ 1934.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°67, op.cit.

سبق وأن أشرنا إلى أن القدرة المالية كانت شرطًا أساسيًا لتولي منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تونس، حيث كان أغلب هؤلاء الشيوخ من كبار الملاك أو التجار البارزين. ومع ذلك، لا يعني هذا أن جميع الشيوخ كانوا يتمتعون بوضع مادي مستقر، إذ واجه بعضهم أوضاعًا مالية صعبة.

فلقد أدى إلغاء ضريبة الاستيطان في عام 1937م، إلى انخفاض كبير في مداخيل الشيوخ في تونس عموما والشيوخ الجزائريون خصوصا وتدهورت وضعيتهم المادية، حيث كانت هذه الضريبة هي الجزء الأكبر من مصدر دخلهم، فقد نشرت صحيفة النهضة التونسية مقالا تحدثت فيه الوضعية الصعبة التي يعيشها هؤلاء رغم المهام التي يقدمونها مطالبة بتحسين أجورهم[1]. لهذا قرر المقيم العام الفرنسي بتونس في 05 سبتمبر 1944م تخصيص مبلغ 1000 فرنك شهريا تمثل اجرا ثابتا للشيخ الجزائري[2]، وصلت إلى 7000 فرنك في حدود سنة 1952م[3].

تدهورت الوضعية المادية للشيوخ الجزائريين بشكل كبير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945م. ومن بين هؤلاء الشيوخ الذين عانوا من ظروف مادية صعبة، كان شيخ السوافة محمد بن القدري بن الحاج سالم. ففي 5 نوفمبر 1952م، كتب خطابًا إلى الوزارة الأولى التونسية يشرح فيه وضعه المتدهور، جاء فيه: «**...إني أصيل وادي سوف واستوطنت بتونس من حالة الصغر وباشرت عدة حركات حتى إلى عام حصلت على خطت شيخ بفريق السوافة ولا يخفاكم حالة الظروف الراهنة وان الجراية التي نتقاضها من الدولة هي سبعة الاف فرنك منها المونة والكسوة والمصاريف اللازمة فصارت لا تسمن ولا تغني من جوع...** »[4].

[1] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 164.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°95, op.cit.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, contrôle civil de Tunis, Caïdat de la Medina Algériens, Soufis Cheikhs, Mohamed ben El Gadri ben Hadj, Doc N°34, op.cit .

[4] Ibid.

رسالة شيخ السوافة تعكس مدى تدهور الوضع المادي للشيوخ الجزائريين في تونس، خاصة الذين ليس لديهم مورد آخر سوى هذه الوظيفة، فلقد كانت خطة المشيخة كما رأينا سابقًا شرفية قبل فرض الحماية الفرنسية، حيث كان هم الشيخ الرئيسي هو مساعدة وتقديم الدعم لأهله دون الحاجة لأي مقابل. وفي عهد الحماية أصبح الشيخ مسخرًا تمامًا لخدمة هذا المنصب، وكان مكلفًا بأداء مهام عدة، وكان قد يعاقب على تقاعسه في ادائها، هذا الوضع أثر بشكل كبير على وضعيته المالية.

فعلى سبيل المثال، كان شيخ السوافة السالف الذكر يعيش في منزل متواضع في ضواحي مدينة تونس بمنطقة سبخة الملاسين، وكان عاجزًا عن تسديد إيجاره. في رسالته، طالب بمنحه منزلا يقيم فيه، حتى لو كان من جمعية الأوقاف، وذلك لتخفيف العبء المالي عنه ولكي يستطيع أداء واجبه بشكل كامل[1].

بهذا الخصوص كان الشيوخ الجزائريون في الكاف، قد راسلوا مستشار الوزير الاكبر التونسي مصطفى الكعاك في جويلية 1948م، حول الوضعية الصعبة التي يعيشها الشيوخ الجزائريون في تونس، وجاء في رسالتهم: «**...جناب الاعز المحترم سمو مستشار الوزير الأكبر دامت سعادته وبعد فلا يغرب على جنابكم السامي ان لمشايخ الجزائريين بالقطر التونسي يقومون بأعمال شاقة في سبيل أداء مهمتهم الحكومية ويلاقون صعوبات واتعاب كثيرة وذلك لتشتت رعاياهم بالإيالة التونسية بحيث في كل مشيخة من مشايخ التونسيين تجد بعض العائلات الجزائرية مبعثرين هنا وهناك فينتج عن ذالك التفرق اتعاب للمشايخ لا يعلمها الا الله ولذا فهم يطلبون من سامي جنابكم الرفيع ان تعتنوا بحالتهم وتبلغوا مطالبهم...**» [2]

.

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°34, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 22, Doc N°06, ، **رسالة مشايخ الجزائريين بالكاف الى الوزير الأكبر التونسي** الكاف، جويلية 1948م.

رسالة الشيوخ الجزائريون توضح الصعوبات التي يوجهونها في سبيل تحصيل الضرائب من المهاجرين الجزائريين المتفرقين في اماكن عدة من مناطق عملهم، ومن أجل هذه الأعمال الشاقة حسبهم، رفعوا عدد من المطالب في رسالتهم المذكورة اعلاه تتمثل في:

1. اعتبار الشيوخ الجزائريون في صف الموظفين الرسمين، واعطائهم النفوذ التام على المهاجرين الجزائريين.
2. أن تمنحهم الحكومة التونسية مرتبات كافية لتسديد ضرورياتهم العائلية، نظرا للأتعاب والصعوبات التي يلاقونها في سبيل أداء مهمتهم الشاقة.
3. الترخيص لهم في الركوب في أي سيارة كانت عند احتياجهم لأداء مأمورية حكومية، ومنحهم جميع المساعدات التي من شأنهم تعينهم على واجباتهم، وذلك كالبريد والتليفون.
4. أن تجعل الحكومة لهم كاتبا على حسابها، إذ أن الشيخ وحده لا يستطيع ان يقوم بجميع الاعمال، ذلك لبعد المسافة ولتشتت المهاجرين الجزائريين في كل مكان[1].

لم تتجاوب الحكومة التونسية مع مطالب التي رفعها الشيوخ الجزائريين في الكاف، لكون ان هذه المطالب لا تستطيع تلبيتها باعتبار انهم تابعون لسلطة الاقامة العامة الفرنسية، واعتبرت ان هذه المطالب متعلقة أساسا بإدارة الاقامة العامة الفرنسية[2].

أدى هذا الوضع المادي المتدهور لبعض شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس إلى اللجوء إلى تحسين أوضاعهم المالية بطرق غير قانونية، مثل طلب الرشاوى من المهاجرين الجزائريين لإسقاط أسمائهم من قائمة دافعي الضرائب وقوائم التجنيد الإجباري، فيما استولى بعضهم على أموال الضرائب.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 02, Dos 22, Doc N°06, **رسالة مشايخ الجزائريين بالكاف الى الوزير الأكبر التونسي** ، الكاف، جويلية 1948م.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°35, **Lettre du Ministre D'état au R.G**, Tunis, 1952.

أدت هذه الممارسات إلى حدوث توترات بينهم وبين المهاجرين، بالإضافة إلى التوترات مع الإدارة التونسية، ستتضح هذه التوترات بشكل أكبر في الفصل القادم، حيث سنستعرض تأثير هذه الظروف على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الشيوخ والمهاجرين في تونس.

# الفصل الرابع:

# إدارة الشيوخ الجزائريين للمهاجرين في تونس

# 1881-1956م.

**المبحث الأول: الدور الجبائي للشيخ الجزائري في تونس.**

**المبحث الثاني: الدور السياسي للشيوخ الجزائريين في تونس**

**المبحث الثالث: دور الشيوخ في التجنيد الاجباري للمهاجرين الجزائريين في تونس.**

**المبحث الرابع: المهام الإدارية والعرفية للشيوخ الجزائريين في تونس.**

إن خضـــوع تونس للحماية الفرنســية ســنة 1881م أدى إلى تغيير جذري في الواجبات المخولة للشـيخ. فقد أعادت سـلطات الاحتلال تشـكيل السـلطات المحلية والنظم الإدارية، مما أثر بشكل كبير على دور الشيوخ الجزائريين في تونس.

أصـــبح الشـــيخ الجزائري عونًا إداريًا وأمنيًا للســـلطات الاســـتعمارية تجاه المهاجرين الجزائريين، حيث تم تكليفه بمراقبة المهاجرين وتجنيدهم في الحروب الفرنسـية، بالإضـافة إلى مراقبة السكان تنفيذ القرارات الإدارية، والعمل كوسيط بين المهاجرين وسلطات الاحتلال. كانت هذه المهام جميعها تخدم أهداف الاحتلال الفرنسي، وهو ما سنكتشفه في هذا الفصل.

**المبحث الأول: الدور الجبائي للشيخ الجزائري في تونس**

إن جمع الضـرائب يُعتبر من المهام الأساسية للشيخ، حيث كانت الإدارة المركزية تعتمد بشـكل كبير على الشـيوخ الذين يتمتعون بسـلطة قد تفوق أحيانًا سـلطتها، مما يجعلهم حلقة وصـل مهمة بين الاقامة العامة الفرنسـية والمهاجرين. كلما كان الشـيخ حريصًـا على مهامه الجبائية، زادت فرصـه في تقوية علاقته بالسـلطة الفرنسـية. ومع ذلك، كانت هذه المهمة سـببا في العديد من التوترات، سواء بينهم وبين مواطنيهم من جهة، أو بينهم وبين السلطتين الفرنسية والتونسـية من جهة ثانية. من هذا المنطلق، سـيكون من المهم دراسـة الدور الضـريبي الذي مارسه الشيوخ الجزائريون في تونس، وتحليل كيفية تأثيره على العلاقات الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى العواقب التي ترتبت عنها.

**1. الضرائب المفروضة على المهاجرين الجزائريين في تونس:**

خضـــع المهاجرون الجزائريون المقيمون في تونس إلى عدد من الضـــرائب اثقلت كاهلهم وجعلت منهم موردا ماليا هاما للدولة التونســـية نظرا لعددهم الكبير، ولم تكتفي الحكومة التونسـية بفرضـها على المهاجرين المقيمين في المدن التونسـية، بل شـملت أيضـا القبائل الجزائرية خاصة التي كان لها امتداد داخل الأراضي التونسية[1]، مثل تمثلت هذه الضرائب في:

[1] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف13، مراسلات تتعلق بالضرائب المفروضة على الجزائريين المقيمين في تونس 1902-1903م، الوثيقة رقم 01، **Lettre du G.G.A**, Tunis, 23/12/1902.

**أولاً: ضريبة المجبى:**

هي ضـريبة أقرها باي تونس محمد بن حسـين سـنة 1856م، باسـم ضـريبة الاعانة، وتسلط أساسا على كل السكان الذكور البالغين باستثناء سكان التونسيين أصيلي كل من تونس والقيروان، وسـوسـة والمنسـتير، وصـفاقس، والجنود المنتديين والقدامى، والطلبة ورجال الدين وأعوان الباي والعجزة، حيث كانت هذه الضريبة ثقيلة جدا، وتمثل بحق أكبر قسط من عائدات الحكومة، مما أثارت نقمة السـكان خاصـة، حيث أن مثل هذه الضـريبة لا تفرضـها البلدان الإسـلامية عادة إلا على غير المسلمين، وكانت مضـاعفتها في ميزانية سنة 1863م، السبب المباشر لثورة علي بن غذاهم سنة 1864م[1].

امتنع الجزائريون في الكثير من المرات عن دفع هذه الضـريبة، بحجة انها لا تشـملهم باعتبارهم رعايا الدولة الفرنسـية، وليسـوا تابعين للدولة التونسـية، فأدى ذلك إلى عدة موجهات بينهم وبين العمال التونسـيين، خاصـة عامل قِيَادَة الجريد بالجنوب التونسـي الذي طالب بها المهاجرين الجزائريين في بلاد الجريد، هذا الخلاف سببه جهل المسؤولين في تونس بالاتفاقيات الموجودة بين الأنظمة المالية الفرنسية والتونسية فيما يتعلق بتحصيل الضرائب المستحقة على الجزائريين المقيمين في تونس[2].

يحتفظ الارشيف التونسي بعدد من الرسائل تتناول هذا الشأن، منها مراسلة من القنصل الفرنسي بتونس مؤرخة بـ 17 فيفري 1869م إلى نائبه بالجريد أوضح فيها أن الجزائريين رعايا الدولة الفرنسية، ولا يتوجب عليهم من الضـرائب الا ضـريبة العشـر وغيرها من الضـرائب، أما ضـريبة المجبى فلا يمكن للجزائريين دفعها حاضـرا ولا مسـتقبلا[3]. فكانت هذه المراسـلة بمثابة الحُجَّة بيد المهاجرين الجزائريين للامتناع عن دفع جميع الضـرائب للقياد التونسيين، مما جعل

---

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 12،13.

[2] A.N.T, Série E, Carton 18, Dos 03, Doc N°09, **Circulaire aux Gaïds du Djérid**, Tunis, 20/01/ 1886.

[3] A.N.T, Série E, Carton 18, Dos 03, Doc N°01, **نسخة من رسالة القنصل الفرنسي بتونس الى نائبه بالجريد ، تونس** ، 1869/02/18م.

هؤلاء يراسلون حكومتهم، طالبين التوضيح منها ومعالجة المشكلة خاصة انه هنالك تضارب في تحديد من المعفى منها من الجزائريين.

ومن هؤلاء، عامل الجريد محمد المرابط، الذي كتب رسالة إلى الوزير الاكبر خيرالدين باشا بتاريخ 17 شوال 1289هـ (18 ديسمبر1872م) جاء فيها:" ... **فلقد ورد لنا من جنابكم مكتوب كريم مصحوب بنسخة مكتوب كان صدر من قنصل جنرال فرنسا بالحاضرة المحروسة في شأن ما يلزم رعايا الدولة المذكورة القاطنين بالجريد من أنواع الأداء، وذلك أن الساكن منهم بالمكان ولا يملك ريعا ولا عقارا فهذا لا يؤدي إلا عشر الطعام إن كان له ذلك والخروبة الموضوعة على الأشياء التي تباع بالأسواق وما عدى هذا فلا يطالب بشيء وأما من له ملك ريع أو عقار فهذا يؤدي في ساير القوانين ... كمال الإعانة...**"[1].

إن رسالة عامل الجريد تشير إلى منشور ورد إليه من الوزير الأكبر التونسي خيرالدين باشا، بإن المهاجرين الجزائريين الذين يحملون جنسية فرنسية ولا يمتلكون أي عقارات أو مورد مال ثابت في تونس، غير ملزمين بدفع الضرائب بما فيها ضريبة المجبى، باستثناء الضرائب الاستثنائية مثل العشور أو المكوس المفروضة على التجارة في الأسواق. أما من يمتلك عقارات أو مورد مال ثابت في تونس، فيجب عليه دفع جميع الضرائب بما فيها ضريبة الاعانة (المجبى).

وفي الواقع، أن العامل بدأ في جمع هذه الضرائب من المهاجرين الجزائريين الذين يتوفر فيهم شروط دفعها، ولكنهم رفضوا ذلك، مُشيرين إلى أن هذه الضرائب لا تشمل الرعايا الفرنسيين، وهذا ما أوضحه عامل الجريد في رسالته المذكورة سابقا: " ... **فخاطبنا خلفاء الجريد بأن يكون عملهم على مقتضى ذلك فطلب بعض الخلفاء المشار إليهم بعض الرعايا المذكورين المالكين للريع والعقار بالمكان بأداء مال المجابي فامتنعوا من اداء ذلك**

---

[1] A.N.T, Série E, Carton 18, Dos 03, Doc N°02, **رسالة عامل الجريد محمد المرابط الى الوزير الأكبر التونسي خيرالدين باشا**، الجريد ، 1872/12/18م.

**واستظهروا بمكتوب بأيديهم من قنصل الدولة المذكورة بالحاضرة ... بأن لا يدفع أحد من رعايا الدولة المذكورة القاطنين بالمكان شيئا من المجابي..."**[1].

وبخصوص هذه الرسالة، تم توجيه بلاغ من الإقامة العامة الفرنسية إلى عامل الجريد في 20 جانفي 1886م، حيث أشير إلى ضرورة دفع الجزائريين لجميع الرسوم والضرائب المفروضة على جميع السكان، بما في ذلك؛ العشور والقانون والمحاصيل وما إلى ذلك، باستثناء ضريبة المجبى فقط، التي تُفرض على:

1. الجزائريون الحقيقيين أو المدعون للجنسية الجزائرية، الذين لا يحملون شهادات جنسية فرنسية.

2. الجزائريون الذين استقروا في تونس قبل 12 ماي 1881م، والذين كانوا في ذلك الوقت ملاكًا للعقارات، ودفعوا بالفعل ضريبة المجبى.

كما يجب على عامل الجريد إبلاغ المراقب المدني الفرنسي في قفصة في حالة اكتشاف أن بعض الأشخاص حصلوا على شهادات الجنسية بعد تقديم وثائق غير صحيحة، وسيتخذ المراقب الإجراءات اللازمة لجعلهم يدفعون ضريبة المجبى عن السنوات التي تخلفوا فيها عن الدفع[2]، وتم تأكيد ذلك رسميًا بموجب الأمر العلي الصادر في 12 محرم 1310هـ الموافق 04 أوت 1892م من قبل باي تونس، حيث تم إلغاء فرض ضريبة المجبى على جميع الجزائريين، بشرط أن يحملوا الجنسية الفرنسية، ويجددونها من خلال التسجيل في القنصلية بانتظام[3].

ورغم هذه القرارات إلا أنه كانت هنالك تجاوزات بحق المهاجرين الجزائريين، حيث اشتكى في افريل 1894م الشيخ علي العزاوي شيخ التواتية بمدينة تونس من قيام أحمد بن عباس شيخ الحوامية (نسبة للحامة)، بطلب ضريبة المجبى من انفار فريقه على الرغم انهم

[1] A.N.T, Série E, Carton 18, Dos 03, Doc N°02, op.cit.
[2] A.N.T, Série E, Carton 18, Dos 03, Doc N°09, op.cit.
[3] الحكومة التونسية، المصدر السابق، ص04.

من الرعايا الدولة الفرنسية، منهم شخص يدعى محمد المكي، الذي استظهر تذكرة الحماية لشيخ الحوامة فاغتاظ والقى القبض عليه[1].

**ثانياً: الضرائب الزراعية:** تتمثل في:

أ. **القانون:** ضريبة خاصة بأشجار الزيتون والنخيل ويؤخذ نقدا على كل شجرة في الساحل والجريد، أما في الوطن القبلي وضواحي مدينة تونس فقد أخذ شكل أداء على المحصول[2].

ب. **المحصولات:** ضرائب محلية تضم المكوس على اختلاف أنواعها والموضوعة على الكراء، وتفرض هذه الضرائب على كل منتوجات الفلاحة وتربية الماشية والصناعة التقليدية[3].

ج. **العشر:** ضريبة تفرض على جميع الأراضي المزروعة الحبوب (القمح، الشعير، البقوليات ...)، كانت تفرض عينيا، ثم أصبحت تدفع نقدا على مساحة الأراضي المزروعة، يتم دفع العشور من قبل جميع المزارعين الجانب أو التونسيين، وقد تم إلغاء هذه الضريبة سنة 1935م[4].

**ثالثاً: الضرائب الشخصية:** هي الضرائب المفروضة على الافراد (الرأس)، وشملت المهاجرين الجزائريين بتونس، وتكفل الشيوخ الجزائريون بجمعها، وتمثلت في:

أ. **ضريبة أداء الاستيطان:**

تم إقرار هذه الضريبة الجديدة وفقًا للمرسوم الباي المؤرخ في 29 ديسمبر 1913م بعد إلغاء ضريبة المجبى، وتم تعديلها عدة مرات وفقًا لمراسيم بايية (30 ديسمبر 1914م، 24 ديسمبر 1921م، أفريل 1924م، 15 جانفي 1925م، 31 ديسمبر 1925م، 10 جويلية 1926م)، وفرضت على كل الذكور البالغين سن 21 عاما، والذين ثبت اقامتهم بتونس لمدة 90 يوما، حيث يكلف مدير الشؤون المالية بمساعدة الشيوخ بإعداد سجل سنوي في تاريخ

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°53, **Lettre du Ali El azaoui Cheikh Touats au le Procureur de la République**, Tunis, 16/04/1897.

[2]علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 13.

[3]نفسه.

[4]Droit administratif, **Notions de législation Tunisienne**, **Publication** (S.I), (S.N) ,1941, p 61.

الفاتح من جانفي من كل سنة يضم من يستوجب فيهم شروط دفع الضريبة، ويحق لهؤلاء الأشخاص الاعتراض على هذا التسجيل لدى إدارة المال قبل 31 مارس[1].

وعلى عكس المجبى، فإن ضريبة أداء الاستيطان مفروضة على الجميع بما فيهم المهاجرين الجزائريين باستثناء المجندين منهم، وقدرت قيمتها بـ 15 فرنكا، يتم دفعها دفعة واحدة في بداية العام، ولكن يمكن للأشخاص ذوي الدخل المحدود أن يُسمح لهم بالتسديد عن طريق أقساط[2].

ولقد أثارت هذه الضريبة الكثير من الاستياء بين المواطنين التونسيين والمهاجرين الجزائريين، حيث أنها تفرض بشكل تعسفي على الجميع دون مراعاة لاختلافات الدخل أو الوضع المالي بين الفقراء والاثرياء، مما أدى بالصحافة التونسية وحتى الجزائرية إلى الدعوة بإلغاء هذه الضريبة، وتعويضها بأخرى تعتمد على قيمة الدخل لا على الفرد[3]، لهذا تم إلغاءها في 24 ديسمبر 1936م[4].

ب.**ضريبة المساهمة الشخصية:**

طبقت هذه الضريبة وفق مرسوم الباي الصادر في 20 ديسمبر 1927م، وبدأ العمل بها اعتبارًا من الفاتح من جانفي 1928م، هي مستحقة من جميع الأشخاص الذين يخضعون للضرائب الشخصية (أداء الاستيطان)[5]، وبدءًا من عام 1932م، تحولت عن طبيعتها الأصلية لتصبح ضريبة تدريجية تتراكم وتشمل جميع الموارد الصافية للأشخاص الذين لديهم إقامة دائمة في تونس، والذين تحصلوا خلال العام السابق لتلك الفترة بدخل لا يقل عن 12.000

[1]Louis Rolland et d'autres, **Législation et finances colonial**, LIBRAIRIE DU RECUEIL SIREY, Paris ,1930, p703.

[2]Droit administratif, op.cit, p 61.

[3]Jean Georges, Lettre de Tunis -Le régime de la Tunisie Les impôts directs, **La Dépêche algérienne**, année 41, N° 14636, Alger, 08/09/1925, p01.

[4]François Arnoulet, **Résidents généraux de France en Tunisie**, Narration éditions, Marseille 1995, p255.

[5] Louis Rolland et d'autres, op.cit, p703.

فرنك[1]. يستثنى من دفع هذه الضريبة مجموعة من الفئات، مثل المجندين في الجيش الفرنسي، أو ذويهم إذا ماتوا في الحرب، وكذلك الأرامل غير المتزوجات واللاتي يعلن أطفالا، والعائلات التي لديها أكثر من ثلاثة أطفال دون سن الرشد... الخ[2].

ويجب على الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط دفع الضريبة تقديم إعلان لإدارة الشؤون المالية كل عام، في أجل أقصاه 31 مارس أو90 يومًا من وصولهم إلى تونس[3]، وفي حالة عدم الامتثال لأحكام هذا القانون يؤدي ذلك، إلى فرض غرامات تعادل خمسة أضعاف الضريبة أو زيادة الضريبة الواجبة، على أن يتم النظر في إعفاء كاملا أو جزئي من هذه العقوبة من قبل مدير الضرائب[4].

**2. تكليف الشيوخ الجزائريين بجمع الضرائب:**

كان المهاجرون الجزائريون قبل تعيين شيوخ من بلدهم لجمع الضرائب، ملزمين بدفعها للشيخ التونسي الأقرب إليهم. فإذا كانوا مقيمين في العاصمة، كانوا يدفعونها لشيخ مدينة تونس، أو في ضواحيها لشيخ الأحواز. أما المقيمون في باقي جهات تونس، فيدفعونها للمشايخ التونسيين في تلك المناطق[5].

ومع استحداث ضريبة الاستيطان أواخر سنة 1913م، التي أصبحت تشمل أغلبية المهاجرين الجزائريين، زادت شكاوى هؤلاء الذين طالبوا بتكليف أحد منهم بجمع ضريبة أداء الاستيطان، هذا ما نصت عليه رسالة شيخ مدينة تونس مصطفى الدنقزلي إلى الوزير الأكبر التونسي يوسف جعيَط في 29 ربيع الأول 1332هـ الموافق 24 فيفري 1914م: «... **إني كنت تفاهمت مع جناب مدير المال بالمشافهة في شأن تَشكِّيْ الجزايريين من حيث خلاص**

[1]J. R. Jourdan, "Les caractères originaux de la fiscalité Tunisienne", **Revue de science et de législation financières,** année 42, Libraire générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1950, p74.

[2]Droit administratif, op.cit, 61.

[3]Louis Rolland et d'autres, op.cit, p703.

[4]J. R. Jourdan, op.cit, p76.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°45, **Lettre du S.G.G.T au D.G.F**, Tunis, 17/02/1920, p01.

**أداء الاستيطان وطلبهم تكليف احد منهم لمباشرة ذلك ورأى جنابه اجابتهم لمطلبهم ورغب مني انتخاب أليقهم (أفضلهم) بواسطة جناب السيد المراقب المدني وعليه تفاهمت مع السيد المراقب المذكور في جانفي المنصـــرم فأنتخب من بينهم بموافقة أعيانهم المذكور أعلاه ( فرحات بن حسين بونوة الزواوي المحمودي) لمباشرة استخلاص ذلك... »**[1].

تم انتخاب فرحات بن الحسين بونوة، الذي كان يشغل منصب شيخ المهاجرين الجزائريين القادمين من عمَالة الجزائر، من قبل أعيان الجالية الجزائرية المقيمة بمدينة تونس، وقدم كل الضَمانات لمباشرة عمله، حيث وجب عليه في البداية تقييد الجزائريين الذين تتوفر فيهم شرط دفع الضريبة بسجل ضريبة الاستيطان، ثم مقارنتها بقائمة الجزائريين الرعايا الفرنسين من اجل اسقاط كل اسم اختار البقاء تحت الجنسية التونسية[2].

الشيخ فرحات بنوة لم يستمر طويلا في مهمته الجديدة، حيث طلب استقالته من المنصب عبر رسالة وجهها إلى المدير العام للمالية في 06 سبتمبر 1917م، مشيرا إلى أن انشغالاته العديدة جعلته غير قادر على مواصلة جمع الضريبة الشخصية، فطلب أيضا من المدير العام تَعيِين شخص آخر لتولي هذه المهمة [3].

يبدو أن سبب طلبه الإعفاء من المهمة يعود بشكل أساسي إلى التحديات التي واجهها أثناء جمع ضريبة الاستيطان، حيث يعتبر الشيخ فرحات شخصا متقدما في السِن، مما يزيد من تعقيد هذه المهمة نظرا لتعدد الفِرَق الجزائرية والصـــعوبات المصـــاحبة لتحديد وتقييد الأشخاص المطالبين بالضريبة والعمل على جمعها، تتجلى صعوبة التحديات في التعامل مع مجموعة متنوعة من المهاجرين المطالبين بدفع الضــريبة، التي تشــمل اختلافات في العادات والظروف الاجتماعية والاقتصــادية، مما يعزز من تعقيد مهمة جمع الضــرائب. إضــافة إلى ذلك، أسهمت الاستفادة المالية الضئيلة من جمع هذه الضريبة دورًا مهمًا في طلب الإعفاء،

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N° 01**,** op.cit, p2

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°06**, Démission de Cheikh Farhat Ben Hussein,** Tunis, 05/09/1917**.**

مما جعل الشـــيخ بونوة يعتقد أن إكمال المهمة يشـــكل تحديًا جســـديا وماليًا أكبر من الفوائد المتوقعة منها.

هذا ما أكدته رسالة المراقب المدني الفرنسي في مدينة تونس، إلى السيد ألابتيت الوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة في تونس بتاريخ 29 أكتوبر 1917م، التي أوضـــح فيها بأنه يجب أيضًا النظر في شخصية الشيخ فرحات بن الحسين بونوة، فهو لديه نفوذ ضعيف على الجزائريين الذين يأتون من نفس عمالته، وليس لديه أي تأثير على الجزائريين القادمين من باقي المناطق الاخرى مثل مهاجري عمالتي وهران وقســـنطينة، أو الســـوافة والميزابية، والوراقلية والتواتية المهاجرين من الجنوب الجزائري[1].

ووفقا للمراقب المدني الفرنســي، هؤلاء المهاجرون يتعاملون حصـريا مع شـيوخ بلادهم، وبدون دعم هؤلاء الشـــيوخ، فإن الشـــيخ فرحات بن الحســـين بونوة، الذي تم تَعْيِينُه من قبل الحكومة التونسـية لأداء هذه الوظيفة، لن يكون قادرا على القيام بها بشـكل جيد، خاصـة وأن لديه مشاكل مع زملائه، وغالبا ما يكون في خلافات معهم[2].

هذه الرسالة توضـح ان الخلاف امتد مع الشيوخ الممثلين لمختلف فرق الجالية الجزائرية المتواجدة بتونس العاصمة، ويعود هذا الخلاف إلى ما يمثله من منصب فرحات بونوة من نفوذ وحظوة لدى الحكومة التونسية والاقامة العامة الفرنسية، ورمزيته لدى الجالية الجزائرية.

ونظراً لأن المهاجرين الجزائريين يشـكلون مورداً مالياً مهماً للحكومة التونســية، فقد قدر شيخ مدينة تونس في 08 جانفي 1919م عدد الجزائريين الذين يدفعون الضرائب بـــ 1382 جزائريا، دون احتساب من لم يتم تقييدهم أو القاطنين في ضـواحي مدينة تونس، الذين يتبعون إدارياً لعامل البرانية[3]، حيث كان تحصـيل الضـرائب من المهاجرين الجزائريين المتمردين عن سلطة الشيوخ التونسيين دافعاً للإقامة العامة الفرنسية للبحث عن حل مثالي يمكنها من ذلك،

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/01, Doc N°11, op.cit, p1,2.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°12, **Lettre du le Cheikh el Médina au S.G.G.T**, Tunis, 08/01/1919.

وبعد مراسلات عديدة بينها الإقامة العامة الفرنسية والحكومة التونسية، تمت الموافقة على مقترح المراقب المدني بتكليف الشيوخ الجزائريين لتحصيل ضريبة أداء الاستيطان المقررة على المهاجرين القادمين من مختلف أنحاء الجزائر[1].

لكن يجب أن نلفت النظر إلى أن المراسلات التي ذكرناها أوضحت أن إدارة المالية كانت معارضة لتقليص صلاحيات الشيوخ التونسيين، خاصة فيما يتعلق بالدور الضريبي الخاص بهم. حيث كانت تخشى من تقلص موارد الشيوخ التونسيين إذا ما تم تقليص الضرائب المكلفين بجمعها.

في الوقت نفسه، كانت تخشى عدم قدرتها على معاقبة الشيوخ الجزائريين في حالة وقوع أي اختلال في حساباتهم الضريبية، نظرًا لخضوعهم لسلطة الحماية الفرنسية. لذلك، وافقت إدارة المالية على تكليف الشيوخ الجزائريين بجمع بعض الضرائب ذات الطابع الشخصي، مثل ضريبة أداء الاستيطان وضريبة المساهمة الشخصية، دون تكليفهم بجمع باقي الضرائب[2].

كما اشترطت ادارة المالية التونسية تكليف الشيوخ الجزائريين بجمع الضريبة من المهاجرين المقيمين في تونس، لا يكون إلا بعد صدور تعينهم بأمر عليَا من باي تونس. كما يتوجب عليهم دفع حُجَّة ضمان لإدارة المال، من أجل ان تضمن استرداد أي أموال تتخلد بذمتهم[3].

بعد موافقة جميع الأطراف، تم إصدار مرسوم من باي تونس محمد الناصر في 03 شوال 1338 هـ، الموافق 03 جويلية 1919م، عُيّن فيه الشيوخ السبعة للمهاجرين الجزائريين في مدينة تونس بصفة رسمية، ومنحهم سلطة فعلية لتحصيل الضرائب المستحقة من قبل المهاجرين الجزائريين في تونس[4].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°15**, Lettre du R.G au C.C de Tunis**, Tunis, 09/04/1919.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°95**,** op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°44, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°01**,** op.cit.

تجدر الإشـارة إلى أن الشـيوخ المعينين قد تم اختيارهم من قبل الإقامة العامة الفرنسـية. يُعتبر الأمر العلي إجراءً إداريًا يهدف إلى بدء جمع الضـــرائب من المهاجرين من قبل هؤلاء الشيوخ.

بعد صدور الأمر، يتسلم الشيخ من الجهة المختصة، سواء كانت إدارة شيخ المدينة (إذا كان من شيوخ مدينة تونس) أو إدارة القايد (إذا كان من شيوخ الأقاليم)، قائمة تتضـمن أسماء المهاجرين الجزائريين الذين تتوجب عليهم الضرائب الشخصية، مرفقةً بطوابع جبائية يُسلمونها لمواطنيهم عند تحصـيل الضـريبة. وعلى الشـيخ مراجعة هذه القائمة وإسـقاط أسـماء المتغيبين والمتوفين والفقراء منها، مع تقديم الحجج اللازمة إلى إدارة المال[1].

كما كان يجب على الشـيخ أداء الضـرائب مرة واحدة على الأقل في الشـهر، وفي حالة وجود أي ضعف في الاستخلاصات الضريبية للشيخ أو عدم تطابق بين عدد الطوابع الجبائية المسلمة له وبين الأموال المدفوعة، يلزم على الشيخ بتعويض هذا النقص من نسبة استفادته، وفي حالة عدم ســـداد المبلغ الناقص، يلجأ المســـؤول المحلي (شـــيخ المدينة أو القايد) إلى ضـامني الشـيخ لتسـديد العجز، ويُعد تقرير يتم توجيهه إلى مدير المالية يخبره بالحالة المالية للشـــيخ، وهذا الاخير يوجهه إلى المراقب المدني الفرنســـي لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعاقبة الشيخ[2].

واسـتدلالاً على ذلك، نجد أن الشـيخ الصـادق بن زازية، شـيخ الجزائريين في أولاد عون، كان لديه في سـنة 1941م متخلدات بقيمة 8696.22 فرنك، ما يعادل نسـبة 16.47% من القيمة الإجمالية للضـرائب التي يجب عليه تحصـيلها. بناءً على ذلك، صـدر الإذن من الإقامة العامة بحجز مبلغ 300 فرنك من راتبه حتى يسدد المبلغ الناقص[3].

---

[1] الحكومة التونسية، المصدر السابق، ص ص 23-27.

[2] نفسه.

[3] A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°41**, Liste des Cheikhs du Caïdat des Ouled Aoun trouvés déficitaires par l'Inspecteur**, Tunis, 1941.

في المقابل يتمتع الشيخ بامتيازات معينة تتعلق بإعفائه من دفع الضرائب نظرًا لكونه من أعوان الدولة، كما يستفيد بنسبة 5٪ من الضرائب التي يقوم بتحصيلها، وتأتي هذه النسبة كمكافأة من إدارة المال التونسية للشيوخ لتحصيل مزيد من الأموال الضرائب. إضافة إلى ذلك، ونظرًا للتكاليف الكبيرة المتعلقة بتنقلات الشيخ لتحصيل الضرائب، تم تحديد أجرة شهرية له بمقدار 300 فرنك، تسددها الاقامة العامة الفرنسية[1].

كان قرار الإقامة العامة الفرنسية والحكومة التونسية في عام 1919م، بتكليف الشيوخ المهاجرين الجزائريين بشكل رسمي بجمع الضرائب خطوة هامة نحو تحسين نظام الجباية وتعزيز الالتزام بدفع الضرائب من قبل الجزائريين المهاجرين إلى تونس. جاء هذا القرار نتيجة للتحديات التي واجهت السلطات التونسية في التعامل مع المهاجرين الجزائريين، الذين كانوا يتجنبون دفع الضرائب.

تشير رسالة المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس إلى الكاتب العام للحكومة التونسية بتاريخ 16 أكتوبر 1919م إلى أهمية هذا القرار والدور الفعال الذي قام به شيوخ المهاجرين الجزائريين في جمع الضرائب. فقد كشفت القوائم الجديدة التي أعدها هؤلاء الشيوخ عن زيادة كبيرة في عدد دافعي الضرائب من المهاجرين الجزائريين، مما يدل على نجاح الإجراءات المتخذة في تحسين عملية التسجيل وضمان الالتزام بدفع الضرائب[2].

وبفضل هذا التنظيم الجديد، نجحت الإدارة الفرنسية في توسيع قاعدة الضرائب في مدينة تونس بشكل كبير، حيث ارتفع عدد المهاجرين الجزائريين المقيمين في العاصمة الذين يدفعون الضرائب من 1382 شخصًا في عام 1919م إلى 3500 شخص في عام 1933م، موزعين على النحو التالي:

[1]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°36**,** op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°35, **Lettre du C.C de Tunis au S.G.G.T**, Tunis, 16/10/1919.

**جدول 12:** عدد دافعي الضـــرائب من المهاجرين الجزائريين المقيمين في مدينة تونس ســـنة 1933م[1]:

| المشيخة | الجزائريون | القَسنْطِينِيون | السوافة | التواتية | الوراقلية | الميزابية | الوهرانيون |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التعداد | 1333 | 690 | 417 | 404 | 278 | 246 | 142 |

**الوحدة** (شخص)

الملاحظ في هذا الجدول هو التباين البارز في عدد دافعي الضـــرائب بين المشـــيخَات الجزائرية بمدينة تونس، حيث يشكل مهاجري عمَالة الجزائر النسبة الاكبر من دافعي الضرائب بـــــ 38.06%، ويأتي في المرتبة الثانية القسـنطينين بنسـبة 19.71%، وفي المرتبة الثالثة والرابعة السوافة والتواتية بنسبة 11.91% و11.54%، بينما كان الميزابية الوهرانيون أقل من يسـاهم بدفع الضـرائب المقررة على الجزائريين بمدينة تونس بنسـبة 7.03% و4.06% على التوالي، وهذا ما يوضحه الرسم البياني الآتي:

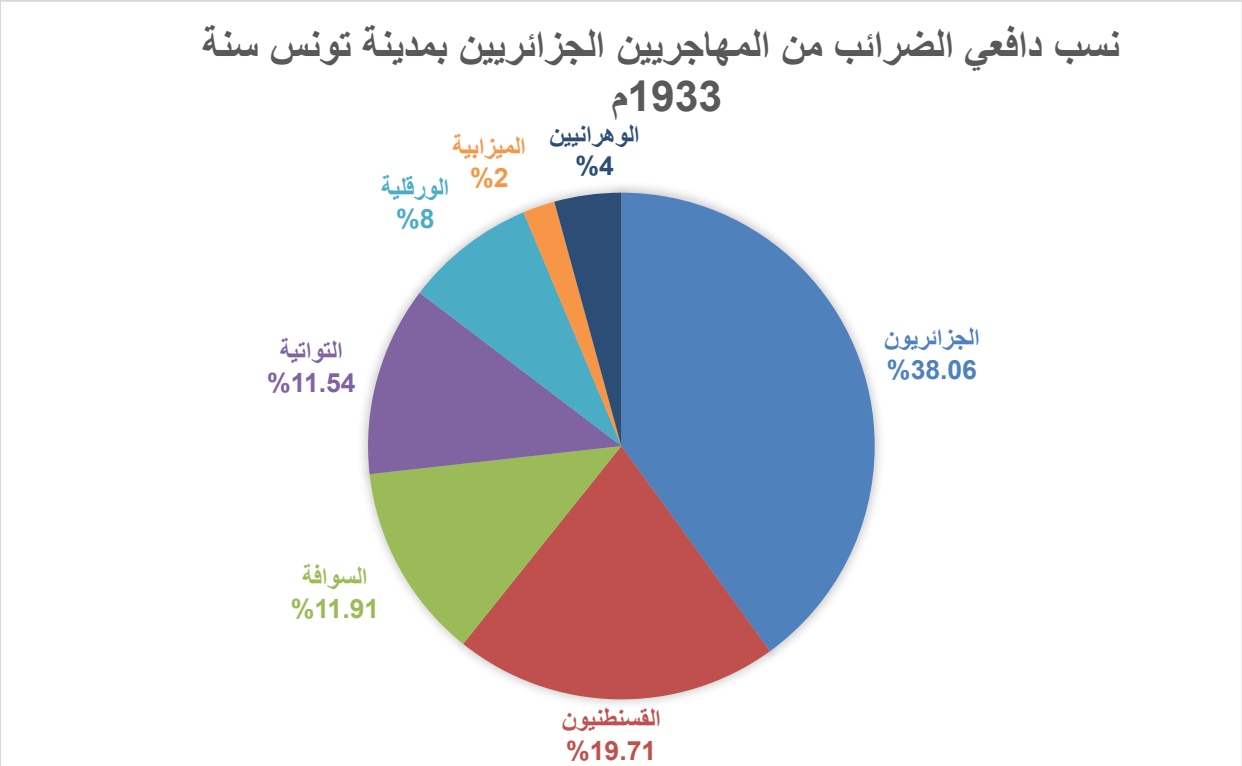


[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°68, **Lettre du D.G.I au C.C de Tunis**, Tunis, 05/12/1933, p02.

استنادًا إلى هذه القيم النسبية، يمكننا ملاحظة تباين بارز في مساهمة المهاجرين الجزائريين في دفع الضرائب للحكومة التونسية، ويعود هذا التباين إلى عدة عوامل، منها الوضع المالي. يعتبر الوضع المالي للمهاجرين الجزائريين من العوامل الرئيسية التي تؤثر على تباين عدد دافعي الضرائب بين المشيخات الجزائرية في مدينة تونس.

فبالنظر إلى طبيعة المهن التي يمارسها المهاجرون الجزائريون القادمون من عمالة الجزائر وعمالة قسنطينة، نجد أنها تمثل مهنًا جيدة مقارنة بباقي المهاجرين، حيث كان العديد منهم تجارًا ومزارعين وأصحاب حرف. بالمقابل، يأتي بعض المهاجرين من المناطق الصحراوية مثل السوافة والوراقلية، ورغم عددهم الكبير، فإن أغلبهم يفتقرون إلى الموارد ويعملون في مهن بسيطة.

علاوة على ذلك، يمكن أن يكون لحرص الشيخ على تسجيل مواطنيه في سجل الضرائب والالتزام بتحصيلها تأثير كبير على تباين عدد دافعي الضرائب بين المشيخات الجزائرية. حيث يتعمد بعض شيوخ المهاجرين القادمين من الجنوب عدم تسجيل مواطنيهم في قوائم دافعي الضرائب لعدة أسباب، منها تلقيهم رشاوي أو لأسباب عروشية، حيث يفضلون عدم تسجيل أبناء عرشهم. وهذا ما سنوضحه لاحقًا.

في اعتراف من الإقامة العامة الفرنسية بمجهوداتهم، قامت بتكريم هؤلاء الشيوخ من خلال منحهم أوسمة تقديرًا لمساهماتهم المتميزة في تحصيل الضرائب. ومن بين هؤلاء، حصل محمد عمر بن فرحات بونوة، شيخ المهاجرين الجزائريين، على وسام الافتخار برتبة ضابط بتاريخ 06 أوت 1937م[1].

اما في المرقبات المدنية خارج مدينة تونس العاصمة، بلغ عدد دافعو الضريبة من المهاجرين الجزائريين فيها 4400 شخصا، من مجموع 7926 جزائريا مقيما هذه المناطق، ويتضح هذا أكثر من خلال الجدول التالي:

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°79, **Lettre du C.C de Tunis au R.G**, Tunis,04/09/1937.

**جدول 13:** عدد دافعو الضرائب في المرقبات المدنية خارج مدينة تونس سنة 1933م[1].

| المشيخة | بنزرت | تبرسق | الكاف | تاجروين | تالة | مكثر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التعداد | 974 | 948 | 917 | 784 | 619 | 174 |

**الوحدة:** (شخص).

إن ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو أن نصف المهاجرين الجزائريين المقيمين في هذه المرقبات المدنية ملتزمون بدفع الضريبة لشيوخهم، وها ما يعكس فعالية هذا التنظيم المستحدث من قبل الاقامة العامة الفرنسية، في تحقيق إيرادات ضريبية هامة من هؤلاء السكان الجزائريين الذين تهربوا لفترة طويلة عن دفع الضرائب، ففي 19 سبتمبر 1924م، وصف المرشح لمنصب شيخ المهاجرين الجزائريين بتاجروين آيت جودي مسعود وفلة، الوضع في منطقة تاجروين بأنه يوجد أكثر من ثلاثة آلاف عائلة جزائرية مقيمة في هذه المنطقة، لكن يوجد أقل من عشرين عائلة تدفع الضرائب بشكل كامل[2].

كما عبر المراقب المدني لتالة في ملاحظة بتاريخ 09 جانفي 1924م، عن مدى القلق الذي يسببه سلوك المهاجرين الجزائريين تجاه السلطات التونسية، خاصة في المناطق حيث يتجمعون فيها بعدد كبير، موضحا أن المشكلات التي تنجم عن تصرفات هؤلاء الأفراد لم تكن جديدة، ولكن المساعي التي قامت بها السلطات لمعالجة هذه المشكلات كانت فعاليتها لفترة قصيرة فقط، لهذا هناك حاجة ملحة لتَعيِين شيخ من المهاجرين الجزائريين مكلف بتحصيل الضرائب في هذه المناطق[3]، وهو ما قد يساعد في التخفيف من التوترات بين المهاجرين الجزائريين والشيوخ التونسيين.

فالجزائريون يشكلون موردًا جبائيًا مهمًا، ولذلك يُراعى تضمينهم ضمن نطاق الضرائب المستحقة، ولتحقيق ذلك يُعتبر تَعيِين شخصية مرموقة من بين الجزائريين تحمل مسمى "شيخ

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°68, op.cit, p02.

[2]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°01, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°16, op.cit.

الجزائريين"، يُمكن أن يكون له دور كبير في تقييد الجزائريين وتحصيل الضرائب منهم وتحقيق الأهداف المالية المرجوة[1].

كما قام قايد تبرسق في 10 جويلية 1937م بمراسلة مدير المالية بخصوص قيام الشيوخ التونسيون برفض تضمين المهاجرين الجزائريين في قوائم القروض البذرية في عام 1936م، بحُجَّة أنهم لا يدفعون ضرائبهم أبدًا، وبناءً على ذلك تقرر إعداد قائمة منفصلة تحت مسؤولية شيخ المهاجرين الجزائريين وضامنيه[2]، هذا بطلب من وفد مثل وجهاء المهاجرين الجزائريين بتبرسق، حيث طلبوا منه التدخل لدى إدارة المالية لضمان أن يتم دفع المهاجرين الجزائريين لشيخ الجزائريين فقط، موضحين أن هذا الإجراء سيكون فعالًا نظرًا لأن الشيخ الجزائري هو الأقدر على التواصل مع المهاجرين وقيادتهم[3].

كان هناك أيضًا رغبة من قبل المراقبين المدنيين الفرنسيين في توسيع هذه الصلاحيات لتشمل جميع الضرائب المفروضة على المهاجرين الجزائريين، نظرًا لفعالية الشيخ الجزائري في تحصيلها مقارنةً بالشيخ التونسي. ومع ذلك، قوبل هذا الاقتراح برفض من إدارة المالية خوفًا من تقلص الموارد المالية للشيوخ التونسيين[4].

ورغم ذلك، واجه شيوخ الجزائريين في تونس أيضا عراقيل وصعوبات عدة في تحصيل الضرائب من المهاجرين، تتعلق بظروف ممارستهم لوظيفتهم أو بتعنُّت مواطنيهم وعدم انصياعهم لهم.

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°16, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°24, **Lettre du Gaïd de Téboursouk au D.G.F**, Tunis, 10/07/1937.

[3]Ibid.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°96, Lettre du SGGT au Chef de la région de Bizerte., Tunis, 11/04/1946.

### 3.الصعوبات والعراقيل التي واجهت الشيوخ الجزائريين في تحصيل الضرائب:

واجه شيوخ المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس، مع بداية مباشرة مهامهم الجديدة المتمثلة في تحصيل الضرائب من مواطنيهم، عدة عراقيل وصعوبات كانت بالدرجة الأولى مع إدارة مشيخة المدينة التونسية، ذلك بسبب عدم تمكين هذه الأخيرة للشيوخ الجزائريين من الطوابع الجبائية الخاصة بالمهاجرين الذي يتولون تمثيلهم، حيث قام شيخ القسنطينيين محمد الصالح زروق بتوجيه شكوى مطولة في 13 اكتوبر 1919م، إلى شيخ مدينة تونس خليل بوحاجب، حول العراقيل التي مارسته إدارته اتجاهه[1].

كما قدم شيخ السوافة علي بن سلطان في 03 فيفري 1920م، شكوى إلى المراقب المدني في مدينة تونس بخصوص نفس المشكل، وهي عدم تمكينه من قبل إدارة مشيخة مدينة تونس من الطوابع الجبائية الخاصة بالمهاجرين السوافة بمدينة تونس[2].

لقد اتهم شيوخ المهاجرين الجزائريون مشيخة مدينة تونس، بأنها سعى إلى إقصائهم من جباية الضرائب من المهاجرين الجزائريين المقيمين بالمدينة، من خلال تكليف محركي الأحياء التونسيين[3] بهذه الوظيفة التي في الأساس من مهامه كشيوخ لهؤلاء المهاجرين[4].

ومن جانبه اشتكى شيخ مدينة تونس أيضاً من أن شيوخ المهاجرين الجزائريين بالمدينة، لم يقدموا لإدارته قائمة تتضمن بشكل كامل أسماء المهاجرين الجزائريين الذين يجب عليهم دفع ضريبة الاستيطان، واتهم الشيوخ الجزائريين بتحصيل الضريبة من عدد كبير من المهاجرين الذين لم يتم تسجيلهم أصلا في سجل الجزائريين، كما يدعي أن هذه الطريقة تضر

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°39**, lettre du Mohamed Salah Zerrouk, le cheikh de Constantinois à Tunis au le Cheikh el Médina**, Tunis, 13/10/1919, p 1,2.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°51, **lettre du C.C du Tunis au S.G.G.T**, Tunis, 03/04/1920.

[3] **محركي الأحياء:** كانت مدينة تونس مقسمة الى مجموعة أحياء، وفي كل حي هنالك معاون لشيخ المدينة يسمى بالمحرك. للمزيد أنظر، كريمة الزائري، **المرجع السابق**، ص11،12.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°57, **Lettre du C.C du Tunis au D.R.G,** Tunis, 21/10/1920, p 1.

بمصلحة الخزانة، إذ أن التونسيون يدفعون ضريبة أكثر من المهاجرين الجزائريين بمقدار 05 فرنكات، ويقول إن أي جزائري غير مسجل في سجل الجزائريين يجب أن يعتبر تونسيًا[1].

لكن الشيوخ الجزائريون نفوا ذلك، وأوضحوا بأنهم قدموا لإدارة شيخ مدينة تونس قائمة تم إعدادها من قبل إثنين من الكتاب العدل، وكان من المفترض أن يتسلم بعدها الشيوخ الجزائريين، كافة الطوابع الجبائية الخاصة بمواطنيهم من شيخ مدينة تونس وقائد الأحواز، إلا أن ذلك لم يحدث. حيث لم تُسلم إدارة مشيخة مدينة تونس للشيوخ الجزائريين المهاجرين بمدينة تونس، إلا الطوابع الجبائية التي يعتقد أنها غير قابلة للاسترداد مثل الطوابع الخاصة بفقراء المهاجرين أو الذين عادوا للجزائر أو فارقوا الحياة، وبقيت معظم الطوابع الجبائية الخاصة بالمهاجرين الجزائريين القابلة للسداد بين يدي محركي الأحياء التونسيين بدلاً من الشيوخ الجزائريين[2].

وحسب رسالة المراقب المدني الفرنسي بتاريخ 21 أكتوبر 1920م إلى المقيم العام الفرنسي بتونس، فإن شيوخ المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس، أجابوه بأن شيخ المدينة هو من أوصاهم بتضمين جميع المهاجرين الجزائريين المسجلين أو غير المسجلين في سجل الجزائريين في قوائمهم، كما يُشيرون إلى أن كل جزائري غير مسجل في قوائم الجزائريين أو لم يؤدي الخدمة العسكرية يدفع 06 فرنكات كضريبة إضافية، بالتالي يتم حفظ مصالح الخزينة بشكل تام على عكس ما يدّعيه الشيخ المدينة[3].

وفي هذا السياق، كان المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس قد تدخل وأوضح في رسالته للمقيم العام الفرنسي في 03 فيفري 1920م، أن المهاجرين الجزائريين الذين يعيشون في تونس ليسوا مجتمعين تحت مشيخة واحدة، بل يتبعون لشيوخ مختلفين يختارونهم وفقًا لأصولهم، كما أكد أنهم تم تكليفهم بجباية الضرائب لتعزيز سلطتهم على أتباعهم، بالتالي فإن

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°65, **Note pour le S.G.G.T,** Tunis, 23/05/1923, p2.
[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°65, op.cit, p1
[3]Ibid, p2.

شيوخ المهاجرين الجزائريين يمتلكون نفس الصلاحيات التي يمتلكها نظراؤهم التونسيين، خاصة فيما يتعلق بتسلمهم للضرائب الخاصة بمواطنيهم[1]، لهذا طالب المراقب المدني الفرنسي الحكومة التونسية في 24 افريل 1920م بحل هذه الإشكالية، ومطالبته بحث شيخ المدينة على معاملة شيوخ المهاجرين الجزائريين في المدينة بمزيد من العدل، واحترام حقوقهم كجمّاعين لضرائب المستحقة عن المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس[2].

كما واجه شيوخ الجالية الجزائرية المقيمة بمدينة تونس وضواحيها مشكلة، حيث طُلِبَ منهم فتح حسابين منفصلين لمتابعة تحصيل الضرائب وتسجيل مواطنيهم، حيث يجب على الشيخ الجزائري فتح حساب لدى إدارة شيخ المدينة للجالية المقيمة بمدينة تونس، وحساب ثانٍ لدى إدارة عامل الأحواز للجالية المقيمة في ضواحي المدينة. أدى هذا الإجراء إلى حدوث مشاكل عديدة بالنسبة لهم، حيث وجد عدد من المهاجرين الجزائريين أنفسهم ملزمين بدفع الضرائب لإدارتين مختلفتين، بسبب اختلاف مقر إقامتهم عن مقر عملهم، مما سبب اللبس في تقييد المهاجر مرتين؛ واحدة استنادًا لمكان إقامته، والأخرى استنادًا لمكان عمله، وقد أدى هذا إلى صعوبات في عملية تحصيل الضريبة، كما أسفر عن خلافات بين الشيوخ الجزائريين ومواطنيهم[3].

ومن أجل حل هذه الإشكالية طلب عامل الأحواز، الذي بدوره يمثل عامل البرانية تكليفه باستخلاص ضرائب الاستيطان للمهاجرين الجزائريين المقيمين داخل مدينة تونس، متعللا بان المهاجرين الجزائريين أجانب، ورأى المراقب المدني بتونس موافقة العامل لما لذلك من فائدة لاسيما من حيث المصلحة العسكرية[4].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°54, **Lettre du R.G au C.C de Tunis,** Tunis,08/04/1920.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°53, **Lettre du C.C de Tunis au S.G.G.T,** Tunis,24/04/1920.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°41, **رسالة من عامل الاحواز صلاح الدين بكوش الى الوزير الاكبر التونسي** ، تونس ،24 /1920/01.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°41, op.cit.

رغم موافقة المراقب المدني، إلا أن الكاتب العام للحكومة التونسية أعرب عن رأي مخالف في رسالة وجهها إلى المدير العام للإدارة المالية في 26 أفريل 1920م، ووفقًا لتقييمه للموضوع، اعتبر أن معظم المهاجرين الجزائريين، الذين يعيشون في تونس قد استقروا فيها مع عائلاتهم لفترة طويلة، سواء كانوا تجارًا أو حرفيين أو غير ذلك، وهم مندمجون مع السكان الأصليين للمدينة، وأشار إلى أن إدراجهم ضمن "البرانية" تحت إدارة عامل الأحواز قد يؤثر سلبا على التمازج الاجتماعي فيما بينهم ويجرح كرامتهم. لذلك ومن وجهة نظره رأى أنه من الأفضل الحفاظ على الوضع الحالي؛ أي السماح للجزائريين بمدينة تونس بالبقاء تحت تباعيه شيخ المدينة، أما المهاجرين الجزائريين في الضواحي يتبعون قائد الأحواز[1].

كما أن فعالية الشيخ الجزائري لم تكن دوما موجودة، لأن ذلك مرتبط بعدة عوامل تجعل مهمته ناجحة، وأهمها قدرته على فرض سلطته على مواطنيه المهاجرين الذين يمثلهم، فعلى الرغم من أن استحداث منصب الشيخ ساهم في تسجيل عدد كبير من المهاجرون الجزائريون الذين يفرون من الضرائب، إلا أن تنفيذ هذه الإصلاحات لم تحقق كل النتائج التي كانوا يأملون في تحقيقها في مجال الضرائب، جاء هذا في رسالة مطولة وجهها قايد بنزرت في 20 ديسمبر 1926م إلى المدير العام للضرائب[2].

فالمهاجرون الجزائريون حسبه ظلوا يظهرون قلة انضباط وعدم الالتزام، مما يؤدي إلى عدم انقيادهم بشكل كامل لسلطة شيخهم، فهناك العديد من الأفراد الذين يتجاوزون تأثير الشيخ ويتجاهلون دوره في شؤونهم، يعتبرون أنه ليس عليهم الالتزام بأوامره واستدعاءاته، ويعتمدون على تدخل السلطة الفرنسية فقط[3].

يمكن ان نعتبر أسباب هذا التمرد، تعود إلى غياب تشريع قانوني يخول للشيخ الجزائري بفرض عقوبات على مواطنيه وإجبارهم على الالتزام بدفع الضريبة، هذا الأمر دفع المراقب

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°48, **Lettre du S.G.G.T au D.G.F,** Tunis, 15/04/1920.
[2] A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°47, op.cit.
[3] Ibid.

المدني في المراقبة المدنية تالة إلى مساءلة الوزير المقيم المفوض لدى الإقامة العامة الفرنسية بتونس، عبر رسالة مؤرخة في 23 جويلية 1923م حول هذه الصلاحيات[1].

مطالبا من خلالها توضـــيحًا حول العقوبات القانونية التي يمكن فرضـــها من قبل حامل هذا المنصب (شيخ الجزائريين) بحق الذين يعارضون دفع الضرائب، إذ يتمتع زملاؤه الشيوخ التونســيون بالقدر الكافي من الســلطة التي تتيح لهم إلزام التونســيين بدفع الضــريبة وتجريم الممتنعين على دفعها، ولهذا رأى المراقب المدني لتالة في رســالته، إنه يجب أن يتمكن شــيخ الجزائريين أيضا من ممارسة الضغط على مواطنيه الذين يظهرون تمردا في دفع الضرائب[2].

وفي نفس الرسالة دوما، يقدم المراقب المدني اقتراحًا لمعالجة هذه الإشكالية، حيث يتمثل الاقتراح بأن يشـــرع الشـــيخ الجزائري في تحرير مخالفات يعتبر فيها المهاجرين الجزائريين الرافضين لدفع للضرائب المقررة عليهم، أفرادًا بدون وسائل للعيش (متشردين)، يجب عليهم أن يُعادوا إلى الجزائر وفقًا للتشريع الفرنسي المعمول به في مثل هذه الحالات، أو أن يتم تفويض الشــيخ بالقدرة على مصــادرة الأصــول المتنقلة التي يمتلكها الجزائريون الذين يعارضــون دفع الضــرائب، وإمكانية بيع هذه الأصــول من قبل الجهة المختصــة لتحصــيل الضــرائب غير المدفوعة[3].

وعليه ردت الإقامة العامة الفرنســية في تونس بتاريخ 09 أكتوبر 1923م، بالرفض لكون أن التشـــريعات الحالية، لا تتيح لشـــيوخ المهاجرين الجزائريين صـــلاحيات تأديبية أو قضائية ضد مواطنيهم، بل يجب أن يكون لهؤلاء لشيوخ سلطة شخصية كافية لهذا الغرض، فكثيرًا ما يطلب منهم المهاجرين الذي يمثلونهم التدخل نيابةً عنهم في قضـــايا متعددة، وبناءً على ذلك يجب على هؤلاء المهاجرين الجزائريين أن يظهروا طاعتهم لشيوخهم[4].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°05, op.cit.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°05, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°08, **Lettre du M.P.D.R.G au C.C de Tahla**, Tunis, 09/10/1923.

كما أشـــارت إلى أن المهاجرين الجزائريين قد يكونون ســـعداء بدفع ضـــرائبهم للشـــيخ الجزائري، لتجنب أي إزعاج من الإدارة التونسية، حيث يقوم الشيخ الجزائري بتحصيل الضرائب من منازل المهاجرين، وتُقدر قيمة رســوم هذه الخدمة التي يُقدمها الشــيخ الجزائري ب 0.50 فرنكا لكل طابع جبائي، وهي أقل تكلفة بكثير من رسوم المنفذ الذي يتم إرساله من قبل الإدارة المالية التونسية لاستخلاص الضريبة، حيث تكون تكاليف الخدمة تقريبًا دائمًا مساويا للمبلغ الرئيسي المستحق للضريبة [1].

وعلى سبيل المثال أشار قايد بنزرت ففي رسالته السالفة الذكر، إلى أن تَعيِين الشيخ الونَاس الغزالي بن محمد بن محجوب كشـــيخ للجزائريين المقيمين في بنزرت، لم يحقق الأهداف المتوقعة في تحصيل الضرائب، ففي السنة المالية لعام 1926م، تلقى الشيخ الونَاس الغزالي 542 طابعًا جبائيًا لضـــريبة الاســـتيطان، وعلى الرغم من أن هذا العدد يعادل عدد المهاجرين الجزائريين الذين قيدهم الشيخ لدى إدارة المال، والذين يستوفون الشروط المطلوبة لدفع الضريبة، فإنه نجح في تحصيل الضريبة فقط من 337 مهاجرا جزائريا، مما يشير إلى عجزه في تحصيل الضرائب من البقية المقدرة عددها ب 205 مهاجرا جزائريًا[2].

إضافة إلى ذلك، ووفقًا للإحصاء السكاني لسنة 1926م، بلغ عدد الجزائريين الذكور المقيمين في بنزرت، الذين تجاوزوا سن 18 عامًا 833 جزائريا، إلا أن الشيخ استطاع فقط تسجيل 542 منهم، مما يشير إلى وجود 291 جزائريًا يتهربون بشكل كامل من دفع الضرائب الشخصية[3].

ففي رسالته للمدير العام للمالية يضيف قايد بنزرت أسباباً أخرى لهذا الفرق بين العدد الإجمالي للمهاجرين الجزائريين المقيمين في قيادته، وعدد من تم تحصـــيل الضـــريبة منهم، حيث يشير إلى طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان الجزائريين، إذ يتوزعون على خمسة عشر

[1] A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°08, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°47, op.cit.

[3] Ibid.

مشيخة[1]مختلفة في المراقبة المدنية لبنزرت، وبالتالي يكون من الصعب بالنسبة للشيخ الجزائري جمع الضـريبة منهم، ويشـير أيضـا إلى التحدي الذي تشـكله تكاليف النقل والتنقل بين هذه الشيوخ المختلفة، حيث يمكن أن تتجاوز ما يحصل عليه الشيخ كأجرة من عمله في تحصيل الضرائب في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى خسائر مادية تضاف إلى الصعوبة في تحصيل الضرائب من هؤلاء المهاجرين الجزائريين[2].

لهذا يعتقد قايد بنزرت أن تحسـين الظروف المالية والوظيفية للشـيخ الجزائري قد يحقق نتائج أفضل في تحصيل الضرائب، مقترحا زيادة أجر الشيخ الجزائري لتعويضه عن التكاليف التي قد يتكبدها خلال أداء مهامه، خصـوصـاً في حال كان مضـطرًا للتنقل بين الشـيوخ المختلفة، ومن الحلول الأخرى المقترحة، تكليف الشـيوخ التونسـيين بجمع الضـرائب من المهاجرين الجزائريين الذين يقيمون في مناطقهم، التي قد تكون بعيدة عن الشيخ الجزائري هذا الحل يمكن أن يقلل الأعباء المالية والوظيفية عليهم، ويسـاهم في تحقيق نتائج أفضـل في تحصيل الضرائب[3].

بل يُعتبر الجزائريون المقيمون في تبرسـق والواقعة في الشـمال الغربي التونسـي الأكثر تعقيدًا فيما يتعلق بدفع ضـرائبهم، ففي رسـالة وجهها المدير العام للمالية إلى الكاتب العام للحكومة التونسية بتاريخ 19 جوان 1935م، اقترح إعادة النظر في منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تبرسـق لأن التجربة لم تكن ناجحة، ورأى انه توزيع الجزائريين بين الشـيوخ التونسيين المختلفين في الدوائر التي يتواجدون فيها كما كان في السابق[4].

رسـالة المدير العام للمالية جاءت عقب تقرير قدمه له المفتش الرئيسـي للمالية سـي العياشـي بتاريخ 20 ماي 1935م، تطرق فيه للمشـكلات المتعلقة بتحصـيل الضـرائب من

[1]نقصد به التقسيم الترابي لتونس والمشيخة تأتي بعد العمالة والإقليم.

[2]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°47, op.cit

[3]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°53, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°35, **Lettre du D.G.F au S.G.G.T**, Tunis, 19/ 06/1935.

المهاجرين الجزائريين المقيمين في منطقة تبرسق، فرغم أن الوضع المالي لهؤلاء المهاجرين الجزائريين يُعتبر أفضل من التونسيين، إلا أن نسبة تحصيل الضرائب منهم كانت أقل بكثير[1].

يذكر سي العياشي في تقريره أنه قبل تَعيِين الشيخ الجزائري المكلف بتحصيل الضرائب في جميع مناطق الجزائريين بتبرسق، لم تكن تحصيلات الضرائب المتعلقة بهؤلاء المهاجرين بهذا السوء، ففي الواقع كانت المبالغ التي لم يتم تحصيلها قبل تَعيِين شيخ المهاجرين الجزائريين في تلك الفترة قدرها 53630.18 فرنك[2].

وبحلول تاريخ 28 فيفري 1935م، ارتفعت المبالغ التي لم يتم تحصيلها إلى 76656.79 فرنك، مما يدل على أن الوضعية المتعلقة بتحصيل الضرائب من الجزائريين أصبحت أكثر سوءًا بدلاً من التحسن، وفقاً لتقرير سي العياشي، فإن الضريبة الشخصية لسنة 1934م أظهرت أن متوسط النسبة المحققة في تحصيل هذه الضريبة حتى نهاية فيفري 1935م لم يتجاوز 32٪ من مجموع المهاجرين الجزائريين، في حين أن نفس المتوسط تجاوز 43٪ بالنسبة لمواطنين التونسيين[3].

ونظرًا لاستحالة إلغاء مشيخة المهاجرين الجزائريين بتبرسق، ذلك لضرورة منصب الشيخ في الرقابة العسكرية على المهاجرين أو في خدمة التجنيد وغيرها من المهام الأخرى[4]، فقد وجه المراقب المدني الفرنسي تحذيرًا للشيخ صالح بن الحاج أحمد بن حديد الدراجي، بأنه سيتم إعفاؤه من مهامه إذا لم يقم بحلول نهاية شهر سبتمبر 1935م، بزيادة تحصيلاته الضريبية ومعالجة ديونه، وقد أمهل حتى نهاية موسم حصاد الحبوب[5].

وعلى إثر ذلك، انتهز الشيخ صالح بن حديد الدراجي موسم حصاد الحبوب باذلا جهداً كبيراً لجمع الضرائب من المهاجرين الجزائريين في تبرسق، وقدم مساعدة فعّالة للشيوخ

[1]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°36, op.cit.

[2]Ibid.

[3]Ibid.

[4]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°35, op.cit.

[5]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°37, op.cit.

التونسيين في جمع الضرائب الزراعية المفروضة بشهادة إدارة المال التونسية. ومع ذلك اضطر إلى اتخاذ قرار الاستقالة نتيجة للضغوط والتهديدات التي فُرضت عليه من قبل الإدارة الفرنسية من جهة، ومواجهة التمرد الذي نشب من قبل مواطنيه من جهة ثانية[1].

كما تم اتهام عدد من الشيوخ بالرشوة والابتزاز من قبل مواطنيهم، وذلك من أجل التهرب من دفع الضرائب. ومن بين هؤلاء الشيوخ يأتي شيخ السوافة علي بن سلطان، الذي رفع مواطنوه شكاوى ضده إلى الاقامة العامة الفرنسية بتهمة التحايل والابتزاز، لكن ثبت عدم صحة غالبية هذه الاتهامات، بما في ذلك شكوى رفعها شخص يُدعى الحبيب بن ناصر، الذي زعم أنه وصل إلى تونس حديثًا، وقد طلب منه الوسطاء الذين يستخدمهم الشيخ للابتزاز مبلغًا قدره 15 فرنكًا لصالح الشيخ، وعندما رفض تم استدعاؤه بعد بضعة أيام إلى المراقبة المدنية حيث طُلب منه دفع تسع سنوات من الضرائب خَلَيْنَا [2].

واكد الحبيب بن ناصر إنه رفض هذا الادعاء، موضحا بكونه حديث الإقامة في تونس إذ لم يمضي على تواجده فيها إلا بضعة أشهر، كما أن له وصولات ضريبية من الجزائر تثبت أنه دفع الضرائب هناك خلال السنوات السابقة، وبسبب رفضه هذا تم حجزه لمدة يومين وأُجبر على الدفع[3]. وعلى إثر ذلك سارعت الاقامة العامة الفرنسية إلى فتح تحقيق معمق في أكثر من 16 شكوى تلقتها ضد الشيخ السوافة علي بن سلطان، وكل شكوى موقعة من عدة انفار، منها الشكوى التي ذكرناها سابقا، حيث اثبتت التحقيقات بان الحبيب بن ناصر كان مدينًا بالفعل بمبلغ قدره 113 فرنك لإدارة المال التونسية، وهو قيمة الضرائب المستحقة عليه سنة 1921م، وهي نفسها الطوابع التي سلمت لشيخ السوافة من قبل إدارة شيخ مدينة تونس في أوت من نفس السنة[4].

[1] A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°39, **Lettre du D.G.F au le Délégué à l'Administration Tunisienne**, Tunis, 08/01/1936.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°78, op.cit, p.15-13.

[3] Ibid.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°50, **Lettre du C.C de Tunis au M.P.D.G**, Tunis, 08/05/1923, p1,2.

ولما طلب شيخ السوافة من الحبيب بن ناصر الذي يعيش في تونس منذ أكثر من 20 عامًا، بتسوية ضرائبه، قام هذا الأخير بالرحيل إلى الوادي، وعاد بعد بضعة أشهر بعد أن حصل على تصريح سفر من رئيس الملحقة العسكرية بالوادي، ليطالبه الشيخ علي بن سلطان مجددا بدفع ضرائبه، إلا أنه رفض قائلاً إنه مقيم في تونس منذ فترة قصيرة وله وصولات ضريبية من الجزائر تثبت أنه دفع الضرائب هناك خلال السنوات السابقة، وبسبب رفضه الشيخ بتقديم شكوى ضده إلى هذا المراقبة المدنية تم حجزه لمدة يومين وأُجبر على الدفع[1].

**4.تجاوزات شيوخ المهاجرين الجزائريين في تحصيل الضرائب:**

إن نظام المشيخة المعتمد في إدارة شؤون المهاجرين الجزائريين في تونس، شهد تجاوزات وفساداً من قِبل بعض الشيوخ أنفسهم فيما يخص الدور الضريبي، حيث لجأ البعض منهم إلى إخفاء بعض المهاجرين الجزائريين، وعدم تحصيل الضريبة منهم مقابل استفادة مالية يتحصل عليه الشيخ، من هؤلاء الشيوخ الذين اتهموا بالفساد المالي، هو شيخ المهاجرين التواتية في مدينة تونس أحمد بن محمد صالح، فحسب رسالة شيخ مدينة تونس في 17 جانفي 1921م، فإن الشيخ المذكور تعمد إخفاء 89 مهاجرا تواتيا عن التقييد في سجل الضرائب لسنوات عديدة ، مقابل مبلغ مالي يدفعه هؤلاء للشيخ، حيث يقول شيخ المدينة في رسالته:

« ... **بعد فقد وردت لنا من بعض أناس جريدة بها عدد 89 أنفار من توات مقيمين بالحاضرة منذ سنين وتوجهوا في هذا العام مؤقتا لحراسة غابة الزياتين العزيزة عثمانة بالمثاليث وان شيخ قبيلتهم المذكور اعلاه (أحمد بن محمد صالح) على علم تام من اقامتهم هنا (بمدينة تونس) وهو الذي ضمن فيهم عند وكيل الوقف عند استخدامهم للحراسة ومع ذلك فهو مخف لهم من اداء الاستيطان** ...» [2].

ولقد تم استدعاء الشيخ أحمد بن محمد صالح من قبل شيخ المدينة إلى مكتبه عدة مرات، حيث سُأل عن 18 اسمًا من الأسماء المدرجة في جريدة الحراسة، التي ضمنها الشيخ لدى

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°50, op.cit, p2.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°15, op.cit.

وكيل الوقف، وهي من الأسماء التي لم يقم الشيخ بتقيدها في سجل الضرائب[1]، كانت إجابات الشيخ متناقضة، حيث أنكر معرفته ببعض الاسماء والبعض الآخر، برر شيخ المهاجرين التواتية أحمد بن محمد صالح عدم تقييدهم بكونهم قد عادوا إلى الجزائر أو غادروا مدينة تونس، وأما البقية فأجاب بأنه لم يستخلص الضريبة منهم إلا هذه السنة[2].

ولما أحس الشـــيخ بثبوت التهمة عليه، قدم في جانفي 1921م لإدارة المال جريدة في جميع الانفار التسع والثمانون مطالبا بإلحاقهم بسجل الضرائب، ومحددا سنوات تخلف كل اسم من الاسماء عن دفع ضريبة الاستيطان، ومن بينهم الاسماء التي كان قد أنكر الشيخ معرفته بها، أو برر عدم تقييدهم بغيابهم عن مدينة تونس[3]. وبناءً على ذلك فقد تم تقديم طلب من إدارة المال إلى الحكومة التونسـية في 24 فيفري 1921م، من أجل توجيه رسـالة إلى المقيم العام الفرنســي في تونس لمعاقبة الشـيخ المذكور بسـبب إخفاء الأشـخاص المذكورين عن التسـجيل، لان هذا السـلوك حسـب رسـالة شـيخ مدينة تونس أدى إلى خسـائر في صـندوق الضرائب، حيث بلغت نسبة استخلاص الضرائب من التواتية عن طريق الشيخ أحمد بن محمد صـالح 18%، وهي نسـبة منخفضـة مقارنة بنسـبة الضـرائب المسـتخلصـة في عموم مدينة تونس، والتي تقدر بـ 26%[4].

كما اشـــتكى عدد من المهاجرون الجزائريون المقيمين في تاجروين، من شـــيخهم آيت الجودي وفلة مسعود بن علي، وقد جاء في شكواهم أن الشيخ طالبهم بدفع الضريبة الشخصية لعدة سنوات سابقة، على الرغم من أن وصولهم إلى تونس لم يكن إلا منذ بضعة أشهر فقط.

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°15, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°19, **محضر لقاء الشيخ أحمد بن محمد صالح مع شيخ مدينة تونس**، تونس، 1922/09/22م.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°18, **قائمة تضم المهاجرين التواتية قدمه الشيخ أحمد بن محمد صالح لإدارة شيخ مدينة تونس** ، تونس، جانفي، 1921م.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°16, **رسالة المدير العام للمالية الى الوزير الأكبر التونسي**، تونس، 1921/02/24م.

في المقابل اتهموا الشـيخ بعدم المطالبة بالضـريبة من عند بعض المهاجرين الجزائريين مقابل دفعهم مبلغًا من المال[1].

وبعد التحقيق الذي اجراه المراقب المدني الفرنســي في تاجروين في الشــكاوى المقدمة، أثبت صـحتها وأشـار إلى أن الشـيخ المذكور مُهْمَل لخطته ويكلف أقاربه بجمع الضـريبة للتفرغ لمصـالحه الشخصية، وايضـا بسبب ضـعف شخصـيته وفقدانه النفوذ على المهاجرين الجزائريين المقيمين بتاجروين، وهو شــرط مهم يجب أن يتمتع به الشــيخ الجزائري من أجل تمكنه من جمع الضريبة من المواطنين الذين يمثلهم لهذا طلب إقالته من منصبه[2].

إن عدم تقييد شـيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس لمواطنيهم في سـجل الضـرائب، أو القيام بإسـقاط أسـماء منها ليس دائماً مرتبطًا بتلقي الرشـوة منهم، فهناك دوافع أخرى قد تكون وراء ذلك مثل حرص الشـيخ على عدم إرهاق كاهل المهاجرين الجزائريين بهذه الضـرائب التي يراها مجحفة في حقهم، أو انشغال الشيخ بمهام أخرى أدت إلى تقاعسه في تحصيل الضرائب المقررة على المهاجرين الجزائريين الذين يمثلهم.

يمثل شـيخ المهاجرين السـوافة في تونس، أحمد بن محمد بن سـاعد النموذج الأول من هؤلاء الشيوخ، حيث طلب هذا الشيخ حذف بعض أسماء المهاجرين السوافة بمدينة تونس من سـجل أداء ضـريبة الاسـتيطان، ذلك بحُجَّة أن بعض هؤلاء الأشـخاص غادروا تونس، أو أن بعضهم يعيش في ظروف مادية صعبة لا تسمح لهم بأداء الضريبة، ورد هذا ضمن تقرير من المدير العام للمالية بتاريخ 25 أفريل 1931م إلى المدير العام للداخلية:« **إثر بلوغ شكاية في حق أحمد بن محمد بن سـاعد الفار شـيخ السـوافة بالحاضـرة أحلتها إلى مراقبة الاداءات فأجري بحثا أسـتفيد منه أن الشـيخ المذكور طلب إسـقاط أداء الاسـتيطان على عدة أنفار، غير أن المطلوبين بالأداء ثبت يسرهم (أغنياء) ولم يبارحوا الحاضرة (العاصمة)...**»[3].

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/01, Doc N°35, op.cit.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°13, op.cit, p1.

يضـــيف مدير المالية في رســـالته أنه بناءً على تقرير المراقب المدني الفرنســـي لمدينة تونس، بأن الشـيخ المذكور لم يقيد في سـجل الضـرائب 34 مطلوبًا لدفع ضـريبة الاسـتيطان بالنسـبة للذين بلغوا سـن الدفع، كما لاحظ أن هذا الشـيخ لم تبلغ مسـتخلصـاته الضـريبية من الفاتح جانفي إلى 31 ديسـمبر إلا 11% من مجموع الضـرائب المقرر تحصـيلها. على الرغم من أن معدل عموم مستخلصـات مشيخة مدينة تونس بلغ 16%، وهو مبلغ غير كافٍ حسب تقديره. وبناءً على ذلك يرى مدير المالية أنه يجب توجيه إنذار للشـــيخ أحمد بن محمد بن ساعد لتجنب تكرار نفس السلوك[1].

وتم بالفعل توجيه إنذار إلى شيخ السوافة أحمد بن محمد بن ساعد الفار، بسبب إسقاط ضـريبة الاستيطان عن عدة أشـخاص بشكل غير مبرر ولضـعف إيراداته الضـريبية، تم أيضًـا حجز مبلغ 300 فرنك من النسبة المخصـصـة له من استخلاص الضـريبة، ودفعها لصـندوق الضرائب[2].

من الواضح إن ما فعله شيخ السوافة في مدينة تونس، كان بدافع تخفيف عبء الضرائب على مواطنيه، وذلك من خلال عدم تحميلهم أعباء ماليـة ثقيلـة تحت مبررات مقنعـة لإدارة المال، فلم تظهر شـكاوى من هؤلاء المهاجرين السـوافة بخصـوص سـلوك شـيخهم احمد بن محمد بن سـاعد، وهذا يمكن أن يشـير إلى أنهم يرونه مسـانداً لهم ويعمل من أجل مصـلحتهم، يتناقض هذا مع سلوك شيخهم السابق علي بن سلطان الذي أتهم بقبول الرشاوي مقابل إسقاط أسمائهم من سجل الضرائب. ومن الشيوخ الذين اتهموا بالإهمال ودفع أهاليهم للتمرد على عدم دفع الضـرائب، هو الشيخ محمد بن الحاج أحمد المقراني، شيخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في تالة، حيث رفع ضـــده قايد ســبيطلة تقريراً إلى مدير المالية في 13 أفريل 1938م، يتهمه فيه بالتقصير في أداء وظيفته[3].

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/03, Doc N°13, op.cit, p02.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°43, **Lettre du Gaïd Sbeïtla au D.G.F**, Sbeïtla, 13/04/1948.

يشير تقرير قايد سبيطلة إلى أن إهمال محمد بن الحاج أحمد المقراني لواجباته، قد شجع المهاجرين الجزائريين الذين عليهم ديون لمصلحة الضرائب على عدم دفعها، حيث أن الشيخ لم يقم باتخاذ أي إجراء ضدهم، كما يفعل الشيوخ التونسيين مع الدائنين التونسيين. ويضيف قايد سبيطلة في رسالته بأن أحد المهاجرين الجزائريين ويدعى محمد صالح بن عبد الله بولخراص مدين بمبلغ قدره 7270.73 فرنك لصندوق الضرائب، كان قد باع بالسر جزءاً من ممتلكاته في سبيطلة مقابل مبلغ 16000 فرنك، ولم يدفع شيئاً من الديون المستحق عليه[1].

يبدو لنا أن سبب تقاعس الشيخ محمد بن الحاج أحمد المقراني في تحصيل الضرائب يعود إلى تفضيله الاهتمام بمصالحه الشخصية على تنفيذ مهمته الإدارية بشكل صحيح، فتحصيل الضرائب يُعتبر مهمة شاقة بالنسبة للشيوخ، وبالتالي يحاول الشيخ تحصيل القدر الذي يستطيعه دون إجهاد نفسه، في ظل عدم حاجته للعائد المالي الذي توفره له الوظيفة، إذ هو صاحب ثروة وكل ما يهمه هو أن يتولى منصب قيادي بين المهاجرين الجزائريين.

بالرغم من شكاوى الإدارة التونسية من الشيخ محمد بن الحاج أحمد المقراني، ومطالبتها للإقامة العامة الفرنسية بإقالته من منصبه، إلا أن هذه الأخيرة لم تستجب لها نظرا لمكانته البارزة بين الجزائريين المقيمين بالمراقبة المدنية بتالة، واكتفت بحجز 100 فرنك من المبلغ الراجع له من الإيرادات الضريبية التي جمعها، مع توجيه توصيات له بتحسين إستخلاصاته في المستقبل[2].

كما أتبع بعض شيوخ المهاجرين الجزائريون في تونس، عدد من الاساليب والحيل من أجل الاستيلاء على أموال الضرائب، تتمثل في مطالبتهم للمهاجرين بالمبالغ المالية المستحقة عليهم دون تسليمهم الطوابع الجبائية التي تثبت دفعهم للضريبة. على سبيل المثال، يمكن ذكر حالة الشيخ العلمي الصحراوي شيخ المهاجرين الجزائريين في الكاف الذي رفع ضده شخص

[1]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°43, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°45, **نسخة من مكتوب وزاري لعامل تالة** ، تونس، 06/16/ 1938.

يدعى عمارة بن لحسن بن الميداني شكوى إلى قايد الكاف في 31 ديسمبر 1932م، بدعوى أن الشيخ العلمي استلم منه مبلغ 500 فرنك يمثل ضريبة اداء الاستيطان، ولم يسلم له طابع جبائي عن ذلك، ثم عاد الشـــيخ مجدداً ليطلب هذا المبلغ على نفس الضـــريبة[1] . أمام هذا الوضع دعى وكيل الجمهورية الفرنسي بتونس المشتكي لتقديم شكواه للمحكمة، من أجل معاقبة الشيخ إن أثبتت صحة اقواله[2].

بينما لجأ شـيخ المهاجرين الجزائريين في بنزرت رابح بن طلحة الغربي، اتهم امرأة أرملة كانت تقيم في منزله، بالاستيلاء على أموال صندوق الضرائب المقدرة بـــ 4000 فرنك، وبعد التحقيقات التي قامت بها الشرطة والرقابة المالية للضرائب، تبين أن اتهام الشيخ للأرملة كان باطلا. بل أن إدارة المال اكتشـفت أن الشـيخ يعاني من أزمة مالية كبيرة بسـبب تراكم الديون عليه، وقد أدت هذه الأزمة إلى إعلان حالة إفلاسه من قبل المحكمة الفرنسية بالكاف في 06 جوان 1929م، كما كان يعاني أيضًا من عجز في مستخلصاته الضريبية، حيث كان متوسط تحصيله 20% مقابل 46 % لبقية شيوخ قِيَادَة الكاف، وجاء اتهامه للأرملة في سياق التبرير لاستيلائه على أموال الضرائب[3].

كنتيجة لهذه الأسباب وفقدانه لهيبته أمام المواطنين بسبب حالته المالية المتردية، صدر قرار بفصله من مشيخة المهاجرين الجزائريين بالكاف في 13 نوفمبر 1929م[4].

كما أتهم الشـيخ الذي خلفه في المنصـب قطوش لخضـر بن عبد الله ، من قبل ادارة المال التونسية بعد التدقيق الذي قامت به في افريل 1942م في حسابات شيوخ قِيَادَة الكاف

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°18, **Lettre du Gaïd Kef au P.M**, Kef, 03/12/ 1932.

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/02, Doc N°23, **Lettre du Procureur de la République au D.G.I**, Tunis, 24/05/1933.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/01, Doc N°42, op.cit.

[4]Ibid.

بوجود ديون على بعضـــهم، وأكبر هذه الديون كانت على عاتق شـــيخ المهاجرين الجزائريين بالكاف، قطوش لخضر بن عبد الله بمبلغ قدره 2369.29 فرنك[1] .

وفي 02 أكتوبر 1947م قدم الكاتب العام للحكومة التونسـية تقريراً مفصـلاً إلى الوزير الاكبر التونسي حول الوضع الضريبي في مشيخة مدينة تونس، إذ أوضح التقرير أن الإيرادات التي تم جمعها لم تكن كافية وبلغت 16479877 فرنكًا و30 سـنتًا حتى تاريخ 31 ديسـمبر 1946م، مشيرا إلى تقاعس شيوخ المهاجرين الجزائريين في أداء وظيفتهم والذين لم يقوموا بأي دفعة إلى صندوق الضرائب منذ ماي 1946م، مما أدى إلى ضعف في الايرادات[2].

حيث بلغ متوسـط تحصـيلات شـيوخ المهاجرين الجزائريين خلال عام 1946م، حسـب نفس التقرير لإدارة المال التونسية ما يلي:

**جدول14:** متوسط التحصيلات الضريبية للشيوخ الجزائريين خلال عام 1946م[3]:

| المشيخة | الجزائريين | القسنطينيين | السوافة | الوراقلية | الوهرانيين | الميزابين | التواتية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | %04.4 | %01.3 | %1.8 | %11.6 | %02.9 | %.12 | %22.6 |

تظهر هذه البيانات أن مشيخة التواتية هي من حققت أعلى متوسط تحصـيلات ضـريبية بنسـبة 22.6%، بينما حققت مشـيخة القسـنطينيين أدنى متوسـط تحصـيلات ضـريبية بنسـبة 1.3%. وقد أدى هذا التباين في هذه النسب إلى عدة عوامل:

أولاً، يمكن أن يكون حرص الشيخ على الوفاء بالالتزامات الضريبية له تأثير كبير على متوسـط التحصـيل، حيث كان شـيخ القسـنطينيين، حماني بن عبد الرزاق، شـخصًـا كبيرًا في السن وغير قادر على القيام بواجباته، مما أدى بالإقامة العامة الفرنسية إلى اتخاذ قرار بإقالته، كما تم التطرق إلى ذلك في الفصل السابق.

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Doc N°30, **Lettre du PM au Gaïd de Kef**, Tunis, 27 /04/1942.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 106, op.cit, p 01.

[3]Ibid.

ثانيًا، تلعب قوة شخصية الشيخ دورًا هامًا في فرض الانضباط والنظام داخل المشيخة، مما يؤثر على التزام المواطنين بالدفع؛ وهذه القوة تستمد أساسًا من انسجام مجموعته التي يمثلها ومن وضعه المادي والمعنوي الجيد.

ثالثًا، تأثرت هذه الاختلافات أيضًا بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالمهاجرين في كل مشيخة.

ونظراً لأن هذا الوضع يمكن أن يؤثر بشكل كبير على مصالح الخزينة التونسية، فقد طالب الكاتب العام للحكومة التونسية بدعوة الشيوخ المعنيين للقيام بتسوية حساباتهم عاجلاً وبدون تقصير، وتذكيرهم بواجبات مناصبهم الحرجة وضرورة الامتثال للالتزامات الضريبية المفروضة عليهم[1].

خلال سنة 1947م، وأثناء عملية التدقيق في حسابات شيوخ مدينة تونس، اكتشفت إدارة المال عجزًا في إيرادات الضرائب بلغت قيمتها الإجمالية 73582.60 فرنك، ومن بين هذا المبلغ كان هناك عجز يقدر بـ 4691248 فرنكًا في حسابات شيوخ المهاجرين الجزائريين وهو ما يمثل نسبة 63.77% من إجمالي العجز الضريبي حساب مشيخة مدينة تونس[2].

وهذا يوضح أن الشيوخ الجزائريين هم الأكثر إهمالاً لواجباتهم الضريبية مقارنة بالشيوخ التونسيين. حيث أصبح تقصير هؤلاء الشيوخ يمثل معضلة لإدارة المال التونسية وللحكومة التونسية والإقامة العامة الفرنسية.

وكان شيخ السوافة، محمد بن القدري، هو أحد الشيوخ الذين سجلوا أكبر عجز في حساباته، حيث بلغت قيمة هذا العجز 29536.80 فرنك يُمثل هذا العجز نسبة 62.89٪ من إجمالي العجز في الحسابات الضريبية للشيوخ الجزائريين في مدينة تونس، وكذلك نسبة 40.16٪ من قيمة العجز الضريبي المسجل في حساب مشيخة مدينة تونس[3].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 106, op.cit, p 01.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 104, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°108, **رسالة شيخ مدينة تونس الى الوزير الاكبر التونسي**، تونس،1948/02/26م.

وفي تفسير لهذه الديون الكبيرة، أوضح شيخ مدينة تونس محمد الشاذلي حيدر، في رده على مكتوب الوزير الأكبر التونسي مصطفى الكعاك في 26 فيفري 1948م، أن هذه المبالغ ناتجة عن سوء تفاهم بين إدارته والشيوخ وإدارة المال[1].

حيث يقول شيخ المدينة في رسالته:"... **وسبب ذلك أنه وقع إعطاء الاذن للخلاصة (الشيوخ) لاغتنام فرصة توزيع بطاقات المعاش للاتصال بالمطلوبين في مراكز لجان التوزيع والاستعانة بالمحركين لاستخلاص الاموال فسلموا لهم تنابر ممضاة أنجر عنه ضياع بعضها وبقي البعض الآخر بأيدي الخلاصة غير خالص أعتبره متفقدو إدارة المال عند اجراء المحاسبة ضمن المال المستخلص مع أنه لم يقع استخلاصه بصفة حقيقية...**"[2].

كما اعتبر شيخ مدينة تونس العجز المسجل في حق الشيوخ يعد تافهاً باستثناء ما سجل في حق شيخ السوافة، ولا ينبغي محاسبتهم عليه، إذا ما تمت مقارنته بالمبلغ المناط استخلاصه من قبل هؤلاء الشيوخ، وأضاف أن جميع الشيوخ دفعوا ما عليهم من ديون، باستثناء شيخ السوافة الذي طلب تقسيط المبلغ على ثلاث دفعات، وسيتم دفعه في أقرب الآجال[3].

أما تفسير الشيخ للعجز المسجل في حساب شيخ السوافة، فأشار إلى أن الشيخ محمد القدري تطوع بتسلم كافة الطوابع الجبائية المطلوبة الخاصة بالمهاجرين الجزائريين في مدينة تونس، لكنه وجد صعوبة في استخلاص المال من المطلوبين، فقام بتسليم الطوابع الجبائية المذكورة إلى مشايخهم الذين كانوا قد طالبوا سابقا إدارة مشيخة المدينة بإجراء عملية الاستخلاص بواسطتهم رافضين تكليف شيخ السوافة بمهامهم، وقد تسبب ذلك في تلف بعض الطوابع الجبائية تحمل الشيخ محمد القدري بن الحاج سالم مسؤوليتها [4].

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°108, op.cit.
[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°106, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°108, op.cit.
[4]Ibid.

## المبحث الثاني: الدور السياسي للشيوخ الجزائريين في تونس

إن الارتقاء إلى مؤسسة الشيخة يُعتبر ممارسة سياسية بامتياز، حيث يقوم الشيخ بتنفيذ سياسة الإدارة الفرنسية في تونس والجزائر وتحقيق أهدافها. فمع دخول الفرنسيين إلى تونس، سعت الإقامة الفرنسية للتدخل في تعيين شيوخ الجزائريين، معتبرة ذلك من صلاحياتها، وذلك لخدمة مشروعها الاستعماري في كل من تونس والجزائر. وهذا يؤكد، بطريقة أو بأخرى، الدور السياسي لمنصب شيخ الجزائريين في تونس، الذي أصبح يعكس التوجهات والسياسات الاستعمارية الفرنسية وتأثيرها على العلاقات بين المجتمعات المحلية والإدارة الاستعمارية. لذا، فإن الدور الضريبي للشيخ المهاجرين الجزائريين لم يكن مجرد وظيفة إدارية، بل كان له أبعاد سياسية عميقة تتعلق بمسار الاستعمار والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في تلك الفترة.

حيث كان الشيخ الجزائري قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس سنة 1881م، يعين من قبل الحكومة التونسية، لكن مع خضوعها للحماية أصبح تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين مرتبط بقرار من المقيم العام الفرنسي بتونس، بناء على اقتراح من المراقب المدني بدون تدخل للسلطة التونسية في ذلك حتى سنة 1919م، أصبح هؤلاء الشيوخ يصدر مرسوم تعينهم من الباي ليتيح لهم جمع الضرائب [1].

ففي سنة 1898م، صدرت مذكرة من الحكومة التونسية تشير إلى وصول العديد من اللوائح والشكايات صادرة عن التواتية إلى الكتابة العامة للحكومة، والحال أنه ليس من صلاحياتها النظر في مسائل المهاجرين التواتية باعتبارهم جزائريين، ويرجو صاحب المذكرة من الإقامة العامة إصدار تعليمات لمن يهمه الأمر لتفادي هذه الأخطاء الإدارية[2].

كما وجه الكاتب العام للحكومة التونسية مذكرة بتاريخ 05 أفريل 1899م، للوزير المقيم العام الفرنسي بتونس، مشيرا إلى أن الحكومة التونسية ليس من صلاحياتها تَعيِين شيوخ

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 86, **Lettre du R.G au S.G.G.T,** Tunis, 16/ 20/1944, p3.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°71, op.cit.

المهاجرين الجزائريين المقيمين بتونس، وليس لها أي سلطة عليهم، وهذا بعد تلقيها رسالة من التواتية عن طريقة المراقب المدني الفرنسي مطالين فيه تعين شيخ جديد لهم[1].

كما حرصت الإقامة العامة الفرنسية على أن تكون هي صاحبة القرار في اختيار الشيخ الذي يلائم مصلحتها السياسية، حيث رفضت في مرات عديدة تجاوز الحكومة التونسية لصلاحياتها في تعيين الشيوخ الجزائريين. ففي 16 جوان 1944م، وجه المقيم العام الفرنسي في تونس رسالة إلى الكاتب العام للحكومة التونسية، يُشير فيها إلى أن الإقامة العامة الفرنسية هي المسؤولة الوحيدة عن الشيوخ والمهاجرين الجزائريين باعتبارهم مواطنين فرنسيين، محذرا من اتخاذ أي قرار بشأن شيوخ الجزائريين في المستقبل دون موافقة مسبقة من المقيم العام الفرنسي[2].

جاءت رسالة المقيم العام الفرنسي في سياق تزايد النشاط السياسي الاستقلالي الذي عرفته تونس، وظهور بوادر من أعلى هرم السلطة التونسية لرفض الهيمنة الفرنسية، تمثل في التوجه الاستقلالي الذي عبّر عنه محمد المنصف باي. ورغم قيام الإقامة العامة الفرنسية بنفي هذا الأخير إلى خارج تونس، إلا أنها ظلت متوجسة من أي نشاط سياسي يمس وجودها ويقلص من صلاحياتها داخل التراب التونسي[3].

كما قام المقيم العام الفرنسي بتونس الجنرال ماست، بتوجيه مذكرة للإدارتين التونسية والفرنسية في 21 مارس 1945م عشية نهاية الحرب العالمية الثانية التي خلفت أثرا بالغا على

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°72, **Note du S.G.G.T au R.G**, Tunis, 05/04/ 1899, p1.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°86, op.cit, p3.

[3]**محمد المنصف باي:** من مواليد 1906م في تونس، تلقى تعليمه بالمدرسة الصادقية اين تعرف على زعماء الحركة الوطنية التونسية، تولى العرش سنة 1942م متبعا سياسة مناهضة لسلطة الاقامة الفرنسية التي قامت بخلعه ونفيه الى الجزائر سنة 1943م، توفي في جنوب فرنسا سنة 1948م. للمزيد انظر: نورالدين الدقي وآخرون، المرجع السابق، ص 189.

نشـــاط الحركة الوطنية الجزائرية في الجزائر وعلى روادها في تونس، ذكر فيها أن الغاية الأساسية من نظام المشيخة الجزائرية هي مراقبة المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس[1].

وفي هذا السياق استغلت فرنسا الشيوخ كوسيلة لتعزيز وتوسيع نفوذها وضمان رصد دائم للأحداث داخل الجالية الجزائرية، فأصبح الشيوخ الجزائريين في هذا الدور جسرًا بين المهاجرين والسلطة الاستعمارية. جاء الدور السياسي الذي مارسه الشيوخ الجزائريين في تونس، في إطار مواجهة النشاط السياسي لبعض الشخصيات ذات الأصول الجزائرية المقيمة في تونس، التي كان لها دور بارز في المساهمة في النشاط السياسي الوطني في كل من تونس والجزائر الرافض للوجود الفرنسي بالبلدين، ومن هؤلاء: عبد العزيز الثعالبي وأحمد توفيق المدني، حسن القلاتي، علي بوشوشة، عبد الرحمان اليعلاوي وغيرهم[2].

ومن دلائل ذلك أيضـــا، القرار المتخذ من قبل المقيم العام في 16 أفريل 1945م بالاحتفاظ بملفات الشـــيوخ الجزائر في الإقامة العامة الفرنســـية بدلا من حفظها لدى الكتابة العامة للحكومة التونســـية وفق الاتفاق المبرم بين الطرفين ســـنتي1901و1910م، وذلك في أطار تعزيز لسلطتها على شيوخ المهاجرين الجزائريين[3].

هذا الوضـــع يبرز الدور الســـياســـي الذي يمثله منصـــب شـــيخ المهاجرين الجزائريين في تونس، حيث أصـــبح رمزاً للصـــراع بين الإرادة المحلية وطموحات الاســـتعمار، ومؤشـــراً للأثر العميق الذي تركته السياسات الاستعمارية على التوازنات الاجتماعية والسياسية في المنطقة. ينعكس كل ذلك في كيفية اســـتخدام الشـــيوخ كأدوات للضـــغط والهيمنة، مما أســـهم في تقوية

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°88, **Lettre du R.G au S.G.G.T,** Tunis, 21/03/ 1945.

[2] محمد بوطيبي " **دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية في مطلع القرن العشرين (أحمد توفيق المدني نموذجا)**"، مجلة الباحث في العلوم الإنســـانية والاجتماعية، كلية العلوم الإنســـانية والاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 03، ديسمبر 2013، ص 41.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 89, op.cit.

الروابط السياسية بين المهاجرين والسلطة الفرنسية، وفي الوقت نفسه زاد من مشاعر المقاومة والاستقلال بين التونسيين والجزائريين.

وفي هذا الإطار، سنحاول ذكر بعض النماذج من الشيوخ الذين كان لهم دور سياسي داعم لسلطات الاقامة العامة الفرنسية بتونس، كما سنتناول في المقابل النشاط السياسي لبعض الشيوخ المناهض للسياسة الفرنسية بتونس، في حدود ما توفرت لدينا من وثائق ارشيفية.

**1. دعم الشيوخ الجزائريين للسلطات الفرنسية في تونس:**

تعتبر العلاقة بين الشيوخ الجزائريين والسلطات الفرنسية في تونس إحدى السمات البارزة في فترة الاحتلال، حيث تم استخدام بعض هؤلاء الشيوخ كأدوات لتعزيز الهيمنة الفرنسية وصناعة التأثير الاجتماعي والسياسي. لقد لعبت هذه الفئة دورًا محوريًا في تشكيل المواقف تجاه السياسات الاستعمارية، سواء من خلال دعمها أو من خلال معارضتها.

على سبيل المثال، عمل شيخ المهاجرين الميزابية في مدينة تونس الحاج علي بن عمر باكير طوال فترة حياته كمروّج للسياسة الفرنسية بتونس والجزائر، مما جعله يحظى بدعم فرنسا بين المهاجرين الجزائريين وبين الجالية الأوروبية، ونظرا لخدماته التي قدمها لفرنسا فقد منحته الحكومة الفرنسية وسام الأكاديميين، ثم عينته ضابطًا في التعليم العام ثم منحته نيشان الافتخار[1].

لقد مثَل الشيخ علي بن عمر باكير نموذج للشيخ المطيع لفرنسا المنفذ لمشروعها، ولو على حساب قيِم مجتمعه وتجلى ذلك خلال التوترات التي عرفتها تونس، أبرز هذه التوترات كانت خلال انتفاضة الشعب التونسي المعروفة بأحداث مقبرة الجلاز في 07 نوفمبر 1911م ضد قرار بلدية تونس العاصمة التي تسيطر علبها العناصر الفرنسية بتسجيل مقبرة الجلاز، لتمكين السكة الحديدية من اجتيازها وعليه انتفض المسلمون، وتوالت الاحتجاجات وكتبت

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°24, op.cit, p1,2.

عرائض الاستنكار الموقعة من آلاف المواطنين، وذلك رفضا للمساس بالمقبرة لكونها وقفا إسلاميا[1].

وتحت وطأة المعارضة، واشتدادها عقد المجلس البلدي اجتماعا في 02 نوفمبر 1911م قرر فيه تراجع البلدية عن طلب التسجيل، إلاَّ أن الأهالي اجتمعوا في التاريخ المحدّد للحيلولة دون وقوع عملية التسجيل فوجدوا باب المقبرة مغلقا، بحرسه رجال الشرطة الذين رفضوا السماح للأهالي بدخول المقبرة، فثار غضبهم وعبّروا عن سخطهم من خلال مهاجمة رجال الشرطة ورشقهم بالحجارة، تطوّرت إلى صدام دموّي عنيف[2].

في هذا السياق، اتخذ الشيخ الحاج علي بن عمر باكير موقفًا يتعارض مع موقف المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس، الذين كانوا يؤيدون موقف الشعب التونسي ويعارضون السلطات الفرنسية، خاصة إذا علمنا بأن بعض الشخصيات الجزائرية المقيمة في تونس كانت من ضمن القادة لهذه الاحتجاجات. ومن أبرزهم أحمد توفيق المدني الذي تحدث في مذكراته عن دوره في تأجيج هذه الأحداث دفاعاً عن هذه المقبرة قائلاً: **« كنت من بين الذين يطوفون في الأسواق والمقاهي، أنادي بأعلى صوتي نموت ولا نسلم زلاجنا»** [3].

في نفس السياق، ذكرت رسالة من المدير الامن العام إلى المقيم العام الفرنسي بتاريخ 16 نوفمبر 1911م، اسم لاحد المهاجرين الميزابين المعتقلين في الاحداث وهو الحاج علي المزابي، الذي اعتبره كأحد قادة الانتفاضة إلى جانب عبد العزيز الثعالبي وعلي باش حامبة[4].

وعلى نقيض هؤلاء، قام الشيخ الحاج علي بن عمر باكير بشهادة المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس، بالعمل على تهدئة الأوضاع ودعم موقف الإدارة الفرنسية من خلال التأثير على المهاجرين الجزائريين خاصة الميزابين الذين يقيمون في حي باب الجديد،

---

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص494.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 143.

[3] أحمد توفيق المدني، **مذكرات حياة كفاح**، ج1، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982م، ص 43.

[4] A.N.T, Série E, Carton 565, Dos 01/02, **Les événements du 07 Novembre à Djellaz**, Doc N°01, **Lettre du D. S.G au R.G,** Tunis, 16/11/1916.

ودعوتها إلى عدم المشاركة في هذه المواجهات التي كانت بين الشعب التونسي وقوات الحماية الفرنسية [1].

لقد كان لحادثة الجلاز آثار ومخلفات عميقة، حيث لم ينته نضال الشعب التونسي عند هذا الحد. فالتوترات التي نتجت عن هذه الحادثة أدت إلى تصعيد الأحداث، وكان من ضمنها ما يُعرف بأحداث مقاطعة الترامواي الكهربائي، التي جاءت في إطار هذا السياق الاجتماعي والسياسي المتوتر. ففي يوم 08 فيفري 1912م، صدم الترامواي الذي كان يقوده سائق إيطالي طفل تونسي لم يتجاوز عمره ثماني سنوات بين الحيين الشعبيين بتونس العاصمة باب سويقة – ذي الأغلبية الجزائرية – وباب سعدون، مما أدى إلى وفاة هذا الطفل[2].

كان لدى التونسيين حقد كبير على شركة الترامواي بسبب سلوكها العنصري. إذ كانت الشركة توظف الأجانب فقط، وحتى القليل من التونسيين الذين تم توظيفهم كانوا يعانون من سوء المعاملة، حيث كانت رواتبهم منخفضة جداً مقارنة بالأجانب، وكانت فرص الترقية لديهم معدومة. معظم العاملين في الشركة كانوا من الإيطاليين، وقد عمدوا إلى استفزاز التونسيين خلال حرب طرابلس، حيث وجهوا إليهم كلمات جارحة وعبارات مشينة تحتوي على تحدٍ لمشاعرهم الوطنية وسخرية من المقاومة ضد الاحتلال الايطالي في ليبيا[3].

ضمن هذا الوضع المتأزم جاء نداء قادة الحركة الوطنية التونسية بضرورة مقاطعة هذه الشركة وطرد الإيطاليين، لقد وجد هذا النداء صداه فمنذ يوم 09 فيفري1912م بدأت المقاطعة، التي استمرت لمدة 03 أشهر، شهدت مشاركة فعالة للمهاجرين الجزائريين[4].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°24, op.cit, p3.

[2] أحمد قصاب، المرجع السابق، ص 495.

[3] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة**، ط1، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس 1976م، ص 49.

[4] بشير مديني، **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (1830-1962م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2014 – 2015، ص 421-429

ذلك في إطار تجاوبها مع بعض السياسيين التونسيين ذو الاصل الجزائري من أمثال عبد العزيز الثعالبي، الذي قام بحركة تحسيسية رفقة معاونيه وذلك بالاتصال بالأهالي في المنازل والأحياء الشعبية، والحركة العمالية قصد مقاطعة ركوب الترامواي[1]. وأمام هذا الانسداد بين الأهالي وبين سلطات الاحتلال الممثلة في سلطة الحماية، دعت هذه الاخيرة شيوخ مدينة تونس لإبلاغ الأهالي بإنهاء مقاطعة الترامواي، كما طالبتهم بأن يكونوا السّباقين في القيام بمقاطعة الإضراب[2].

وكان شيخ المهاجرين الميزابية علي بن عمر باكير من أول المستجيبين لهذه الدعوة، فحسب تقرير وجهه المراقب المدني لمدينة تونس في سنة 1915م إلى المقيم العام الفرنسي، فإن الشيخ علي بن عمر باكير قد خاطر بحياته من أجل ركوب مع العديد من مواطنيه في عربات الترامواي، وجاب معهم الاحياء التي يسكنها المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس[3].

وكان هدف علي بن عمر باكير من هذا الفعل الرمزي، هو تقويض محاولات المقاطعة والتأكيد على فشلها. هذا التصرف الذي كان يظهر الشيخ ولاءه الكبير مجددا للإدارة الفرنسية، حتى لو على حساب التضحية بمصالح وقيم جاليته، في مواجهة الموجة المناهضة لسياسات الاستعمار التي تزامن مع الحرب التي اعلنتها إيطاليا ضد الخلافة العثمانية لاحتلال ليبيا.

أثار سلوك شيخ الميزابية علي بن عمر باكير ردود أفعال متشددة من قبل المهاجرين الميزابين والجزائريين عموما، تعبر عن رفض توجه الشيخ الداعم للسلطات الفرنسية على حساب قضاياهم، وكنتيجة لهذا التصرف وحسب التقرير الذي سبق ذكره فإن الشيخ تلقى تهديدات بالقتل من خلال عدة رسائل مكتوبة[4].

---

[1] محمد صالح الجابري، المرجع السابق، 44.

[2] بشير مديني، **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (1830-1962م)**، المرجع السابق، ص 421-429.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°24**,** op.cit, p03.

[4] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°24**,** op.cit, p03.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في عام 1918م، واجهت الحكومة الفرنسية وضعا اقتصاديا صعبا، حيث كانت عاجزة عن تسديد الديون التي عليها، كما شهد الفرنك الفرنسي تراجعا كبيرا في قيمته، وبسبب رفض المعارضة الفرنسية لزيادة الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض، قررت الحكومة في عام 1926م دعوة المواطنين إلى التبرع في إطار حملة سمتها "المساهمة الطوعية"، وذلك لتحفيز المواطنين على المساهمة في تسديد الديون العامة ورفع قيمة الفرنك[1].

وفي هذا السياق، ساهم شيوخ المهاجرين الجزائريين بدور مهم، حيث استجابوا لدعوة الحكومة الفرنسية، وقدموا دعمهم لحملة التبرع الطوعي، حيث تم تكليف شيخ القسنطينة محمد صالح بن أحمد زروق وباقية الشيوخ الجزائريون من قبل المراقب المدني الفرنسي لمدينة سنة 1926م، لتنظيم حملة دعائية بين المهاجرين الجزائريين بدعوتهم إلى المساهمة بتبرعات طوعية مباشرة لصناديق مالية تابعة للحكومة الفرنسية في باريس، كان الهدف من ذلك هو إظهار دعم المهاجرين الجزائريين للسياسة الفرنسية ولاءهم لها، بالإضافة إلى المساهمة في تسديد ديونها ورفع قيمة الفرنك الفرنسي[2].

كما ساهم الشيوخ الجزائري في مواجهة النشاط النقابي الذي يقوم به العمال الجزائريين في تونس، ففي جويلية 1929م، قام عدد من العمال السوافة من فئة الحمالين وأصحاب العربات المجرورة بإضراب عن العمل استجابة لدعوة نقابيين من سوف وهما علي بن خالد بن الساسي السوفي، وزميله محمد بن يوسف بن القاسم الكيلاني السوفي، من أجل رفع اجورهم

[1]Nicolas Delalande,"Quand L'État mendie : la contribution volontaire de 1926", **Revue Genèses Sciences sociales et Historie**, N°80, Éditeur Belin, Paris 2010, p27-28.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 16/01, Doc N°16**, Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G,** Tunis**,** 04/06/1926.

وتحسين من أوضاعهم المهنية، حيث كانت الاستجابة للإضراب كبيرة بسبب أن السوافة هم من يسيطر على هذه المهنة بمدينة تونس[1].

أمام هذه الوضعية لجأت الإقامة العامة الفرنسية إلى شيخ السوافة أحمد بن محمد بن ساعد من اجل التوصل إلى اتفاق مع المضربين لاستئناف عمل العربات والحمالين، وذلك بإحضار ممثلين عن العمال المضربين إلى مكتب مدير الأمن العام، وفعلا استطاع شيخ السوافة ان يقنع ستون (60) من العمال المضربين لحضور اجتماع مع مدير الامن العام، حيث تم اقناعهم بضرورة عودتهم للعمل، مع تلبية بعض المطالب[2].

وفي عام 1920م، تم طرد مهاجر من ورقلة يدعى صالح بن محمد بن عيسى كان قد سافر إلى تونس بهدف العمل، لكن المراقب المدني الفرنسي في مدينة تونس بالتشاور مع شيخ ورقلة جلول بن محمد بن رمضان، خلصا إلى أنه يشكل خطراً على الأمن العام في تونس، وبناءً على ذلك تقرر طرده خارج حدودها إلى الجزائر وسحب جواز سفره[3].

**2.مناهضة الشيوخ الجزائريين للحماية الفرنسية:**

كان الشيخ قبل فرض الحماية الفرنسية على سنة 1881م منحازا إلى أفراد بلده، وذلك من خلال سعيه إلى إخفاء بعضهم وعدم تقييدهم في دفاتر المجبى، باعتباره الزعيم الذي من واجبه حماية مواطنيه والدفاع عنهم، لأن الشيوخ في تلك الفترة لا ينظرون إلى المشيخة على أنها مصدر عيشهم، بل كانوا ينظرون إلى هذا المنصب على أنه تشريف وليس تكليفا، وباعتبار اختيارهم لهذا المنصب كان باتفاق المجموعة التي يمثلها الشيخ[4].

---

[1]I.S.H.M، Centre des Archives Diplomatiques de Nantes، Carton1927(1) Dossier 03، Bobine R-244، **Mouvement de grèves**، Doc N° 578

[2]I.S.H.M، Centre des Archives Diplomatiques de Nantes، Carton1927(1) Dossier 03، Bobine R-244, Doc N° 578, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°19, **Lettre du M.R.G au G.G.A**, Tunis, 1920.

[4]Jamel Hagui**,** les algériens originaires du sud dans la ville de Tunis pendant l'époque colonial (1881- 1965) (mozabites, souafas, ouarglias), op.cit, p66.

لكن مع الدخول الفرنسي إلى تونس وسعي الإقامة الفرنسية إلى التدخل في تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين، تغير الوضع حيث حرصت الإدارة ان تكون هي صاحبة القرار في اختيار الشيخ الذي يلائم مصلحتها السياسية، ويخدم مشروعهم الاستعماري سواء في تونس أو الجزائر مما يؤكد بطريقة أو بأخرى العمل السياسي للشيخ، على الرغم من تعاون بعض شيوخ المهاجرين الجزائريين مع الإدارة الفرنسية، إلا أنهم لم يكونوا دائمًا خارج دائرة الشك لدى السلطات الاستعمارية، حيث كانت السلطات الفرنسية دائمًا تشعر بالقلق والتوتر إزاء تأثير الشيوخ الجزائريين على الجالية الجزائرية المقيمة في تونس.

على سبيل المثال، الشيخ علي بن عمر باكير، الذي قام بدور مهم في دعم السياسة الفرنسية وتهدئة الاضطرابات التي وقعت بين المهاجرين الجزائريين، مثل أحداث مقبرة الجلاز ومقاطعة الترامواي، إلا أنه فيما بعد تم الاشتباه به ووُضع تحت المراقبة بعد أن أشير إليه في تقرير للحاكم العام للجزائر في 14 جانفي 1915م، بأنه قام بمراسلات معادية للفرنسيين مع بعض الشخصيات المهمة في بني ميزاب. لذلك طلب الحاكم العام للجزائر من المقيم العام الفرنسي في تونس دعوة الشيخ إلى إيقاف مراسلاته مع الشخصيات الميزابية في غرداية بشأن الأحداث التي شهدتها الدولة العثمانية في تلك الفترة، حيث كانت هذه الأخيرة جزءً من الجبهة المحاربة ضد فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى في الفترة من 1914 إلى 1918م، ودعوا المسلمين للجهاد ضد القوات الفرنسية[1].

كما أظهرت مراسلة أخرى لحاكم الجزائر بتاريخ 22 ماي 1915م، أن الشيخ علي بن عمر باكير كان يحافظ على علاقات وثيقة مع الزعيم الإباضي الليبي سليمان الباروني ويتبادلان الرسائل[2]، وقد ارتبط الباروني أيضا بعلاقات جيدة مع عدة شخصيات من وادي ميزاب مثل الشيخ أطفيش وإبراهيم أبي اليقظان، المراسلة جاءت متزامنة مع الثورة التي شهدها الغرب الليبي

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°26**, Lettre du G.G.A au R.G, Alger**, 14/01/ 1915.

[2]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 17، تقارير حول مراقبة الوضع السياسي في وادي سوف بالجزائر 1915م، الوثيقة رقم 04، **Lettre du G.G.A au R.G, Alger**, 22/05/ 1915.

سنة 1915م ضد الاحتلال الإيطالي، في هذا السياق عين السلطان العثماني سليمان الباروني في مجلس المبعوثان ونصبه ممثلا له في ليبيا[1].

وبناءً على ذلك، طلب حاكم الجزائر من المقيم العام الفرنسي في تونس مراقبة الشيخ الميزابي وطلب منه قطع التواصل مع سليمان الباروني، تزامن ذلك مع تحركات يقوم بها هذا الاخير على مستوى الجنوب التونسي بعد حصوله على دعم عسكري من قبل الدولة العثمانية لهذا طالب حاكم الجزائر من المقيم العام الفرنسي في تونس بمراقبة شيخ الميزابين في مدينة تونس الشيخ علي بن عمر باكير، ومطالبته بقطع تواصله مع سليمان الباروني خوفا من التأثير الذي يمارسه هذا الاخير على الإباضين في الجزائر وتونس، والذي يهدد الوجود الفرنسي[2].

كما شددت سلطة الاقامة العامة الفرنسية في تونس، مراقبتها على شيخ السوافة علي بن سلطان الذي شغل منصب شيخ السوافة منذ 1891م، تلقى فيها الدعم من سلطات الحماية الفرنسية بتونس، لكن تغيّرت نظرة السلطات له خلال الحرب العالمية الأولى نظرا لتنقلاته المتكررة بين تونس ووادي سوف، التي أثارت الريبة لدى السلطات الفرنسية، مما جعلهم يظنون أنه قد يكون يقوم بأنشطة معادية تحت غطاء التجارة[3].

حيث توقفت الاقامة العامة الفرنسية في 05 أوت 1917م، عند تنقلاته المكثفة بين تونس ووادي سوف وشككت في دوافع تلك التنقلات، مشتبهة في علاقته بحركة الشبان التونسيين التي من بين روادها عدد من المهاجرين الجزائريين كما ذكرنا سابقا، كما اشتبهت سلطة الحماية الفرنسية في كون الشيخ علي بن سلطان يتواصل مع جمعية تركيا الفتاة للمشاركة في حملة دعائية تحريضية ضد الفرنسيين في وادي سوف، ونشر رسائل سلبية حول

---

[1] عاشوري قمعون، "دور سليمان الباروني في مواجهة الاستعمار الليبي"، **مجلة المعارف للبحوث والدارسات التاريخية**، مج 01، العدد 01، الوادي، 2015/05/14م، ص ص 17،22.

[2] أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 17، الوثيقة رقم 04، المصدر السابق.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°39**, Lettre du C.C de Tunis au D.S.P**, Tunis, 05/08/1917.

وضع تونس تحت الحماية الفرنسية، لهذا تم تكليف المكتب العربي في الوادي بمراقبة تحركات الشيخ علي بن سلطان في وادي سوف[1].

لقد جاء هذا الاتهام في سياق النشاط السياسي الذي عرفته منطقة وادي سوف خلال هذه الفترة، نتيجة عودة مجموعة من الطلبة الذين تخرجوا من جامع الزيتونة بعدة شهادات، ساهموا في وضع الاسس الاولى للحركة الصلاحية في الوادي، كما يقومون بدور بارز في تشجيع عدد من الطلبة على الهجرة إلى تونس لمواصلة التعليم بجامع الزيتونة[2].

هذا الاشتباه لم يقتصر على الشيوخ فحسب، حيث تمت مراقبة عائلاتهم أيضًا، ابن الشيخ علي بن سلطان المسمى محمد، مثلا تم اتهامه بالتواصل مع عائلة ابن عياد التونسية، التي كانت تعارض الحماية الفرنسية لأنه كان من رواد ناديهم ينهج باب الجديد عدد 49[3].

أن وضع سلطة الإقامة الفرنسية في تونس شيوخ المهاجرين الجزائريين تحت المراقبة، سببه انهم لم يكونوا دوما ملتزمين بدعم وتنفيذ السياسة الاستعمارية الفرنسية، في 15 فيفري 1916م اتهم تقرير الشرطة في مدينة تونس، شيخ القسنطينيين بمدينة تونس محمد الصالح زروق، بانه المحرض الرئيسي للجزارين الجزائريين ضد الضريبة التي فرضتها عليهم بلدية تونس حيث جمع عدد منهم، وانطلق نحو شيخ المدينة للاعتراض على هذه الضريبة[4].

في وقت لاحق، في تقرير للأمن العام بتونس بتاريخ في 23 ماي 1922م، أكد على ان الشيخ محمد الصالح زروق شيخ القسنطينة بتونس ينتمي إلى فيدرالية الحزب الشيوعي في تونس، الذي يعتمر امتدادا للحزب الشيوعي الفرنسي وينشط للدفاع عن الحقوق العمال بشكل أساسي[5].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°39, op.cit.

[2]موسى بن موسى، المرجع السابق، ص ص 117-123.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°39**,** op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/04, Doc N°01, op.cit.

[5]A.N.T, Série Mouvement National, Carton 22, Dos 01, Notes et rapports sur la surveillance des activités du parti communiste Tunisie, Doc N°360, **Rapport de la Sûreté publique**, Tunis, 23/05/1922.

استمر الشيخ محمد الصالح زروق في سياسته المعارضة للإدارة الفرنسية، حيث راسلت المراقبة المدنية الفرنسية بمدينة تونس11 نوفمبر1924م، الوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة الفرنسية بتونس، بخصوص ما صرح به الشيخ محمد الصالح زروق علنًا امام المهاجرين الجزائريين بأن شيخ أهل توات مبارك بن عبد القادر متواطئ مع رجال الدرك، وله صلة جيدة معهم حيث كان يمدهم بصناديق من التمور حيث أثارت هذه القضية الفتنة بين مختلف شيوخ المهاجرين الجزائريين، حيث أصبح بعضهم من أنصار شيخ التواتية مبارك بن عبد القادر، والبعض الآخر من معارضي الشيخ محمد صالح[1].

**3.موقف الشيوخ الجزائريين من الكفاح المسلح في تونس والجزائر:**

إذا أردنا أن نتطرق إلى النشاط العسكري المناهض للاستعمار الفرنسي، فهو لا يكاد يذكر بالنسبة لشيوخ المهاجرين الجزائريين بتونس باستثناء تقارير وردت في حق الشيخ يونسي محمد الماحي بن أحمد شيخ الجزائريين المقيمين بالكاف، حيث تم العثور في بيته في 24 سبتمبر 1954م على ذخيرة حربية[2]، تم اعتقاله على إثرها من قبل السلطات العسكرية وسجنه لمدة 23 يوما من أجل التحقيق معه بخصوصه دعمه للمجاهدين التونسيين [3].

ولقد أكد ابن الشيخ يونسي محمد الماحي المسمى يونسي سعد بن محمد الماحي مشاركة والده في دعم الكفاح المسلح التونسي ضد الاستعمار الفرنسي، جاء ذلك في سياق رسالة وجهها إلى الوزير الأكبر التونسي بتاريخ 02 مارس 1958م، يطلب فيها تخصيص جراية له نتيجة بتر ساقه في حادثة تتعلق بدعم عائلته للكفاح التونسي، حيث يقول :« **... كان هذا لأجل اعانتنا للمجاهدين لتحرير القطر لتونسي من يد الاستعمار الغاشم حيث رأينا نحن**

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°11, Lettre du **Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G**, Tunis, 04/11/1924.

[2]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°52, **رسالة من قايد الكاف الى الوزير الأكبر التونسي**، الكاف، 1954/10/01م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°53, op.cit.

**العائلة المذكورين كواحد من الرجال التونسيون المخلصون لوطنهم وكما رأينا أنفسنا اننا مسلمون ما نريد الا تخليص كل مسلم من الاستعمار ...»** [1].

يذكر ابن الشيخ في نفس هذه الرسالة، بأن والده الشيخ يونسي محمد الماحي كانت تربطه علاقة مع أحد قادة الكفاح التونسي بلقاسم البازمي الذي كان من الأوائل الذين بادروا إلى حمل السلاح والالتحاق بالجبال وتكوين جيش التحرير التونسي[2].

حيث نشط بلقاسم البازمي بالمنطقة الجبلية بالكاف، وكان لشيخ المهاجرين الجزائريين يونسي محمد الماحي مزرعة كبيرة يستقبل فيها البازمي ورفاقه من المجاهدين التونسيين من أجل الاستراحة من اتعابهم ومعالجة جراحهم : «... **نسكن في ضيعتنا بجبل كثير الاوعار وأنه معروف يأتوه كثير من المجاهدين التونسيين في وقت الكفاح التونسي للاستعمار الغاشم في 22 سبتمبر 1954م أتوا عصابة من المجاهدين يرأسهم المسمى بلقاسم البازمي وحيث أن له معرفة بوالدي المذكور أعلاه وفي الغالب يأتينا ليستريح عندنا من أتعابه حسبما تشهد الشهود بذلك ...»** [3].

لكن وبسبب وشاية من بعض التونسيين المتعاونين مع السلطة الفرنسية، قام الجيش الفرنسي قي ليلة 22 سبتمبر 1954م، بمحاصرة منزل الشيخ بعدد كبير من الجنود، من أجل إلقاء القبض على بلقاسم البازمي ورفاقه، لكنه استطاع الفرار مع رفاقه[4]، ليستشهد بعده بأربعة أيام[5]. بينما ألقى الجيش الفرنسي القبض على الشيخ الجزائري يونسي محمد وأبنائه، بعدما أن أصابهم بأعيرة نارية مما تسبب لهم بجروح بليغة أدت إلى بتر ساق إبنه سعد من الركبة، ليتم

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°57, **رسالة يونسي سعد بن محمد الماحي الى الوزير الاكبر التونسي**، الكاف، 1958/03/02م.

[2] الطاهر بن عبد الله، المرجع السابق، ص 103.

[3] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°57, op.cit.

[4] Ibid.

[5] الطاهر بن عبد الله، المرجع السابق، ص 103.

اخذهم للمستشفى الذي مكثوا فيه 23 يوما، وبعدها تم وضعهم في سجن حبس الجديد ليتم اخلاءه بعد 08 أيام، على ذمة التحقيق[1].

ابن الشيخ يونسي محمد الماحي طلب انصافه من الحكومة التونسية بتخصيص جراية له نتيجة الضرر الذي لحق بهم حيث بلغت تكاليف معالجته من اصابته مليونين فرنك، التي كان سببها إعانة والده للمجاهدين التونسيين في كفاحهم ضد الوجود الاستعمار الفرنسي بتونس[2].

وأما فيما يخص مواقف شيوخ المهاجرين الجزائريين من اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954م، فلقد توترت علاقة بعضهم بالمهاجرين الجزائريين الذين لم يتقبلوا علاقة بعض الشيوخ بالإدارة الفرنسية، خاصة مع النشاط الذي بدأ يبرز للثوار الجزائريين بتونس من خلال دعايتهم للثورة ومحاربتهم لفرنسا واعوانها[3].

على سبيل المثال تقدم مواطن جزائري يسمى صالح بن الصادق بن كنوز برسالة في 13 جوان 1955م إلى رئيس الحكومة التونسية الطاهر بن عمار يشتكي فيها الشيخ الصادق بن شعبان بن زازية، شيخ المهاجرين الجزائريين المقيمين في أولاد عون، حيث اتهمه بأنه وشى به إلى المراقب المدني الفرنسي بمكثر قصد طرده من عمله كحارس بمقر المراقبة المدنية المذكورة، بحُجة انه يقوم بالدعاية ضد المصالح الفرنسية بتونس، حيث اتهمه بتحريض المهاجرين الجزائريين لكي يتخلوا عن جنسيتهم الفرنسية وينتسبوا إلى الجنسية التونسية، غير ذلك من الادعاءات الباطلة حسبه : «... **ان الشيخ المذكور أعلاه سعى بي لدى جناب سيد المراقب المدني بمكثر قصد ابعادي عن خدمتي كمعوان وقتي للوجق بدعوى اني أقوم بالدعاية بين الجزائريين لكي تكون جنسيتهم تونسية وغير ذلك من المساعي الباطلة وفعلا**

[1] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°57, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°57, op.cit.

[3] أ.و.ت، السلسلة A، الحافظة 208، الملف 02/04، تقارير حول دخول الثوار الجزائريين للأراضي التونسية ملحقة برسائل دعاية لجيش التحرير الوطني الجزائري، الوثيقة رقم 05، **Lettre du S.G.G.T u Gaïd de Tahla**, Tunis, 20/09/1955.

**أبعدت عن الخدمة من أوائل هذا الشهر ولا يزال الشيخ يواصل سعيه مغتنما فرصة تعكر الحال بالبلاد الجزائرية ليصر على انتقامه لغرض في نفسه ولذلك فالرجاء من مراحم الجناب ... ردع هذا الشيخ المعتدي ..."[1].**

وفي تاريخ 20 ماي 1956م، قدّم الجزائري الطاهر بن الحاج علي الغربي رسالة إلى وزير المال في حكومة تونس المستقلة، نيابةً عن ألف (1000) جزائري مقيمين في مشيخة أولاد عون حسبه، يشتكون من سلوك الشيخ الصادق بن شعبان بن زازية شيخ المهاجرين الجزائريين في أولاد عون، حيث وصف الشيخ بن زازية بأنه شخص جاهل بالقراءة والكتابة، واتهمه بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي والتجسس على المهاجرين الجزائريين والتونسيين في المنطقة، على الرغم من انقطاع العلاقات بينهم وبين فرنسا، حيث قال:" ... **لنا شيخًا يبلغ من العمر 80 أعواما لا يقراء ولا يكتب ومتشبث بإطارات الإدارة الفرنسية ... ولذا نطلبوا من حضرتكم.**

**أولا – انتزاع مهمة الاستخلاص الأدوات منه، حيث يكلف بها تونسي.**

**ثانيا– تنقطع العلائق بيننا وبين فرنسا ولا تبقى فرنسا تجسس بواسطته علينا...»** [2].

رفض المهاجرين الجزائريين في أولاد عون كان ناتجًا عن العلاقة الوثيقة بين شيخهم الصادق بن شعبان بن زازية والسلطات الفرنسية في تونس، فقد حاز على ثقتهم ورضاهم بعد أن تفانى في خدمتهم وتم تكريمه بوسام الافتخار في عام 1935م[3].

ويأتي رفضهم أيضا في إطار تنامي المسؤولية الوطنية لهؤلاء المهاجرين الجزائريين، خاصة بعد استقلال تونس في 20 مارس 1956م، وانطلاق الكفاح المسلح في الجزائر في 01 نوفمبر 1954م، كل هذا يجعل من هؤلاء المهاجرين يرفضون التعامل مع شخصيات

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°47, **رسالة صالح بن الصادق بن كنوز إلى وزير الأول التونسي**، أولاد عون، 1955/06/13.

[2] A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°55, **رسالة الطاهر بن الحاج علي الغربي إلى وزير المال**، أولاد عون، 1956/05/20.

[3] A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°33, op.cit.

كانت تسعى للحفاظ على الوجود الفرنسي في البلدين. لذا في نهاية العريضة يطلب الطاهر بن الحاج علي الغربي الجزائري من الحكومة التونسية نزع مهمة جباية الضرائب من الشيخ الصادق بن زازية وتكليف شيخ تونسي بها، كما طالبوا بقطع علاقتهم به لتجنب أن يكون وسيلة لتجسس فرنسا عليهم ونقل معلومات عن مناهضيها إليها[1].

قد تكون هذه العريضة من الأسباب التي أدت إلى قرار وزير الداخلية التونسي في 11 فيفري 1957م بإنهاء مهام الشيخ الصادق بن شعبان بن زازية اعتبارًا من 31 ديسمبر 1956م، وحذف المشيخَات الجزائرية من التراب التونسي فيما بعد [2].

وفي نوفمبر 1955م، قدّم عدد من السياسيين التونسيين الناشطين ضمن الشعبة الدستورية في توزر عريضة تتهم شيخ الجزائريين بتوزر، سلطان بن بورقعة، بتسجيل عدد من المواطنين التونسيين على أنهم جزائريون رعايا للدولة الفرنسية[3]. قدّم هؤلاء السياسيون عريضتهم بعد تقديم شكوى من محمد العربي بن بشير بن أعمارة وأخيه عبد القادر، حيث اتهموا نفس الشيخ بتسجيلهم لأداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، مُدّعين أنهم تونسيان وليسا جزائريان، وفي ضوء هذه الاتهامات، طالبوا السلطات التونسية بالتدخل لوضع حد لنشاط هذا الشيخ[4].

هؤلاء التونسيين الذين يُقوم الشيخ سلطان بن بورقعة بتسجيلهم كجزائريين قد يكونون في الأصل من المهاجرين الجزائريين الذين استوطنوا توزر لفترة طويلة، وجاء رفضهم لتسجيلهم كجزائريين في سياق رفضهم للخدمة العسكرية الإجبارية في الجيش الفرنسي، الذي يسعى إلى القضاء على الثورة الجزائرية، في حين دعم هؤلاء السياسيين التونسيين لهم، يدخل ضمن إطار الكفاح المشترك بين الشعبين التونسي والجزائري من أجل التحرر من الاستعمار وأعوانه.

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°55, op.cit.

[2] A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°60, op.cit.

[3] A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°27, op.cit.

[4] A.N.T, Série A, Carton 112, Dos 36, Doc N°26, op.cit.

جدير بالذكر بأن منطقة عمل شيخ الجزائريين بتوزر، تمتد من قفصة شمالًا إلى نفطة جنوبًا، تُعتبر واحدة من أكبر المناطق التي يتواجد فيها المهاجرون الجزائريون، وهي منطقة حدودية تتقاطع مع المنطقة الأولى للثورة (الأوراس)، علما أن تونس بدأت تشهد نشاطا بارزا لدعم لثورة الجزائرية بقِيَادَة المهاجريين السوافة من أمثال الطالب العربي قمودي[1].

في المقابل كان هنالك من الشيوخ الجزائريين من قدم العون للثورة الجزائرية، ففي شهادة تاريخية قدمها المؤرخ والمجاهد جمال قنان بخصوص إنشاء قاعدة للثورة في تونس، أشار إلى أن الشهيد السعيد عبد الحي[2]، الذي كُلِّف بهذه المهمة، قام بالاجتماع مع عدد من أعيان ووجهاء الجزائريين المقيمين في تونس، ومن بين هؤلاء كان هناك شخص بالاسم المقراني، وأغلب الظن أن يكون هذا الشخص هو الشيخ محمد بن أحمد بن محمد المقراني وهو من نسل أسرة كانت معروفة بمعارضتها للاستعمار الفرنسي. حيث منح الشيخ المقراني لممثل الثورة الجزائرية في تونس قائمة تحتوي على أسماء المهاجرين الجزائريين المقيمين في منطقته، وكذلك قدم دعمًا للثورة الجزائرية بكل ما احتاجته من مساعدة ودعم[3].

---

[1] **الطالب العربي قمودي:** وُلد في عام 1923 في مدينة الوادي. ثم استقر في عام 1952 بمدينة الرديف كعامل في منجم الفوسفات في تلك الجهة. شارك في الثورة التونسية سياسيًا وماليًا، وكان ذلك من العوامل التي شكلت شخصيته السياسية وأثرت فيه الروح الوطنية. عندما اندلعت الثورة الجزائرية في فاتح نوفمبر عام 1954، كان من أوائل المشاركين بها وكان أحد قادتها في تونس. حيث انضم إليه تسعمائة مجاهد تقريبًا بحلول عام 1957م، شارك في هذه الطلائع معارك ضارية على طول الشريط الحدودي. واستشهد القائد البطل خلال عام 1957.. أنظر: سعد العمامرة، العوامر الجيلاني، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، د.ت، ص30.

[2] **السعيد عبد الحي**، من مواليد قمار سنة 1927م، التحق بجامع الزيتونة بتونس ليتخرج منها سنة 1954م، كان عضوا نشطا في اتحاد الطلبة الجزائريين. التحق بصفوف الثورة بالولاية الأولى مع بوهالي وشيحاني بشير وبن بولعيد ولغرور وابن عمر الجيلاني. أرسل إلى تونس للقيام بمسؤولية إرساء نظام الجبهة سنة 1955م. استطاع إرساء قواعد نظامي جبهة وجيش التحرير الوطني في كامل التراب التونسي، أصبح همزة وصل بين الداخل والخارج في تزويد الثورة بالأسلحة والجنود مما أكسب الثورة هيبتها في الميدانين السياسي والعسكري، وفي سنة 1956 تولى تمثيل الثورة في تونس، ليستشهد سنة 1957 في ظروف مؤلمة. للمزيد أنظر: سعد العمامرة، العوامر الجيلاني، المرجع السابق، ص 41،42.

[3] جمال قنان، **حوار مع علي بلهادي**، بيبته ببلدية الحمامات، الجزائر العاصمة، يوم 04 ماي 2018م، من الساعة 14 زوالا الى 18 مساء.

كما قامت الإقامة العامة الفرنسية بجهود مكثفة لتجنب حدوث فراغ في مشيخة الجزائريين بمدينة تونس، حيث قام المقيم العام الفرنسي بتوجيه رسالة مستعجلة بتاريخ 24 مارس 1950م، إلى الحكومة التونسية يطالب فيها بسرعة ردها بخصوص في تَعيِين خنتاش محمد الصالح في منصب شيخ للمهاجرين القسنطينين بمدينة تونس، خلفا للشيخ حماني بن عبد الرزاق الذي توفي خلال صيف 1949م. حيث عبر المقيم العام الفرنسي عن قلقه من الفراغ الناجم عن هذا الوضع، مشيرة إلى التداعيات الخطيرة التي قد تنجم عنها على الإدارة الفرنسية[1].

تأتي هذه المراسلة في ظروف حساسة في تاريخ الشعب الجزائري، مما جعل الإقامة العامة الفرنسية تضع قضية تَعيِين شيخ الجزائريين في قمة أولوياتها. بالنظر إلى الدور الرقابي الذي يضطلع به شيخ الجزائريين، فإن تَعيِين شيخ جديد للقسنطنيين يعتبر ضروريًا لممارسة هذا الدور على المهاجرين الجزائريين القادمين من عمالة قسنطينة.

في الأخير، لا يمكننا إنكار الدور السياسي للمشايخ الجزائريين، باعتبارهم في الأصل يمارسون وظائف سياسية، ويؤدون دورًا معقدًا وحيويًا في التواصل بين الجالية الجزائرية والسلطات الفرنسية خلال فترة الاستعمار، حيث مثلوا واجهة اتصال بين الجالية والسلطة الاستعمارية وتم استغلالهم لتعزيز نفوذ فرنسا ورصد الأحداث داخل الجالية الجزائرية في تونس، لكن مع التطورات السياسية التي عرفتها تونس والجزائر من خلال تبلور الفكر السياسي فيهما ظهر هنالك فئة من الشيوخ رافضين للسياسة الفرنسية من خلال نشاطهم الداعم لمواطنيهم الجزائريين وحتى الشعب التونسي في كفاحهم ضد السياسة الفرنسية.

[1] أ.و.ت، السلسلة A، الحافظة 201، الملف 12، منح مخصصة للشيوخ الجزائريين 1950م، الوثيقة 04، **Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 24/03/1950.

## المبحث الثالث: دور الشيوخ في التجنيد الاجباري للمهاجرين الجزائريين في تونس

مع بداية القرن العشـرين تصـاعدت التوترات الدولية التي أشـعلت مخاوف من اندلاع حرب عالمية، الامر الذي دفع فرنسا إلى العمل على تعزيز قواتها العسكرية في أوروبا.

في هذا السياق، أصبح إشراك الجزائريين في الجيش ضرورة ملحة لفرنسا نظرًا للحاجة الماسة إلى المزيد من القوات البشرية، حيث سارت فرنسا إلى اصدار قانون التجنيد الاجباري للجزائريين داخل الجزائر وخارجها، وسيكون لشيوخ المهاجرين الجزائريين دور فعل في تجسيده.

### 1. فرض الخدمة العسكرية على المهاجرين الجزائريين في تونس:

في 03 فيفري 1912م، أصـدر وزير الحرب الفرنسـي مرسـومًا يفرض تجنيد الشـباب الجزائري البالغ من العمر 18 عامًا في الجيش الفرنسـي عن طريق القرعة، وحدد مدة الخدمة العسـكرية بثلاث سـنوات مقابل منحة قدرها 250 فرنك فرنسـي. تم تطبيق قرار التجنيد الإجباري في جميع البلديات الخاضـعة للحكم المدني في شـمال الجزائر، وأُجري إحصـاء للشباب الجزائريين الذين بلغوا التاسعة عشرة من أعمارهم والذين يقيمون في البلديات الشمالية ليتسنى لهم الالتحاق بالخدمة العسكرية[1].

بموجب هذا القرار، أصـبح العديد من شـباب المناطق الجنوبية المسـتقرين في المدن الشمالية ملزمين بالخدمة العسكرية، وخاصـة الشباب المزابي الذين يعتمدون على التجارة في المناطق الشمالية لكسب لقمة العيش لهم ولعائلاتهم. في 28 نوفمبر من نفس السنة، صدر مرسوم نص على رفع سن تجنيد الجزائريين إلى التاسعة عشر بدلاً من الثامنة عشر[2].

كان المهاجرون الجزائريون في تونس يتمتعون في البداية بوضـع خاص، حيث لم يكونوا ملزمين بالتجنيد الإجباري في الجيش الفرنسـي. لكن التصـاعد في الضـغوط السـياسـية والاجتماعية أدّى إلى اقتراح المقيم العام الفرنسـي في تونس، في رسـالة إلى وزير الداخلية،

[1] عبد القادر بلججة، المرجع السابق، ص ص 43-48.

[2] نفسه

بجعل تطبيق أحكام المرســـوم المؤرخ في 03 فيفري 1912م، الذي يتناول التجنيد الإلزامي، قابلاً للتطبيق على هؤلاء المهاجرين[1].

حسـب رأيه، فإن المهاجرين الجزائريين المولودين في تونس من أُسـر جزائرية، الذين ما زالوا مقيمين فيها، يفلتون من التجنيد بموجب أحكام ذلك المرسـوم. إذ إن هذا المرسـوم ينطبق بشـــكل خـاص على الجزائريين الـذين تتراوح أعمـارهم بين 18 و30 عـامًـا، والمولودين أو المقيمين في بلديات الجزائر. وكان المقيم العام يسـتند إلى أن هؤلاء المهاجرين يحملون صـفة المواطنين الفرنســـيين، تمـاماً كمـا هو الحـال بـالنســـبـة للمواطنين الجزائريين المقيمين في الجزائر، فقد اعتبر أن من الضروري إدخالهم ضمن قانون التجنيد الإجباري[2].

بعد قبول هذا الاقتراح، أصـدرت الحكومة الفرنسـية مرسـوماً بتاريخ 03 أوت 1917م، ينص على إحصاء الشبان الجزائريين المقيمين في تونس باعتبارهم رعايا فرنسيين. وهذا القرار يمهّد الطريق لالتحـاقهم بـإحـدى الفرق العســـكريـة في الجزائر بعـد إجراء الفحوص الطبيـة اللازمة[3].

لكن بعد إعلان التجنيد الإجباري، برزت ردود أفعال رافضـــة من المهاجرين الجزائريين، حيث أرسلت الحكومة التونسية في 3 نوفمبر 1917م، رسالة إلى المقيم العام الفرنسـي تُعبر فيها عن الاسـتياء الكبير بين هؤلاء المهاجرين. فقد عاش العديد منهم في تونس منذ الاحتلال الفرنســي، واكتســبوا الهوية التونســية، وأصــبحوا يشــعرون بالقلق والخوف من تأثير الخدمة العسكرية الإلزامية على حياتهم[4].

أدى قرار التجنيـد الإجبـاري إلى تزايـد تراجع المهـاجرين الجزائريين في تونس عن فكرة اكتسـاب الجنسية الفرنسية، حيث أصـبحوا يدركون العواقب المحتملة لهذا القرار. ومع تصـاعد

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16**,** Doc N°249**, Lettre de Ministre de la Guerre au Ministre de l'Intérieur (Service des Affaires des Algériens),** Paris, 05/03/1917, p1,2.

[2]Ibid.

[3]عبد القادر بلججة، المرجع السابق، ص 109.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°18**, Lettre du S.G.G.T au D.R.G**, Tunis, 03/ 11/1917.

الضـــغوطات المرتبطة بالخدمة العســـكرية، بدأ الكثير منهم يبحثون عن ســـبل لتفادي هذه الخدمة، مما دفعهم للتهرب من التجنيد.

**2. مهام الشيخ الجزائري في التجنيد الاجباري لشباب المهاجرين الجزائريين:**

أثار قانون التجنيد الاجباري حفيظة الجزائريين، حيث انعكس على تزايد هجرتهم نحو تونس وفرار العديد من المطلوبين للتجنيد نحوها، لذا كان للشـــيوخ الجزائريين دور كبير في العمل على مســاعدة ســلطات الحماية الفرنســية بتونس للبحث عنهم والقيام بعملية إحصـــاء وتقييد الشـــاب المؤهل للخدمة العســكرية، هذا الدور أوضـــحته عدة مراســـلات كانت وجهتها الإقامة العامة الفرنسـية بتونس للمراقبين المدنيين، اعتبرت فيها الشـيوخ جهازا اسـتعلاميا، فلم تتوان في اســـتعمـالهم لأنهم أكثر المســـئولين قربـا من الجزائريين، وأكثرهم معرفـة بهم وبسُلُوكيَّاتهم[1].

بعد صـــدور المرســـوم الذي ينص على تجنيد الشـــبان الجزائريين المهاجرين في تونس، أرسـل المقيم العام الفرنسـي مذكرة بتاريخ30 أكتوبر1916م إلى المراقبين المدنيين الفرنسـيين في تونس ، يطلب منهم إحصـــاء الشـــباب الجزائري المؤهل للتجنيد، اســـتعدادًا لتجنيد الكتيبة الجزائرية لعام 1917م، وذلك بالاعتماد على ســـلطة الشـــيوخ الجزائريين في مدينة تونس، والشيوخ والقادة التونسيين خارجها[2].

أوضـحت التعليمة الإجراءات التي سـيتبعها الشـيوخ في تسـجيل المهاجرين الجزائريين المطلوبين للخدمة العسكرية، وتضمنت تلك الإجراءات القيام بـ:

**أ.** أن يكون الإحصـــاء بســـرية تامة وبأقصـــى ســـرعة، مع تقديم جميع المعلومات اللازمة بخصوص الحالة المدنية لكل معني وعائلته.

**ب.** إدراج الشبان الجزائريين الذين تم إحصائهم في قائمتين مختلفتين:

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, مراســـلات تتعلق بإحصـــاء الجزائريين المقيمين في تونس لإداء الخدمة العسكرية (1912-1916م), Doc N°03, **Circulaire Aux Caïds et Kahias**, Tunis, 06/06/1918.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°156**, Lettre du R.G au le C.C,** Tunis, 30/ 10/ 1916.

- **القائمة الأولى:** تتعلق بالجزائريين المسجلين بشكل منتظم في سجل الضرائب والذين يتم تحديد جنسيتهم بشكل واضح.
- **القائمة الثانية:** تتعلق بجميع الأفراد المفترض أنهم جزائريون، ولكنهم لم يطالبوا بالجنسية الفرنسية، ولم يتم إدراج أسمائهم في قوائم التجنيد التونسية[1].

لقد واجهت هذه العملية عدة مشاكل وعراقيل، خاصة في المرقبات المدنية خارج تونس العاصمة التي لم يستحدث فيها مشيخًات جزائرية بعد، فلقد أشار المراقب المدني للكاف في 09 نوفمبر 1916م، إلى هذه الصعوبات والمتمثلة أساسا لكثرة الجزائريين المقيمين في المنطقة والذين يتنقلون بين حدود البلدين بشكل متخفي، فإنه من الصعب جداً إجراء تعداد سريع وسري لهم، دون إحداث أن يلتفت نظرهم[2].

وما يؤكد وجهة نظر المراقب المدني للكاف، رسالة أخرى وردت للإقامة العامة الفرنسية من المراقب المدني لقفصة في 16 ديسمبر 1916م، يقول فيها بأن دعوة المهاجرين الجزائريين إلى الخدمة العسكرية تدعوهم إلى العمل على تجنبها، فهنالك مخاف من أن يترك الجزائريون الذين يعملون في مناجم المتلوي والرديف، عملهم لتفادي أي عمليات بحث مستقبلية، ومن المحتمل أن يغادروا مع ذويهم الذين جاءوا معهم للعيش في هذا البلد، وبالأخص السوافة الذين كانوا يشكلون يد عاملة هامة في هذه المناجم، فقد حدث أن غادر منهم أكثر من 180 عامل من منجم الرديف في نفس اليوم الذي بدأت فيه السلطات تقيدهم في سجل الضرائب الشخصية[3].

ولهذا اقترح المراقب المدني للكاف في رسالته السابقة، انه أفضل حل يكمن في التوصل إلى اتفاق متبادل يسمح بتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس والتونسيين في الجزائر، ويتم

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°156, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°157**, Lettre du CC de Kef au R.G**, Kef, 09/11/ 1916.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°175**, Lettre du CC de Gafsa au M.P.R.G**, Gafsa, 10/12/ 1916.

تعداد الجزائريين من قبل الشـــيوخ في نفس الوقت الذي يتم فيه تعداد الشـــباب التونســـيين، موضحا بأن هذا العمل لن يثير أي صعوبات إدارية أو سياسية، حيث حينما يرى المهاجرون الجزائريون بانه معدودين من الجانبين، فلن يكون لهم أي مصـــلحة في عبور الحدود لتفادي التجنيد[1].

وفي رده على رسـالة من المقيم العام الفرنسـي بخصـوص إمكانية اسـتحداث مشـيخة للجزائريين في القيروان، أشـار المراقب المدني للقيروان في 29 جانفي 1917م، بأن عددًا من الشـــبان الجزائريين الذين كانوا مطلوبين للخدمة العســـكرية في الجيش الفرنســـي هربوا من العاصـمة تونس إلى مناطق أخرى جديدة، حيث لا توجد بها مشـيخة جزائرية وكانت القيروان من بين هذه المناطق[2].

فلقد كان شـيوخ المهاجرين الجزائريين الأكثر فعالية في تجنيد الشـبان الجزائريين، بسـبب معرفتهم بأهاليه، مقارنة بالشيوخ التونسيين، وقد أسفر هذا على نتائج ايجابية سواء في مدينة تونس، أو في القيروان التي تم اسـتحداث مشـيخة جزائرية فيها سـنة 1917م، حيث سـمحت هذه الخطوة بتجنيد عدد أكبر من الشـــباب الجزائري المقيم فيها، وفقًا لما أوضـــحه المراقب المدني في القيروان في رسالة منه إلى المقيم العام الفرنسي[3].

كما أسـهم شـيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس بدور مهم في تحديد الأصـل الجزائري لبعض الأفراد الذين حاولوا تجنب الخدمة العسكرية.

فعلى ســـبيل المثال، تقدم مهاجر من الســـوافة يُدعى محمد بن محمد بن عبد القادر بشـكوى إلى المقيم العام الفرنسـي في 13 افريل 1918م، بسـبب تسـجيل ابنه ضـمن قائمة الشبان المدعوين للتجنيد في صفوف الجيش الفرنسي دفعة 1917م. حيث نفى المعني صلته بالجزائر لكونه مقيما في تونس وولد فيها لأكثر من نصـــف قرن، ومع ذلك رفضـــت الإقامة العامة الفرنسية شكواه واعتبرته معنيا بالتجنيد العسكري، استنادا للمعلومات التي قدمها شيخ

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°157, op.cit.
[2]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°03, op.cit.
[3]A.N.T, Série A, Carton 84, Dos 03/02, Doc N°20, op.cit.

السوافة علي بن سلطان، حيث أن المعني وُلد في تونس، ولكن الجد وُلد في الجزائر ويُفترض أنه هاجر إلى تونس قبل نحو 60 عاما[1].

كما كان هناك سوء استخدام لهذا الدور من قبل بعض الشيوخ الجزائريين، حيث قام البعض منهم بتقييد الأشخاص بطريقة غير مشروعة أو تلقي الرشوة مقابل تجاوز التجنيد هذا السلوك أدى إلى تدهور العلاقة بين الشيوخ والمجتمع وتسبب في شكاوى ومشاكل كبيرة. ومن هؤلاء شيخ التواتية أحمد بن محمد صالح الذي اتهم من قبل عدد من مواطنيه بسوء الإدارة حيث يقوم بتقييد الشباب للتجنيد رغم عدم اهليتهم لكونهم اما صغار في السن أو لعدم تجاوز اقامتهم في تونس لمدة سنة وهذا من اجل ابتزازهم لتلقي مبالغ لإسقاط أسمائهم من سجل التجنيد[2] . ففي 15 جوان 1923م، وجه المراقب المدني رسالة إلى الوزير المقيم بمدينة تونس تضمن عدة شكاوى تتعلق بأداء الشيخ في الخدمة العسكرية:

أ. **القضية الأولى** – شكوى مولاي أحمد بن عبد الله:

يشكو المدعي أنه في عام 1922م، جعله شيخ تواتية مسجلاً في جدول التجنيد للدفعة 1922م، رغم أنه كان عمره ستة عشر سنة فقط، ثم طلب منه المال لإخفائه ويُزعم أنه سلم له مبلغ 80 فرنك فرنسيا.

ب. **القضية الثانية** – قضية هلاّل بن أحمد دهام:

تم إدراج هلال في قائمة التجنيد للفئة 1922 م من قبل شيخ التواتية، ثم نصحه الشيخ بعدم الانضمام إلى الجيش ولإخفائه قام بتوفير وظيفة له في منطقة بعيدة ومنحه رسالة توصية له باسم مستعار، ولما نودي على للالتحاق بالخدمة العسكرية أخبر الشيخ الدرك ان هلال عاد إلى بلاد توات، كل هذا مقابل مبلغ 150 فرنك فرنسيا سلمه هلال للشيخ أحمد بن محمد صالح[3].

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°41**, Lettre du CC de Tunis au M.P.R.G**, Tunis, 21/10/ 19181918.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°29**,** op.cit.

[3]Ibid.

ج. **القضية الثالثة** – إخفاء ستة أشخاص من التواتية عن التجنيد:

أبلغ أهالي توات المراقب المدني بان الشيخ أحمد قام بإخفاء ستة أشخاص من اهاليهم وعدم تسجيلهم بدفاتر الجندية يمكن أن يتم تجنيدهم لكن الشيخ قام إخفاؤهم ليقبض عليهم من قبل الدرك لاحقا[1].

لكن المراقب المدني رغم علمه ان الشكاوى كانت بتحريض من قبل شخص اخر ينافس الشيخ في وظيفته، إلا أنه كان مقتنعا بكون الشيخ أحمد بن محمد صالح لا يظهر أي إرادة حسنة في أداء مهامه في البحث عن الفارين من الخدمة العسكرية لذا طلب إعفاءه من وظيفته[2].

كما قدم مواطنين من السوافة، هما البشير بن محمد بن عثمان بن مبروك وأخوه الصغير، في جويلية 1923م، شكوى ضد الشيخ علي بن سلطان إلى باي تونس الذي قيدهما في سجل الخدمة العسكرية ومدعيان بأن السوافة غير ملزمين بتأدية الخدمة العسكرية، حيث يقولان في الشكوى: «... **على عادة السوفين امثالهما الذين يأتون من صحراء سوف بالجزائر للخدمة والإقامة بصورة وقتية هنا وقد جرت التراتيب بعمَالة الجزائر ان سكان الصحراء لا يباشرون الخدمة العسكرية ولغرض نفساني قيدنا شيخ فرقتنا بالزمام العسكري...** »[3].

شكوى المواطنان السوفيان لم تأخذ بعين الاعتبار لسببين: الأول هو أن السلطة التونسية لا تملك أي وصاية على المهاجرين الجزائريين بكونهم مواطنين فرنسيين باستثناء تحصيل الضرائب. والسبب الثاني هو أن الشيخ في هذه الشكوى كان مصيباً صحيحاً. فعلى الرغم من أن الجزائريين القادمين من الجنوب كانوا غير معنيين بالتجنيد الإجباري، إلا أن الحكومة

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°29, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/01, Doc N°29, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°140, **رسالة البشير بن محمد بن عثمان بن مبروك وأخوه الصغير الى باي تونس**، تونس، جويلية 1923م.

الفرنسية أصدرت مرسوماً في 05 مارس 1921م، ينص على تطبيق أحكام مرسوم 03 فيفري 1912م، الخاص بالتجنيد الإجباري للجزائريين على شباب المناطق الجنوبية[1].

لقد استغل بعض شيوخ المهاجرين الجزائريين منصبهم في طلب الرشاوي من المهاجرين الجزائريين وابتزاز عائلات الشبان المطلوبين للتجنيد. حيث كانوا يتعمدون عدم تسجيل الشبان المطلوبين للخدمة العسكرية مقابل مبالغ مالية، كما كانوا يقيدون المناوئين لهم رغم عدم توفر شروط التجنيد فيهم.

ومن هؤلاء الشيوخ الذي أثيرت ضده عدة شكاوى شيخ السوافة علي بن سلطان الذي رفع عدد من الشبان السوافة شكوى ضده إلى الاقامة العامة الفرنسية وقاموا بتوكيل محامي للدفاع عن قضيتهم[2].

من هذه الشكاوى على سبيل المثال، في 12 فيفري 1923م، تقدم مهاجر سوفي يُدعى بشير بن عثمان لشهب بشكوى إلى المقيم الفرنسي بتونس ضد الشيخ علي بن سلطان. اتهم بشير الشيخ بتجنيد شقيقه الأصغر، رغم أنه غير معني بالتجنيد لأنه لم يتجاوز 15 سنة. وأرجع بشير هذا الفعل إلى رفضه دفع رشوة للشيخ، متهماً إياه بالتعمد إخفاء عدد من المهاجرين السوافة عن التجنيد الإجباري مقابل مبالغ مالية. كشف بشير بن عثمان لشهب أن الشيخ علي بن سلطان يخفي أكثر من ثمانية وثلاثين مهاجراً سوفيًا مطلوبين للتجنيد. كما أبدى بشير استعداده للإبلاغ عنهم إذا طُلب منه ذلك، لإثبات صحة أقواله[3].

وفي 19 ماي 1923م، أرسل المراقب المدني لمدينة تونس إلى السيد لوسيان سان الوزير المقيم المفوض لدى الاقامة العامة الفرنسية بتونس نتائج تحقيقاته بخصوص ستة عشرة شكوى تتعلق بشيخ السوافة علي بن سلطان، التي تمحورت في مجملها حول طلب

[1] عبد القادر بلججة، المرجع السابق، 74.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°82**, Note du D.S.P**, Tunis, 05/07/1923.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°69, **Lettre du Béchir ben Othman ben Lacheb Essoufi**, Tunis, 12/02/1923.

الشيخ علي بن سلطان من هؤلاء المهاجرين السوافة الذين تم التحقيق معهم مبالغ مالية تتراوح ما بين 50 و150 فرنك من أجل تجنيبهم الخدمة العسكرية الفرنسية[1] .

في نفس التحقيق، تم ذكر قضية المنوبي بن محمد الذي كان من المهاجرين السوافة الفارين من الخدمة العسكرية، حيث حاول الشيخ علي بن سلطان إخفاءه عن قوات الدرك التي كانت تبحث عنه، وعندما اتصلت القوات بالشيخ للبحث عن المنوبي بن محمد، أنكر الشيخ معرفته بعنوانه، وحينما حصلت قوات الدرك الفرنسية على عنوان المنوبي اتضح أنه يسكن في نفس الحي الذي يقيم فيه الشيخ علي بن سلطان. لهذا وصل المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس في تحقيقه بأن شيخ المهاجرين السوافة بمدينة تونس علي بن سلطان كان يعرف بشكل جيد مكان إقامته، وبأن الشيخ كان يحاول عرقلة عمل السلطات في البحث عن "متمرد" وأن سلوك الشيخ يستحق عقوبة[2].

ولقد برر الشيخ علي بن سلطان خلال استجوابه في تحقيق المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس السابق ذكره، بأن الشكاوى الموجهة ضده نتيجة اتفاق ضده من قبل عرش المصاعبة الذين يريدون تَعيِين شيخ منهم بديل عنه. أضاف الشيخ أنه يقوم بواجبه بتسجيل المهاجرين الجزائريين الذين تتوفر فيهم شروط للخدمة العسكرية، ولذلك فإن بعضهم المهاجرون من عرش المصاعبة يعارضونه ويهددونه بالقتل[3].

وتناولت الصحافة التونسية أيضا السلوك المشبوه للشيخ، حيث أنه لم يتردد في تزوير شهادات وفاة لعدد من السوافة من أجل تجنبهم أداء الخدمة العسكرية، على الرغم من أن المعنيين لا يزالوا على قيد الحياة[4]. مما دفع الشيخ علي بن سلطان الى تقديم استقالته من منصبه نتيجة كل هذه الشكاوى[5].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°78**,** op.cit, p 15,16.

[2]Ibid.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°78, op.cit. p17.

[4]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°55**, les gens d'oued Souf**, Tunis, 18/05/ 1923.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°80**,** op.cit.

من جهة أخرى، تمت مكافأة بعض الشيوخ الجزائريين في تونس نظير جهودهم في تجنيد المهاجرين، ففي سنة 1937م قدمت الإقامة العامة الفرنسية نيشان الافتخار لثلاثة شيوخ جزائريين في مدينة تونس نظير تفانيهم في خدمة فرنسا بتجنيد أكبر عدد من المهاجرين الجزائريين، هؤلاء الشيوخ هم شيخ الجزائريين محمد عمر بن فرحات بونوة، وشيخ الميزابين الحاج محمد بن الحاج بابا موسى، وشيخ التواتية مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير[1]. كما تم منح نيشان الافتخار لشيخ المهاجرين الجزائريين في بنزرت الصادق بن شعبان بن زازية سنة 1935م لنفس السبب[2].

بينما منحت لشيخ المهاجرين السوافة في مدينة تونس محمد بن القدري بن الحاج سالم، رخصة لفتح مكتب للتشغيل سنة 1939م، نتيجة للخدمات التي قدمها الشيخ بتسجيل عدد كبير من الشبان في جداول التجنيد، كما ساعد قوات الدرك في القبض على العديد من الهاربين من أداء الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي[3]، تزامن ذلك مع صدور مرسوم من المقيم العام الفرنسي بتاريخ 18 اوت 1939م، بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية يجبر الشباب الجزائري في تونس على حمل بطاقات هوية تشير إلى وضعيتهم العسكرية[4].

إن مهام الشيخ لم تقتصر فقط عن تقييد المهاجرين الجزائريين في سجلات التجنيد أو البحث عن الفارين منهم والبليغ عنهم، بل تشمل المشاركة في المجلس الخاص المكلف بفحص المهاجرين الجزائريين لاختيار المؤهل منهم للتجنيد لتلك السنة، وكذلك المؤجلين والمتغيبين من الدفعات السابقة[5]، يَجوب المجلس مختلف المناطق التونسية بمواقيت وأماكن

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos14/02, Doc N°79, **Lettre du C.C de Tunis au R.G,** Tunis, 04/ 09/1937.

[2]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/04, Doc N°35, op.cit.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°13**, Lettre du C.C de Tunis au S.G.G.T**, Tunis, 28/04/1939.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 25, Algérie, Questions diverses, Carte D'identité, Doc N°01, Arrête du R.G, Tunis, 18/08/1939.

[5]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°127**, Lettre du R.G au S.G.G.T**, Tunis, 28/04/ 1939.

تحدد مسبقا حيث تعقد في العادة في المراكز العسكرية، أو مقرات المراقبة المدنية الفرنسية والمدارس[1] .

كانت من واجبات الشيخ إعداد الشبان المهاجرين لعرضهم على لجنة الفحص. وبصفته المطلع على أفراد مشيخته، كان مُطالبًا بتفقد الشبان وتحرير قائمة بأسمائهم، واستخراج أسماء البالغين السن القانونية من سجلات التقييد. كما كان عليه التنبيه على الشبان الواجب إحضارهم للقرعة عند التجنيد، ومرافقتهم عند الفحص وتسليمهم إلى اللجنة[2].

كما كان الشيخ يحرص على استتباب الأمن في مراكز التجنيد، مستخدمًا أساليب التهدئة أحيانًا، وأحيانًا أخرى الشتم والنهر، في مواجهة توسلات وتمردات الآباء والأمهات الذين يعارضون تجنيد أبنائهم. إذ أن كل شاب يصل إلى سن التجنيد ويتخلف عن الالتحاق يعرض نفسه والشيخ للعقاب، فالدخول إلى الجيش يُعتبر مخاطرة بحياة الشاب، ويشكل مأساة لأسرته، حيث يُعد الابن سند العائلة في حاضرها ومستقبلها[3].

---

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°134, **رسالة الوزير الأكبر التونسي محمد الطيب الجلولي**، تونس، 1922/04/12م.

[2] ليلى بن عبد العزيز، المرجع السابق، ص 147.

[3] نفسه.

## المبحث الرابع: المهام الإدارية والعرفية للشيوخ الجزائريين في تونس

مارس الشـــيوخ الجزائريون في تونس أدوارًا أخرى حيوية لا تقتصـــر على ممارســـتهم للوظائف التي تناولناها بالدراسـة سـابقًا، بل تشـمل أدوار الشـيوخ أيضًـا مجموعة من المهام الإدارية والعرفية التي كانت لها تأثيرات عميقة على المهاجرين الجزائريين في تونس.

إذ تتعلق أغلب هذه المهام بشؤون حياتهم اليومية ومتطلبات عيشهم في تونس. وتتجلى هذه المهام في الجوانب التالية:

### 1. إثبات جنسية المهاجرين الجزائريين:

شـكلت مسـألة الفصـل في الجنسـية الفرنسـية للمهاجرين الجزائريين في تونس إشـكالية بالنسـبة للإقامة العامة الفرنسـية، وقد اسـتعانت الإقامة العامة بالشـيوخ الجزائريين للفصـل في بعض الحالات من خلال تقديمهم شـهادات تثبت الأصـل الجزائري لهؤلاء المهاجرين. وقد كان ذلك ضـروريًا خاصـةً في ظل وجود عدد كبير من التونسـيين الذين ادعوا الأصـل الجزائري هروبًا من دفع ضريبة المجبى أو للخدمة في الجيش التونسي[1]، أو حتى لتجنب التقاضـي أمام المحاكم التونسـية، حيث كان المهاجرون الجزائريون بموجب جنسـيتهم الفرنسـية يحاكمون أمام المحاكم الفرنسية في تونس[2].

كانت هذه الشـهادات، التي يُفترض أن تُصـدر بمسـؤولية ودقة، إلا أنه حدث العكس، حيث أصـبحت تُسـتخدم كوسـيلة للهروب من الالتزامات الضـريبية أو العسـكرية. أوضـحت الإقامة العامة أن بعض شـيوخ المهاجرين الجزائريين أسـندوا شـهادات بالأصـل الجزائري لغير المسـتحقين، مما أدى إلى حصـول العديد من التونسـيين على الجنسـية الفرنسـية. وهذا دفع الإقامة العامة إلى التراجع عن منح هذه الصلاحيات للشيوخ الجزائريين نتيجة لهذه التجاوزات[3].

---

[1] عبد الكريم الماجري، المرجع السابق، ص 370،371.

[2] A.N.T, Série A, Carton 277, Dos 12, Administration Algérien, Question Général, Compétence judiciaire Française aux Algérien en Tunisie, **Lettre du S.G.G.F au R.G**, Paris, 16/12/1933.

[3] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/02, Des Tunisiens et des Algériens résidant en Tunisie demandent à obtenir des certificats de nationalité, Doc N°109**, Note par S.G.G.T**, Tunis, 16/09/1901.

مثلا قام شيخ الزواوة محمد المغندف بمساعدة عدد من التونسيين للحصول على شهادات جنسية فرنسية، ولم يكن تصرف شيخ زواوة استثناء بل كثيرًا ما ارتكبه شيوخ المهاجرين الجزائريين بإدخال الأهالي التونسيين في طائفة الجزائريين الرعايا الفرنسيين[1].

كما رفضت الإقامة العامة الفرنسية تجديد شهادة الجنسية لشخص يدعى عبد الله بن محمد بريشي التي انتهت بتاريخ 18 نوفمبر 1892م، حيث قبل اتخاذ قرار بشأن طلبه، قامت الإقامة بإجراء تحقيق حول جنسيته التي لم يتم تثبيتها بشكل كافٍ عند تسجيله سابقا، عقب حصوله على شهادة من شيخ السوافة محمد بن الحاج أحمد الفاسي، تثبت انه من المهاجرين السوافة المقيمين في مدينة تونس، مما مكنه من الحصول على الجنسية الفرنسية[2].

شيخ السوافة محمد بن الحاج أحمد الفاسي، استغل طلب المهاجرين الجزائريين وبعض التونسيين للجنسية الفرنسية، من أجل الحصول على منافع مادية، مما دفع الإقامة العامة الفرنسية إلى اقالته من منصبه سنة 1900م[3]. إن رفض الإقامة العامة الفرنسية منح الشيوخ الجزائريين صلاحية إصدار شهادات تثبت الأصل الجزائري، كان منطلقاً من خوفها من إدخال غير الجزائريين ضمن الرعايا الفرنسيين، لهذا، شكلت الإقامة العامة الفرنسية لجنةً تولت مهمة مراجعة الجنسية الممنوحة للجزائريين لإسقاط من لا تتوفر فيهم شروط الحصول عليها[4].

لكن مع إقرار حذف ضريبة المجبى على التونسيين في 31 ديسمبر 1913م، وتعويضها بضريبة الاستيطان التي اصبحت تفرض على المهاجرين الجزائريين، ثم تم إلزامهم بالخدمة العسكرية ضمن الجيش الفرنسي سنة 1917م، فأصبح التونسيون لا يطلبون الجنسية الفرنسية، وبالتالي صار بإمكان الشيوخ إصدار شهادات للحالية الجزائرية المقيمة في تونس تساعدهم في الحصول على شهادة الجنسية، وتتمثل هذه الشهادات أساساً في وثائق تثبت أن

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/02, Doc N°109, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/02, Doc N°109, **Note par R.G**, Tunis, 20/07/1898.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°09, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03, **Indigène Algérien Certificat de Nationalité commission de Région**.

الطالب للجنسية مسجل لدى الشيخ في سجلات الضريبة الشخصية وسجلات الخدمة العسكرية، وهذا ما يعزز موقفه بكونه جزائري[1].

في 28 فيفري1927م، تقدم ثلاثة إخوة من المهاجرين الجزائريين من قسنطينة والمقيمين في مدينة بنزرت التونسية بشكوى إلى المقيم العام الفرنسي بتونس ضد شيخ القسنطينية محمد الصالح زروق .واشتكى الإخوة من عدم تمكنهم من الحصول على بطاقة الجنسية رغم التزامهم بدفع الضريبة الشخصية وإتمام خدمتهم العسكرية. وعلى الرغم من هذا لم يقم الشيخ بتلبية مطلبهم، وبحسب الشكوى، كان الشيخ يطلب مبلغا ماليا مقابل تلك الخدمة [2].

كما كان لشيوخ المهاجرين الجزائريين دورٌ مهم في تحديد جنسية بعض الشبان الجزائريين المقيمين في تونس الذين كانوا يحاولون التهرب من الخدمة العسكرية الفرنسية، حيث رفض الشيوخ مطالب عدد منهم بدعوى أنهم تونسيين بعد أن أثبتت تحقيقات الشيوخ جنسيتهم الجزائرية.

قد ذكرنا سابقا كيف حاول مهاجر جزائري يدعى محمد بن محمد فرايحية التهرب من التجنيد الاجباري بحُجَّة أنه تونسي، لكن شيخ السوافة علي بن سلطان أثبت أنه جزائري الأصل، ورفضت شكواه[3].

في سياق مشابه، دعا شيخ المهاجرين القسنطينيين، محمد زروق، مهاجرا جزائريا يُدعى مختار جويدة مع ابنيه إلى مقر المراقبة المدنية الفرنسية في تونس للتحقق من جنسيته وعمر أبنائه، بهدف تسجيلهم على قوائم التجنيد. حضر مختار إلى مكتب الشيخ بالمراقبة المدنية بمفرده واعترض على جنسيته الجزائرية مدعيًا أنه تونسياً. طلب الشيخ محمد زروق منه دعم اعتراضه بوثيقة تثبت جنسيته التونسية، إلا أن مختار لم يقدم أي وثيقة، بل قرر تقديم شكوى

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°05, **Lettre du C.C de Tunis au R.G**, Tunis**,** 13/10/1918.

[2]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°18, **Lettre du C.C de Tunis au M.P.R.G**, Tunis, 23/03/1927.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 16, Doc N°16, op.cit.

للإقامة العامة ضد شيخ القسنطينيين. وقد تركت الإقامة العامة الفرنسية القضية لمجلس التجنيد ليقرر ما يراه مناسبًا[1].

**2.منح شهادات التسجيل لإصدار وثائق السفر:**

قبل خضوع الجزائر وتونس للاستعمار الفرنسي، كانت الحدود بينهما مفتوحة لحركة الافراد والقبائل، كما كان ولاء أي جزائري أو تونسي يتغير بصفة آلية لفائدة السلطة السياسية الحاكمة، ولا يحتاج لاي وثيقة تسمح له بالتواجد بصفته أجنبي، انطلاقا من مبادئ القانون الاسلامي ومن مفهوم الأمة الإسلامية يحسب كل مسلم وافد على دولة اسلامية من رعايا حاكم تلك الدولة ويخضع بصفه آلية لقوانينها ومحاكمها الشرعية ويدفع مثل الأهالي الضرائب المفروضة عليهم. تم تكريس هذا المبدأ في اتفاقية الحدود المبرمة بين تونس والجزائر سنة 1628م، والتي جاء بعد وقوع عدد مناوشات حدودية بين العمالتين: «... **إنه وقع مشاحنة بين العسكريين سابقا، عسكر تونس وعسكر الجزائر الايالتين وبموجبه ضبطت الحدادة بين العمالتين ... وأنَ رعايا كل الجانبين إذا تجاوز الحد للعمَالة الأخرى فلا يطالبه اهل العمَالة المنتقل عنها بخراج بل يكون خراجه للعمَالة الجديدة المنتقل اليها.** »[2].

بعد احتلال الجزائر سنة 1830م، قيدت السلطات الفرنسية حركة التنقل الشرعية بين الإيالتين بقوانين جديدة، وأسندت للجزائريين المتجهين إلى تونس أو إلى أي بلد آخر وضعًا قانونيًا جديدًا. فأصبح كل جزائري يرغب في مغادرة الجزائر بصفة شرعية ويتمتع بصفته القانونية الجديدة مطالبًا بالحصول على وثيقة رسمية تسمى جواز سفر أو رخصة سفر تضمن له العبور من التراب الجزائري إلى أي مكان آخر[3]. ويُعتبر تواجده خارج الجزائر غير شرعي من الناحية القانونية، ما قد يؤدي إلى حرمانه من الجنسية الفرنسية[4].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/01, Doc N°05, **Lettre du C.C de Tunis au R.G**, Tunis**,** 13/10/1918.

[2]محمد بن محمد الاندلسي الوزير السراج، المصدر السابق، ص ص 361-364.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 07, Doc N°08, op.cit.

[4] Jamel Haggui, **Les Algériens en Tunis de 1871 à1962 du communautarisme au nationalisme**, op.cit, p127.

وفي هذا السياق، اضطلع الشيوخ الجزائريون في تونس بدور بارز من خلال تقديم شهادات تسجيل تتيح للمهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس تمديد وثائق سفرهم، تفاديًا لترحيلهم إلى الحدود الجزائرية، وذلك وفقًا لبلاغ صادر عن الإقامة العامة الفرنسية بتاريخ 7 فبراير 1898م[1].

يتعين على الراغبين في السفر خارج تونس الحصول على تأشيرة جواز السفر أو استخراج جواز جديد من القنصلية الفرنسية، وذلك بشهادة تسجيل وحسن سيرة وسلوك. وللحصول على هذه الشهادة، يجب على المهاجر الجزائري التقرب من الشيخ المعني، الذي لن يمنح الشهادة إلا بعد التأكد من استيفاء الشروط الأساسية، مثل التسجيل كرعية للدولة الفرنسية، ودفع الضرائب المستحقة، والوفاء بالواجبات العسكرية. إذا لم تتوفر هذه الشروط، يتوجب على الشخص تسويتها قبل الحصول على الشهادة[2].

فقد قدم شيخ القسنطينيين محمد زروق في 13 أكتوبر 1919م، شكوى إلى شيخ مدينة تونس بشأن عدم تمكنه من تسجيل مهاجر جزائري في قائمة رعاياه القسنطينيين، وذلك للحصول على شهادة التسجيل نظرًا لرغبته في السفر خارج تونس[3].

ومن هنا نرى أن دور الشيخ كان فعالًا في تقديم هذه الشهادات المهمة، التي تعد ضرورية لاستخراج جواز سفر أو رخصة سفر للمهاجرين الجزائريين في تونس.

وفي هذا الإطار أيضا فقد استغل الشيوخ دورهم هذا في تقديم تسهيلات من اجل الحصول على وثائق السفر خاصة المتعلقة بالسفر لإداء فريضة الحج لمواطنيهم مقابل عائد مالي، حيث راسل الحاكم العام للجزائر المقيم العام الفرنسي بتونس بتاريخ 10 جويلية 1901م، بخصوص قيام شيخ السوافة علي بن سلطان بتقديم وثائق مزورة لأربعة اشخاص من الوادي وهم: أحمد بن عبد الله، وعبد الله بن محمد، وصالح بن عربية، وبوبكر بن لزهر

[1] A.N.T, Série A, Carton 277, Dos 09/01, Algériens instructions, concernant les indigènes Algériens renvoyés dans leurs pays d'Origin, Doc N° 50, **Circulaire du R.G**, Tunis, 07/02/ 1898.

[2] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos Doc N° 39, op.cit, p1.

[3] Ibid.

بن مراح، والذين قاموا بأداء مناسك الحج إلى مكة المكرمة بشكل سري، تم العثور على هؤلاء الأفراد عند عودتهم وهم يحملون جوازات السفر المزورة، وبناءً على أقوالهم، تم تزويدهم بهذه الوثائق من قبل شيخ السوافة المقيمين في تونس علي بن سلطان، مقابل مبلغ قدره 25 فرنك فرنسيا، وقد تكفل بكل الإجراءات اللازمة للحصول على تصاريح السفر المذكورة[1]، كانت سلطات الإقامة العامة الفرنسية تفرض إجراءات مشددة بخصوص قيام المهاجرين الجزائريين في تونس بأداء فريضة الحج[2].

كما أنه بتاريخ 11 ماي 1934م، وصلت شكوى من مهاجر جزائري يقيم في مدينة تونس وينتمي إلى عمَالة قسنطينة، يُدعى محمد بوشمال إلى الإقامة العامة الفرنسية، حيث أبدى بوشمال استياءه من رفض شيخ المهاجرين القسنطينيين محمد الطاهر برناز منحه نسخة من وثيقة التسجيل. بناءً على ذلك طلب المقيم العام في تونس من المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس فتح تحقيق للتحقق من صحة ادعاءات محمد بوشمال ضد شيخه[3].

**3. توظيف المهاجرين والضمان فيهم:**

كان لشيوخ المهاجرين الجزائريين، وبالأخص شيوخ الوراقلية والتواتية، دورٌ مهم في دعم المهاجرين في تونس، حيث كانوا يعملون على توظيفهم والضمان فيهم لدى أرباب العمل. تخصص هؤلاء المهاجرون في مهن حساسة مثل الحراسة وخدمة المنازل، وكان الشيوخ يسهلون لهم الحصول على هذه الوظائف من خلال مكاتبهم. فلقد حصل شيخ التواتية على رخصة لفتح مكتب توظيف في باب الجديد، شارع رقم 59، حيث كان هذا المكتب يوفر فرص العمل للمهاجرين التواتية؛ عمل هؤلاء المهاجرون كخدم في المنازل والإدارات الحكومية، وكحراس للسجون والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى العمل في المزارع ومنازل البرجوازية[4].

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°13, **Lettre du G.G.A au R.G**, Tunis, 10/07/ 1901.

[2]A.N.T, Série A, Carton 276, Dos 02/01, Passeport pour la Maque, Doc N°16, **Lettre du consul de France à Djeddah au Ministre des Affaires étrangères**, Djeddah, 11/01/1901.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°16, op.cit.

[4]Germain Marty, Op.cit, p225.

وقد أشار إلى ذلك المؤرخ التونسي محمد الحشايشي المتوفي سنة 1912م، في كتابه العادات والتّقاليد التونسيّة: «... **يختص أهل توات في حراسة الغابة والبساتين، ولهم شيخًا لبيب يعيّنه لذلك، وأجر من ذكر عن الشهر من ثلاثين فرنكا فما دون.**» [1].

بينما يقع مكتب شيخ الوراقلية بالقرب من مكتب شيخ التواتية في حي باب الجديد شارع رقم 46، حيث كان يعمل هو أيضا ضامناً ومسؤولاً عن توظيف المهاجرين الجدد القادمين من ورقلة أو توقرت، ولم يكن هناك بديل للتوظيف إلا من خلاله[2].

اختص الوراقلية بشكل أساسي في حراسة الأسواق، حيث كانت هذه المهنة تمثل أحد الامتيازات المهمة لأفراد مجتمعهم. وأكد شيخ جماعة الوراقلية صالح بن أحمد الرعاش في رسالة وجهها إلى الوزير الاكبر التونسي بتاريخ 13 ربيع الأول 1301هـ، الموافق 11 جانفي 1884م: « ... **عروش ورقلة متفرقة والعروش منها ما متولي العسة في الاسواق ومنها ما هو متولي الخدمة بالوزارة السامية وباردو المعمور ومن هو متولي الخدمة عند الاجانب وعند بعض انفار من سكان الحاضرة ...**»[3].

احتكر المهاجرون الوراقلية مهنة حراسة الأسواق التونسية، حيث لم يكن هناك منافسون لهم في هذا المجال.

كان الشيخ يولي اهتمامًا خاصًا لضمان أن تبقى هذه المهنة كامتياز لأفراد مجتمعه. لكن في عام 1889م، نشب خلاف بين حراس السوق من الوراقلية وحراس مغاربة حول من يحق له تولي مهمة حماية سوق العطارين[4]. في تلك الفترة، قام عدد من التجار التونسيين بمراسلة الوزارة الأولى مطالبين بتوظيف حراس مغاربة لسوق العطارين بدلاً من الوراقلية، بسبب ما زعموا من تقصير الأخيرين في أداء مهمتهم، مما أدى إلى تعرض محلاتهم للسرقة بشكل

---

[1]محمد بن عثمان الحشايشي، **الأعياد والتقاليد التونسية الهدية والفوائد العلمية في العادات التونسية**، دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحي، سراس للنشر، تونس 1994م، ص 165.

[2]Germain Marty, op.cit, p221.

[3]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 01، المصدر السابق.

[4]محمد بن عثمان الحشايشي، المصدر السابق، ص 165.

متكرر، وقد وقعت مواجهات بين الوراقلية الذين رفضوا مغادرة السوق والمغاربة الذين حاولوا إخراجهم بالقوة[1].

رداً على ذلك، قام شيخ الوراقلية أحمد بدوي بمراسلة الوزير الأكبر التونسي، مؤكدًا حق مجتمعهم في حراسة السوق، موضحًا أنه منذ خمسمائة عام، كانت هذه المهمة تُناط بالوراقلية فقط. وأكدت الوزارة أن للتجار الحق في اختيار حراس السوق الذين يرونهم مناسبين، ومن أجل تجنب المشاكل، نصحت الوزارة شيخ المدينة بدعوة التجار لتوقيع اتفاقيات موثقة مع الحراس. كما اقترحت منح الوراقلية مهلة قصيرة لمغادرة السوق[2].

على الرغم من هذا النزاع استمرت سيطرة الوراقلية على حراسة الأسواق، خاصة في أسواق مثل سوق الباي وسوق القماش، سوق البركة وسوق الترك، وسوق الكبابجية وغيرها[3]، بينما انتقل البعض الآخر إلى ممارسة وظائف متنوعة، مثل العمل في الإدارات الحكومية أو خدمة الأجانب في منازلهم، أو العمل لدى بعض الأثرياء التونسيين أو حتى العمل في الحمامات لدى الميزابية[4].

تتمثل المهمة الأساسية للشيوخ المهاجرين الجزائريين في هذا الامر الضمان في العمال لدى أصحاب العمل، حيث عثرنا على وثيقة تحتوي على 95 اسمًا للمهاجرين الجزائريين في تونس، من بينهم 89 تواتيًا و06 أسماء من الوراقلية، تم تعريفها على أنها جريدة في بيان أسماء جماعة توات والوراقلية التي قامت بها جمعية الأوقاف على حراسة زيتون وقف العزيزة عثمانة بالمثاليث بضمان شيخيهم أحمد بن محمد صالح التواتي وصالح الورقلي[5].

---

[1]E. Buthaud, op.cit, p257-259.

[2]Ibid.

[3]محمود فروة، **التجارة والتجار في تونس(1881-1956م)**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة تونس، تونس 2009، ص 136.

[4]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 01، المصدر السابق.

[5]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/02, Doc N°18, op.cit.

فلقد كان شيخ الوراقلية يدير صندوقًا يساهم فيه جميع أفراد عروش الوراقلية، حيث عند حدوث سرقة في أحد المحلات التي يحرسها الوراقلية، أو عندما يرتكب أحد منهم مخالفة يقوم شيخ الوراقلية بتعويض صاحب المحل المتضرر من قيمة المسروقات من الصندوق، هذا ما ورد في رسالة الحاج خميس بن الحاج أحمد الورقلي السيسيني إلى الوزير الأكبر محمد العزيز بوعتور في 13 ذي الحُجَّة 1307 هـــ الموافق 27 جويلية 1890م:«...**ان عسة الأسواق غالبها منهم ولهم صندوق فيما يستخلصونه من اجر العسة لنظر ان المقدم واعوانه من الشواش ان وقعت السرقة في أحد الأماكن التي في حراستهم فالمقدم هو المخاطب المسؤول في النازلة مع من معه من الشواش ... »**[1].

لقد جاءت الرسالة للحث على تَعيِين مقدم جديد للورقلية، نظرًا للدور الهام الذي يقوم به بالنسبة لهم، كما جاء في الرسالة، ويؤكد ذلك شيخ جماعة الوراقلية صالح بن أحمد الرعاش، في رسالته لنفس الشخص، بتاريخ 13 ربيع الأول 1301هـ، الموافق 12 جانفي 1884م: «... **والذي يقصد العيب بسرقة أو جناية يجنيها ويثبت عليه ويلزمه أداء فيما فعل، فعلى العروش المذكورة أداء ما يلزمه قل أوجل، وكذلك إن سرقت حانوت أو مكان من أمكنة العسة فعلى العروش أداء ما سرق بد ثبوته بالحُجَّة ... »**[2].

ولقد استغل بعض شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس منصبهم لابتزاز العمال، على سبيل المثال، كان الشيخ علي العزاوي يحصل على مبلغ خمسين فرنكًا من كل منتدب جديد من المهاجرين للحراسة، كما كان يفضل تشغيل أبناء عرشه على حساب أفراد بقية عروش إقليم التوات[3]، لهذا طالبوا الاقامة العامة الفرنسية بتغييره ووصلت الأمور إلى تهديده بالقتل، مما أدى إلى إقالته في عام 1904م[4]. حيث في 17 مارس 1925م وصلت إلى الاقامة

---

[1]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 07، **رسالة الحاج خميس بن الحاج أحمد الورقلي السيسيني إلى الوزير الأكبر**، تونس، 1890/07/27.

[2]أ.و.ت، السلسلة، A، الحافظة 278، الملف 05، الوثيقة رقم 01، المصدر السابق.

[3]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°67, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°74, op.cit.

العامة الفرنسية في تونس شكوى من مهاجري التواتية في مدينة تونس، اتهموا فيها الشيخ مبارك بن عبد القادر، بالتحايل والاحتكار للتوظيف في مجال الحراسة:« .... **إن هذا الشيخ عمل العسة لزمة له مختصا بها والحال أنه عمل مطلبا للدولة في رخصة بيرو دي بلاصما (Bureau de placement) ولم تعطيه ذلك وهو متمادي في البيرو (Bureau) على جلب العساسة بدون رخصة دولية...»** [1].

وحسب الشكوى نفسها، فإن شيخ المهاجرين التواتية في مدينة تونس كان يطلب مبلغ عشرة فرنك من كل الحراس التواتية، وإلا لن يجدوا عملاً في تونس، كما أنه كان يتسبب بالسب والشتم لمن يوظف شخصاً آخر دون المرور به، بالإضافة إلى ذلك، كان يشتكيهم للشرطة التي كانت تؤيده وتتهمهم بتهمة التعدي على خطته، وقد ذكرت الشكوى ما وقع لأحد المهاجرين يدعى مولاي عبد الرحمان، الذي أحضر حارسا تواتيا لأحد الأوربيين المقيمين في تونس، فتسبب له شيخ التواتية مبارك بن عبد القادر بالسجن لمدة 10 أيام وغرامة قدرها 300 فرنك[2].

لقد كان فتح مكتب لتوظيف المهاجرين القادمين من بلاد توات أو ورقلة، يعود ذلك بالنفع المادي على شيوخ المهاجرين الجزائريين، فلقد قام شيخ السوافة محمد بن القدري بن الحاج سالم بمراسلة المراقب المدني الفرنسي لمدينة تونس من أجل الترخيص له بفتح مكتب مماثل للتوظيف المهاجرين السوافة في شارع سيدي زرودي بتونس العاصمة[3].

أبدى المراقب المدني الفرنسي بمدينة تونس موافقته على مطلب شيخ السوافة في رسالة وجهها إلى الكاتب العام للحكومة التونسية في 28 افريل 1939م، حيث أوصى بمنحه الترخيص كمكافأة على الخدمات القيمة التي قدمها الشيخ للإدارة الفرنسية، لكن المراقب وضح ضمن الرسالة نفسها بأن الهدف الرئيسي من وراء إنشاء مثل هذه المكاتب هي تمكين شيخ

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 18/02, Doc N°33, op.cit.

[2] Ibid.

[3] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°13, op.cit

السـوافة وباقي شـيوخ المهاجرين الجزائريين من التعرف بشـكل أفضـل على رعاياهم، وجمع الضرائب المستحقة عليهم وتسجيل الشبان الذين يتجنبون الخدمة العسكرية[1].

**4.تصفية التركات:**

من الادوار العرفية التي يمارسـها شـيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس اتجاه مواطنيهم هي العمل على مسـاعدة ذوي المهاجرين الذين يتوفون بالبلاد التونسـية، من اجل الحصـول على الاموال التي يخلفونها بعد وفاتهم باعتبارهم لهم حق في وراثتهم، خاصـة لما تشـهده هذه العملية من عراقيل ادارية تمارسـها الحكومة التونسية التي تقوم بالاستيلاء في العادة على هذه التركات عن طريق بيت مال الحكومة التونسية[2]

دافع الشيوخ الجزائريين عن حقوق أهالي المهاجرين، مطالبين بتمكين ذويهم من ميراثهم. على سـبيل المثال، راسـل شـيخ السـوافة محمد بن الحاج أحمد الفاسـي الوزير المقيم العام الفرنسي في تونس في 23 ديسمبر 1898م، بخصوص استيلاء بيت مال التونسي على تركة شـخص من وادي سـوف يدعى قاسـم القلاب بن الحاج محمد بن الحاج مبروك الذي توفي وخلف اربعة بنات وابن عم عاصـب، حيث قال شيخ السوافة في رسالته:« **اتشرف بأن اعلم جنابكم ان بيت مال الحكومة التونسـية ...بالاسـتيلاء من دون وجه شـرعي على مخلف الجزايريين من وادي سـوف. قد توفي المسـمى قاسـم القلاب بن الحاج محمد بن الحاج مبروك من وادي سوف واستولى بيت المال المذكور على مخلفه في الحال ان له اربعة بنات وهن فطومة وبية وشريفة وزليخة كما ان له ابن عم عاصب ...»**[3].

تتمثل الإشـكالية هنا في تعقيدات هذه العملية بسـبب صـعوبة تحديد الورثة الحقيقين، خاصة إذا كان المهاجر مقيماً بمفرده في تونس، وأمام هذه الصعوبة، يلجأ بيت المال التونسي

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/04, Doc N°13, op.cit

[2]A.N.T, Série A, Carton 189, Dos 05/03, Bit El Mal, Doc N°06, **ترجمة مكتوب موجه من محمد بن الحاج احمد الفاسي شيخ وادي سوف الى جناب المقيم العام**، تونس، 1898/12/23م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 189, Dos 05/03, Doc N°06, Bit El Mal, **ترجمة مكتوب موجه من محمد بن الحاج احمد الفاسي شيخ وادي سوف الى جناب المقيم العام**، تونس، 1898/12/23م.

إلى الاســـتيلاء على تركات هؤلاء المهاجرين الجزائريين. في ظل هذا التعقيد طالب شـــيخ السوافة في تونس، محمد الفاسي، من الإقامة العامة بتحويل تركة المهاجرين الجزائريين الذين لم يخلفوا ورثة إلى بيت مال الجزائريين بدلاً من بيت مال تونس؛ حيث قال: «... **أنى اعرف جنابكم انه إذا مات جزيري وخلف شـــيئا عن دون ورثة فوارثه يكون بيت مال الجزائري لا بيت مال تونس**»[1].

من أجل تجاوز هذه الصـــعوبات التي تمس تركات المهاجرين الجزائريين المقيمين بالمملكة التونســـية، أصـــدر الوزير الاكبر التونســـي محمد الطيب جلولي في11 رمضـــان 1340هـ، الموافق 08 ماي 1922م، تعليمة إلى القياد والشيوخ بضرورة اعلام المراقبة المدنية الفرنسـية بمن يتوفى من الجزائريين، مع بيان المتروك واسـماء الورثة، ومن يصـلح للتقديم إن دعت الحاجة لكن بدون أن يتداخلوا بإجراء تقييد المخلف للجزائريين رعايا الدولة الفرنسية[2].

**5.تسجيل المواليد والوفيات:**

من المهام التي يتولها الشـــيخ الجزائريين هو تســـجيل المواليد والمتوفيين من المهاجرين الجزائريين بتونس، حيث يحرص الشـيوخ على ضـبط تعداد كل عائلة من أجل تسـجيل أبنائها في سجلات الضرائب والخدمة العسكرية عند بلوغهم السن القانوني[3].

كما كانوا يقومون بتســجيل وفيات المهاجرين الجزائريين وإخطار الرقابة العامة الفرنســية بناء على تعليمة صـادرة منها [4]، وكان الشـيخ يعمل على إسـقاط أسـماء المتوفين من سـجلات الضرائب والخدمة العسكرية إذا كان قد توفرت فيهم شروط التسجيل[5].

---

[1]A.N.T, Série A, Carton 189, Dos 05/03, Doc N°06, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 20, Doc N°09, Administration Général Indigène Algérien, question diverse des successions, **منشور صادر من الوزير الأكبر التونسي**، تونس، 1922/05/08م.

[3]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 108, op.cit.

[4]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos20, Doc N°09, op.cit.

[5] A.N.T, Série A, Carton 01, Doc N°74, **Lettre du S.G.G.T au le Cheikh el Médina**, Tunis,21/07/1934.

### 6.توزيع الاعانات والمساعدات:

كانت من المسؤوليات الثانوية لشيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس، المساعدة على توزيع الإعانات التي كانت تخصصها الحكومة التونسية أو الرقابة العامة الفرنسية للمهاجرين الجزائريين، فقد ورد في رسالة لشيخ مدينة تونس في عام 1946م أن شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس قاموا بدور هام في توزيع المعاشات التي كانت قد خصصتها الحكومة التونسية للمهاجرين الجزائريين في ذلك الوقت[1].

كما كان من مسؤوليات شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس إعداد قائمة بأسماء المهاجرين الذين يحق لهم الاستفادة من الإعانة، وكان يحرص على أن يكون ضمن المشرفين على عملية التوزيع، في حادثة وقعت في 03 جويلية 1942م، قامت المراقبة المدنية الفرنسية بتبرسق بتوزيع كميات من الأقمشة على المهاجرين الجزائريين بالتعاون مع السلطات التونسية، مع ذلك تم تهميش دور شيخ المهاجرين الجزائريين بتبرسق إسماعيل بن دحمان بن حديد[2]، ليستغل الشيخ إسماعيل بن دحمان بن حديد فرصة نفاذ الاقمشة، وعدم استفادة جميع المهاجرين بتحريضهم على الاحتجاج وإثارة الفوضى، وعندما سُئل الشيخ عن سبب تصرفه أكد الشيخ إسماعيل بن دحمان بأن توزيع الأقمشة تم على غير المستحقين، وأن العامل التونسي لتبرسق خالف القائمة التي أعدها الشيخ بنفسه[3].

وأيضا على سبيل المثال، تم تكليف شيخ المهاجرين الجزائريين في تاجروين بوقرة صالح بن علي بتوزيع بطاقات التموين على العائلات الجزائرية المقيمة في تاجروين، لكنه استغل الفرصة وقام ببيع تلك البطاقات لبعض العائلات المحتاجة في المناطق البعيدة عن مركز مشيخته تاجروين بدلا من منحها لهم مجانا، وكذلك استولى على البعض منها لنفسه بما فيها

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°108, op.cit.

[2]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/03, Doc N°35, op.cit.

[3]Ibid.

تلك المخصصة للأطفال، وكان هذا سببا في إقالته من منصبه بعد أن أثبتت تحقيقات شرطة الكاف صحة هذه الأحداث[1].

في نهاية هذا الفصل، يمكن القول إن الأدوار التي مارسها شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس كانت متنوعة، لكن الدور الأساسي لهم كان في جمع الضرائب من المهاجرين الجزائريين وتسجيلهم في سجلات الخدمة العسكرية الفرنسية والترويج لسياستها. بالإضافة إلى المهام الثانوية التي لا تقل أهمية عن الدور الأساسي، وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها شيوخ المهاجرين الجزائريين في أداء هذه الأدوار، إلا أنها كانت فرصة لهم لممارسة السلطة وتأكيد مكانتهم لدى المهاجرين، وقد استغل البعض هذه الفرصة لتحقيق مكاسب مالية شخصية، مما أدى إلى توترات في بعض المشيخات الجزائرية بتونس.

كما أنه من خلال هذا الادوار التي شغلها شيوخ المهاجرين الجزائريين، تمكنت فرنسا من مراقبة هؤلاء المهاجرين. كان هذا كان ضروريًا بالنسبة لسلطة الحماية الفرنسية خصوصًا في ظل التوترات والاضطرابات التي مرت بها تونس خلال فترة الحماية الفرنسية من 1881 إلى 1956م، وكان الهدف الأساسي من هذه المراقبة هو منع أي نشاط معادي قد يهدد استقرار السلطة الاستعمارية أو نفوذها داخل تونس أو نقل الخطر نحو الجزائر.

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/03, Doc N°28, op.cit.

# الخاتمة

عرف الجزائريون نظام المشـــيخة في بلدهم الجزائر، ذلك قبل هجرتهم نحو تونس، حيث كان هذا النظام ســائدا في المجتمع الجزائري منذ القدم، وانتشــر خلال الحكم العثماني للجزائر، ولم تستغن فرنسا عن هذا نظام عند احتلالها للجزائر في سنة 1830م.

ربط حكام تونس المهاجرين الجزائريين بنظام المشـيخة، وإن كان ذلك غير واضـح للمعالم بشكل دقيق، فلقد إلا أن الدفاتر الجبائية التونسية تشير إلى وجود منصـب لشيخ الغرابة وشيخ الزواوة، لكن لم نصل إلى تعريف دقيق لهذا التنظيم الذي ساد قبل سنة 1881م.

وأمام هذا الوضــع الذي فرضــه نظام المشـيخة الجزائرية في تونس، تظل تونس خلال هذه الفترة المدروسة، في مقدمة الدول التي استقبلت الجزائريين الفارين من الضغوط والممارسات القهرية التي اتبعها الاحتلال الفرنســي في الجزائر منذ 1830م، وكانت الهجرة عاملا مســاعدا للجزائريين بالاندماج في المجتمع التونســـي تلقائيًا دون أي حاجز، ذلك لوحدة الدين واللغة والمصير المشترك بين المهاجرين الجزائريين والتونسيين، مما أضاف شريحة جديدة في النسيج الاجتماعي التونسي، كان لها أثر متعدد في مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية والحضارية والاقتصادية الاجتماعية.

إن نظام المشيخة الجزائرية في تونس، اكتنفه بعض الغموض قبل فرض الحماية الفرنسية على تونس ســـنة 1881م، بالرغم من وجود نظام لدى الجالية الجزائرية الورقلية بمدينة تونس العاصــمة، مما عده المؤرخ التونســي عبد الكريم الماجري نظام شــبيه بنظام المشــيخة، هذا ما جعله مصاحبا من حيث التأسيس للحماية الفرنسية المفروضة على تونس.

إن التنظيم المشـــيخي الخاص بالمهاجرين الوراقلية كان الأكثر وضـــوحا، لكون طبيعة نشاطهم في تونس جعلت من وجود هذا التنظيم أساسياً، فقد سيطر الورقلية على حراسة أسواق مدينة تونس، وكانت هذه الوظيفة حســاســـة للغاية، مما اســتدعى وجود ممثل لهذه الجماعة لضـمان حقوق أرباب العمل العمال أنفسـهم، والدفاع عن مصـالحهم في ظل وجود فرق منافسـة لهم في هذا المجال.

كما عرف الميزابيون نظامًا مشـــابهًا لنظام المشـــيخة في تونس، حيث كانت حلقة العزابة هي التي تدير شـــؤونهم بمعزل عن الســـلطات الحاكمة، ولهذا الســـبب، رأينا مقاومة كبيرة من أعيان الميزابين في رفض التخلي عن تنظيمهم والقبول بنظام المشـــيخة الذي يجعلهم إداريا خاضعين للسلطة الفرنسية.

وأمام القرار المشـــيخي الصـــادر في 14 جويلية 1865م الذي اعتبر فيه المهاجرون الجزائريون المستقرون بتونس كرعايا فرنسيين، يمكنهم الحصول على درجة مواطن فرنسي، إذا ما طالبوا حق الجنسية الفرنسية، فتغير بذلك الوضع القانوني للجزائريين المقيمين بتونس، حتى الوافدين منهم قبل ذلك التاريخ، ذلك بهدف من الاقامة العامة الفرنسية في تونس لمراقبة ومتابعة هؤلاء المهاجرين.

ومن خلال هذه الدراســـة، يتضـــح أن ســـلطة الحماية الفرنســـية في تونس عملت على المحافظة على مؤسسة المشيخة التقليدية رغم تطور نظم الدولة الحديثة في أوروبا وخاصة، في فرنسا في مطلع القرن 19م، وذلك لأنها تفطنت لأهمية المشيخة في تجسيد مشروعها، حيث يمثل الشيخ سلطة صغرى بينها وبين المهاجرين الجزائريين في تونس، وكان هدف فرنسا من ذلك السيطرة على المهاجرين الجزائريين دون عناء وتكاليف جديدة.

وعليه فإن النظام المشيخي جاء في الاساس خادما لفرنسا، من حيث التحكم في حركة المهاجرين الجزائريين، والاســـتفادة منهم من حيث النظام الجبائي، واســـتغلالهم في العديد من المجالات الخدماتية، وعلى رأسها التجنيد الاجباري بالجيش الفرنسي.

وبمجرد فرض الحماية الفرنسية على تونس في عام 1881م، انتقلت مسؤولية تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين إلى سلطة الاقامة الفرنسية، وقد لاحظنا سعي المهاجرين الجزائريين إلى فك ارتباطهم بالبايات التونسيين، كما رفضت الحكومة التونسية التدخل لمعالجة الشكاوى التي تصلها بخصوص الشيوخ الجزائريين، باعتبار أن ذلك خارج نطاق مسؤوليتها، في ظل إصرار

أجهزة سـلطة الاقامة الفرنسـية على عدم منح الادارة التونسـية أي سـلطة على المهاجرين الجزائريين بسبب اعتبارهم رعايا فرنسيين.

ومع تحول مسـؤولية نظام المشـيخة الجزائرية في تونس إلى مسـؤولية الاقامة العامة الفرنسية، تغيرت معها طريقة تولي منصب الشيخ، حيث كان اختيار الشيخ من قبل المهاجرين هو السائد، لكن بعد ذلك أصبح المقيم العام الفرنسي في تونس هو من يعين الشيخ بناءً على مقترح من المراقب المدني الفرنسي، وذلك وفق شروط معينة تتمثل أساسا في الوضعية المادية للشيخ، ومدى استعداده لخدمة لمشروع الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتونس.

شـهد نظام المشـيخة الجزائرية في تونس عدة تطورات مهمة، ففي عام 1919تم توسـيع صلاحيات الشيوخ الجزائريين ليشمل جباية ضريبتي الاستيطان والمساهمة الجهوية من خلال المهاجرين الجزائريين، مما عزز سـلطتهم داخل مجتمع المهاجرين الجزائريين، كما منحت هذه المهمة لباي تونس دورًا شرفيًا في تَعْيِينِهم من خلال إصدار مرسوم ولاية الشيخ، ومنحت إدارة المال التونسية صلاحية الرقابة المالية لحسابات الشيخ، على الرغم من أن المؤسسة كان يديرها موظفون فرنسيون.

وفي البداية، تم تطبيق نظام المشـيخة على المهاجرين الجزائريين المقيمين في مدينة تونس، ولكن مع تزايد عددهم في مختلف المناطق التونسية، وخاصة المناطق الحدودية، عملت سلطة الاقامة الفرنسية على تعميم هذا النظام ليشمل تلك المناطق. وفي هذا السياق، تم تأسيس مشيخة الجزائريين في القيروان في سنة 1917م، وكانت توزر آخر المناطق التي ظهرت فيها مشيخة جزائرية، ذلك سنة 1946م.

وفي المناطق السـاحلية الشـرقية لتونس، غاب نظام المشـيخة، حيث لم يلبى طلب المهاجرين الجزائريين في صفاقس لاستحداث مشيخة جزائرية هناك استجابة من الاقامة العامة الفرنسـية، ويمكن أن يكون ذلك مرتبطًا بالتعداد القليل للمهاجرين الجزائريين في تلك المناطق، كما أنهم لا يشـكلون تهديدًا للاحتلال الفرنسـي في الجزائر، نظرًا لأن المنطقة غير حدودية وبعيدة نسبيًا عن الجزائر.

وقد عرف المهاجرون الجزائريون في مدينة تونس بأسماء مناطقهم الأصلية (الأصل الجغرافي)، السبعة وهي: الجزائريون نسبة لعمالة الجزائر، والوهارنة نسبة لعمالة وهران، القسنطينين نسبة لعمالة قسنطينة، ومعظم هؤلاء كانت هجرتهم عائلية ونهائية، أما الوافدون من المناطق الجنوبية وهم أربع مجموعات: الوراقلية، والميزابية، والتواتية، والسوافة، ومعظمهم من الرجال وهجرتهم مؤقتة.

لقد مارس الشيوخ الجزائريين أدوارا مختلفة في أوساط المهاجرين الجزائريين، حيث كان الدور الضريبي هو الابرز، فقد حرص الشيوخ على جمع الضريبة بكل تفان، خاصة أنهم كانوا يتلقون نسبة معينة من هذا التحصيل، ولقد ارتفع ايراد الضرائب من المهاجرين الجزائريين، واثبت هذا النظام فعاليته، مما جعل الاقامة العامة الفرنسية تسعى الى تعميمه، ومنح الشيوخ الجزائريين صلاحيات ضريبية أخرى.

أن الدور الضريبي لشيخ المهاجرين الجزائريين في تونس يُعتبر هامًا جدًا، حيث يمثل مقياسًا لكفاءة الشيخ وتفانيه في خدماته. كما كان سببًا مباشرًا في توتر العلاقة بين هؤلاء الشيوخ والإدارة التونسية، بحكم أن العائدات الضريبية تعود إلى إدارة المال التونسية في ظل عجزها عن معاقبتهم.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم هذا الدور بشكل كبير في تفاقم العلاقة بين المهاجرين الجزائريين والشيوخ، بسبب تعسف بعض الشيوخ في طلب الرشوة أو تمرد هؤلاء المهاجرين على دفع الضريبة.

ومن أجل إثبات ولائهم للحماية الفرنسية، حرص هؤلاء الشيوخ على تجنيد شباب المهاجرين الجزائريين في تونس، سواءً من خلال تسجيلهم في السجلات العسكرية أو من خلال مساعدة أجهزة الشرطة والدرك الفرنسية في البحث عن الفارين منهم والقبض عليهم. هذه المهمة أثبتت ولاء الشيخ للإقامة العامة الفرنسية، وقد تم تَعيِين الكثير منهم بناءً على هذا السلوك.

إن الدور السياسي للشيخ الجزائري في تونس، كان يساهم في تحقيق أهداف الإقامة العامة الفرنسية من خلال التنظيم المشيخي، الذي يتضمن بشكل أساسي فرض الرقابة على المهاجرين، وضبط حركتهم وتنقلاتهم، كما أن الكثير من الشيوخ كانوا يروجون للسياسة الفرنسية، خاصة في الأحداث الكبرى التي شهدتها تونس.

وأمام هذا الوضع ازداد توتر علاقة بعض الشيوخ بمواطنيهم المهاجرين، ومن أسباب هذا التوتر حرص بعضهم على استخدام وظائفهم من أجل ابتزاز المهاجرين، من خلال طلب الرشوة لإسقاط أسمائهم من سجلات الضرائب والخدمة العسكرية، أو التستر على الفارين منهم من الخدمة العسكرية.

ولقد مثل هذه الصورة بشكل أوضح علاقة الوراقلية والتواتية مع شيوخهم، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم الانسجام في التركيبة الاجتماعية لهاتين المشيختين، حيث تميز الوراقلية والتواتية بتعدد العروش وتنافسهم على منصب المشيخة، الذي يمثل لهم مصدرًا أساسيًا للتحكم في توظيف أهاليهم في تونس.

وبدرجة أقل، كانت مشيخة السوافة، التي عرفت توترات في فترة ولاية الشيخ علي بن سلطان، نظرًا للاتهامات التي وجهت له بطلب الرشوة، وهذا عكس ما كان يحدث في مشيخات الجزائريين المهاجرين القادمين من شمال الجزائر، التي كانت الأكثر استقرارا وانسجامًا.

تميزت المشيخات الجزائرية خارج مدينة تونس بعدم الاستقرار في غالبيتها نظرًا للتعسف الذي مارسه الشيوخ في هذه المناطق البعيدة عن انظار السلطة الفرنسية، وأيضًا بسبب تعدد الأعراش التي يتكون منها مهاجري تلك المناطق. وقد يكون مقتل شيخ الجزائريين بقيادة أولاد عون أحمد البدوي سنة 1927م، أو تعرض محمد بن أحمد المقراني شيخ الجزائريين في قيادة الفراشيش، إلى محاولة اغتيال جراء هذا التوتر.

إن علاقة الشيوخ الجزائريين بالإدارة التونسية كانت مرتبطا أساسًا بمعدل تحصيلهم للضرائب، حيث اتهمت الإدارة التونسية عددًا من الشيوخ الجزائريين بإهمال واجباتهم الضريبية،

مما تسبب في خسائر كبيرة لصندوق الضرائب، وقد طالبت مرارا الإقامة العامة الفرنسية بمعاقبتهم أو إعفاء بعضهم من مناصبهم.

كما برز توتر سنة 1920م، بين مشيخة مدينة تونس والشيوخ الجزائريين بخصوص صلاحيات كل منهما، حيث اتهم الشيوخ الجزائريون هذه الإدارة بالمحاولة من مس صلاحياتهم الضريبية من خلال تكليف أعوانها بجمع الضرائب الشخصية من المهاجرين الجزائريين، وهي في الأساس من صلاحياتهم.

أما السبب الرئيسي في إنهاء مهام بعض الشيوخ الجزائريين كان مرتبطا بتقاعسهم في جمع الضرائب المستحقة على المهاجرين الجزائريين، أو في إحصاء الشباب للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي، والبحث عن الفارين منهم، أو نظرا لرفض مجموع المهاجرين لولايتهم، بالمقابل، استمر بعض الشيوخ في مواقعهم إلى غاية وفاتهم أو حتى إلغاء المشيخات الجزائرية في تونس سنة 1957م.

وتميزت الفترة الأخيرة من ولاية الشيوخ الجزائريين بتدهور وضعيتهم المادية خاصة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفها العالم وانعكست على تونس في فترة الثلاثينات، وتزامن ذلك مع إلغاء ضريبة الاستيطان عام 1937م، حيث أدى ذلك إلى انخفاض ملموس في دخلهم، وقد دفعت الضائقة المادية التي واجهها بعض الشيوخ إلى المطالبة برفع أجورهم، والتحسين من وضعيتهم الاجتماعية، وكان شيخ السوافة محمد القدري بن الحاج سالم، من أبرز هؤلاء.

بعد حصول تونس على الاستقلال عام 1956م، قامت الحكومة المستقلة بإصدار قرارات إلغاء المشيخات الجزائرية بمختلف المناطق التونسية عام 1957م، ذلك في إطار اعادة هيكلة التنظيم الاداري لتونس، كما يمكن التنويه بتوصيات أراها جديرة بالدراسة من بينها:

- نظام المشيخي في تونس قبل الحماية الفرنسية، وعلاقته بالمهاجريين الجزائريين.
- تسليط الضوء على النظام المشيخة دراسة تنظيمية وإدارية (مجموع القوانين والمراسيم المسيرة له والصادرة من قبل السلطتين الفرنسية والتونسية).
- دراسة نظام مشيخة كل مجموعة من الجالية الجزائرية في تونس.

- دور المشيخة في خدمة السلطة الفرنسية على حساب الحكومة التونسية.
- نظام المشيخة الجزائرية في تونس ودوره في العلاقات مع الحكومة التونسية والتونسيين.

في الأخير يمكنني القول بأن هذه الدراسة منحتني فرصة للتعامل مع الأرشيف والمؤسسات الأرشيفية في تونس والجزائر، على الرغم من عدم تمكني من زيارة جميع دور الأرشيف التي كنت قد خططت لزيارتها بسبب ظروف قاهرة، إلا أنها كانت تجربة مميزة بالنسبة لي؛ حيث أنها كانت الأولى من نوعها، كما أنها فتحت آفاقا جديدة لمواضيع متعددة تتعلق بتاريخ الهجرة الجزائرية في تونس والعلاقات بين الجانبين في فترة الاحتلال الفرنسي في كل من الجزائر وتونس.

# الملاحق

**الملحق رقم 01:** تذكرة حماية قدمت لمحمد سعد الحناشي المهاجر الجزائري المقيم في تونس من قبل القنصلية الفرنسية في تونس، بتاريخ 24 فيفري 1862م[1].

[1]Anne-Marie Planel, op.cit, p23.

**الملحق رقم 02:** نموذج عن تصريح سفر منحته عمالة قسنطينة بالجزائر للجزائري غربي صالح بن محمود للسفر نحو باجة في تونس بتاريخ 02 جانفي 1895م[1].

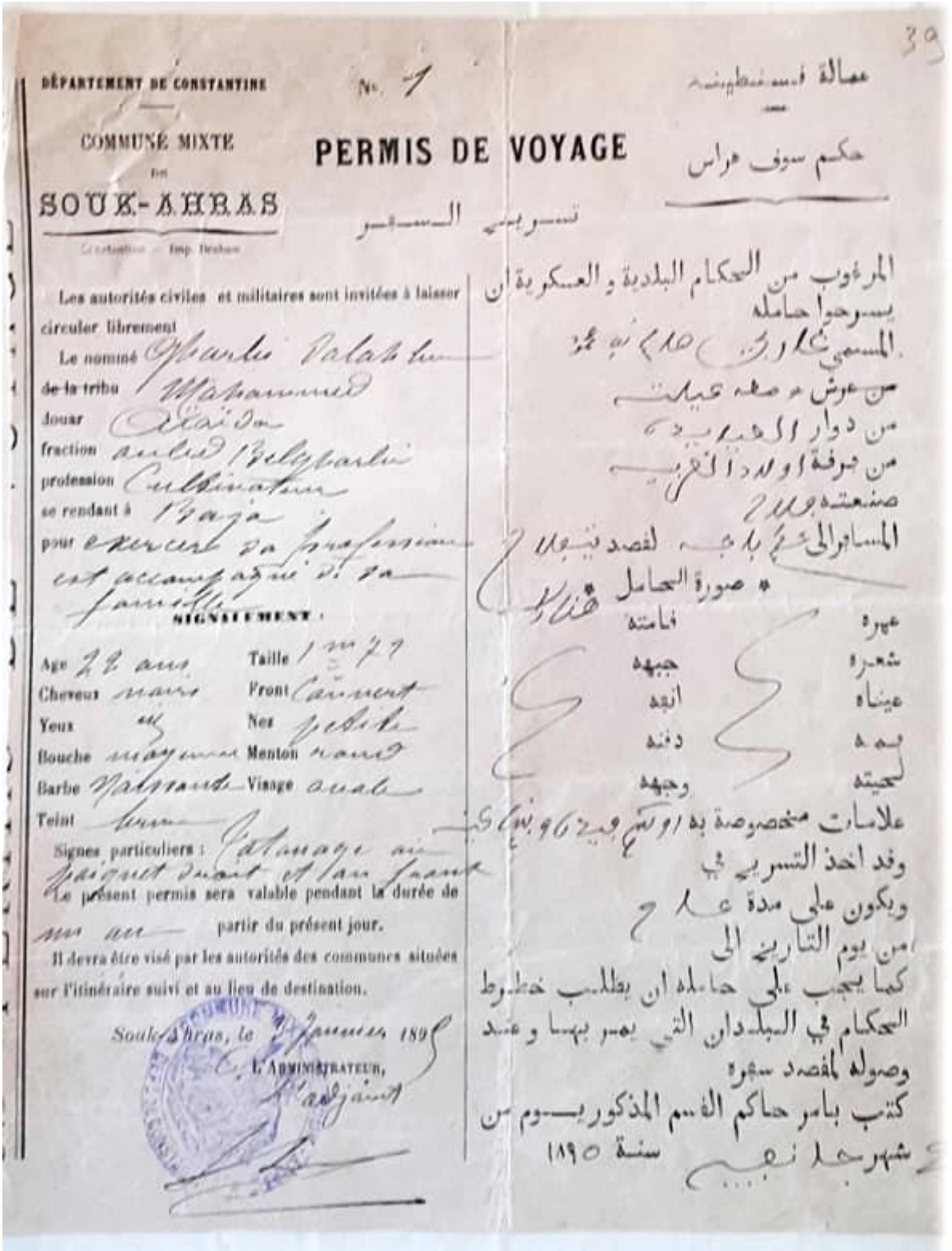

DÉPARTEMENT DE CONSTANTINE — N° 7

COMMUNE MIXTE de SOUK-AHRAS

PERMIS DE VOYAGE

Les autorités civiles et militaires sont invitées à laisser circuler librement

Le nommé Ghardi Salah ben

de la tribu Mohammed

douar Aïda

fraction ouled Belgharbi

profession Cultivateur

se rendant à Beja

pour exercer sa profession

est accompagné de sa famille

SIGNALEMENT :

| | | | |
|---|---|---|---|
| Age 22 ans | Taille 1m77 | | |
| Cheveux noirs | Front Carré | | |
| Yeux id | Nez petit | | |
| Bouche moyenne | Menton rond | | |
| Barbe Naissante | Visage ovale | | |
| Teint brun | | | |

Signes particuliers : Tatouage au poignet droit et au front

Le présent permis sera valable pendant la durée de un an à partir du présent jour.

Il devra être visé par les autorités des communes situées sur l'itinéraire suivi et au lieu de destination.

Souk-Ahras, le 2 Janvier 1895

L'ADMINISTRATEUR,

عمالة قسنطينة

حكم سوق اهراس

تسريح السفر

المرغوب من الحكام البلدية و العسكرية ان يسرحوا حامله المسمي غ ا ر ي ص ا ل ح بن محمد بن محمود من عرش ... صفه عياشه من دوار الحمايده من فرقة اولاد الغربي صنعته فلاح المسافر الى باجه لقصد تيجوا * صورة الحامل هذا

| | |
|---|---|
| عمره | قامته |
| شعره | جبهه |
| عيناه | انفه |
| فمه | ذقنه |
| لحيته | وجهه |

علامات مخصوصة به اوشم في يده اليمنى

وقد اخذ التسريح في

ويكون على مدة ... ح

من يوم التاريخ الى

كما يجب على حامله ان يطلب خطوط الحكام في البلدان التي يمر بها و عند وصوله لمقصد سفره

كتب بامر حاكم القسم المذكور يوم من شهر جانفي سنة ١٨٩٥

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, Doc N°39.

**الملحق رقم03:** نداء السفارة الفرنسية في تونس إلى المهاجرين السوافة من اجل تسوية وضعيتهم القانونية بتاريخ 12سبتمبر 1889م.[1]

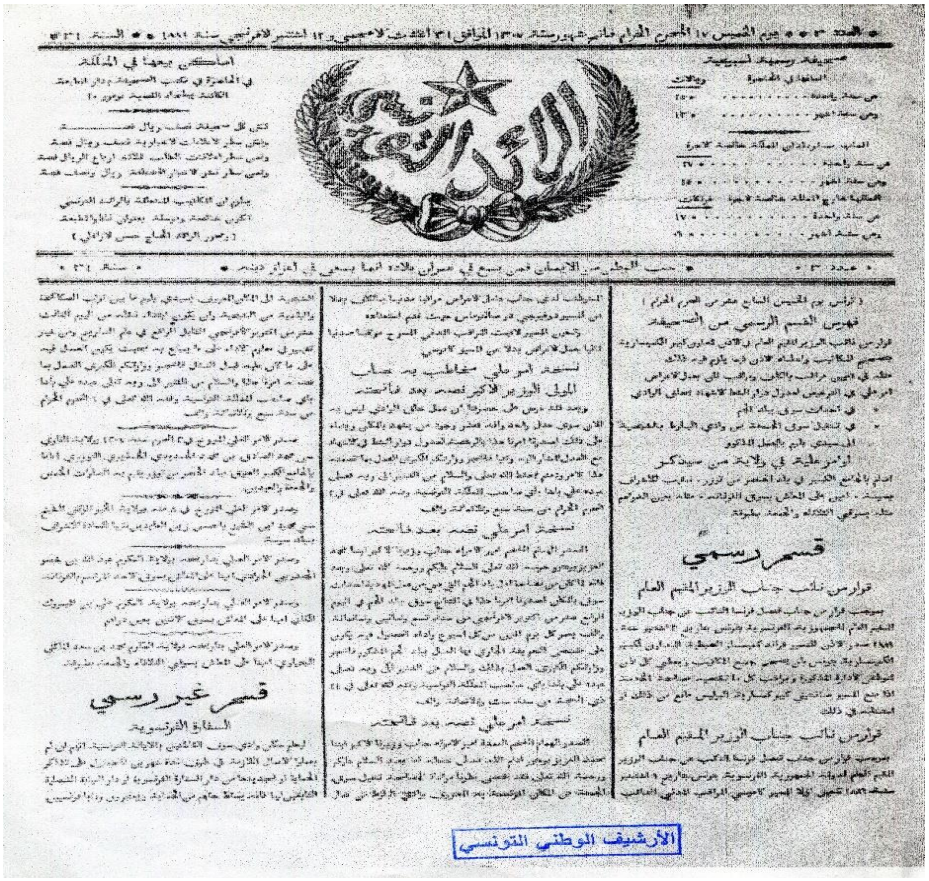
الرائد التونسي

قسم رسمي

قسم غير رسمي

السفارة الفرنسوية

الأرشيف الوطني التونسي

**توضيح وتكبير لقسم غير رسمي لنداء السفارة الفرنسوية الموضح في الجانب الأسف الايسر من الصحيفة اعلاه.**

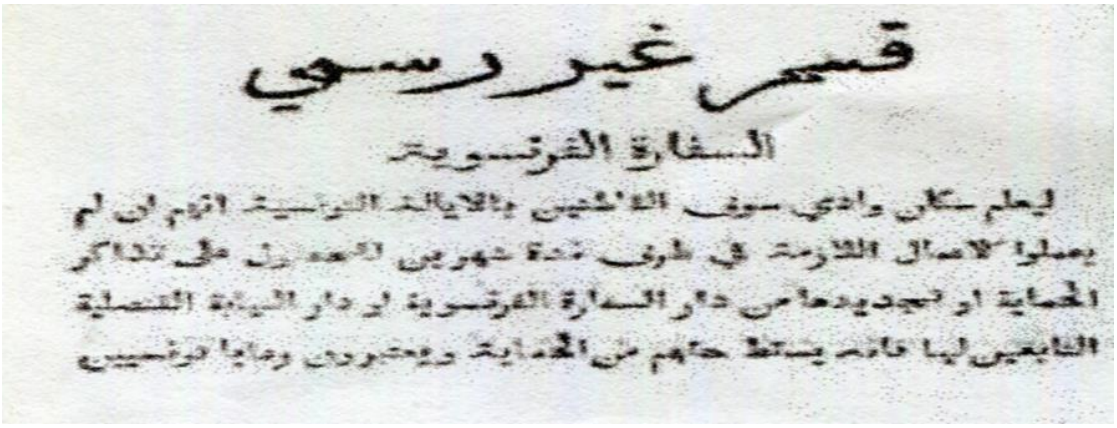
قسم غير رسمي

السفارة الفرنسوية

[1] الرائد التونسي، السنة 31، العدد 03، 17 محرم 1307هجري، الموافق ل 12 سبتمبر 1889م، ص01.

**الملحق رقم04:** نموذج من شـــهادة جنســـية ممنوحة لمهاجر جزائري مقيم في تونس يســـمى الصادق بن احمد الغربي بتاريخ 04 سبتمبر 1894م[1].

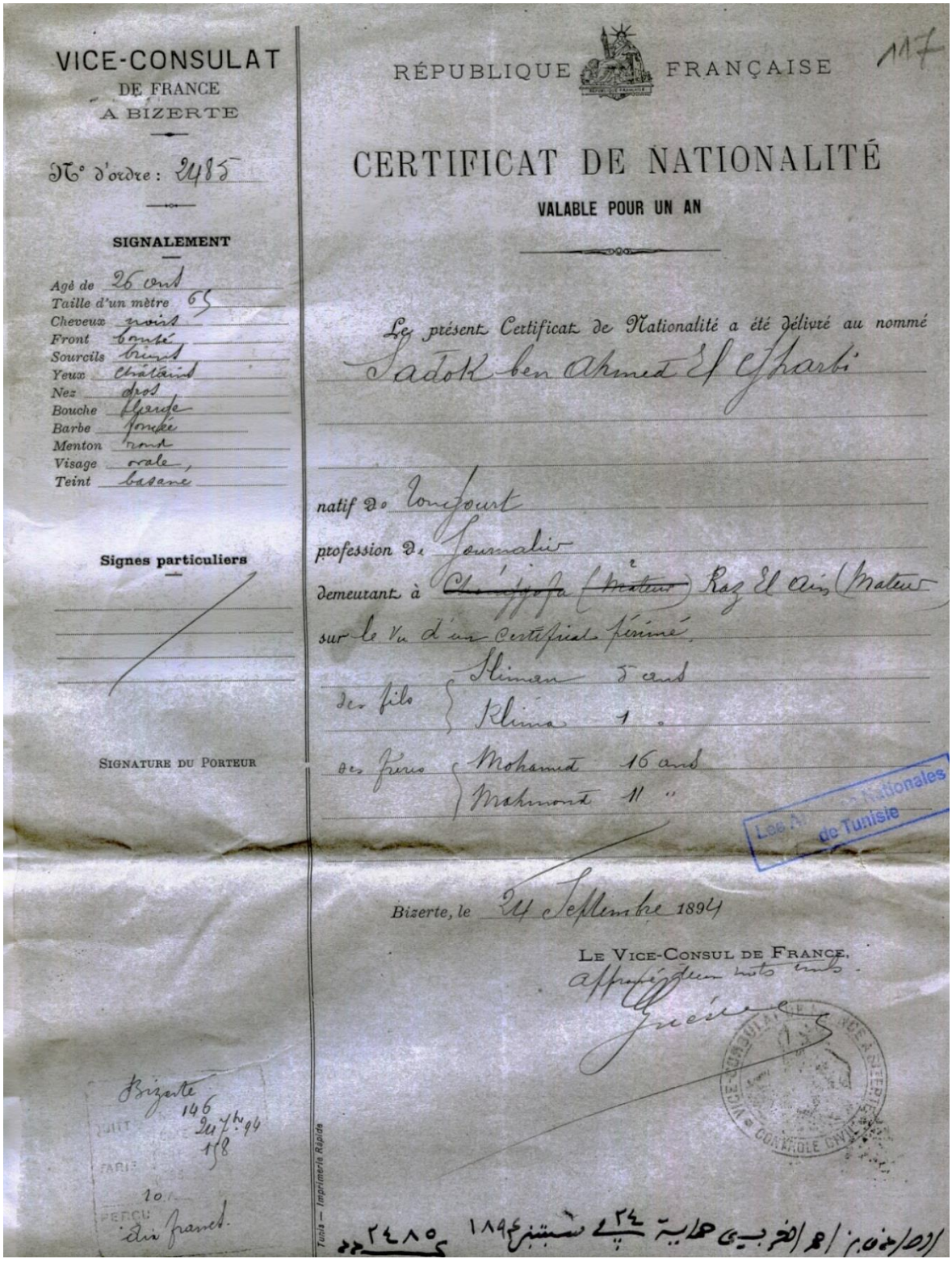

VICE-CONSULAT
DE FRANCE
A BIZERTE

N° d'ordre : 2485

**SIGNALEMENT**

Agé de 26 ans
Taille d'un mètre 65
Cheveux noirs
Front couvert
Sourcils bruns
Yeux châtains
Nez gros
Bouche ferme
Barbe foncée
Menton rond
Visage ovale,
Teint basane

**Signes particuliers**

SIGNATURE DU PORTEUR

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE 117

# CERTIFICAT DE NATIONALITÉ

**VALABLE POUR UN AN**

Le présent Certificat de Nationalité a été délivré au nommé
Sadok ben ahmed El Gharbi

natif de Longjour
profession de Journalier
demeurant à ~~Cheniffa (Mateur)~~ Raz El Aïn (Mateur
sur le Vu d'un Certificat délivré
des fils { Slimen 5 ans / Klina 1 "
des Filles { Mohamed 16 ans / Mahmoud 11 "

Bizerte, le 24 Septembre 1894

LE VICE-CONSUL DE FRANCE.

Bizerte 146 24/7bre/94 1f8

Tunis — Imprimerie Rapide

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 03/05, Doc N°117 .

**الملحق رقم 05:** خريطة[1] توضــح توزيع مشـيخات المهاجرين الجزائريين في تونس 1881-1956م[2] .( إنجاز الطالب)

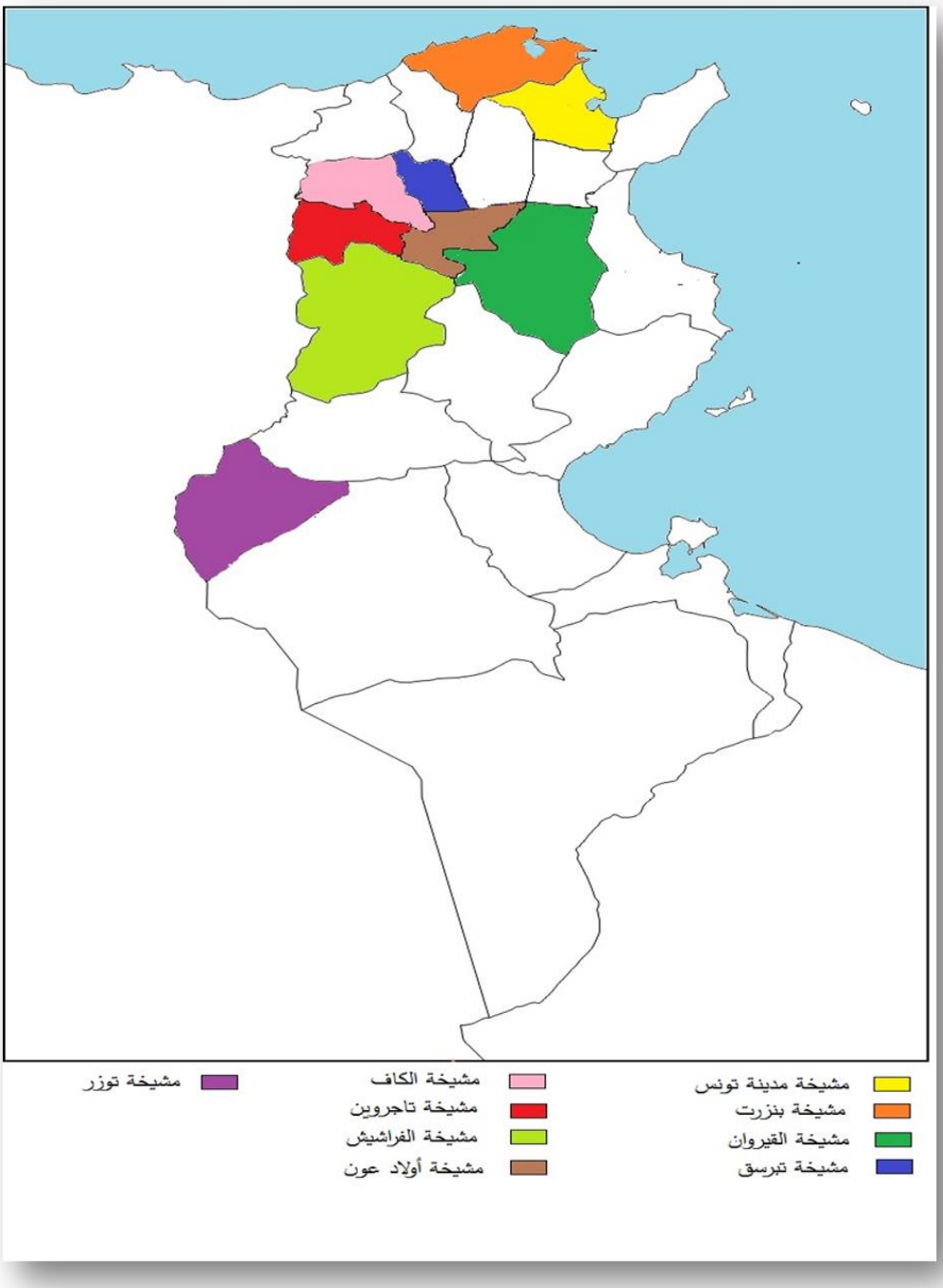


[1]Videl la Blache, **Carte Administrative de la Tunisie**, Librairie Aemond Colin, Paris.
[2]A.N. T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N°9.

**الملحق رقم 06:** وثيقة إرشادات خاصة بشيخ المهاجرين القسنطينيين في مدينة تونس الطاهر بزنار بتاريخ 17 جانفي 1929م [1] .

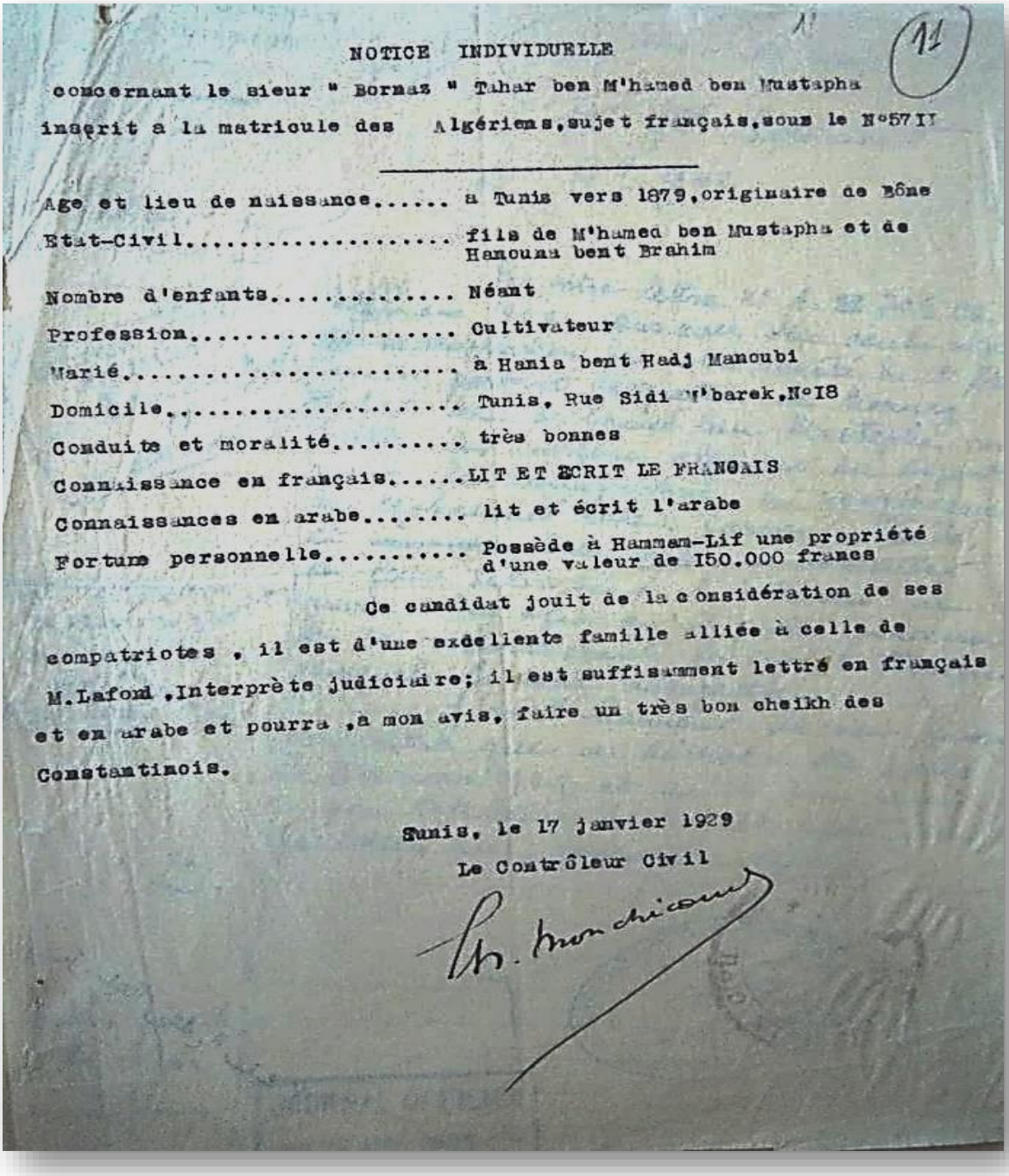

NOTICE INDIVIDUELLE

concernant le sieur " Bornaz " Tahar ben M'hamed ben Mustapha inscrit a la matricule des Algériens, sujet français, sous le N°5711

| | |
|---|---|
| Age et lieu de naissance..... | a Tunis vers 1879, originaire de Bône |
| Etat-Civil..... | fils de M'hamed ben Mustapha et de Hanouna bent Brahim |
| Nombre d'enfants..... | Néant |
| Profession..... | Cultivateur |
| Marié..... | à Hania bent Hadj Mancubi |
| Domicile..... | Tunis, Rue Sidi M'barek, N°18 |
| Conduite et moralité..... | très bonnes |
| Connaissance en français..... | LIT ET ECRIT LE FRANCAIS |
| Connaissances en arabe..... | lit et écrit l'arabe |
| Fortune personnelle..... | Possède à Hammam-Lif une propriété d'une valeur de 150.000 francs |

Ce candidat jouit de la considération de ses compatriotes , il est d'une excellente famille alliée à celle de M.Lafond ,Interprète judiciaire; il est suffisamment lettré en français et en arabe et pourra ,à mon avis, faire un très bon cheikh des Constantinois.

Tunis, le 17 janvier 1929

Le Contrôleur Civil

[1] A.N. T, Série A, Carton 01, Dos 15/02, Doc N°11.

**الملحق رقم 07:** رسالة من عروش التواتية إلى المقيم العام الفرنسي يطالبون فيها بفصلهم عن مشيخة المغاربة بتاريخ 30 جانفي 1886م[1].

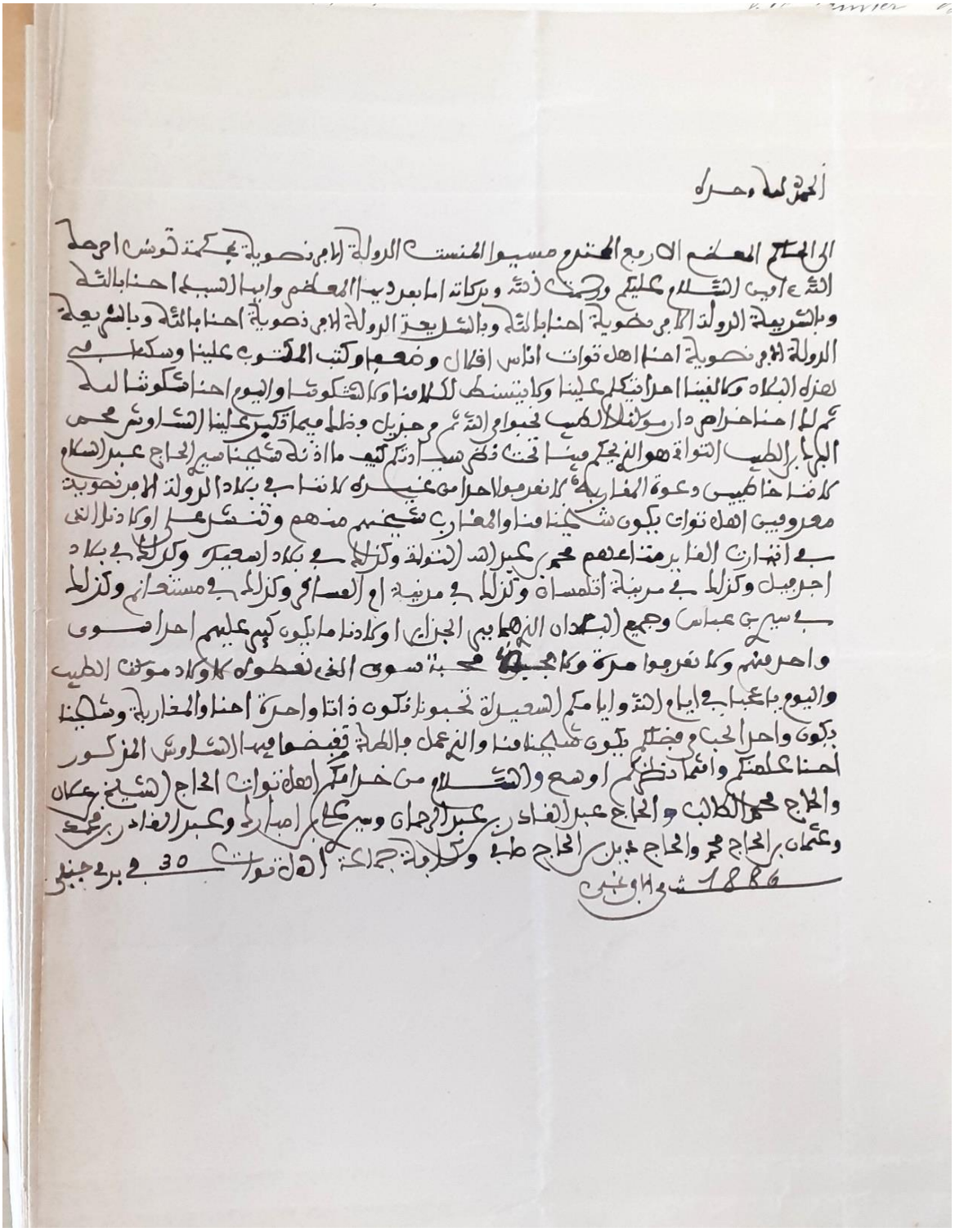

[1]A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 02, Doc N°25.

**الملحق رقم 08:** أمر علي من باي تونس في ولاية ســـتة مشـــايخ على مشـــيخات الورقلية والتوقرتية وتوات وميزاب والجزائريين والوهرانيين والقسنطينين سنة 1919م [1].

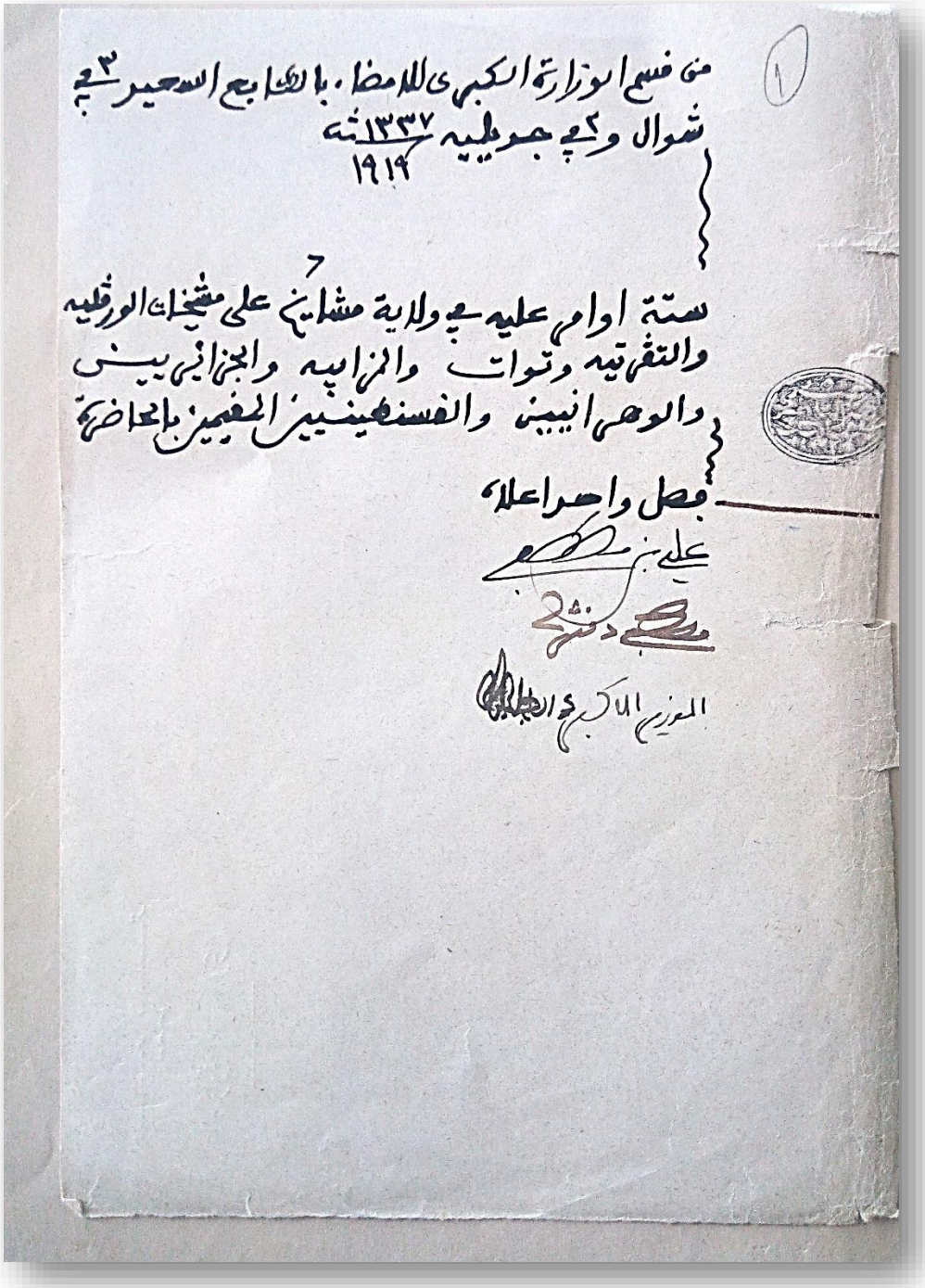

من قسم الوزارة الكبرى للامضاء بالطابع الكبير في ٢٣ شوال سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩

ستة اوامر عليه في ولاية مشايخ على مشيخات الورقليه والتقرتيه وتوات والزابيه والجزائريين والوهرانيين والقسنطينيين المقيمين بالحاضرة

فصل واحد اعلاه

علي باي

المعزي الاكبر

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 01.

**الملحق رقم 09:** وثيقة مرفقة بملف شيخ الميزابية الحاج علي بن عمر باكير تعرف به [1].

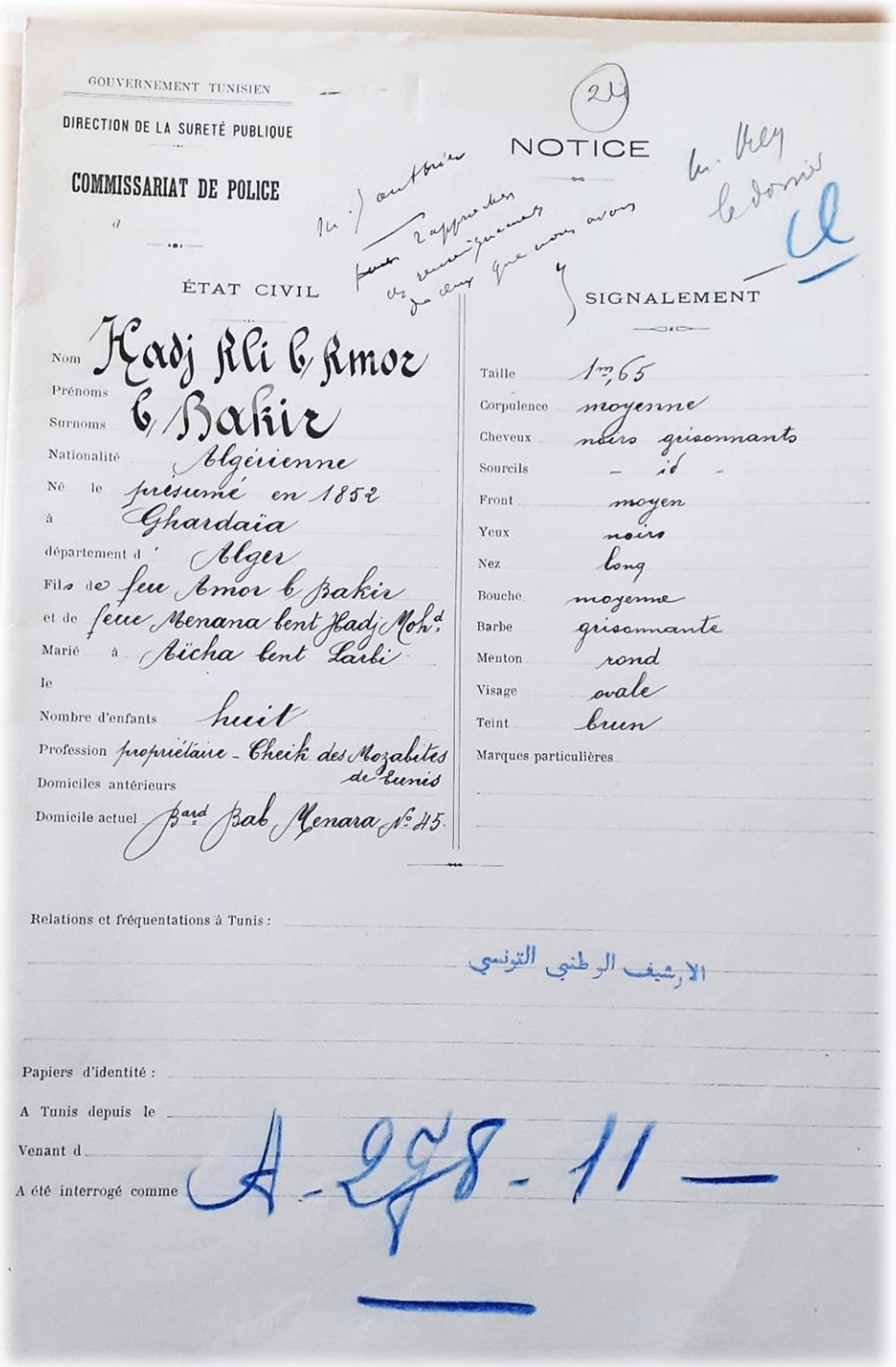

GOUVERNEMENT TUNISIEN

DIRECTION DE LA SURETÉ PUBLIQUE

COMMISSARIAT DE POLICE

d

24

NOTICE

ÉTAT CIVIL

SIGNALEMENT

Nom Hadj Ali b Amor

Prénoms b Bakir

Surnoms

Nationalité Algérienne

Né le présumé en 1852

à Ghardaia

département d' Alger

Fils de feu Amor b Bakir

et de feue Menana bent Hadj Moh.d

Marié à Aïcha bent Larbi

le

Nombre d'enfants huit

Profession propriétaire - Cheik des Mozabites de Tunis

Domiciles antérieurs

Domicile actuel par. Bab Menara N.o 45.

Taille 1m,65

Corpulence moyenne

Cheveux noirs grisonnants

Sourcils - id -

Front moyen

Yeux noirs

Nez long

Bouche moyenne

Barbe grisonnante

Menton rond

Visage ovale

Teint brun

Marques particulières

Relations et fréquentations à Tunis :

الارشيف الوطني التونسي

Papiers d'identité :

A Tunis depuis le

Venant d

A été interrogé comme A-298-11

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/01, Doc N°24, op.cit.

**الملحق رقم 10:** عريضـــة موجهة من المهاجرين الجزائريين المقيمين بأولاد عون بتاريخ 23 جانفي 1923م، يطالبون فيها بتأسيس مشيخة لهم [1].

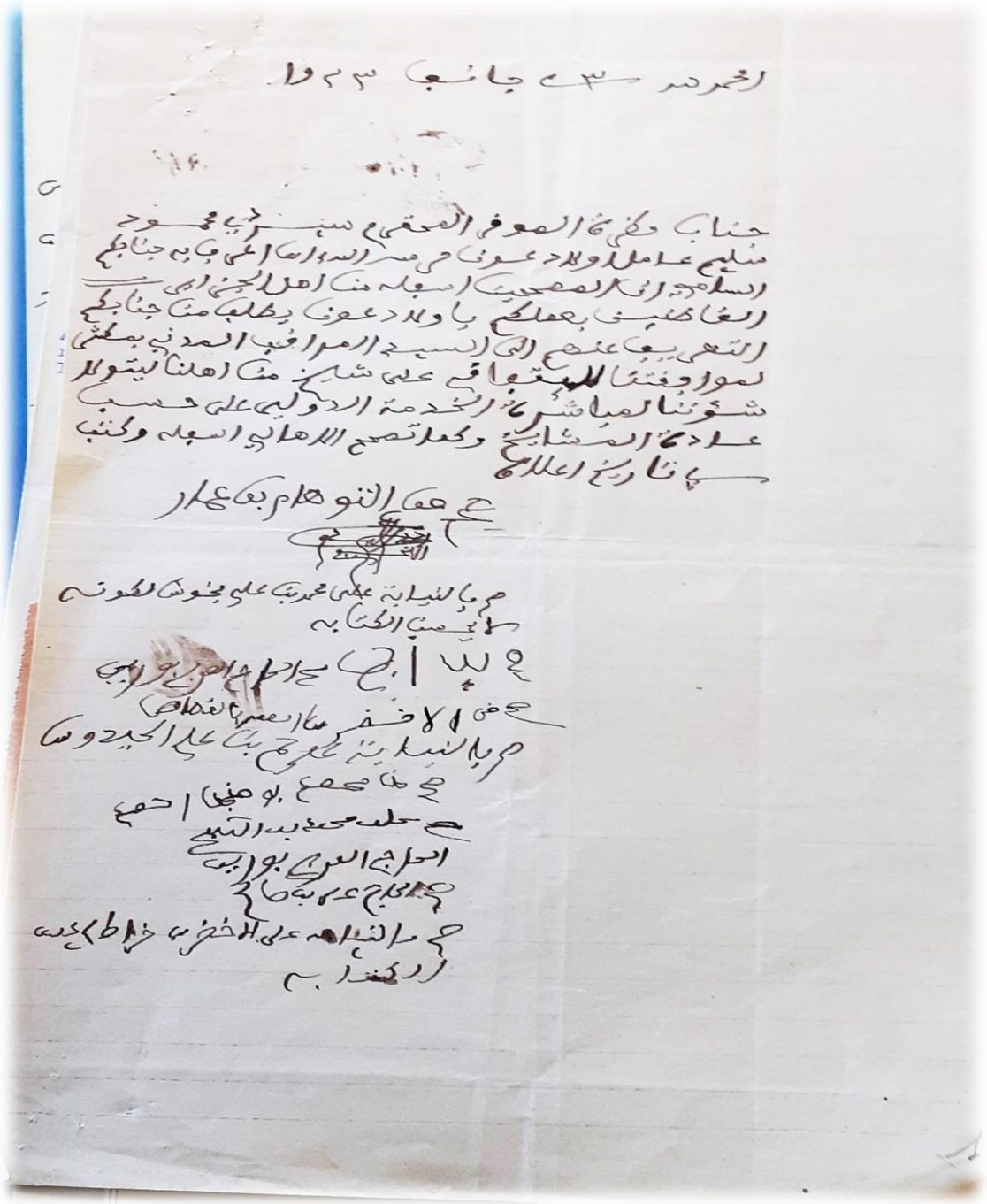

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32/01, Doc N° 01.

**الملحق رقم 11:** قرار صـــادر من المقيم العام الفرنســـي بتاريخ 19 جويلية 193م، بتَعيِين محمد بن أحمد المقراني شيخا للمهاجرين الجزائريين في المراقبة المدنية تالة[1].

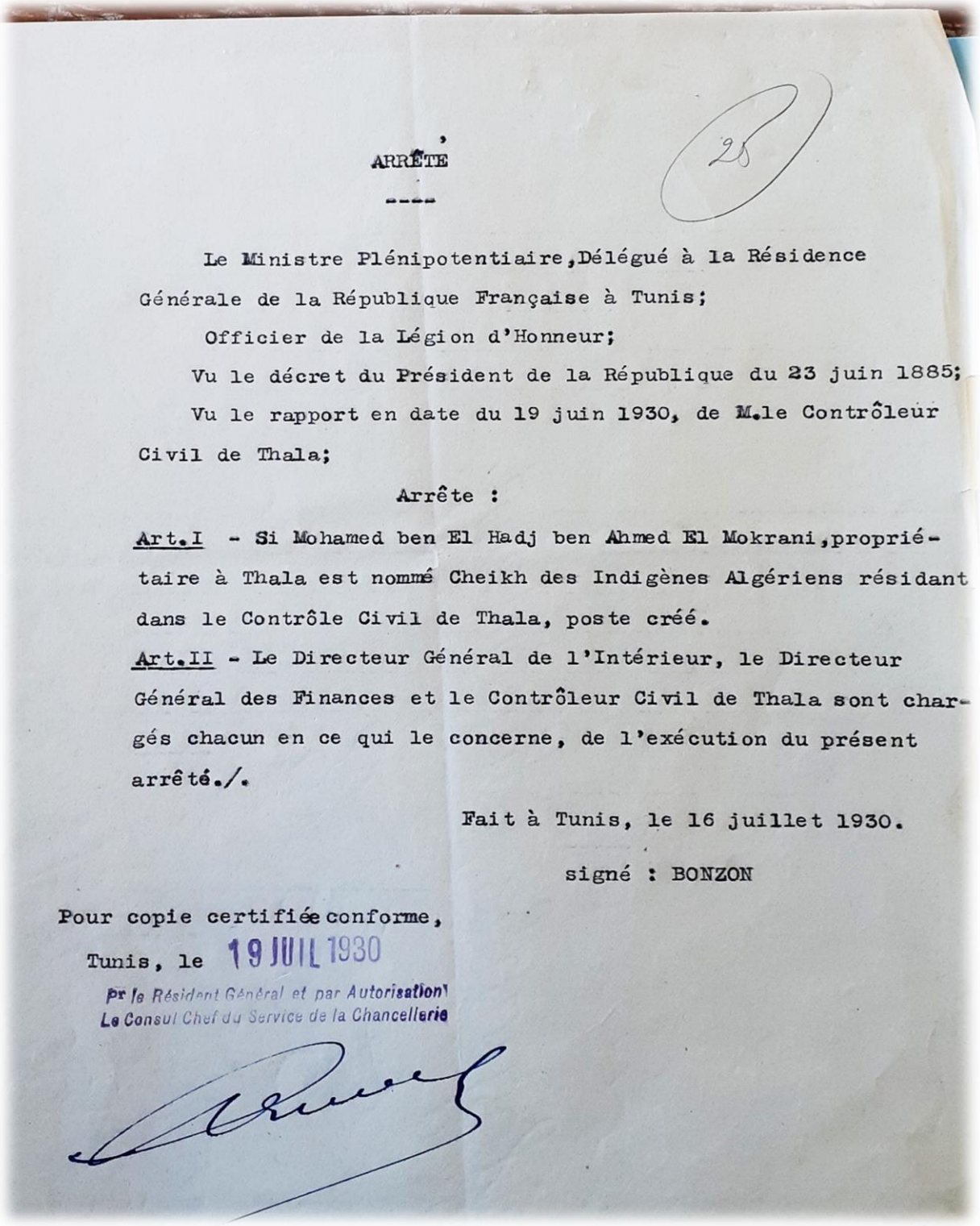

ARRÊTE

Le Ministre Plénipotentiaire, Délégué à la Résidence Générale de la République Française à Tunis;

Officier de la Légion d'Honneur;

Vu le décret du Président de la République du 23 juin 1885;

Vu le rapport en date du 19 juin 1930, de M. le Contrôleur Civil de Thala;

Arrête :

Art.I - Si Mohamed ben El Hadj ben Ahmed El Mokrani, propriétaire à Thala est nommé Cheikh des Indigènes Algériens résidant dans le Contrôle Civil de Thala, poste créé.

Art.II - Le Directeur Général de l'Intérieur, le Directeur Général des Finances et le Contrôleur Civil de Thala sont chargés chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté./.

Fait à Tunis, le 16 juillet 1930.

signé : BONZON

Pour copie certifiée conforme,

Tunis, le 19 JUIL 1930

Pr le Résident Général et par Autorisation
Le Consul Chef du Service de la Chancellerie

[1]A.N.T, Série A, Carton 96, Dos 14/05, Doc N°25.

**الملحق رقم 12:** أمر علي في ولاية الشـــيخ قطوشـــي لخضـــر بن عبد الله على مشـــيخة الجزائريين بعمل الكاف بتاريخ 25 ماي 1939م[1].

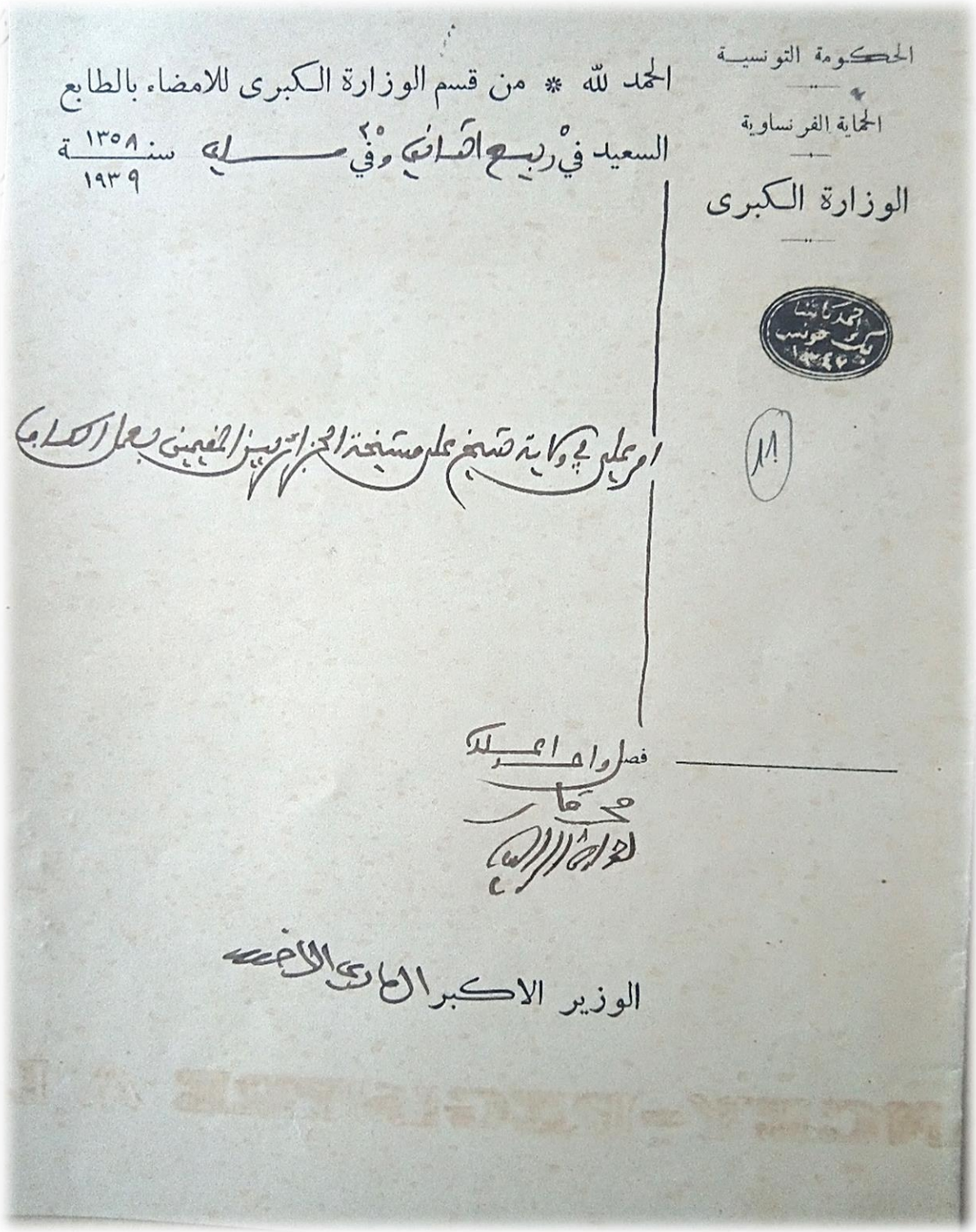

الحكومة التونسية

الحماية الفرنساوية

الوزارة الكبرى

الحمد لله * من قسم الوزارة الكبرى للامضاء بالطابع السعيد في ربيع الثاني سنة ١٣٥٨ في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٩

امر علي في ولاية صفاقس على مشيخة الجزائريين المقيمين بعمل الكاف

11

فصل واحد

الوزير الاكبر الامضاء

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/03, Doc N°11.

**الملحق رقم 13:** حُجَّة ضمان لشيخ الميزابية محمد بن بابا موسى[1].

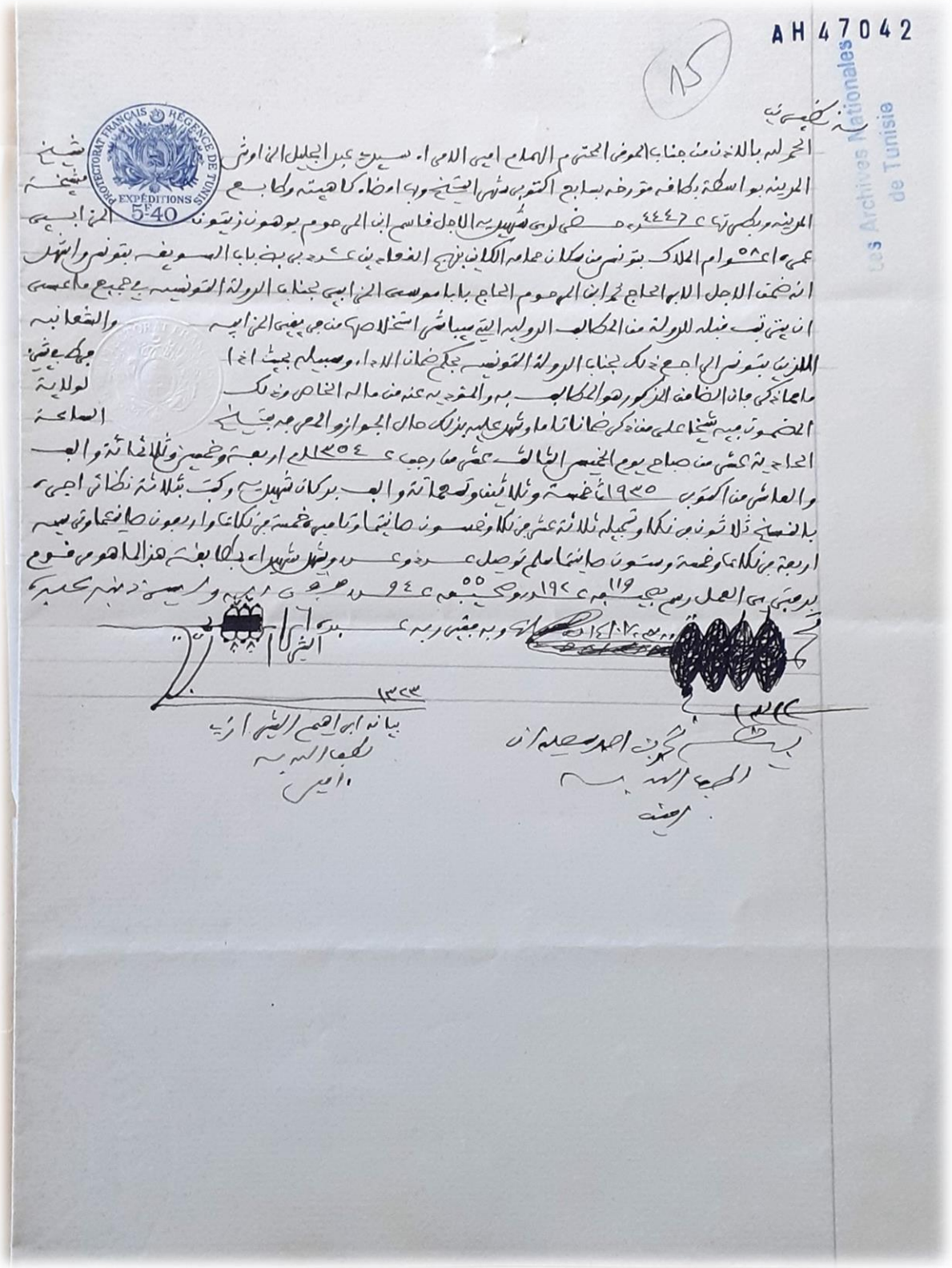


[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 17/05, Doc N°15.

**الملحق 14:** حُجَّة ضمان لشيخ المهاجرين الجزائريين في بنزرت الوناس الغزالي[1].

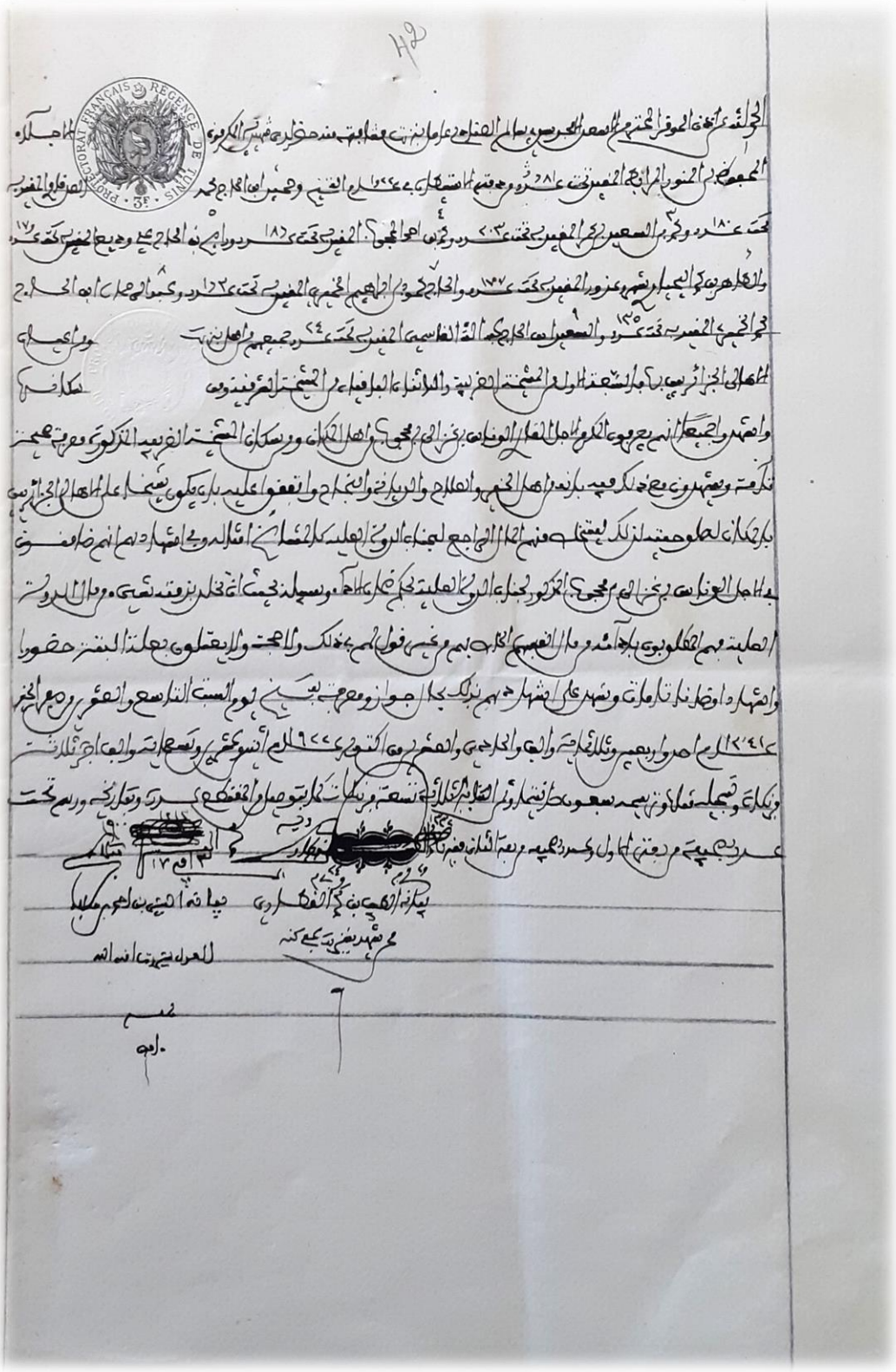

[1]A.N.T, Série A, Carton 28, Dos 21/01, Doc N°42.

**الملحق رقم 15:** كشف بمكاسب حملاء(كفلاء) الشيخ بن زازية الصادق[1].

CONTROLE CIVIL
DE
MAKTAR

R E L E V E

des biens des notables s'étant portés caution de Si BADOY BEN HAMMA CHABANE, proposé pour les fonctions de Cheikh des Algériens des Oulad-Aoun

| Noms des cautions | Maison d'habitation | Hectares de terre | Chevaux | Mulets | Bovins | Ovins | Caprins |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| EL HADJ MOHAMED BEN ABDALLAH..... | I | " | 3 | 5 | 15 | 60 | 10 |
| EL BACHIR BEN EL HADJ CHABANE..... | " | 10 | 2 | 3 | 10 | 30 | 8 |
| AISSA BEN ES SABSI BEN KACEM DOUNAB | " | " | 2 | 1 | 6 | 10 | 5 |
| MOHAMED SALAH BEN AMMAR BEN KOUIDER | I | 200 | 5 | 6 | 30 | 50 | 100 |
| MOHAMED ORABE BEN EL HADJ SLIMANE.. | I | 30 | 4 | 3 | 20 | 70 | 30 |
| ALI BEN EL HADJ SAAD BEN HAMMOU..... | I | 100 | 4 | 5 | 32 | 80 | 40 |
| AMMAR BEN TAHAR BEN HAMMOU..... | " | " | 2 | 3 | 16 | 60 | 15 |
| CHAABANE BEN BELGACEM BEN EL AGGOUNE | " | " | 2 | 2 | 8 | 300 | 10 |
| MOHAMED BEN EL ARBI BEN AHMED..... | I | 26 | 3 | 4 | 28 | 25 | 6 |
| Totaux..... | 4 | 356 | 27 | 30 | 161 | 685 | 216 |

Maktar, le 17 Mai 1[illegible]
Le Contrôleur civil

[1]A.N.T, Série A, Carton 72, Dos 32, Doc N°08.

**الملحق رقم 16:** كشف بمكاسب حملاء(كفلاء) الشيخ يونسي محمد الماحي [1].

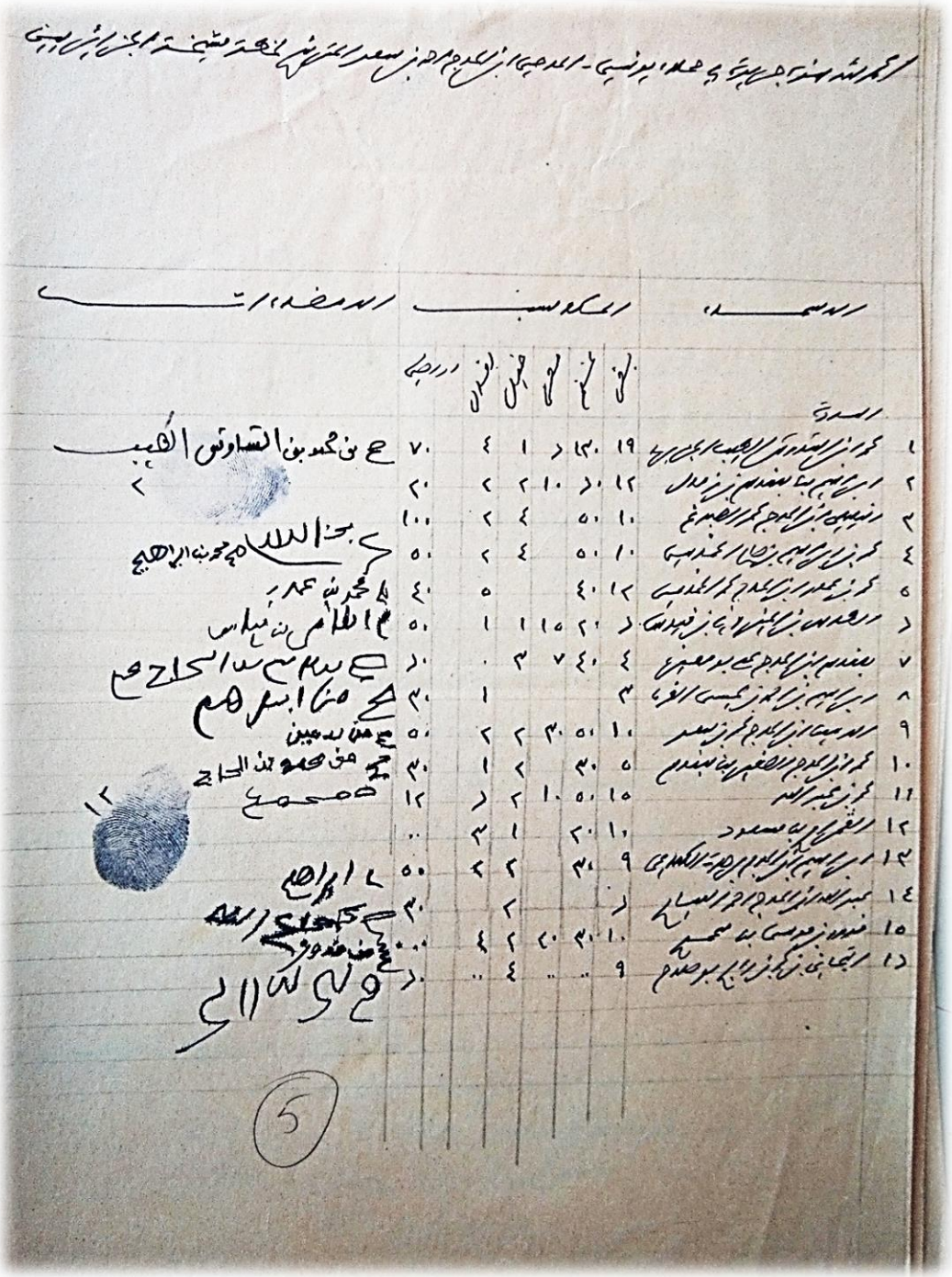

[1]A.N.T, Série A, Carton 56, Dos 37/04, Doc N°05, op.cit.

**الملحق رقم 17:** شهادة السوابق العدلية لشيخ المهاجرين الجزائريين بتبرسق صالح بن الحاج أحمد بن محمد بن حديد الدراجي[1].

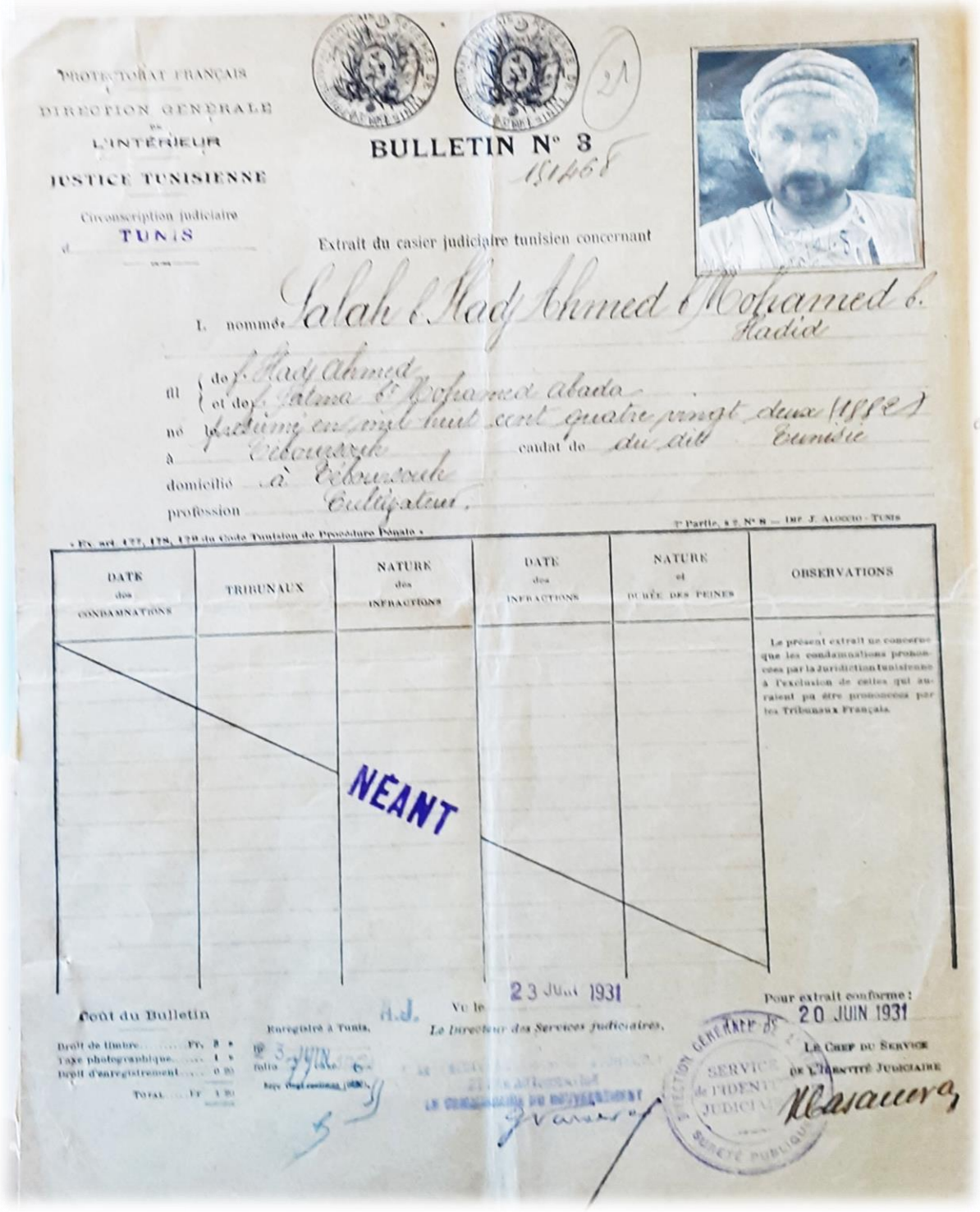

PROTECTORAT FRANÇAIS
DIRECTION GENERALE DE L'INTÉRIEUR
JUSTICE TUNISIENNE
Circonscription judiciaire de TUNIS

BULLETIN N° 3

Extrait du casier judiciaire tunisien concernant

Le nommé Salah el Hadj Ahmed el Mohamed b. Hadid

fil de el Hadj Ahmed et de Fatma el Mohamed abada

né Fachimi en mil huit cent quatre vingt deux (1882) à Tebourouk

domicilié à Tebourouk

profession Cultivateur.

Ex. art. 427, 428, 429 du Code Tunisien de Procédure Pénale

| DATE des CONDAMNATIONS | TRIBUNAUX | NATURE des INFRACTIONS | DATE des INFRACTIONS | NATURE et DURÉE DES PEINES | OBSERVATIONS |
|---|---|---|---|---|---|
| | | NEANT | | | Le présent extrait ne concerne que les condamnations prononcées par la juridiction tunisienne à l'exclusion de celles qui auraient pu être prononcées par les Tribunaux Français. |

Coût du Bulletin
Droit de timbre ..... Fr. 2 »
Taxe photographique ..... 1 »
Droit d'enregistrement ..... 0 20
Total ..... Fr. 3 20

Enregistré à Tunis, le 3 JUIN 1931 folio 27 case 6

Vu le 23 Juin 1931
Le Directeur des Services judiciaires,

Pour extrait conforme :
20 JUIN 1931
Le Chef du Service de l'Identité Judiciaire

[1]A.N.T, Série A, Carton 60, Dos 22/02, Doc N°21.

**الملحق رقم 18:** رســـالة موجهة من الكاتب العام للحكومة التونســـية الوزير الاكبر(الأول) التونســي بتاريخ 02 أكتوبر 1947م، بخصــوص الأداء الضــريبي للشــيوخ الجزائريين بمدينة تونس[1].

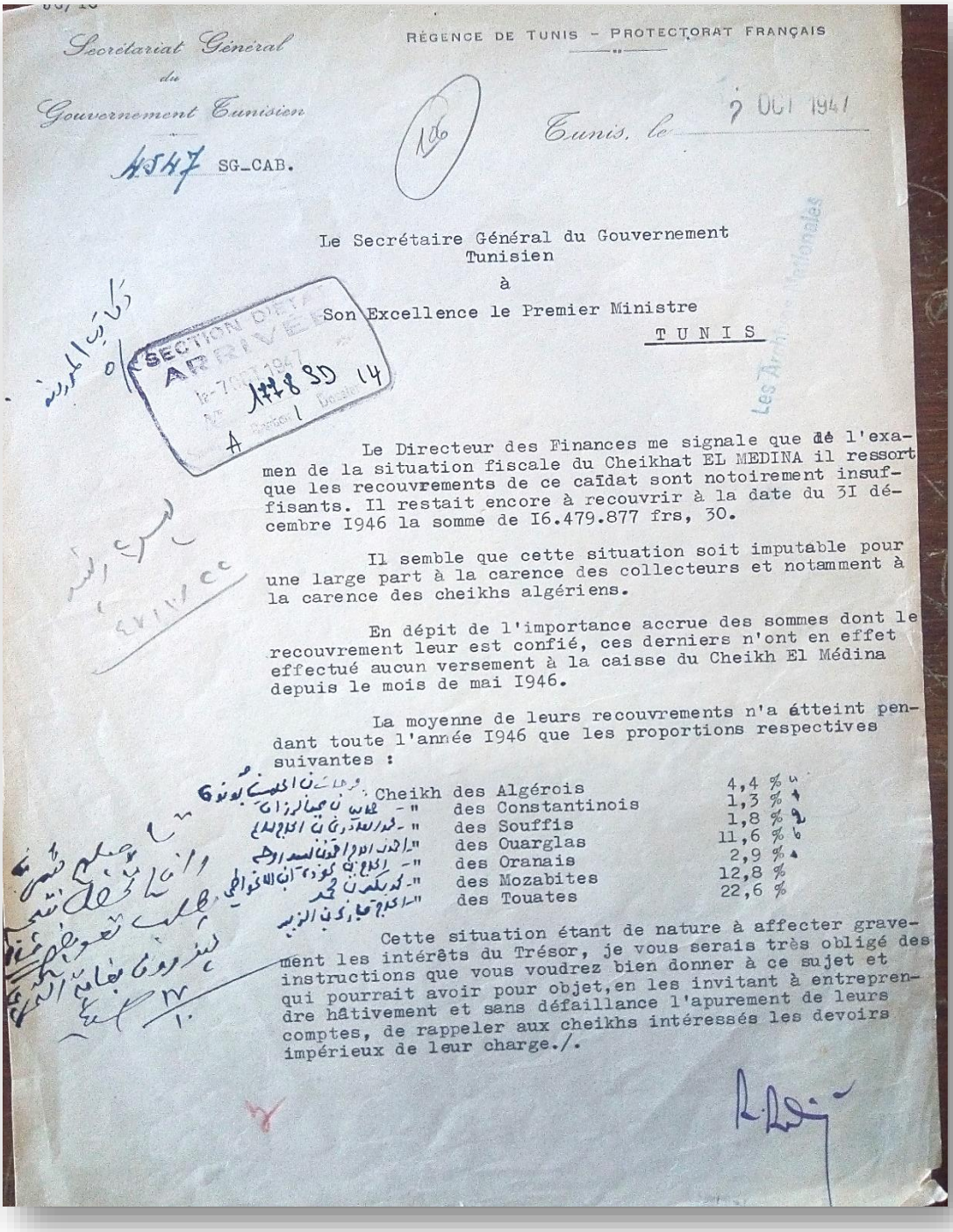

Secrétariat Général du Gouvernement Tunisien

RÉGENCE DE TUNIS - PROTECTORAT FRANÇAIS

4547 SG_CAB.

Tunis, le 2 OCT 1941

Le Secrétaire Général du Gouvernement Tunisien

à

Son Excellence le Premier Ministre

TUNIS

SECTION D'ETAT ARRIVÉE 1778 SD 14

Le Directeur des Finances me signale que de l'examen de la situation fiscale du Cheikhat EL MEDINA il ressort que les recouvrements de ce caïdat sont notoirement insuffisants. Il restait encore à recouvrir à la date du 31 décembre 1946 la somme de 16.479.877 frs, 30.

Il semble que cette situation soit imputable pour une large part à la carence des collecteurs et notamment à la carence des cheikhs algériens.

En dépit de l'importance accrue des sommes dont le recouvrement leur est confié, ces derniers n'ont en effet effectué aucun versement à la caisse du Cheikh El Médina depuis le mois de mai 1946.

La moyenne de leurs recouvrements n'a étteint pendant toute l'année 1946 que les proportions respectives suivantes :

| | | |
|---|---|---|
| Cheikh | des Algérois | 4,4 % |
| " | des Constantinois | 1,3 % |
| " | des Souffis | 1,8 % |
| " | des Ouarglas | 11,6 % |
| " | des Oranais | 2,9 % |
| " | des Mozabites | 12,8 % |
| " | des Touates | 22,6 % |

Cette situation étant de nature à affecter gravement les intérêts du Trésor, je vous serais très obligé des instructions que vous voudrez bien donner à ce sujet et qui pourrait avoir pour objet,en les invitant à entreprendre hâtivement et sans défaillance l'apurement de leurs comptes, de rappeler aux cheikhs intéressés les devoirs impérieux de leur charge./.

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 106, op.cit.

**الملحق رقم19:** جريدة في بيان نتيجة حساب خلاصة المدينة على يد سيد المتفقد المالي؛ الوثيقة حملت خلاصات شيوخ المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس لسنة 1947م [1].

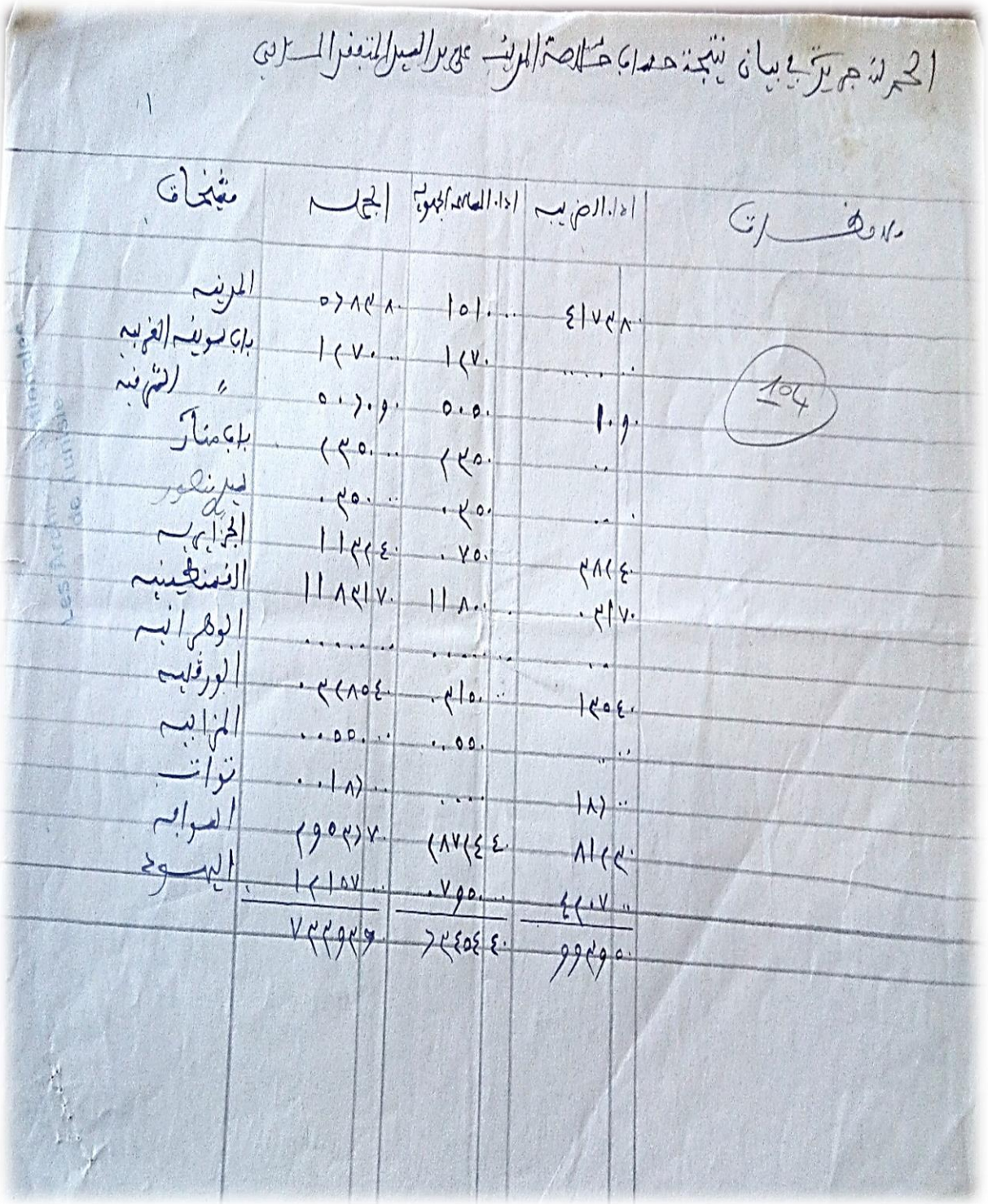

الحمد لله جريدة في بيان نتيجة حساب خلاصة المدينة على يد السيد المتفقد المالي

| ملاحظات | | الجملة | الأداء الصافي الجمهوري | الأداء الضريبي |
|---|---|---|---|---|
| | المدينة | ٥٦٨٤٠ | ١٥١٠٠٠ | ٤١٧٤٨٠ |
| | باب سويقة الغربية | ١٤٧٠٠٠ | ١٤٧٠٠٠ | ..... |
| | الشرقية | ٥٠٦٠٩٠ | ٥٠٥٠٠٠ | ١٠٩٠٠ |
| | باب منارة | ٤٢٥٠٠٠ | ٤٢٥٠٠٠ | ..... |
| | سيدي نصر | ٤٥٠٠٠ | ٤٥٠٠٠ | ..... |
| | الجزايرية | ١١٢٤٤٠ | ٧٥٠٠٠ | ٣٨٤٤٠ |
| | الفنطيشية | ١١٨٢١٧٠ | ١١٨٠٠٠٠ | ٢١٧٠ |
| | الوهرانية | ..... | ..... | ..... |
| | البوقلية | ٤٢٨٥٤٠ | ٤١٥٠٠٠ | ١٤٥٤٠ |
| | المزابية | ٥٥٠٠٠ | ٥٥٠٠٠ | ..... |
| | تواتة | ١٨٧٠٠٠ | ..... | ١٨٧٠٠٠ |
| | العوابة | ٢٩٥٢٧٠ | ٢٨٧٤٠٠ | ٨١٤٠ |
| | اليهود | ١٤١٥٧٠٠٠ | ٧٩٥٠٠٠ | ٤٦٧٠٠٠ |
| | | ٧٤٢٩٢٩ | ٢٤٥٤٠٠ | ٩٩٤٩٠٠ |

104

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 14/02, Doc N° 104, op.cit.

**الملحق رقم 20:** شكوى مرسلة من شيخ الورقلية جلول بن الحاج رمضان إلى الكاتب العام للحكومة التونسية في 17 أوت 1914م[1].

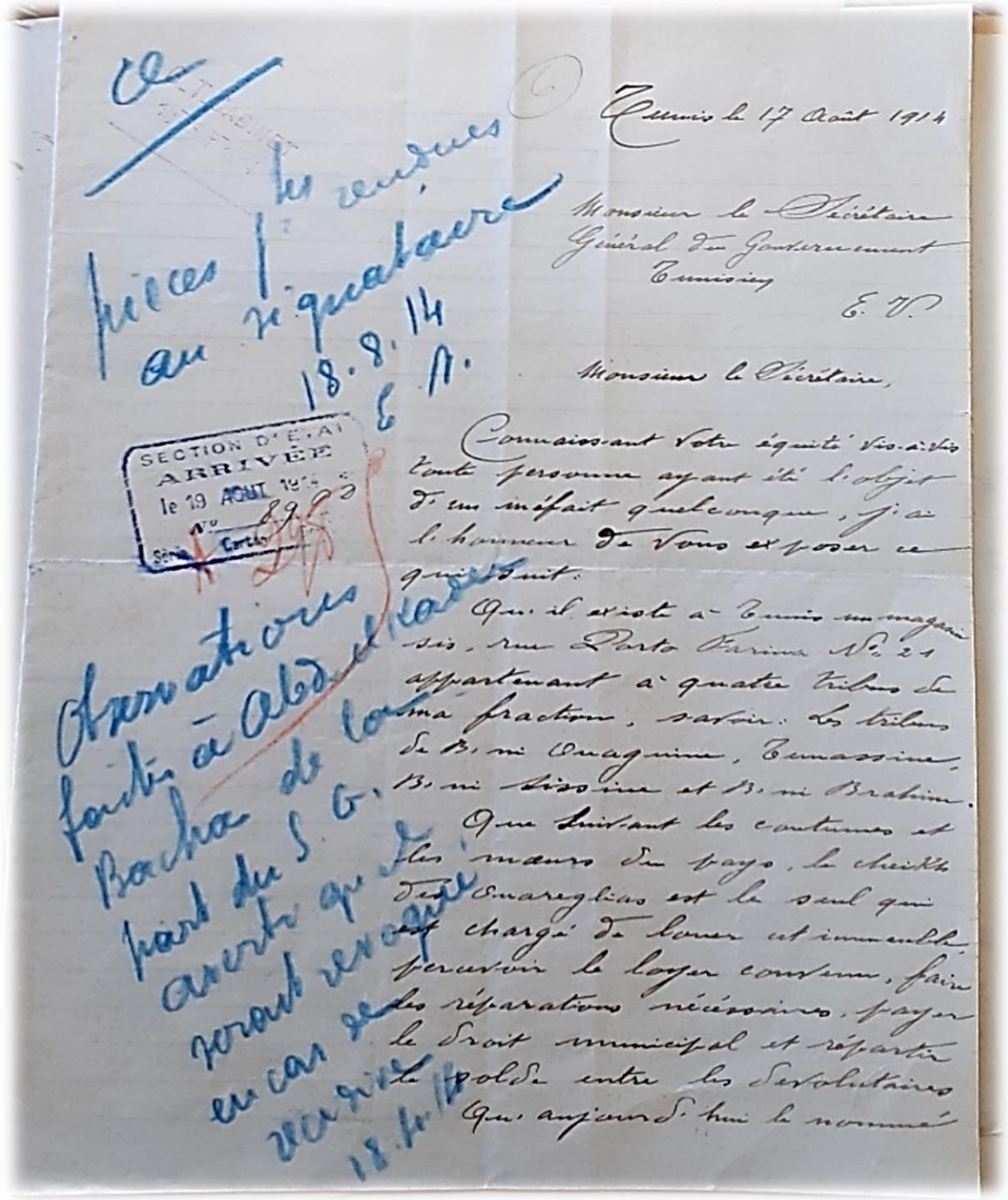

Tunis le 17 Août 1914

Monsieur le Secrétaire
Général du Gouvernement
Tunisien

E. V.

Monsieur le Secrétaire,

Connaissant votre équité vis-à-vis toute personne ayant été l'objet d'un méfait quelconque, j'ai l'honneur de vous exposer ce qui suit:

Que il existe à Tunis un magasin sis, rue Porto Farina N° 21 appartenant à quatre tribus de notre fraction, savoir: les tribus de B. ni Ouagnine, Tamassine, B. ni Bissaine et B. ni Brahim.

Que suivant les coutumes et les mœurs du pays, le cheikh des Ouareglias est le seul qui est chargé de louer cet immeuble, percevoir le loyer convenu, faire les réparations nécessaires, payer le droit municipal et répartir le solde entre les sociétaires

Que aujourd'hui le nommé

**(الصفحة الأولى)**

[1] A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 19/01, Doc N°06, op.cit.

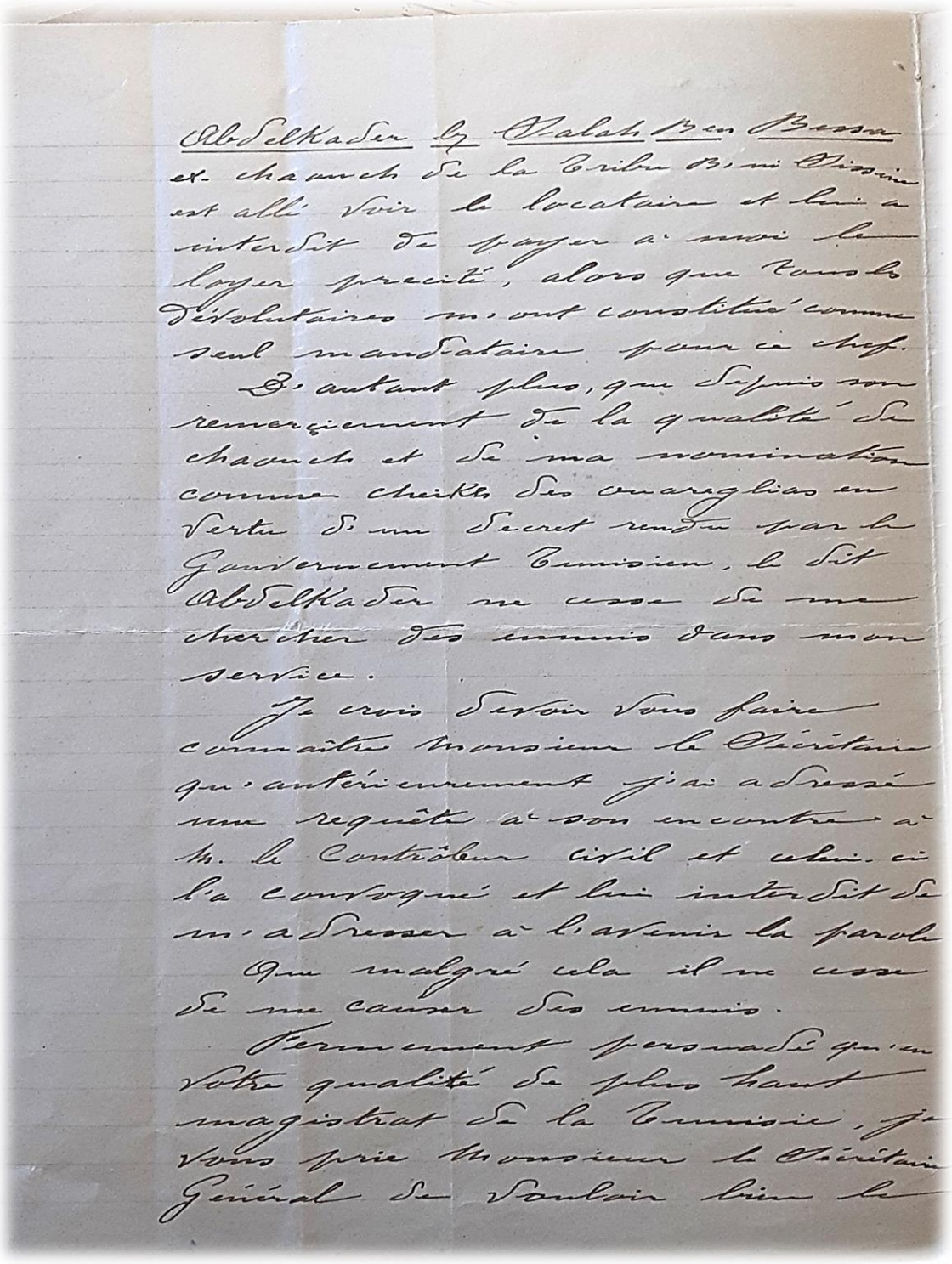

Abdelkader ly Walah Ben Bessa
et chamekh de la Tribu Ouled Bessine
est allé voir le locataire et lui a
interdit de payer à moi le
loyer précité, alors que Tous les
Révolutaires m'ont constitué comme
seul mandataire pour ce chef.

D'autant plus, que Sujet son
remerciement de la qualité de
chamekh et de ma nomination
comme cheikh des ouarghias en
vertu d'un décret rendu par le
Gouvernement Tunisien, le Sit
Abdelkader ne cesse de me
chercher des ennuis dans mon
service.

Je crois devoir vous faire
connaître Monsieur le Secrétaire
que antérieurement j'ai adressé
une requête à son encontre à
M. le Contrôleur civil et celui-ci
l'a convoqué et lui interdit de
m'adresser à l'avenir la parole
que malgré cela il ne cesse
de me causer des ennuis.

Fermement persuadé qu'en
votre qualité de plus haut
magistrat de la Tunisie, je
vous prie Monsieur le Secrétaire
Général de vouloir bien le

**(الصفحة الثانية)**

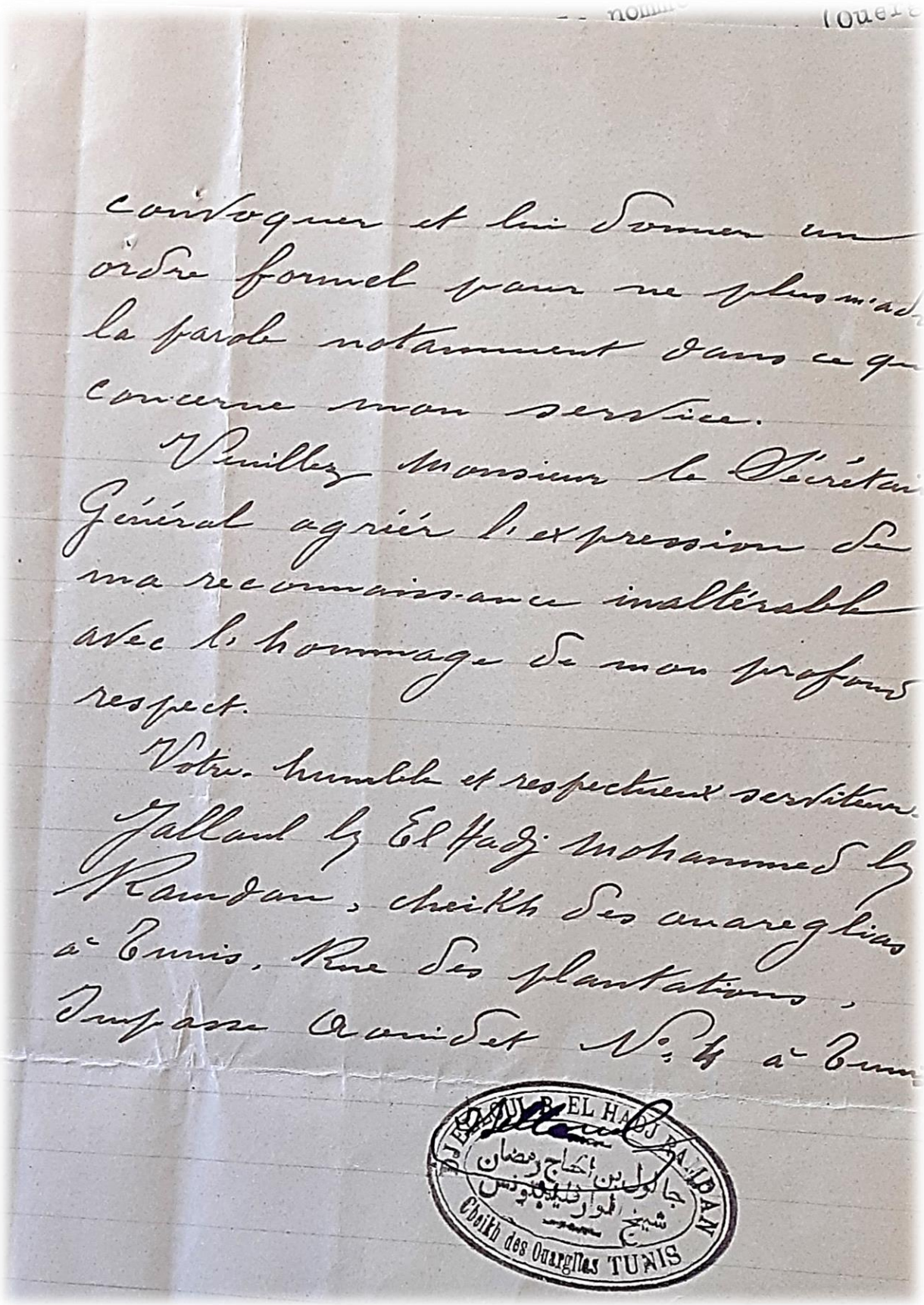

conviegnes et lui donnes un
ordre formel pour ne plus m'ad
la parole notamment dans ce qu
concerne mon service.

Veuillez Monsieur le Secréta
Général agréer l'expression de
ma reconnaissance inaltérable
avec l'hommage de mon profond
respect.

Votre humble et respectueux serviteur
Jallad ly El Hadj Mohammed ly
Ramdan, cheikh des maregliens
à Tunis, Rue des plantations,
Impasse Ouled Sed N° 4 à Tunis



**(الصفحة الثالثة)**

**نص الشكوى بالفرنسية [الوثيقة]**

**P 1**

Monsieur le secrétaire

Connaissant votre équité vis-à-vis toute personne ayant été l'objet d'un méfait quelconque، j'ai l'honneur de vous exposer ce qui suit :

Qu'il existe à Tunis un magasin sis- rue Porto Farina N°21 appartenant à quatre tribus de ma fraction، savoir les tribus de Beni Ouaguine، Temacine، Beni Sissine et Beni Brahim.

Que suivant les coutumes et les mœurs d'un pays، le cheikh des Ouarglias est le seul qui est chargé de louer cet immeuble، percevoir le loyer convenu، faire les réparations nécessaires، payer le droit municipal et repartir la solde entre les dévolutaires Qui aujourd'hui le nommé

**P 2**

Abdelkader ben Salah BEN Bassa ex-chaouch de la tribu Beni Sissine est allé voir le locataire et lui a interdit de payer à moi le loyer précité، alors que tous les dévolutaires m'ont constitué comme seul mandataire pour ce chef.

D'autant plus، que depuis son remercîment de la qualité de chaouch et de ma nomination comme cheikh des ouarglias en vertu d'un décret rendu par le gouvernement tunisien، le dit Abdelkader ne cesse de me chercher des ennuis dans mon service.

Je crois savoir vous faire connaitre monsieur le secrétaire qu'antérieurement j'ai adressé une requête à son encontre à M. le contrôleur civil et celui-ci l'a convoqué et lui interdit de m'adresser à l'avenir la parole que malgré cela il ne cesse de me causer des ennuis.

Fermement persuadé qu'en votre qualité de plus haut magistrat de la Tunisie، je vous prie monsieur le secrétaire général de vouloir bien le

**P3**

Convoquer et donner un ordre formel pour ne plus m'adresser la parole notamment dans ce qui concerne mon service.

Veillez Monsieur le secrétaire général agréer l'expression de ma reconnaissance inaltérable avec l'hommage de mon profond respect.

Votre humble et respectueux serviteur Jalloul ben Hadj Mohammed ben Romdane، cheikh des ouarglis à Tunis. Rue des plantations، impasse Aouidet N°4 à Tunis.

(Le cachet)

---

**ترجمة الوثيقة بالعربية**

**السيد الكاتب العام**

انطلاقا من معرفتنا [تيقننا] بمدى عدالتكم تجاه أي شـــخص تعرض لأي ظلم، يشـــرفني أن أوضح لكم ما يلي:

يوجد بتونس مخزن [حانوت – مغازه] يقع في نهج غار الملح رقم 21 وهو علي ملك الأربعة عروش المكوّنين لفرقتي، وهم عروش، بني وڤين، تماسين، بني سيسين وبني براهيم.

أنه حسب عادات وأعراف بلد ما، فإن شيخ ورقلية هو المسؤول الوحيد عن تأجير هذا المبنى وتحصيل الإيجار المتفق عليه وإجراء الإصلاحات اللازمة ودفع الضريبة البلدية وتوزيع الأجر على المستفيدين.

واليوم ذهب المدعو عبد القادر بن صـالح بن باسـة – سـابقا شـاوش عرش بني سـيسـين، واتّصــل بالمســتأجر ومنعه من أن يدفع لي الإيجار المذكور، في حين أن جميع المســتفيدين جعلوني الوكيل الوحيد للقيام بذلك.

إضـافة إلى ذلك [والأكثر من ذلك]، فإنه بعد أن شـكروه وأعفوه من منصـب الشـاوش، وتمّ تَعْيِينِّي شيخا للورقلية بموجب مرسوم صادر عن الحكومة التونسية، لا يزال المدعو عبد القادر يبحث لي عن المشاكل التي تعيقني عن القيام بخدمتي.

وأرى أنه من واجبي أن أخبركم، سيدي الكاتب العام، أنني أرسلت سابقًا شكوى ضده إلى السيد المراقب المدني وقام باستدعائه ومنعه من التحدث معي في المستقبل، على الرغم من هذا فإنه لا يزال يسبب لي المتاعب.

إنّ قناعتي راسـخة بأنه باعتباركم القاضـي الأعلى في تونس، أطلب منكم، سـيدي الكاتب العام [الأمين العام]، أن تسـتدعوه وتعطونه أمرا رسـميا بعدم التحدث معي بعد الآن، خاصـة فيما يتعلق بمهمّتي.

وتفضلوا، سيدي الكاتب العام، بقبول تعبيري عن امتناني الثابت مع احترامي العميق.

خادمكم المتواضـع والمحترم لشـخصـكم جلول بن الحاج محمد بن رمضـان، شـيخ الورقلية بتونس. نهج المزارع، زنقة عويدات رقم 4 في تونس [العاصمة].

(الختم)

**الملحق رقم 21:** شكوى مقدمة ضد شيخ المهاجرين السوافة بمدينة تونس علي بن سلطان، بتاريخ جويلية 1923م[1] .

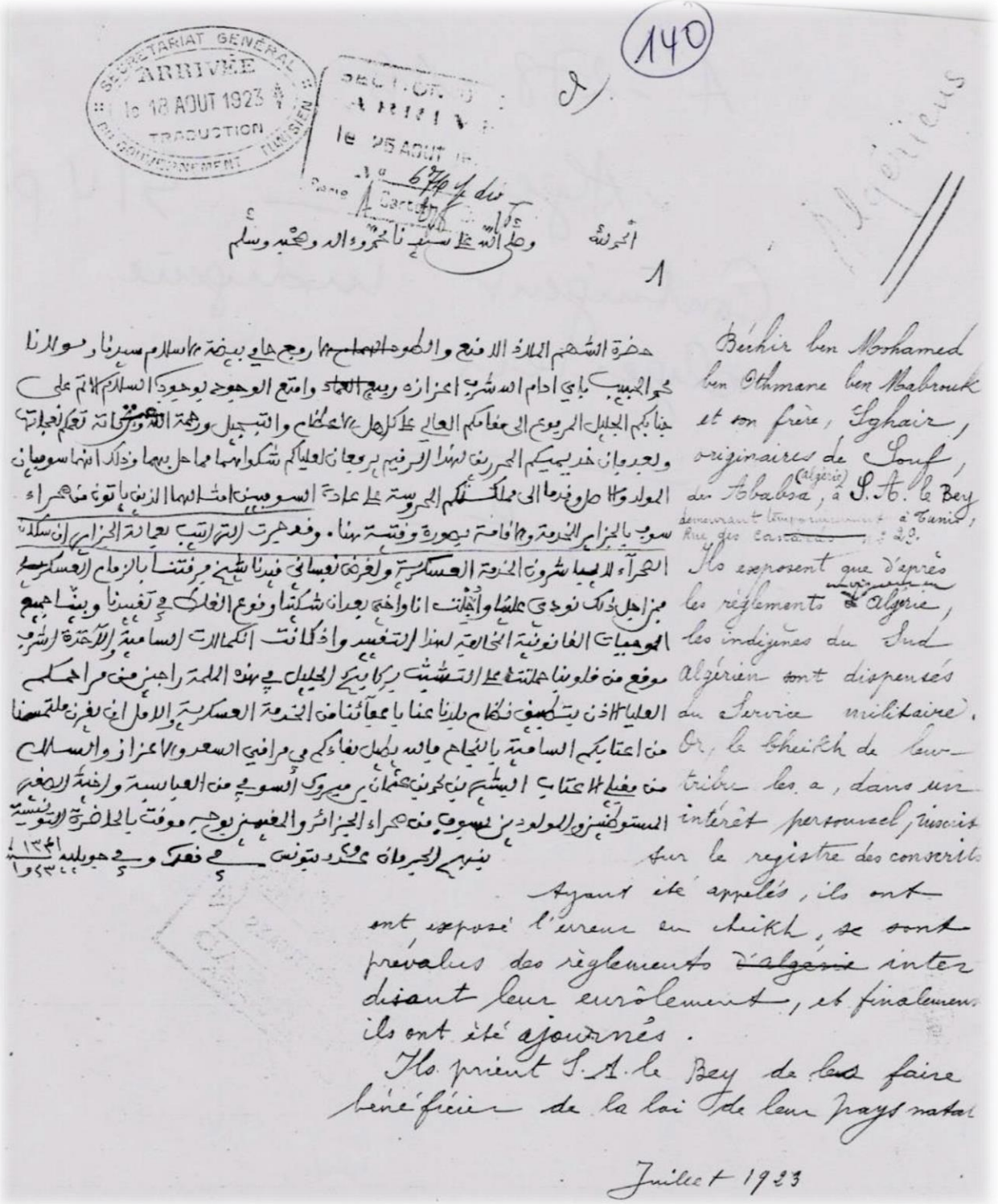

Bechir ben Mohamed ben Othmane ben Mabrouk et son frère, Eghair, originaires de Souf, des Aballsa (Algérie), à S.A. le Bey demeurant temporairement à Tunis, Rue des Cartes, n° 29.

Ils exposent que d'après les règlements en vigueur en Algérie, les indigènes du Sud algérien sont dispensés du Service militaire. Or, le Sheikh de leur tribu les a, dans un intérêt personnel, inscrits sur le registre des conscrits.

Ayant été appelés, ils ont ont exposé l'erreur au cheikh, se sont prévalus des règlements d'Algérie interdisant leur enrôlement, et finalement ils ont été ajournés.

Ils prient S.A. le Bey de les faire bénéficier de la loi de leur pays natal.

Juillet 1923

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 20/02, Doc N°140, op.cit.

**الملحق رقم22:** شكوى في حق شيخ المهاجرين الجزائريين بأولاد عون بن زازية الصادق، بتاريخ 27 جوان 1956م[1].

إدارة عمل أولاد عون

سليانة

ملحق عدد

الحمد لله يطرح هذا الملف الى معالي وزير الداخلية حرسه الله بسعد الدستور على الشاكي والمشتكى به شيخ الجزائريين بسوقتي السبحة - المصاحبتين لهذا وصرح المدعي ان الشيخ كثيرا ما يتصيد على مواطنيه الجزائريين بالوشاية بهم الى السلط الاسقرداوية والايقاع بين تعذيم شهائد حسن السيرة لطالبي الجنسية التونسية طالبا اعفاء الشيخ وتتبعه وصحب الطالب الدولية منه واجاب الشيخ بان ما زعمه الشاكي لا نصيب له من الصحة وان اغراضا شخصية دفعته لعرض كرامته بالباطل والتأثير بتوزيع سلفات البذر حاول الانشقاق من التونسيين والتحصيل على كمية اوفر من نائب المندوب السامي بمكثر والعدالة التي يقصدها من ورآء هذه الشكاية الافصاح من دفع ما يتذمه من الطالب الدولية ويظهر ان ما اجاب به الشيخ صحيح لان الشاكي طلب منا اخيرا سحب الطالب الدولية من شيوخ الجزائريين وتسليمها الى احد المشايخ التونسيين ولما افهمناه بان صلاحيته مع الشيخ تنحصر في الطالب الدولية فمن واجبه دفعها وبذلك ينتهي اتصاله بهذا الشخ رغم يقتنع وما زعمه من ان الشيخ يمتنع من تسليم شهائد حسن السيرة لطالبي الجنسية التونسية غير صحيح ايضا لان الطالب المذكورة يقع تعميرها بادارة العمل ولم يتردد الشيخ في تحميع الارشادات المطلوبة - والسلام من عامل أولاد عون ؟

حرر ذلك في ذو القعدة وفاتح جوان سنة ١٣٧٥ / ١٩٥٦

وزارة الداخلية
مصلحة الضبط
الوارد
في ٢٩ جوان ١٩٥٦
عدد ٤٢٠٧

A-12-32

56

[1]A.N.T, Série A, Carton 01, Dos 32, Doc N°56, op.cit.

**الملحق رقم 23:** بطاقة وفاة شيخ المهاجرين الجزائريين في الكاف غوث الصغير [1].

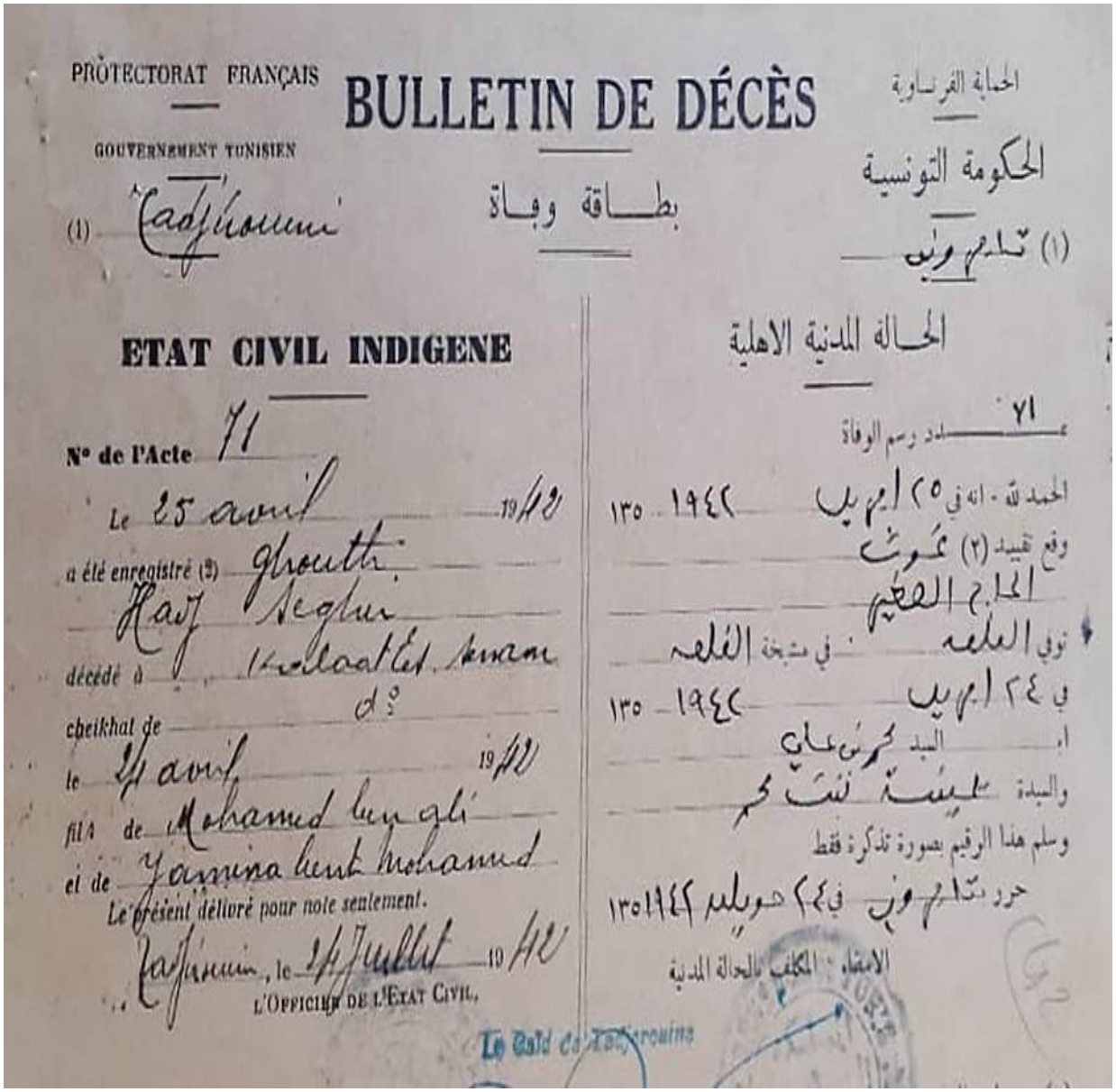

PROTECTORAT FRANÇAIS

GOUVERNEMENT TUNISIEN

# BULLETIN DE DÉCÈS

## ETAT CIVIL INDIGENE

N° de l'Acte 71

Le 25 avril 1942

a été enregistré (3) Ghouthi

Hadj Aeglun

décédé à Kallaat Es Senam

cheikhat de d°

le 24 avril 1942

fils de Mohamed ben Ali

et de Yamina bent Mohamed

Le présent délivré pour note seulement.

Kasserine, le 24 Juillet 1942

L'OFFICIER DE L'ETAT CIVIL,

Le Caïd de Kasserine

الحماية الفرنساوية

الحكومة التونسية

(1) قلعة سنان

بطاقة وفاة

## الحالة المدنية الاهلية

٧١ عدد رسم الوفاة

الحمد لله - انه في ٢٥ ابريل ١٣٥ ١٩٤٢

وقع تقييد (٢) غوث

الحاج الصغير

توفي القلعة في شيخة القلعة

في ٢٤ ابريل ١٣٥ ١٩٤٢

ابن السيد محمد بن علي

والسيدة عيشة بنت محمد

وسلم هذا الرقيم بصورة تذكرة فقط

حرر بقلعة سنان في ٢٤ جويلية ١٣٥١٩٤٢

الامضاء المكلف بالحالة المدنية

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/02, Doc N°42.

**الملحق رقم 24:** قرار من وزير الداخلية التونسي في 30 مارس 1957م، بإعفاء شيخ الجزائريين في الكاف لطيف ابراهيم بن محمد الفريحي[1].

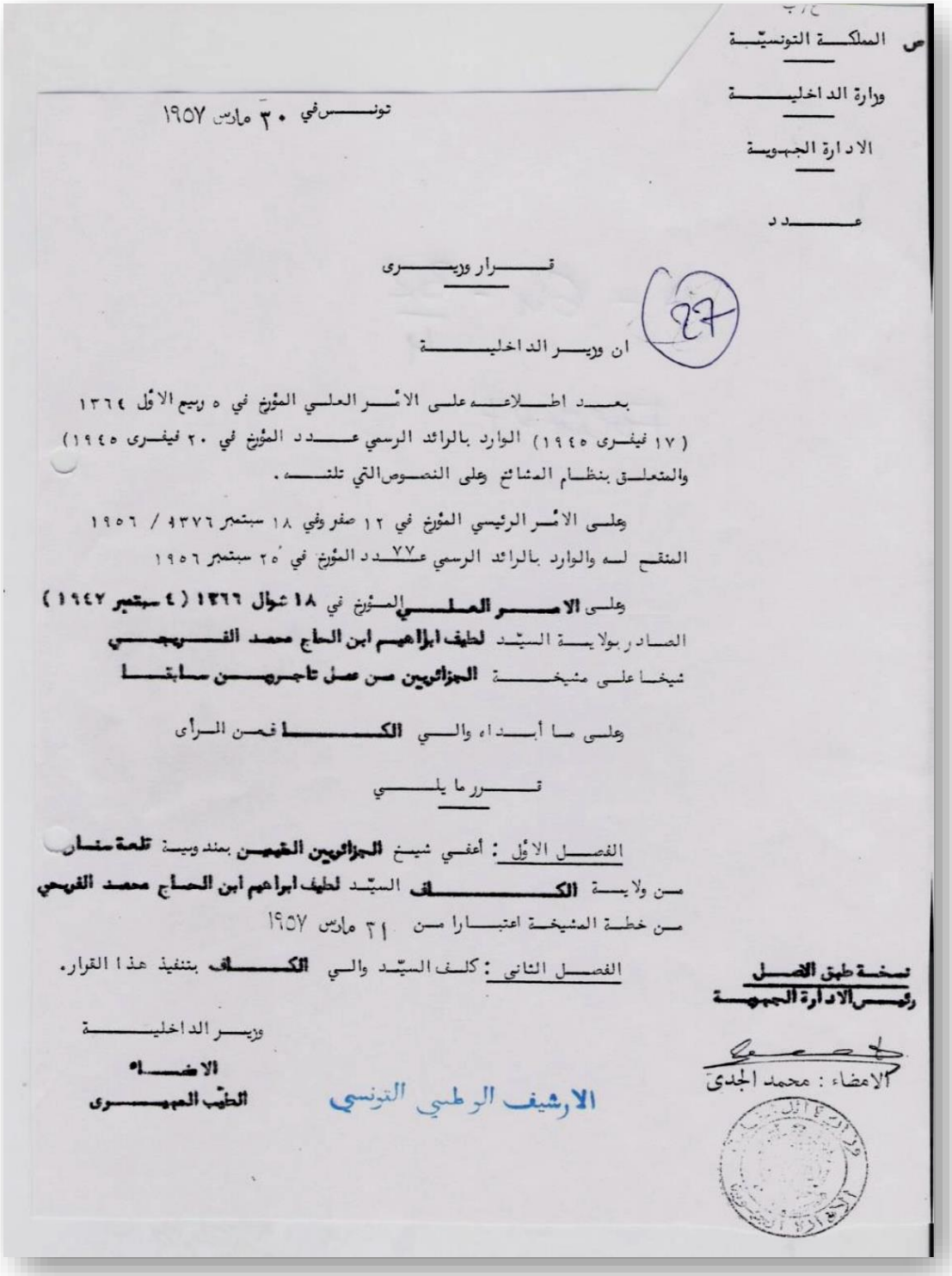

المملكة التونسيّة

وزارة الداخليـــة

الادارة الجهويـة

عـــدد

تونس في ٣٠ مارس ١٩٥٧

قـــرار وزيـــري

27

ان وزيـــر الداخليـــة

بعـــد اطـــلاعـــه على الأمـــر العلـي المؤرخ في ٥ ربيع الأوّل ١٣٦٤ (١٧ فيفـري ١٩٤٥) الوارد بالرائد الرسمي عـــدد المؤرخ في ٢٠ فيفـري ١٩٤٥) والمتعلـق بنظـام المشائخ وعلى النصـوص التي تلتـــه.

وعلـى الأمـر الرئيسي المؤرخ في ١٢ صفر وفي ١٨ سبتمبر ١٣٧٦ / ١٩٥٦ المنقـح لـه والوارد بالرائد الرسمي عـــدد ٧٧ المؤرخ في ٢٥ سبتمبر ١٩٥٦

وعلـى **الامـــر العلـــي** المؤرخ في **١٨ شوال ١٣٦٦ (٤ سبتمبر ١٩٤٧)** الصـادر بولايـة السيّـد **لطيف ابراهيم ابن الحاج محمد الفـريحـي** شيخـا علـى مشيخـــة **الجزائريين من عمل تاجروين سابقـا**

وعلـى مـا أبـداه والـي **الكـــاف** فـمن الـرأى

قـــرر مـا يلـــي

الفصـــل الاوّل : أعفـي شيـخ **الجزائريين الخميـن** بمندوبيـة **تلعة سنان** مـن ولايـة **الكـــاف** السيّـد **لطيف ابراهيم ابن الحاج محمد الفريحي** مـن خطـة المشيخـة اعتبـارا من ٣١ مارس ١٩٥٧

الفصـــل الثاني : كلـف السيّـد والـي **الكـــاف** بتنفيذ هذا القرار.

وزيـــر الداخليـــة

**الامضـــاء**

**الطيّب المهيـــري**

نسخة طبق الأصل

رئيس الادارة الجهوية

الامضاء : محمد الجدي

الارشيف الوطني التونسي

[1]A.N.T, Série A, Carton 64, Dos 32/04, Doc N°27.

**الملحق رقم25:** طابع جبائي خاص بضريبة المجبى لسنة 1899م[1].

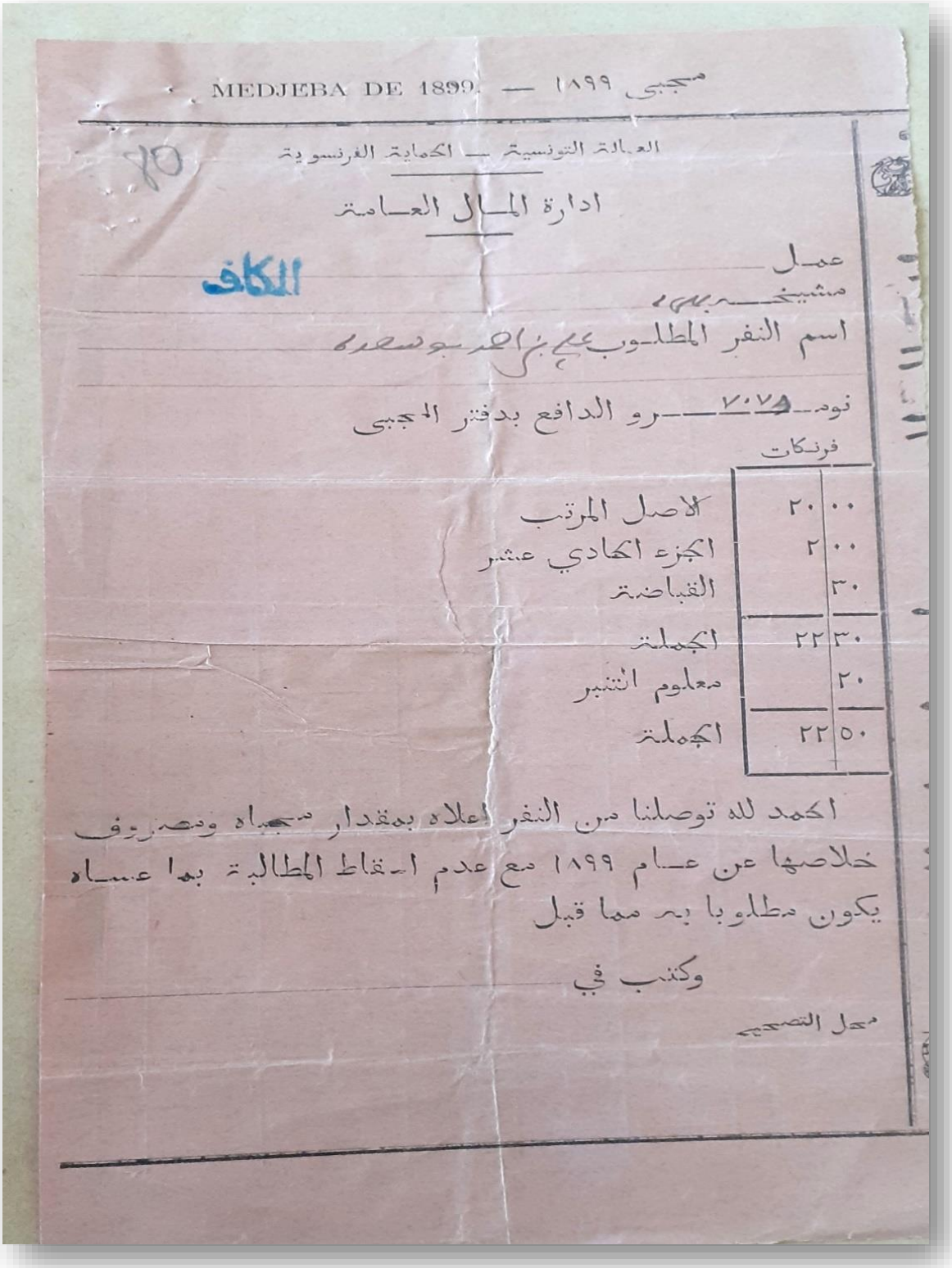

مجبى ١٨٩٩ — MEDJEBA DE 1899.

الحالة التونسية — الحماية الفرنسوية

ادارة المال العامة

عمل
مشيخة بني
اسم النفر المطلوب علي بن احمد بوصده

نومرو ٧٠٧٨ الدافع بدفتر المجبى

| فرنكات | |
|---|---|
| ٢٠ | ٠٠ الاصل المرتب |
| ٢ | ٠٠ الجزء الحادي عشر |
| | ٣٠ القباضة |
| ٢٢ | ٣٠ الجملة |
| | ٢٠ معلوم التنبر |
| ٢٢ | ٥٠ الجملة |

الكاف

الحمد لله توصلنا من النفر اعلاه بمقدار مجباه ومصروف خلاصها عن عام ١٨٩٩ مع عدم اسقاط المطالبة بما عساه يكون مطلوبا به مما قبل

وكتب في

محل التصحيح

[1] A.N.T, Série A, Carton 278, Dos 05/03, Doc N°80.

# قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم برواية ورش.

## أولا- المصادر غير المنشورة:

### 1- الارشيف الوطني التونسي:

❖ باللغة العربية:

**أ. الدفاتر الإدارية والجبائية:**

- دفتر رقم 652، إحصاء عرش الغرابة القاطنين خارج منطقتهم الرقبة لأداء الاعانة 1273هـ.
- دفتر رقم 678، إعانة الغرابة لسنة 1276هـ.
- دفتر رقم 901، إعانة الغرابة لسنة 1279هـ.

**ب. السلاسل الارشيفية:**

| السلسلة A | | | |
|---|---|---|---|
| الحافظة | الملف | | التاريخ |
| 04 | 06 | مراسلات تتعلق بترتيب مشيخًات البرانية | 1898-1902 |
| 201 | 12 | منح مخصصة للشيوخ الجزائريين | 1950 |
| 208 | 4/2 | تقارير حول دخول الثوار الجزائريين للأراضي التونسية ملحقة برسائل دعاية لجيش التحرير الوطني الجزائري | 1955-1956 |
| 279 | 05 | مراسلات تتعلق بقضايا وشكاوى خاصة بعروش ورقلة القاطنين بتونس | 1888-1949 |
| | 07 | مراسلات تتعلق بدخول قبيلة أولاد سوف إلى البلاد التونسية والاستقرار فيها | 1898-1923 |
| | 13 | مراسلات تتعلق بالضرائب المفروضة على الجزائريين | 1902-1903 |
| | 16 | مراسلات تتعلق بإحصاء الجزائريين المقيمين في تونس لإداء الخدمة العسكرية | 1912-1916 |
| | 20 | مراسلات تصفية تركات الجزائريين المقيمين في تونس | 1912-1935 |
| | 03 | مراسلات تتعلق بعبور جزائريين إلى تونس بدون رخصة | 1907-1947 |
| | 17 | مراقبة الوضع السياسي في وادي سوف بالجزائر | 1915 |
| السلسلة D | | | |
| الحافظة | الملف | | التاريخ |
| 35 | 3/7 | مراسلات تتعلق بمد السلطات الاستعمارية الفرنسية بقائمات الطلبة الجزائريين والمغاربة الدارسين بجامع الزيتونة وفروعه | 1927-1952 |
| 189 | 03 | مراسلات حول مطالبة بعض المواطنين مستحقاتهم من بعض التركات | 1898-1933 |

❖ باللغة الفرنسية:

## A. Les Registers :

- Registre N°3968, Immatriculation des Algériens musulmans et israélites en Tunisie, Tunis, 1876.

## B. Les séries documentaires d'archives :

| Série : A | |
|---|---|
| **Carton: 01** | |
| **Dossier14** : Nomination – Organisation. | |
| 14/01 | Cheikh Algérois, Bounnoua Ferhat ben Houssine ben Hadj Ahmed 1914-1929. |
| 14/02 | Cheikhs des Algériens à Tunis 1919-1948. |
| **Dossier 15 :** Algériens/ Cheikhs des Constantinois. | |
| 15/01 | Mohamed Salah Ben Ahmed Zarouk Ben Abdelkader 1916-1928. |
| 15/02 | Tahar Ben Mohamed Ben Mustapha Bournaz 1928-1943 |
| 15/03 | Hamani Abderrazak dit Hamou 1944-1949. |
| 15/04 | Khantache Mohamed Ben Hadj Salah 1949-1951. |
| **Dossier 16 :** Algériens/ Cheikhs des Oranais. | |
| 16/01 | Ahmed Ben El Hadj Kaddour Ben Djanet 1900-1923. |
| 16/02 | El Hadj Ben Aouda Ben El Hadj Aghouati 1923-1937. |
| **Dossier 17 :** Cheikats El-Médina, Algériens, Cheikhs des Mozabites. | |
| 17/01 | Hadj Ali Ben Amor Bakir 1899-1919. |
| 17/02 | Hamou Ben Mohamed Ben Moussa 1920-1926. |
| 17/03 | Ali Ben Hadj Mohamed Ben Hadj Ibrahim Bou Aroua 1927. |
| 17/04 | Amara Ennaceur Ben Youssef Ben Amara 1927-1936. |
| 17/05 | El Hadj Mohamed Ben Hadj Moussa 1935-1936. |
| 17/06 | Bahmed Bakir Ben Mohamed Ben M'hamed 1947. |
| **Dossier 18 :** Algériens, Cheikhs des Touatis. | |
| 18/01 | Ahmed Ben Mohamed Salah 1916-1923. |
| 18/02 | M'Barek Ben Abdelkader Ettouati 1923-1935. |
| **Dossier 19 :** Algériens, Cheikhs des Ouarglis. | |
| 19/01 | Djalloul ben Hadj Mohamed ben Ramadan 1913-1938. |
| 19/02 | Ahmed ben Hadj Ahmed ben Sidrouhou 1938-1943. |
| **Dossier 20 :** Algériens, Cheikhs des Souafas. | |
| 20/01 | Mohamed Ben El Hadj Ahmed El Fassi 1892-1900. |
| 20/02 | Ali Ben Soultane Ben Belgacem 1897-1930. |
| 20/03 | Ahmed Ben Mohamed Ben Saad 1923-1937. |
| 20/04 | Mohamed El Gadri Ben El Hadj Salem 1938-1952. |
| **Carton 02** | |
| **Dossier 04** : Contrôle Civil du Tunis, Caïdat de la Medina | |
| 04/02 | Les collecteurs d'impôts Israelites 1914-1942. |

| | |
|---|---|
| **Carton 06** | |
| **Dossier 29 :** Barrania, Cheikh des Algériens | |
| 29/01 | Mohammed ben Malek Ezzouri 1892-1893. |
| **Carton 28** | |
| **Dossier 21 :** Cheikhat des Algériens à Bizerte, organisation. | |
| 21/01 | Ounas El Ghezali Ben Mohamed Ben Mahjoub 1892-1928. |
| 21/02 | Ouda Hassen Ben Ahmed Ben Hadj Ali 1944-1957. |
| **Carton 48** | |
| **Dossier 20 :** Administration général indigène de Tabarka. | |
| 20/02 | Caïdat Ain Draham**,** Cheikh des Algériens 1947-1949. |
| **Carton 56** | |
| **Dossier 35 :** Administration général indigène de Kef. | |
| 35 | Cheikhs des Algériens à Sakiet-Sidi-Yousef 1920-1925. |
| **Dossier 37 :** Controle civil de Kef, Cheikh des Algériens. | |
| 37/01 | Rabah ben Rabah ben Talha El Gharbi 1926-1942. |
| 37/02 | Almi Ben Larbi Sahraoui 1930-1939. |
| 37/03 | Gattouche Lakhdar Ben Abdellah Ben Amor 1939-1942. |
| 37/04 | Younsi Mohamed Mahi Ben Hadj Ahmed Ben Saad.1957-1942 . |
| **Carton 60** | |
| **Dossier 22 :** Contrôle Civil de Téboursouk, Cheikhs des Algériens. | |
| 22/02 | Salah Ben El Hadj Hadid Derraji 1919-1936. |
| 22/03 | El Hadj Ismail Ben Eddahmani Ben Ahmed Ben Hadid 1936-1957. |
| **Carton 64** | |
| **Dossier 32** : Contrôle Civil du Kef, Caïdat de Tadjerouine, Cheikhs des Algériens. | |
| 32/01 | Ait El Djoudi Oufella Messaoud Ben Ali 1924-1929. |
| 32/02 | Ghout Seghir Mohamed Ben Ali Ben Seghir 1929-1942. |
| 32/03 | Bouguerra Salah Ben Ali Ben Ahmed El Yahiaoui 1944-1945. |
| 32/04 | Letif Brahim Ben El Hadj Mohamed El Farhi 1947-1957. |
| **Carton 72** | |
| **Dossier 32** : Contrôle Civil de Maktar, Caïdat Ouled Aoun, Cheikhs des Algériens. | |
| 32/01 | El Hadj Ahmed Ben Ali Lakhmi dit Badaoui 1923-1927. |
| 32/02 | Khalfa Youssef Ben Salah Ben Mohamed 1913-1931. |
| 32/04 | Ben Zazia Sadok Ben Hadj Chaabane1932 -1956. |
| **Carton 84** | |
| **Dossier 03** : Administration général indigène de Kairouan, Cheikhs des Algériens. | |
| 03/02 | Hamou Ben Abderrazak 1916-1926. |
| **Carton 96** | |
| **Dossier 14 :** Contrôle Civil de Thala, Caïdat des Fraichiches, Cheikhs des Algériens. | |
| 14/05 | Mohamed Ben El Hadj Ahmed Mokrani 1923-1957 |

| | |
|---|---|
| **Carton 100** | |
| **Dossier 43 :** Gafsa, Cheikh des Algériens | |
| 43/01 | Demande de nomination du cheikh des Algériens 1955. |
| **Carton 112** | |
| **Dossier 36** : Contrôle Civil de Tezour, Djérid, Cheikh des Algériens à Tozeur. | |
| 36/01 | Hamdi Bacha Sultane Ben Bourogaa |
| **Carton 137** | |
| **Dossier 36** : Administration Général Indigène Sfax, Caïdat Sfax, Cheikh des Algériens | |
| **Carton 189** | |
| **Dos 05/03** : Bit El Mal | |
| **Carton 276** | |
| **Dossier 02/01 :** Passeport pour la Maque | |
| **Carton 277** | |
| **Dossier 09** : Algériens instructions. | |
| 09/01 | Instructns concernant les indigènes Algériens renvoyés dans leurs pays d'Origin de la frontière aux troupeaux des tribus limitrophes. |
| **Dossier 12** : Administration Algérien, Question Général. | |
| 09/12 | Compétence judiciaire Française aux Algérien en Tunisie 1923. |
| **Carton 278** | |
| **Dossier 02 :** Indigènes Algériens, Touatis. | |
| **Dossier 03** : Indigènes Algériens, Certificats de Nationalité. | |
| 03/01 | Commission de Rejision. |
| 03/02 | Des Tunisiens et des Algériens résidant en Tunisie demandent à obtenir des certificats de nationalité. |
| 03/05 | Tunisiens et Algériens en Tunisie demandant des certificats de nationalité. |
| **Dossier 10** : D'emploi, Mohamed Gherbia. | |
| **Dossier 21 :** Algérie, Questions diverses, De la khedma 1921-1926. | |
| **Dossier 25** : Algérie, Questions diverses, Carte D'identité. | |
| **Carton 279** | |
| **Dossier 03 :** Algériens venus en Tunisie sans autorisation. | |
| **Série : D** | |
| **Carton 35** | |
| **Dossier 28** : Grand de Mosquée, Question Générales Etudiants de la Grand de Mosquée | |
| **Série : E** | |
| **Carton 18** | |
| **Dossier 03 : Finances** | |
| 03 | Algériens nomades établis au Déride sommis au payement de la Medjba |
| **Série : Mouvement National.** | |
| **Carton 22** | |
| **Dossier 01** : Notes et rapports sur la surveillance des activités du parti communiste Tunisie 1922-1925. | |

**2- الأرشيف الوطني الفرنسي (بالمعهد العالي للحركة الوطنية التونسية):**

**A.Archives du ministère des Affaires étrangères français (Quai d'Orsay):**

| **Série** : Nouvel série Tunisie | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Bobines** | **Carton** | **Dossier** | **Contenu** | **Date** |
| P. 41 | 117 | 01 | Musulmans étrangers en Tunisie | 1901-1914 |

**B. Fonds des Archives Diplomatiques de Nantes** :

| **Bobines** | **Carton** | **Dossier** | **Contenu** | **Date** |
|---|---|---|---|---|
| R-244 | 1927(1) | 03 | Mouvement de grèves | 1927 |

**C. Centre des Archives d'outre-mer( Aix en Provence) :**

| **Bobines** | **Carton** | **Dossier** | **Contenu** | **Date** |
|---|---|---|---|---|
| A16 | 1927(1) | 01 | Frontière Agléro-tunnsienne | 1894-1894 |

**ثانيا- المصادر المنشورة:**

**أ. الكتب باللغة العربية:**

**1**- أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، ج05، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة(مصر)1955م.

**2**- أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، ط1، ج5، دار التأصيل، القاهرة (مصر)، 2016م.

**3**- الاصـفهاني الراغب، **المفردات في غريب القرآن**، تح: صـفوان عدنان الداودي، ط1، دار القلم، دمشق (سوريا) 1995م.

**4**- بن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، ج 01، ط 01، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1963.

**5**- بن نبي مالك، **مذكرات شاهد على القرن**، تح: ندوة مالك بن نبي، ط2، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1984م.

**6**- البهلوان علي، **تونس الثائرة**، د.ط، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، 2018م.

**7**- الحكومة التونسية، إرشادات عامة في خلاص الاداءات في عموم خدمة العمال والشيوخ المالية، المطبعة الرسمية التونسية، تونس، 1899م.

**8**- الحشـــايشـــي محمد بن عثمان، **الأعياد والتقاليد التونســـية الهدية والفوائد العلمية في العادات التونسية**، دراسة وتحقيق الجيلاني بن الحاج يحي، سراس للنشر، تونس 1994م.

**9**- خوجة حمدان، **المرآة**، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006.

**10**-فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: بوبكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب.

**11**-كاستيل بيار، **حوز تَّبسة، دراسة وصفية جغرافية تاريخية لإقليم تبسة وأعراشه من فجر التاريخ على بداية القرن العشرين**، تح وتر: محمد العربي عقون، ط01، مطبعة بغيجة حسام، الجزائر، 2010 م.

**12**-المدني أحمد توفيق، **مذكرات حياة كفاح**، ج1، ط 1، الشـركة الوطنية للنشـر والتوزيع، الجزائر1982م.

**13**-الوزير السراج محمد بن محمد الاندلسي، **الحلل السندسية في الاخبار التونسية**، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مج 02، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1985.

**ب. الكتب باللغة الاجنبية:**

**1-** Auguste Sebaut, **Dictionnaire de la Législation Tunisienne,** Imprimerie de François Carré, Dijon,1888

**2-** Cambon Henri, **Histoire de la Régence de Tunis**, éd. Berger-Levrault, Paris,1948.

**3-**. De La Roque Louis, Catalogue historique des généraux français, A. Desaide, Paris,1902.

**4-** Faucon Narcisse, **livre D'or de' Algérien 1830-1889**, Éd : Chaillâmes, Paris, 1889.

**5-** Fitoussi Élie et Bénazet Aristide, **L'État tunisien et le protectorat français Historie et organisation (1525 à 1931)**, vol 02, éd Librairie Arthur Rousseau, Paris, 1931.

**6-** Rolland Louis et d'autres, **Législation et finances colonial**, Librairie du recueil Sirey, Paris ,1930.

**7-** Droit administratif, Notions de législation Tunisienne, Publication (S.I), (S.N),1941.

**8-** Régence de Tunis, le Protectorat français, le Secrétariat général du gouvernement tunisien, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 06/03/1921.

**9-** Régence de Tunis, le Protectorat français, la Direction générale de l'Intérieur, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 20/04/1926.

**10-** Régence de Tunis, le Protectorat français, la Direction générale de l'Intérieur, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 22/03/1931.

**11-** Régence de Tunis, le Protectorat français, la Direction générale de l'Intérieur, Dénombrement de la population civile tunisienne (musulmane et israélite) en Tunisie au 12/03/1936.

**12-** Zeys Paul, **Code annoté de la Tunisie**, éd. Imprimerie Berger-Levrault et Cie, Nancy, 1901.

**ج. المجلات والدوريات:**

**1-** Buthaud.E, "Le Gardiennage des souks de Tunis", **Revue IBLA**, 5ème Année, Tunis, juillet 1942.

**2-** Germain Marty," Les Algériens à Tunis", **Revue I.B.L.A**, N°43 et 44, 11ème année, Tunis, 1948.

**3-** Jourdan. J. R.," Les caractères originaux de la fiscalité Tunisienne", **Revue de science et de législation financières**, année 42, Libraire générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1950.

**د- الصحف والجرائد:**

❖ باللغة العربية:

**1**- الرائد الرسـمي التونسـي، السـنة الخامسـة، العدد 05، 12 جمادي الاولى 1282، 02 اكتوبر 1865.

**2**- الرائد الرسـمي التونسـي، السـنة الواحد والثلاثون، العدد 03، الخميس 17 محرم 1307 هجري الموافق ل 12 سبتمبر 1889

**3**- الرائد الرسمي لتونسي، السنة الرابعة والثلاثون، العدد 05، 16 رجب 1301هـ، الموافق لـ 02 فيفري 1893م.

**4**- الرائد الرسمي التونسي، السنة 100، العدد 77، تونس، 02 سبتمبر 1956م.

**5**- جريدة العمل التونسي، العدد 482، تونس، 11 ماي 1957م.

❖باللغة الأجنبية:

**1**-La Dépêche Algérienne, Année 41, N° 14636, Alger, 08/09/1925.

**هـ. الروايات الشفوية:**

**1**- جمال قنان، حوار مع علي بلهادي، بيبته ببلدية الحمامات، الجزائر العاصمة، يوم 04 ماي 2018م، من الساعة 14 زوالا إلى 18 مساء.

## ثالثا- المراجـــع:

**أ. الكتب باللغة العربية:**

**1**- اجرون شـــارل روبار، **تاريخ الجزائر المعاصـــرة الغزو وبدايات الاســـتعمار (1827-1871)**، تر: جمال فاطمي وآخرون، مج 01، ط01، دار الامة، الجزائر، 2008م.

**2**- ـــــــ، ـــــــ ، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، تر: جمال فاطمي وآخرون، مج 02، ط01، دار الامة، الجزائر، 2008م.

**3**- الأشـــرف مصـــطفى، **الجزائر الامة والمجتمع**، ط 01، دار الغرب الاســـلامي، بيروت ،1985م.

**4**- بن حماد جمادي، **بنزرت عبر العصور**، د.ط، مطبعة شركة فنون الرسم، تونس 1979م.

**5**- بن عبد العزيز ليلى، **المشـــائخ بالســـاحل التونســـي 1881-1956 مقاربة في البروزوبوغرافيا والتاريخ الاجتماعي**، د.ط، دار المسيرة، تونس، 2022م.

**6**- بوعزيز يحي، سـياسـة **التسـلط الاسـتعماري والحركة الوطنية (1830-1954)**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

**7**- تركي رابح، الشـيخ عبد الحميد بن باديس **باعث النهضـة العربية الاسـلامية في الجزائر**، د.ط، دار موفم، الجزائر، 2003م.

**8-** الجابري محمد صالح، **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين1900 -1962**، د.ط، مطبعة القلم، تونس، 1983م.

**9-** حماني عبد الرحمان، **الهجرة والاستعمار: المغرب العربي نموذجا**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 1999م.

**10-**الدقي نورالدين وآخرون، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية 1881-1956**، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، تونس 1998م.

**11-**الذوادي رشـــيد، **هذه بنزرت**، د.ط، منشـــورات جمعية صـــبانة مدينة بنزرت، تونس 1980م.

**12-**رئيســـي إدريس، **القبائل الحدودية التونســـية الجزائرية بين الإجارة والإحارة (1830-1881م)**، ط1، الدار المتوسطية للنشر، تونس، 2016.

**13-**سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج 1، ط 1، دار الغرب الاسلامي، الجزائر، 2005م.

**14-**ـــــــ، ـــــــ ، **أفكار جامحة**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م.

**15-**ـــــــ، ـــــــ ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1990)**، ج 01، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان 1992م.

**16-**ـــــــ، ـــــــ ، **تجارب في الادب والرحلة**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م

**17-** ـــــــ، ـــــــ ، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1990)**، ج 02، ط 04، دار الغرب الاسلامي، لبنان،1992م.

**18-**ـــــــ، ـــــــ ، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، ط 03، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1990م.

**19-**ســـعيدوني ناصـــر الدين وبوعبدلي المهدي، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984، ص 108.

**20**-شترة خيرالدين، **الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900-1956**، ج 01، ط خ، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر 2009م.

**21**-ـــــــ، ـــــــ، **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، د.ط، دار كرداده للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

**22**-صـــاري الجيلالي، قداش محفوظ، **المقاومة الســـياســـية 1900-1954 (الطريق الإصـــلاحي والطريق الثوري)**، تر: عبد القادر بن حراث، د.ط، المؤســـســـة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

**23**- صـــفوت أحمد زكي، **جمهرة رســـائل العرب في عصـــور العربية**، ط1، ج1، المكتبة العلمية، بيروت(لبنان)،1937م.

**24**-طبابي حفيظ، **عمال مناجم قفصة في العهد الاستعماري**، ط01، الدار التونسية للنشر، تونس، 2015م.

**25**-عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونســـية رؤية شـــعبية قومية جديدة**، د.ط، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس 1976م.

**26**-العمامرة سعد، العوامر الجيلاني، **شهداء الحرب التحريرية بوادي سوف**، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، د.ت.

**27**-عوادي عبد القادر عزام، **هجرة ســـكان بني ميزاب إلى تونس ودورهم في الحياة الثقافية والسياسية التونسية خلال الفترة 1881-1956**، د.ط، دار نزهة الالباب للنشر والتوزيع، غرداية 2018م.

**28**-عوض الله محمد، **الهجرة الدولية**، ط 01، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 2012م.

**29**-فرج محمود فرج، **إقليم توات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م

**30**-فروة محمود، **التجارة والتجار في تونس(1881-1956م)**، كلية العلوم الانســـانية والاجتماعية جامعة تونس، تونس 2009م.

**31**-القصاب أحمد، **تاريخ تـــونس المعاصـــر (1881- 1956م)**، (تر): حمـــادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 367

**32**-الماجري عبد الكريم، **هجرة الجزائريين والطرابلســية والمغاربة الجواونة إلى تونس (1881-1937)**، ط01، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس، 2010م.

**33**-المحجوبي علي، **انتصاب الحماية الفرنسية على تونس**، د.ط، سراس للنشر، تونس 1986م.

**34**-المكنى عبد الواحد، **النخب الاجتماعية التونسية زمن الاستعمار الاشراف والبلديَة مثالا**، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بصفاقس، تونس 2004م.

**35**-هلال عمار، **الهجرة الجزائرية إلى بلاد الشام (1847-1919)**، دار هومة للنشر 2008، الجزائر،2007م.

**36**-هنية عبد الحميد، **تونس العثمانية: بناء الدولة والمجال من القرن 16 إلى القرن 19م**، دار تبر الزمان، تونس 2012م.

**37**-الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1962**، تر: عبد الله جوزيف، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983م.

**38**-هويدي سلوى وجراد المهدي، **أعوان الدولة بتونس خلال الفترتين الحديثة والمعاصرة: هيكل القياد**، ط01، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس، 2019م.

**ب. الكتب باللغة الأجنبية:**

1- Arnoulet François, **Résidents généraux de France en Tunisie، Narration éditions**, Marseille, 1995.

2- Haggui Jamel, **Les Algériens en Tunis de 1871 à1962 du communautarisme au nationalisme**, les Edition Sahar, Tunisie, 2020.

**ج. الرسائل والأطروحات الجامعية:**

❖ باللغة العربية:

**1**- بلججة عبد القادر، **مسألة تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1907-1954**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس معسكر، الموسم الجامعي 2014-2015م.

**2**- بن جابو أحمد، **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم بتونس 1830-1954**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ابي بكر بلقايد جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010-2011م.

**3**- بن موسى موسى، **الحركة الاصلاحية بوادي سوف نشأتها وتطورها (1900-1939م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2006م.

**4**- بوطيبي محمد، **دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية (1900-1930)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2008-2009م.

**5**- براهمة بلوزاع، **كتابات الجزائريين في الصحافة التونسية 1947-1962م**، رسالة التعمق في البحث في التاريخ المعاصر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الأولى، السَنة الجامعية 1998-1999م.

**6**- التاكولي محمد، **قياد البلاد التونسية بين جوان 1940و ماي 1943م، مسألة الولاء**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، تونس، السنة الجامعية 2004-2005م.

**7**- الجفالي يوسف، **الجالية الجزائرية بجهة الكاف من 1881إلى 1929**، اطروحة لنيل الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، السنة الدراسية 1992-1993م.

**8**- الحناشـــي العربي، **الحنانشـــة وعلاقتهم بالســـلطة في تونس (1640-1740)**، شـــهادة الكفاءة في البحث، إشراف محمد الهادي الشريف، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، السنة الجامعية 1987-1988م.

**9**- روابحي العياشـــي، **الادارة الفرنســـية وعلاقتها بالعائلات الكبرى في مقاطعة قســـنطينة 1837-1871م**، اطروحة لنيل شـــهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصـــر، قســـم التاريخ، كلية العلوم الانســـانية والاجتماعية، جامعة قســـنطينة 02، الســـنة الدراســـية 2014-2015م.

**10**- الزائري كريمة، **مؤســـســـة الشـــيخ بمدينة تونس**، بحث لنيل شـــهادة الدراســـات المعمقة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، السنة الجامعية 2001-2002م.

**11**- السعداوي محمد فوزي، **مشايخ العروش في منطقة السباسب العليا الغربية (فراشيش، ماجر، اولاد تليل)**، أطروحة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، تونس، سبتمبر 1992م.

**12**-الســـعداوي محمد فوزي، **ظاهرة الأعيان المحليين في الاوســـاط القبلية من خلال قبائل الســـــباســـــب العليا الغربية 1855-1939م**، اطروحة لنيل شـــــهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصـــر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، السنة الجامعية 2001-2002م.

**13**- سيساوي أحمد، **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث (1838-1871)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصـــر، قســـم التاريخ، كلية العلوم الانســـانية والاجتماعية، جامعة قســـنطينة 02، الســـنة الدراسية 2013-2014م.

**14**-عباز الأزهاري، **نظام الشـــيوخ بورقلة بين العهدين العثماني والفرنســـي خلال 1603-1884م**، مذكرة لنيل متطلبات شـــهادة الماجســـتير في التاريخ الحديث والمعاصـــر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2013-2014م.

**15**-عســـول صـــالح، **اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة 1956- 1962**، رسـالة لنيل شـهادة الماجسـتير في التاريخ الحديث، جامعة الحاج لخضـر باتنة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، السنة الدراسية 2008-2009م.

**16**-عمراني معاذ، **أســـرة بني جلاب في منطقة وادي ريغ خلال القرنين التاســـع عشـــر والعشـرين ميلاديين**، اطروحة لنيل شـهادة الماجسـتير، جامعة الامير عبد القادر، قسـنطينة، 2003.

**17**-العايب كوثر، **حركة القبائل الجزائرية التونسية على المناطق الحدودية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، السنة الجامعية 2021/2020م.

**18**-غنابزية علي، **مجتمع وادي ســـوف من الاحتلال الفرنســـي إلى بداية الثورة التحريرية الكبرى (1882-1954م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009م.

**19**- الغيلوفي الهادي، **الشـيوخ بالجنوب التونسـي في الفترة الاسـتعمارية 1881-1956**، اطروحة لنيل شـهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الانسـانية والاجتماعية، تونس، السـنة الجامعية 2009-2010م.

**20**- فخار إبراهيم، **التعليم الجامعي والقيم السوسيودينية للفتاة الميزابية**، مذكرة لنيل شهادة الماجســتير في تخصــص علم الاجتماع التربوي والديني، قســم علم الاجتماع، معهد العلوم الانسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، السنة الجامعية 2010-2011م.

**21**-قضـومي **سـليم، قياد البلاد التونسـية (1860-1937م)**، دراسـة لنيل الدكتوراه في التاريخ المعاصـر، كلية العلوم الانسـانية والاجتماعية، جامعة تونس الاولى، السـنة الجامعية 1999-2000م.

**22**-لبيض سالم، **القبيلة ومقاومة الاستعمار، دراسة سوسيولجية في قبائل اقصى الجنوب التونسي**، شهادة الكفاءة في البحث في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، السنة الجامعية 1991-1992م.

**23**-مديني بشير، **الجالية الجزائرية بتونس "السوافة نموذجا" 1876-1954**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 20005 – 2006م.

**24**-_____، _____، **مساهمة الجالية الجزائرية بتونس في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (1830-1962م)**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الجزائر2، السنة الجامعية 2014 – 2015م.

25- الميلي خليفة، **مؤسسة المشيخة بين الاستمرارية والتغير دراسة سوسيولوجية في الجنوب الشرقي التونسي**، اطروحة لنيل شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، السنة الدراسية 1992-1993.

**25**- يعقوب خديجة، **شيوخ القبائل ومؤسسة المشيخة في بايلك الشرق الجزائري والوسط الغربي التونسي من 1700 إلى 1860م**، اطروحة رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في تاريخ المغارب الحديث والمعاصر تاريخ وحضارة، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، السنة الجامعية2017-2018م.

❖ باللغة الاجنبية:

**1**-Jamel Hagui, **les Algériens Originaires du Sud dans la ville de Tunis pendant l'époque colonial (1881- 1965) (Mozabite, Souafas, Ouarglias)**, Mémoire DEA, université de Manouba, année universitaire 2003-2004.

**د. المجلات والدوريات:**

❖ باللغة العربية:

**1**- آيت حبوش حميد، "قانون التجنيد الاجباري 1912، دراسة في ظروف صدوره ومواقف الجزائريين منه"، **مجلة عصور**، جامعة وهران، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 02، السنة 2018م.

**2**- بالعجال أحمد "السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر، السياسة التعليمية أنموذجا"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 19، ديسمبر 2018.

**3**- برشان محمد، "التنظيم الإداري الاستعماري في الجنوب الجزائري (1902-1960)"، **مجلة الخلدونية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تيارت، جوان 2016.

**4**- بن أزواو فتح الدين، "السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830-1954)"، **مجلة البحوث التاريخية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2021م.

**5**- بن داره محمد، القيادة والقياد في توات خلال العهد الاستعماري: القايد مولاي لحسن الرقاني نموذجا(1895-1958م)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، المجلد 08، العدد 02، جوان 2023.

**6**- بن رحال يمينة، "البعثات العلمية الميزابية إلى تونس ودورها في تفعيل النهضة الفكرية الجزائرية"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 10، ديسمبر 2018م.

**7**- بوطيبي محمد، "دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية في مطمع القرن العشرين (أحمد توفيق المدني نموذجا)"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، العدد 03، ديسمبر 2013م.

**8**- بوكرابلية الزهراء، إقليم توات بين التعريف والتأليف، **مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية**، جامعة تلمسان، العدد 03، جانفي 2017م.

**9**- حمو دريد، بن موسى موسى، "مشيخة الجالية الجزائرية بمدينة تونس 1882-1956م"، **مجلة قبس للدراسات التاريخية**، مج 07، العدد 02، ماي 2023م.

**10**-روابحي العياشي، "هجرة بعض العائلات الجزائري الكبرى إلى تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **مجلة التواصل**، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة باجي مختار عنابة، المجلد 24، العدد 53، جوان 2018م.

**11**-السعداوي محمد، "الجزائريون السوافة بالحاضرة تونس، لمحة تاريخية عن جالية وافدة زمن الحماية الفرنسية (1881-1956م)"، **دورية كان التاريخية**، مؤسسة كان للدارسات والترجمة والنشر، السنة 15، العدد 87، القاهرة، ديسمبر 2022م.

**12**-سعيدي مزيان، "منطلقات المشروع الكنسي الفرنسي في الجزائر"، **حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 06، جويلية 2005م.

**13**-سلاماني عبد القادر، "سياسة الأرض المحروقة وأثرها على المقاومة الشعبية الوطنية بقِيَادَة الامير عبد القادر 1830-1947م"، **مجلة دراسات**، جامعة بشار، مج07، العدد 03، ديسمبر 2018م.

**14**-شترة خيرالدين، "الهجرة الطلابية الجزائرية نحو جامع الزيتونة بتونس وأثرها على الحياة التعليمية بالجزائر (1900-1962)"، **المجلة الجزائرية للدراسات والبحوث التاريخية المتوسطية**، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، المجلد الخامس، العدد 10، ديسمبر 2019م.

**15**-العمراني محمد، العمراني عبد الغني، "الجزائر والشرفاء الوزانيون في نهاية القرن التاسع عشر للمستشرق الفرنسي روجي لوتورنو"، **مجلة الحوار المتوسطي**، مخبر البحوث والدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الاسلامي، جامعة جيلالي اليابس، المجلد 10، العدد 02، سيدي بلعباس جوان2019م.

**16**-مقدم كريمة، بابا عبد الله، "المجاعة بتوات إبان الاحتلال الفرنسي 1944-1945م على ضـــوء ســـجلات الاحباس والتركات والفتاوى"، **مجلة عصـــور الجديدة**، مختبر تاريخ الجزائر جامعة وهران 01، مج 11، العدد 02، مارس 2021م.

**17**-مياسي إبراهيم، الاستيطان الفرنسي في الجزائر، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، عدد 05، الجزائر، 2005م.

**18**-هلال عمار، "أصداء الهجرة الجزائرية نحو الشرق في بعض التقارير الرسمية الفرنسية"، **مجلة الثقافة**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، العدد 88، الجزائر، جويلية – أوت 1985م.

❖ باللغة الاجنبية:

**1-** Chater Khalifa," Changements politiques et exclusion lors de la décolonisation : le cas du Makhzen en Tunisie (1954-1959)", **Cahiers de la Méditerranée**, Publiés par le Centre de la Méditerranée Moderne et Contemporaine (CMMC), vol 69, Nice, 2004.

**2-** Delalande Nicolas, "Quand l'État mendie : la contribution volontaire de 1926", **Revues Genèses Sciences sociales et histoire**, N°80, Éditeur Belin, Paris, 2010.

**3-** Planel Anne-Marie," Les ressortissants de la protection consulaire française en pays musulman, Le cas des Algériens de Tunisie sous le Second Empire", La Revue Mélanges de la Casa de Velázquez, N°51-1, Madrid, 2021, p 02.

**4-** Sills David," Sociology of Migration", **International Encyclopedia of the Social Sciences,** Vol11, Macmillan University, NewYork, 1990.

**هـ. الملتقيات:**

1- بوطيبي محمد،" **الهجرة الجزائرية نحو البلاد التونســية بين القرنين التاســع والعشــرين 1830-1930م -( الجنوب الشــرقي الجزائري نموذجا)**"، مداخلة ضـــمن فعاليات الملتقى الدولي حول: التوصـل الحضـاري بين الجنوب الشـرقي للجزائر وتونس، قسـم العلوم الإنسـانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، 11-12نوفمبر 2013م.

**هـ- المعاجم:**

1-ابن منظور جمال الدين، **لســـــان العرب**، ج 3، ط1، دار صـــــادر للطباعة والنشـــــر، بيروت،1968م.

2-بيتر آن دُوزِي رينهارت، **تكملة المعاجم العربية**، تر وتح: حمد ســليم النعيمي، ط1، ج1، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1989.

**و. المواقع الإلكترونية:**

**1**- الموقع الالكتروني للأرشيف الوطني الفرنسي:

**https://francearchives.gouv.fr/fr/authorityrecord/FRAN_NP_052000**

تم الاطلاع عليه يوم 19 ديسمبر 2023م، على الساعة 18.45.

# الفهـــارس

# فـــهـرس

## الجداول والاشكال البيانية

## أولا = فهرس الجداول الإحصائية:


| عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|
| الجدول رقم 01: احصائيات السلطة العسكرية الفرنسية للمهاجرين الجزائريين في تونس سنة 1876م | 59 |
| الجدول رقم02: احصائيات القنصل الفرنسي في تونس للمهاجرين الجزائريين بتونس سنة 1876م | 60 |
| الجدول رقم03: إحصاء الجزائريين المقيمين في تونس وفق سجل الجالية الجزائرية سنة 1876م | 61 |
| الجدول رقم04: تعداد المهاجرين الجزائريين المقيمين في تونس في الفترة ما بين1921-1936م | 62 |
| الجدول رقم 05: تعداد الجالية المغاربية في تونس في الفترة ما بين 1921-1936م | 63 |
| الجدول رقم 06: تمركز المهاجرين في مدينة تونس وباقي المناطق خلال الفترة ما بين 1921-1936م | 66 |
| الجدول رقم 07: التركيبة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين بمدينة تونس ما بين 1919-1939م | 67 |
| الجدول رقم 08: تمركز المهاجرين الجزائريين في شمال تونس في الفترة ما بين 1921-1936م | 74 |
| الجدول رقم 09: تمركز المهاجرين الجزائريين في وسط وجنوب تونس في الفترة ما بين 1921-1936م | 76 |
| الجدول رقم 10: مكاسب ضامني المترشحين لمشيخة الكاف سنة 1942م | 174 |
| الجدول رقم 11: الوضعية المادية للمترشحين لنبيل مشيخة الجزائريين بالكاف سنة 1942م | 179 |
| الجدول رقم 12: عدد دافعي الضرائب في مدينة تونس سنة 1933م | 278 |
| الجدول رقم 13: عدد دافعي الضرائب في الرقابات المدنية خارج مدينة تونس سنة 1933م | 280 |
| الجدول رقم 14: متوسط التحصيلات الضريبية للشيوخ الجزائريين خلال عام 1946م | 297 |

## ثانيا = فهرس الاشكال البيانية


| عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|
| الاعمدة بيانية حول التوزيع الجغرافي للمهاجرين الجزائريين ما بين سنتي 1926 1936م. | 67 |
| دائرة نسبية حول دافعي الضرائب من المهاجرين الجزائريين بمدينة تونس سمة 1933م | 278 |

# فـــهـرس الأعـــلام

إبراهيم أبو اليقظان ---------- 42، 46
ابن أبي الضياف ---------- 98
ابن خلدون ---------- 51
ابن رشيق ---------- 32
ابن سلمة البجائي ---------- 37
ابن عدون يوسف ---------- 47
ابن قانة ---------- 100، 101
أبو القاسم بن عجلان القيسي ---------- 37
أحمد المقراني ----------100
أحمد باي ---------- 23
أحمد بدوي الورقلي ----------55، 333
أحمد بن أحمد بن سيد روحه ----------169، 208، 209، 386
أحمد بن عبد الله ---------- 283، 188، 335
أحمد بن علي البدوي ---------- 235، 236، 237، 354، 384
أحمد بن قدور بن جنات ---------- 142، 229، 230
أحمد بن محمد الصالح ---------- 130، 212، 213، 214، 215
أحمد بن محمد بن ساعد ------- 73، 180، 193، 196، 197، 198، 292، 308، 388
أحمد بن محمد صالح- 142، 289، 290، 291، 295، 322، 323، 324، 338، 388.
أحمد توفيق المدني ----------302
إسماعيل بن دحمان ---------- 158، 255، 257، 258، 259، 343، 388
أعمارة بن الناصر بن يوسف بن أعمارة ---------- 171،187،203، 204
الإمام أبي حنيفة ---------- 38
الإمام مالك ---------- 38

الأمير عبد القادر ---------- 24، 27، 100، 401
الامين علال بن الامين ----------285
البازمي----------320
البكري بن محمد ----------285
الجنرال ماست ---------- 250، 255، 298
الحاج خميس بن الحاج أحمد الورقلي ----------120، 121، 139،334
الحاج علي بن محمد الصالح ----------130
الحاج قدور بن جنات ----------135، 227، 228، 385
الحبيب بن ناصر ---------- 282، 286
الحبيب بورقيبة----------158
الداي حسين---------- 20
السعيد الصيفي ----------232
السعيد عبد الحي ----------314
الشريف بن محمد بن صالح---------- 73
الشيخ سحنون ---------- 37
الصادق بن الحاج شعبان بن الحاج أحمد بن زازية----------310
الصادق بن شعبان بن زازية -------- 166، 180، 237، 238، 285، 310، 312، 323
الطالب العربي قمودي ----------311
الطاهر بن الحاج علي الغربي ----------310، 311
الطاهر بن محمد بزنار ---------- 220، 221، 222
العربي بن عبد الله----------288
العلمي بن العربي الصحراوي 9، 14، 37، 57، 240، 241، 242، 286، 390، 373، 390.

لطيَف بن إبراهيم الفريحي ---------- 158، 250، 288
المارشال فالي----------100
المملوك يوسف التونسي ---------- 22
المنوبي بن محمد----------322
الوزان----------130
الونَاس الغزالي بن محمد ----------184، 188، 228، 230، 280، 398
آيت جودي----------172، 184، 198، 244، 245، 275
باحمد بكير بن محمد بن محمد---------- 203، 205
بشير بن عثمان ----------322
بكر بن حماد ---------- 37
بن بخته علي----------238
بن عودة بن الحاج الأغواتي ---------- 177، 328
بوايي---------- 22
بوبغلة ----------100
بوبكر بن لزهر بن مراح ----------330
بوبكر مصطفى ----------305
بوريو اسماعيل بن صالح ---------- 167، 168
بوشمال محمد ----------220
بوقرة صالح ---------- 250، 251، 253، 340، 175
بول كانمبون ----------125
بيجو ---------- 22، 27
بيسونال ----------97، 103

جلول بن محمد بن رمضان ----------124،142، 178، 187، 208،207، 304
جمال قنان ---------- 12، 311، 312، 388
حسن القلاتي----------300
حمَاني بن عبد الرزاق ----------163، 164، 220، 223،222، 232، 300
حمدان خوجة ---------- 21، 35
حمو بن عبد الرزاق----------230، 385
حمو بن محمد بن موسى----------176، 200، 201، 382
حمودة باشا الحسيني----------103
خالفة يوسف بن صالح بن محمد---------- 166، 162،180، 235، 233، 386
خنتاش محمد---------- 176، 184، 220، 221، 382
خيرالدين باشا----------40، 86، 262
دارماندي ---------- 22
دي بورمون ---------- 20، 21
دي دوفيل---------- 22
رابح بن طلحة ----------172، 172، 240، 241، 142، 292، 383
روسطون---------- 61، 62
روفيقو ---------- 21، 22
روني ميَي ----------127
سلطان بن بورقعة---------- 145، 257، 386
سليمان الباروني----------304
سليمان بن الحاج قويدر ----------134
سليمان بن جلاب---------- 49
سوايح الطاهر----------176

شابي ربيعي بن صالح---------- 167، 168، 170
شمعون ---------- 171، 172
صالح بن أحمد الدراجي ---------- 152، 255، 256
صالح بن أحمد الرعاش---------- 121، 335،334
صالح بن عربية----------330
صالح بن محمد بن عيسى---------- 203، 304
صغير بن الحاج حفيظ----------240
صلاح الدين بكوش----------146
عبد الجليل بن الحاج إبراهيم ---------- 126، 196، 198
عبد الرحمان الأصولي ---------- 37
عبد الرحمان اليعلاوي----------300
عبد العزيز الثعالبي---------- 300، 302، 303
عبد العزيز بوعتورة---------- 120، 130، 132
عبد القادر بن صالح بسة----------203
عبد الكريم بن محمد بركة----------285
عبد الله بن أحمد بن حسين ----------246
عبد الله بن محمد ----------330
عبد الله بن محمد بريشي ----------326
علي العزاوي ----------125، 129، 208، 210، 262، 334
علي باش حامبة----------300
علي باي----------113
علي بن الحاج محمد بن الحاج ابراهيم بوعروة---------- 200، 385
علي بن خالد بن الساسي----------302

علي بن ذياب بونورة الغربي----------150
علي بن سلطان132، 142، 180، 184، 186، 188، 190، 194، 195، 294، 295، 296، 303، 305، 320، 321، 333، 335، 336، 337، 342، 345، 366، 394، 398.
علي بن عثمان ----------133، 135
علي بن عمر باكير124، 125، 126، 142،176،196، 196، 198، 300، 303،302، 304، 360، 377.
علي بن غذاهم ----------260
علي بوشوشة ----------300
علي مغربي---------- 43
عمارة بن صالح---------- 73
عمارة بن لحسن---------- 252، 290
عمر بن الحاج بلقاسم ----------130
عودية حسن ---------- 182، 241، 232
غربيال ألابتيت---------- 155، 156
غوث الصغير بن محمد----------177،175، 248، 249
فرحات بن الحسين بونوة135، 136، 141، 177، 180، 182، 222، 223، 228، 266، 268، 269
قاسم القلاب بن الحاج محمد بن الحاج مبروك ---------- 336، 337
قاسم بن المرحوم بوهون زيتون ----------203
قاسمي بن الاخضر ---------- 165، 166، 168
قطوش لخضر بن عبد الله---------- 164، 244، 245، 292، 383
كلوزيل ---------- 21، 35

لالة فاطمة نسومر ---------- 24
لخضر بن الحاج محمد ----------130
لخضر بن صالح بن سلطان----------188
لوسيان سان----------171
مارتي ---------- 11، 68، 72
مبارك بن عبد الرحمان بن الزبير ---------- 113، 215، 216، 323، 373
مبارك بن عبد القادر ---------184، 186، 190، 223، 226، 227، 320، 350، 398
مبارك بن محمد الحاج----------212
محمد البركة بن الطيب ---------- 125، 138
محمد السايح بن ناجي ----------203
محمد الشاذلي العقبي ----------185
محمد الصادق بن خليفة----------265
محمد الصـــالح زروق--- 146، 142، 170، 186، 218، 222، 232، 233، 285، 320، 341.
محمد الطيب جلولي ----------340
محمد العربي بن بشير بن أعمارة ----------311
محمد العنابي---------- 21
محمد المرابط----------260
محمد المغندف ----------340
محمد المقراني ----------100
محمد باي----------39، 94، 260
محمد بركة بن الطيب ----------210
محمد بن الحاج أحمد الفاسي ---------- 130، 187،190، 188، 337، 377

محمد بن الحاج أحمد المقراني----------182، 290، 304،326
محمد بن الحاج بابا موسى ---------- 175، 214، 215، 251،338، 398
محمد بن الحاج عبد الله ----------201
محمد بن الطيب بن أحمد ----------299، 300
محمد بن القدري بن الحاج سالم ----------180، 192، 196، 197، 322، 337
محمد بن بلقاسم ----------135
محمد بن بوبكر بن عطا الله ----------117
محمد بن عبد الرحمان الشاطبي ---------- 47
محمد بن عبد الله ----------150
محمد بن علي براك ---------- 30
محمد بن عيسى ---------- 37
محمد بن فتوح بن الحاج بوبكر----------118، 119
محمد بن قراش ----------135، 227
محمد بن مالك الشريف الزواوي ----------133، 222
محمد بن محمد بن عبد القادر ----------119
محمد بن يوسف اطفيش ---------- 46
محمد بن يوسف بن القاسم الكيلاني ----------302
محمد بوشمال ----------330، 331
محمد صالح بن عبد الله بولخراص ---------- 92
محمد صالح فريان ----------176
محمد عمر بن فرحات بونوة ----------223، 328
محمد لخضر بن الحاج العيد بن عثمان دبيلي----------294،180.
محمد ولد خادم بابا ----------228،218، 210

محمود المنور ----------230
مسيو كبان ----------211
مشاي محمد بن الطيب----------175، 186
مصطفى الدنقزلي ----------265
مصطفى السلاوي ---------- 125، 123، 127
مصطفى الكعاك----------184، 295
مولاي أحمد بن عبد الله----------320
نابليون ---------- 22
نوح عائشة بنت عمر ---------- 46
هلاّل بن أحمد----------321
يوسف جعيَط----------264
يونسي محمد الماحي----------178،165،145، 179، 182، 183، 192، 200، 256، 257، 258، 321، 322، 383، 398.

# فـــهـرس

## القبائل والمجموعات

الاتراك ---------- 22
الإسبان ---------- 32
الاعشاش ---------- 47
الأوراس----------44، 326
الأوربيين ---------- 33، 38، 39، 41، 43، 186، 350
الإيطاليين----------41، 315
البرانية ----------50، 122، 142، 143، 144، 145، 281، 284، 285، 398
التواتيـة---------13، 22، 60، 61، 65، 68، 69، 73، 78، 80، 84، 136، 137، 138، 139، 140، 143، 152، 195، 197، 201، 221، 222، 223، 224، 225، 226، 227، 228، 229، 230، 276، 281، 287، 299، 300، 301، 305، 307، 310، 320، 332، 333، 334، 338، 346، 347، 350، 356، 366، 398، 411، 412.
التواقرت ----------68، 139
التونسيين20، 49، 83، 95، 101، 114، 116، 117، 119، 126، 127، 128، 131، 133، 143، 145، 146، 147، 149، 150، 151، 156، 159، 161، 162، 167، 170، 171، 172، 191، 245، 250، 251، 265، 270، 273، 276، 277، 279، 281، 282، 286، 290، 291، 293، 295، 296، 297، 303، 315، 321، 322، 325، 326، 330، 331، 332، 340، 347، 348، 364.
الجزائريين---------- في أغلب الصفحات
الجواونة ---------- 13، 22، 36، 143، 340، 343، 344، 406
الحراكتة----------109
الحنانشة ----------49، 91، 407
الخنافسة ----------56، 124

الربائع---------- 47
الزواغة ----------59، 111
الزواوة ---------- 55، 62، 81، 111، 363
السوافة14، 24، 39، 61، 65، 66، 71، 77، 78، 79، 80، 82، 83، 89، 141، 142، 190، 191، 196، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 269، 287، 297، 298، 302، 303، 305، 307، 308، 309، 317، 318، 320، 331، 333، 335، 336، 337، 342، 345، 350، 351، 352، 366، 367، 394، 398، 409، 411، 412
السودانيين ----------131
الشطوطة ---------- 55
الصبايحية ---------- 37
الصحراويون ---------- 53
الطرابلسية---------- 61، 63
الطرود ----------161
العثمانيون ---------- 96
العزازلة ----------194
الغرابة ---------- 12، 51، 116، 363، 397
القبايل ---------- 45، 50، 75، 89، 258، 259
القسنطينيين 50، 68، 131، 181، 188، 196، 199، 230، 232، 233، 236، 285، 287، 307، 320، 342، 345، 346، 397، 412
الكبلوتي ---------- 29
المالكية ---------- 28
المحارزة ---------- 45

المسلمون ---------- 28، 88، 165، 313

المسيحين ---------- 117

المصاعبة---------- 47، 128، 337

المغاربة 35، 52، 55، 62، 64، 75،80،122، 136، 137، 138، 140، 143، 221، 372، 411.

المقراني ---------- 22، 59، 160

الميزابية/ الميزابين 5، 12، 15، 41، 45،56، 61، 68،71، 78، 81،83، 84،134، 135، 136، 175، 181، 186، 187، 196، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 215، 216، 287، 307،313، 314،316، 338،348، 363، 374، 380، 397، 409، 410، 411، 412.

النمامشة ---------- 34، 58، 63، 71، 88، 109

الوراقلية - - - - - 13، 22، 23، 60، 61، 65، 66، 67، 71، 78، 80، 83، 122، 129، 130، 131، 132، 133، 134، 143، 149، 152، 170، 180، 188، 189، 197، 217، 218، 219، 220، 281، 287، 307، 346، 347، 348، 349، 356، 363، 366، 398، 411، 412

الوهرانيون/الوهرانيين61، 64،65،78، 80،147، 152، 189، 239، 240، 241، 287، 307، 412.

اليهود ---------- 41، 142

أولاد بن قانة ---------- 99

أولاد بوضياف ---------- 99

أولاد بوعزيز ---------- 99

أولاد جلاب ---------- 24

أولاد خليفة ---------- 39

أولاد سيدي الشيخ ----------127
أولاد سيدي عبيد ---------- 29، 58، 88
أولاد عاشور ---------- 99
أولاد عريض ---------- 30
أولاد عزالدين---------- 24، 59
أولاد مقران---------- 99
بني إبراهيم ----------57، 129، 130، 131، 132، 188، 217
بني جلاب ---------- 99
بنـي سيسـين ---------- 57
بني ميزاب---------- 38
بنـي وقـين ---------- 55
بوعكاز الذواودة----------100
فرنسيون / فرنسيين/ الفرنسيين --25،7، 83، 85، 94، 98، 99، ،100، 117، 126، 132، 137، 141، 149، 155، 159، 163، 164، 174، 220، 221، 293، 311، 329، 335، 363، 364.

# فـــهـرس

## الاماكن والبلدان

أدرار----------45، 209
الازهر الشريف ---------- 79
الإسكندرية---------- 21
الإقليم التلي ---------- 39
الأوراس---------- 36، 92
البحر الأبيض المتوسط ---------- 40، 52
البليدة---------- 40
التل ---------- 34، 35، 37
الجامع الأخضر ---------- 32
الجريد---------- 44، 45، 140، 257، 261، 262، 263
الجزائر---------- في أغلب الصفحات.
الجلفة ---------- 46، 52
الجنوب التونسي ----------56، 103، 172، 269، 273، 408، 409
الجنوب الجزائري----------6، 13، 49، 91، 281، 410
الجنوب الغربي ---------- 57
الحاضرة ----------110، 135، 302، 347
الحجاز ---------- 47
الديس ----------235
الرديف ----------79، 331
الزقم ---------- 130، 207
الزيبان ---------- 99
الساحل الشمالي الغربي----------253
الساورة---------- 58
الشلف ---------- 52، 54، 70

الشمال التونسي ---------- 76
الشمال الغربي ---------- 240، 258، 296
الصحراء ---------- 45، 55، 58، 59، 80، 88، 139، 335
العاصمة8، 14، 35، 44، 51، 62، 66، 67، 76، 77، 78، 80، 81، 82، 83، 85، 89، 121، 135، 155، 159، 162، 163، 164، 167، 175، 203، 204، 206، 211، 221، 222، 230، 231، 234، 235، 239، 240، 241، 242، 279، 281، 289، 302، 313، 315، 327، 331، 332، 350، 393، 402، 410.
العالية ---------- 76
العرق الشرقي الكبير ---------- 78
العرق الغربي الكبير ---------- 78
العطف ---------- 58
العلمة ---------- 170، 213
الغرب الجزائري ---------- 100
الفراشيش ---------- 150، 168، 194، 250، 251، 290، 293، 366، 399، 412
القاهرة ---------- 20، 29، 57، 83، 405، 411
القرارة ---------- 57، 181، 212، 213
القيروان37، 121، 126، 155، 162، 163، 164، 165، 167، 173، 174، 202، 242، 243، 272، 332، 365، 399، 412.
الكاف31، 76، 86، 87، 88، 126، 153، 155، 168، 176، 177، 178، 179، 182، 183، 184، 192، 194، 200، 201، 202، 251، 252، 253، 254، 255، 256، 257، 258، 260، 261، 262، 263، 289، 301، 304، 305، 306، 321، 354، 379، 396، 398، 407، 412.
المتلوي ---------- 79، 331

المثاليث ---------- 288، 338
المدرسة الثعالبية ---------- 34
المرسى---------- 106، 113
المسيلة---------- 37
المشرق---------- 26
المغرب5، 7، 19، 22، 41، 51، 64، 65، 67، 81، 138، 140، 183، 347، 402، 404، 412
المغير ----------202
الملاسين---------- 72
المنطقة التلية----------129، 142، 143، 411
المهدية ---------- 50
الوادي---5، 33، 53، 131، 205، 206، 298، 312، 321، 345، 410، 411، 413
أوقروت ----------222
أولاد عون158، 176، 192، 246، 247، 248، 249، 250، 283، 323، 324، 325، 395، 399، 412
آيت خليفة----------249
باب الجديد----------72، 84، 222، 226، 314، 321، 346، 347
باب الخضراء---------- 73
باب السويقة---------- 32، 63، 70،82، 408
باب المنارة ---------- 74
باب سعدون----------71، 315
باتنة----------32، 63، 70، 408
باجة----------76، 126، 237، 265، 300

باردو---------- 8، 39، 116، 122، 123

باريس---------- 108، 135، 138، 161

بجاية---------- 37، 62، 63

برج بوعريريج ---------- 26

بريان---------- 46، 57

بلزمة----------100

بنزرت50، 51، 53، 76، 85، 86، 87، 126، 155، 159، 162، 168، 194، 196، 198، 243، 244، 245، 289، 292، 294، 295، 296، 305، 338، 341، 381، 398، 403، 404، 412

بني يزقن ---------- 56، 186، 211

بوسعادة ----------235

بونورة ---------- 67

تاجروين167، 170، 184، 185، 194، 258، 259، 260، 261، 262، 263، 264، 289، 301، 354، 398، 412

تاغمونت عزوز----------225

تالة--------77، 145، 194، 250، 251، 289، 290، 292، 303، 304، 378، 399

تاوريريت ----------215

تبرسق75، 156، 168، 249، 265، 266، 268، 289، 290، 291، 296، 297، 398، 412.

تبسة---------- 29، 54، 82، 262، 269

تربة الباي ----------120

تقرت----------24، 63، 109

تلمسان ---------- 21، 36، 53، 68، 241، 407، 411

تماسين---------- 57
تنزروفت ---------- 58
تهيرت---------- 37
توات45، 58، 69، 84، 101، 136، 137، 138، 139، 140، 193، 197، 221، 222، 224، 225، 226، 228، 229، 299، 300، 320، 334، 346، 348، 350، 399، 405، 411.
توزر77، 78، 89، 126، 158، 168، 199، 200، 269، 270، 325، 326، 365، 412.
تونس ---------- أغلب الصفحات.
تيزي وزو ----------52، 237
تيميمون ---------- 68، 139، 222
جامع الزيتونة----------51، 52، 53، 54، 78، 411
جامع القرويين ---------- 51
جامعة9، 31، 34، 35، 37، 39، 42، 43، 45، 48، 49، 52، 53، 63، 68، 69، 101، 106، 109، 112، 118، 119، 120، 121، 140، 161، 218، 312، 315، 348، 404، 405، 406، 407، 408، 409، 410، 411، 412، 413.
جربة----------67، 81، 89، 126
جندوبة ---------- 86
حلق الوادي----------126
حمام الأنف ----------82، 232، 233
خنشلة ---------- 34، 58، 63، 64، 82
دار الوراقلية----------131
رأس الجبل ---------- 86

رقان ---------- 228
زغوان ---------- 78، 126، 196
زنقة الوراقلية ---------- 131
ساقية سيدي يوسف ---------- 187، 200
سانت ارنو ---------- 181، 213
سبيطلة ---------- 303، 304
سطيف ---------- 36، 63، 70، 109، 181، 260
سكيكدة ---------- 63، 268
سليانة ---------- 247، 249
سور الغزلان ---------- 62
سوسة ---------- 121، 126، 272
سوق الاربعاء ---------- 85، 126
سوق الباي ---------- 83، 348
سوق البركة ---------- 83
سوق الترك ---------- 83، 348
سوق السلاح ---------- 68، 84
سوق العطارين ---------- 67، 347، 348
سوق القماش ---------- 83، 348
سوق الكبابجية ---------- 83، 348
سوق اللفة ---------- 131
سوق أهراس ---------- 49، 88، 211، 231
سيدي بلعباس ---------- 36، 53، 65، 140، 411، 412
شارع الزاوية البكرية ---------- 82، 212

شارع العلوي ---------- 68، 84
شارع حمام الرميمي---------- 83
شارع سيدي علي عزوز ---------- 81
شارع سيدي محرز ---------- 68، 84
شارع صاحب الطابع ---------- 83
شمال افريقيا ---------- 66، 67، 69
صفاقس ----------57، 89، 121، 126، 272، 365
طبرق ----------155
طرابلس ----------315
طنجة----------140
عرق شاش ---------- 58
عنابة ----------22، 24، 53، 54، 70، 76، 82، 86، 232، 411
عين دراهم----------89، 158، 159، 161، 162، 163، 237، 398
عين صالح---------- 58
عين ولمان----------245
غرداية ---------- 46، 47، 57، 186، 210، 211، 405، 409
فج مزالة----------220
فرجيوة ---------- 24، 49، 109، 111، 234
فرنسا7، 19، 33، 39، 41، 42، 43، 49، 50، 52، 55، 57، 69، 88، 89، 91، 92، 93، 96، 101، 111، 112، 114، 115، 120، 121، 122، 123، 124، 126، 139، 150، 164، 165، 167، 183، 188، 200، 205، 229، 241، 272، 274، 312، 313، 324، 325، 327، 328، 338، 363، 364.
فورت ناشيونال ----------220

قالمة ---------- 30، 53
قرطاج ---------- 180، 222
قسنطينة22، 24، 43، 48، 61، 63، 64، 70، 72، 76، 82، 86، 87، 106، 109، 110، 111، 112، 141، 143، 146، 188، 196، 230، 231، 233، 234، 235، 236، 238، 247، 252، 260، 262، 266، 268، 269، 341، 345، 356، 407، 408، 409.
قشلة الزواوة ---------- 71
قصر السعيد ----------106
قصر الطير ---------- 99
قفصة---------- 47، 67، 80، 88، 89، 269، 275، 326، 399، 405
قمار ---------- 72
كوينين----------72، 141
لالة السيدة المنوبية ---------- 72
لوسيان سان---------- 170، 225، 336
ليبيا ---------- 300، 316
ماطر ----------77، 243
متلين ---------- 76
مجاز الباب ---------- 68
مجانة ----------100
محطة الأرتال----------220
مستغانم---------- 55، 147، 239
معسكر ---------- 26، 65، 161، 407
مقبرة الجلاز ---------- 300، 319

مكة ---------- 59، 231، 345

مكثر ---------- 67، 116، 230، 230، 249، 289

مليانة---------- 32

مليكة ---------- 47

منطقة الحوض المنجمي ---------- 47، 60، 70

منطقة القبائل---------- 15، 37، 42، 78، 144، 195، 237

ميلة ----------190

نابل ---------- 93

نفطة ---------- 36، 146، 326

نهج النخيل----------140

نهج بن محمود ---------- 74

وادي الزناتي ----------240

وادي سوف45، 49، 56، 62، 76، 87، 89، 98، 141، 190، 200، 319، 321، 351، 352، 400

وادي مسعود---------- 58

وادي ميزاب ----------43، 45، 46، 63، 78، 80، 89، 134، 186، 209، 319

ورقلة ---------- 45، 56، 57، 73، 132، 222، 318، 320، 347، 350، 399

ورماس---------- 73

وغلانة ----------203

وهران22، 25، 53، 61، 64، 65، 69، 71، 72، 76، 80، 81، 82، 140، 143، 193، 238، 239، 240، 241، 281، 356، 410، 412.

# فهرس المحتويات

**مـقـدمــة ..... 9**

**الفصل الأول: الجالية الجزائرية في تونس 1881-1956م**

**المبحث الأول: الهجرة الجزائرية نحو تونس. ..... 21**

**1. أسباب الهجرة الجزائرية نحو تونس. .....22**

**2. أشكال الهجرة الجزائرية نحو تونس.....45**

**المبحث الثاني: تركيبة وتعداد المهاجرين الجزائريين في تونس..... 50**

**1. التركيبة الجغرافية للمهاجرين الجزائريين في تونس: .....50**

**2. تعداد المهاجرين الجزائريين في تونس:.....58**

**المبحث الثالث: مناطق تمركز المهاجرين الجزائريين في تونس. ..... 65**

**1. تونس العاصمة وضواحيها. .....66**

**2. المناطق الشمالية من تونس. .....73**

**3. وسط وجنوب تونس.:.....75**

**المبحث الرابع: الوضعية القانونية للمهاجرين الجزائريين بتونس. ..... 79**

**1. الفترة ما بين 1830-1865م. .....80**

**2. الفترة ما بين 1865-1881م. .....81**

**3. بعد فرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م.....85**

**الفصل الثاني: المشيخات الجزائرية في تونس 1881-1956م.**

**المبحث الأوَل: التعريف بنظام المشيخة..... 92**

**1. تعريف المشيخة لغة. .....92**

**2.تعريف المشيخة اصطلاحا.** .....94

**3. الجذور التاريخية لنظام المشيخة في الجزائر وتونس.** .....95

**المبحث الثاني: التنظيم الاداري في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية .....105**

**1. أجهزة السلطة التونسية.** .....105

**2. أجهزة سلطة الحماية الفرنسية بتونس**.....110

**المبحث الثالث: أصول المشيخات الجزائرية في تونس.....116**

**1. الورقلية من تنظيم الجماعة الى المشيخة.** .....117

**2. حلقة (جماعة) العزابة الميزابية.** .....123

**3. انفصال مهاجري بلاد توات عن مشيخة المغاربة**.....125

**4.ظهور مشيخة السوافة 1891م**.....129

**5.تَشَكّل مشيخًات مهاجري المنطقة التلية.** .....130

**المبحث الرابع: تحولات نظام المشيخة الجزائرية في تونس.....134**

**1. إصلاحات سنة 1919م.** .....134

**2. تعميم نظام المشيخة الجزائرية على كامل البلاد التونسية.**.....138

**3. المَشيَخَات الجزائرية خارج مدينة تونس** .....149

**4. حذف المشيخات الجزائرية في تونس 1956-1957م:**.....155

**الفصل الثالث: شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس 1881-1956م**

**المبحث الأوَل: تَعيِين شيوخ المهاجرين الجزائريين في تونس: الطريقة والشروط. .....159**

**1. طريقة تَعيِين الشيوخ الجزائريين.** .....160

**2. شروط تولي منصب شيخ المهاجرين الجزائريين في تونس**.....171

**المبحث الثاني: التعريف بالشيوخ الجزائريون بمدينة تونس.....199**

**1. شيوخ المهاجرين السوافة. .....** 199

**2.شيوخ المهاجرين الميزابية. .....** 204

**3.شيوخ المهاجرين الوراقلية. .....** 211

**4.شيوخ المهاجرين التواتية. .....** 215

**5. شيوخ المهاجرين القسنطينيين. .....** 223

**6. شيوخ المهاجرين الجزائريين (عمّالة الجزائر). .....** 229

**7. شيوخ المهاجرين الوهرانيين .....** 232

**المبحث الثالث: شيوخ المهاجرين الجزائريين خارج مدينة تونس .....235**

1. **شيوخ مشيخة القيروان.....** 235

**2. شيوخ مشيخة بنزرت.....** 236

**3. شيوخ مشيخة أولاد عون. .....** 238

**4. شيوخ مشيخة الفراشيش . .....** 241

**5. شيوخ مشيخة الكاف.....** 242

**6. شيوخ مشيخة تاجروين. .....** 247

**7. شيوخ مشيخة تبرسق. .....** 247

**8. شيوخ مشيخة توزر.....** 249

**المبحث الرابع: امتيازات شيوخ المهاجرين الجزائريين ووضعهم المادي .....257**

1. **الامتيازات الممنوحة للشيوخ.....** 257

**2. تدهور الوضع المادي للشيوخ المهاجرين الجزائريين.....** 260

## الفصل الرابع: إدارة الشيوخ الجزائريين للمهاجرين في تونس

**المبحث الأول: الدور الجبائي للشيخ الجزائري في تونس. ..... 265**

**1. الضرائب المفروضة على الجزائريين في تونس. ..... 265**

**2. تكليف الشيوخ الجزائريون بجمع الضرائب. ..... 271**

**3.الصعوبات والعراقيل التي واجهت الشيوخ الجزائريين في تحصيل الضرائب. ..... 281**

**4. تجاوزات شيوخ المهاجرين الجزائريين في تحصيل الضرائب. ..... 290**

**المبحث الثاني: الدور السياسي للشيوخ الجزائريين في تونس..... 299**

**1. دعم الشيوخ الجزائريين للسلطات الفرنسية بتونس:..... 302**

**2.مناهضة الشيوخ الجزائريين للحماية الفرنسية. ..... 307**

**3.موقف الشيوخ الجزائريين من الكفاح المسلح في تونس والجزائر..... 311**

**المبحث الثالث: دور الشيوخ في التجنيد الاجباري للمهاجرين ..... 318**

**1. فرض الخدمة العسكرية على المهاجرين الجزائريين في تونس. ..... 318**

**2. مهام الشيخ الجزائري في التجنيد الاجباري لشباب المهاجرين الجزائريين. ..... 320**

**المبحث الرابع: المهام الإدارية والعرفية للشيوخ الجزائريين في تونس. ..... 329**

**1. إثبات جنسية المهاجرين الجزائريين. ..... 329**

**3. توظيف المهاجرين والضمان فيهم..... 334**

**4.تصفية التركات. ..... 339**

**5.تسجيل المواليد والوفيات. ..... 340**

**6. توزيع الاعانات والمساعدات. ..... 341**

**الخاتمة..... 344**

**الملاحق.....352**

**قائمة المصادر والمراجع .....383**

**الفهارس.....404**

**الجداول والاشكال البيانية.....407**

**فهرس الأعلام .....417**

**القبائل والمجموعات.....422**

**فهرس المحتويات.....432**

# الملخص

**الملخص:**

شـــهدت تونس مع الاحتلال الفرنســـي للجزائر ســـنة 1830م، تزايد لعدد المهاجرين الجزائريين الذين لجأوا إليها هروبا من الممارســات القمعية الفرنســية تجاه الشــعب الجزائري، وحفاظا على هويتهم الوطنية، وبما أن تونس كانت الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين، الذين استقروا هناك في مناطق متعددة، وكان لهم حضـور سياسـي واقتصـادي، واجتماعي وثقافي، ومن هنا فقد عمدت الحكومة التونســية، ثم ســلطة الحماية الفرنســية على إيجاد تنظيم إداري يتولى إدارة شـؤون المهاجريين الجزائريين بتونس. من خلال تفعيل نظام المشـيخة، هذا النظام الذي سـيكون حلقة الوصــل بين المهاجرين الجزائريين المتواجدين في تونس، وسـلطة الإقامة الفرنسية والحكومة التونسية، بما يخدم عموما ارادة الحماية الفرنسية في تونس ما بين 1881-1956م.

عرف تنظيم المشيخة الجزائرية في تونس خلال فترة الحماية الفرنسية 1881-1956م، عدة تطورات، تحول فيها الى نظام عرفي يدير مجتمع المهاجرين الجزائريين في مدينة تونس، ويمثلهم لدى الحكومة التونســـية، الى تنظيم يشـــمل جميع المهاجريين الجزائريين في البلاد التونسية، ووضـعت مجموعة من الشـروط للارتقاء الى منصـب شـيخ المهاجرين الجزائريين في توني، هذه الشروط تتمحور حول خدمة أهداف الاحتلال الفرنسي في الجزائر وتونس.

كما حرصـت الإقامة العامة الفرنسـية في تونس على جعله تنظيما رقابيا على المهاجرين الجزائريين المتواجدين بالتراب التونسيين، وفي نفس الوقت كان يروج للسياسة الفرنسية، ويخدم مشـروعها من احتلال تونس والجزائر، كما اسـتخدمته أداة لجمع الضـرائب، وتجنيد المهاجرين الجزائريين في الجيش الفرنسي.

**الكلمات المفتاحية:** المشيخة. – الشيوخ الجزائريون– الهجرة – الحماية الفرنسية – تونس– الضرائب – المهاجرون الجزائريون.

**Abstract**:

During the French occupation of Algeria in 1830, Tunisia witnessed an increase in the number of Algerian immigrants seeking refuge from French oppressive practices towards the Algerian people, in order to preserve their national identity. As Tunisia became the primary destination for Algerian immigrants, who settled in various regions with political, economic, social, and cultural presence, the Tunisian government and subsequently the French protectorate authorities established an administrative organization to manage the affairs of Algerian immigrants in Tunisia. This was done through the activation of the "Mashyakha" system, serving as a link between Algerian immigrants in Tunisia, the French residency authority, and the Tunisian government, in line with the overall French protection policy in Tunisia between 1881-1956.

The Algerian "Mashyakha" organization in Tunisia underwent several developments during the French protectorate period from 1881-1956, evolving from a system managing the Algerian immigrant community in Tunis to representing them to the Tunisian government, to an organization encompassing all Algerian immigrants in Tunisian territories. Conditions were set for aspiring to the position of the Algerian immigrants' leader in Tunis, revolving around serving the goals of the French occupation in Algeria and Tunisia.

Furthermore, the French general residency in Tunisia aimed at make it a supervisory organization over Algerian immigrants in Tunisian territories, while simultaneously promoting French policies and serving its agenda of occupying Tunisia and Algeria. It was also utilized as a tool for tax collection and enlisting Algerian immigrants into the French army.

**key words:** The Sheikh, Algerian Sheikhs, Emigration, French Protection, Tunisia, Taxes, Algerian Migrants.

**Résumé :**

Pendant l'occupation française de l'Algérie en 1830, la Tunisie a vu un nombre croissant d'immigrants algériens cherchant refuge face aux pratiques répressives françaises envers le peuple algérien, afin de préserver leur identité nationale. La Tunisie est devenue la principale destination de ces migrants algériens, s'installant dans diverses régions avec une présence politique, économique, sociale et culturelle.

Le Gouvernement tunisien, puis l'autorité de protection française, ont mis en place un régime administratif pour gérer les affaires des migrants algériens en Tunisie, en activant le système de la "Machyakha" pour faciliter la liaison entre les migrants algériens en Tunisie, l'autorité de résidence française et le gouvernement tunisien, dans le cadre de la volonté générale de la protection française en Tunisie entre 1881-1956.

Le régime de la "Machyakha" en Tunisie a connu plusieurs évolutions pendant la période de protection française de 1881 à 1956, passant d'un système gérant la communauté des migrants algériens à Tunis à un système englobant tous les migrants algériens dans le pays, avec des conditions pour accéder au poste de chef des migrants algériens à Tunis, centrées sur le service des objectifs de l'occupation française en Algérie et en Tunisie.

L'administration générale française en Tunisie a veillé à en faire un dispositif de contrôle sur les migrants algériens présents sur le sol tunisien, promouvant en même temps la politique française et servant ses projets d'occupation de la Tunisie et de l'Algérie, l'utilisant comme un moyen de collecte d'impôts et de recrutement des migrants algériens dans l'armée française.

**Mots clés** : Le Cheikh, Le Cheikhs Algériens, 'L'émigration, la Protection Française, La Tunisie, Les impôts, Les Migrants Algériens.